RAGIP PAŞA
2366

T. C
MİLLİ EĞİTİM
RAGIP PAŞ
MÜDÜ
Sayı: 2366

هذا شرح سيدي ومولاي الشيخ
أبو عبد الله محمد بن يوسف
السنوسي على مختصره
في فن المنطق
نفع الله به
آمين

حافظ كتب عمر ضيا افندي حضرتلرندن راغب پاشا كتبخانه سنه وقف ايدلمشدر
١١ محرم ٣٢٧

R.Y
2726

قوله قال الشيخ الخ الظاهر ان هذه الديباجة من وضع الطلبة بدليل اختلافها باختلاف النسخ وعدمها فى بعضها افاده حفظه اه مصحح

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العارف بالله القطب الربانى العالم العلامة المحقق
أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسى رحمه الله ورضى عنه وأرضاه

الحمد لله الملك الوهاب * الملهم للصواب * والفاتح لمنغلق الابواب * والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد سيد الخلق فى هذه الدار وفى يوم الحشر والنشر والهول والحساب * ورضى الله تعالى عن آله وصحبه الباذلين نفوسهم فى محبته ونصر شريعة * والسالكين فى اعلاء كلمته ونشر ملته * الطرق الصعاب * (وبعد) فهذا تقييد قصدت به شرح مختصرى فى علم المنطق بطريق الايجاز والعدول عن الاكثار * والاقتصار على المهم دون الزيادة التى تعطل عن المسارعة الى المقاصد الشرعية الأخروية * وتحير العقل وتشتت الانظار الضرورية * والله اسأل أن ينفع به وباصله الغبى والذكى * والضعيف والقوى * ويعصم الجميع بفضله من الفضول والزهو والاعجاب * وغمض الحق وتحظ الغير بعين الاحتقار

ص

الحمد لله الذى انعم بالعقل والبيان * والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد المبعوث بواضح البينات وقواطع البرهان

ش

الكلام



الكلام فى معنى الحمد واقسامه وسبب الابتدأ به واضح فلا نطيل به ومراده بالبيان جميع العلوم ضروريها وكسبيها محسوسها ومعقولها لان العلوم بها بانت المعلومات وانكشفت للعقل واشار بالحمد على جمعها الى أن المولى الكريم هو المنعم بها والمتفضل بايجادها بلا واسطة وليس العقل ولا للفكر تاثير فى شئ منها ويصح أن يخلق الله العقل ولا يخلق له شيأ من العلوم اصلا على اصح القولين كما فعل ذلك بالسوفسطائية ويقرب منهم السمنية فيجب اذا على كل عاقل أن يحمد الله تعالى ويشكره على كل ما بان له من الامور ووجد فى قلبه من العلوم ولا يحتقره وان كان ضروريا اذ كم من امثاله قد سلب ذلك ولم يعطه اصلا ولا ينسب ما كان نظريا منه الى عقله وفكرته وليعلم أن ذلك كله فضل من الله تعالى وحده بلا واسطة وان كان سبحانه اجرى العادة فى بعض العلوم أنه انما يخلقها عند النظر والاستدلال فليس لذلك السبب العادى اثر لا بطريق التعليل ولا بطريق التولد كما يقول به من أشرك وضل وهذا كله اذا قلنا أن العقل ليس نفس العلوم الضرورية وأما ان قلنا انه نفس العلوم الضرورية التى هى العلم بوجوب الواجبات وجواز الجايزات واستحالة المستحيلات كما ذهب اليه امام الحرمين فيكون الشكر على هذا النوع من العلوم ماخوذا من قوله الحمد لله الذى انعم بالعقل والشكر على ساير العلوم والادراكات ماخوذا من قوله والبيان ويحتمل ان يكون أشار بالعقل الى جميع العلوم لانه شرط فيها وبالبيان الى المنطق الفصيح المترجم عنها والمبين لما استتر منها وكل ذلك نعم جليلة من المولى الكريم تبارك وتعالى ويحتمل ان يكون اشار بالعقل الى الضرورى من العلوم وبالبيان الى المكتسب منها اذ الكل نعم من المولى الكريم سبحانه ومراده بواضح البينات المعجزات الدالة على رسالة سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وصدقه فى كل ما أتى به عن المولى تبارك وتعالى ومن اجلها القرآن العظيم وانما كانت هذه البينات واضحة لعدم الالتباس فيها بالسحر والشعوذة وكل ما يوجب ريبا للعلم الضرورى بعدها وبعد من ظهرت على يديه سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم من جميع الريب ومراده بقواطع البرهان ما جاء به صلى الله عليه وسلم فى القرآن والسنة من البراهين القطعية على ما يجب لمولانا جل وعلا من الوحدانية وعلى الصفات وتنزيهه عن الشركاء والنقايص وبسمات المحدثات واشار بهذا الى أن صدق نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فيما دعا اليه من توحيد مولانا جل وعلا واخلاص العبادة له قد اتضح فى غاية الوضوح من كل وجه من جهة الخلق

والخلق والمعجز والخارق ومن جهة شرعه الشريف للصامت والناطق ثم مع هذا
كله من يهده الله تبارك وتعالى فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له نسأله سبحانه
أن يهب لنا الهداية وحسن الخاتمة بفضله بلا محنة ص

ورضى الله تعالى عن آله وصحبه ومن تبعهم الى يوم الدين باحسان * وبعد فهذه كلمات
مختصرة تتضمن معرفة ما يضطر اليه من علم المنطق لتصحيح ما يكتسب به التصورات
والتصديقات وترك كل ما يشوش الفكر مع قلة جدواه وندور استعماله من قواعد
وتفريعات والله اسأل أن ينفع به وهو حسبى ونعم الوكيل ش

لما كان المكتسب من العلوم منحصرا فى نوعين وهما التصورات أى معرفة الحقائق
المفردة وتمييزها عن غيرها والتصديقات أى العلم بثبوت أمر لامر اونفيه عنه احتاج
العقل الى طريقين أحدهما يوصله الى ما جهل من التصورات والثانى يوصله الى
ما جهل من التصديقات ولما كان العقل لا يؤمن عليه من الخطأ اذا سلك هذين
الطريقين وحده لكثرة التباس الباطل بالحق احتيج الى قواعد عقلية قطعية يعرفها
العقل أولا ويعرف صحتها ضرورة ثم حينئذ يطلب بها ما جهله من العلوم التصورية
والتصديقية وهذه القواعد هى المسماة بعلم المنطق فهو قانون تعصم مراعاته بتوفيق
الله تعالى الذهن من الخطأ فى فكره كما يعصم النحو اللسان من اللحن فى قوله فقد اضطر
اذا المعرفة هذا العلم ليعرف العقل به صحة الطريق الذى يكتسب به ما جهله من
التصورات وصحة الطريق الذى يكتسب به ما جهله من التصديقات والطريق الاول
هو المسمى بالتعريفات والطريق الثانى هو المسمى بالحجج ولما ادخل فى علم المنطق زيادة
صعبة وتفريعات متكاثرة لا يحتاج اليها فى غالب تصرفات العقل فر بسبب ذلك كثير
من الناس من تعلم ما يحتاج اليه من فن المنطق وربما صرح بتحريمه من لا معرفة له
بحقيقته فذكرنا أن هذا المختصر اقتصرنا فيه على الضرورى من هذا الفن وهو
ما يحتاج اليه لتصحيح ما يكتسب به التصورات وهو التعريفات وما يكتسب به
التصديقات وهو الحجج وتركنا منه كلما يندر استعماله ويشوش الفكر وعبره لا سيما ان
كان بايدا أو متعلق القاب جدا بأمور الآخرة علما وعملا فقولنا وترك منصوب بالعطف
٣ على مفعول تتضمن وهو معرفة وما فى قولنا ما يكتسب به واقعة على التعريفات والحجج
وما فى قولنا ما يضطر اليه واقعة على بعض علم المنطق والمجرور فى قولنا لتصحيح يتعلق
بيضطر وهذا الاضطرار لاستعمال معانى قواعد المنطق فى طالب العلوم المكتسبة ثابت
محقق لكل أحد وأما الاضطرار لتعلم اصطلاحاته وحفظ ضوابطه فليس عاما لكل

أحد

قوله على مفعول تتضمن اى وتتضمن ترك الخ والمراد من التضمن الاستلزام اى وتستلزم ترك كلما يشوش الخ فاندفع ما قيل ان الترك عدم
والكتاب لا يتضمنه اه مصحح

أحد اذ الطبع السليم والعقل الذكى لا يحتاج الى ذلك كما لا يحتاج الى تعلم قواعد النحو
وضوابط العربية العربى الفصيح بل الغناء عن تعلم المنطق أكثر من الغناء عن تعلم النحو
لان علوم المنطق عقلية محضة فكثير منها مركوز فى قلب كل عاقل وان لم يعبر عنه
باصطلاحات علم المنطق بخلاف النحو فانه نقلى محض فغير العربى الفصيح لا يصل الى
معانيه وأحكامه الا بالتعلم ومع هذا فتعلم فن المنطق وحفظ قواعده وفهمها يسهل
للعقل وعر الانظار ويتسع به مجال الفكر مع الراحة والامن من الخطاء فى سلوكه
مفاوز الاعتبار وقد ذكر الشيخ الابى فى شرحه لصحيح مسلم عن الشيخ الامام ابن عرفة
رحمة الله تعالى على الجميع انه كان كثيرا ما يوصيهم على فن المنطق ويؤكد الوصية
عليهم ويقول لهم لابد ان أموت وترحمونى على هذا أو تذكرونى أو كلاما يقرب من
هذا لم أتحققه الآن لطول العهد به وبالجملة فالعلوم كلها متيسرة طوع اليد لمن حقق
المهم من هذا الفن ان يسر ذلك المولى تبارك وتعالى بفضله له وامامع الحرمان
والخذلان فيزلق الانسان بثوبه ويغص ويموت بريقه ولا حول ولا قوة الا بالله وهو
حسبنا ونعم الوكيل ص

وينحصر المقصود من هذا التأليف فى التعريفات ومباديها والحجج ومباديها ش

قد عرفت مما بسطناه فيما سبق أن المكتسب الذى يطلب علمه منحصر فى نوعين
التصور والتصديق وان الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصورات هى
التعريفات والطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصديقات هى الحجج والتعريفات
لابد لها من اجزاء تتركب منها وهى الكليات الخمس وهو مرادنا بمباديها وكذلك الحجج
لابد لها من اجزاء تتركب منها وهى القضايا وهو مرادنا أيضا بمباديها فانحصر المقصود
من هذا العلم فى تحقيق هذه المطالب الاربعة وبعد أن يحقق المتعلم ما يحتاج اليه من
هذه المطالب الاربعة حفظا وفهما فليعرض عما لا يحتاج اليه ولا يتلف فيه جزء
نفيسا من العمر وليشتغل بعد أن احكم آلة العقل بالعلوم الشرعية استفادة
وافادة علما وعملا بنية خالصة للدار الآخرة والفوز برضى المولى تبارك وتعالى
وليحذر من الفضول وما لا يعنى وحب الرياسة جهده وليستعن بالمولى الكريم جل
وعلا فلا حول ولا قوة الا به ولاجل انحصار المقصود من فن المنطق فى هذه المطالب
الاربعة حصرنا نحن مقصودنا من هذا المختصر فى المهم منها وبا نقضائه ينقضى التأليف
والى هذا اشرنا بقولنا وينحصر المقصود من هذا التأليف فى التعريفات الى آخره
وبالله تعالى التوفيق ص

الدلالة

أما مبادى التعريفات فاعلم أولا ان الدلالة فهم امر من أمر وقيل هى كون امر بحيث يفهم منه أمر فهم أولم يفهم والدال ينقسم الى لفظ وغيره ودلالة كل منها تنقسم الى ثلاثة أقسام دلالة وضعية وعقلية وطبيعية ش

يعنى أن مبادى التعريفات وان كانت هى الكليات الخمس لما كانت لها الفاظ تدل عليها وبها يتصرف فى التعريفات احتيج أولا الى معرفة الدلالة واقسامها وما يعتبر منها فى فن المنطق ومالا يعتبر فلهذا قال فاعلم أولا أى قبل أن تعلم مبادى التعريفات التى هى الكليات الخمس وتفسيرنا أولا الدلالة بفهم أمر من أمر هو تفسير الاقدمين لها واعترضه بعض المتاخرين بأنه تفسير لوصف أمر بما هو وصف لغيره فان الدلالة وصف للامر الدال والفهم الذى فسرت به وصف لغيره وزعم ايضا أن الدلالة انما هى الحيثيه أى هى كون أمر بحيث يصح أن يفهم منه أمر سواء فهم منه ذلك الامر ام لا وجوابه أن هذا غلط نشأ من تفصيل المركب فان الفهم الذى فسرت به الدلالة فهم مقيد بالمجرور بمن الذى هو الامر الدال بمعنى أن الدلالة هى كون أمر يفهم منه امر ولاشك أن الذى فهم منه أمر هو الامر الدال لاغيره والذى اتصف به غيره انما هو الفهم لامر أى كونه فاهما له لا الفهم منه بمعنى انه فهم منه امر اذ الشخص فى هذا فاهم لا مفهوم منه وهذا كعين ماء تصفها بالشرب منها بمعنى انه شرب أو يشرب منها ولاشك أن الشرب بهذا المعنى وصف لها لا للشارب منها والشرب الذى اتصف به الشارب انما هو الشرب الذى أوجب له كونه شاربا لا مشروبا منه وأما الاعتراض بأن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده وذلك يقتضى تقدم الدلالة على الفهم فكيف تفسر به فالجواب أن وصف الدال بالدلالة قبل الافهام انما هو بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة واعلم أن مرادهم بالدلالة الوضعية أن تكون الدلالة سببها الوضع وهو تعيين أمر للدلالة بنفسه أى من غير قرينة اذا كانت حقيقة أو بقرينة اذا كانت مجازا فالدلالة فيها اختيارية تتغير بتغير الوضع والدلالة الطبيعية والعقلية ليستا باختياريتين الا أن الطبيعية يمكن تغيرها والعقلية لا يمكن فيها التغير ص

فمثال دلالة غير اللفظ وضعا دلالة الاشارة المخصوصة مثلا على معنى نعم أولا ومثال دلالته عقلا دلالة التغير مثلا على الحدوث ومثال دلالته طبعا دلالة الحمرة مثلا على الخجل ومثال دلالة اللفظ وضعا دلالة الرجل مثلا على الذكر والمراة على الانثى ومثال دلالته عقلا دلالته مثلا على جرم يقوم به لاستحالة قيام اللفظ بنفسه ومثال دلالته طبعا دلالة الصراخ الضرورى مثلا على مصيبة ش





قوله فمثال دلالة اللفظ العقلية دلالته على جرم يقوم به لاستحالة قيام اللفظ بنفسه يعنى لان اللفظ عرض والعرض يستحيل ان يقوم بنفسه وانما يقوم بالجرم وهذه الدلالة العقلية للفظ ليست خاصة بلفظ دون لفظ بل هى مشتركة بين جميع الالفاظ بل وبين جميع الاصوات وان لم تكن الفاظا بخلاف الدلالة الطبيعية والوضعية للالفاظ فانهما مختصان ببعض الالفاظ دون بعض وأما أقسام دلالة غير اللفظ فهى كلها خاصة ببعض الامور دون بعض ومراده بالصراخ الذى مثل به لدلالة اللفظ الطبيعية الصراخ الذى يتركب من الحروف حتى يكون لفظا وذلك موجود كثير عند غلبة الوجع والوقوع فى المصايب وأما الصراخ العارى عن التقطع والحروف فليس بلفظ ص

فهذه ستة أقسام المعتبر منها فى علم المنطق قسم واحد وهو دلالة اللفظ الوضعية ش

أقسام الدلالة

لما قسم الدال الى لفظ وغير لفظ وكان فى كل منهما ثلاثة أقسام لزم ضرورة ان يكون مجموع الاقسام ستة خمسة منها لا تعتبر فى فن المنطق وهى أقسام دلالة غير اللفظ الثلاثة وقسمان من أقسام دلالة اللفظ وهما الطبيعية والعقلية وقسم واحد معتبر وهو دلالة اللفظ الوضعية وانما اعتبر واهذا القسم لانضباطه وعموم فايدته فى العقليات والنقليات والطبيعيات وغيرها والتعلم والتعليم ص

وهى تنقسم الى ثلاثة أقسام دلالة مطابقة وهى دلالة اللفظ على المعنى الذى وضع له كدلالة لفظ الاربعة مثلا على ضعف اثنين ودلالة تضمن وهى دلالة اللفظ على جزء مسماه ان كان مركبا كدلالة الاربعة مثلا على اثنين نصفها أو واحد ربعها أو ثلاثة ارباعها ودلالة التزام وهى دلالة اللفظ على خارج عن مسماه لازم له لزوما ذهنيا بينا ش

يعنى أن الدلالة اللفظية الوضعية فيها ثلاثة أقسام دلالة مطابقة ودلالة تضمن ودلالة التزام وجعلها كلها وضعية لاستناد جميعها للوضع الا أن الاولى استندت اليه بلا واسطة اذ المعنى المفهوم فيها من اللفظ هو عين المعنى الذى وضع له اللفظ أى عين له بالوضع الحقيقى أو المجازى ولهذا سميت مطابقة لمطابقة الفهم فيها للوضع وأما الدلالتان الاخريان فليس الوضع سببا لهما بل هو جزء سبب لان الوضع يوجب عند حضور اللفظ فى الذهن فهم معناه المطابقى واذا حضر معناه المطابقى وكان مركبا حضر فى الذهن جزء ذلك المركب من حيث أن فهم المركب موقوف على فهم جزئه واذا

نظرت الى الحقيقة وجدت السبب التام فى فهم الجزء هو فهم الكل سواء وضع للكل لفظ أولم يوضع وسواء ذكر اللفظ الموضوع أولم يذكر الا انه لما كان حضور اللفظ بالبال سببا فى فهم معناه وفهم معناه سببا فى فهم جزئه كان حضور اللفظ بالبال بالنسبة الى فهم الجزء سبب المسبب وافهم مثل هذا بعينه فى دلالة الالتزام فان حضور اللفظ بالبال لا اثر له مباشرة فى فهم اللازم بل بواسطة فهم الملزوم الذى وضع له اللفظ ولاحتياج هاتين الدلالتين الى مقدمة زايدة على المقدمة الوضعية اختلف فيهما هل هما وضعيتان نظرا للمقدمة الاولى الوضعية أو عقليتان نظرا للمقدمة الثانية العقلية أو التضمنية وضعية لدخول الجزء فيما وضع له اللفظ والالتزامية عقلية لخروج اللازم عما وضع له اللفظ ثلاثة أقوال وقولى فى دلالة المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الذى وضع له يؤخذ منه أن سبب فهم المعنى فى دلالة المطابقة هو الوضع لتعليق الدلالة فيها على هذا الوصف المناسب وذلك يشعر بعليته فيخرج على هذا بمقتضى طرد التعريف فهم جزء المسمى الذى وضع له اللفظ وقد وضع أيضا الكله على سبيل الاشتراك اللفظى لكن انما فهم بسبب كونه جزء من المسمى لا بسبب كونه مسمى أيضا لذلك اللفظ فان هذا الفهم تضمن لا مطابقة لان علته الجزئية لا الوضع أما اذا فهم ذلك الجزء بسبب كون اللفظ أيضا موضوعا له فان الفهم حينئذ يكون مطابقة لان علة الفهم حينئذ الوضع لا الجزئية وافهم مثل هذا فى تعريف دلالة التضمن ودلالة الالتزام لان العلة فى فهمهما الجزئية واللزوم وتعليق الدلالة فى تعريفهما على ذلك فلا يفسد طرد التعريف لفهم الجزء واللازم بسبب الوضع لهما وبهذا تعرف أن لا حاجة لما زاده الغير فى تعريف التضمن والالتزام فقال بعد ذكر الجزء واللازم من حيث هو كذلك أى من حيث جزئه أو لازمه والزم أن يزيد هذا القيد فى تعريف دلالة المطابقة وهذا كله انما احتيج اليه فى اللفظ المشترك بين الكل وجزئه أو بين المعنى ولازمه أما الاول فكالركعة تستعمل لمجموع المركب من القراءة ومن الركوع ومن السجدتين وتستعمل للركوع وحده من غير قراءة ولا سجدتين فمن الاول ما رواه ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال صلاة الليل مثنى مثنى واذا اردت أن تنصرف فاركع ركعة توتر لك ما صليت ومن الثانى قوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة فقد ادرك السجدة وأما الثانى وهو المشترك بين المعنى ولازمه فكالشمس فانها مستعملة فى القرص ومنه ما جاء فى حديث الشفاعة تدنوا الشمس وتستعمل فى ضوئها ومنه ما فى حديث الموطا فى بيان وقت صلاة النبى صلى





الله عليه وسلم العصر بقوله والشمس فى حجرتها قبل أن تظهر ويمكن أن يكون منه قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلا فان الظاهر أن المراد بالشمس الضوء لا القرص لان الذى يستلزم عادة الظل ضوء الشمس لا قرصها اذ لو غاب ضوؤها بسحاب أو نحوه لم يرتسم فى الارض لقائم ظل وتقييدنا دلالة التضمن بكون المسمى مركبا ودلالة الالتزام بكون اللزوم ذهنيا بينا تعرف بذلك أن بين كل واحدة من دلالتى التضمن والالتزام وبين دلالة المطابقة عموما وخصوصا باطلاق كلما وجدت دلالة التضمن أو الالتزام وجدت دلالة المطابقة لاستنادهما اليها على ما تقدم ولا يلزم من وجود دلالة المطابقة وجودهما لامكان أن يوضع اللفظ لمعنى بسيط لا لازم له بينا وبين دلالة التضمن والالتزام عموم وخصوص من وجه يجتمعان اذا كان المسمى مركبا وله لازم ذهنى بين وتنفرد دلالة التضمن اذا كان المسمى مركبا ولا لازم له بينا وتنفرد دلالة الالتزام اذا كان المسمى بسيطا وله لازم بين وبالله تعالى التوفيق ص

---

والمراد باللزوم البين أن يكون المسمى كلما فهم من اللفظ فهم ذهنا لازمه سواء لازم فى الخارج كالزوجية المفهومة ذهنا من الاربعة وهو اللازم المطلق أولم يلازم كالبصر المفهوم ذهنا من العمى فان لازم فى الخارج عن الذهن فقط كالسواد للغراب لم يطلق فى علم المنطق على فهمه من اللفظ الموضوع لملزومه دلالة التزام ش

---

اعلم أن للزوم فى اصطلاح أهل المنطق ينقسم الى بين وغير بين فالبين ما يلزم فيه من تصور الملزوم واللازم معا العلم باللزوم وغير البين ما لا يلزم فيه من تصور الملزوم واللازم معا العلم باللزوم ومثاله الاعداد باعتبار ما يلزمها من التمام والزيادة والنقصان والجرم باعتبار ما يلزمه من الحدوث ونحو ذلك مما هو كثير والبين قسمان ذهنى وغير ذهنى فالذهنى هو الذى يلزم فيه من تصور الملزوم العلم بلازمه ومثاله الشجاعة للاسد والزوجية للاربعة والفردية للثلاثة وغير الذهنى هو البين الذى لا يلزم فيه من مجرد تصور الملزوم العلم باللزوم بل حتى ينضم الى ذلك تصور اللازم فيكفيان حينئذ فى العلم باللزوم ومثال ذلك مغايرة الانسان للفرس ومغايرة زيد لعمرو مثلا فان مغايرة الانسان للفرس أمر لازم للانسان لكن من تصور الانسان لا يلزمه بمجرد ذلك أن يخطر بباله مغايرته للفرس بل قد يتصور الانسان وهو غافل عن الفرس جملة فكيف عن مغايرته اياه نعم لو خطر بباله مع تصوره الانسان أمغاير هو للفرس أم لا لجزم ذهنه قطعا باللزوم هذه المغايرة له من غير أن يحتاج فى ذلك الى واسطة وكذا الحال فى مغايرة زيد لعمرو والذهنى أيضا ينقسم الى لزوم فى الذهن والخارج معا كلزوم

الزوجية للاربعة ويسمى اللازم فى هذا اللازم المطلق لعدم تقييد لزومه بذهن أوخارج ولزوم فى الذهن فقط دون الخارج كلزوم بعض الاضداد لاضدادها فى الذهن مع منافاته اياها فى الخارج كلزوم البصر للعمى والحركة للسكون فانك مهما تصورت العمى لم تتصور منه الاسلب البصر وكذلك السكون انما يتصور منه سلب الحركة ومثل بعض المشايخ اللزوم فى الذهن دون الخارج بما اذا رأيت شخصا فى سن الشباب أوالكهولة لابسا لثوب كذا ونحو ذلك من الصفة العارضة الزائلة ثم غاب عنك ذلك الشخص مع حياته أوموته السنين الكثيرة بحيث يبلى ان كان ميتا أويهرم ان كان حيا فانك بعد ذلك كله متى تصورته لم تتصوره الا متصفا بالصفة التى كنت رأيته عليها فتتصور شبوبيته أو كهوليته وثوبه الخاص الذى كنت رأيته به فصارت تلك الصفة وتلك الثياب لازمة لذلك الشخص فى ذهنك وفى ذهن من رآه رؤيتك مع أن شيأ منها غير لازم له فى الخارج بل قد فارقته وتجرد عنها وقد ذهب كثير من أهل المنطق الى تفسير اللزوم البين بالذهنى وهو ما يلزم فيه من تصور الملزوم العلم بلازمه وعلى هذا المذهب مررنا فى مختصرنا بقولنا والمراد باللزوم البين أن يكون المسمى الخ وعلى هذا يكون وصفنا الذهنى فيما سبق بالبين ليس للتخصيص بل لايضاحه وكشف معناه وتمثيلنا اللازم الخارج بسواد الغراب ليس بمتعين ونظيره الحدوث للاجرام وكل لازم ليس ذهنيا على ما تقدم فى تفسير الذهنى قوله لم يطلق فى علم المنطق الخ يعنى وأما فى فن الاصول أوفى فن البيان فانهم لا يشترطون فى دلالة الالتزام أن يكون اللزوم ذهنيا بل مطلق اللزوم بأى وجه كان بذلك كثرت الفوائد التى يستنبطونها بدلالة الالتزام من ألفاظ القرآن والسنة وألفاظ أئمة المسلمين وبالله تعالى التوفيق ص

---

وفى كون اللزوم الذهنى شرطا فى دلالة الالتزام أوسببا قولان للاكثر وابن الحباب بناء على أن الدلالة الفهم أوالحيثية
ش

---

يعنى انه اختلف فى كون اللزوم الذهنى شرطا أوسببا على قولين الاكثر على انه شرط فيلزم من عدمه عدم دلالة الالتزام ولا يلزم من وجوده وجودها ولا عدمها وذهب ابن الحباب الى انه سبب وعليه فيلزم من وجوده وجود دلالة الالتزام ومن عدمه عدمها وبنا الشيخ ابن عرفة القولين على الخلاف السابق فى تفسير الدلالة فمن جعلها فهم المعنى من اللفظ كما هو رأى الخونجى والاثير والاقدمين لزم أن يكون اللزوم الذهنى عنده شرطا فى دلالة الالتزام لان دلالة الالتزام على هذا الرأى يكون معناها فهم اللازم الذهنى من اللفظ الموضوع لملزومه ومن البين أن اللزوم الذهنى الذى

ثبت



ثبت لهذا اللازم يلزم من عدمه عدم فهم ذلك اللازم من اللفظ ولا يلزم من وجوده وجود فهمه ولا عدمه اذ اللزوم الذهنى ثابت لذلك اللازم قبل سماع اللفظ الموضوع لملزومه ولا فهم حينئذ لذلك اللازم من اللفظ لتوقف فهمه على سماع اللفظ الموضوع لملزومه مع المعرفة بالوضع فقد انطبق حد الشرط على اللزوم الذهنى اذا فسرنا الدلالة بالفهم من اللفظ وأما قول ابن الحباب فهو مبنى على أن الدلالة الحيثية أى تهيئة اللفظ الموضوع لمعنى لان يدل عند سماع ذكره على لازم معناه ووجه ذلك أن اللزوم الذهنى بين المسمى وبين أى معنى كان على هذا القول يلزم من وجوده وجود الحيثية التى فسرت بها الدلالة أى يلزم منه أن يكون اللفظ بحيث اذا ذكر فهم منه لازم مسماه كما انه يلزم من عدم اللزوم الذهنى عدم الدلالة التى فسرت بالحيثية اذ لا يتصف اللفظ حينئذ بأن يكون بحيث اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى وهذا البناء من الشيخ رحمه الله واضح حسن لم أر من تعرض له وقولنا بناء الى آخره هو مع ما قبله لف ونشر مرتب فالفهم راجع للشرط والحيثية راجعة للسبب وبالله تعالى التوفيق ص

---

ثم اللفظ ينقسم الى مركب وهو ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة والى مفرد وهو ما ليس كذلك
ش

---

هذا تقسيم اللفظ باعتبار دلالته التركيبية والافرادية فذكر انه ينقسم الى مركب ومفرد وعرف المركب بأنه اللفظ الذى دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة والمفرد بأنه ما ليس كذلك وهو اللفظ الذى لا يدل جزءه على جزء معناه دلالة مقصودة وهو معنى قولنا ما ليس كذلك فمثال الاول قولنا مثلا زيد قائم فان جملة هذا اللفظ يدل على معنى تركيبى وهو كون زيد حصل له القيام أو يحصل له فى الماضى أوالحال أوالمستقبل وجزء هذا اللفظ وهو زيد مثلا يدل على جزء هذا المعنى الذى هو ذات زيد وكذا قولنا عبد زيد ونحوه مما لم يقصد به العلمية فان جزء هذا اللفظ وهو عبد مثلا يدل على مطلق عبد غير مقيد باضافة الى زيد ولا غيره وذلك جزء من المعنى المركب الذى هو عبد مقيد باضافة الى زيد ومثال المفرد لفظ زيد مثلا فانه يدل على ذات زيد ولا جزء فيه يدل على جزء من ذات زيد فقولنا فى حد المركب ما دل لفظة ما واقعة على اللفظ وهو جنس فى الحد وقولنا دل توطئة لما بعده ويمكن أن يحترز به مع ذلك من اللفظ المهمل كديز ونحوه على رأى من يسميه لفظا وقولنا جزؤه يخرج ما لا جزء له أصلا كباء الجر ولامه وما له جزء لكن لا دلالة لشئ من أجزائه نحو زيد ورجل وقولنا على جزء معناه يخرج ما له جزء ولجزئه دلالة لكن لا على جزء معنى اللفظ الذى تركب منه نحو ابكم فان

جزءه وهواب يدل على ذات متصفة بالابوة وكذلك جزؤه الآخر وهوكم يدل على سؤال عن عدد أوعلى اخبار بكثرة لكن لا واحد من هذين المدلولين بجزء من معنى ابكم ويخرج أيضا نحو بعلبك مما ركب من الاعلام تركيب مزج وقولنا دلالة مقصودة يخرج نحو عبدالله وامرئ القيس علمين فان كل واحد منهما له جزء يدل على جزء معنا لكن دلالة غير مقصودة أما عبدالله فيدل عبد منه على مطلق العبودية وهو جزء حاصل لكل شخص حادث فان كل شخص فهو عبدالله هذا الجزء المادى لهذا اللفظ وأما جزؤه الصورى وهو الاضافة الى المكتوبة أعنى اسم الله الاعظم فيدل أيضا على تقييد العبودية بالاضافة الى الله سبحانه وذلك أيضا جزء ثابت لكل حادث فقد دل أيضا هذا الجزء من لفظ عبدالله على جزء معناه هذا ان قلنا بعدم اشتراط كون الاجزاء فى المركب مادية وأما ان اشترطناه فانه انما يحتاج الى التحرز من الجزء الاول المادى فقط وأما امرئ القيس فجزؤه وهو أمرء يدل على مطلق الرجولية وهى جزء حاصل للرجل المسمى بما دل على رجولية له مقيد بالاضافة الى القيس وقد يعترض بمثل هذه الاعلام الاضافية والاعلام اللقبية والكنى على طرد حد المركب حيث يقصد واضعها مع العلمية دلالة أجزائها على معنى تركيبى وجد فى مسماها كان يسمى ابنه عبد الله لكونه عبد المولى تبارك وتعالى ويسمى رجلا بأبى محمد لان له ولدا اسمه محمد ويسميه نور الدين او شمس الدين أو حجة الاسلام لكونه من أئمة المسلمين المهتدى بهم فلو زيد فى حد المركب بعد قولهم دلالة مقصودة الوصف بخالصة فيقولون ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة خالصة أى لم تشبها علمية لصح طرد حد المركب وعكس حد المفرد فتأمل ذلك والله الموفق واذا عرفت حد المركب وما أخرج كل جزء من أجزائه عرفت منه حد المفرد وما دخل فيه من الاقسام ومجموع ما دخل فيه أربعة أقسام اللفظ الذى لا جزء له أصلا كباء الجر ولامه وما له جزء ولا دلالة له أصلا كزيد وما له جزء له دلالة على غير معنى ذلك اللفظ كابكم وانسان وبعلبك وما له جزء له دلالة فى ذلك المعنى بغير قصد كحيوان ناطق مجموعه علم على شخص وعلى ما ظهر لنا من الزيادة فى حد المركب يدخل فى المفرد قسم خامس وهو ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة لكن ليست خالصة بل مضافة الى العلمية كعبدالله علما وحجة الاسلام علما على أبى حامد الغزالى رضى الله تعالى عنه فالاقسام كلها على الزيادة التى زدناها فى حد المركب ستة واحد منها مركب وخمسة مفردة وبدون تلك الزيادة خمسة واحد مركب وأربعة مفردة وأورد على طرد حد المفرد المهمل بناء على أنه يسمى

لفظ



لفظ فانه يصدق عليه انه لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة مع انه لا يسمى مفردا وقد يجاب عنه بأن الالف واللام فى اللفظ المقسم الى مركب ومفرد للعهد والمعهود اللفظ الدال بالوضع فيقدر الدال فى تعريف كل من القسمين وانما قدمنا تعريف المركب على تعريف المفرد لكون تعريف المركب بالايجاب وتعريف المفرد بسلبه ولا يعقل سلب أمر الا بعد تعقل ذلك الامر المسلوب فان قيل المفرد جزء المركب وفهم الجزء سابق على فهم المركب منه فلوا نعكس الامر كما ذكرتم لزم الدور فالجواب أن المفرد جزء المركب من حيث ذاته لا من حيث كونه مفردا فيلزم أن يسبق على تعقل المركب تعقل ذات كل جزء من أجزائه عارية عن وصف الافراد وأما تعقله من حيث اتصافه بالافراد فالامر بالعكس وانما يتعقل هذا المعنى فيه بعد تعقل معنى المركب واعلم أن من أهل المنطق من يسمى اللفظ الذى يدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه بالمركب كبعلبك ويسمى اللفظ الذى يدل جزؤه على جزء معناه نحو زيد قائم بالمؤلف والقول فتكون الاقسام عنده ثلاثة مفرد ومركب ومؤلف والذى عند أكثر المتأخرين أن القسمة ثنائية وان المركب والمؤلف والقول ألفاظ مترادفة وقد نص على ذلك ابن سينا وبالله تعالى التوفيق ص

وهو مشترك ان تعدد مسماه كعين ومنفرد ان اتحد كانسان ورجل ش

يعنى أن اللفظ المفرد الذى عرفت حده فيما سبق ينقسم الى مشترك وهو اللفظ الذى تعدد مسماه أى له معان اثنان فأكثر يسمى به كل واحد منها والى منفرد وهو اللفظ الذى اتحد مسماه أى لم يوضع الا لمعنى واحد فمثال الاول العين فانها وضعت لمعان متعددة كالعين الباصرة والعين الجارية وعين الذهب وعين الفضة ومثال الثانى لفظ انسان ولفظ رجل فان الانسان وضع لمعنى واحد وهو معنى الحيوان الناطق والرجل وضع لمعنى الذكر من جنس العقلا فان قيل قد تعدد ما يطلق عليه انسان ورجل فانهما يطلقان على زيد وعمرو وخالد وغيرهم كما تعدد ما يطلق عليه عين من الجارية والباصرة وغيرهما وقد حكموا بأن عينا لفظ مشترك والانسان والرجل لفظان مفردان فما الفرق فالجواب أن لفظ انسان ولفظ رجل لم يتعدد مسماهما وانما تعدد افراد مسماهما ولم يتعدد مسماهما اذ هو واحد ولم يوضعا لزيد بخصوصه ثم لعمرو بخصوصه ثم لخالد بخصوصه وانما وضعا لمعنى واحد الا أن ذلك المعنى لما كان كليا يوجد فى افراد كثيرة اطلقا على تلك الافراد من حيث وجد فى كل واحد منها المعنى الذى وضعا له وسمى بهما الا من حيث أن تلك الافراد وضعا لخصوص كل واحد منها

ولفظ العين انما يطلق على الجارية والباصرة وغيرهما لوضعه لكل واحد من تلك الاشياء بخصوصه ولم يوضع لمعنى واحد هو قدر مشترك بينهما كما فى لفظ انسان ورجل فان قلت لفظ أسد قد تعدد وضعه فانه موضوع للحيوان المفترس وللرجل الشجاع وليس موضوعا للقدر المشترك بينهما ومع ذلك لا يسمونه مشتركا فعلى هذا يفسد طرد حدكم للمشترك وعكس حدكم للمنفرد فالجواب أن المسمى عندهم مغاير للمعنى فان مسمى اللفظ ما وضع له اللفظ وضعا حقيقيا لا يحتاج الى قرينة ومعنى اللفظ ما يعنيه المتكلم باللفظ كان مسمى له وهو المعنى الحقيقى أو غير مسمى له و بينه وبين مسماه علاقة وهو المعنى المجازى أو لا علاقة وهو الغلط فان الذى تعدد فى الاسد المعنى لا المسمى اذ مسماه واحد وهو الحيوان المفترس والرجل الشجاع ليس مسمى له وانما هو معنى يصح أن يستعمل فيه لفظ الاسد لعلاقة بينه وبين مسماه وبالله تعالى التوفيق ص

---

والمفرد اما كلى ان لم يمنع تصوره من صدقه على كثيرين كانسان وحيوان وهو متواطئ ان استوى فى افراده كالمثالين ومشكك ان اختلف فيها كالبياض والنور واما جزئ ان منع كزيد وعمرو ش

---

يعنى أن المفرد ينقسم باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه الى قسمين جزئ وكلى أما الكلى فهو اللفظ المفرد الذى لا يمنع تصور مسماه من صدقه على افراد كثيرة أى لا يمنع تعقل مدلوله من حمله حمل مواطأة لا حمل اشتقاق على افراد كثيرة لعدم التشخص فى ذلك المدلول ومثاله انسان وحيوان فان مدلول كل واحد منهما لا اختصاص له بذات معينة حتى يمتنع صدقه على غيرها بل الاول وهو الانسان وضع لمطلق حقيقة الحيوان الناطق ولا شك أن هذه الحقيقة من حيث مجرد تعقلها لا يمتنع أن توجد فى افراد كثيرة يصح أن يحمل لفظ انسان عليها حمل مواطأة أى يحمل عليها بنفسه من غير أن يحتاج الى اشتقاق منه ولا اضافة فتقول زيد انسان وعمرو انسان وخالد انسان وهكذا فى كل فرد وجد فيه مدلوله وافهم مثل هذا فى الحيوان سواء بسواء واحترزنا بحمل المواطأة من مثل العلم والبياض فان العلم لا يمنع تصور حقيقته من وجودها فى أشخاص كثيرة كمالك والشافعى ونحوهما ومع ذلك لا يصح أن يحمل العلم بنفسه على تلك الافراد فلا يقال مالك بن أنس علم ولا الشافعى علم بل انما يتوصل الى حمله على تلك الافراد بالاشتقاق منه أو الاضافة فيقال مالك عالم أو مالك ذو علم فاذا ليس العلم كليا بالنسبة الى الاشخاص المتصفين بالعلم لعدم صدقه عليها أى حمله





عليها حمل مواطأة أى حملا عليها بنفسه من غير اشتقاق ولا اضافة وانما هو كلى بالنسبة الى علم الفقه والنحو والبيان والكلام ونحوها لانه يحمل على كل واحد منها حمل مواطأة فيقال الفقه علم والنحو علم والبيان علم والكلام علم وافهم مثل هذا فى البياض فانه كلى بالنسبة الى بياض الشمس والقمر والنجم والثلج والعاج ونحوها لحمله عليها حمل مواطأة وليس كليا بالنسبة الى الذوات التى وجد فيها البياض لانه لا يحمل عليها الا حمل اشتقاق أو اضافة ولهذا لما كان الحمل مشتركا بين حمل المواطأة والاشتقاق عدلوا فى حد الكلى عنه الى لفظ الصدق الذى هو خاص بحمل المواطأة واذا عرفت أن معنى الكلى هو الذى لا يمنع مدلوله بمجرد تعقله من صدقه على كثيرين ولم يشترطوا فيه وجود لما يصدق عليه ولا امكانا ولا كثرة ولا قلة عرفت انه يصدق على أقسام ستة بحسب التقسيم العقلى وان كان بعض الاقسام لا يتصور فيه الوجود أو لا يتصور فيه التعدد على مذهب أهل الحق الا أن المانع من تصور وجوده أو تعدده ليس تعقل مدلول الكلى وانما هو برهان آخر ولا يمتنع اطلاق الكلى الا على ما كان فيه مجرد تصور مدلوله وحده هو المانع من التعدد كما فى زيد وعمرو ونحوهما ووجه انقسام الكلى الى هذه الاقسام الستة أن الكلى اما أن لا يوجد من افراده شئ أو يوجد منها واحد فقط أو يوجد منها كثير وكل واحد من هذه الاقسام الثلاثة فيه قسمان لان الكلى الذى لم يوجد من افراده شئ ينقسم الى ما يمكن وجوده كبحر من زئبق والى ما لا يمكن كالجمع بين الضدين والذى وجد من افراده فرد واحد فقط ينقسم الى ما يمكن فيه التعدد كالشمس فانها كلى وضعت للجرم السماوى المضئ بالنهار ولم يوجد من افراد هذه الحقيقة الا فرد واحد مع امكان أن يكثر الله سبحانه من افراد هذه الحقيقة مثل ما كثر من افراد النجم حتى تتشعشع الآفاق بكثرة ضوء الشمس تشعشعا لا يستطاع معه التصرف عادة و يحترق معه كل شئ عادة فسبحان المولى اللطيف الخبير الرؤف الرحمن الرحيم والى ما لا يمكن فيه التعدد أصلا كالاله والخالق والرازق والمحيى والمميت ونحوها فانها ألفاظ كلية لا يمنع مجرد تعقل مدلولاتها من التعدد الا انه قام البرهان القطعى عقلا ونقلا على استحالة وجود مدلولاتها لغير مولانا تبارك وتعالى وأنه جل وعلا المنفرد بمعانيها وحده وهذه الوحدة الواجبة عقلا ونقلا لهذه المعانى لا تقدح فى اطلاق الكلى عليها لان الوحدة لم تعرف من جهة مجرد تعقلها وانما عرفت من برهان آخر وقد تعقلت جاهلية العرب والمبتدعة هذه المعانى ولم يمنعهم تعقلها من اعتقاد الشركة والتعدد فيها حين ضلوا عن برهان استحالة الشركة فيها

والتعدد وبالجملة انما يقدح فى اطلاق الكلى أن يكون مجرد تعقل المدلول وحده مانعا من التعدد كما فى زيد وعمرو أما اذا كان المانع غيره فلا وأما الكلى الذى وجد من افراده كثير فهو ينقسم الى ما تناهت افراده كالانسان والحيوان ونحوهما عند أهل الحق والى ما لا يتناهى كالزمان أو الحركة وغيرهما عند الفلاسفة القائلين بحوادث لا أول لها وهذا القسم باطل باجماع أهل الحق ومن اعتقده فهو كافر لكن المانع من صحته ليس مجرد تعقل مدلول الزمان او الحركة ونحوهما بل المانع من صحته البراهين القطعية التى دلت على استحالة حوادث لا أول لها فهذه أقسام الكلى بحسب التقسيم العقلى واذا عرفت أن معنى الكلى هو الذى لا يمنع مجرد تعقل مدلوله من صدقه على كثيرين عرفت أن الجزئ مقابله وهو الذى يمنع مجرد تصور مدلوله من صدقه على كثيرين كزيد وعمرو ونحوهما من الاعلام الموضوعة لمتشخص لا يقبل التعدد ثم الكلى ينقسم أيضا الى قسمين متواطى ومشكك فالمتواطى هو الكلى الذى استوى فى افراده ولم يتفاوت فيها بقوة ولا ضعف كالانسان والحيوان فان افرادهما لا يزيد بعضها على بعض فى حقيقة انسانية ولا حيوانية وما يقع بين افرادهما من التفاوت ففى أمر خارج عن حقيقتهما والمشكك هو الكلى الذى اختلف فى افراده بالقوة والضعف كالبياض والسواد ونحوهما فان بياض الشمس أقوى من بياض السراج ونحوه وسواد الغراب أقوى من سواد الثوب ونحوه وأما الجزئ فينقسم الى قسمين ما وضع لمتشخص فى الخارج عن الذهن كزيد ونحوه ويسمى علم شخص وما وضع لحقيقة باعتبار تشخصها فى الذهن كاسامة ويسمى علم جنس وقد مررنا فى تقسيمنا الجزئ الى هذين على اختصاص الجزئ بالعلم وان الضمائر والموصولات واسماء الاشارات ونحوها ليست جزئية لانها فى أصل وضعها كلية وانما عرضت لها الجزئية عند الاستعمال بواسطة أمور صاحبتها وبالله تعالى التوفيق ص

ويسمى هذا جزئيا حقيقيا وهو اما علم شخص ان تشخص مسماه خارجا كزيد واما علم جنس ان تشخص ذهنا كاسامة ويطلق الجزئ أيضا على كل ما اندرج تحت كلى ويسمى هذا جزئيا اضافيا وهو أعم مطلقا من الجزئى الحقيقى ش

يعنى أن هذا الجزئى وهو الذى يمنع تصور مسماه من صدقه على كثيرين يسمى فى اصطلاحهم الجزئى الحقيقى وانه ينقسم الى علم شخص وعلم جنس وقد سبق بيانهما فى شرح النص الذى قبل هذا وان الجزئى يطلق أيضا على كل مفهوم مندرج تحت





كلى سواء كان فى نفسه جزئيا حقيقيا أو كليا فيصدق على الانسان بهذا الاعتبار الثانى أنه جزئ لانه يندرج تحت كلى بل تحت كليات كثيرة فيندرج تحت الحيوان وتحت الجسم وتحت الجوهر وتحت الموجود وتحت المعلوم وتحت الممكن وغير ذلك فهو جزئى بهذا الاعتبار الثانى وليس جزئيا حقيقيا لانه لا يمنع تصور معناه من صدقه على كثيرين والجزئى بالاعتبار الثانى يسمى الجزئى الاضافى وهو اعم مطلقا من الجزئى الحقيقى اى الجزئى الحقيقى فرد من أفراده لانه يصدق عليه وعلى الكلى الذى اندرج تحت كلى فيلزم على هذا أن كل جزئى حقيقى فهو جزئى اضافى لانه لابد أن يندرج تحت كلى لانه لا يخلوا أما ان يكون موجودا أو معدوما فان كان موجودا اندرج تحت الكلى الذى هو الموجود وان كان معدوما اندرج تحت الكلى الذى هو المعدوم وليس كل جزئى أضافى جزئيا حقيقيا لما عرفت قبل هذا فى الانسان (فائدة) اعلم أن كل معقولين لابد ان يكون بينهما احدى نسب أربع وهى التباين والمساواة والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه وبرهان الحصر أن المعقولين أما ان لا يفترقا البتة أو لا يجتمعا البتة أو يجتمعا تارة ويفترقا اخرى فان لم يفترقا البتة فهما المتساويان كالانسان والناطق وأن لم يجتمعا البتة فهما المتباينان كالانسان والحجر أى كلما وجد أحدهما فى ذات انتفى عنها الآخر وان كان يجتمعان تارة ويفترقان اخرى فاما ان يفترقا من الطرفين اعنى أن يفارق كل واحد منهما الآخر أو يفترقا من أحد الطرفين فقط أى يوجد أحدهما دون الاخر ولا يوجد الاخر دونه فان افترقا من الطرفين فهما اللذان بينهما العموم والخصوص من وجه كالانسان والاسود وان افترقا من أحد الطرفين دون الاخر فهما اللذان بينهما العموم والخصوص المطلق فالذى يفارق منهما صاحبه اعم مطلقا لانه يوجد مع صاحبه ومع غيره فصار يزيد على صاحبه بتلك الافراد التى يوجد فيها بدون صاحبه والذى لا يفارق صاحبه اخص مطلقا لانه لا يوجد الا مع صاحبه فلا أفراد له يزيد بها على صاحبه بل هو فرد من أفراد صاحبه ومثاله الحيوان مع الانسان واعلم أن المتساويين نقيضاهما متساويان ابدا والمتباينان نقيضاهما لا يكونان متساويين ولا بينهما عموم وخصوص مطلق وانما يكون بينهما ابدا التباين كالانسان ولا ناطق أو العموم والخصوص من وجه كالانسان ولا حيوان وكذلك اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه لا يكون نقيضاهما الا متباينين كحيوان ولا انسان أو بينهما عموم وخصوص من وجه كالانسان

والاسود وأما المفهومان اللذان بينهما عموم وخصوص مطلق فيلزم ان يكون بين نقيضيهما عموم مطلق كذلك لكن على التعاكس فنقيض الاعم اخص مطلقا ونقيض الاخص اعم مطلقا وبالله تعالى التوفيق ص

---

والكلى ينقسم الى خمسة اقسام الجنس والنوع والفصل والخاصه والعرض العام ش

---

هذه الكليات الخمس التى هى مبادى التعريفات ووجه انقسام الكلى اليها أن الكلى أما ان يكون خارجا عن ماهية أفراده أولا والثانى اما ان يكون تمام ماهيتها بحيث لا يكون فى حقيقة كل واحد منها جزء زايد على حقيقة ذلك الكلى واما ان يكون ذلك الكلى جزأ من حقيقة أفراده بحيث تكون ماهية كل فرد منها مركبة من ذلك الكلى ومن شئ آخر ثم هو اما مساولها وأما أعم فهذه ثلاثة أقسام يسمى الاول منها النوع الحقيقى والثانى الفصل والثالث الجنس وأما القسم الاول وهو الكلى الخارج عن ماهية أفراده فاما أن يختص بما تحت حقيقة واحدة أولا فان اختص فهو الخاصة والا فهو العرض العام فهذه خمسة أقسام وهى الكليات الخمس وبالله تعالى التوفيق ص

---

فالجنس ما صدق فى جواب ماهو على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان ش

---

ينبغى أن نقدم قبل التعرض لشرح الكلام مقدمة اعلم أن السايل عن امر تارة يسئل عن تمام حقيقته وتارة يسئل عن تميزه عن شئ التبس به واللفظ الموضوع للسؤال عن تمام الحقيقة لفظة ما والموضوع للسؤال عن التميز لفظة أى ثم السائل عن تمام الحقيقة قد يسأل عن حقيقة متشخص وقد يسأل عن حقيقة كلى وعلى كلا التقديرين فاما أن يسأل عن واحد أو عن متعدّد فهذه اربعة أقسام عليها تكلم اصحاب هذا العلم ومنها يفهم حكم مابقى من الاقسام الممكنة مثال السؤال عن حقيقة شخص واحد ماهو زيد وعن حقيقة شخصين ماهو زيد وعمرو وعن حقيقة كلى واحد ماهو الانسان وعن حقيقة كلى متعدّد ماهو الانسان والفرس وأما جواب هذه الاسئلة فلا بد أن يكون ببيان الحقيقة المسئول عنها اما اجمالا أو تفصيلا فالاجمال اذا كان السؤال عن شخص أو اشخاص او عن كليين أو عن شخص وكلى وحينئذ قد يكون الجواب أعم من المسؤل عنه فان السائل اذا قال ماهو زيد مثلا انما يجاب بالنوع الذى هو حقيقة هذا الشخص اذ عن الحقيقة سأل ولا شك أن النوع اعم منه فقد صارت حقيقة زيد أعم من ذاته وهكذا حقيقة كل شخص اعم





ابدا من ذاته فان ذاته انما تشخص بعوارض تعرض لحقيقته زايدة عليها ويقع الجواب أيضا اعم من السؤال اذا كان السؤال عن متعدّد وان لم يكن عن متشخص نحو قوله ما الانسان والفرس فان السائل ها هنا انما سأل عن تمام الحقيقة المشتركة بينهما فاذا أجيب بتلك الحقيقة بأن يقال هما الحيوان فقد أجيب بما هو اعم من كل واحد منهما ولا يجاب فى ذلك ابدا الا بالجنس الاقرب اليهما وأما الجواب بالتفصيل فانما يكون اذا وقع السؤال عن كلى واحد نحو ما الانسان فيجاب بتفصيل اجزائه مطابقة أو تضمنا حتى لا يبقى منها شئ فيقال هو الحيوان الناطق وهذا الجواب هو الحد التام وانما لم يفصلوا فى اجوبة غير هذا السؤال كالسؤال عن الشخص أو الاشخاص لانه كما احتمل عندهم ان يكون السائل قصد الى السؤال عن تفصيل حقايقها احتمل أيضا ان يكون قصد الى السؤال عما ينقطع له الحقيقة عما خالطها من العوارض ولبسها عليه وتكون الحقيقة عنده معلومة لو جردت عما خالطها من العوارض وهم ابدا فى هذا الباب يقتصرون فى الجواب على قدر الحاجة والضرورة فاذا أجيب السائل بشئ يجهل حقيقته لم يضره أن يسأل عن حقيقته ثانيا ويجاب عن ذلك والحاصل أن الاسئلة بما هو وأن كثرت فجوابها منحصر فى ثلاثة أقسام جواب لا يكون الا اذا كان السؤال عن واحد كلى ولا يكون حالة التعدّد وهو الجواب بالحد وجواب لا يكون الا عند السؤال عن متعدّد عن كليين مختلفى الحقيقة أو شخصين أو شخص وكلى كذلك ولا يكون عن مفرد وهو الجواب بالجنس وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصى أو اشخاص متحدة الحقيقة أو صنف أو اصناف كذلك وحدها أو مع الشخص او الاشخاص المتفق جميعها فى حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقى واذا فهمت هذه المقدمة فقولنا فى حد الجنس ما صدق جنس وقولنا فى جواب ماهو يخرج الفصل والخاصة مطلقا والعرض العام وقولنا على كثيرين يخرج الحد وقولنا مختلفين بالحقيقة يخرج النوع الحقيقى (تنبيه) من الالفاظ المتداولة فى هذا الموضع عند أهل المنطق قولهم المقول فى جواب ماهو وقولهم المقول فى طريق ماهو وقولهم الداخل فى جواب ماهو وأما قولهم المقول فى جواب ماهو فمعناه المحمول فى جواب ماهو فلفظ المحمول والمقول مترادفان فى اصطلاح أهل هذا الفن وأما المقول فى طريق ماهو فيريدون به كل واحد من اجزا المحدود المصرح باسمائها فى حده نحو الحيوان أو الناطق من قولنا فى حد الانسان هو الحيوان

الناطق فالحيوان جزء من المحدود الذى هو الانسان وقد صرح باسمه فى الحد ومثله الناطق وأما الداخل فى جواب ماهو فيريدون به اجزأ المحدود التى لم يدل عليها فى الحد بالمطابقة بل دخلت فيه بدلالة التضمن كالجسم والنامى والمتحرك بالارادة فان كل واحد من هذه جزء من الانسان ولم يصرح به مطابقة فى حده السابق لكن صرح فيه بالحيوان وهذه الاجزاء داخلة فيه بالتضمن فليكن على ذكرك معانى هذه الاصطلاحات فهى متداولة بينهم كثيرا وبالله تعالى التوفيق ص

والنوع ما صدق فى جواب ماهو على كثيرين متفقين بالحقيقة كانسان ش

قوله ما صدق أى حمل واخبر به وهو جنس فى الحد وقوله فى جواب ماهو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام وقوله على كثيرين يخرج الحد وقوله متفقين بالحقيقة يخرج الجنس فأنه لا يقال الا على كثيرين مختلفين بالحقيقة والمراد بكونه مقولا أى صادقا على كثيرين انه صادق ومقول عليها جمعت فى السوال أو افرد بعضها وقرينة ذلك كونها موصوفة بالاتفاق فى الحقيقة وما انما يسأل بها عن تمام حقيقة المسؤل عنه وهى واحدة هنا فى جميع الافراد فالذى يجاب به اذا عن المتعدّد من هذه الافراد هو بعينه الذى يجاب به عن الواحد منها فيصح اذا أن يجاب بالنوع فى السوال بما هو عن الشخص الواحد وعن الشخصين وعن الاشخاص وعن الصنف الواحد منها وعن الصنفين وعن الاصناف وحدها أو مضمومة الى الشخص أو الشخصين أو الاشخاص والظاهر أن السؤال بما هو اذا أفرد عن الصنف أو الصنفين أو الاصناف أن يجاب فيه بالنوع موصوفا بالوصف الذى امتاز به ذلك الصنف عن سائر الاصناف ان كان السؤال عن صنف واحد منها وان كان عن متعدّد من الاصناف فيجاب بالنوع موصوفا بتمام الوصف المشترك بين ذلك المتعدّد فيقال مثلا فى السؤال عن الزنجى بما هو الانسان الاسود وعن الزنجى والصقلى بما هو الانسان العجمى وحكم جواب اصناف النوع اذا عدّدت أو افردت بالسؤال بما هو لم اره منصوصا فى كتب المنطق وما ذكرته فيه انما هو شئ ظهر لى فتأمله وابحث فى كتب المنطق على صحته أو فساده وهذا الذى ذكرته فى معنى الصدق على كثيرين فى حد النوع مخالف لمعنى الصدق على كثيرين فى حد الجنس لان معنى الصدق على كثيرين فى حد الجنس فى جواب ماهو يجب ان يكون عند الجمع بينهما فى السؤال بما هو ولا يجوز ان يجاب به عند افراد بعضها فى السؤال وقرينة ذلك كونه مقولا على

مختلف



مختلف بالحقيقة وذلك يدل على أنه تمام المشترك بين تلك الحقائق المختلفة فلا يكون تمام حقيقة بعضها والا لباين غيرها فلا يكون مشتركا بين حقيقتين وهذا خلف واذا لم يكن تمام حقيقة كل فرد من أفراده على الانفراد تعين أنه لا يجاب به فى السؤال بما هو الا عن متعدّد مختلف بالحقيقة وهذا ظاهر وبالله تعالى التوفيق ص

وهذا هو النوع الحقيقى وأما النوع الاضافى فهو الكلى المقول على كثير فى جواب ماهو المندرج تحت جنس وبينه وبين النوع الحقيقى عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى النوع السافل وينفرد النوع الحقيقى فى النوع البسيط وينفرد النوع الاضافى فى الجنس السافل والمتوسط ش

يعنى أن النوع الحقيقى هو المعرف بما سبق وأما النوع الاضافى فحده ما ذكرنا فقولنا الكلى احترازا من الشخصى فليس بنوع وقولنا المقول على كثيرا حترازا من الحد فلا يقال فيه فى الاصطلاح نوع وقولنا فى جواب ماهو احترازا عن الفصل والخاصة والعرض العام والصنف كالزنجى مثلا فانه كلى مقول على أفراد كثيرة لكن لا فى جواب ماهو اذ لو سئل عن بعض أفراده بما هو لأجيب بالنوع الذى هو الانسان لا بصنفه الذى هو الزنجى وقولنا المندرج تحت جنس يخرج الجنس العالى وهو الذى لا جنس فوقه وتحته الاجناس كالجوهر ويخرج الجنس المنفرد وهو ما ليس فوقه ولا تحته جنس كالعقل عند بعضهم ويخرج أيضا النوع البسيط وهو الذى لا جنس فوقه وهو مقول على أفراد متفقة بالماهية كالنقطة واذا عرفت حد النوع الاضافى عرفت أن بينه وبين النوع الحقيقى عموما وخصوصا من وجه كما ذكرنا فيجتمعان فى النوع السافل المسمى بنوع الانواع وهو الذى لا نوع تحته وفوقه الانواع الاضافية كالانسان فانه نوع حقيقى لا يقال الا على أفراد متفقة بالماهية وليس تحته نوع وانما تحته الاشخاص كزيد وعمر ونحوهما والاصناف كالزنجى والصقلى ونحوهما ويقال فيه أيضا نوع اضافى لاندراجه تحت جنس الحيوان وغيره وينفرد النوع الحقيقى فى النوع البسيط كالنقطة فانه ليس باضافى لعدم اندراجه تحت جنس كما تقدم والالزم تركبه والفرض أنه بسيط هذا خلف وينفرد النوع الاضافى فى الجنس السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه الاجناس كالحيوان فانه نوع اضافى لاندراجه تحت جنس الجسم والجوهر وليس بنوع حقيقى لانه ليس مقولا على أفراد متفقة بالماهية فى جواب ماهو وينفرد أيضا النوع الاضافى فى الجنس المتوسط وهو

مافوقه جنس وتحته جنس كالجسم فانه نوع اضافى لاندراجه تحت الجوهر وليس نوعا حقيقيا لانه جنس لماتحته (فائدة) قدعرفت من بيان ذكرنا النوع السافل والجنس المتوسط والسافل تعدد مراتب الجنس والنوع الاضافى ولاشك انهما كذلك أمامراتب الجنس فاربعة الجنس العالى ويسمى أيضا جنس الاجناس وهو مالاجنس فوقه وتحته الاجناس كالجوهر والجنس المتوسط وهومافوقه جنس وتحته جنس كالجسم فان فوقه جنس الجوهر وتحته جنس الحيوان والجنس السافل وهو مالاجنس تحته وفوقه الاجناس كالحيوان فانه ليس تحته جنس وانماتحته الانواع الحقيقية المقولة على أفراد متفقة بالماهية كالانسان والفرس ونحوهما وفوقه الاجناس كالجسم والجوهر والجنس المفرد وهو مالاجنس فوقه ولاجنس تحته ومثاله متعذر اذالاجناس التى ظفرت بمعرفتها الفلاسفة عشرة وكلها تحتها جنس وغيرها لم يقم دليل على وجوده ولاعدمه وقدمثل لهذا الجنس المنفرد بالعقل بناء على جنسيته واختلاف أفراده بالفصول لابالخواص وأمامراتب النوع الاضافى فاربعة أيضا كمافى الجنس وهى النوع العالى والسافل ويسمى نوع الانواع والمتوسط والمفرد فالنوع العالى هوالذى لانوع فوقه وتحته الانواع كالجسم مثلافانه ليس فوقه الاالجنس العالى وهوالجوهر وليس نوعا لشئ اذلاجنس فوقه وتحته الانواع كالجسم النامى والحيوان والانسان والفرس ونحوها والنوع السافل هوالذى لانوع تحته وفوقه الانواع كالانسان والفرس ونحوهما فانهما لانوع تحتهابل الاشخاص والاصناف المتفقة فى الماهية وفوقها الانواع الاضافية كالحيوان والجسم النامى والجسم باطلاق والنوع المتوسط وهوالذى فوقه نوع وتحته نوع كالحيوان والجسم النامى فان كل واحدمنهما تحته انواع وفوقه انواع فتحت الحيوان نوع الانسان والفرس وغيرهماوفوقه الجسم النامى فانه نوع من مطلق الجسم ومطلق الجسم نوع من الجوهر وكذا الجسم النامى نوع متوسط لان تحته الحيوان وانواعه وفوقه الجسم المطلق الذى هو نوع من الجوهر والنوع المنفرد الذى لانوع فوقه ولانوع تحته ومثاله أيضامتعذر وقدمثل له أيضابالعقل على مذهب من يرى اختلاف أفراده بالخواص لابالفصول واعلم أن كل مايتقوم به الاعلى جنسا كان أونوعا يتقوم به ماتحته من غيرعكس لان الاعلى جزء مماتحته بلاعكس وكل ماينقسم اليه الاسفل ينقسم اليه الاعلى من غيرعكس لان الاسفل واقسامه أفراد لمافوقه بلاعكس





ص
وبالله تعالى التوفيق

والفصل جزالماهية الصادق عليهافى جواب أى ماهوكالناطق باعتبارماهية الانسان وان شئت قلت هوالكلى المقول على الماهية فى جواب أى ماهو قولاذاتيا

ش

هذا القسم الثالث من الكليات الخمس وهوالفصل وحقيقته ماذكرنافى الاصل فقولنا جزء الماهية يخرج النوع والخاصة والعرض العام وقولنا الصادق عليها يخرج الجزء المادى كالسقف مثلا للبيت فانه جزء منه ولا يصدق عليه فلايسمى فصلا وقولنافى جواب أى ماهو يخرج الجنس فانه جزء من الماهية صادق عليها لكن لايحمل عليهافى جواب أى ماهو بل فى جواب ماهو عندالشركة بينها وبين ماهية اخرى فى السؤال وأماقولى وأن شئت قلت هوالكلى الخ فنعنى به انك مخير فى تعريف الفصل بكل من هذين التعريفين ومؤداهما واحد وان اختلفت عبارتهما فقولنا أيضافى هذا التعريف الكلى يخرج عنه الشخصى فلايكون فصلا ابدا وقولنا المقول على الماهية يخرج الجزء المادى وقولنافى جواب أى ماهو يخرج النوع والجنس والعرض العام وقولنا قولا ذاتيا يخرج الخاصة فانها كلى مقول على الماهية فى جواب أى ماهو ولكن قولا عرضيا لاذاتيا (تنبيه) اعلم أن كل واحد من الجنس والفصل قديكون قريبا لماهو جنس وفصل له وقديكون بعيدا أماالجنس فقدعلمت أنه الجزء الذى هوتمام المشترك بين الماهية وماهية أخرى فان كان تمام المشترك بين الماهية وبين كل ماهية تشاركها فيه فهو جنس قريب لتلك الماهية وان كان تمام المشترك بين الماهية وبين بعض ماتشاركها فيه دون بعض آخر فهو جنس بعيد أما بمرتبة واحدة ان لم يكن تحته تمام مشترك اخص منه الاواحدا وأما باكثر من مرتبة واحدة أن تعددماتحته من تمام المشترك الاخص وبقدر تعدده تزداد مرتبة ذلك الجنس فى البعد مثال الجنس القريب الحيوان بالنسبة الى الانسان ونحوه فانه تمام المشترك بين الانسان والفرس مثلا ثم لاتجد شيأ يشارك الانسان فى الحيوانية الاوجدت الحيوان هوتمام المشترك بينه وبين الانسان وكذا الجسم بالنسبة الى الحجر مثلا فانه تمام المشترك بينه وبين الماء ثم لاتجد شيأ يشارك الحجر فى الجسمية الاوجدت الجسم الجزء الذى هوتمام المشترك بينه وبين الحجر فهو جنس لهما قريب ومثال الجنس البعيد الجسم بالنسبة الى الانسان فانه تمام المشترك بينه

و بين الحجر فهو جنس لهما ثم الجسم مشترك بين الانسان والفرس وليس هو تمام المشترك بينهما لانهما يشتركان فى أجزاء أخر ككونهما حساسين ومتحركين بالارادة فالجسم جنس بعيد للانسان ونحوه كالفرس وقريب للحجر ثم اذا نظرت وجدت للانسان تمام مشترك آخر تحت الجسم اخص منه بينه وبين ماهية أخرى كالنامى فانه تمام المشترك بينه وبين الشجر ثم تجد تحته تمام مشترك آخر كالحيوان بينه وبين الفرس وهو أخص من النامى فالجسم بعيد من الانسان بمرتبتين والنامى بمرتبة وهكذا فلتختبر قرب الاجناس و بعدها وأما الفصل فان كان مساو يا للماهية وكان هو تمام الجزء المميز لها فهو فصل قريب لها وان كان مساو يا لها ولم يكن تمام المميز فهو جزء من تمام المميز ومساوله لانهما معا يساويان الماهية فهو أيضا فصل لتمام المميز فان كان تماما لمميزه فهو فصله القريب والا فهو جزء من تمام المميز او مساوله ولابد ان ينتهى الى أن يكون جزء مساو يا لبعض الفصول وتمام المميز له لئلا يتسلسل و يلزم تركب الماهية مما لا يتناهى فهذا الفصل قريب لذلك الفصل الذى هو تمام مميزه وفصل للماهية الاولى فهو فصل بعيد لها بمرتبة أو اكثر هذا كله ان كان الفصل مساو يا للماهية وان كان اعم منها والفرض أنه فصل فهو فصل لبعض اجناسها كالحساس مثلا والمتحرك بالارادة للانسان بعيد بمرتبة أيضا أو اكثر الا أن هذا الفصل الذى لا يكون مساو يا للماهية لا يصلح لتمييزها التمييز التام لكنه قد يميزها عما لا يشاركها فيه كتمييز الانسان بالاحساس مثلا عن الشجر والحجر ونحوهما لا عن الفرس والطير ونحوهما فسمى بهذا الاعتبار فصلا وان كان اعم وهى تسمية ضعيفة يلزم عليها أن يسمى الجنس فصلا لوجود مثل هذا التمييز فيه و بالله تعالى التوفيق ص

والخاصة الكلى الخارج عن الماهية الخاص بها كالضاحك للانسان وأن شئت قلت هو الكلى المقول على الماهية فى جواب أى ما هو قولا عرضيا ش

قوله فى الحد الاول الكلى جنس فى الحد تخرج عنه الاشخاص وقوله الخارج عن الماهية يخرج الجنس والنوع والفصل وقوله الخاص بها يخرج العرض العام وقوله فى الحد الثانى الكلى المقول على الماهية جنس وقوله فى جواب أى ما هو يخرج الجنس والنوع والعرض العام وقوله قولا عرضيا يخرج الفصل ص

والعرض العام الكلى الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها كالمتحرك للانسان



للانسان وكل من الخاصة والعرض العام اما شامل أو غير شامل وكل منهما اما لازم أو مفارق والمفارق اما بطئ المفارقة أو سريعها وكل منهما اما بسهولة أو صعوبة واللازم اما للوجود أو للماهية اما بوسط ان افتقر العلم باللزوم الى ثالث وأما بغير وسط ان لم يفتقر ش

قوله الكلى جنس وقوله الخارج عن الماهية فصل يخرج الجنس والنوع والفصل وقوله الصادق عليها وعلى غيرها يخرج الخاصة واعلم أن الخاصة والعرض العام ينقسم كل واحد منهما الى أربعة أقسام الاول ان يكون كل واحد منهما شاملا لجميع الافراد التى هى خاصة وعرض عام لها أى يحمل على كل واحد منها ويكون ممكن المفارقة لها كالتنفس بالفعل للحيوان ذى الرئة وللانسان الثانى أن يكون كل واحد منهما شاملا لازما للماهية أفراده كالضحك والتنفس بالقبول للانسان الثالث أن يكون كل واحد منهما شاملا لازما لوجود أفراده لا لماهيتها كالمخلوقية للممكنات والحيوان فلا ممكن ولا حيوان موجود الا وهو مخلوق لقيام البرهان على ذلك ثم لا يلزمهما هذا اللازم الا عند وجودهما أما قبل وجودهما فى الخارج فلا يتصفان بالمخلوقية الرابع أن يكون كل واحد منهما غير شامل لافراد الماهية كالكاتب بالفعل والاسود بالفعل للانسان ثم اللازم ينقسم الى لازم بوسط وهو ما افتقر العلم بلزومه الى العلم بثالث غير اللازم والملزوم والى لازم بغير وسط وهو ما ليس كذلك وهو اللازم البين المنقسم الى ذهنى وغير ذهنى وقد مضى شرحهما فى دلالة الالتزام وغير اللازم من العرضين أعنى الخاصة والعرض العام ينقسم الى دائم لا يزول والى زائل مفارق فالدائم كالوان بعض الحيوانات التى لا تفارقها منذ وجدت الى ان فقدت اذ تلك الالوان غير لازمة اذ اللازم ٢ نعنى به هنا ما لا يجوز فى العقل أن يفارق كالزوجية للاربعة وألوان الحيوانات وغيرها ليست بهذه المثابة اذ ما من لون الا وهو جائز فى العقل أن يفارق وأما المفارق فأربعة أقسام بطئ المفارقة وسريعها وعسيرها وسهلها الاول بطئ عسير كالشباب الثانى مقابله سريع سهل كحمرة الخجل الثالث بطئ سهل كبعض الامراض المتطاولة غير الحادة فانها سهلة المعاناة للزوال لا عسر على الطبيب فيها لكنها يطول مكثها الرابع مقابله سريع عسير كبعض الامراض الحادة التى لا تطول بل تعجل برؤا أو هلاكا ومعاناتها للازالة من أعسر الاشياء وبالله تعالى التوفيق ص

فصـــل

٢ قوله نعنى به هنا ما لا يجوز فى العقل أن يفارق وفى نسخة ما يستحيل فى العقل أن يفارق اهـ

المعرف للحقيقة ما معرفته سبب لمعرفة تلك الحقيقة فلابد أن يكون غيرها وسابقا فى المعرفة عليها وأجلى منها ومساويا لها لا أعم منها ولا أخص والا كان غير مطرد أو غير منعكس

ش

لما فرغ من الكلام على المفرد شرع فى الكلام على ما يتركب منه ثم المركب قسمان قسم فى قوة المفرد وقسم مركب محض لا يؤول بالمفرد فالذى فى قوة المفرد هو المفرد المقيد بصفة أو صفات يقوم مقام ذلك كله مفرد واحد كقولنا الجسم النامى المتحرك بالارادة الناطق فهذا المركب كله يقوم مقامه لفظ واحد وهو قوله الانسان والتعريفات من هذا القسم والمركب الذى ليس فى قوة المفرد نحو قولك زيد قائم ولما كان المفرد قبل المركب طبعا ووضعا كان الابتداء فى المركب بما هو أقرب الى المفرد أولى من الابتداء بالمركب المحض فلذلك يقدمون من المركبات التعريفات على القضايا لاسيما ومن التعريفات ما هو مفرد محض كالحد والرسم الناقصين اذا كان الحد بالفصل وحده والرسم بالخاصة وحدها أعنى الفصل والخاصة المفردين لا المركبين على أن من أهل المنطق من يمنع كون المعرف مفردا فلا يصلح عنده التعريف بالفصل والخاصة المفردين لكن جمهورهم على أن ذلك معرف وأيضا قدموا التعريفات على الحجج لان المفاد بالتعريفات هى التصورات والمفاد بالحجج هى التصديقات والتصورات سابقة على التصديقات فالابتداء بمفيدها أولى من الابتداء بمفيد التصديقات فقولنا المعرف للحقيقة ما معرفته سبب لمعرفة تلك الحقيقة انما يتبين معناه بتقديم مقدمة وهو أن تعلم أن لفظ المعرفة يطلق على أمرين أحدهما اتضاح أمر للعقل بعد ان كان مجهولا له كمن يرى الحبر فيجهل مم يتركب فاذا بين له حتى علمه حسن أن يقال عرف الحبر فهذه معرفة بمعنى حصول شئ كان قبل تلك المعرفة مجهولا عند العقل لا يعلم حقيقته الثانى خطور أمر للعقل يعرف حقيقته الا أنه قد ذهل عنه كمن عرف حقيقة الحبر ثم غفل عنه حتى لم يبق على ذكره منه شئ فانه اذا سمع قائلا يقول الحبر تحصلت له معرفته لكن هذه المعرفة ليست معرفة لشئ كان مجهولا عنده وانما هو خطور بالبال لشئ كان العقل ذاهلا عنه لا جاهلا به فكل واحد من هذين المعنيين يسمى معرفة فاذا عرفت هذا فقولنا المعرف الخ قد تكرر فيه لفظ المعرفة ثلاث مرات احدها قوله المعرف فانه مشتق من لفظ المعرفة الثانى قوله ما معرفته الثالث قوله سبب لمعرفة فقوله أولا المعرف يعنى به المحصل لما كان مجهولا عند العقل





وليس يعنى به المخطر بالبال لما كان معلوما الا أن العقل قد غفل عنه فان مثل هذا لا يحد للغافل عنه نعم اذا احتيج الى أخطاره بباله ذكر له اسمه كما هى مخاطبات الناس فى محاوراتهم ومبايعاتهم وغيرها فان كل واحد منهم يخطر ببال صاحبه بذكر الاسم ما كان معروفا عنده ولم يكن حاضرا بفكره وقوله ما معرفته يعنى ما خطوره بالبال فان المعرف اذا ذكر للسامع ليس المقصود تعريف أجزائه للسامع بالمعنى الاول والا كان تعريفا للمجهول بالمجهول وانما المقصود ان أجزاء المعرف التى كانت معلومة عند السامع تذكر له لتخطر بباله ويؤتى بها محمولة على المعرف فيحصل له بسبب ذلك ما كان مجهولا عنده وهو كون تلك المعقولات التى كانت معلومة عنده وأخطرت الآن بباله جملتها هى حقيقة المعرف التى كانت مجهولة عنده فلفظ المعرفة المذكورة فى طرفى قولنا المعرف الى آخره بمعنى حصول المجهول وفى وسطه بمعنى الخطور بالبال لما كان معلوما وقوله ما معرفته سبب يشمل الحد والرسم تامين وناقصين ويشمل التعريف بالمثال وهو التعريف بالشبه وذلك الشبه خاصة من خواص المسئول عنه المعرف فهو من التعريف بالخاصة ويشمل التعريف باللفظ المرادف له لانه تعريف له بكونه مسمى بهذا اللفظ وذلك فى الحقيقة خاصة من خواصه قوله فلابد أن يكون غيرها يعنى لوجوب تغاير السبب والمسبب والشئ لا يعرف نفسه والا لزم أن يكون معلوما مجهولا وقوله وسابقا فى المعرفة عليها يعنى لانه سبب فى معرفتها والسبب يجب تقدمه على مسببه ومعرفة كل واحد منهما قد تقدم شرحها قوله وأجلى منها يعنى أن يكون أوضح وأيسر عند العقل من معرفة المعرف قوله ومساويا لها لا أعم منها ولا أخص يعنى لانه ان لم يساوها فهو اما أعم منه أو أخص مطلقا أو من وجه أو مباين وجه الانحصار ظاهر ولا شئ من هذه يصلح أن يكون سببا لمعرفة الحقيقة أما الاعم فباطل لانه يفهم ان غير افراد المحدود هى من جملة افراد المحدود فيوقع فى الجهل المركب والاخص باطل لانه يوهم ان بعض افراد المحدود ليست منه فالاعم فاسد الطرد والاخص فاسد العكس اذ معنى الطرد انه كلما وجد الحد وجد المحدود وما هو أعم من المحدود لا يلزم من وجوده وجود المحدود اذ لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص ومعنى العكس كلما انتفى الحد انتفى المحدود وما هو أخص من المحدود لا يلزم من انتفائه انتفاء المحدود اذ لا يلزم من نفى الاخص نفى الاعم وبهذا تعرف ان الطرد يستلزم المنع والعكس يستلزم الجمع وأما الاعم من وجه فيدخله من الفساد الوجهان السابقان معا لانه يدخل فيه ما

ليس من افراد المحدود ويخرج منه بعض افراد المحدود فليس بمطرد ولا منعكس وأما المباين ففيه ما فى هذا من عدم الطرد والعكس ويزيد بانه لم يتناول شيأ من افراد المحدود فقولنا لا أعم منها ولا أخص يدخل فيه الاعم والاخص مطلقا والاعم والاخص من وجه ويدخل فى معناه المباين بمفهوم أحرى وقولنا والا كان غير مطرد أو غير منعكس بنشر مرتب بعد لف فيرجع غير مطرد الى الاعم ويرجع غير منعكس الى الاخص وبالله تعالى التوفيق ص

وينقسم الى أربعة أقسام حد تام وحد ناقص ورسم تام ورسم ناقص فالحد التام هو المركب من جنس الحقيقة وفصلها القريبين كالحيوان الناطق فى تعريف الانسان والحد الناقص ما كان التعريف فيه بالفصل وحده أو بالفصل مع الجنس البعيد كتعريف الانسان بالجسم الناطق والرسم التام هو المركب من الجنس القريب والخاصة الشاملة اللازمة كتعريف الانسان بالحيوان الضاحك والرسم الناقص ما كان التعريف فيه بالخاصة وحدها أو بالخاصة مع الجنس البعيد كتعريف الانسان بالجسم الضاحك ش

لا شك ان المعرف ينقسم الى أربعة أقسام الان المميز فيه اما خاصة واما فصل وكل منهما اما مع الجنس القريب أو البعيد الاول التعريف بالخاصة وحدها يسمى فى الاصطلاح رسما ناقصا الثانى التعريف بالخاصة مع جنس من الاجناس يسمى رسما تاما قريبا كان ذلك الجنس أو بعيدا وقيل ان التعريف بالخاصة مع الجنس البعيد يسمى رسما ناقصا وعلى هذا المذهب مررنا فى الاصل الثالث التعريف بالفصل وحده أو مع الجنس البعيد يسمى حدا ناقصا الرابع التعريف بالفصل مع الجنس القريب أو مع ذكر أجزائه بالمطابقة يسمى حدا تاما ومنهم من شرط فى تمامه الترتيب بذكر الجزء الاعم مقدما على ذكر الجزء الاخص فان عكس هذا الترتيب لم يسم عند هؤلاء حدا تاما بل ناقصا ومنهم من شرط التركيب فى المعرف مطلقا فالتعريف عند هؤلاء لا يصلح بالخاصة ولا الفصل المفردين وحدهما وبالله تعالى التوفيق ص

فصل القضية اللفظ المركب المحتمل بالنظر الى ذاته فقط الصدق والكذب ش

لما فرغ من التعريفات ومباديها شرع هنا فى مبادى الحجج وهى القضايا فعرف القضية بانها اللفظ الخ فقولنا اللفظ جنس فى الحد وقولنا المركب فصل أخرج المفرد ولا يعترض بلفظة نعم ولا بلفظه لا فانهما وحدهما ليسا بقضية عند المحققين وانما





القضية مقدرة بعدهما دل عليها كلام السائل وقولنا المحتمل بالنظر الى ذاته فقط الصدق والكذب أخرج الانشاء كالاوامر والنواهى والنداء والاستفهام والتمنى فانها لا تحتمل صدقا ولا كذبا لذاتها وان احتملت شيأ منهما فبدلالة الالتزام وتقييد الاحتمال للصدق والكذب بالذات يدخل أيضا أخبار الله تعالى وأخبار رساه والاخبار بما علم صدقه ضرورة كقولنا الواحد نصف الاثنين فان هذه كلها لا تحتمل الكذب لكن عدم احتمالها ليس موجبه حقيقة الخبر والقضية بل أمر خارجى من جهة المخبر أو المخبر به ويدخل فيه أيضا الاخبار التى قطع بكذبها كخبر مسيلمة الكذاب فى دعواه النبوة والخبر بما علم كذبه ضرورة كقولنا الواحد ربع الاثنين فان هذه الاخبار أيضا تحتمل الصدق والكذب من جهة النظر الى حقيقة الخبر وانما انتفى احتمالها الصدق من أمر خارج عن ذات الخبر ص

وتنقسم الى حملية وشرطية فالحملية ما تركبت من مفردين أو ما فى قوتهما كقولك زيد قائم وزيد قام أبوه والشرطية ما تركبت من قضيتين ش

يعنى ان كل قضية لا بد فيها من حصول ربط بين طرفيها وبذلك ارتبط كانت قضية فان كان طرفاها مفردين أو ما فى قوتهما سميت فى اصطلاح أهل المنطق حملية وان تركبت من قضيتين سميت شرطية مثال الحملية التى تركبت من مفردين قولك مثلا زيد قائم وعمرو ضاحك وقام زيد وضحك عمرو ومثال الحملية التى تركبت مما فى قوة المفردين قولك زيد قام أبوه فانه فى قوة قولك زيد قائم الاب أو قام أبو زيد والمراد هنا بالمفرد ما يضاد الجملة لا ما يضاد المركب والا كان قائم الاب وقام أبو زيد غير مفردين بل مركبين لان جزءهما يدل على جزء معناهما لكنهما لما كانا غير جملتين صح أن يسميا مفردين فى اصطلاح النحويين ويصح أن يكون المراد بالمفرد ما يقابل القضية بدليل ذكرها فى الشرطية التى هى مقابل الحملية وبضدها تتبين الاشياء ومثال الشرطية قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا فالاولى تركبت من قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود وهما قضيتان قبل ربطهما بالشرط ولا يخفى ما تركبت منه الثانية ص

وهى تنقسم الى شرطية متصلة وشرطية منفصلة ش

لما كانت القضيتان اللتان تركبت منهما الشرطية تارة يحكم بينهما بالصحبة بمعنى انه متى صدقت الاولى منهما صدقت الثانية وتارة يحكم بينهما بالعناد اما فى الثبوت

واما فى النفى واما فيهما انقسمت الشرطية لذلك الى متصلة والى منفصلة ص

فالمتصلة ما حكم فيها بصحبة احدى القضيتين للاخرى وتسمى لزومية ان كانت تلك الصحبة لموجب ككون احدى القضيتين سببا للاخرى أو مسببة عنها أو اشتركا فى سبب واحد كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه وكقولك ان كان النهار موجودا فالكواكب خفية وان كانت الصحبة بين القضيتين فى الصدق بغير موجب سميت اتفاقية كقولك ان كانت الشمس طالعة كان الانسان ناطقا ويسمى الشرط فيهما مقدما والجزاء تاليا ش

يعنى ان الصحبة التى حكم بها فى المتصلة ان كانت لسبب اقتضاها بحيث يتعذر انفكاك المستصحب عن صاحبه سميت لزومية سواء كان السبب فى الصحبة عقليا كقولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لان الحيوان جزؤ من حقيقة الانسان والكل يستحيل ان ينفك عن جزئه اوكان السبب شرعيا كقولنا كلما زالت الشمس دخل وقت الظهر اوكان عاديا كقولنا كلما لم يكن ماء لم يكن نبات ومن ذلك الامثلة التى ذكرناها فى الاصل فان الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار وهو الزمان الذى ينتشر فيه ذلك الضوء الخاص عادية لانه يمكن ان يخلق المولى تبارك وتعالى ذلك الزمان بضوئه المتسع المخصوص من غير طلوع شمس بل ولا وجودها اصلا ويمكن ان يطلع سبحانه الشمس فوق الافق على هيئة النجوم بلا نهار وكذا الملازمة بين وجود النهار وخفاء الكواكب انما هى عادية اذ يمكن ان يخلق الله سبحانه الابصار لها مع وجود النهار بضوئه المخصوص وان كانت الصحبة بين القضيتين فى المتصلة لا لسبب اقتضاها بل اتفق أن صدقت احداهما مع صدق الاخرى سميت اتفاقية كقولنا ان كانت الشمس طالعة كان الانسان ناطقا فهذه المتصلة حكمت بالصحبة بين هاتين القضيتين بمعنى انهما اتفق فى الوجود أن صدقتا معا لا بمعنى انهما اقتضت احدهما الاخرى عقلا أو شرعا أو عادة اذ لا علاقة بينهما اصلا قال بعض الشيوخ المقصود بهذه الاتفاقية رفع ما يحصل فى الوهم من المنافاة بين قضيتين كما اذا فرض ان شخصا جفاك مثلا فتحقد عليه وتغضب فيعزم على ان يحسن اليك ويستغفر مما صنع رجاء أن ترضى عنه فيحصل فى الوهم انه اذا فعل ذلك لم يبق غضبك عليه وانه لا يجتمع ذلك الاحسان منه مع بقاء غضبك عليه بل يتنافيان فتقول لمن توهم ذلك لو احسن الى فلان وضاعف احسانه لما زال من صدرى ما احد عليه ومثل





هذا موجود كثيرا كقوله تعالى قل لو كنتم فى بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل الى مضاجعهم وكقوله عليه الصلاة والسلام فى صهيب رضى الله تعالى عنه لو لم يخف الله لم يعصه وهو كثير فى كتاب الله العزيز وفى الكلام فى مخاطبة الناس قوله ويسمى الشرط فيهما مقدما والجزاء تاليا يعنى يسمى الشرط فى المتصلة اللزومية والمتصلة الاتفاقية مقدما لانه طالب للجزاء مستتبع له ويسمى الجزاء فيهما تاليا لانه مطلوب تابع وبالله تعالى التوفيق ص

والمنفصلة ما حكم فيها بالتنافر بين قضيتين فان كان فى الصدق والكذب معا سميت منفصلة حقيقية وهى مركبة من النقيضين كقولك اما ان يكون الموجود قديما واما ان يكون ليس قديما أو مما يساوى النقيضين كقولك اما ان يكون الموجود قديما واما أن يكون حادثا وان كان التنافر بين القضيتين فى الصدق فقط سميت مانعة جمع وهى مركبة من قضية والاخص من نقيضها كقولك اما ان يكون الجسم ابيض واما ان يكون اسود وان كان التنافر فى الكذب فقط سميت مانعة خلو وهى مركبة من قضية والاعم من نقيضها كقولك اما ان يكون الجسم غير ابيض واما ان يكون غير اسود ش

قد عرفت ان العناد المحكوم به بين قضيتين ثلاثة اقسام فى الثبوت فقط فى النفى فقط فيهما معا والثبوت هو الذى عبر عنه هنا بالصدق والنفى هو الذى عبر عنه هنا بالكذب فالمنفصلة ان حكم فيها بالتنافر بين القضيتين فى الصدق والكذب معا سميت حقيقية وان حكم فيها بالتنافر بين القضيتين فى الصدق فقط بمعنى انه مهما صدقت احدى القضيتين كذبت الاخرى ولا تصدقان معا سميت مانعة جمع وان حكم فيها بالتنافر بين القضيتين فى الكذب فقط بمعنى انه مهما كذبت احداهما صدقت الاخرى ولا تكذبان معا سميت مانعة خلو ثم ذكرنا فى الاصل ما يتركب منه كل واحدة من هذه المنفصلات الثلاث فذكرنا ان الحقيقية انما تتركب من النقيضين او ما يساويهما اما النقيضان فتنافرهما فى الصدق والكذب معا جلى واما القضيتان المساوية احداهما لنقيض الاخرى فتنافرهما فى الصدق لانه كلما صدقت احداهما صدق نقيض الاخرى للمساواة وكلما صدق نقيض الاخرى كذبت الاخرى فكلما صدقت احداهما كذبت الاخرى وأما تنافرهما فى الكذب فلانه كلما كذبت احداهما كذب نقيض الاخرى للمساواة وكلما كذب ذلك النقيض

صدقت الاخرى فكلما كذبت احداهما صدقت الاخرى ولا يخفى عليك أن
الحقيقية لا تتركب الا من هذين النوعين وأما مانعة الجمع فذكرنا انها انما تتركب
من القضية والاخص من نقيضها لانها اذا تركبت من ذلك لزم أن لا يجتمع طرفاها
على الصدق والا لزم أن يجتمع النقيضان على الصدق لانه لما كان كل واحد من
الطرفين أخص من نقيض الآخر فيلزم من صدق كل واحد منهما صدق نقيض
الآخر فلو صدقا معا لصدق كل واحد منهما مع نقيضه وأيضا كلما صدق أحدهما
صدق نقيض الآخر لانه أخص منه وكلما صدق نقيض الآخر كذب ذلك الآخر
فكلما صدق أحدهما كذب الآخر فلا يجتمعان اذا على الصدق وأيضا لا يلزم
من كذب أحد الطرفين كذب نقيض الآخر اذ لا يلزم من كذب الاخص كذب
الأعم فلا يلزم اذا من كذب احدهما صدق الآخر والا لزم من كذب كل واحد
منهما كذب نقيض الآخر فيكون كذب الاخص مستلزما لكذب الاعم وهو
باطل فيصح اذا أن يكذب طرفا مانعة الجمع معا وهو المطلوب وأما مانعة الخلو فقد
ذكرنا انها انما تتركب من القضية والاعم من نقيضها لانها اذا تركبت من ذلك لم
يمكن كذب طرفيها معا لما يلزم عليه من كذب كل واحد منهما مع نقيضه لانه يلزم من
كذب كل واحد منهما كذب نقيض الآخر لانه أعم منه وكذب الاعم يستلزم كذب
الاخص فيلزم من كذبهما معا كذب نقيضهما معا فيكذب كل واحد منهما مع نقيضه
وهو محال وان شئت قلت كلما كذب أحد الطرفين كذب نقيض الآخر لانه أعم من
ذلك النقيض وكلما كذب نقيض الآخر صدق ذلك الآخر فكلما كذب أحد
الطرفين صدق الآخر فلا يجتمعان اذا على الكذب وهو المطلوب وأما صحة
اجتماعهما على الصدق فلانه لا يلزم من صدق أحدهما صدق نقيض الآخر لانه
لا يلزم من صدق الاعم صدق الاخص وكلما لم يلزم صدق نقيض الآخر لم يلزم كذب
الآخر فلا يلزم اذا من صدق أحدهما كذب الآخر فصح اذا أن يجتمع الطرفان على
الصدق وهو المطلوب (فائدة) الحقيقية لا تتركب من أكثر من جزئين اذ لا واسطة بين
النقيضين وبين مساويهما وأما مانعة الجمع فيصح أن تتركب من أجزاء كثيرة
كأنواع الجنس الواحد فان كل واحد منها أخص من نقيض الآخر فتقول على سبيل
منع الجمع اما أن يكون هذا الشيء انسانا واما أن يكون فرسا واما أن يكون حمارا
وهكذا الى تمام أنواع الحيوان ما تكاثرت وأما مانعة الخلو فيصح أيضا أن تتركب من

اكثر



أكثر من جزئين لان كل جزء من أجزاء مانعة الجمع المتكاثرة الاجزاء لا يصح اجتماعه مع
شيء من الاجزاء الباقية فنقائض تلك الاجزاء يلزم أن لا ينتفي اثنان منها عن الوجود
اذ لو خلا الوجود عن نقيضين معا منها لوجد نقيضاهما معا وهما من أجزاء مانعة الجمع
كيف ومانعة الجمع لا يوجد اثنان معا من أجزائها البتة هذا خلف فاذن نقائض
مانعة الجمع الكثيرة الاجزاء لا يمكن أن ينعدم اثنان معا منها ويجوز أن يوجد
اثنان معا فأكثر منها وذلك حيث ينعدم اثنان من أجزاء مانعة الجمع فقد صح اذن
أن تتركب مانعة الخلو من أجزاء كثيرة وهي نقائض أجزاء مانعة الجمع الكثيرة
الاجزاء وبالله تعالى التوفيق ص

وقد تفسر مانعة الجمع ومانعة الخلو بتفسير أعم مما ذكر وهو ان مانعة الجمع هي التي
لا يجتمع طرفاها على الصدق اجتمع طرفاها على الكذب أم لا ومانعة الخلو بالعكس
فتصدق كل واحدة منهما في هذا التفسير الاعم على الحقيقية وهما منافيان
لها بالتفسير الاخص ش

يعني ان مانعتي الجمع والخلو لكل واحدة منهما تفسيران أحدهما ما فسرت به فيما
سبق وهو التفسير الاخص الذي يوجب مباينتهما للحقيقية وتباينهما فيما بينهما
وذلك ان زيادة كلمة فقط بعد ذكر التنافر في الصدق في تفسير مانعة الجمع وبعد ذكر
التنافر في الكذب في تفسير مانعة الخلو يوجب اخراج الحقيقية من حد كل واحدة
منهما اذ ليس التنافر بين طرفيها في الصدق فقط ولا في الكذب فقط بل في الصدق
والكذب معا وتوجب أيضا تلك الزيادة اخراج كل واحدة منهما من حد الاخرى
لان تلك الزيادة في مانعة الجمع تقتضي أن لا تنافر بين طرفيها في الكذب وذلك ينافي
مانعة الخلو لثبوت التنافر بين طرفيها في الكذب وكذا تلك الزيادة في مانعة الخلو
تقتضي أن لا تنافر بين طرفيها في الصدق وذلك ينافي مانعة الجمع لثبوت التنافر بين
طرفيها في الصدق والتفسير الثاني لكل واحدة من مانعتي الجمع والخلو أن تحذف كلمة
فقط من حد كل واحدة منهما فتصير كل واحدة منهما في هذا التفسير أعم من الحقيقة
وتصير الحقيقية حينئذ قسما من كل واحدة منهما فتنقسم مانعة الجمع على هذا
التفسير الى حقيقية والى ما حكم فيها بمنع الجمع فقط ومانعة الخلو تنقسم الى حقيقية
والى ما حكم فيها بمنع الخلو فقط وبين مانعة الجمع ومانعة الخلو على هذا التفسير عموم
وخصوص من وجه يجتمعان في الحقيقية وتنفرد مانعة الجمع بما اذا كان بين طرفيها
منع الجمع فقط ومانعة الخلو بما اذا كان بين طرفيها منع الخلو فقط وبين مانعة الجمع

مختصر

فى هذا التفسير الثانى ومانعة الجمع فى التفسير الاول عموم وخصوص باطلاق وكذا
بين مانعتى الخلو فى التفسيرين والتفسير الاول لكل واحدة منهما هو الاخص مطلقا
والثانى هو الاعم مطلقا ص

والقضية الحملية لابد فيها من محكوم عليه ويسمى موضوعا ومن محكوم به ويسمى محمولا
ولابد من نسبة بينهما ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة ش

يعنى أن القضية الحملية تتركب من ثلاثة امور محكوم عليه ومحكوم به ونسبة بينهما
ويسمى الاول فى اصطلاح أهل المنطق موضوعا ويسمى الثانى محمولا ويسمى اللفظ
الدال على النسبة بينهما رابطة فلو قلت زيد قائم أو قلت قائم زيد فزيد هو الموضوع
قدمته أو اخرته لانه المحكوم عليه وقائم هو المحمول تقدم أو تاخر لانه المحكوم به ولو قلت
كل انسان حيوان أو بعض الحيوان انسان فان الانسان فى المثال الاول والحيوان
فى المثال الثانى هما الموضوع اذ عليهما وقع الحكم أما لفظ كل ولفظ بعض وما
فى معناهما فانما جىء بهما لبيان الافراد المحكوم عليها هل هى جميع أفراد الموضوع
أو بعضها واذا قلت زيد هو قائم فلفظة هو تسمى رابطة لانه لا معنى لها الا الدلالة
على نسبة المحمول الى الموضوع بالايجاب أو السلب الا أن هذه الرابطة كثيرا ما تحذف
فى اللغة العربية اكتفاء عنها بالاعراب والربط اللفظى وتسمى الحملية عند حذف
الرابطة ثنائية وعند التصريح بها ثلاثية وعند التصريح معها بالجهة رباعية ولا تسمى
عند التصريح مع ذلك بالسور خماسية اذ ليس معنى السور لازما فى القضا يا بدليل أن
الشخصية لا تقبل معنى السور بخلاف معنى الجهة ومعنى الرابطة فانهما لازمان لكل
قضية كموضوعها ومحمولها (تنبيهات) الاول اختلفوا فى كيفية صدق الموضوع على
أفراده المحكوم عليها عند الاطلاق فقيل يحمل على صدقه عليها بالامكان صدق
عليها بالفعل أم لا فقولك مثلا كل كاتب انسان معناه كلما يصدق عليه انه كاتب
بالامكان كتب بالفعل أم لا فهو انسان وهذا القول مذهب الفارابى وقيل يحمل
عند الاطلاق على صدقه عليها بالفعل المطلق من غير تقييد بدوام ولا ضرورة
ولا غيرهما من سائر الجهات فقولنا كل كاتب متحرك الاصابع معناه على هذا كلما
ثبتت له الكتابة بالفعل لا بالامكان الذى هو اعم من الفعل فهو متحرك الاصابع
والى هذا القول ذهب بن سينا وتبعه عليه المتأخرون وعليه حمل الاسكندر كلام
المعلم الاول ارسطاطاليس وهو الذى يدل عليه القرآن كقوله تعالى والسارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما وقوله جل وعلا الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما

مائة



مائة جلدة ونحو ذلك فى القرآن والسنة كثير وقيل ان صدق الموضوع على أفراده
تابع لجهة صدق المحمول وهذا القول للحفيد بن رشد زعم انه مراد المعلم الاول (الثانى)
الموضوع يحتمل المراد منه اربع مفهومات الاول ذاته وحقيقته الثانى أفراده
لا حقيقته الثالث الموصوف به الرابع ما صدق عليه من غير التفات الى كونه حقيقة
له أو افرادا له أو موصوفا به حتى يدخل تحت الحكم عليه حقيقته وأفراده وموصوفاته
اذ هو صادق على جميعها وهذا الاحتمال الرابع هو المراد من الموضوع على ما اصطلح
عليه أهل المنطق وعلى هذا فلا يصح قولك كل انسان شخص جزئى لانه يدخل تحت
هذا الحكم حقيقة الانسان وليست شخصا جزئيا بل هى كلى ولا يصدق عليه أيضا قولنا
كل انسان نوع لان الافراد داخلة فى هذا الحكم وليست نوعا وانما الذى ثبتت له
النوعية حقيقة الانسان لا افراده وهذا المثال فى موجب الكذب عكس ما قبله واذا
كذبت الكليتان فى هذين المثالين وجب صدق جزئيتهما وهما قولنا بعض الانسان
شخص جزئى وقولنا بعض الانسان نوع وانما منعوا أن يراد بالموضوع ذاته وحقيقته
لان ذلك يمنع فى القياس اندراج الاصغر تحت الاوسط فلا يتعدى الحكم منه اليه
لجواز ان يكون الحكم خاصا باحدى الحقيقتين دون الاخرى كقولنا ما حقيقة
الانسان حيوان وما حقيقة الحيوان فرس وانما منعوا أن يراد به موصوفه لانه يلزم
عليه ان يكون لكل موضوع موضوع الى غير نهاية (الثالث) قد يقصد فى الحملية
أن ما وجد من أفراد الموضوع أو يوجد يثبت له المحمول كقولنا كل مؤمن فهو مخلد
فى الجنة أى كل من وجد من افراد المؤمنين أو يوجد فهو مخلد فى الجنة وقد يقصد
فيها أن الافراد التى لو قدر وجودها فكانت من أفراد الموضوع لكان المحمول ثابتا
لها وان كانت تلك الافراد أو بعضها لم توجد ولا توجد فى نفس الامر كما اذا اردنا
فى قولنا كل مؤمن فهو مخلد فى الجنة كل من لو قدر وجوده فكان مؤمنا جرى فى علم الله
وارادته أن يوجد أولا يوجد فهو مخلد فى الجنة وتسمى القضية الاولى فى اصطلاحهم
خارجية والثانية حقيقية وقد أوضح الخونجى فى كتابه الكشف الفرق بينهما بانا
لو فرضنا أنه لم يوجد ولا يوجد من الالوان الا السواد لصدق بالاعتبار الخارجى كل
لون سواد ولم يصدق بالاعتبار الخارجى كل بياض لون وانعكس الصدق والكذب
بالاعتبار الحقيقى وذلك ظاهر وبالله تعالى التوفيق ص

وتسمى كيفية النسبة بالضرورة أو الدوام مطلقين أو مقيدين بغير المحمول أو بمقابليهما
كذلك مادة ويسمى اللفظ الدال عليها جهة ويدخل فيما ذكر الضرورية المطلقة وهى

مايجب محمولها لموضوعها مادامت ذاته كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة والمشروطة العامة وهى مايجب محمولها لموضوعها مادام موصوفا بالوصف الذى عبر به عنه من غير تقييد بنفى الدوام كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا والمشروطة الخاصة وهى مثل المشروطة العامة لكن مع التقييد بنفى الدوام بحسب ذات الموضوع عند تجرده من الوصف الذى قيدت به الضرورة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما والوقتية المطلقة وهى مايجب محمولها لموضوعها فى وقت معين من غير تقييد بعدم الدوام كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فان قيدت بعدم الدوام باعتبار ذات الموضوع عند مفارقة الوقت المعين سميت وقتية غير موصوفة بالاطلاق والمنتشرة موصوفة بالاطلاق وغير موصوفة به وهى كالوقتية الا أن الوقت فيها غير معين كقولك كل ممكن معدوم بالضرورة وقتاما أو وقتاما لا دائما والدائمة المطلقة وهى مايدوم محمولها لموضوعها بحسب ذاته كقولنا من جوزى بدخول الجنة فهو منعم دائما فان دام المحمول بدوام الوصف الذى عبر به عن الموضوع من غير تقييد بنفى الدوام بحسب الذات سميت عرفية عامة وان قيدت به سميت عرفية خاصة ومثالهما ابدا كالمشروطتين لكن بحذف الضرورة والمطلقة العامة وهى مايثبت محمولها بالفعل لموضوعها أو ينتفى عنه من غير تعرض فيها لاكثر من ذلك كقولنا كل انسان ميت بالاطلاق العام فان قيد فيها الثبوت الفعلى بنفى الدوام سميت وجودية اللادائمة كقولنا فى هذا المثال كل انسان ميت لا دائما وأن قيدت بنفى الضرورة سميت وجودية اللاضرورية كقولنا كل انسان ميت لا بالضرورة والحينية المطلقة وهى التى قيدت نسبتها الفعلية بحين وصف الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب والممكنة العامة وهى التى نسبتها ليست مستحيلة سواء كانت واجبة أو جائزة كقولنا كل انسان حيوان بالامكان العام وكقولنا كل انسان كاتب بالامكان العام والممكنة الخاصة وهى التى نسبتها جائزة لا واجبة ولا مستحيلة كقولنا كل انسان مكلف بالامكان الخاص وهناك موجهات مزيدة تظهر فى فصل التناقض وهذه الموجهات تنقسم الى بسيطة وهى ماليس فى آخرها التقييد بنفى الدوام أو نفى الضرورة او خصوص الامكان والى مركبة وهى مافيها التقييد باحد الثلاثة ونفى الدوام يدل على مطلقة عامة ونفى الضرورة يدل على ممكنة عامة والامكان الخاص يدل على ممكنتين عامتين فكل مركبة فيها موجهتان متفقتان فى الكم مختلفتان فى الكيف (ش)





قد عرفت أن القضية الحملية تتركب من موضوع ومحمول ونسبة بينهما ايجابية أو سلبية وانها لا تتم قضية الا بذلك فبين هنا ان النسبة لا بد لها فى نفس الامر من كيفية تتكيف بها اماضرورة أى وجوب بحيث يحيل العقل خلافها كثبوت الزوجية للاربعة وسلب الفردية عنها مثلا واما غير ضرورة أى تكون النسبة غير واجبة يجوز العقل خلافها كثبوت الكتابة للانسان ونفيها عنه مثلا وهذه النسبة انما تعتبر عند الجمهور فى نسبة المحمول الى الموضوع لا فى عكسه وعكس الامام فى الملخص وذهب فى شرح الاشارات الى ماعليه الجمهور وهو الحق فان نفس الحاكم فى الغالب ذاهلة عن نسبة الموضوع الى المحمول فضلا عن كيفيتها ولا شك أن بين الكيفيتين اعنى كيفية نسبة المحمول الى الموضوع وكيفية نسبة الموضوع الى المحمول عموما وخصوصا من وجه فتتفق الكيفيتان فيما اذا قلنا مثلا الكاتب ضاحك فان نسبة الضحك الى ماصدق عليه الكاتب امر ممكن غير ضرورى كما أن نسبة الكتابة الى ماصدق عليه الضاحك كذلك وكقولنا الانسان ناطق فان نسبته متفقة أيضا بالضرورة فيهما ومثله الانسان حيوان وقد تختلف الكيفيتان كقولنا الانسان كاتب فان نسبة الكتابة الى الانسان امر ممكن غير ضرورى ونسبة الانسانية الى الكاتب امر ضرورى وعكسه الكاتب انسان فنسبة المحمول الى الموضوع امر ضرورى ونسبة الموضوع الى المحمول امر غير ضرورى بعكس الذى قبله وأما فى السلب فقد يكون السلب ممكنا فى نسبة المحمول الى الموضوع ممتنعا فى نسبة الموضوع الى المحمول كقولنا الانسان ليس بكاتب بالامكان ويمتنع ان تقول الكاتب ليس بانسان (واعلم) ان انواع كيفية النسبة كلها منحصرة فى الضرورة ومقابلها أو الدوام ومقابله فاحدهما يكفى فى الحصر اذ كل معقول فهو منحصر بين الشئ ومقابله اذ لا واسطة بين النقيضين وانما لم نستغن فى الاصل باحدهما عن الآخر لانا اردنا التنصيص على جميع انواع الكيفيات لتعرف منها جميع القضايا الموجهة فذكرنا الضروريات والدوائم والممكنات والمطلقات فالضروريات والممكنات متقابلة والدوائم والمطلقات متقابلة وذكرنا انها تكون مطلقة ومقيدة بغير المحمول فدخل فى ذلك جميع القضايا الموجهة أما الضروريات المطلقة والمقيدة بغير المحمول فيدخل فيها سبع قضايا * الاولى الضرورية التى لم تقيد ضرورتها بقيد زائد على ذات الموضوع كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة وتسمى هذه فى الاصطلاح ضرورية مطلقة * الثانية أن تقيد بوصف الموضوع من غير تعرض لنفى الدوام عند مفارقة ذلك الوصف كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع

بالضرورة مادام كاتبا وتسمى هذه فى الاصطلاح مشروطة عامة * الثالثة مثلها لكن مع التعرض فيها لنفى الدوام عند مفارقة الوصف ويستلزم ذلك أنه لا بد من مفارقة الوصف للموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما وتسمى هذه فى الاصطلاح مشروطة خاصة * الرابعة أن تقيد ضرورتها بوقت معين من غير تعرض لنفى دوام المحمول للموضوع فى غير ذلك الوقت كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وتسمى هذه فى الاصطلاح وقتية مطلقة * الخامسة مثلها لكن مع التعرض لنفى الدوام عند مفارقة ذلك الوقت المعين كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائما وتسمى هذه فى الاصطلاح وقتية من غير ان توصف بالاطلاق السادسة والسابعة مثل هاتين الا أن الوقت فيهما غير معين كقولنا كل انسان ميت بالضرورة وقتا ما وقولنا كل انسان ميت بالضرورة وقتا ما لا دائما وتسمى الاولى من هاتين فى الاصطلاح منتشرة مطلقة والثانية منتشرة ويحذف منها الوصف بالاطلاق وأما الدوائم مطلقها ومقيدها فيدخل فيها ثلاث قضايا الاولى الدائمة التى لم يقيد دوامها بقيد زائد على ذات الموضوع كقولنا كل كافر فهو معذب فى الآخرة دائما وكقولنا كل فلك فهو متحرك دائما وتسمى هذه فى الاصطلاح دائمة مطلقة الثانية أن يقيد دوامها بوصف الموضوع من غير تعرض فيها لنفى دوام المحمول له عند مفارقة الوصف كقولنا كل آكل فهو متحرك الفم مادام آكلا وتسمى هذه فى الاصطلاح عرفية عامة الثالثة مثلها لكن مع التعرض لنفى دوام المحمول للموضوع عند مفارقة الوصف له كقولنا كل آكل فهو متحرك الفم مادام آكلا لا دائما وتسمى هذه فى الاصطلاح عرفية خاصة وأما الممكنات التى هى مقابلة الضروريات فيدخل فيها مطلقة ومقيدة خمس قضايا * الاولى الممكنة التى اريد بها أن نسبتها غير ممتنعة اعم من أن تكون نسبتها ضرورية أو دائمة أو غيرهما واعم أيضا من ان يكون نقيض نسبتها ممكنا أو دائما أو ممتنعا ولا يكون ضروريا والا كانت نسبتها هى ممتنعة فلا تكون ممكنة فنفى الضرورة اذن فى نقيض نسبتها لازم لها كقولنا كل انسان كاتب بالامكان العام أو لا شئ من الانسان بكاتب بالامكان العام وكقولنا كل انسان حيوان بالامكان العام وتسمى هذه فى الاصطلاح ممكنة عامة * الثانية الممكنة التى اريد بها أن نسبتها غير ممتنعة ونقيض نسبتها أيضا غير ممتنع فلا ضرورة فيهما معا بل كلا النسبتين امر ممكن ثبوته ونفيه كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص وتسمى هذه فى الاصطلاح ممكنة خاصة * الثالثة الممكنة التى قيد امكانها بوقت معين كقولنا كل انسان فهو حى بالامكان





العام وقت مفارقة الروح له أى لا يمتنع عقلا أن يمده الله تعالى بالحياة وأن ذهبت عنه الروح اذ ليس لمشابكة الروح أثر فى حياته وانما جرت عادة المولى جل وعلا بخلق الحياة فى الجسوم عند مشابكة الارواح لها وخلق الموت فيها عند مفارقة الارواح ولو أراد جل وعلا خلاف ذلك لكان وقد أمد تبارك وتعالى الارواح بالحياة بعد مفارقتها الابدان من غير مشابكة الارواح لها وخلق جل وعلا الحياة فى كثير من الجمادات معجزة أو كرامة من غير ثبوت ارواح لها وتسمى هذه القضية فى الاصطلاح ممكنة وقتية * الرابعة الممكنة التى قيد امكانها بالدوام كقولنا كل جرم فهو معدوم بالامكان دائما وتسمى هذه فى الاصطلاح ممكنة دائمة * الخامسة الممكنة التى قيد امكانها بحين وصف الموضوع كقولنا كل آكل للقتاة له عادة فهو جائع بالامكان حين هو آكل وتسمى هذه فى الاصطلاح ممكنة حينية (وأما المطلقات التى هى مقابلة الدوائم فيدخل فيها اربع قضايا) * الاولى المطلقة التى اريد بها مجرد كون نسبتها فعلية من غير تعرض لضرورة ولا لدوام ولا لسلبهما كقولنا كل انسان فهو ميت بالاطلاق العام * الثانية مثلها فى ارادة أن النسبة فعلية مع التعرض لنفى دوامها كقولنا فى هذا المثال بعينه كل انسان فهو ميت لا دائما وتسمى هذه فى الاصطلاح وجودية لا دائمة * الثالثة مثلها أيضا مع التعرض لكون النسبة غير ضرورية أى غير واجبة عقلا كقولنا فى هذا المثال أيضا كل انسان فهو ميت لا بالضرورة وتسمى هذه فى الاصطلاح وجودية لا ضرورية * الرابعة المطلقة التى قيد اطلاقها أى نسبتها الفعلية بحين وصف الموضوع كقولنا كل كاتب فهو متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب وتسمى هذه فى الاصطلاح حينية مطلقة فمجموع القضايا الموجهة تسعة عشر وكلها مستعملة محتاج اليها الا انها لا تسمى فى الاصطلاح موجهة الا عند التصريح باللفظ الدال على كيفية النسبة ويسمى ذلك اللفظ الدال على كيفية النسبة جهة وهو قد يكون موافقا لمادة القضية وهى كيفية نسبتها فى نفس الامر فتكون القضية الموجهة صادقة كقولنا الله تعالى عالم بالضرورة وقد يكون مخالفا لمادتها فتكون القضية كاذبة كقولنا المؤمن مخلد فى الجنة بالضرورة فان مادة هذه القضية الامكان الخاص لان تخليد المؤمن وعدم تخليده كل واحد منهما أمر ممكن لا ضرورة فيه ولا امتناع اذ لا حق لاحد بايمانه وطاعته على المولى الغنى تبارك وتعالى وانما التخليد للمؤمن من الجائزات الممكنة التى تفضل بها المولى الكريم جل وعلا بلا استحقاق عليه ولا وجوب وانما يقول بصدق هذه الموجهة المعتزلة أذلهم الله تعالى لاعتقادهم الاستحقاق العقلى بالايمان والطاعة

على المولى تبارك وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وقولنا في الاصل أن الجهة لا تتقيد بالمحمول اشارة الى أن الضرورة اللاحقة من جهة المحمول غير معتبرة كقولنا العالم موجود بالضرورة مادام موجود الان هذا وان كان حقا الا انه معلوم أن الشئ لا يجتمع مع نقيضه وأيضا فيوهم هذا التقييد أن الجواز الذاتى قد يفارق الممكن فى بعض الاحوال كيف وجواز العدم مثلا لا يفارق الممكنات ولو فى ازمنة وجودها بمعنى أنه لو قدر عدمها بدلا عن وجودها لم يلزم منه محال وهذا معنى الجواز العقلى وانما يقابله الوجوب الذاتى وهو ان يكون الشئ بحيث لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لزم المحال عقلا لذاته وذلك كوجود مولانا جل وعز وصفاته ويقابله أيضا الامتناع الذاتى وهو ان يكون الامر بحيث لو قدر وجوده بدلا عن عدمه لزم منه المحال عقلا لذاته كوجود الشريك لمولانا جل وعلا فى الالوهية وانما يعتبر هذا الوجوب العرضى والاستحالة العرضية السوفسطائية الموهمون بذلك غنى العوالم عن الفاعل المختار لانها عندهم اما مستحيلة الوجود حال عدمها أو واجبة الوجود حال وجودها والمستحيل والواجب كلاهما لا تتعلق بهما القدرة وجوابهم أن يقال لهم كذبتم فيما أثبتم من الاستحالة والوجوب للعالم لانه ممكن الوجود فى حال عدمه بمعنى انه لو زال عدمه واتصف بالوجود لم يكن فى ذلك امتناع عقلى وهو أيضا ممكن العدم فى حال وجوده اذ لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لم يكن فيه أيضا امتناع عقلى وليس معنى الجواز العقلى ما توهمتم وهو ما لو قدر اجتماع وجوده مع عدمه اذا كان معدوما أو اجتماع عدمه مع وجوده اذا كان موجودا كان ممكنا لا امتناع فيه فقد قلبتم معنى الجواز والوجوب والاستحالة وفسرتموها بغير مدلولاتها وعلى تقدير أن يسلم لكم صحة اطلاق الوجوب والاستحالة على ما ذكرتم فهو لا ينافى الافتقار الى الفاعل لانه عرضى لاحق مقيد وانما ينافيه الوجوب الذاتى المطلق والاستحالة الذاتية المطلقة وبحققه الامكان الذاتى ولا شك أن هذا الثالث هو المحقق للعوالم والوجوب والاستحالة الذاتيان منفيان عنه فوجب افتقاره الى الفاعل افتقارا ضروريا دائما وبالله التوفيق (فائدة) اعلم أن مواد القضايا كلها منحصرة فى ثلاثة أنواع وجوب وجود وامتناعه وهو الاستحالة وامكان خاص وهو الجواز العقلى وهذه الثلاثة هى أقسام الحكم العقلى والمواد كلها والجهات متفرعة عن هذه الثلاثة أما وجوب الوجود فيلزمه امتناع العدم لزوما متعاكسا ويلزم أيضا كل واحد منهما لزوما متعاكسا سلب الامكان العام عن العدم أى لا يمكن العدم فيهما بوجه فقد صار فى طبقة وجوب الوجود ثلاث مفهومات متغايرة





متعاكسة التلازم وجوب الوجود وامتناع العدم وسلب الامكان العام عن العدم وافهم مثل ذلك أيضا فى طبقة العدم فان بها امتناع وجود ووجوب عدم وسلب الامكان العام عن الوجود وأما طبقة الامكان الخاص فليس فيها الا مفهومان متلازمان متعاكسان وهما كونه ممكنا وجوده وممكنا عدمه فقد صار لهذه الطبقات الثلاث ثمان مفهومات ولكل واحد منها مفهوم يناقضه فمجموعها ستة عشر مفهوما وقد وضعوا لها لوحا مشكلا كما ترى وهذه صورته

(لوح طبقات المواد)

| يمانيه | يساريه |
| --- | --- |
| طبقة وجوب الوجود | طبقة نقيض وجوب الوجود |
| واجب أن يوجد | ليس بواجب أن يوجد |
| ممتنع أن لا يوجد | ليس بممتنع أن لا يوجد |
| ليس بممكن عام أن لا يوجد | ممكن عام أن لا يوجد |
| طبقة امتناع الوجود | طبقة نقيض امتناع الوجود |
| واجب أن لا يوجد | ليس بواجب أن لا يوجد |
| ممتنع أن يوجد | ليس بممتنع أن يوجد |
| ليس بممكن عام أن يوجد | ممكن عام أن يوجد |
| طبقة الامكان الخاص | طبقة نقيض الامكان الخاص |
| ممكن خاص أن يوجد | ليس بممكن خاص أن يوجد |
| ممكن خاص أن لا يوجد | ليس بممكن خاص أن لا يوجد |

واعلم انك مهما أخذت مفهوما من طبقة من الطبقات اليمانية وتأخذ مفهوما آخر من طبقة أخرى من الطبقات اليمانية وجدتهما لا يجتمعان على الصدق وقد يجتمعان على الكذب وذلك بصدق الطبقة الاخرى التى لم تأخذ منها شيأ أعنى الطبقة الباقية من الطبقات اليمانية واذا لزم هذا فى الطبقات اليمانية لزم عكسه فى اليسارية اذ هى نقائضها فمهما أخذت من طبقتين منها مفهومين واحدا من كل واحدة ألفيتهما لا يجتمعان على الكذب البتة وقد يجتمعان على الصدق وذلك بكذب الطبقة الباقية اليسارية ومهما أخذت أيضا مفهوما من طبقة يمانية وعرضته مع مفهوم

من طبقة يسارية ليست نقيضا للطبقة التى أخذت منها فانك تجد المفهوم اليمانى أخص من المفهوم اليسارى وبالله تعالى التوفيق (ص)

---

ثم القضية الحملية ان كان موضوعها جزئيا سميت شخصية ومخصوصة موجبة كانت أوسالبة كقولك زيد قائم وعمرو ليس بضاحك وان كان موضوعها كليا وقرن بما يدل على تعميم الحكم أوتبعيضه سميت مسورة ومحصورة موجبة كانت فيهما أوسالبة وان لم يقرن موضوعها بما يدل على التعميم أوالتبعيض سميت مهملة وهى أيضا موجبة أوسالبة (ش)

---

حاصله أن القضايا الحملية اذا لم يعتبر فيها عدول ولا تحصيل ولا جهة عددها ثمانية لانها اما شخصية وهى ما موضوعها جزئى واما كلية وهى ما موضوعها كلى وحكم فيها بالتعميم واما جزئية وهى ما موضوعها كلى وحكم فيها بالتبعض واما مهملة وهى ما موضوعها كلى ولم يحكم فيها بتعميم ولا تبعيض فهذه أربعة وكل واحدة منها اما موجبة واما سالبة فالمجموع ثمانية (ص)

---

وان قرن السور بالمحمول أو بالجزئى سميت منحرفة وتكذب مهما أثبتت للجزئى افرادا أوحكمت باجتماع افراد فى فرد واحد والا فكغيرها (ش)

---

اعلم أن السور لما كان هو اللفظ الدال على كمية الافراد وكان المقصود من القضية الحملية أن تحكم بحقيقة محمولها على ما صدق عليه موضوعها من متعدد أو متحد لا ان يحكم بافراد المحمول على الموضوع كان الواجب فى السور أن يدخل على ماله افراد يصح أن تكون مقصودة بالحكم وهو الموضوع الكلى فاذا دخل السور على ماله افراد الا انها غير مقصودة فى الحكم وهو المحمول الكلى أودخل على ما لا افراد له أصلا وهو الجزئى موضوعا كان أو محمولا فقد انحرف السور عن موضعه اللايق به ووجب أن تسمى القضية التى انحرف السور فيها عن محله منحرفة وعدد ما يتصور فى ذلك من القضايا مائة واثنتا عشر قضية لان القضية المنحرفة ان دخل السور على محمولها فقد يكون المحمول كليا وجزئيا والسور أيضا اما كلى أو جزئى فهذه أربعة أحوال فى المحمول والموضوع مع كل واحد منها اما كلى أوجزئى وكل منهما اما مسور بالسور الكلى أو الجزئى أومهمل من السور فهذه ستة أقسام فى الموضوع أضربها فى أربعة أحوال المحمول يخرج أربعة وعشرون ثم الطرفان فى جميعها اما أن يقترنا معا بحرف السلب أولا يقترنا أو يقترن الموضوع فقط أو المحمول فقط فهذه أربع حالات مضروبة فى الاربعة





والعشرين بستة وتسعين وهذه هى التى اقتصر عليها صاحب الجمل وغيره أربعة وعشرون منها فى حمل الجزئى على الجزئى وأربعة وعشرون منها فى حمل الكلى على الكلى وأربعة وعشرون منها فى حمل الكلى على الجزئى وأربعة وعشرون منها فى حمل الجزئى على الكلى ويجب أن يزاد عليها ستة عشر أخرى من أجل أن الانحراف قد يكون بسبب دخول السور على الموضوع الجزئى فقط ولا يدخل على المحمول أصلا فحينئذ اما أن يكون السور الداخل على الموضوع الجزئى كليا أوجزئيا فهذه حالتان فى الموضوع والمحمول مع كل واحدة منهما اما كلى أوجزئى فهذه أربع من ضرب اثنين فى اثنين وكل واحدة من هذه الاربع اما أن يقترن الطرفان فيها بحرف السلب أولا يقترنا أو يقترن الموضوع فقط أو المحمول فقط فهذه ستة عشر من ضرب أربعة فى أربعة ضمها الى ستة وتسعين فيجتمع مائة واثنتا عشر فمجموع المنحرفات على ما مررنا عليه فى الاصل مائة واثنتا عشر قضية ولما كان انحراف السور عن موضعه أوجب الكذب فى بعض هذا العدد ولم يوجبه فى بعضه ذكرنا فى الاصل ضابطا يعرف به الكاذب من هذا العدد بسبب الانحراف والصادق الذى لم يضره الانحراف وتركنا التخليط بذكر موجب الكذب غير الانحراف كما ذكره الخونجى فى الجمل فزاد كون المادة ممتنعة وما يوافقها من الممكنات فى عدم الوقوع وذلك تخليط على المتعلم لاشك فيه اذ كل قضية موجبة تكذب بوجود هذه الاسباب منحرفة كانت أو غير منحرفة اذ لو قلت فى المادة الممتنعة من غير تحريف السور زيد حمار أو بعض الحمار زيد لكانت كاذبة كما لو قلت مع تحريفه زيد بعض الحمار وكذلك اذا قلت فى زيد الامى من غير تحريف للسور زيد كاتب بالفعل لا بالامكان أو الكاتب زيد أو بعض الكاتب زيد لكانت كاذبة كما لو قلت مع التحريف للسور زيد بعض الكاتب بالفعل وهذه من الممكنات التى توافق المادة الممتنعة فى عدم الوقوع فقد ظهر لك أن ما طول به صاحب الجمل وغيره من ذكر هذه الاسباب فى المنحرفات تخليط موهم لا فائدة له بل هو مضر للمتعلم لما يوهمه أن الكذب انما جاء من هذه الاسباب لاجل انضمامها الى انحراف القضية وبهذا تعرف أن صاحب الجمل ومن تبعه قد زاد فى المنحرفات ما لا حاجة اليه ونقصوا ما به الحاجة وهو أقسام ما اذا دخل السور على الموضوع الجزئى ولم يدخل على المحمول أصلا فان هذا تحريف بلاشك للسور عن موضعه اللايق به اذ موضعه اللايق به انما هو الموضوع الكلى لا مطلق الموضوع فقد أخلوا بسبب اهمالهم هذا القسم بستة عشرة قضية من المنحرفات فلاجل هذا الخلل والتخليط الذين رأيناهما فى الجمل ونحوه ذكرنا فى الاصل

ما أدخلناه فى المنحرفات هذه الستة عشر قضية وتركنا التخليط بذكر مالم يكن موجب
الكذب فيه انحراف السور والحاصل أن ضابط معرفة الكذب من هذه المنحرفات
بسبب انحراف السور عن موضعه ان كل قضية أثبتت افرادا للجزئى موضوعا كان
أو محمولا فهى كاذبة كقولنا كل زيد عمرو أو زيد كل عمرو أو كل زيد انسان ونحوها
فان هذه القضايا تدل على ان زيدا الجزئى أو عمرا الجزئى لهما افراد وقد عرفت ان
الجزئى لا تعدد فيه وكذلك تكذب المنحرفة مهما دلت على اجتماع افراد فى فرد واحد
كقولك زيد كل انسان وانما كانت كاذبة لاستحالة اجتماع الجزئيات فى جزئى واحد
* واعلم ان هذين السببين الموجبين لكذب القضية المنحرفة انما يكونان حيث تكون
المنحرفة موجبة كهذه الامثلة السابقة لاقتضاء الموجبة وجود موضوعها وصحة حمل
محمولها عليه والسببان المذكوران يمنعان من ذلك فلا تكون الموجبة مع واحد منهما
صادقة وفى حكم الموجبة أن يقترن السلب بكل واحد من الطرفين فترجع الى الموجبة
لان سلب السلب ايجاب كقولك ليس كل زيد ليس كل عمرو مثلا لانه يرجع فى المعنى
الى قولك كل زيد كل عمرو وهو كاذب قطعا فكذا ما فى قوته وكذلك لو قلت ليس زيد
ليس كل انسان لكان كاذبا لانه فى قوة قولك زيد كل انسان فلو لم تكن المنحرفة موجبة
ولا فى قوة الموجبة لكانت صادقة وذلك حيث تكون سالبة لفظا ومعنى بأن يقترن
حرف السلب باحد طرفيها كما اذا قلت مثلا ليس كل زيد انسانا أو كل زيد ليس انسانا أو
تقول ليس زيد كل انسان أو زيد ليس كل انسان أما وجه صدق السالبة فى المثالين
الاولين فلانه لما استحال أن يكون لزيد الجزئى افراد صدق ان تلك الافراد المستحيلة
ليست بانسان اذ لا يكون انسانا الا الفرد الممكن الموجود فى الخارج واذا كانت
السالبة تصدق عند عدم موضوعها الممكن فمع عدم موضوعها المستحيل أحرى وبهذا
افترقت السالبة من الموجبة فان الموجبة تقتضى وجود موضوعها ليصح اتصافه
بمحمولها لانها أثبتت اتصاف الموضوع بالمحمول فحيث كان الموضوع معدوما وأحرى
اذا كان مستحيلا بطل الاتصاف الذى أثبتته فكانت كاذبة وأما السالبة فلا تقتضى
وجود موضوعها لانها انما تنفى اتصاف موضوعها بمحمولها فحيث كان موضوعها
معدوما وأحرى اذا كان مستحيلا تحقق عدم الاتصاف لان المعدوم لا يتصف بصفة
ثبوتية فان قلت يلزم على هذا ان تصدق المنحرفة التى اقترن فيها حرف السلب
بالطرفين لما ذكرتم من كون السالبة لا تقتضى وجود الموضوع وهذه سالبة الا انها
معدولة لوجود السلب فى محمولها وذلك لا يجعلها فى حكم الموجبة لما تقرر ان السالبة





المعدولة أعم من الموجبة المحصلة فالجواب ان هذه ليست سالبة معدولة لان السالبة
المعدولة ليس فيها سلب سلب وانما فيها سلب محمول عدمى فالسلب دخل فيها على
موجبة الا انها معدولة وأما هذه السالبة التى فيها سلب السلب فقد دخل فيها السلب
على قضية سالبة لا على موجبة معدولة فنفى هذا السلب الثانى ما كان فيها قبل من
الحكم السلبى وبالضرورة ان سلب الحكم السلبى ايجاب فقف على هذا الفرق الحسن
اللطيف فانه قد تحير بعدم التنبيه له كثير وأما وجه صدق السالبة فى المثالين الاخيرين
فظاهر لان موجب الكذب فى موجبتهما جعل الفرد الواحد افرادا وذلك مستحيل فاذا
دخل هذا السلب نفى هذا المستحيل ونفى المستحيل صدق وانما الكذب اثباته وأيضا
فموجب الكذب فى هذه الموجبة ما أوجب فيها من المحمول الكلى فاذا دخل السلب
زال ذلك ورجع الى السالب الجزئى والتعليل الاول أقرب وأوضح والى ضابط
الكذب والصدق فى المنحرفات أشرنا بقولنا فى الاصل وتكذب أى المنحرفة مهما
أثبتت للجزئى افرادا يعنى حيث يدخل السور الكلى أو الجزئى على الشخص الموضوع
أو المحمول وتكون المنحرفة موجبة لانها التى تقتضى ثبوت تلك الافراد المستحيلة فى
الخارج وذلك كذب ضرورة وقولنا أو حكمت باجتماع افراد فى فرد واحد أى حيث
يكون المحمول كليا ويدخل عليه السور الكلى وذلك لا يكون الا فى القضية الموجبة
وما فى حكمها كقولك زيد كل انسان وقولك ليس زيد ليس كل انسان لانها فى قوة
الاولى وهو معنى قولهم أن يكون المحمول ايجابا كليا وقولنا والا فكغيرها أى وان لم
يوجد واحد من السببين فى القضية المنحرفة كانت كغيرها من القضايا التى
لا انحراف لسورها أى لا تكذب حينئذ بسبب انحراف سورها وانما تكذب ان كذبت
بسبب كذب مادتها كقولك زيد بعض الحمار أو زيد الامى بعض الكاتب فانهما
كاذبتان لا من أجل انحراف السور بل من أجل المادة فلهذا تكذبان وان لم ينحرف
فيهما السور عن موضعه كما لو قلت بعض الحمار زيد أو بعض الكاتب زيد الامى أو لم
يدخل فيهما السور أصلا كقولك زيد حمار وزيد الامى كاتب فلو لم تكذب المادة وقلت
مثلا زيد بعض الانسان لكانت صادقة وان وجد فيها انحراف السور وكذلك لو دخل
السلب على الموجبات الكاذبة بسبب الانحراف لكانت صادقة اذ لم تثبت المحال بل
بنفيه تحقق صدقها وهذا الضابط الذى ذكرناه جامع مانع يشمل جميع المائة والاثنى
عشر عدد المنحرفات وبالله تعالى التوفيق (ص)

وما اعتبر فى صدق عنوانها وجود موضوعها فى احد الازمنة الثلاثة تسمى قضية

خارجية وما اعتبر فيها تقدير وجوده وان لم يوجد فى زمن من الازمنة الثلاثة تسمى قضية حقيقية ش

يعنى ان قولنا مثلا كل (ج) (ب) قد يعتبر بحسب الوجود الخارجى تارة وقد يعتبر بحسب الحقيقة تارة أخرى أما الاول فمعناه أن كل ما صدق عليه انه (ج) فى الخارج فهو (ب) ويشترط فيه صدق الجيمية والبائية على تلك الافراد المصدوق عليها فى الخارج سواء كان فى الحال أو فى الماضى أو فى الاستقبال وأما الثانى فليس المراد منه كل ماله دخول فى الوجود فى الخارج بل المراد كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) سواء كان موجودا فى الخارج أو لم يكن وسواء كان واجبا أو ممكنا أو ممتنعا والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانا لو قدرنا انحصار الالوان الخارجية فى السواد صدق بالاعتبار الثانى كل بياض لون لان معناه كل ما لو وجد كان بياضا فهو بحيث لو وجد كان لونا فهو صادق وان لم يكن للبياض وجود فى الخارج وكذب بهذا الاعتبار كل لون سواد لان معناه كل ما لو وجد كان لونا فهو بحيث لو وجد كان سوادا وذلك باطل وأما بالاعتبار الاول فبالعكس من ذلك لانه يكذب قولنا كل بياض لون لان معناه كل ما هو بياض فى الخارج فهو لون فى الخارج وان لم يكن للبياض وجود فى الخارج كان كاذبا ويصدق قولنا كل لون سواد لان معناه كل لون فى الخارج فهو سواد فى الخارج وصدقه ظاهر وقد يجتمع صدق الحقيقية والخارجية كما فى قولنا كل انسان حيوان فظهر بهذا ان بين الموجبتين الكليتين اذا كانت احداهما حقيقية والاخرى خارجية عموما وخصوصا من وجه والى هذا أشرنا بقولنا (ص)

و بينها و بين الخارجية عموم وخصوص من وجه اذا كانتا موجبتين كليتين أو جزئيتين سالبتين (ش)

أما وجه العموم والخصوص من وجه فى الكليتين الموجبتين فهو ان الكلية الحقيقية الموجبة تصدق بدون الخارجية حيث لا يكون الموضوع موجودا أصلا كقولنا كل عنقاء طائر وقولنا كل بياض لون فى المثال السابق وتصدق الخارجية دون الحقيقية حيث يكون الموضوع موجودا و يصدق الحكم على جميع الافراد الموجودة منه دون المقدرة كما لو لم يوجد مثلا من الاشكال الا المثلث فانه يصدق كل شكل مثلث باعتبار الخارج دون اعتبار الحقيقة ومنه كل لون سواد فى المثال السابق وتصدق الحقيقية والخارجية معا حيث يكون الموضوع موجودا والحكم صادق على جميع

افراده



افراده الموجودة والمقدرة كقولنا كل انسان حيوان وأما وجه العموم والخصوص من وجه فى الجزئيتين السالبتين فلانهما نقيضا الكليتين الموجبتين السابقتين اللتين ثبت بينهما العموم من وجه ونقيضا الاعمين من وجه لا يكونان الا متباينين أو بينهما عموم من وجه وهاتان السالبتان ليستا متباينتين فتبين ان بينهما عموما من وجه فتصدقان معا فى قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بفرس وتصدق الحقيقية دون الخارجية فى المثال السابق حيث تقدر انحصار الالوان الخارجية فى السواد بعض اللون ليس بسواد وتصدق الخارجية دون الحقيقية اذا قلنا على تقدير هذا الانحصار السابق بعض البياض ليس بلون و بالله تعالى التوفيق (ص)

فان كانتا موجبتين جزئيتين فالحقيقية أعم مطلقا من الخارجية (ش)

انما كانت الحقيقية فى هاتين الجزئيتين أعم مطلقا من الخارجية لانه متى صدق الحكم على بعض الافراد الخارجية صدق على بعض الافراد المقدرة من غير عكس وبالله تعالى التوفيق (ص)

وان كانتا سالبتين كليتين فالخارجية أعم مطلقا من الحقيقية (ش)

انما كانت الخارجية هنا أعم مطلقا من الحقيقية لما ثبت ان نقيض الاخص أعم مطلقا من نقيض الاعم والسالبة الكلية الخارجية هى نقيض الجزئية الموجبة الخارجية التى هى أخص من الجزئية الموجبة الحقيقية فتكون أعم من السالبة الكلية الحقيقية التى هى نقيض الموجبة الجزئية الحقيقية ولانه متى صدق السلب على جميع الافراد المقدرة صدق على جميع الافراد الخارجية ولا ينعكس لان صدق السلب الحقيقى اما لانتفاء الموضوع محققا كان أو مقدرا واما لعدم ثبوت المحمول للموضوع فانهما لو ارتفعا معا صدق الايجاب وأياما كان يلزم صدق السلب الخارجى بخلافه هو فان صدقه ربما كان لانتفاء الموضوع محققا ولا يلزم منه صدق السلب الحقيقى أى بحسب تقدير وجود الموضوع وبالله تعالى التوفيق (ص)

هذا حكم الاتحاد بينهما فى الكيف والكم (ش)

يعنى أن هذا الذى تقدم عرف منه ما بين القضية الحقيقية والقضية الخارجية اذا كانتا متحدتين فى الكيف وهو السلب والايجاب وفى الكم وهو الكلية والجزئية وذلك بأن تكونا كليتين موجبتين أو سالبتين أو جزئيتين موجبتين أو سالبتين وهى المحصورات الاربع من الحقيقية مع المحصورات الاربع أمثالها من الخارجية فهذه

أربعة انظار فان اختلفتا فى الكيف والكم معا أو فى أحدهما ففى ذلك اثنى عشر من ضرب المحصورات الاربع الحقيقيات فيما لا يماثلها من المحصورات الخارجية وهى ثلاث والى هذا النظر مع الاختلاف أشرنا بقولنا (ص)

فان اختلفتا فيهما أو فى أحدهما فالكلية الموجبة الحقيقية أعم من وجه من سائر المحصورات الخارجية ومثلها الجزئية السالبة الحقيقية فهما اذن أعم من جميع المحصورات الخارجية من وجه (ش)

أما وجه كون الكلية الموجبة الحقيقية أعم من وجه من الموجبة الجزئية الخارجية فهو ما مر فى الكليتين الموجبتين وأما كونها أعم من وجه من السالبتين الخارجيتين فلتصادق الجميع عند انتفاء الموضوع فى الخارج مع صحة ثبوت المحمول له بتقدير الوجود وصدقها دون السالبتين عند وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الافراد الموجودة والمقدرة وبالعكس حيث لا يكون للموضوع فرد لا محقق ولا مقدر كقولنا لا شئ من الممتنع بموجود أو حيث لم يثبت المحمول للموضوع فى نفس الامر كقولنا لا شئ من الحيوان بحجر وأما كون السالبة الجزئية الحقيقية أعم من وجه من كل واحدة من الخارجيات المخالفة لها فلتحقق العموم من وجه بين نقائضها فاذا أخذنا السالبة الجزئية الحقيقية مع الموجبة الكلية الخارجية فالنسبة بينهما العموم من وجه لان بين نقيضيهما وهما الموجبة الكلية الحقيقية والسالبة الجزئية الخارجية عموما من وجه وكذلك اذا أخذناها مع الموجبة الجزئية الخارجية فالنسبة أيضا بينهما كذلك لان بين نقيضيهما وهما الموجبة الكلية الحقيقية والسالبة الكلية الخارجية عموما من وجه كما مر وكذا اذا أخذناها مع السالبة الكلية الخارجية فبينهما أيضا عموم من وجه لان بين نقيضيهما وهما الموجبة الكلية الحقيقية والموجبة الجزئية الخارجية عموما من وجه كما مر واذا كانت الكلية الموجبة الحقيقية والجزئية السالبة الحقيقية كل واحدة منهما أعم من وجه من كل ما يخالفهما من الخارجيات وقد سبق انهما أيضا أعم من وجه مما يماثلهما من الخارجيات لزم أن يكونا أعم من وجه من جميع المحصورات الخارجية وبالله تعالى التوفيق (ص)

والسالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية لانها أخص من سالبتها الكلية وهى مباينة للموجبتين الخارجيتين (ش)

يعنى ان السالبة الكلية الحقيقية لما كانت أخص من السالبة الكلية الخارجية

التى



التى هى أخص من سالبتها الجزئية لزم أن تكون السالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية لان الاخص من الاخص من شئ أخص من ذلك الشئ ضرورة وأيضا فلان الموجبة الجزئية الحقيقية على ما يأتى أعم مطلقا من الموجبة الكلية الخارجية ونقيض الاعم أخص من نقيض الاخص وأما وجه كون السالبة الكلية الحقيقية مباينة للموجبتين الخارجيتين فلان صدق كل واحدة منهما يستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية فيكون نقيضها مباينا للموجبتين الخارجيتين لان نقيض اللازم مباين للملزوم ضرورة وبالله تعالى التوفيق (ص)

والجزئية الموجبة الحقيقية أعم من مخالفتها الخارجية من وجه الا الكلية الموجبة الخارجية فهى أعم منها مطلقا (ش)

أما كون الجزئية الموجبة الحقيقية أعم مطلقا من الموجبة الكلية الخارجية فلان الحكم على جميع الافراد الخارجية حكم على بعض الافراد المقدرة بخلاف العكس وأما كونها أعم من وجه من السالبتين الخارجيتين فلما سبق تقريره فى الكلية الموجبة الحقيقية معهما وبالله تعالى التوفيق (ص)

وقد تؤخذ القضية باعتبار الوجود الذهنى كقولنا شريك الاله ممتنع فهى قسم ثالث ليست بحقيقية ولا خارجية (ش)

هذه القضية زادها الاثير لان ضابط الخارجية لا يتناولها لعدم وجود افرادها فى الخارج وضابط الحقيقية لا يتناولها أيضا لان الافراد المقدرة فى موضوع الحقيقية لا بد أن تكون افرادا ممكنة الحصول بالامكان العام وافراد هذه القضية المزيدة مستحيلة الحصول فى الخارج فوجب أن تزاد فى تقسيم القضايا لان تقسيم القضايا الى الخارجية والحقيقية غير حاصر وانما قيد الاثير الحقيقية بأن تكون افرادها ممكنة الحصول لانه لولا ذلك لما صدقت كلية حقيقية سالبة كانت أو موجبة أما السالبة فاذا قلنا بالاعتبار الحقيقى مثلا لا شئ من الحيوان بحجر وفرضنا أنه يدخل فى افراد الحيوان المقدرة الفرد المستحيل وهو الذى يكون منها حجرا مثلا فانه يلزم أن تكون هذه الكلية السالبة كاذبة لان هذا الفرد المستحيل اذا صح تقديره فى موضوع هذه السالبة الكلية فانه يلزم أن لو وجد لكان حيوانا حجرا فيصدق اذن بالاعتبار الحقيقى بعض الحيوان حجر ونريد بالبعض ذلك الفرد المستحيل وهو الذى يكون من افراد الحيوان حجرا وذلك نقيض الكلية السالبة وأما الموجبة فاذا قلنا بالاعتبار الحقيقى مثلا كل انسان

حيوان وفرضنا انه يدخل فى افراد الانسان المقدرة الفرد المستحيل ونفرضه الفرد الذى يكون انسانا وليس بحيوان فيلزم أن يصدق بالاعتبار الحقيقى بعض الانسان ليس بحيوان ونريد بالبعض ذلك الفرد المستحيل وهو الذى ليس بحيوان واذا صدقت هذه الجزئية السالبة لزم كذب نقيضها وهى الكلية الموجبة فالحق اذن أن يزاد فى التقسيم قضية أخرى تؤخذ باعتبار الذهن لا باعتبار الخارج ولا باعتبار التقدير الممكن كقولنا مثلا شريك الاله الحق ممتنع وقولنا مثلا كل ممتنع معدوم والمعنى فى ذلك ان كل ما صدق عليه فى الذهن انه شريك الاله الحق صدق عليه فى الذهن انه ممتنع وقس عليه وبالله تعالى التوفيق (ص)

وسور الكلية الموجبة فى الجميع كل وجميع وما فى معناهما كقولك كل جرم متغير وجميع المتغير حادث وسور السلب الكلى لاشئ ولا واحد وما فى معناهما كقولك لاشئ من الجرم بقديم ولا واحد من الجائز يغنى عن الفاعل ونحوه ما فى الحديث لاشخص أغير من الله وسور الايجاب الجزئى بعض وواحد كقولك بعض الذات جرم وواحد من الصفات عرض وسور السلب الجزئى ليس كل وبعض ليس وليس بعض كقولك ليس كل حيوان انسانا وبعض الحيوان ليس انسانا وليس بعض الحيوان انسانا وقد يستعمل هذا الاخير للسلب الكلى كقولك ليس بعض الحيوان حجرا أى لاشئ من ابعاضه بحجر فهذه قضايا ثمانية (ش)

مراده بالجميع القضية الخارجية والقضية الحقيقية والقضية الذهنية وانما سمى اللفظ الدال على التعميم أو التبعيض سور الاحاطته بجميع الافراد أو ببعضها كاحاطة السور الحسى بكل المدينة أو ببعضها فانه أيضا يسمى سورا وان لم يحط بجميعها فهو مجاز لغوى والعلاقة فيه الاحاطة وحقيقة عرفية * واعلم أن الكل المستعمل فى اسوار القضايا يطلق عندهم بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاثة الكلى وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كحقيقة الانسان وهو كونه حيوانا ناطقا والكل المجموعى والكلية والمعتبر من هذه المعانى الثلاثة فى معنى كل المستعمل فى سور القضايا المعنى الثالث وهو الكلية دون المعنيين الاولين وهما الكلى والكل المجموعى والمعنى فى ذلك أن المعتبر فى القياسات والعلوم هو المعنى الثالث لانه لو كان المعتبر أحد المعنيين الاولين لزم أن لا ينتج الشكل الاول الذى هو أبين الاشكال فضلا عن غيره لانه لا يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر حينئذ أما اذا عنينا به الكلى فالتغاير بين الكليين الاصغر والاوسط والحكم على أحد المتغايرين لا يتضمن الحكم على الآخر الكلى





كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس طبيعى أو عقلى ولا تلزم النتيجة وأما اذا عنينا به الكل المجموعى فلجواز أن يكون الاوسط أعم من الاصغر والحكم على مجموع افراد الاعم لا يجب أن يكون حكما على مجموع افراد الاخص فانك اذا قلت مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان فرس وحمار وغيرهما لم يصح أن يكون مجموع الانسان كذلك وأما لو اعتبرنا فى معناه المعنى الثالث لزم أن يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لكون الاصغر من افراد الاوسط حينئذ وباقى كلامنا واضح لا يحتاج الى شرح سوى التطوع بالتنبيه على بعض ما ذكرناه من الامثلة مما هو أجنبى عن فن المنطق لكنه مما يحبه المتعلم فقولنا فى مثال الكلية الموجبة كل جرم متغير أى كل ماله مقدار يشغل فراغا فهو متغير يعنى اما بالحصول والمشاهدة كتغير بعض الاجرام من نطفة الى علقة ومن علقة الى مضغة ثم كذلك وتغيرها من حركة الى سكون وعكسه ومن علم الى جهل وعكسه الى غير ذلك من التغيرات التى لا تنحصر واما بالحصول من غير مشاهدة كبعض الجبال والارضين والافلاك فان التغير حاصل فيها على القطع لانعدام ما قام بها من اعراض الاجتماع والالوان وغيرهما فى كل لحظة لما قام عليه البرهان من عدم بقاء الاعراض الا انا لا نشاهد ذلك بأبصارنا وأيضا فهى تقبل من التغيرات الحسية ما شوهد فى أمثالها فكل جرم اذن فهو متغير بالحصول أو بالقبول وقولنا وجميع المتغير حادث هذا المثال مع ما قبله انتظم منهما قياس من الضرب الاول من الشكل الاول فينتجان كل جرم فهو حادث ودليل الكبرى أن كل جرم لما كان ملازما للصفات التى تقبل الوجود والعدم بدليل مشاهدة ذلك فيها وكل ما يقبل الوجود والعدم فهو جائز مفتقر فى وجوده الى مرجح يرجحه على ما يساويه فى القبول فلا يكون الا حادثا فتلك الصفات التى لازمت الاجرام لا يمكن اذن أن تكون قديمة فتعين اذن أن تكون حادثة والاجرام ملازمة لها لا تفارقها فتعين أن تكون حادثة مثلها واذا عم الحدوث جميعها وجب افتقارها الى من يحدثها ويرجح ما شاء فيها من الجائزات على ما يقابله ويجب أن يكون تعالى واجب الوجود مخالفا لجميع الحوادث عام القدرة والارادة والعلم واحدا غنيا منزها عن جميع النقائص والا لزم عجزه وعدم صلاحيتها للالوهية وقولنا فى مثال السالبة الكلية لاشئ من الجرم بقديم يعنى لو كان قديما لكان مجردا عن كل ما يفتقر الى الفاعل وهو المقدار المخصوص والحيز المخصوص والصفة المخصوصة من حركة وسكون وغيرهما وذلك لا يعقل وقولنا ولا واحد من الجائز يغنى عن الفاعل لانه لو استغنى جائز من الجائزات عن الفاعل لزم ترجيح أحد الجائزين الذين

بقبلهما من غير تفاوت على مساويه بلا مرجح وذلك لا يعقل وقولنا ونحوه ما فى الحديث لا شخص أغير من الله لا شك أن هذه سالبة كلية والمراد بالغيرة التى اقتضت هذه السالبة ثبوتها للمولى تبارك وتعالى لازمها من تحريم التسور على المحارم بغير اذن من المولى تبارك وتعالى وشدة العقوبة دنيا وأخرى لمن انتهكها بغير اذن وأما الغيرة بمعنى الانفة والانحراف والتغير فى الذات بسبب انتهاك أمر يعز آنتها كه على الغائر فمستحيلة على المولى تبارك وتعالى ولا يؤخذ من هذا الحديث اطلاق الشخص على الله تعالى كما أخذه الزركشى رحمه الله وهى غفلة سببها الاغترار بقول النحويين ان الموصوف بأفعل التفضيل لابد وأن يكون بعض ما يضاف اليه وذلك خاص بأفعل التفضيل حيث يكون مضافا أما اذا لم يكن مضافا وذكر بعده المفضل عليه مجرورا بمن لم يلزم حينئذ أن يكون المفضل من جنس المفضل عليه ولهذا تقول زيد أجرى من الخيل ولا يجوز أن تقول زيد أجرى الخيل وتقول يوسف أحسن من اخوته ولا يجوز أن تقول يوسف أحسن أخوته لان اضافة اخوته اليه تستلزم خروجه منهم فليس هو بعضهم ولو قلت يوسف أحسن الاخوة من غير اضافة الاخوة اليه لجاز لانه بعض الاخوة والحديث وقع فيه أفعل التفضيل غير مضاف فلا يقتضى المجانسة بين موصوفه وبين المجرور بمن وقولنا فى مثال الموجبة الجزئية بعض الذات جرم يعنى أن الذات عند أهل الحق أعم من الجرم لانها صادقة على الذوات الحادثة وهى الاجرام وعلى الذات العلية القديمة وهى ذات مولانا تبارك وتعالى فانها ذات موصوفة بالصفات وليست جرما والا لزم أن تكون حادثة ولا صفة والا لزم أن لا تتصف بصفات المعانى من القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام لاستحالة قيام الصفة بالصفة وفيه تنبيه على فساد مذهب الحشوية القائلين بمرادفة الذات للجرم فكل ذات عندهم جرم وبالعكس فلذلك حكموا بالتجسيم فى حق الذات العلية تعالى الله عن قولهم وفساد مذهب الباطنية والنصارى القائلين بمثل قول الحشوية فى مرادفة الذات للجرم الا انهم ظهر لهم حدوث جميع الاجرام فحكموا على الذات العلية بأنها صفة من الصفات تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وقولنا وواحد من الصفات عرض يعنى لان الصفة صادقة على الصفة القديمة وهى صفات مولانا جل وعز تبارك وتعالى وعلى الصفة الحادثة التى يستحيل عليها البقاء وهى العرض وسميت عرضا لانه لا بقاء لها فتعرض للجرم ثم تنعدم اثر وجودها ولقرب انصرام الدنيا وسرعة زوالها سماها مولانا جل وعلا عرضا فقال تبارك وتعالى تريدون





عرض الدنيا والله يريد الآخرة وبالله تعالى التوفيق (ص)

وكل واحدة منها اما محصلة أو معدولة فالمجموع ستة عشر قضية وحقيقة التحصيل أن يكون المحمول وهو ما بعد الرابطة ليس سلبا والعدول أن يكون سلبيا (ش)

يعنى أن كل واحدة من القضايا الثمانية اما أن يكون فيها سلب حكم بنسبته مع ما أضيف اليه ايجابا أو سلبا الى الموضوع كقولك زيد هو لا قائم وزيد ليس هو لا قائم وتسمى هذه فى الاصطلاح معدولة واما أن لا يكون فيها ذلك كقولك زيد هو عالم وزيد ليس هو بعالم وتسمى هذه فى الاصطلاح محصلة فترجع القضايا الثمانية باعتبار العدول والتحصيل فى محمولاتها الى ستة عشر من ضرب ثمانية فى اثنين والجمهور أن كل قضية كان السلب جزأ من محمولها فهى معدولة سواء كان موضوعها ومحمولها مشتركين فى جنس أم لا فعلى هذا يصح قولك الجوهر هو ليس بعرض فتكون معدولة وان لم يشترك الجوهر والعرض فى جنس قريب ولا بعيد ومنهم من شرط فى العدول أن يكون الموضوع والمحمول داخلين تحت جنس ولو كان أعلى الاجناس ومنهم من شرط فيه دخولهما تحت الجنس السافل القريب ومنهم من شرط فيه دخولهما تحت النوع السافل ومنهم من شرط فيه اتصاف الموضوع بالمحمول المعدول يوما ما ومنهم من قال لا يصح العدول الا حيث يكون الموضوع قابلا للاتصاف بالمحمول المنفى وهذا الخلاف فى هذه الاقوال خلاف فى الاصطلاح وليتخاطب مع كل باصطلاحهم وبالله تعالى التوفيق (ص)

والموجبة سواء كانت محصلة أو معدولة تقتضى وجود الموضوع والسالبة فيهما لا تقتضيه ومن ثم كانت الشخصيتان اذا اختلفتا فى الكيف وتوافقتا فى التحصيل أو العدول تناقضتا وبالعكس تعاندتا فى الصدق موجبتين وفى الكذب سالبتين وان اختلفتا فيهما كانت الموجبة أخص من السالبة (ش)

لا شك أن الذى اشتهر بين المتأخرين على سبيل الاطلاق من غير تقييد أن الموجبة محصلة كانت أو معدولة تقتضى وجود الموضوع واذا أرادوا فى مجالس الاقراء أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة فى قولنا مثلا زيد هو لا عالم وقولنا زيد ليس هو بعالم يقولون معنى الاولى التى هى موجبة معدولة زيد وجد بصفة غير العلم ومعنى الثانية التى هى سالبة محصلة زيد لم يوجد بصفة العلم ولا شك أن هذا التفسير يقتضى وجود الموضوع فى الموجبة المعدولة وعمومه للموجود والمعدوم فى السالبة المحصلة وهذا التفسير ان فهموه من الاقدمين وحصل به اجماع فالسمع والطاعة

والا فالذى يتبادر الى الذهن أن معنى العدول فى قولنا زيد هو لا عالم مثلا أن زيدا يتصف بكونه لا عالم ومعنى السلب فى قولنا زيد ليس هو بعالم أن زيدا لا يتصف بكونه عالما فاذا كان هذا معنى المعدولة والسالبة فليس فى قولنا فى المعدولة أن زيدا متصف بكونه لا عالما ما يقتضى أن زيدا لابد أن يكون موجودا فان المحمول اذا كان عدميا أو مشتركا بين الموجود والمعدوم صح أن يتصف به الموجود والمعدوم ولهذا يصح أن يتصف المعدوم بأنه ممكن ومفهوم ومذكور ونحوها من الصفات العدمية والمتعلقة التى يشترك فيها الموجود والمعدوم بل قد يكون المحمول فى بعض القضايا الموجبة لا يتصف به الا المعدوم نحو قولنا المستحيل معدوم وغير موجود وقولنا بحر من زئبق ممكن معدوم وهذا كله مما يدل على خلاف ما ذكروه وأن الموجبة لا تقتضى وجود الموضوع كالسالبة والحق التفصيل فى القضايا بأن يقال كل قضية اقتضت قيام صفة وجودية بالموضوع وجب أن يكون موضوعها موجودا لاستحالة قيام الصفة الوجودية بالمعدوم كقولنا زيد قائم أو جالس أو عالم أو أبيض أو أسود أو متحرك أو ساكن وكل قضية لا تقتضى ذلك لم يجب لموضوعها أن يكون موجودا كقولك زيد ممكن أو معلوم أو مذكور أو زيد غير واجب الوجود أو غير مستحيل ونحو هذا مما هو كثير فقولنا ومن ثم أى ومن أجل اقتضاء الموجبة مطلقا وجود الموضوع والسالبة لا تقتضيه كانت الشخصيتان أى القضيتان اللتان موضوعهما جزئى اذا اختلفتا فى الكيف أى فى الايجاب والسلب وتوافقتا فى التحصيل أى فى كون محمولهما ليس سلبيا أو العدول أى فى كون محمولهما سلبيا تناقضتا أى لا يجتمعان على صدق ولا كذب مثال المتفقتين فى التحصيل المختلفتين فى الكيف قولنا زيد هو عالم زيد ليس هو بعالم ومثال المتفقتين فى العدول المختلفتين فى الكيف قولنا زيد هو لا عالم زيد ليس هو لا عالم ولا يخفى عليك التناقض فى هذين المثالين ان صح ما ذكروه من اقتضاء الموجبة وجود الموضوع وعدم اقتضاء السالبة لوجوده وقولنا وبالعكس وهو أن تتفق الشخصيتان فى الكيف وتختلفا فى التحصيل والعدول وقولنا تعاندتا فى الصدق موجبتين مثالهما الشخصيتان الاوليان من المثالين السابقين وهما زيد هو عالم زيد هو لا عالم وانما تعاندتا فى الصدق لانه ان وجد زيد فهما لا يجتمعان فى الصدق وان كان معدوما فكذلك بل هما حينئذ كاذبتان معا لانهما لما كانتا موجبتين فهما لا يصدقان الا عند وجود موضوعهما فاذا فرض عدمه كذبتا معا وقولنا وفى الكذب سالبتين أى وتعاندتا فى الكذب أى لا يجتمعان





على الكذب فى حال كونهما سالبتين ومثالهما الشخصيتان الاخيرتان من المثالين السابقين وهما قولنا زيد ليس هو بعالم زيد ليس هو لا عالم وانما تعاندتا فى الكذب لان زيدا ان كان موجودا فهما لا يجتمعان على الكذب بل لابد من صدق احداهما وان كان معدوما فلم يجتمعا أيضا على الكذب بل هما حينئذ صادقتان لان السالبة لما كانت لا تقتضى وجود الموضوع صح صدقها عند عدم موضوعها وانما صدقتا عند عدم زيد لان معنى السالبة المحصلة أن زيدا لم يوجد بصفة العلم ومعنى السالبة المعدولة أن زيدا لم يوجد بصفة غير العلم ولا شك أن زيدا المعدوم لم يوجد متصفا بالعلم ولا متصفا بضده وقولنا وان اختلفتا أى الشخصيتان فيهما أى فى الكيف وفى التحصيل أو العدول ومثالهما الشخصية الاولى مع الشخصية الاخيرة من المثالين السابقين وهما قولنا زيد هو عالم مع قولنا زيد ليس هو لا عالما وقولنا زيد هو لا عالم مع قولنا زيد ليس هو بعالم وقولنا كانت الموجبة أخص من السالبة يعنى كانت الموجبة المحصلة أخص من السالبة المعدولة والموجبة المعدولة أخص من السالبة المحصلة وانما كانت أخص من السالبة لانها كلما صدقت صدقت معها السالبة ولا تصدق الموجبة الاولى الا حيث وجد زيد عالما والثانية الا حيث وجد زيد غير عالم ولا شك فى وجوب صدق السالبة الاولى عند وجود زيد عالما وفى وجوب صدق السالبة الثانية عند وجود زيد غير عالم وتزيد السالبتان على الموجبتين بصدقهما حال عدم زيد لما سبق بيانه وجرت عادتهم بوضع هذه الشخصيات فى لوح مشكل على سبيل التقريب وهى التى شرحناها الآن وهذه صورته لينظر فيه طولا وعرضا وقطرا كل واحد فيه قسمان فمجموع الانظار فيه ستة

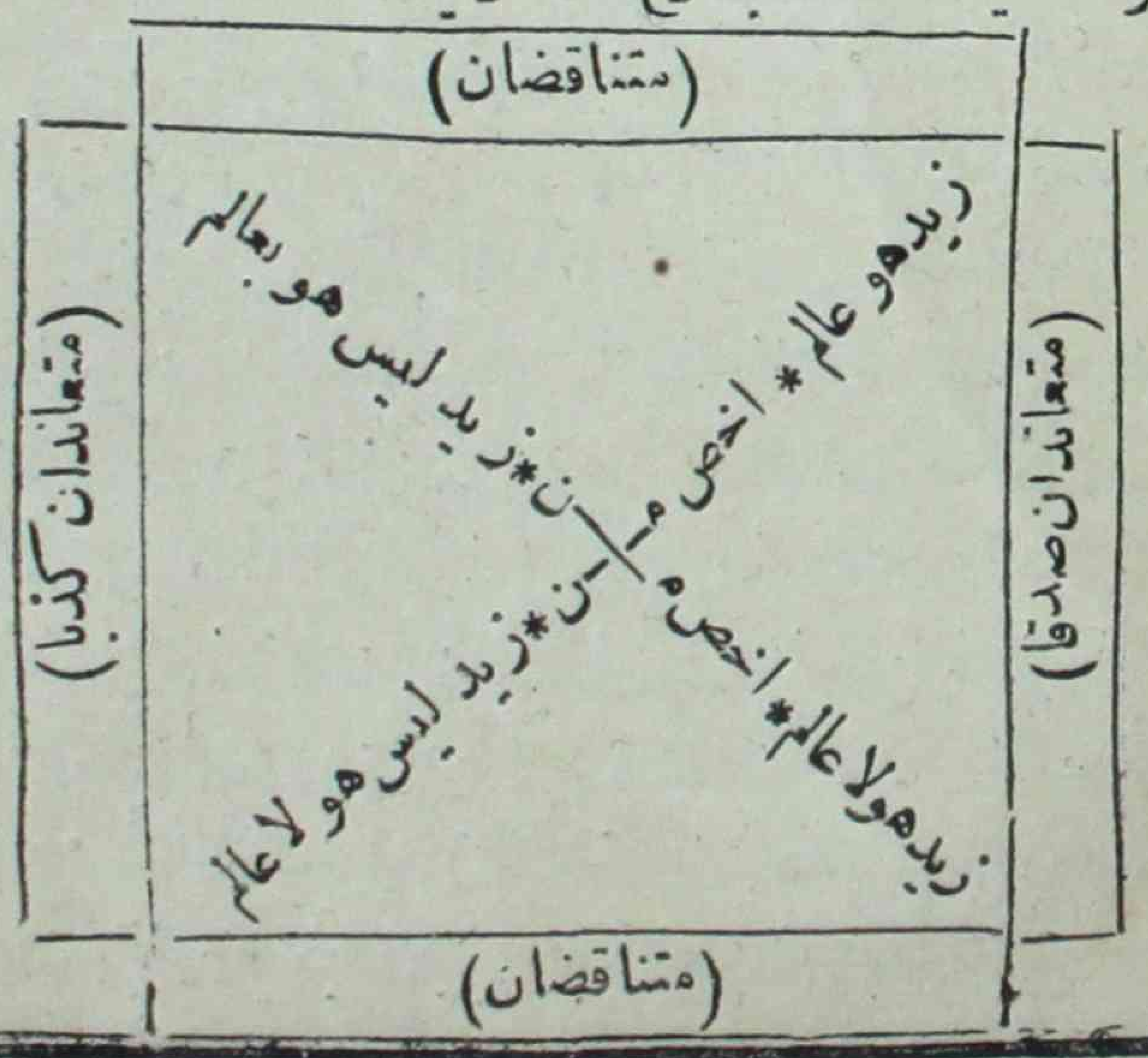

ص وأما الشرطيات فهى كالحمليات تكون مخصوصة وهى أن يخص فيها اللزوم أو العناد بحالة معينة أو زمن معين كقولنا ان جئتنى اليوم ماشيا أو راكبا أكرمتك وكقولنا اما أن تكون اذا كنت حيا عالما أو جاهلا وغير مخصوصة وهى ما لم يخص فيها اللزوم ولا العناد بذلك وتكون مهملة ومسورة كلية وجزئية موجبات باثبات اللزوم أو العناد وسالبات برفعهما (ش)

يعنى أن الشرطية اقسامها كاقسام الحملية فتكون مخصوصة كما تكون الحملية مخصوصة الا أن خصوص الحملية بكون موضوعها جزئيا وخصوص الشرطية بأن يخص اللزوم فى المتصلة أو العناد فى المنفصلة بحالة معينة أو زمن معين مثال المتصلة المخصوصة قولنا كلما مات شخص وهو كافر فهو مخلد فى النار ومثله أن تقول كلما مات شخص وهو مؤمن فاسق لم يتب من فسقه فهو فى مشيئة الله يستحق العقوبة شرعا الا أن يعفو المولى الكريم تبارك وتعالى عنه بفضله ومثال المنفصلة المخصوصة قولنا مثلا اما أن يكون الانسان وهو مكلف مطيعا واما أن يكون عاصيا ومن أجل مفارقة خصوص الشرطية لخصوص الحملية فى أن خصوصها لا يرجع الى تشخص مقدمها قلت المخصوصة الشرطية ستة أحوال وهى الكلية والجزئية والاهمال مع الايجاب فى كل واحدة من هذه الثلاث أو السلب فقولنا فى الاصل وتكون مهملة الخ راجع الى الشرطية كانت مخصوصة أو غير مخصوصة فتكون ستة أقسام فى كل واحدة من المخصوصة وغير المخصوصة فالمجموع اثنا عشر قسما ومعنى كلية الشرطية تعميم لزومها أو عنادها فى جميع الاحوال الممكنة ان كانت موجبة وتعميم سلب لزومها أو عنادها فى جميع تلك الاحوال ان كانت سالبة ومعنى جزئيتها اثبات لزومها أو عنادها أو سلبهما فى بعض الاحوال من غير تعيين أصلا ومعنى اهمالهما اثبات لزومها أو عنادها أو سلبهما على وجه يحتمل التعميم فى جميع الاحوال الممكنة والتخصيص ببعضها ومعنى ايجابها اثبات اللزوم أو العناد ومعنى سلبها رفع اللزوم أو العناد ولا عبرة بطرفى الشرطية موجبين كانا أو سالبين أو مختلفين وكذلك صدق الشرطية انما هو بصدق المعنى الذى دلت عليه من اثبات لزوم أو عناد أو نفيهما على العموم أو الخصوص ولا عبرة فى ذلك بصدق أجزائها أو كذبها ولهذا كانت الشرطية فى قوله تبارك وتعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قطعية الصدق لان الذى دلت عليه من لزوم الفساد فى السموات والارضين عند تعدد الاله حق وقول صدق وطرفا هذه الشرطية وهما تعدد الاله وفساد السموات والارضين ليسا ثابتين وبالله تعالى التوفيق (ص)





وسور الايجاب الكلى فى المتصلة كلما ومهما وفى المنفصلة دائما وسور السلب الكلى فيهما ليس البتة وسور الايجاب الجزئى قد يكون وسور السلب الجزئى ليس كلما وليس دائما وقد لا يكون والاهمال باطلاق ان ولو واذا فى المتصلة ولفظة اما فى المنفصلة كقولك فى الموجبة المتصلة اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا وفى السالبة ليس اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا وقولك فى الموجبة المنفصلة اما أن يكون الشئ حيوانا واما أن لا يكون انسانا وفى سالبتها ليس اما أن يكون الشئ حيوانا واما أن لا يكون انسانا (ش)

مثال الموجبة الكلية المتصلة قولنا مثلا كلما أو مهما كان الموجود جائزا كان حادثا مفتقرا الى الفاعل المختار ومثال الموجبة الكلية المنفصلة قولنا مثلا دائما اما أن يكون الموجود قديما واما أن يكون حادثا ومثال الكلية السالبة فيهما قولنا مثلا فى المتصلة ليس البتة كلما كان الموجود جائزا كان غنيا عن الفاعل المختار وفى المنفصلة ليس البتة اما أن يكون الموجود جائزا واما أن يكون مفتقرا الى الفاعل المختار ومثال الموجبة الجزئية قولنا مثلا فى المتصلة قد يكون اذا مات المؤمن نجا من عذاب القبر وفتنته وفى المنفصلة قد يكون لا يخلو اما أن يكون الانسان مطيعا واما أن يكون عاصيا ومثال الجزئية السالبة قولنا مثلا فى المتصلة ليس كلما مات المؤمن نجا من عذاب الله تعالى أو وقد لا يكون اذا مات المؤمن نجا من عذاب الله وفى المنفصلة ليس دائما اما أن يكون الانسان مطيعا واما أن يكون عاصيا أو وقد لا يكون اما أن يكون الانسان الخ فقولنا فى الاصل وسور السلب الجزئى ليس كلما يعنى فى المتصلة ونظيره ليس مهما وقولنا وليس دائما يعنى فى المنفصلة وقولنا وقد لا يكون يعنى فى المتصلة والمنفصلة ولا لبس فى كلامنا لما سبق أن كلما ومهما انما هما من أسوار الايجاب الكلى فى المتصلة لا فى المنفصلة ودائما سور الايجاب الكلى فى المنفصلة لا فى المتصلة ومن المعلوم أن السلب اذا دخل على سور الايجاب الكلى صيره جزئيا لانه سلب عمومه وسلب العموم جزئى واما قد لا يكون فالدال على اشتراكه بين المتصلة والمنفصلة ان أصله الذى هو قد يكون سور الايجاب الجزئى مشترك بين المتصلة والمنفصلة فاذا دخل فيه النفى صار السلب الجزئى مشتركا بينهما كأصله وقولى فى تمثيل المهملة المتصلة موجبة اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا وسالبة ليس اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا لان المهملة لما كانت فى قوة الجزئية فلهذا امثلت لها فى مادة الجزئية لان الحيوان لما كان أعم من الانسان فيكون ثبوت لزوم الانسان للحيوان ونفى لزومه له جزئيا لا كليا

و بهذا تعرف أيضا أن ثبوت العناد بين الحيوان وسلب الانسان انما يكون جزئيا في بعض مواد أنواعه وهو مادة الحيوان الناطق فقط وبنسلب العناد بين الحيوان وسلب الانسان سلبا جزئيا أيضا ذلك في مادة سائر أنواع الحيوان غير الانسان فانه لا عناد فيها بين الحيوانية وسلب الانسانية بل هما متلازمان و بالله تعالى التوفيق (ص)

(فصل) التناقض في القضايا هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب على وجه يقتضي بمجرد ذلك الاختلاف لزوم صدق احداهما وكذب الاخرى (ش)

قوله اختلاف جنس في الحد وقوله قضيتين يخرج اختلاف المفردات كقولك حيوان لا حيوان و يخرج اختلاف غير القضايا من المركبات الانشائية وغيرها وقوله بالايجاب والسلب يخرج كثيرا من انواع الاختلاف كالاختلاف بكون القضية حملية أو شرطية أو نحوهما وكالاختلاف بالعدول والتحصيل وكالاختلاف باطراف القضايا من موضوع ومحمول الى ما لا تنحصر آحاده من أنواع الاختلاف وقوله على وجه يقتضي بمجرد ذلك الاختلاف لزوم صدق احداهما وكذب الاخرى يعني أن الاختلاف المذكور ليس المراد به كل اختلاف بالايجاب والسلب بل اختلاف يوجب للقضيتين المختلفتين بمجرده أن تكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة واحترز بذلك من الاختلاف بالايجاب والسلب الذي لا يمنع اجتماع القضيتين لا على الصدق ولا على الكذب فلا يوجب صدق احداهما وكذب الاخرى ومثال ذلك قولنا زيد قائم عمرو ليس بقائم أو ليس بقاعد فهاتان القضيتان يصح صدقهما معا و كذبهما معا وصدق احداهما وكذب الاخرى مع انهما قد اختلفتا بالايجاب والسلب واحترز أيضا بذلك القيد من الاختلاف الذي يمنع اجتماع القضيتين على الصدق ولا يمنع اجتماعهما على الكذب فيقتضي حينئذ كذب احداهما ولا يقتضي صدق الاخرى لانه اما أن يصدق المحمول على كل فرد من افراد الموضوع فتصدق الكلية الموجبة أو لا يصدق على شئ من افراد الموضوع فتصدق السالبة الكلية وان صدق المحمول على بعض افراد الموضوع وانتفى عن بعضه كذبتا معا ومثاله كل قضية موجبة كلية مع سالبتها الكلية كقولنا كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان أو قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحيوان واحترزنا أيضا من الاختلاف الذي يمنع اجتماعهما على الكذب ولا يمنع اجتماعهما على الصدق فيقتضي حينئذ صدق احداهما ولا يقتضي كذب الاخرى ومثال ذلك الجزئية الموجبة وسالبتها فهما لا تكذبان معا البتة لانه اما أن يصدق المحمول على شئ من افراد الموضوع فتصدق





الموجبة أو لا فيجب صدق السالبة و يجوز صدق احداهما فقط وذلك حيث يكون الموضوع أخص من المحمول فيكذب نفي المحمول الاعم عن شئ من افراد الموضوع الاخص و يصدق اثباته لكلها أو لبعضها كقولنا بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان ويجوز صدقهما معا وذلك حيث يكون الموضوع أعم من المحمول فيثبت المحمول لبعض افراده و ينتفي عن بعضها كقولك بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان فهذه اربع اختلافات بالايجاب والسلب لا يعتبر منها في التناقض سوى الاول وهو الاختلاف بالايجاب والسلب المقتضي لزوم صدق احدى القضيتين و كذب الاخرى والثلاثة الباقية غير معتبرة وانما قلنا لزوم صدق احداهما وكذب الاخرى احترازا مما اذا وجد معه صدق احداهما وكذب الاخرى اتفاقا من غير لزوم كما يصح ذلك في الامثلة الثلاثة المحترز منها وقوله بمجرد ذلك الاختلاف أشار بهذا الى أن القضايا المقتسمة للصدق والكذب بسبب اختلافهما بالايجاب والسلب منها ما يكفي مجرد تعقل الايجاب والسلب في حكم العقل بوجوب صدق أحداهما وكذب الاخرى كقولك زيد قائم زيد ليس بقائم زيد انسان زيد ليس بانسان ومنها ما لا يكفي مجرد تعقلهما في الحكم بذلك بل لا بد من استدلال زائد على تعقلهما مثال ذلك قولك زيد انسان زيد ليس بناطق فهاتان القضيتان تقتسمان الصدق والكذب لكن لا يعلم ذلك لمجرد اختلافهما بالايجاب والسلب بل حتى يعلم تساوي محموليهما وهما الانسان والناطق والا فالمتبادر أولا للذهن عند اختلافهما انهما كقولك زيد قائم زيد ليس بضاحك لا يلزم من ثبوت أحدهما نفي الآخر ولا ثبوته حتى اذا حصل العلم بتساويهما في المصدوقية فحينئذ يحكم العقل بأن ثبوت أحدهما يبطل نفي الآخر وبالعكس وافهم مثل هذا اذا اتحد المحمول في القضيتين واختلف الموضوعان فيهما مع تساويهما كقولك مثلا كل انسان زيد بعض الناطق ليس بزيد أو تغاير المحمولان والموضوعان لكن المحمولان متساويان والموضوعان كذلك كقولك كل انسان حيوان بعض الناطق ليس بحساس وحكم المترادفين حكم المتساويين فني هذه الاوجه الثلاثة في المتساويين والمترادفين احترز بقوله بمجرد ذلك الاختلاف و بالله تعالى التوفيق (ص)

فان كانت القضية مخصوصة كان نقيضها القضية التي تخالفها في كيفها من ايجاب أو سلب وتتحد معها فيما سوى ذلك من الطرفين والزمان والمكان والشرط والكل والجزء والقوة والفعل والاضافة (ش)

يعنى أن القضية المخصوصة الحملية وهى ما موضوعها جزئى يشترط أن يخالفها نقيضها فى أمر واحد وهو الايجاب أو السلب المعبر عنهما بالكيف ويجب أن يوافقها فيما سوى ذلك وهو ثمانية أمور الاول الموضوع الثانى المحمول وهما المراد بالطرفين الثالث الزمان لانه اذا اختلف جاز صدق القضيتين وكذبهما مثال صدقهما قولنا مثلا نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس ونريد قبل أن يؤمر بالتوجه الى الكعبة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم لم يصل الى بيت المقدس ونريد فى الزمان الذى نسخ فيه التوجه بالصلاة الى بيت المقدس وأمر بالتوجه الى الكعبة ومثال كذبهما لو انعكست الارادة فى هذين المثالين الرابع المكان لانه اذا اختلف جاز صدقهما معا وكذبهما مثال صدقهما قولنا مثلا نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فرض عليه الجهاد ونريد فى المدينة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم لم يفرض عليه الجهاد ونريد فى مكة وكقولنا زيد جالس أى فى الدار زيد ليس بجالس أى فى السوق فيجوز صدقهما وكذبهما الخامس الشرط فلو اختلف لجاز صدقهما أيضا وكذبهما ويمثلون ذلك بقولهم اللون مفرق للبصر أى بشرط كونه بياضا اللون ليس بمفرق للبصر أى بشرط كونه سوادا فقد صدقتا باختلاف الشرط فيهما ولو عكس الشرط فيهما لكذبتا السادس الكل والجزء فلو اختلفا فيهما لم يحصل تناقض كقولنا الثلاثة عدد فرد ونريد المجموع الثلاثة ليست بعدد فرد ونريد بعضا وهو الاثنان مثلا فقد صدقتا ولو عكس فى الارادة لكذبتا فلا تناقض حتى يتحدا فى الكل أو البعض ويكون البعض فى الثانية عين البعض فى الاولى لا بعضا منهما والا جاز صدقهما كالجزئيتين السابع القوة والفعل فلو اختلفا فيهما لم يحصل تناقض ومثلوا لذلك بقولهم الخمر فى الدن مسكر أى بالقوة الخمر فى الدن ليس بمسكر أى بالفعل فهما صادقتان ولو عكست فرددت الفعل الى الاولى والقوة الى الثانية لكذبتا الثامن الاضافة فلو اختلفتا فيهما لم يحصل تناقض كما لو قلت زيد ابن وتريد لعمرو زيد ليس ابنا وتريد لخالد فان كان ابنا لعمرو صدقتا والا كذبتا ومنهم من اختصر هذه الثمانية فردها الفخر الى ثلاثة اتحاد الموضوع واتحاد المحمول واتحاد الزمان ومنهم من ردها الى اثنين وهما اتحاد الموضوع واتحاد المحمول ومنهم من ردها الى واحد وهو اتحاد النسبة والامر فى ذلك قريب فلا نطيل به (ص)

وان كانت مسورة أو مافى قوتها شرط مع ذلك فى نقيضها أن يخالفها فى كمها فاذا كانت احداهما كلية كانت الاخرى جزئية (ش)

يعنى



يعنى أن القضية اذا كانت مسورة بالسور الكلى أو الجزئى أو كانت فى حكم المسورة وهى أن تكون مهملة فانها فى قوة الجزئية موجبة كانت أو سالبة شرط مع ما تقدم فى المخصوصة من وجوب الاختلاف فى الكيف ووجوب الاتفاق فى الثمانية الامور أن يختلفا فى السور فاذا كانت احداهما كلية وجب أن تكون الاخرى جزئية لانهما ان كانتا كليتين جاز كذبهما معا وذلك حيث يكون المحمول أخص من الموضوع وان كانتا جزئيتين جاز صدقهما معا وذلك فى الموضع الذى تكذب فيه الكليتان فاذا عرفت هذا فنقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس فاذا قلت فى الكلية الموجبة كل حادث فهو فعل الله تبارك وتعالى أى مخلوق له كانت كلية صادقة ونقيضها الكاذب بعض الحادث ليس فعلا لله تبارك وتعالى واذا قلت فى الكلية السالبة لا شئ من الممكن بواجب على مولانا تبارك وتعالى كان ذلك الممكن صلاحا للعبيد أو أصلح لهم أولا كانت كلية صادقة ونقيضها الكاذب بعض الممكن واجب على مولانا تبارك وتعالى وهو ما كان صلاحا أو أصلح للعبيد كما يقول به المعتزلة أذلهم الله تعالى (ص)

وان كانت المسورة موجهة شرط مع ذلك فى نقيضها أن يخالفها فى جهتها فيقابل الضرورة الامكان والدوام الاطلاق والدوام بحسب الوصف التخصص بحين من أحيانه فنقيض المخصوصة الموجبة مخصوصة سالبة وبالعكس ونقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس ونقيض المهملة موجبة وسالبة نقيض جزئيتهما وبالعكس ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة ونقيض المشروطة العامة ممكنة حينية ونقيض العرفية العامة مطلقة حينية ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقتية ونقيض المنتشرة المطلقة ممكنة دائمة وما تركب من موجهتين فنقيضها منفصلة مانعة خلو مركبة من نقيضيهما بشرط تقييد موضوع الثانية من المركبة الجزئية بحكم محمولها من الاولى وبالعكس فى جميع هذه الموجهات (ش)

يعنى أن القضية المسورة ان كانت موجهة أى ذكر فيها اللفظ الذى يدل على مادتها فانه يشترط فى نقيضها زيادة على ما سبق فى شروط نقيض المسورة أن يخالفها هذا النقيض فى الجهة لانهما لو اتحدتا فى الجهة لجاز صدقهما معا أو كذبهما معا مثال الصادقتين معا أن تقول مثلا كل حادث فهو معدوم بالامكان العام بعض الحادث ليس معدوما بالامكان العام ومثال الكاذبتين معا أن تقول مثلا كل مؤمن يدخل

الجنة بالضرورة بعض المؤمن ليس يدخل الجنة بالضرورة قوله فنقيض الموجبة المخصوصة مخصوصة سالبة هذا تفصيل منه لذكر نقائض القضايا كلها بعد ان ذكر أحكامها و بين شروطها ولهذا أتى بالفاء المؤذنة باستفتاح معرفة هذه النقائض عما سبق ذكره من الشروط والاحكام فمثال المخصوصة الموجبة قولك مثلا زيد انسان فنقيضها مخصوصة سالبة وهى قولك زيد ليس بانسان واذا كان نقيض المخصوصة الموجبة مخصوصة سالبة لزم أن نقيض المخصوصة السالبة مخصوصة موجبة اذ التناقض لا يكون الا مشتركا بين اثنين فلا ينفرد بمعناه أحدهما دون الآخر وهذا معنى قولى و بالعكس حيث ماذكرته فى هذه النقائض قوله ونقيض الكلية الموجبة قد تقدم تمثيلنا لهذه المسورات قوله ونقيض المهملة موجبة وسالبة نقيض جزئيتهما يعنى لان المهملة فى قوة الجزئية فمثال المهملة الموجبة قولك مثلا الانسان حيوان وتريد بالالف واللام الحقيقة لا الاستغراق فهذه فى قوة جزئية موجبة وهى قولك بعض الانسان حيوان فنقيضها نقيض هذه الجزئية الموجبة وهى قولك لا شئ من الانسان بحيوان ومثال المهملة السالبة قولك مثلا الحيوان ليس بانسان وتريد أيضا بالالف واللام الحقيقة دون الاستغراق فهذه أيضا فى قوة جزئية سالبة وهى قولك بعض الحيوان ليس بانسان فنقيضها نقيض هذه الجزئية السالبة وهى الكلية الموجبة وهى قولنا كل حيوان انسان قوله ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة مثاله قولنا مثلا كل ممكن فهو مفتقر فى وجوده الى الفاعل المختار تبارك وتعالى بالضرورة فهذه كلية موجبة ضرورية صادقة فنقيضها الكاذب قولنا ليس كل ممكن مفتقرا فى وجوده الى الفاعل المختار جل وعلا بالامكان العام فهذه جزئية سالبة ممكنة عامة قابلنا كلية الافراد بجزئيتها والضرورة بالامكان العام وخالفنا كيف الايجاب بكيف السلب و بيان أقسام هاتين القضيتين للصدق والكذب أن المحمول اما أن يجوز العقل سلبه عن شئ من افراد الموضوع أو لا فان جوز ذلك صدقت الجزئية السالبة لانها انما حكمت بأن المحمول يجوز فى العقل سلبه عن بعض افراد الموضوع و كذبت الموجبة لانها حكمت بوجوب ثبوت المحمول عقلا لكل فرد من افراد الموضوع وذلك يستلزم استحالة سلبه عن فرد من افراد الموضوع وان لم يجوز العقل السلب فى شئ من الافراد فقد صدقت الموجبة و كذبت السالبة وهذا هو المحقق فى هذا المثال الخاص واذا فهمت هذا فى الكلية الموجبة مع الجزئية السالبة فافهم منه الوجه فى تناقض الكلية السالبة مع الجزئية الموجبة قوله ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة





مثاله قولنا مثلا كل داخل الجنة بعد البعث فهو منعم فيها دائما فهذه كلية موجبة دائمة صادقة فنقيضها الكاذب جزئية سالبة مطلقة عامة وهى قولنا ليس كل داخل الجنة بعد البعث منعما فيها بالاطلاق العام وانما احتيج الى الاطلاق المؤذن بالصدق الفعلى فى النقيض لان الدوام لا يستلزم الضرورة بل قد يصدق مع الامكان الخاص فلو قوبل بالامكان لجاز صدق القضيتين معا و بيان أقسام هاتين القضيتين للصدق والكذب أن المحمول ان دام ثبوته لجميع افراد الموضوع صدقت الموجبة وكذبت السالبة وان لم يدم لجميعها فهو ينسلب اما عن جميعها أو عن بعضها وكيف ما كان فهو ينسلب عن بعضها ولو فى وقت ما فتصدق السالبة وتكذب الموجبة قوله ونقيض المشروطة العامة ممكنة حينية مثال ذلك قولنا مثلا كل متحيز فهو متصف بالحركة أو السكون بالضرورة مادام متحيزا فهذه موجبة كلية مشروطة عامة صادقة فنقيضها الكاذب جزئية سالبة ممكنة حينية وهى قولنا ليس كل متحيز متصفا بالحركة أو السكون بالامكان العام حين هو متحيز فقد اختلفا فى الكيف وقابلنا الكلية بالجزئية والضرورة بالامكان العام وعموم وقت الوصف بحين من احيانه و بيان اقسامهما للصدق والكذب أن المحمول اما أن يجب ثبوته لجميع افراد الموضوع طول اتصافها بالوصف الذى عبر به عنها وهو التحيز فى مثالنا أو لا فان كان الاول صدقت المشروطة الموجبة و كذبت الحينية الممكنة والا فالعكس قوله ونقيض العرفية العامة مطلقة حينية مثاله كل فاقد للساتر جاز أن يصلى عريانا مادام فاقدا للساتر فهذه كلية موجبة عرفية عامة صادقة فنقيضها الكاذب جزئية سالبة مطلقة حينية وهى قولنا ليس كل فاقد للساتر جاز أن يصلى عريانا بالاطلاق العام حين هو فاقد للساتر ولا يخفى وجه تناقضهما قوله ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقتية مثاله كل ممكن فهو فعل لله تعالى بالضرورة وقت حدوثه فنقيضها ليس كل ممكن فعلا لله تعالى بالامكان العام وقت حدوثه ولا يخفى عليك وجه تناقضهما ويجب اذا كان الوقت متسعا أن يقابل بحين من احيانه لا أن يذكر بعينه فى النقيض والا جاز كذبهما معا لاحتمال أن يكون المحمول ضروريا فى بعض الاوقات وغير ضرورى فى البعض الآخر قوله ونقيض المنتشرة المطلقة ممكنة دائمة مثال ذلك قولنا مثلا كل ممكن معدوم بالضرورة وقتا ما فنقيضها ليس كل ممكن معدوما بالامكان العام دائما و بيان اقسامهما للصدق والكذب أن المحمول اما أن يكون واجب الثبوت لكل فرد من افراد الموضوع وقتا ما بحيث لا يتصور فى العقل نفيه أو لا بحيث يتصور فى العقل نفيه دائما أى فى جميع

الاوقات عن جميع الافراد أو عن بعضها وفى كلهما يصدق امكان نفيه دائما عن
بعضها فان كان الاول صدقت المنتشرة المطلقة وان كان الثانى صدق نقيضها الذى
هو الممكنة الدائمة قوله وما تركب من موجهتين فنقيضها منفصلة مانعة خلو مركبة
من نقيضيهما ينبغى أن تعرف أولا أن كل محمول فله نسبتان للموضوع نسبة ثبوته له
ونسبة نفيه عنه فكل موجهة لم يصرح فيها الا ببيان جهة احدى النسبتين فهى
بسيطة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة أو لا شئ من الانسان بفرس بالضرورة
فالاولى بينت أن نسبة ثبوت الحيوان للانسان ضرورية ولم تتعرض باللفظ لجهة نسبة
نفيه عنه وان كان يؤخذ بدلالة الالتزام انها نسبة ممتنعة والقضية الثانية بينت
أن نسبة نفى الفرس عن الانسان ضرورية ولم تتعرض بلفظها لنسبة الثبوت وكل
موجهة صرح فيها بجهتى النسبتين معا فهى مركبة سميت بذلك لدلالتها على جهتين
فى الثبوت والنفى كقولنا فى المشروطة الخاصة مثلا كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما فصدر هذه القضية دل على أن جهة نسبة ثبوت محمولها
الى موضوعها جهة المشروطة العامة وعجزها وهو قولنا لا دائما دل على صحة نفى محمولها
عن موضوعها وان جهة نسبة هذا النفى اطلاق لان مقابل الدوام اطلاق و يؤخذ
منه أن ذلك الوصف الذى أوجب ثبوت المحمول للموضوع ليس بلازم له بل لابد أن
يفارقه وعند مفارقته لابد أن ينتفى المحمول عن الموضوع على سبيل الاطلاق فقولنا
اذن فى هذه القضية لا دائما فى قوة قضية قائلة لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع
بالاطلاق العام و بهذا تعرف أن كل قضية مركبة ففيها قضيتان مختلفتان فى الكيف
والجهة متفقتان فى الكم الا الممكنة الخاصة ففيها قضيتان مختلفتان فى الكيف خاصة
متوافقتان فى الكم والجهة ومثلها فى ذلك الوجودية اللادائمة فالمركبات على هذا
سبع وهى الخاصتان أى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتيتان أى
الوقتية والمنتشرة والوجوديتان أى الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية
والممكنة الخاصة وانما كانت الممكنة الخاصة مركبة لانها دلت على أن نسبة ثبوت
محمولها لموضوعها ممكن ونسبة نفيه عنه ممكن ففيها اذن ممكنتان عامتان وأما البسائط
فما بقى من الموجهات وهى اثنتا عشرة وهى التى ذكرنا التناقض بينها فيما سبق وكل
واحدة منها لا تتعرض الا لبيان جهة نسبتها الموافقة فقط بخلاف المركبات فانها
تتعرض لجهة نسبتها الموافقة ولجهة نسبتها المخالفة ففى كل موجهة مركبة موجهتان
موجبة وسالبة احداهما موافقة لكيفها المصرح به فيها والاخرى مخالفة لكيفها





المصرح به فيها وقد ضبط الشيخ الامام العلامة علم الاعلام سيدى أبو عبد الله محمد بن
مرزوق رحمه الله تعالى ورضى عنه القضايا المركبة والبسيطة فى بيتين من الرجز فقال

وما حوى من القضايا الا كذا ... أو خاص امكان مركبا خذا
وما عرى عن ذين فالبسيط ... فادع لمن قرب بالتنشيط

ولنذكر ما تركب منه كل واحدة من المركبات لتوقف معرفة نقائضها على ذلك
أما المشروطة الخاصة فهى مركبة من مشروطة عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة
والعرفية الخاصة مركبة من عرفية عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة والوقتية مركبة
من وقتية مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة والمنتشرة مركبة من منتشرة مطلقة
موافقة ومطلقة عامة مخالفة والوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين
احداهما موافقة والاخرى مخالفة والوجودية اللاضرورية مركبة من مطلقة عامة
موافقة وممكنة عامة مخالفة والممكنة الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين احداهما
موافقة والاخرى مخالفة واذا عرفت هذا فكل مركبة لا تصدق الا بصدق الموجهتين
اللتين تركبت منهما معا لانها قد حكمت بهما معا وتكذب تلك المركبة بكذبهما معا
أو كذب احداهما لما عرفت أن المركب يكذب بكذب أجزائه كلها أو بعضها ومهما
كذب احد جزئى المركبة وجب صدق نقيضه فاذن مهما صدق نقيضا جزئيها أو نقيض
احدهما فقد كذبت لاستلزام ذلك كذب جزئيها معا أو كذب احدهما فلهذا جعلوا
نقيضها مانعة خلو مركبة من نقيضى جزئيها لان معناها الحكم بأنه لابد من صدق
النقيضين أو أحدهما وانهما لا يكذبان معا وذلك مستلزم لتكذيب الموجهة المركبة
لا محالة كما أن الموجهة المركبة تستلزم تكذيب هذه المنفصلة لا محالة لانها حاكمة بصدق
نقيضى جزئيها معا وهما الموجهتان البسيطتان اللتان تركبت منهما واذا صدق
نقيضاهما معا فقد كذبا معا ومانعة الخلو تكذب عند كذب جزئيها معا وتسميتهم
لهذه المانعة الخلو نقيضا للمركبة تسامح والا فهى فى الحقيقة مساوية لنقيضها الا عين
نقيضها لان نقيضها الحقيقى انما هو حملية تخالفها فى الكيف والكم ومانعة الخلو هذه
هى منفصلة موجبة كلية أبدا وان كانت المركبة الحملية التى هى نقيضها موجبة كلية
مثلها والنقيض الحقيقى لا يكون موافقا لنقيضه فى الكيف والكم لكن لما اقتسمت
مانعة الخلو هذه الصدق والكذب مع الموجهة المركبة كما يقتسمه النقيضان سواء
بسواء اطلقوا عليها اسم النقيض فاذا أردت معرفة هذه المانعة الخلو التى هى نقيض
الموجهة المركبة فاعرف ما تركبت منه تلك الموجهة المركبة من الموجهتين

البسيطتين وخذ نقيضهما على ما عرفت فيما سبق وركب من نقيضهما مانعة الخلو
واجعلها نقيضا لتلك الموجهة المركبة فالمشروطة الخاصة مثلا قد عرفت انها قد
تركبت من مشروطة عامة موافقة ومن مطلقة عامة مخالفة فخذ نقيضيهما وقد
عرفت أن نقيض المشروطة العامة ممكنة حينية ونقيض المطلقة العامة دائمة مطلقة
فركب مانعة الخلو من هذين النقيضين فيكون نقيض المشروطة الخاصة مانعة خلو
مركبة من ممكنة حينية ودائمة مطلقة ومثال ذلك اذا قلنا مثلا كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما فقد تركبت هذه المشروطة الخاصة من
مشروطة عامة موافقة وهى قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا
ومن مطلقة عامة مخالفة وهى قولنا لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام
ونقيض المشروطة العامة قولنا بعض الكاتب ليس هو بمتحرك الاصابع بالامكان
العام حين هو كاتب ونقيض المطلقة العامة قولنا بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما
فركب مانعة الخلو من هذين النقيضين وهى قولنا دائما اما أن يكون بعض الكاتب
ليس هو بمتحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب واما أن يكون بعض الكاتب
متحرك الاصابع دائما ولا يخفى عليك مما قررناه فيما سبق وجه اقتسام هذه المنفصلة
الصدق والكذب مع المشروطة الخاصة واعرف من هذا وجه نقايض سائر هذه
المركبات فنقيض العرفية الخاصة مانعة خلو مركبة من حينية مطلقة ودائمة مطلقة
ونقيض الوقتية مانعة خلو مركبة من ممكنة وقتية ودائمة مطلقة ونقيض المنتشرة مانعة
خلو مركبة من ممكنة دائمة ودائمة مطلقة ونقيض الوجودية اللادائمة مانعة خلو مركبة
من دائمتين مطلقتين ونقيض الوجودية اللاضرورية مانعة خلو مركبة من دائمة مطلقة
وضرورية مطلقة ونقيض الممكنة الخاصة مانعة خلو مركبة من ضروريتين مطلقتين
واعلم أن الجزء الثانى من هذه المركبات لا يكون الا نفى دوام أو نفى ضرورة فان كان
نفى دوام فنقيضه الدوام لان نفى الدوام اطلاق وقد علمت أن نقيض المطلقة هى
الدائمة وان كان نفى ضرورة فنقيضه الضرورة لان نفى الضرورة امكان وقد علمت أن
نقيض الممكنة هى الضرورية قوله بشرط تقييد موضوع الثانية من المركبة الجزئية
بحكم محمولها من الاولى وبا يعنى أن القضية المركبة ان كانت كلية كان نقيضها
على ما سبق مانعة خلو مركبة من نقيضى جزئيها من غير زيادة فى جزئيها عند التحليل لانها
انما تنحل أبدا الى موجهتين مساويتين لها فى المعنى فاذا أخذ نقيضاهما مجموعين
على سبيل منع الخلو كان ذلك مساويا بالنقيض المركبة لان نقيض المساوى لشئ نقيض





لذلك الشئ وأما المركبة الجزئية فانها قد تنحل الى موجهتين بسيطتين مجموعهما أعم
منها بدليل انه قد يصدق ما تنحل اليه الجزئية وتكون تلك الجزئية كاذبة مثال ذلك
قولنا بعض الحيوان انسان لا دائما فان هذه الجزئية كاذبة لاقتضائها عدم دوام
الانسانية لما ثبتت له وذلك كذب اذ كل ما ثبتت له الانسانية فهو انسان دائما
بالضرورة واذا حللت هذه الجزئية الى بسائطها انحلت الى قولنا بعض الحيوان انسان
بالاطلاق العام والى قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالاطلاق العام ولا شك فى
صدق هاتين المطلقتين وان كانتا فى مادة الضرورة لوجوب صدق المطلقة فى جميع المواد
الفعلية واذا استبان أن الجزئية قد تنحل الى الاعم لم يصح فى معرفة نقايض القضايا
الجزئية المركبة الطريق السابق فى معرفة نقايض القضايا المركبة الكلية لانا اذا
أخذنا فى نقيض الجزئية المركبة المفهوم المردد بين نقايض بسائطها لم يصح أن يكون
مساويا بالنقيض الجزئية المركبة لانه نقيض للازمها الاعم ونقيض الاعم لا يكون
مساويا لنقيض الاخص بل أخص منه فجاز أن يكذب مع كذب الاصل وغرضنا انما
هو التوصل الى ما يناقض الاصل ولهذا اذا أخذت فى نقيض هذه الجزئية التى مثلنا
بها وهى قولنا بعض الحيوان انسان لا دائما مانعة الخلو المركبة من نقيضى ما تحللت
اليه وهى قولنا دائما اما لا شئ من الحيوان بانسان دائما واما كل حيوان انسان
دائما لكانت كاذبة لكذب جزئيها معا والجزئية الاصل كاذبة أيضا ولا تناقض
بين كاذبتين وسر الفرق بين الجزئية المركبة والكلية المركبة أن الموضوع فى
القضيتين اللتين تنحل اليهما المركبة الكلية لما كان عاما صار واحدا توارد عليه ثبوت
المحمول ونفيه كما كان كذلك فى أصل القضية المركبة فقد اتحد معناها مع معنى ما تحللت
اليه وأما الموضوع فى القضيتين اللتين تنحل اليهما الجزئية المركبة لما لم يكن عاما
فلم يلزم اتحاده حتى يتوارد ثبوت المحمول فيهما ونفيه على شئ واحد كما كان كذلك
فى أصل الجزئية المركبة لان التركيب فيها هو الذى دل على اتحاد الموضوع فى حكمها
فعند الانحلال وزوال التركيب صارتا جزئيتين مستقلتين لا ارتباط لموضوع
احداهما بموضوع الاخرى وأمكن أن يحمل أحدهما على خلاف ما يحمل عليه الآخر
فلم يلزم اذن فى هذه الجزئية المركبة مساواة معناها المعنى ما تحللت اليه فاذا عرفت هذا
كله عرفت أن مانعة الخلو المركبة من نقيضى ما تنحل اليه الجزئية المركبة لا تصلح
وحدها أن تكون نقيضا لتلك الجزئية بل لا بد من زيادة عند المحققين ثم اختلفت
طرقهم فمنهم من لم يزد شيأ فى القضيتين اللتين تنحل اليهما الجزئية وزاد فى أجزاء مانعة

الخلو التي تناقض الجزئية المركبة جزأ ثالثا فجعلها مركبة من ثلاثة أجزاء الاول منها والثاني نقيضا جزئي المركبة الجزئية على الطريق المألوف في المركبة الكلية وهذان النقيضان كليان أبدا لانهما نقيضا جزئيتين والجزؤ الثالث منها مجموع جزئيتي كل من الكليتين الاولتين موجهتين بمثل جهتيهما ومكيفتين بكيفيهما احداهما موجبة والاخرى سالبة وتكون هاتان الجزئيتان مستغرقتين افراد كل من الكليتين بأن أثبتت المحمول لبعضها ونفته عن البعض الآخر فتقول مثلا في نقيض قولنا بعض العدد زوج لا دائما هكذا دائما اما أن يكون كل عدد زوجا دائما واما لاشئ من العدد بزوج دائما واما أن يكون بعض العدد زوجا دائما وبعضه الباقي ليس بزوج دائما ومنهم من جعل نقيض الجزئية المركبة حمل المفهوم المردد بين المحمول ونقيضه على جميع افراد الموضوع فتقول في نقيض قولنا بعض العدد زوج لا دائما هكذا كل عدد دائما زوج دائما أو ليس بزوج دائما ومنهم من زاد قيدا في الجزئية المخالفة من الجزئيتين اللتين تنحل اليهما الجزئية المركبة فيقيد موضوعها بحكم المحمول من الجزئية الموافقة من ثبوت أو نفي ويؤخذ نقيض الجزئيتين على ما في المخالفة منهما من القيد المذكور فاذا قلت مثلا في الموجبة بعض الحيوان انسان لا دائما حللتهما الى قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام والى قولنا بعض الحيوان الذي هو انسان ليس بانسان بالاطلاق العام ونقيض تلك الجزئية المركبة مانعة خلو مركبة من نقيضي هذين الجزئين على ما في الثاني منهما من التقييد فيكون نقيضهما هكذا دائما اما لاشئ من الحيوان بانسان دائما واما كل حيوان الذي هو انسان فهو انسان دائما ولا شك ان أخذ النقيض على هذا الوجه يقتسم الصدق والكذب مع الجزئية المركبة ضرورة انحلالها الى ما يساويها في المعنى لاتحاد الموضوع فيما انحلت اليه من القضيتين بسبب ذلك القيد الذي قيد به موضوع الثانية واذا قلت مثلا في السالبة بعض الحيوان ليس بانسان لا دائما انحلت الى قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالاطلاق العام والى قولنا بعض الحيوان الذي ليس بانسان انسان بالاطلاق العام فنقيض تلك الجزئية المركبة مانعة الخلو المركبة من نقيضي هذين الجزئين على ما في الثاني من التقييد وهو قولنا دائما اما كل حيوان انسان دائما واما لاشئ من الحيوان الذي ليس انسانا بانسان دائما ولا شك أن هذا النقيض صادق لصدق احد جزئيه والجزئية المركبة كاذبة لكذب احد جزئيها وهو الثاني ولو أخذت النقيض غير مقيد بالقيد المذكور فقلت دائما اما كل حيوان انسان دائما واما لاشئ من الحيوان بانسان دائما لكان هو





والجزئية المركبة كاذبتين معا وهذا الطريق لابن واصل وهو أسهل الطرق وأبينها وأحسنها لانه حلل الجزئية المركبة الى ما يساويها في المعنى وأخذ النقيض على مقتضى ذلك كما في المركبة الكلية سواء بسواء ولقرب هذا الطريق وحسنه مررنا عليه في الاصل قوله وبالعكس في جميع هذه الموجهات يعني أن كل ما ذكر من نقيض الموجهة بسيطة كانت أو مركبة فتلك الموجهة بعينها نقيض لذلك النقيض لان التناقض بين أمرين لا يمكن أن يختص به أحدهما دون الآخر كما تقدم ذلك في غير الموجهات وبالله تعالى التوفيق (ص)

وأما العكس فثلاثة أقسام عكس مستوى وعكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف فالعكس المستوى هو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم وعكس النقيض الموافق تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم وعكس النقيض المخالف تبديل الطرف الاول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم (ش)

العكس في اللغة مطلق التحويل وفي الاصطلاح يطلق بازاء معنيين المصدر والقضية التي وقع التحويل اليها وكل منهما ينقسم الى ثلاثة أقسام عكس مستوى وعكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف أما العكس المستوى فحقيقته على المصدر تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم فقولنا تبديل جنس وقولنا كل واحد من طرفي القضية احترازا من تبديل أحدهما فقط فلا يسمى عكسا مستويا ودخل في طرفي القضية طرفا الحملية والشرطية المتصلة والمنفصلة وقولنا ذات الترتيب الطبيعي يخرج تبديل كل واحد من طرفي المنفصلة كقولنا اما أن تكون الشمس طالعة واما أن يكون النهار مفقودا فانا اذا بدلنا طرفيها وقلنا اما أن يكون النهار مفقودا واما أن تكون الشمس طالعة لم يسم هذا التبديل عكسا فان الترتيب بين طرفيها ليس طبيعيا أي يقتضيه المعنى بحيث لو أزيل تغير المعنى بل الترتيب في ذلك موكول الى اختيار المتكلم اذ المعنى فيه متحد قدم أو أخر وقولنا بعين الآخر يخرج عكس النقيض لان التبديل فيه ليس في عين الطرفين كما ستراه وقولنا مع بقاء الكيف مخرج لتبديل كل واحد من

الطرفين بعين الآخر مع الاختلاف فى الكيف بأن يكون أصل القضية موجبة وعكسها سالبة أو بالعكس وقولنا والصدق مخرج للتبديل المذكور مع عدم بقاء الصدق كقولنا مثلا فى عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان فالصدق الذى كان فى الاصل قد انتفى فى العكس اذ هو كاذب فلا يسمى هذا عكسا ولا يشترط موافقة العكس للاصل فى الكذب أيضا عند الجمهور وشرطه ابن سينا فى بعض كتبه فلا يسمى عنده فى هذا القول عكسا الا ما وافق فى الصدق والكذب معا ووافق فى كتابه الشفاء الجمهور وقولنا على وجه اللزوم مخرج للتبديل المذكور اذا اقتضى الموافقة فى الصدق اقتضاء اتفاقيا من غير لزوم كقولنا مثلا فى عكس كل انسان ناطق كل ناطق انسان فعكسنا فى هذا المثال الكلية الى مثلها انما اقتضى الموافقة فى الصدق لاجل ما اتفق فى هذه القضية من كون موضوعها ومحمولها متساويين فلو عكست غيرها مما لم يكن المحمول فيه مساويا للموضوع نحو هذا العكس لكان العكس كاذبا مع صدق الاصل كقولنا مثلا فى عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان فلا يسمى هذا التبديل الذى يكون الصدق فيه اتفاقيا غير لازم لصورة القضية عكسا فى اصطلاحهم وانما يسمى عكسا عندهم التبديل الذى يكون الصدق معه لازما لصورتها فى أى مادة فرض كعكسنا مثلا الكلية الموجبة الى جزئية موجبة فهذا العكس لازم الصدق للاصل أبدا وأما عكس النقيض الموافق فحقيقته تبديل كل واحد من طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعى بنقيض الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم وقيوده موافقة لقيود العكس المستوى الا أن التبديل هنا بالنقيض والمراد منه أن يجعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا فى الحمليات ويجعل نقيض التالى مقدما ونقيض المقدم تاليا فى الشرطيات المتصلات مثاله فى الحمليات كل انسان حيوان فعكس نقيضه الموافق كل ما ليس حيوانا ليس انسانا وفى الشرطيات اذا قلنا مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فعكس نقيضه كلما لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا وقولنا مع بقاء والكيف الصدق على وجه اللزوم يخرج بها ما يبقى معه الصدق لا على وجه اللزوم كما لو قيل مثلا فى عكس قولنا لا شئ من العدد الزوج بفرد فعكس النقيض الموافق لا شئ من غير الفرد غير عدد زوج فهذا العكس فى الكلية السالبة كنفسها اتفق صدقها فى هذه القضية لما اتفق فيهما من مساواة طرفيها للنقيض فيلزم من نفى أحدهما ثبوت الآخر فلو لم يكن الطرفان كذلك لم يبق الصدق كما لو قلت فى عكس قولنا لا شئ من الانسان بفرس بعكس النقيض الموافق لا شئ من غير الفرس





غير انسان فهذا العكس كاذب والاصل صادق ولو عكست السالبة بعكس النقيض الموافق الى سالبة جزئية لاطرد بقاء الصدق فيها فى كل مادة وأما عكس النقيض المخالف فحقيقته تبديل الطرف الاول من القضية ذات الترتيب الطبيعى بنقيض الثانى والثانى بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم فقد خالف هذا العكس العكسين السابقين فى أمرين أحدهما أن الكيف فيه مخالف لكيف الاصل الثانى أن التبديل فيه ليس بعين الطرفين ولا بنقيضهما معا بل بعين أحدهما ونقيض الآخر ومثاله فى الحمليات اذا قلنا مثلا كل انسان حيوان فعكس نقيضه المخالف لا شئ من غير الحيوان بانسان ومثاله فى الشرطيات اذا قلنا مثلا كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا فعكس نقيضه المخالف ليس البتة اذا لم يكن الشئ حيوانا كان انسانا وباقى القيود حكمها فيما أخرجته واضح مما سبق وبالله تعالى التوفيق (ص)

ويطلق العكس أيضا بالاشتراك العرفى على نفس القضية المنعكس اليها (ش)

تقدم أن العكس مشترك فى الاصطلاح بين المصدر وبين القضية المنعكس اليها والحد السابق للعكس انما هو على انه مصدر واما حده على انه اسم للقضية المنعكس اليها فهو أن يقال العكس المستوى قضية تركبت بتبديل كل واحد من طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعى بعين الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم واجر على هذا فى عكس النقيض الموافق والمخالف وانما أخر هذا التفسير الثانى للعكس لانه عليه يترتب ما يذكره بعده من اطلاقه العكس ولهذا ذكر ما بعده بالفاء فقال (ص)

فعكس القضايا الموجبات وهى أربع بالعكس المستوى حملية كانت أو شرطية متصلة جزئية موجبة (ش)

بدء بالموجبات لشرفها ولوضوح ما ذكر من العكس لها وقد عرفت أن القضايا المجردة عن اعتبار الجهة فيها ثمانية وهى المخصوصة موجبة وسالبة والكلية موجبة وسالبة والجزئية موجبة وسالبة والمهملة موجبة وسالبة فنصفها وهى أربع موجبات ونصفها وهى الاربع البواقى سوالب فذكر أن الاربعة الموجبات تنعكس كلها بالعكس المستوى الى جزئية موجبة فاذا قلت مثلا فى المخصوصة الموجبة زيد حيوان فعكسه بالمستوى بعض الحيوان زيد واذا قلت مثلا فى الكلية الموجبة كل انسان حيوان فعكسه بالمستوى بعض الحيوان انسان واذا قلت مثلا فى الجزئية الموجبة بعض الحيوان أبيض انعكس بالمستوى الى قولنا بعض الابيض حيوان

واذا قلت مثلا فى المهملة الموجبة الحيوان أبيض انعكس بالمستوى الى قولنا بعض الابيض حيوان وان شئت عكستها الى مهملة مثلها وهى الابيض حيوان اذ هى فى قوة الجزئية وانما لم تنعكس الموجبات الى كلية موجبة لان المحمول فيها قد يكون أعم من الموضوع اما مطلقا أو من وجه فلا يصدق حمل الموضوع الاخص على جميع افراد المحمول الاعم وبالله تعالى التوفيق (ص)

وعكس المخصوصة السالبة والكلية السالبة كأنفسهما والجزئية السالبة والمهملة السالبة لا عكس لهما (ش)

هذا حكم الاربعة الباقية من الثمانية وهى الاربعة السوالب فذكر أن اثنتين منها وهما المخصوصة السالبة والكلية السالبة تنعكسان كأنفسهما والاثنتان الباقيتان وهما الجزئية السالبة والمهملة السالبة لا عكس لهما مثال المخصوصة السالبة قولنا مثلا زيد ليس بعمرو وتنعكس الى قولنا عمرو ليس بزيد ولو قلت زيد ليس بفرس لانعكس الى قولك لاشئ من الفرس بزيد وبهذا تعرف انه ليس معنى قولنا أن المخصوصة السالبة تنعكس كنفسها أنها تنعكس الى مخصوصة سالبة وانما معناه أنها كما دلت على سلب محمولها عما صدق عليه موضوعها فانها تنعكس الى ما يدل على سلب موضوعها عما صدق عليه محمولها فان كان محمولها جزئيا فالذى صدق عليه ذاته المعينة وان كان محمولها كليا فالذى صدق عليه جميع افراده فيحتاج حينئذ فى العكس الى ادخال السور الكلى السلبى عليه ليدل على سلب موضوع المخصوصة السالبة عن جميع ما صدق عليه محمولها ومثال الكلية السالبة قولنا مثلا لاشئ من القديم بجائز فانها تنعكس الى سالبة كلية مثلها وهى قولنا لاشئ من الجائز بقديم و برهان صدق لزوم العكس فى هاتين القضيتين أن تينك القضيتين لما دلتا على منافاة موضوعهما لحقيقة محمولهما لزم العكس اذ لا تتصور المنافاة من احدى الجهتين دون الاخرى ومثال الجزئية السالبة قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بانسان ومثال المهملة السالبة قولنا مثلا الحيوان ليس بانسان وهى فى قوة الجزئية التى قبلها وانما لم يصح العكس فى هاتين القضيتين لان موضوعهما قد يكون أعم من محمولهما فيصدق سلب المحمول الاخص عن بعض أفراد الموضوع الاعم ولا يصدق عكسه وهو سلب الموضوع الاعم عن بعض افراد المحمول الاخص لوجوب صدق نقيضه وهو ثبوت الاعم لجميع افراد الاخص و بالله تعالى التوفيق (ص)

هذا حكم العكس باعتبار الكم والكيف وأما حكمه باعتبار الجهة فى الحمليات

فالممكنتان



فالممكنتان العامة والخاصة تنعكسان موجبتين الى ممكنة عامة وموجبات غيرهما تنعكس الى مطلقة عامة (ش)

يعنى أن ما قدمه انما هو حكم العكس باعتبار الكم والكيف من غير مراعاة جهة وأما حكمه باعتبار الجهة وهى انما تكون فى الحمليات فالموجهات تنقسم الى قسمين أحدهما الممكنتان وهما الممكنة العامة والممكنة الخاصة فحكمهما انهما ينعكسان الى ممكنة عامة الثانى الفعليات وهى ما عدا الممكنتين وحكمها انها تنعكس الى مطلقة عامة وهذا الذى ذكره هو رأى الاقدمين وذهب المتأخرون الى أن الممكنتين لا تنعكسان أصلا واحتجوا بأنه ربما ثبتت صفة لنوعين لاحدهما بالفعل وللآخر بالامكان فقط من غير فعل كما اذا فرضنا أن زيدا لم يركب عمره الا الفرس ولم يركب قط حمارا فصار ركوبه ثابتا بالفعل للفرس وهو أحد النوعين وثابتا بالامكان فقط من غير فعل للحمار وهو النوع الثانى فيصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان ولا يصدق فى عكسه بعض مركوب زيد أى بالفعل حمار بالامكان العام الذى هو أعم الجهات لصدق نقيضه وهو قولنا لاشئ من مركوب زيد بالفعل حمار بالضرورة اذ كل مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة ولاشئ من الفرس بحمار بالضرورة ينتج من الاول لاشئ من مركوب زيد بالفعل حمار بالضرورة وأما الفعليات وهى ما عدا الممكنتين فالدليل على صحة انعكاسها الى مطلقة عامة انعكاس أعمها الى ذلك لان كل لازم للاعم لازم للاخص وأعمها المطلقة فاذا قلت مثلا كل ممكن فهو معدوم بالاطلاق العام انعكست الى جزئية مطلقة عامة وهى قولنا بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه الاول الافتراض وهو أن تفرض ذات الموضوع معينا فيصدق عليه المحمول كليا بالفعل وكذلك يصدق عليه العنوان فيتركب من القضيتين قياس من الضرب الاول من الشكل الثالث ينتج العكس المذكور فلنفرض مثلا فى هذا المثال أن الذى صدق عليه العنوان الذى هو الممكن هو العالم وهو كل ما سوى الله تعالى فتصدق حينئذ قضيتان احداهما العالم معدوم بالاطلاق العام والثانية العالم ممكن بالاطلاق العام بل وبالضرورة ينتج من الثالث بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام وهو المطلوب الثانى الخلف وهو أن يضم نقيض العكس الى الاصل فينتج من الاول المحال وهو سلب الشئ عن نفسه ولا خلل فى صورة القياس فتعين أن يكون فى مادته واحدى مقدمتيه وهى الاصل المعكوس مفروضة الصدق فانحصر الكذب فى المقدمة الاخرى وهى نقيض العكس فوجب أن يكون العكس صادقا وهو المطلوب فاذا

صدق فى مثالنا كل ممكن فهو معدوم أو بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام وجب أن يصدق فى عكس كل واحد منهما بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام والا لصدق نقيضه وهو لاشئ من المعدوم بممكن دائما فنضمه كبرى لاصل القضية كلية كانت أو جزئية فينتج مع الكلية لاشئ من الممكن بممكن دائما ومع الجزئية بعض الممكن ليس هو بممكن دائما وكلا النتيجتين مستحيلة ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس صادق الثالث طريق العكس وهو أن تعكس نقيض العكس المدعى لزوم صدقه لصدق الاصل فيكون عكسه نقيض الاصل المفروض صدقه ان كان ذلك الاصل جزئيا أو ضده ان كان كليا وان شئت قلت أو أخص من نقيضه ان كان كليا والحاصل انه يكون لازم نقيض العكس وهو عكسه فى كلا الوجهين منافيا للاصل المفروض صدقه ومنافى الصادق فهو كاذب ضرورة فلازم نقيض العكس كاذب واذا كذب اللازم كذب الملزوم ضرورة فنقيض العكس الملزوم اذن كاذب فيكون العكس صادقا وهو المطلوب فنقول فى المثال السابق لو لم يصدق قولنا بعض المعدوم ممكن بالاطلاق عند صدق قولنا كل ممكن معدوم أو بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام لوجب صدق نقيضه وهو لاشئ من المعدوم بممكن دائما واذا صدق هذا النقيض صدق لازمه وهو لاشئ من الممكن بمعدوم دائما على ما تبين فى عكس السوالب الكلية وهذا اللازم مناف لاصل القضية وهى قولنا كل ممكن معدوم أو بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام لانه نقيض للجزئية وأخص من نقيض الكلية فيتعين كذبه لمنافاته ما فرض صدقه واذا وجب كذبه وجب كذب ملزومه الذى هو نقيض العكس لما علم من وجوب كذب الملزوم عند كذب لازمه فيكون العكس لازم الصدق لما علم من وجوب صدق النقيض عند كذب نقيضه فقد استبان بهذه الطرق الثلاثة صحة انعكاس الفعليات الموجبات كلها الى مطلقة عامة فالاقدمون اقتصروا عليها فى جميع الفعليات والمتأخرون اقتصروا عليها فى الوجوديتين والوقتيتين والمطلقة العامة وأما الدائمتان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة والعرفية العامة فذهب كثير منهم الى انها تنعكس الى أخص من المطلقة العامة وهى الحينية وتمسكهم فى ذلك الاوجه الثلاثة السابقة ولنبينها فى جزئية العرفية العامة فانها أعمها أولها الافتراض فاذا قلنا مثلا بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لزم أن يصدق فى عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لانا نفرض ذات الموضوع الشخص الجارى فى كتبه على





العادة فتصدق لنا حينئذ قضيتان وهما الشخص الجارى فى كتبه على العادة متحرك الاصابع الشخص الجارى فى كتبه على العادة كاتب حين هو متحرك الاصابع وانما لم نقل مادام متحرك الاصابع لان تحرك الاصابع أعم من الكتابة فالكتابة انما تكون فى بعض احيان تحرك الاصابع لا فى جميعها وحيث صدق ذلك فى المحمول المساوى فهو اتفاقى لا يعتبر فقد انعقد من هاتين القضيتين قياس من الشكل الثالث فينتج بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع وهو العكس الذى ادعينا لزوم صدقه للاصل وثانيها الخلف وهو انه لو لم يصدق العكس المذكور لصدق نقيضه وهو لاشئ من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع فنجعله كبرى لاصل القضية فينتج بعض الكاتب ليس بكاتب مادام كاتبا وهو محال ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس صادق وثالثها العكس وهو أن تعكس نقيض العكس الى قولنا لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا فيكون نقيضا لاصل القضية الصادقة فتعين أن يكون كاذبا فيكذب ملزومه وهو نقيض العكس فيكون العكس صادقا وهو المطلوب واذا لزمت الحينية هذه العرفية العامة وجب أن تلزم البواقى اما الاطراد هذه الاوجه فيها واما لان لازم الاعم لازم الاخص وأما الخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة فالاقدمون على ما سبق من انعكاسهما الى مطلقة عامة كسائر الفعليات وذهب الاكثر من المتأخرين الى انعكاسهما الى حينية كعامتيهما لانهما أعم منهما والغى فيهما زيادة قيد لا دائما لانها سالبة مطلقة وهى لا تنعكس فتلك الزيادة فيهما كالعدم وذهب الخونجى والسراج الى انهما تنعكسان كعامتيهما لكن بزيادة قيد لا دائما فيكون عكسهما حينئذ حينية لا دائمة اما برهان انعكاسهما عندهما الى الحينية فما سبق فى انعكاس عامتيهما واما برهان وجوب زيادة لا دائما هنا فى عكس الخاصتين فلان البعض من المحمول الذى حكم عليه فى العكس بأنه الموضوع فى حين من احيان المحمول يجب أن يصح الحكم عليه بأنه ليس ذلك الموضوع بالاطلاق العام وهو معنى قولنا فى العكس لا دائما اذ لو لم يصح هذا الحكم لوجب الحكم بنقيضه وهو انه نفس ذلك الموضوع دائما وذلك يستلزم أن يكون الموضوع فى أصل القضية نفس المحمول دائما لاقتضائها وجوب دوام محمولها بدوام موضوعها وقد كان فى أصل القضية أن موضوعها يثبت له محمولها لا دائما هذا خلف فوجب اذن أن يصدق فى عكس الخاصتين ثبوت الموضوع للمحمول فى حين من احيان المحمول لا دائما فخرج من هذا أن الوجوديتين والوقتيتين والمطلقة العامة

فيها قول واحد وهو انعكاسها الى مطلقة عامة والممكنتان فيهما قولان انعكاسهما الى ممكنة عامة ومنع عكسهما أصلا والدائمتان والعامتان فيها قولان انعكاسها الى مطلقة عامة وانعكاسها الى حينية والخاصتان فيهما ثلاثة أقوال القولان السابقان في عامتيهما والثالث في انعكاسهما الى حينية لادائما وبالله تعالى التوفيق (ص)

وأما السالبة فان كانت عامة بحسب الازمنة والافراد انعكست كنفسها والالم تنعكس أصلا الا المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الجزئيتين فانهما تنعكسان كأنفسهما كالكليتين (ش)

مراده بعمومها بحسب الازمنة أن تكون احدى القضايا الست الدائم حكمها اما بحسب الذات وهي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة واما بحسب الوصف وهي المشروطة والعرفية العامتان والخاصتان ومراده بالعموم في الافراد أن تكون هذه الست كليات وقوله انعكست كنفسها يحتمل أن يكون المراد من التشبيه ان عكس هذه الست الكليات يحفظ كلما كان فيها من كلية وجهة وقيد لادوام ويحتمل أن يكون المراد انها تنعكس كنفسها فيما وصفها به هنا وهو ثلاثة أشياء السلب والعمومان وأما مازاد على ذلك من قيد ضرورة ولا دوام فلا يلزم في العكس وسترى ما في ذلك من الخلاف فأما الدائمة المطلقة والعرفية العامة فتنعكسان كأنفسهما فاذا قلت في الدائمة لاشئ من العالم بفتح اللام وهو كل ماسوى الله تعالى بقديم دائما فانه ينعكس الى دائمة مطلقة كالاصل وهو قولنا لاشئ من القديم بعالم دائما ولو لم يصدق هذا العكس عند صدق أصله لصدق نقيضه وهو بعض القديم عالم بالاطلاق العام فان أردت طريق الخلف فضم هذا النقيض صغرى لاصل القضية ينتج من الاول بعض القديم ليس بقديم دائما وهو محال لما فيه من سلب الشئ عن نفسه ولاخلل الامن نقيض العكس فالعكس صادق وان أردت طريق العكس فاعكس هذا النقيض الى بعض العالم قديم بالاطلاق العام وهو نقيض الاصل الصادق فيكون كاذبا فلزومه وهو نقيض العكس كذلك فالعكس صادق وهو المطلوب واذا صدق في العرفية العامة لاشئ من فاقد العقل بمكلف مادام فاقد العقل لزم صدق عكسه عرفية عامة مثله وهي قولنا لاشئ من المكلف بفاقد العقل مادام مكلفا والالصدق نقيضه وهو بعض المكلف فاقد العقل بالاطلاق العام حين هو مكلف فان ضممته الى الاصل أنتج من الاول سلب الشئ عن نفسه وهو بعض المكلف ليس بمكلف حين هو مكلف وهو محال ولاخلل الامن نقيض العكس فالعكس صادق وان عكست نقيض العكس انعكس





الى قولك بعض فاقد العقل مكلف حين هو فاقد العقل وهو نقيض الاصل الصادق فيكون كاذبا فلزومه وهو نقيض العكس كذلك فالعكس صادق وهو المطلوب وأما الضرورية المطلقة اذا كانت سالبة كلية فقد اختلف فيما تنعكس اليه على قولين فقيل دائمة وهو قول المتأخرين وقيل ضرورية وهو قول الفخر مع ابن سينا والتحقيق الاول بدليل انا اذا فرضنا في زيد مثلا انه يركب الحمار ولم يركب في جميع عمره الفرس فانه يصدق حينئذ أن يقال لاشئ من مركوب زيد بالفعل الذي هو الحمار بفرس بالضرورة ولا يصدق عكسه ضروريا وهو أن يقال لاشئ من الفرس بمركوب زيد بالضرورة اذ كل فرس فهو مركوب زيد بالامكان وان كان مسلوبا عنه دائما وأما المشروطة العامة اذا كانت سالبة كلية فقد اختلف في عكسها على قولين الاول أن عكسها مشروطة عامة كنفسها وهو قول السراج مع الخونجي والثاني أن عكسها عرفية عامة وهو التحقيق أيضا بدليل انه يصدق في المثال السابق لاشئ من مركوب زيد بفرس بالضرورة مادام مركوب زيد ولا يصدق عكسه مشروطة وهو لاشئ من الفرس بمركوب زيد بالضرورة مادام فرسا لوجوب صدق نقيضه وهو قولنا بعض الفرس مركوب زيد بالامكان العام حين هو فرس وأما الخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة اذا كانتا سالبتين كليتين فانهما ينعكسان كعامتيهما وهما المشروطة العامة والعرفية العامة فيجري القولان السابقان في ذكر الضرورة في عكس المشروطة الخاصة كما جريا في ذكرها في عكس المشروطة العامة ثم يزاد في عكس الخاصتين قيد لادوام المذكور في الاصل لكن ينوي رجوعه في العكس الى بعض افراد الموضوع لا الى جميعها كما كان في الاصل لانه في الاصل مطلقة عامة موجبة كلية وهي تنعكس الى مطلقة عامة جزئية موجبة ولا خفاء أن قيد لادوام في البعض عبارة عنها فعلى هذا لم تنعكس الخاصتان كأنفسهما في قيد لادائما وهذا مذهب المتأخرين لانهم بنوا على أن قيد لادائما في الاصل راجع الى كل فرد من افراد الموضوع فهو كلية موجبة فعكسها جزئية وذهب الاقدمون الى أن الخاصتين تنعكسان كأنفسهما حتى في قيد لادائما بناء منهم على أن هذا القيد راجع في الاصل الى كل افراد الموضوع من حيث هو كل لا الى كل واحد والنفي عن الكل من حيث هو كل جزئي وعكس الجزئية الموجبة جزئية موجبة مثلها فقد اتحد معنى هذا القيد في الاصل والعكس فقد انعكست الخاصتان على قول الاقدمين بهذا التأويل الى أنفسهما قوله والالم تنعكس أصلا يدخل فيه ثلاثة أقسام كليات غير الست الدوائم

وجزئياتها وجزئيات الدوائم الست أما غير الدوام الست فأخصها الكلية الوقتية وهى لا تنعكس فما بقى وهو الاعم كذلك لان كل ما لا ينعكس اليه الاخص لا ينعكس اليه الاعم لان العكس لازم للاصل فلو انعكس الاعم لشئ لزم أن ينعكس اليه الاخص لان لازم الاعم لازم الاخص اذ الاعم موجود فى ضمن الاخص ووجود الملزم فى شئ يستدعى وجود لازمه فيه ودليل عدم انعكاس الوقتية الكلية السالبة انه يصدق لا شئ من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما وعكسه كاذب بأعم جهة وأما سوالب جزئيات الست الدوائم غير الخاصتين فانما لم تنعكس لجواز أن يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فلا يصدق حينئذ سلب الموضوع الاعم فى العكس عن المحمول الاخص لا كليا ولا جزئيا لاستحالة وجود الأخص بدون الاعم وأما الخاصتان الجزئيتان فأطلق الاقدمون عليهما عدم الانعكاس كغيرهما والحق الذى لا ريب فيه انهما ينعكسان كأنفسهما ولهذا استثنيناهما فى الاصل من ما لا ينعكس وقد نص على هذا الخونجى فى غير الجمل والسراج وغيرهما وبرهان ذلك فى العرفية الخاصة لكونها أعم انه اذا صدق بعض (ج) ليس هو (ب) مادام (ج) لا دائما فحكم هذه القضية بقولنا لا دائما هو حكم بثبوت المحمول للموضوع فى وقت ما وهو معنى المطلقة العامة وقد عرفت أن الحكم الايجابى يقتضى وجود الموضوع فأذن (ج) الذى هو موضوع هذه القضية له افراد موجودة وقد حكمت القضية على بعض تلك الافراد بهذين الحكمين فيكون هذا البعض من افراد (ب) ومن افراد (ج) اذ قد صدقا عليه بالفعل غير انهما يتعاقبان عليه لا يجتمع صدقهما عليه فى وقت واحد بوجه لحكم القضية بأنه ينسلب عنه (ب) مادام متصفا (بج) فهو اذن ينسلب عنه (ج) مادام متصفا (بب) فقد صدق اذن بعض (ب) ليس هو (ج) مادام (ب) ثم سلب (ج) لا يدوم له لكونه عنوانا عليه يجب أن يصدق عليه بالفعل فاذن يصدق بعض (ب) ليس هو (ج) مادام (ب) لا دائما وهذه عرفية خاصة هى عكس العرفية الخاصة السابقة فقد صح عكس العرفية الخاصة الجزئية السالبة كنفسها واذا انعكست العرفية الخاصة الى هذه القضية لزم انعكاس المشروطة الخاصة اليها لما عرفت من وجوب انعكاس الاخص الى ما انعكس اليه الاعم ومثال ذلك فى المواد انه اذا صدق قولنا بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما لزم أن يصدق عكسه كنفسه وهو قولنا بعض ساكن الاصابع ليس كاتبا مادام ساكن الاصابع لا دائما ولا يخفى عليك أجراء البرهان السابق فيه فان قلت لم لم يقولوا بانعكاس العامتين الجزئيتين السالبتين





كأنفسهما كما قالوا ذلك فى خاصتيهما بل قالوا بعدم انعكاس العامتين أصلا مع انه قد يقال اذا صدق فى العرفية العامة بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لزم أن يكون وصفا (ج) و (ب) متنافيين فاهو (ب) لا يكون (ج) مادام (ب) والا لكان (ج) فى بعض أوقات كونه (ب) فيكون الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وقد كانا متنافيين هذا خلف وكون ماهو (ب) لا يكون (ج) مادام (ب) هو معنى عكس العرفية العامة واذا انعكست الى ذلك انعكست اليه المشروطة العامة لانها أخص منها فالجواب أن تقول التنافى الذى يستلزم صدق العكس فى العرفية العامة انما هو التنافى فى ذات واحدة مع صدقهما معا على تلك الذات وليس ذلك بلازم هنا لان مفهوم الاصل انما هو تنافى الوصفين فى ذات (ج) ومفهوم العكس تنافيهما فى ذات (ب) ولا يلزم من تنافيهما فى ذات (ج) تنافيهما فى ذات (ب) وانما يلزم ذلك لو كان (ب) صادقا على ذات (ج) حتى تكون ذات (ج) ذات (ب) وليس كذلك لجواز أن تكون الذاتان متغايرتين ويكون (ج) ثابتا لكل ما صدق عليه (ب) بالضرورة كما فى قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا فان وصفى الحيوانية والانسانية متنافيان فى ذات بعض الحيوان وهو الفرس مثلا ولا يلزم منه تنافيهما فى ذات الانسان بل الحيوان صادق على كل انسان بالضرورة وهذا بخلاف الخاصتين لوجوب اتحاد الموضوع والمحمول هناك بحكم لا دوام فقولك فى الشبهة أن العرفية العامة يلزم فيها أن يكون وصفا (ج) و (ب) متنافيين ممنوع بل يحتمل أن يكون وصف (ج) أعم من وصف (ب) ولا تنافى بين الاعم والاخص كما لا تساوى بينهما فيصح اثبات المنافاة بينهما فى بعض افراد الاعم ولا يصح اثباتها فى شئ من افراد الاخص وبالله تعالى التوفيق (ص)

وحكم الموجبة فى عكس النقيض الموافق والمخالف حكم السالبة فى العكس المستوى وحكم السالبة فيهما حكم الموجبة فيه (ش)

يعنى أن الموجبة فى عكس النقيض الموافق والمخالف حكمها حكم السالبة فى العكس المستوى فتنعكس فى عكس النقيض كنفسها اذا كانت عامة بحسب الازمنة والافراد وهى أن تكون احدى كليات الست الدوائم والا لم تنعكس أصلا والسالبة فى عكس النقيض حكم الموجبة فى العكس المستوى فتنعكس جزئية بجهة الاطلاق فى الفعليات وبجهة الامكان العام فى الممكنتين على رأى وعلى رأى بجهة الامكان العام فى الجميع هذا رأى صاحب الجمل ولا بد من ذكر ما قيل فى ذلك من الاقوال وتوجيهها ليظهر

ماهو الحق منها فنقول أما الدائمتان والعامتان الموجبات الكليات فقد اختلف فى عكس نقيضها على ثلاثة أقوال الاول للموجز والجمل والكشى انها تنعكس بعكس النقيض كنفسها الثانى للخونجى فى غير الجمل والسراج انها انما تنعكس بالمخالف لا بالموافق فتنعكس الدائمتان دائمة والعامتان كأنفسهما الثالث لابن واصل كالثانى الا أن العامتين تنعكسان عامتين لا كأنفسهما واحتج الاول بأنه اذا صدق قولنا فى الدائمة المطلقة مثلا كل (ج ب) دائما لزم صدق عكس نقيضها الموافق وهو قولنا كل ماليس (ب) هو ليس (ج) دائما والا لصدق نقيضه وهو بعض ماليس (ب) ليس هو ليس (ج) بالاطلاق قالوا واذا كان بعض ماليس (ب) ليس هو ليس (ج) لزم أن يكون (ج) لانه لما انسلب عنه ليس (ج) وجب أن يثبت له (ج) لاستحالة سلب النقيضين عن شئ واحد فقد صدق اذن بعض ماليس (ب ج) بالاطلاق فاما أن نعكسه بالمستوى فينعكس الى قولنا بعض (ج) هو ليس (ب) بالاطلاق وذلك ينافى أصل القضية لانها موجبة معدولة وأصل القضية موجبة محصلة وقد سبق فى لوح القضايا أن القضيتين اذا اتفقتا فى الكيف واختلفتا فى العدول أو التحصيل تعاندتا فى الصدق حالة الايجاب واما أن نقول اذا تبين صدق بعض (ج) هو ليس (ب) لزم صدق ماهو أعم منه وهو السالبة المحصلة وهى قولنا بعض (ج) ليس هو (ب) وذلك نقيض لاصل القضية لانها سالبة محصلة وأصل القضية موجبة محصلة والقضيتان اذا اختلفتا فى الكيف واتفقتا فى العدول أو التحصيل تناقضتا وأما العرفية العامة فاذا صدق كل (ج ب) مادام (ج) انعكس فى الموافق الى قولنا كل ماليس (ب) غير (ج) مادام ليس (ب) والا لصدق نقيضه وهو بعض ماليس (ب) ليس هو غير (ج) حين هو ليس (ب) قالوا أيضا واذا كان ليس غير (ج) لزم أن يكون (ج) فاذن بعض ماليس (ب ج) حين هو ليس (ب) وحينئذ اما أن نضم هذه الجزئية الموجبة صغرى الى أصل القضية كبرى فينتج بعض ماليس (ب) هو (ب) حين هو ليس (ب) وهذه النتيجة باطلة واما أن نعكسها كنفسها كما تقدم فى عكس الحينية فيصدق بعض (ج) هو ليس (ب) حين هو (ج) وهذه تنافى أصل القضية لان هذه موجبة معدولة وأصل القضية موجبة محصلة وهما متعاندتان فى أصل الصدق كما مر ولا يخفى عليك أجراء مثل هذا البرهان فى المشروطة العامة ورد القول الثانى هذا الدليل الذى استدل به الاول بما علم فى لوح القضايا بأن القضيتين اذا اختلفتا فى الكيف واختلفتا أيضا فى العدول والتحصيل كانت الموجبة أخص من السالبة فاذن قولنا بعض ماليس (ب ج) أخص من قولنا





بعض ماليس (ب) ليس هو غير (ج) فكيف يلزم من صدق هذه القضية السالبة التى هى أعم صدق تلك الموجبة التى هى أخص وقد تقرر أن الاعم لا يلزم من صدقه صدق الاخص وقول الاول فى بيان استلزام تلك السالبة للموجبة أن الشئ الواحد لا ينتفى عنه النقيضان مغالطة وذلك أن قولنا بعض (ب) غير (ج) ليس سلبا (لج) بل اثباتا للغير (ج) كما علمت معنى العدول فقولنا غير (ج) ليس هو نقيض (ج) فان حقيقة نقيض الشئ هو سلب ذلك الشئ لا اثبات ما ينافيه واذا تبين لك هذا عرفت أن قولنا ليس غير (ج) ليس نفيا لنقيض (ج) الذى هو سلب (ج) وانما هو نفى لثبوت غير (ج) وهو أعم من ثبوت (ج) اذ لا يلزم ثبوت (ج) الا لو توجه النفى نحو نقيضه فحينئذ يكون سلب السلب ايجابا لئلا يلزم من سلبنا نقيض (ج) ولم يثبت نفى (ج) سلب النقيضين وهو محال والحاصل أن سلب السلب مساو للايجاب بخلاف سلب العدول فالتسوية بينهما مغالطة ومما يؤكد هذا الرد ثبوت النقض بالمواد فانه يصدق فى الدائمة المطلقة قولنا كل ماهو غير عالم فهو موجود دائما أى مادامت ذاته موجودة ولا يصدق عكس نقيضه الموافق وهو قولنا كل ماهو غير موجود فهو عالم دائما ولما لاح هذا الاعتراض فى عكس النقيض الموافق عدل عنه أصحاب القول الثانى الى عكس النقيض المخالف فانه سالم من هذا الاعتراض فانه اذا صدق قولنا كل (ج ب) دائما صدق لا شئ مما ليس (ب ج) دائما والا لصدق نقيضه وهو بعض ماليس (ب ج) بالاطلاق فضمه صغرى الى أصل القضية ينتج بعض ماليس (ب ب) دائما وذلك مستحيل ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس حق ولا يخفى عليك أجراء مثل هذا البرهان فى بقية القضايا وأما القول الثالث وهو قول ابن واصل فوجهه كالثانى الا انه منع أن تنعكس المشروطة العامة كنفسها بل عرفية عامة لما تقدم فى عكس السالبة المشروطة بالعكس المستوى وأما الخاصتان فقد اختلف أيضا فيما ينعكسان اليه على ثلاثة أقوال الاول للجمل انهما ينعكسان فى عكس النقيض كأنفسهما الثانى للسراج والخونجى والموجز والكشى انهما ينعكسان الى ما تنعكس اليه عامتهما بعكس النقيض المخالف مع قيد لا دوام فى البعض الثالث لابن واصل مثل الثانى الا انه قال ينعكسان أيضا بعكس النقيض الموافق كما ينعكسان بالمخالف بخلاف عامتيهما فانهما لا ينعكسان الا بالمخالف فقط وانما صح عنده انعكاس الخاصتين بالموافق بخلاف العامتين لان البرهان هنا يتم بلا دخل يرد عليه لان الاعتراض الوارد فى العامتين انما سببه تحاملهم على السالبة المعدولة فى انها تستلزم الموجبة المحصلة وقد عرفت أن

الاولى أعم من الثانية والاعم لا يستلزم الاخص وانما كانت الاولى أعم من الثانية
لصدقها دونها عند عدم الموضوع فلو دل دليل على أن السالبة المعدولة موضوعها
افراده موجودة لتلازمت فى ذلك هى والموجبة المحصلة ولا شك أن الدليل قد قام فى
الخاصتين على وجود افراد الموضوع التى جعل عنوانها نقيض المحمول وذلك أن
الموضوع فى تلك السالبة المعدولة هو قولنا ماليس (ب) وهو موجود لان موضوع
القضية المفروضة التى نحن نطالب عكسها هو موجود لانها موجبة وقد سلبت (ب) عن
ذلك الموضوع لقولنا فى ثبوت (ب) انه ليس بدائم فيصدق اذن على افراد ذلك
الموضوع انه ليس (ب) فماليس (ب) له افراد موجودة وهذا هو الذى جعل موضوع
تلك السالبة المعدولة فتستلزم اذن الموجبة المحصلة و يتم البرهان حينئذ بلا اعتراض
و بالله تعالى التوفيق (ص)

واعلم أن هذه العكوسات لوازم للقضايا كانت حملية أو شرطية متصلة وللمتصلة لوازم
أخر غير العكس (ش)

يعنى أن الشرطية المتصلة قد شاركت الحملية فى ثبوت هذه اللوازم لها وهى
العكوسات وانفردت الشرطية بزيادة لوازم أخر واليه أشار بقوله (ص)

فتستلزم المتصلة الموجبة اللزومية المتعددة التالى متصلات بعدد أجزاء التالى لان جزء
التالى لازم له والتالى لازم للمقدم فلازم اللازم لازم ولا تتعدد بعدد أجزاء المقدم ان
كانت كلية لان جزءه ليس ملزوما له وتتعدد الاتفاقية الموجبة بعدد أجزاء كل واحد
من طرفيها والمنفصلة الموجبة مثلها باعتبار منع الخلو لا باعتبار منع الجمع والسالبة
على العكس فى الجميع (ش)

يعنى أن تعدد تالى المتصلة اللزومية سواء كانت كلية أو جزئية يقتضى تعددها بعدد
أجزاء ذلك التالى كقولنا مثلا فى الكلية كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ناطقا
فتستلزم متصلتين كليتين مثلها وهما قولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وقولنا
كلما كان هذا انسانا كان ناطقا ووجه ماذكرناه فى الاصل أن جزء التالى لازم له لاستحالة
وجود الكل بدون جزئه والتالى لازم للمقدم فيكون جزؤه لازما للمقدم لان لازم
اللازم لازم و يستدل على ذلك بقياس من الشكل الاول صغراه المتصلة الاصل
وكبراه استلزام الكل لجزئه هكذا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ناطقا وكلما كان
حيوانا ناطقا كان حيوانا فينتج كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وهذه احدى





المتصلتين اللازمتين للاصل ولو قلت فى الكبرى وكلما كان حيوانا ناطقا كان ناطقا لانتج
المتصلة اللازمة الاخرى وهى قولنا كلما كان هذا انسانا كان ناطقا وأما تعدد مقدمها
فلا يقتضى تعددها ان كانت كلية لجواز أن يكون الكل ملزوما لشئ ولا يكون
جزؤه ملزوما له وليس الجزء أيضا ملزوما للكل حتى يكون ملزوما للازمه لان ملزوم
الملزوم لشئ ملزوم لذلك الشئ مثال ذلك اذا قلنا مثلا كلما كان هذا حيوانا ناطقا كان
انسانا فهذه متصلة صادقة ولا يصدق استلزام جزء مقدمها لتاليها لكذب قولنا كلما
كان هذا حيوانا كان انسانا واستلزام الجزء الآخر وهو الناطق للتالى فى هذا المثال
اتفاقى لا اطراد له وأما ان كانت المتصلة جزئية فتعدد مقدمها يقتضى تعددها بعدد
أجزائه كما يقتضى تعدد تاليها تعددها بعدد أجزاء ذلك التالى بيانه من الشكل
الثالث والوسط فيه الكل الذى هو المقدم فاذا صدق مثلا قولنا قد يكون اذا كان
(أب) و (ج د) (فه ز) لزم أن يصدق قولنا قد يكون اذا كان (أب) (فه ز) وقولنا قد
يكون اذا كان (ج د) (فه ز) و برهانه أنا نضم كل واحدة من متصلتين قطعيتى
الصدق وهما قولنا كلما كان (أب) (وج د) ف(أب) وقولنا كلما كان (اب) و(ج د)
(فج د) فنجعلهما صغريين للمتصلة الاصل فينتجان من الشكل الثالث المتصلتين المدعى
لزومهما للاصل وبهذا يظهر لك أن المتصلة الكلية المتعددة المقدم يلزم تعددها بعدد
أجزاء مقدمها جزئية كما فى المتصلة الجزئية لانها أخص من الجزئية ولازم الاعم لازم
الاخص وظاهر كلام الجمل والشيخ ابن عرفة وغيرهما أن المتصلة لا تتعدد بعدد أجزاء
المقدم مطلقا وليس كذلك والتحقيق ماقدمناه ولهذا قيدنا فى الاصل عدم اقتضاء
تعدد المقدم تعدد المتصلة بما اذا كانت كلية وقيدنا المتصلة باللزومية احترازا من
الاتفاقية الموجبة فانها تتعدد بعدد أجزاء مقدمها وأجزاء تاليها كقولك مثلا كلما كان
الانسان حيوانا ناطقا كان الحمار جسما ناهقا لان الاتفاقية انما معناها انها التى اتفق
أن صدق تاليها مع مقدمها فاذا كانا مركبين أو أحدهما فكما اتفق أن صدق الكل مع
الكل كذلك اتفق أن صدق كل جزء من أحدهما مع الآخر والمنفصلة مثل الاتفاقية
فتتعدد بعدد أجزاء كل واحد من طرفيها باعتبار منع الخلو عن الشئ لان الجزء لازم
لكله وامتناع الخلو عن الشئ والملزوم الذى هو الكل يقتضى امتناع الخلو عن الشئ
ولازمه لاستحالة بقاء الملزوم مع نفى لازمه وأما تعدد أجزاء مانعة الجمع فلا يقتضى
تعددها بحسب الاجزاء لان منع الجمع بين الشئ والكل لا يستلزم منع الجمع بين الشئ
وجزئه لعدم استلزام انتفاء الكل انتفاء كل جزء من أجزائه فيجوز أن لا يجامع الكل

الشئ والجزؤ بجامعه الاترى أن مجموع الحيوان الناطق لايجامع الفرس وجزئه وهو الحيوان بجامعه وأما الحقيقية فحكمها مأخوذ من حكمى مانعتى الجمع والخلو اذهى مركبة منهما فتتعدد باعتبار مافيهامن منع الخلو لاباعتبار مافيهامن منع الجمع هذا حكم الموجبات وأما السوالب فحكمها على العكس فى جميع ماسبق فتتعدد فيها السالبة اللزومية بعدد أجزاء المقدم كقولنا ليس البتة اذا كان هذا حيوانا ناطقا كان ميتا دون التالى كقولنا ليس البتة اذا كان هذا فرسا كان حيوانا ناطقا لان سلب ملزومية الكل لشئ يستلزم سلب ملزومية كل جزء من أجزائه لذلك اذلو استلزمه الجزؤ لاستلزمه الكل المتضمن للجزء اذ الكل أخص من جزئه والقاعدة أن كل مالا يلزم الاخص لا يلزم الاعم بخلاف سلب لازمية الكل لشئ لا يلزم منه سلب لازمية جزئه لذلك الشئ اذ لا يلزم من نفى الاخص نفى الاعم وأما السالبة الاتفاقية فلا تتعدد مطلقا أما باعتبار تعدد تاليها فلان عدم مصاحبة الكل لشئ كليا كان أو جزئيا لا يستلزم عدم مصاحبة جزئه لذلك الشئ اذ لا يلزم من نفى الاخص نفى الاعم كما عرفت وبهذا تبين عدم تعددها باعتبار تعدد مقدمها كلية أما تعددها باعتبار تعدده جزئية فلازم وبرهانه من الشكل الثالث بجعل المقدمة القائلة باستلزام الكل جزءه صغرى والاصل مقدمة كبرى فنقول الكل يستلزم الجزء كليا والكل لا يستلزم الشئ جزئيا ينتج من الثالث الجزء لا يستلزم ذلك الشئ جزئيا وأما مانعة الجمع السالبة فتتعدد بعدد أجزائها لاستلزام جواز اجتماع الشئ مع مجموع جواز اجتماعه مع كل جزء من أجزاء ذلك المجموع لان الاجتماع مع الكل يستلزم الاجتماع مع أجزائه ضرورة فلو نافى شيأ منها النافى كله وأما مانعة الخلو السالبة فتعدد أجزائها لا يوجب تعددها لان جواز الخلو عن الشئ ومجموع لا يستلزم جواز الخلو عن ذلك الشئ وجزء المجموع اذ المجموع أخص من جزئه والخلو عن الاخص لا يستلزم الخلو عن الاعم والحقيقية السالبة معلوم حكمها من مانعتى الجمع والخلو السالبتين وبالله تعالى التوفيق (ص)

وتستلزم المتصلة أيضا متصلة تماثلها فى المقدم والكم وتناقضها فى التالى والكيف (ش)

يعنى أن كل متصلتين توافقتا فى الكم بأن تكونا كليتين أو جزئيتين وتوافقتا فى المقدم بأن يكون مقدم احداهما عين مقدم الاخرى وتخالفتا فى الكيف بأن تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة وتناقضتا فى التالى بأن يكون تالى احداهما نقيض تالى الاخرى فانهما متلازمتان صدقا وكذبا كقولنا مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فانه ملازم فى الصدق والكذب لقولنا ليس البتة اذا كان هذا انسانا





لم يكن حيوانا واحتج ابن سينا على استلزام الموجبة السالبة بأنه اذا استلزم المقدم التالى لا يستلزم نقيض التالى والا كان مستلزما للنقيضين وهو محال فاذا صدق مثلا كلما كان (أب) فج د) وجب أن يصدق ليس البتة اذا كان (أب) لم يكن (ج د) والا لصدق نقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان (أب) لم يكن (ج د) وقد كان فى الاصل كلما كان (أب) (فج د) فلزم استلزام (أب) للنقيضين وقرر أيضا استلزام الموجبة السالبة بأنه لو لم يكن كذلك لزم صدق نقيض السالبة فنضمه كبرى للموجبة الاصل فينتج من الثالث لزوم سلب الشئ لثبوته وهو قولنا قد يكون اذا كان (ج د) لم يكن (ج د) وهو محال ولا خلل الا من نقيض السالبة فالسالبة صدق واحتج ابن سينا أيضا على استلزام السالبة للموجبة بأنه اذا صدق سلب استلزام المقدم للتالى لزم أن يكون مستلزما لنقيضه والا لم يكن مستلزما للنقيضين فجاز أن يجتمعا معا وهو محال (ص)

وتستلزم منفصلة مانعة جمع من عين مقدمها ونقيض تاليها ومانعة خلو من نقيض مقدمها وعين تاليها وهما مستلزمتان لمتصلتين كذلك (ش)

يعنى أن المتصلة اللزومية تستلزم منفصلة مانعة جمع مركبة من عين مقدمها ونقيض تاليها ومانعة خلو مركبة من نقيض مقدمها وعين تاليها كقولنا مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فان هذه المتصلة تستلزم مانعة جمع وهى قولنا دائما اما أن يكون هذا انسانا واما أن لا يكون حيوانا ومانعة خلو وهى قولنا دائما اما أن لا يكون هذا انسانا واما أن يكون حيوانا أما وجه استلزامها لمانعة الجمع فلان عين المقدم ونقيض التالى لو اجتمعا لزم أن يوجد الملزوم بدون لازمه وهو محال وجاز أن يرتفعا بأن يرتفع الملزوم ويثبت اللازم وهو غير ممتنع لجواز كون اللازم أعم وأما وجه استلزامها لمانعة الخلو فلان نقيض المقدم وعين التالى لو ارتفعا لوجد الملزوم أيضا بدون لازمه ويجوز أن يجتمعا لان حاصله وجود اللازم بدون الملزوم وهو غير ممتنع وقولى وهما مستلزمتان لمتصلتين كذلك معناه أن كل واحدة من مانعتى الجمع والخلو تستلزم متصلة كما استلزمتهما أما مانعة الجمع فتستلزم متصلة مقدمها عين احد جزئيها وتاليها نقيض الجزء الآخر وأما مانعة الخلو فتستلزم متصلة مقدمها نقيض احد جزئيها وتاليها عين الآخر أما الاول فلان جزئى مانعة الجمع لما استحال اجتماعهما لزم انه مهما صدق أحدهما صدق نقيض الآخر وأما الثانى فلان جزئى مانعة الخلو لما استحال رفعهما لزم أنه كلما صدق نقيض أحدهما صدق الآخر وبالله تعالى التوفيق (ص)

وتستلزم المنفصلة الحقيقية متصلات أربعا تتركب من عين أحد طرفيها ونقيض الآخر ومن نقيض أحدهما وعين الآخر (ش)

يعني أن المنفصلة الحقيقية لما اشتملت على منع الجمع ومنع الخلو استلزمت أربع متصلات اثنتين لاجل ما فيها من منع الجمع وهما اللتان من عين أحد جزئيها ونقيض الآخر واثنتين لاجل ما فيها من منع الخلو وهما اللتان من نقيض أحد جزئيها وعين الآخر وذلك ظاهر وبالله تعالى التوفيق (ص)

وتستلزم موجبة كل متصلة ومنفصلة سوالب غيرها مركبات من جزئيها من غير عكس

(ش) يعني أن المتصلة الموجبة تستلزم سوالب غيرها وهي سالبة الحقيقية وسالبة منع الجمع وسالبة منع الخلو مركبات من جزئي المتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا يستلزم قولنا ليس البتة اما أن يكون هذا انسانا واما أن يكون حيوانا سواء قدرت العناد المسلوب جمعا أو خلوا أو حقيقيا وكذلك موجبة منع الجمع تستلزم سوالب البواقي ومثلها موجبة منع الخلو وموجبة الحقيقية ومرادهم هنا بمانعة الجمع والخلو الاخصيتان لا الاعميتان ووجه هذا الاستلزام أن هذه الموجبات الشرطية لما كانت متنافية فيما بينها استلزمت كل واحدة منها سلب معنى غيرها عن جزئيها وقوله من غير عكس يعني أن سالبة كل واحدة من هذه الشرطيات لا تستلزم موجبات غيرها اذ لا يلزم من سلب لزوم بين جزئين اثبات عناد بينهما ولا من سلب عناد خاص بين جزئين اثبات عناد آخر بينهما أو اثبات لزوم وبالله تعالى التوفيق (ص)

وكل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلو تستلزم الاخرى مركبة من نقيضي جزئيها (ش)

أما وجه استلزام مانعة الجمع لمانعة الخلو فلان جزئي مانعة الجمع لما استحال اجتماعهما على الصدق استحال اجتماع نقيضيهما على الكذب وجاز اجتماع ذينك النقيضين على الصدق لجواز كذب نقيضيهما معا وهما جزآ مانعة الجمع وذلك معنى مانعة الخلو وبمثل هذا تعرف وجه استلزام مانعة الخلو لمانعة الجمع المركبة من نقيضي جزئيها وبالله تعالى التوفيق (ص)

واعلم أن الكلية الموجبة المتصلة متى صدقت ومقدمها جزئي صدقت وهو كلي ومتى صدقت وتاليها كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الجزئية على العكس وأما الجزئية الموجبة فمتى صدقت واحد طرفيها كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الكلية على العكس

(ش) هذه لوازم للشرطية المتصلة وأهل المنطق يذكرونها مقدمة في فصل الجزء





غير التام وهي نافعة فيه خصوصا وفي غيره عموما وحاصلها بيان ما تستلزمه الشرطية المتصلة باعتبار كلية أحد طرفيها أو جزئيته مع اعتبار كونها كلية أو جزئية ومجموع أقسام ذلك ستة عشر قسما من ضرب أربعة أحوال المقدم والتالي في أربعة أحوال المتصلة لكن نصوا على بعضها وباقيها يؤخذ بالمفهوم أو التركيب والذي نصوا عليه أن المتصلة الموجبة الكلية متى صدقت ومقدمها جزئي صدقت وهو كلي واذا صدقت وتاليها كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الجزئية على العكس والجزئية الموجبة متى صدقت وأحد طرفيها كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الكلية على العكس أما بيان الاول فالقضية الكلية أبدا أخص من جزئيتها وكل لازم للاعم فهو لازم للاخص اذ هو جزؤه فالاخص متضمن له بلازمه وأيضا اذا ضممت الى القضية المطلوب لازمها متصلة معلومة الصدق لكون جزء مقدمها تاليها اذ الجزء لازم لصدق كله ويكون تركيبها أبدا في هذا الفصل من الجزء المطلوب كمه كليا وجزئيا وهو قولنا هنا كلما صدق كل (أب) صدق بعض (أب) انتجت صغرى مع الكلية المتصلة الجزئية المقدم كبرى وهي قولنا كلما كان بعض (أب) (فج د) من الاول كلما صدق كل (أب) (فج د) وهو المطلوب وأما بيان الثاني فلأن كل ما لزمه الاخص لزمه الاعم وان شئت قلت لان ملزوم الاخص ملزوم لاجزائه والاعم من أجزائه ولا شك أن التالي الكلي أخص من جزئه فيلزم أن يكون جزؤه لازما لما لزمه وان شئت فضم المتصلة المعلومة الصدق كبرى الى هذه المتصلة الكلية التالي صغرى فيكون القياس منهما هكذا كلما كان (أب) فكل (ج د) وكلما كان كل (ج د) فبعض (ج د) فينتج من الاول كلما كان (أب) فبعض (ج د) وهو المطلوب وأما بيان الثالث وهو أن السالبة الجزئية اذا صدقت ومقدمها كلي صدقت وهو جزئي فهو أن الكلية اذا لم تستلزم شيا في بعض الاحوال استحال أن تستلزمه جزئيتها في تلك الحال والا كان لازما لكليتها لما تقرر أن كل لازم للاعم فهو لازم للاخص وان شئت فضم هذه المتصلة المطلوب لازمها وهو قولنا مثلا قد لا يكون اذا كان كل (أب) (فج د) واجعلها كبرى للمتصلة المعلوم صدقها بالضرورة وهي قولنا كلما كان كل (أب) فبعض (أب) فانه ينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان بعض (أب) (فج د) وهو المطلوب وأما بيان الرابع وهو أن السالبة الجزئية اذا صدقت وتاليها جزئي صدقت وهو كلي كقولنا مثلا قد لا يكون اذا كان (أب) فبعض (ج د) فانه يلزم المقدم أيضا فكل (ج د) لان الجزئية لما كانت

أعم من كليتها فنفي تلك الجزئية عن شئ في حالة يستلزم نفي كليتها عنه في تلك الحالة
لما تقرر ان نفي الاعم يستلزم نفي الاخص وان شئت فاجعل هذه المتصلة المطلوب
لازمها صغرى للمتصلة المعلومة الصدق وهي التي تاليها جزء مقدمها ينتظم القياس
منهما هكذا قد لا يكون اذا كان (أب) فبعض (ج د) وكلما كان كل (ج د) فبعض
(ج د) فينتج من الثاني قد لا يكون اذا كان (أب) فكل (ج د) وأما بيان الخامس وهو
أن الموجبة الجزئية متى صدقت وأحد طرفيها كلي أي طرف كان صدقت وذلك
الطرف بعينه جزئي فهو أن اللزوم بين الاخص و بين أمر اذا ثبت في بعض الاحوال
ثبت بين أعمه و بين ذلك الامر في تلك الحالة لوجوده اذ ذاك في ضمن أخصه فيستلزم
في تلك الحالة ذلك الامر وهي الحالة التي يوجد في ضمن أخصه وان شئت ضممت
الى هذه الجزئية المطلوب لازمها المتصلة الضرورية الصدق على انها صغرى فينتظم
القياس منهما هكذا كلما كان (أب فبعض (أب) وقد يكون اذا كان كل (أب)
(فج د) فينتج من الثالث قد يكون اذا كان بعض (أب) (فج د) وهو المطلوب هذا اذا
كانت الجزئية الموجبة كلية المقدم وان كانت كلية التالي فاجعلها صغرى للمتصلة
المعلومة الصدق هكذا قد يكون اذا كان (أب) فكل (ج د) وكلما كان كل (ج د)
فبعض (ج د) فينتج من الاول قد يكون اذا كان (أب) فبعض (ج د) وهو المطلوب
وأما بيان السادس وهو أن السالبة الكلية متى صدقت واحد طرفيها جزئي أي
طرف كان صدقت وهو كلي فهو أن السلب العام اللزوم في جميع الاحوال بين الاعم
و بين أمر يستلزم سلب ذلك اللزوم بين أخصه و بين ذلك الامر اذ من جملة أحوال
الاعم وجوده في ضمن أخصه وان شئت أيضا ضممت الى هذه السالبة المطلوب لازمها
المتصلة الضرورية الصدق فان ضممناها الى السالبة الجزئية المقدم جعلناها صغرى
هكذا كلما كان كل (أب) فبعض (أب) وليس البتة اذا كان بعض (أب) (فج د) فينتج
من الاول ليس البتة اذا كان كل (أب) (فج د) وهو المطلوب وان ضممناها كبرى الى
السالبة الجزئية التالي كان مثال ذلك على هذه الصورة ليس البتة اذا كان كل (أب)
فبعض (ج د) وكل ما كان كل (ج د) فبعض (ج د) فينتج من الثاني ليس البتة اذا كان
كل (أب) فكل (ج د) وهو المطلوب (ص) *(فصــــــــل)*

القياس قول مؤلف من تصديقين متى سلما لزم لذاتيهما تصديق آخر يسمى قبل
الشروع في الاستدلال دعوى وعنده مطلوبا و بعده نتيجة (ش)

اعلم أن الغرض من علم المنطق التوصل الى المطالب المجهولة وهي منحصرة في التصور

والتصديق



والتصديق فلما قدمنا الكلام على ما يتوصل به الى التصور المجهول وهي المعرفات
ومباديها لان التصور قبل التصديق شرعنا هنا فيما يتوصل به الى التصديق المجهول
وهو القياس بعد أن ذكرنا مباديه وما يتركب منه وهو القضايا وهذا هو المقصود
الاعظم من هذا الفن فبدأنا أولا بحد القياس فقولنا في حده تصديقان أي قضيتان
وهو جنس وانما لم نقل فأكثر لان الصحيح أن القياس المركب من أكثر من مقدمتين
يرجع الى أقيسة طويت فيها نتايج أي لم تذكر وهي صغريات لما بقي من المقدمات
واستغنى عنها للعلم بها وقولنا متى سلما يدخل فيه القياس الصادق المقدمات كقولنا
كل انسان حيوان وكل حيوان جسم والقياس الكاذب المقدمات كقول القائل كل
انسان فرس وكل فرس صهال لان القياس من حيث هو قياس انما يجب أن يؤخذ بحيث
يشمل البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري وقولنا لزم يخرج التمثيل
والاستقراء فان مقدماتهما اذا سلمت لا يلزم عنهما شئ لامكان تخلف مدلوليهما
عنهما ويتناول القياس الكامل وغير الكامل لان اللزوم أعم من البين وغيره وقولنا
لذاتيهما معناه أن يكون اللزوم لذات تأليف التصديقين أي لا يكون بواسطة مقدمة
أجنبية أي غير لازمة لاحدى المقدمتين لزوما ضروريا فيخرج على هذا قياس المساواة
كقولنا مثلا (أ) مساو (لب) و (ب) مساو (لج) فانه يلزم هاتين المقدمتين (أ) مساو
(لج) لكن لا لذات هذا التأليف والا لكان منتجا بحسب صورته دائما وليس كذلك
بدليل انتقاضه في المباينة كقولنا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق ولا
يصح الانسان مباين للناطق ومنتقض أيضا في النصفية ونحوها كقولك مثلا الثلاثة
نصف الستة والستة نصف الاثنى عشر ولا يصح الثلاثة نصف الاثنى عشر فاذا لم ينتج
هذا التأليف في قياس المساواة بذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي قولنا كل مساو
(لب) فهو مساو لكل ما يساويه (ب) فانه اذا انضم كبرى الى المقدمة الاولى من
مقدمتي قياس المساواة أنتج من الاول (أ مساو لكل ما يساويه (ب ويلزم من هذه النتيجة
باعتبار مادة المساواة التي فيها كل ما يساويه (ب) (فأ) مساوله فاحفظ هذه القضية ثم
تأتي للمقدمة الثانية من مقدمتي قياس المساواة فتجدها يلزمها من جهة مادتها قولنا
(ج) يساويه (ب) فاجعل هذه القضية صغرى للمقدمة المحفوظة ينتج (ج) (أ) مساوله
ويلزم هذه النتيجة بحسب مادتها (أ) مساو (لج) وهو المطلوب فقد بان أن هذا اللزوم
الذي في قياس المساواة انما هو بواسطة تلك المقدمة وهي غير لازمة لصورة احدى
المقدمتين فتكون أجنبية فحيث لم تصدق هذه المقدمة الاجنبية لم يستلزم القياس شيأ

كما فى قياس المباينة والنصفية اللذين مثلنا لهما فيما سبق فانه لا يصدق فى ذلك المثال للمباينة قول القائل كل مباين للفرس فهو مباين لما الفرس مباين له ولا فى مثال النصفية كل ماهو نصف الستة فهو نصف لما الستة نصف له ومهما صدقت المقدمة الاجنبية وجد الاستلزام كما فى قياس المساواة السابق وقياس الملزومية كقولك الانسان ملزوم للجرمية والجرمية ملزومة للاعراض فانه يلزمه الانسان ملزوم للاعراض بواسطة مقدمة أجنبية وهى قولنا كل ملزوم للجرمية فهو ملزوم لما الجرمية ملزومة له وقياس المقدمية كقولنا مثلا نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم مقدم فى الفضيلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام والرسل عليهم الصلاة والسلام مقدمون فى الفضيلة على الملائكة عليهم الصلاة والسلام على ماهو الصحيح عند أهل السنة فانه يلزمه نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم مقدم فى الفضيلة على الملائكة عليهم الصلاة والسلام بواسطة مقدمة أجنبية وهى قولنا وكل مقدم فى الفضيلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام فانه مقدم على ما الرسل عليهم الصلاة والسلام مقدمون فى الفضيلة عليه وقولنا فى الحد تصديق آخر يقتضى وجوب مغايرة النتيجة للمقدمات فلا تسمى المقدمتان باعتبار استلزام مجموعهما الاحداهما قياسا وقولنا يسمى قبل الشروع الخ ليس من الحد فى شئ وانما هو افادة لما يسمى به لازم القياس فقولنا انه يسمى قبل الشروع فى الاستدلال دعوى وعند الاستدلال أى بعد الشروع فيه وقبل تكملته يسمى مطلوبا ويسمى بعد تمام الاستدلال نتيجة ولا يخفى مناسبة هذه التسميات لمسمياتها وبالله تعالى التوفيق

(ص) وهو ينقسم الى اقترانى واستثنائى فالاستثنائى ماذكرت فيه النتيجة بالفعل أو نقيضها والاقترانى مالم تذكر فيه كذلك (ش) يعنى أن القياس الذى سبق تعريفه ينقسم الى قسمين استثنائى واقترانى فالاستثنائى ما يشتمل بالفعل على النتيجة أو نقيضها مثال الاول قولنا مثلا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود ولا شك أن هذه النتيجة مذكورة بالفعل فى القياس لانها عين تالى الشرطية ومثال الثانى قولنا مثلا لو لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا لكن النهار موجود ينتج الشمس طالعة فهذه النتيجة نقيضها قولنا لم تكن الشمس طالعة وهذا بعينه هو مقدم الشرطية واعترض على الاول وهو قولهم ما اشتمل بالفعل على النتيجة بأنه يقتضى عدم مغايرة النتيجة للقياس وهو مناقض لما اقتضاه حد القياس من جوب المغايرة لقولهم فيه لزم لذاتيهما تصديق آخر وأجيب بأنا لا نسلم عدم مغايرة النتيجة للمقدمتين فى الضرب الاول من القياس الاستثنائى فان مسماها أخذ فى





المقدمتين باعتبار كونه لازما للملزوم ولا يحتمل حينئذ صدقا ولا كذبا لانه جزء قضية لا قضية وأخذ فى تسميته نتيجة باعتبار كونه قضية كاملة محتملة للصدق والكذب فلفظها واحد ومعناها مختلف فى الموضعين وبالله تعالى التوفيق

(ص) وهو مركب من مقدمتين طرف احدى مقدمتيه أصغر المطلوب وهو موضوعه ان كانت حملية ومقدمه ان كانت شرطية وتسمى هذه المقدمة صغرى وطرف المقدمة الاخرى أكبر المطلوب وهو محموله ان كانت حملية وتاليه ان كانت شرطية وتسمى هذه المقدمة كبرى وتشترك المقدمتان فى ثالث يسمى الوسط وتسمى المقدمتان باعتبار هيئة الوسط مع الاصغر والاكبر شكلا فان كان محمولا أو تاليا فى الصغرى وموضوعا أو مقدما فى الكبرى فهو الشكل الاول وعكسه الشكل الرابع وان كان محمولا أو تاليا فيهما فهو الشكل الثانى وعكسه الشكل الثالث وتسمى المقدمتان باعتبار كمهما وكيفهما ضربا وقرينة فالمقدر فى كل شكل ستة عشر ضربا (ش) يعنى أن كل قياس اقترانى لابد فيه من مقدمتين يشتركان فى حد لان نسبة محمول المطلوب الى موضوعه فى القياس الحملى ونسبة تاليه الى مقدمه فى القياس الشرطى لما كانت مجهولة احتيج الى أمر ثالث يوجب العلم بتلك النسبة المجهولة ويسمى هذا الامر الثالث الحد الوسط لتوسطه بين طرفى المطلوب ومن نسبته اليهما وجبت المقدمتان وتنفرد احدى المقدمتين بحد هو موضوع المطلوب أو مقدمه ويسمى أصغر لانه فى الاغلب أخص من المحمول أو التالى فيكون أقل افرادا فلذلك سمى الاصغر وتسمى المقدمة المشتملة عليه صغرى لانها ذات الاصغر وتنفرد المقدمة الثانية بحد هو محمول المطلوب أو تاليه ويسمى أكبر لانه فى الاغلب أعم فيكون أكثر افرادا وتسمى المقدمة المشتملة عليه كبرى لانها ذات الاكبر وانما سميت القضية التى جعلت جزء قياس مقدمة لتقدمها على المطلوب وانما سمى ما تنحل اليه المقدمة من موضوع ومحمول أو مقدم وتالى حدا لانه طرف النسبة فعلم من هذا أن كل قياس اقترانى يشتمل على ثلاثة حدود الاصغر والاكبر والاوسط وتسمى هيئة نسبة الاوسط الى طرفى المطلوب بالوضع والحمل أو بكونه مقدما وتاليا شكلا ويسمى اقتران الصغرى بالكبرى باعتبار الكيف وهو الايجاب والسلب وباعتبار الكم وهو الكلية والجزئية قرينة وضربا ثم الاشكال أربعة لان الوسط ان كان محمولا أو تاليا فى الصغرى وموضوعا أو مقدما فى الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محمولا أو تاليا فيهما فهو الثانى وان كان موضوعا أو مقدما فيهما فهو الثالث وانما كان الاول فى المرتبة الاولى لانه بين الانتاج لان الكبرى فيه دالة على

ثبوت حكمها من ايجاب أو سلب لكل ما ثبت له الاوسط ومن جملة ذلك الاصغر فيثبت حكم الكبرى له ولا حاجة مع هذا الى فكر وروية ولانه أيضا منتج للمطالب الاربعة ولاشرف المطالب الذى هو الايجاب الكلى لاشتماله على الشرفين على الايجاب الذى هو أشرف من السلب فان الوجود خير من العدم وعلى الكلية التى هى أشرف من الجزئية لانها أنفع فى العلوم ولدخولها تحت الضبط بخلاف الجزئية ولانها أخص والاخص أكمل من الاعم لاشتماله على أمر زائد ويتلوه الثانى لانه يوافق الاول فى الصغرى وهى أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب أو مقدمه وهما أشرف من المحمول والتالى لان المحمول والتالى فى الاغلب يكونان عارضين تابعين والمتبوع المعروض أشرف من التابع العارض ولان المحمول والتالى انما هما مذكوران مطلوبان فى القضية لاجل الموضوع أو المقدم حتى يرتبطا عليه بالايجاب أو السلب وانما تلاه أيضا لانه ينتج الكلى وهو أشرف من الجزئى فان قيل الثالث أيضا ينتج الايجاب وهو أشرف من السلب فالجواب أن الثالث لا ينتج الا الجزئى والكلى وان كان سلبا أشرف من الجزئى وان كان ايجابا لانه أنفع فى العلوم وأضبط وأكمل على ما سبق فصار شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلى من جهات متعددة وأيضا فهذا الشكل الثانى قريب من الاول فى بيان الانتاج فلهذا جعل مواليا له ويتلوه الثالث لموافقته الاول فى الكبرى ولانه فى بيان الانتاج أقرب من الرابع ويتلوه الرابع لمخالفته الاول فى مقدمتيه معا وهو فى غاية البعد من الطبع ولذلك أسقطه الفارابى وابن سينا والغزالى عن الاعتبار ولهذا كانت الثلاثة وهى ما عدا الرابع كلها موجودة فى القرآن أما الاول ففى احتجاج خليل الله تعالى ابراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام على انفراده مولانا جل وعز بالربوبية ونفيها عن النمرود المدعى الهيتها بالجهل والعناد بقوله صلى الله عليه وسلم خطابا له ان الله يأتى بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب لان هذا الدليل فى قوة قوله أنت لا تقدر أن تأتى بالشمس من المغرب وكل من لا يقدر على أن يأتى بالشمس من المغرب فليس برب ينتج من الاول أنت لست برب وأما الثانى ففى استدلال الخليل عليه السلام بالافول على عدم الوهية النجم والقمر والشمس فى قوله تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربى فلما أفل قال لا احب الافلين الاية فانه فى قوة قوله هذا أو هذه آفل أو آفلة وربى جل وعز ليس بآفل ينتج من الثانى هذا أو هذه ليس أو ليست بربى وأما الثالث ففى رد الله تعالى على اليهود القائلين ما أنزل الله على بشر من شئ بقوله جل وعز قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى نورا وهدى للناس ونظمه

من



من الثالث أن يقال موسى عليه الصلاة والسلام بشر موسى عليه الصلاة والسلام أنزل عليه الكتاب ينتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب وهذه النتيجة جزئية موجبة تكذب الكلية السالبة فى قول اليهود ما أنزل الله على بشر من شئ لانها نقيضتها وانما كان المقدر فى كل شكل من الضروب ستة عشر ضربا لان الصغرى اما كلية أو جزئية وكل واحدة منهما اما موجبة أو سالبة فهذه أربعة أضرب مضروبة فى مثلها فى الكبرى المجموع ستة عشر ضربا منها المنتج ومنها العقيم ومنها المنتج للايجاب والكلية ومنها المنتج للسلب والجزئية فاحتيج الى معرفة ضوابط ذلك فى كل شكل والى ذلك أشار بقوله (ص)

أما الشكل الاول فشرط انتاجه ايجاب صغراه ليندرج الاصغر تحت حكم الاوسط وكلية كبراه والا جاز كون ما ثبت له الاكبر غير الاصغر فضروبه المنتجة أربعة كلية موجبة مع مثلها ينتج كلية موجبة ومع سالبة كلية ينتج سالبة كلية وجزئية موجبة مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة ومع سالبة كلية ينتج سالبة جزئية (ش) يعنى انه يشترك فى انتاج القياس الذى على هيئة الشكل الاول أن تكون صغراه موجبة سواء كانت كلية أو جزئية اذ بذلك يندرج الاصغر تحت الاوسط بحيث يكون من افراده وذلك يستلزم لاندراجه فى الحكم الذى ثبت فى الكبرى لكل ما صدق عليه الوسط ويشترط أيضا أن تكون كبراه كلية سواء كانت موجبة أو سالبة اذ بذلك يتعدى حكمها الى الاصغر لانها لما حكمت بالاكبر ايجابا أو سلبا على كل ما صدق عليه الاوسط دخل فى هذا الحكم الاصغر لانه من جملة ما صدق عليه الاوسط على ما دلت عليه الصغرى الموجبة ولو كانت الصغرى سالبة لم يصدق حينئذ الاوسط على الاصغر فلا يتعدى حكم الكبرى اليه ولو كانت الكبرى جزئية لجاز كون البعض الذى ثبت له الاكبر غير الاصغر لعدم تعين ذلك البعض فلم يلزم أيضا تعدى حكم الاكبر الى الاصغر مثال كون الصغرى سالبة قولنا مثلا لا شئ من الانسان بفرس وكل فرس صهال ومثال كون الكبرى جزئية قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس فعلى هذا تكون الضروب المنتجة من الشكل الاول أربعة لان شرط ايجاب الصغرى يثبت لها كلية وجزئية وكلية الكبرى يثبت لها موجبة وسالبة فاضرب حالتى الصغرى فى حالتى الكبرى يخرج لك أربعة أضرب الضرب الاول من كليتين موجبتين مثاله كل (ج ب) وكل (ب أ) ينتج موجبة كلية وهى كل (ج أ) الضرب الثانى من كليتين الكبرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله كل (ج ب) ولا شئ من (ب أ) ينتج لا شئ من (ج أ) الضرب الثالث من موجبتين الصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض (ج ب) وكل (ب أ) ينتج بعض (ج أ) الضرب الرابع من جزئية

موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض (ج ب) ولا شئ من
(ب أ) ينتج بعض (ج) ليس هو (أ) وبالله تعالى التوفيق (ص) واعلم أن ضابط
ايجاب النتيجة فى كل شكل ايجاب المقدمتين معا وضابط كليتها عموم وضع الاصغر
بالفعل أو بالقوة أى فى عكس الصغرى (ش) ذكر هنا ضابطين أحدهما يعرف
به كون النتيجة موجبة وفى ضمنه معرفة كونها سالبة وذلك لعدم وجود ضابط الايجاب
الثانى يعرف به كون النتيجة كلية وفى ضمنه معرفة كونها جزئية أيضا بأن لا يوجد
ضابط كليتها أما ضابط الايجاب فى النتيجة فهو أن تكون المقدمتان معا موجبتين ومهما
كان فى احداهما سلب تبعتها النتيجة فى ذلك وأما ضابط كلية النتيجة فهو أن يكون
الاصغر عام الوضع للاوسط أما بالفعل أو بالقوة وفى معنى عموم الوضع أن يكون عام
المقدمية حيث يكون القياس شرطيا وعموم وضعه بالفعل يكون فى الشكل الاول
والثانى حيث تكون الصغرى فيهما كلية وعموم وضعه بالقوة يكون فى بعض ضروب
الشكل الرابع حيث تكون صغراه كلية سالبة لانها تنعكس كنفسها وأما الشكل
الثالث فلا يوجد فيه عموم الوضع لا بالفعل ولا بالقوة لانه لا ينتج الا حيث تكون صغراه
موجبة والاصغر فيها محمول وانما يصير موضوعا فى العكس وعكس الموجبة جزئية أبدا
ومن ثم لم ينتج الثالث الا جزئية وزاد الخونجى فى الجمل لكلية النتيجة قيدا آخر وهو
كلية الكبرى وهو حشو لانه لا يكون الاصغر عام الوضع بحسب ما اقتضاه ضابط الانتاج
الا والكبرى كلية وبيان ذلك الاستقراء أن الاصغر لا يكون عام الوضع الا فى الضربين
اللذين الصغرى فيهما كلية من الشكل الاول ومن الشكل الثانى وفى الضرب الذى
صغراه سالبة كلية من الشكل الرابع وما سوى ذلك وهو ما اذا كانت صغراه جزئية من
الشكل الاول والثانى فعدم عموم الوضع فيه للاصغر ظاهر وأما الشكل الثالث كله وما
بقى من الرابع فكذلك لان صغراهما موجبة والاصغر فيها محمول فلا يصير موضوعا الا
فى عكسها وهى لا تنعكس الا جزئية وأما تلك المواضع السابقة التى وجد فيها عموم
موضوعية الاصغر بالفعل أو القوة فلا تكون الكبرى فيها الا كلية أما فى الشكل الاول
والثانى فشرط انتاجهما من أصلهما كلية الكبرى وأما فى الرابع فان كانت الصغرى
سالبة لم تكن الكبرى الا موجبة كلية لئلا يجتمع فيه خستان على غير شرطهما وبالله
تعالى التوفيق (ص) وأما الشكل الثانى فشرط انتاجه اختلاف كيف مقدمتيه
وكلية كبراه لان وجه انتاجه أن الاصغر والاكبر تباينا فى لازم واحد فيلزم تباين
أحدهما للآخر ولا يحصل هذا الا بمجموع الشرطين اذ لو لم يختلفا فى الكيف لما لزم





تباين الاصغر والاكبر ولا توافقهما لجواز اشتراك المتوافقين والمتباينين فى لازم ايجابى
أو سلبى ولو لم تكن الكبرى كلية لما لزم التباين فى اللوازم (ش) يعنى انه يشترط لانتاج
الشكل الثانى بحسب كمية المقدمات وكيفيتها شرطان أحدهما اختلاف كيف
مقدمتيه أى كون احداهما موجبة والاخرى سالبة لانهما لو اتفقتا فى الكيف فهما اما
موجبتان أو سالبتان وأياما كان لزم الاختلاف الموجب للعقم أما اذا كانتا موجبتين
فلجواز اشتراك المتوافقين أى المتساويين والمتباينين فى لازم واحد ايجابى لهما معا
أو سلبى عنهما كقولنا مثلا فى المتوافقين كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فقد
اشترك الانسان والناطق المتوافقان أى المتساويان فى لازم واحد ثابت لهما وهو
الحيوانية وكقولنا فى المتباينين كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فقد اشترك
الانسان والفرس المتباينان فى لازم واحد ايجابى لهما وهو الحيوان والحق فى نتيجة
الاول الايجاب وفى نتيجة الثانى السلب فقد صدقت صورة هذا القياس المتحدة مع
كل واحد من النقيضين وكل قياس صدقت صورته مع النقيضين فليس ملزوما
لاحدهما على التعيين فيكون عقيما وأما اذا كانتا سالبتين فلجواز اشتراك المتوافقين
والمتباينين أيضا فى لازم واحد سلبى كقولنا فى المتوافقين لا شئ من الانسان بحجر ولا
شئ من الناطق بحجر والحق هنا الايجاب وهو كل انسان ناطق وكقولنا فى المتباينين لا
شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس بحجر والحق هنا السلب وهو لا شئ من الانسان
بفرس الشرط الثانى لانتاج هذا الشكل كلية كبراه لانها لو كانت جزئية لكان المباين
حينئذ للاصغر بعض افراد الاكبر وذلك غير مستلزم لمباينة حقيقة الاكبر للاصغر
ولذلك تصدق صورة القياس حينئذ مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى لانه يصدق
قولنا مثلا لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق هنا الايجاب وهو كل
انسان حيوان ولو قلت بدل الكبرى وبعض الصاهل فرس لكان الحق السلب وهو
لا شئ من الانسان بصاهل وكذا يصدق قولنا كل انسان ناطق وليس بعض
الحيوان أو الفرس بناطق والحق أيضا فى الاول الايجاب وفى الثانى السلب وبالله
تعالى التوفيق (ص) فضروبه المنتجة أربعة الصغرى كلية موجبة مع كلية
سالبة وعكسه ينتجان سالبة كلية والصغرى جزئية موجبة مع سالبة كلية وجزئية سالبة
مع موجبة كلية ينتجان جزئية سالبة (ش) يعنى أن الضروب المنتجة باعتبار
الشرطين أربعة أما بطريق الحذف فلان الشرط الاول أسقط ثمانية أضرب الموجبتين
مع الموجبتين والسالبتين مع السالبتين والثانى أسقط أربعة أخرى الكبرى الموجبة

الجزئية مع السالبتين والسالبة الجزئية مع الموجبتين وأما بطريق التحصيل فلان الكبرى الكلية اما أن تكون موجبة أو سالبة والصغرى لابد أن تكون مخالفة لها فالكبرى الموجبة لا تنتج الامع الصغرى السالبة كلية أو جزئية والكبرى السالبة لا تنتج الامع الصغرى الموجبة كلية أو جزئية فالمجموع أربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولاشئ من (ب أ) ينتج لاشئ من (ج أ) الثانى من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية مثل الاول كقولنا لاشئ من (ج ب) وكل (أ ب) ينتج لاشئ من (ج أ) الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولاشئ من (أ ب) ينتج ليس بعض (ج أ) الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية مثل الثالث كقولنا بعض (ج) ليس (ب) وكل (أ ب) ينتج بعض (ج) ليس (أ) ووجه وضع هذه الضروب على هذا الترتيب أن الضربين الاولين أشرف من الاخرين مقدمات ونتيجة لما عرفت أن الكلية مطلقا أشرف من الجزئيه وانما يبقى الاشكال فى تقديم الاول على الثانى والثالث على الرابع مع اتحاد المقدمات والنتيجة فى القسمين وجوابه انه انما قدم الاول على الثانى والثالث على الرابع لانهما أشرف من كل واحد منهما لاشتمالهما على صغرى النظم الكامل بعينها (تنبيه) اختلفوا فى الضروب المنتجة من الشكل الثانى والثالث فقيل أن بيان انتاجهما موقوف على ردها للضروب المنتجة من الشكل الاول لوضوح انتاج الاول بنفسه وهو قول الاكثر وقيل أن انتاجها يتبين لذاتها من غير رد للاول وقال به السهروردى والفخر ووجهه أن الاوسط فى الشكل الثانى لما ثبت لاحد الطرفين وسلب عن الطرف الآخر لزمت المباينة بين الطرفين ضرورة وأما الثالث فلان صدق شيئين على شئ واحد مع عموم صدق أحدهما يقتضى لذاته صدق أحدهما على بعض ما صدق عليه الاخر وهو ذلك الشئ الواحد الذى هو من افرادهما معا هذا فى الموجبتين واما السالبة والموجبة فلان ثبوت أحد الشيئين لشئ ثم سلب الآخر عنه بعينه مع عموم أحد الحكمين يقتضى أيضا لذاته سلب أحدهما عن بعض ما صدق عليه الآخر و يتحقق هذا البعض بالشئ الواحد الذى صدق عليه الاصغر واعترض بأن هذا البيان ليس بينا بنفسه والحق أن انتاج الشكل الثانى لا يحتاج الى رد للاول ولا لتكلف أصلا لان حاصله راجع الى الاستدلال بتنافى اللوازم على تنافى الملزومات فيكفى فيه أن يقال من لوازم أحد الطرفين ثبوت الوسط ومن لوازم الآخر سلبه وهما متنافيان فتنافى الملزومان والا اجتمع المتنافيان لان اجتماع الملزومين يستلزم اجتماع لازميهما





ضرورة وجود كل لازم عند وجود ملزومه وعلى قول الاكثر فالضرب الاول من الشكل الثانى يرجع الى الضرب الثانى من الشكل الاول بعكس كبراه اذ هى المخالفة للنظم الكامل وينتج حينئذ المطلوب بعينه وبمثل هذا يتبين انتاج الضرب الثالث منه الذى هو من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وهو يرجع بعكس كبراه الى رابع الاول وأما الضرب الثانى منه الذى هو من كليتين والصغرى سالبة فلا يمكن بيانه بعكس الكبرى والا لكانت كبرى الاول جزئية وصغراه سالبة وذلك عقيم وانما يتبين بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة لاجل ما وقع من التبديل فى طرفيها عند ما وقع التبديل فى المقدمتين وأما الضرب الرابع فلا يمكن بيانه بطريق العكس وقد بينوه بالافتراض وهو أن تفرض بعض (ج) الذى ليس هو (ب) معينا وليكن (د) مثلا فتحصل لاجل ذلك قضيتان كليتان صادقتان احداهما لاشئ من (د ب) والاخرى كل (د ج) فتضم القضية الاولى صغرى الى كبرى القياس هكذا لاشئ من (د ب) وكل (أ ب) ينتج من ثانى هذا الشكل الذى هو أبين من الرابع لسهولة رده الى الشكل الاول لاشئ من (د أ) ثم نعكس المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض وهى قولنا كل (د ج) الى قولنا بعض (ج د) ونجعلها صغرى للنتيجة السابقة وهى قولنا لاشئ من (د أ) ينتج من رابع الاول المطلوب وهو قولنا بعض (ج) ليس (أ) والافتراض أبدا انما يكون من قياسين أحدهما من الشكل الاول والآخر من ذلك الشكل بعينه لكن من ضرب أجلى لكونه من كليتين مثلا ولكونه ٧ فرغ من اقامة البرهان على انتاجه واعترض الاثير على برهان الافتراض فى هذا الضرب الرابع بأن صغراه جزئية سالبة والسالبة لا تستلزم وجود الموضوع فكيف يمكن فرض موضوعها معينا و يحكم عليه بالايجاب فى احدى مقدمتى الافتراض وهو قولنا كل (دج) مع تجويز كونه معدوما والموجبة لا تصدق حيث يكون الموضوع معدوما وأجاب ابن واصل عن هذا الاعتراض بأن الاصغر ان كان معدوما فقد صح سلب الاكبر عنه سلبا كليا لان الاكبر موجود اذ هو موضوع الكبرى الموجبة والموجود لا يثبت لشئ من المعدوم فيصدق اذذاك لاشئ من (ج أ) ضرورة كذب نقيضه وهو بعض (ج أ) ومتى صدقت الكلية السالبة صدقت النتيجة المدعاة وهى الجزئية السالبة وهى قولنا بعض (ج) ليس (أ) لانها أعم من الكلية وان كان الاصغر موجودا تم برهان الافتراض على ما سبق وان شئت قلت اذا لم يصدق سلب الاكبر عن الاصغر السلب الكلى المستلزم صدق النتيجة المدعاة صدق نقيضه وهو الموجبة الجزئية وهى قولنا بعض (ج أ) فيكون موضوعها موجودا لاستلزام

٧ قوله فرغ أى بالبناء للمجهول اه

الموجبة وجود موضوعها فيتم فى ذلك البعض الموجود الافتراض ورد الشيخ ابن عرفة رحمه الله جواب ابن واصل بوجهين أحدهما منع صدق سلب الاكبر عن الاصغر المعدوم لانه وان كان الاكبر موضوعا للقضية الموجبة لا يلزم أن يكون وجوديا فى الخارج لجواز أن يكون أمرا اعتباريا فى الاذهان لا وجود لحقيقته فى الاعيان كالامكان والوجوب والامتناع فتقول الممكن والواجب والممتنع معلومات للمولى تبارك وتعالى فهذه قضية موجبة وموضوعها ليس موجودا فى الخارج ولا يصح سلبه على العموم عن المعدوم اذ لا يصح أن يقال لا شئ من المعدوم بممتنع الاعادة أو بممكن الاعادة الثانى أن غاية هذا الجواب أن الاصغر اذا كان معدوما لزم صدق النتيجة المدعاة لصدق ما هو أخص منها وهو الكلية السالبة لكن هذا اللزوم لا من جهة ذات مقدمتى القياس وما فيه من نسبة الاوسط الى الطرفين على الوجه المخصوص بل من أمر خارج وهو أن الاكبر لما كان موجودا لزم سلبه عن كل معدوم وذلك أخص من سلبه عن البعض الذى هو المطلوب فالمستلزم اذن لصدق النتيجة على هذه الكيفية انما هو السالبة المفروضة وهى أجنبية عن مقدمتى القياس اذ ليست عكسا لواحدة منهما بالمستوى ولا بعكس النقيض ومنهم من أجاب عن اعتراض الاثير بأن ادعى أن كل قياس احدى مقدمتيه سالبة فانه يلزم أن يكون موضوع تلك السالبة موجودا فيلزم أن يصح فيه برهان الافتراض قال لانه لو كان معدوما لكان سلب الاكبر الوجودى عنه معلوما بالبديهة اذ كل عاقل يحكم ضرورة بأن المعدوم ليس عين الموجود من لازم القياس الذى احدى مقدمتيه سالبة عدم بداهة نتيجته التى هى سلب الاكبر عن الاصغر لان الاقيسة انما هى الاستدلالات لتحصيل المطالب النظرية المجهولة فلا قياس اذن لتحصيل أمر بديهى معلوم بالضرورة واعترض الشيخ ابن عرفة رحمه الله أيضا هذا الجواب بأنه انما يتم لو لزم أن كل قياس احدى مقدمتيه سالبة لا بد أن يكون فيه الاكبر وجوديا كيف وليس ذلك بلازم لجواز أن يكون الاكبر فى نفسه غير وجودى بل أمرا اعتباريا يصح أن يثبت للموجود والمعدوم كالامكان ونحوه على ما سبق فى الرد على ابن واصل وقد بين الشيخ ابن الحاجب هذا الضرب الرابع من الشكل الثانى بأن عكس كبراه بعكس النقيض الموافق واعترض عليه بأوجه الاول انه مبنى على انعكاس الكلية الموجبة بعكس النقيض الموافق ونحن لا نسلمه بناء على ما تقدم فيه من المنع الثانى على تقدير تسليم انعكاس الكبرى بالموافق فان ذلك لا يستلزم صحة الانتاج لرجوعه بعد ذلك الى ضرب عقيم من الاول لوجوب عقم كل ضرب صغراه سالبة





فى الاول الثالث على تقدير أن لو قيل بصحة انتاج ما صغراه سالبة فى الاول فلا يصح انتاج هذا الضرب بهذا البيان لان الوسط عليه لم يتحد وهذا الاعتراض والذى قبله مبنيان على فهم كلام ابن الحاجب انه يقتصر فى هذا البيان على عكس الكبرى بعكس النقيض الموافق فقط وتبقى الصغرى على ما هى عليه سالبة والحق أن ذلك ليس مراداله بل مراده أن الصغرى لا بد أن ترد الى الموجبة المعدولة لكن يرد عليه اذا كان هذا مراده الاعتراض بمنع استلزام السالبة الموجبة المعدولة لانها أعم منها وأجاب الابكى عن هذين الاعتراضين بأن الصغرى وان كانت سالبة فانها تستلزم وجود الموضوع فهى فى قوة الموجبة المعدولة بناء منه على ما سبق أن كل سالبة تكون مقدمة فى القياس فموضوعها موجود والرد عليه بما سبق وأجاب الاصبهانى بأن السالبة والمعدولة كلاهما لا يقتضيان وجود الموضوع فلا فرق بينهما الا فى النية والتسمية فان نوى أن السلب جزء من المحمول سميت معدولة وان نوى انه خارج عن المحمول سميت سالبة وهما متساويان فالصغرى السالبة على هذا فى قوة الموجبة المعدولة واعترض عليه بمخالفته لنصوص أهل المنطق وأنهم نصوا على أن شرط الموجبة على العموم محصلة كانت أو معدولة وجود موضوعها و يصح أن يبرهن على انتاج ضروب هذا الشكل ببرهان الخلف وهو أن تضم نقيض النتيجة الى المقدمة المخالفة للنظم الكامل فينتج نقيض الاخرى الموافقة الصادقة فتكون هذه النتيجة كاذبة ولا خلل فيها الا من نقيض نتيجة الاصل فيكون كاذبا فنتيجة الاصل اذن صادقة وهو المطلوب وبالله تعالى التوفيق (ص) وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه ايجاب صغراه وكلية احداهما والا جاز عدم التقاء الاكبر بالاصغر ولا ينتج الا جزئية لجواز كون الاوسط أخص من الاصغر ومساويا للاكبر أو مندرجا معه تحت الاصغر فيلزم فيهما أن يكون الاصغر أعم من الاكبر وأخصر من هذا أن تقول لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر (ش) حاصل الشكل الثالث وضع موضوع لشيئين متغايرين ليوضع أحدهما للآخر وشرط انتاجه بحسب الكيف ايجاب صغراه وبحسب الكم كلية احدى المقدمتين لانه لا يلزم التقاء الاصغر والاكبر الا بمجموع الشرطين ولو انتفيا أو أحدهما لجاز أن لا يلتقيا أما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة فالكبرى اما موجبة أو سالبة وعلى التقديرين يتحقق الاختلاف الموجب للعقم أما اذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا لا شئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان والحق الايجاب ولو جعلت بدل الكبرى وكل انسان ناطق لكان الحق السلب وأما اذا كانت الكبرى سالبة فكما اذا بدلنا الكبرى

بقولنا لاشئ من الانسان بصهال أو حمار والحق فى الاول الايجاب وفى الثانى السلب وأما كلية احدى المقدمتين فلانهما لو كانتا جزئيتين جاز أن يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض منه المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم لاجل ذلك التقاء الاكبر مع الاصغر والاختلاف فى المواد يحقق ذلك أما اذا كانتا موجبتين فكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق أو فرس والحق فى الاول الايجاب وفى الثانى السلب وأما اذا كانت الكبرى سالبة فكما اذا بدلنا الكبرى بقولنا وبعض الحيوان ليس بناطق أو ليس بفرس والحق فى الاول الايجاب وفى الثانى السلب ولا ينتج هذا الشكل الا جزئية موجبة أو سالبة وانما لم ينتج كلية موجبة لجواز كون الاوسط فى الموجبتين أخص من الاصغر ومساويا للاكبر والمساوى للاخص أخص فيلزم أن يكون الاكبر أخص من الاصغر وذلك يستلزم أن لا يصدق على جميع افراده لاستحالة ثبوت الاخص لجميع افراد الاعم مثال ذلك قولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولاشك أن الاوسط الذى هو الانسان أخص من الاصغر الذى هو حيوان ومساو بالاكبر الذى هو ناطق فيلزم أن يكون ناطق أخص من الاصغر فلا يثبت لجميع افراده وانما لم ينتج كلية سالبة فى الكليتين اللتين كبراهما سالبة لجواز أن يكون الاوسط مشاركا للاكبر فى الاندراج تحت الاصغر فيكون الاكبر أيضا أخص من الاصغر فلا ينتفى الا عن بعض افراده لاستحالة انتفاء الاخص عن جميع افراد الاعم مثال ذلك قولنا مثلا كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بفرس ولاشك أن الاوسط الذى هو انسان أخص من الاصغر الذى هو حيوان وهو مشارك للاكبر الذى هو فرس فى الاندراج تحت الحيوان الذى هو الاصغر فلا ينتفى الا عن بعض افراده وفى هذا البرهان وان كان هو الذى نص عليه الشيخ ابن عرفة رحمه الله تعالى طول والاخصر منه أن تقول انما لم ينتج الشكل الثالث الايجاب الكلى أو السلب الكلى لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر وقد علم امتناع حمل الاخص على كل افراد الاعم ايجابا أو سلبا واذا عرفت بالبرهان عدم انتاج هذين الضربين الكليين للكلية عرفت أن بقية الاضرب لا تنتجها لانهما أخص منها لان الاول أخص الضروب المنتجة للايجاب والثانى أخص الضروب المنتجة للسلب واذا لم ينتج الاخص شيأ استحال أن ينتجه الاعم وبالله تعالى التوفيق (ص) فضروبه المنتجة ستة الصغرى كلية موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة ينتجان جزئية موجبة ومع سالبة كلية أو جزئية ينتجان جزئية سالبة وجزئية موجبة مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة ومع كلية سالبة ينتج جزئية سالبة





(ش) يعنى أن المنتج بمقتضى الشرطين السابقين ستة أضرب لان الشرط الاول يسقط ثمانية أضرب من ضرب السالبتين صغريين فى المحصورات الاربع كبريات والشرط الثانى يسقط ضربين آخرين وهما الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئيتين الموجبة والسالبة كبريين المجموع عشرة يبقى ستة منتجة وأما بطريق التحصيل فالصغرى لابد أن تكون موجبة فهى اما كلية أو جزئية فالكلية تنتج مع المحصورات الاربع والجزئية لا تنتج الا مع الكليتين الموجبة والسالبة فالمجموع ستة أضرب الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (ب أ) فبعض (ج أ) الثانى من كليتين والكبرى فقط سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) ولاشئ من (ب أ) فبعض (ج) ليس (أ) وبيان هذين الضربين بعكس صغراهما ليرجعا للشكل الاول وينتج المطلوب بعينه الضرب الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) وكل (ب أ) فبعض (ج أ) ويتبين بعكس الصغرى وبالافتراض وهو أن تفرض بعض (ب) الذى هو (ج) معينا وهو (د) فيحمل عليه (ب) حملا كليا فكل (د ب) فضمه صغرى الى كبرى القياس وهى كل (ب أ) ينتج من الاول كل (د أ) وكذا يصدق أيضا لاجل الافتراض كل (د ج) فضم عكسه المستوى وهو قولنا بعض (ج د) صغرى الى هذه النتيجة وهى كل (د أ) ينتج من الاول بعض (ج أ) وهو المطلوب وان شئت لم تعكس وأبقيت المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض كما هى كلية وضممتها صغرى الى هذه النتيجة ينتج أيضا المطلوب بعينه لكن من هذا الشكل الثالث الضرب الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية ينتج موجبة جزئية كالذى قبله كقولنا كل (ب ج) وبعض (ب أ) فبعض (ج أ) وبيانه بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة وبالافتراض وهو أن تفرض بعض (ب) الذى هو (أ) معينا وليكن (د) فيصدق كل (د ب) وكل (د أ) فتضم المقدمة الاولى من مقدمتى الافتراض صغرى الى صغرى القياس ينتج من الاول كل (د ج) فضم هذه النتيجة صغرى الى المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض ينتج من هذا الشكل الثالث الا أنه من كليتين نتيجة أصل القياس المدعاة الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) ولاشئ من (ب أ) فبعض (ج) ليس (أ) وبيانه بعكس الصغرى وهو ظاهر وبالافتراض وهو أن تفرض بعض (ب) الذى هو (ج) معينا وليكن (د) فيصدق بسبب ذلك كل (د ب) وكل (د ج) فضم القضية الاولى من مقدمتى الافتراض صغرى الى كبرى القياس ينتج من الاول لاشئ

من (دأ) فضم هذه النتيجة كبرى الى المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض ينتج من هذا الشكل الثالث ولكن من كليتين المطلوب بعينه ولو جمعت القضيتين الحادثتين بالافتراض لأنتجتا من هذا الشكل ولكن من كليتين ايجاب الاوسط للاصغر ايجابا جزئيا فنضمه صغرى الى كبرى القياس ينتج من الاول ان انضم عكسه أو من الثالث أن انضم بنفسه نتيجة الاصل المدعاة الضرب السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ب) ليس (أ) ينتج بعض (ج) ليس (أ) وبرهانه بالافتراض بأن تفرض بعض (ب) الذى هو ليس (أ) معينا وليكن (د) فيصدق لاجل ذلك كل (د ب) ولاشئ من (د أ) فتضم المقدمة الاولى من مقدمتى الافتراض صغرى الى صغرى القياس ينتج من الاول كل (د ج) فتضم هذه النتيجة صغرى الى المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض ينتج من هذا الشكل الثالث بعينه ولكن من كليتين بعض (ج) ليس (أ) وهو المطلوب واعلم أن هذا الترتيب الواقع منا للضروب المنتجة فى الشرح مخالف للترتيب الواقع منا لها فى الاصل لان مقصدنا فى الاصل ضبط المنتج فقط والاحسن فى الترتيب هذا الترتيب الذى سلكناه فى الشرح ووجهه أن الضرب الاول أخص الضروب المنتجة للايجاب والثانى أخص الضروب المنتجة للسلب فقدما لان الاخص أشرف من الاعم وقدم الثالث على الرابع والخامس على السادس لاشتمالهما على كبرى الشكل الاول بعينها وبالله تعالى التوفيق (ص) وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه أن لا تجتمع فى مقدمتيه أو احداهما خستان من جنس واحد أو من جنسين أعنى جنس الكم والكيف الا اذا كانت الصغرى جزئية موجبة فلا ينتج الا مع السالبة الكلية وخسة الكم الجزئية وخسة الكيف السلب (ش) اعلم أن الشكل الرابع يشترط لانتاجه ان لم تكن صغراه موجبة جزئية أن لا يجتمع فيه خستان بحسب الكم أو بحسب الكيف أو بهما معا ولو فى مقدمة واحدة وخسة الكم الجزئية وخسة الكيف السلب وان كانت صغراه جزئية موجبة فشرط انتاجه أن تكون الكبرى كلية سالبة أما القسم الاول فلانه لو اجتمعت فيه خستان فاما فى مقدمتين أو فى مقدمة واحدة فان كان فى مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين أو كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وأياما كان لا ينتج أما اذا كانتا سالبتين فلان أخص القراين منهما هو المركب من سالبتين كليتين والاختلاف الدال على العقم موجود فيه فانه يصدق قولنا لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الصاهل بانسان والحق الايجاب وهو قولنا كل فرس صاهل ولو قلت بدل الكبرى ولاشئ من الحمار بانسان لكان الحق





السلب وهو لاشئ من الفرس بحمار وأما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية موجبة فلان أخص القراين منهما هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه فانه يصدق قولنا لاشئ من الحيوان بجماد وبعض الجسم حيوان والحق الايجاب وهو قولنا كل جماد جسم ولو قلت بدل الكبرى وبعض المتحرك بالارادة حيوان لكان الحق السلب وهو قولنا لاشئ من الجماد بمتحرك بالارادة وان كان اجتماع الخستين فى مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية والسالبة الجزئية اما صغرى أو كبرى وأياما كان يلزم الاختلاف أما اذا كانت صغرى فكقولنا ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك بالارادة جسم والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلنا ليس كل حيوان انسانا وكل فرس حيوان لكان الحق السلب وهو لاشئ من الانسان بفرس وأما اذا كانت كبرى فكقولنا كل انسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة انسانا والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلنا كل ناطق انسان وليس كل فرس ناطقا لكان الحق السلب وهو لاشئ من الانسان بفرس فهذه القراين الاربع أخص ما اجتمع فيه الخستان من القسم الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم وأما القسم الثانى وهو ما اذا كانت الصغرى جزئية موجبة فلو لم تكن الكبرى معها كلية سالبة لكانت اما سالبة جزئية أو موجبة بقسميها وكلاهما لا ينتج أما السالبة الجزئية فلما علم فيما سبق من عقمها مع الموجبة الكلية التى هى أخص من الموجبة الجزئية وأما الموجبة فلأن أخص القراين منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية صغرى والموجبة الكلية كبرى والاختلاف الموجب للعقم حاصل فيه كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب وهو كل انسان ناطق ولو قلت بدل الكبرى وكل صاهل حيوان لكان الحق السلب وهو لاشئ من الانسان بصاهل فهذه براهين عقم ما لم يوجد فيه شرط الانتاج فى هذا الشكل وبالله تعالى التوفيق (ص) فضروبه المنتجة خمسة كلية موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة ينتجان موجبة جزئية لجواز كون الاصغر أعم من الاوسط المساوى للاكبر فيكون حينئذ الاصغر أعم من الاكبر وسالبة كلية مع كلية موجبة ينتج سالبة كلية لرده الى الاول بتبديل المقدمتين وعكس النتيجة وعكسه ينتج سالبة جزئية لجواز كون الاصغر أعم من الاوسط المندرج مع الاكبر تحت الاصغر فيلزم أيضا أن يكون الاصغر أعم من الاكبر وموجبة جزئية مع سالبة كلية ينتج جزئية سالبة لرده الى الاول بعكس المقدمتين (ش) يعنى أن المنتج بمقتضى الشرط السابق من الشكل الرابع خمسة أضرب لان

اجتماع الخستين فى القسم الاول يسقط ثمانية أضرب السالبتان مع السالبتين بأربعة والسالبة الجزئية صغرى مع الموجبة كلية وجزئية والسالبة الجزئية كبرى مع الموجبة الكلية صغرى والسالبة الكلية صغرى مع الموجبة الجزئية كبرى فهذه ثمانية واشتراط كون الكبرى سالبة كلية مع الموجبة الجزئية الصغرى يسقط ثلاثة الموجبة الجزئية صغرى مع المخصووات الثلاث غير السالبة الكلية فهذه ثلاثة أضرب الى الثمانية قبلها يجتمع احد عشر كلها عقيمة تبقى خمسة منتجة وأما بطريق التحصيل فالصغرى اما موجبة كلية وهى لا تنتج الامع الثلاث وهى ماعدا السالبة الجزئية و اما موجبة جزئية وهى لا تنتج الامع السالبة الكلية واما سالبة كلية وهى لا تنتج الامع الموجبة الكلية ولا تصلح أن تكون الصغرى سالبة جزئية لاجتماع خستين فيها فمجموع المنتج اذن خمسة أضرب الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (أب) فبعض (ج أ) وبرهانه بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة هذا اذا برهنت على الانتاج بالرد الى الاول ولو برهنت بالثالث لكونه أجلى من الرابع لعكست الكبرى فى هذا الضرب فيرجع الى ثالث الثالث وانما لم ينتج هذا الضرب الكلية لجواز أن يكون الاصغر لكونه محمولا أعم من الاوسط الموضوع ولجواز كون الاوسط مساويا للاكبر الموضوع له لما علم من جواز مساواة المحمول للموضوع وكونه أعم لا أخص و يلزم من ذلك جواز كون الاصغر أعم من الاكبر ضرورة لجواز كونه أعم من مساويه واذا ثبت هذا الجواز لم يتحقق ثبوت الاكبر لجميع افراد الاصغر مثال ذلك قولنا مثلا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فلاشك أن الاصغر فى هذا المثال وهو حيوان أعم من الاوسط الذى هو الانسان المساوى للاكبر الذى هو ناطق ومتى لم ينتج هذا الضرب الكلية لم ينتجها الضرب الثانى لانه أخص منه الضرب الثانى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية كالاول كقولنا كل (ب ج) و بعض (أب) فبعض (ج أ) و بيانه كالاول سواء بسواء ويزيد هذا الضرب على الاول بالافتراض وذلك أن يفرض بعض (أ) الذى هو (ب) معينا وليكن (د) فيصدق لاجل ذلك كل (د أ) وكل (د ب) فتجعل المقدمة الثانية كبرى لصغرى القياس ينتج من هذا الشكل بعينه لكن من كليتين وهو الضرب الاول منه بعض (ج د) فتجعل هذه النتيجة صغرى للمقدمة الاولى من مقدمتى الافتراض ينتج من الاول بعض (ج أ) وهو المطلوب الضرب الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من (ب ج) وكل (أب) فلاشئ من (ج أ) ويتبين بتبديل المقدمتين ليرجع

الى



الى الاول ثم عكس النتيجة وان عكست الصغرى رجع الى الثانى وأنتج النتيجة المدعاة الضرب الرابع من كليتين والكبرى سالبة عكس الضرب الذى قبله ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) ولاشئ من (أب) فبعض (ج) ليس (أ) و يتبين بعكس مقدمتيه فيرجع الى الشكل الاول أو بعكس صغراه فيرجع الى الثانى او بعكس كبراه فيرجع الى الثالث وانما لم ينتج كلية كالذى قبله لجواز كون الاصغر أعم من الاوسط المندرج مع الاكبر تحت الاصغر هكذا ذكر الشيخ ابن عرفة هذا الدليل وأخصر منه أن تقول لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر وسلب الاخص عن جميع افراد الاعم كاذب كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان فالحيوان الذى هو الاصغر أعم من الاوسط الذى هو الانسان ومن الفرس الذى هو الاكبر فكلاهما مندرج تحت الاصغر الذى هو الحيوان الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب) ج ولاشئ من (أب) فليس بعض (ج أ) ويتبين بما تبين به الضرب الذى قبله سواء بسواء ويزيد بالافتراض فيفرض بعض (ب) الذى هو (ج) معينا وليكن (د) فيصدق لاجل ذلك قضيتان وهما قولنا كل (د ب) وكل (د ج) فتضم القضية الاولى صغرى الى عكس كبرى القياس ينتج من الاول لاشئ من (د أ) فضم عكس هذه النتيجة كبرى الى المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض ينتج من هذا الشكل بعينه ولكن من كليتين نتيجة الاصل ولو ضممت هذه النتيجة بعينها من غير عكس كبرى الى عكس المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض لانتج من الاول نتيجة الاصل ولو ضممتها اليها كبرى من غير عكس فيهما لانتج من الثالث نتيجة الاصل و يصح البيان ببرهان الخلف فى جميع هذه الاضرب ولا يخفى عليك اجراؤه ان فهمت ما ذكر ولنضع الاقيسة فى كل شكل لتكون نصب عينيك فتعرض الشروط عليها حتى ترى بالمشاهدة المنتج منها من العقيم ولنضع على كل ضرب منتج حرف التاء هكذا ت علامة انتاجه ونضع على كل ضرب عقيم حرف العين هكذا ع علامة على عقمه وهذه صورتها

(نسخة ولنضع الاقيسة المشكلة وهذه أولى اه)

| (ضروب الشكل الاول) | |
|---|---|
| كل (ج ب) وكل (ب أ) | ت |
| كل (ج ب) ولاشئ من (ب أ) | ت |
| كل (ج ب) وبعض (ب أ) | ع |
| كل (ج ب) وليس بعض (ب أ) | ع |
| لاشئ من (ج ب) وكل (ب أ) | ع |

| (ضروب الشكل الثانى) | |
|---|---|
| كل (ج ب) وكل (أب) | ع |
| كل (ج ب) ولاشئ من (أب) | ت |
| كل (ج ب) وبعض (أب) | ع |
| كل (ج ب) وليس بعض (أب) | ع |
| لاشئ من (ج ب) وكل (أب) | ت |

| بقية ضروب الاول | |
|---|---|
| لاشئ من (ج ب) ولاشئ من (ب أ) | ع |
| لاشئ من (ج ب) وبعض (ب أ) | ع |
| لاشئ من (ج ب) وليس بعض (ب أ) | ع |
| بعض (ج ب) وكل (ب أ) | ت |
| بعض (ج ب) ولاشئ من (ب أ) | ت |
| بعض (ج ب) وبعض (ب أ) | ع |
| بعض (ج ب) وليس بعض (ب أ) | ع |
| ليس بعض (ج ب) وكل (ب أ) | ع |
| ليس بعض (ج ب) ولاشئ من (ب أ) | ع |
| ليس بعض (ج ب) وبعض (ب أ) | ع |
| ليس بعض (ج ب) وليس بعض (ب أ | ع |

| بقية ضروب الثاني | |
|---|---|
| لاشئ من (ج ب) ولاشئ من (أ ب) | ع |
| لاشئ من (ج ب) وبعض (أ ب) | ع |
| لاشئ من (ج ب) وليس بعض (أ ب | ع |
| بعض (ج ب) وكل (أ ب) | ع |
| بعض (ج ب) ولاشئ من (أ ب) | ت |
| بعض (ج ب) وبعض (أ ب) | ع |
| بعض (ج ب) وليس بعض (أ ب) | ع |
| لس بعض (ج ب) وكل (أ ب) | ت |
| ليس بعض (ج ب) ولاشئ من (أ ب) | ع |
| ليس بعض (ج ب) وبعض (أ ب) | ع |
| يس بعض (ج ب) وليس بعض (أ ب) | ع |

| (ضروب الشكل الثالث) | |
|---|---|
| كل (ب ج) وكل (ب أ) | ت |
| كل (ب ج) ولاشئ من (ب أ) | ت |
| كل (ب ج) وبعض (ب أ) | ت |
| كل (ب ج) وليس بعض (ب أ) | ت |
| لاشئ من (ب ج) وكل (ب أ) | ع |
| لاشئ من (ب ج) ولاشئ من (ب أ) | ع |
| لاشئ من (ب ج) وبعض (ب أ) | ع |
| لاشئ من (ب ج) وليس بعض (ب أ) | ع |
| بعض (ب ج) وكل (ب أ) | ت |
| بعض (ب ج) ولاشئ من (ب أ) | ت |
| بعض (ب ج) وبعض (ب أ) | ع |
| بعض (ب ج) وليس بعض (ب أ) | ع |
| ليس بعض (ب ج) وكل (ب أ) | ت |
| ليس بعض (ب ج) ولاشئ من (ب أ) | ع |
| ليس بعض (ب ج) وبعض (ب أ) | ع |
| ليس بعض (ب ج) وليس بعض (ب أ) | ع |

| (ضروب الشكل الرابع) | |
|---|---|
| كل (ب ج) كل (أ ب) | ت |
| كل (ب ج) ولاشئ من (أ ب) | ت |
| كل (ب ج) وبعض (أ ب) | ت |
| كل (ب ج) وليس بعض (أ ب) | ع |
| لاشئ من (ب ج) وكل (أ ب) | ت |
| لاشئ من (ب ج) ولاشئ من (أ ب) | ع |
| لاشئ من (ب ج) وبعض (أ ب) | ع |
| لاشئ من (ب ج) وليس بعض (أ ب) | ع |
| بعض (ب ج) وكل (أ ب) | ع |
| بعض (ب ج) ولاشئ من (أ ب) | ت |
| بعض (ب ج) وبعض (أ ب) | ع |
| بعض (ب ج) وليس بعض (أ ب) | ع |
| ليس بعض (ب ج) وكل (أ ب) | ع |
| ليس بعض (ب ج) ولاشئ من (أ ب) | ع |
| ليس بعض (ب ج) وبعض (أ ب) | ع |
| ليس بعض (ب ج) وليس بعض (أ ب) | ع |





(ص) وقيد بعضهم عقم الكلية الموجبة مع الجزئية السالبة صغرى أو كبرى بما اذا كانت الجزئية السالبة لا تنعكس أما اذا انعكست كالخاصتين فانها تنتج لرد الضرب حينئذ بعكس الجزئية السالبة فيه اذا كانت صغرى للثانى واذا كانت كبرى للثالث وهوظاهر (ش) هذا التقييد للسراج فعنده أن اقتران الجزئية السالبة مع الكلية الموجبة صغرى أو كبرى فى الشكل الرابع ينتج وان احتوت الجزئية السالبة على خستين اذا كانت الجزئية السالبة منعكسة كأن تكون أحد الخاصتين فانهما قد سبق فى فصل العكس بيان انعكاسهما كأنفسهما أما اذا كانت الجزئية السالبة التى هى احدى الخاصتين صغرى فانها اذا انعكست رجع الضرب الى رابع الشكل الثانى وان كانت كبرى رجع القياس بعكسها الى سادس الشكل الثالث وينتجان المطلوب بعينه وهو الجزئية السالبة الخاصة فاذا ضممت هذين الضربين الى الخمسة السابقة كان المنتج على قول السراج من الشكل الرابع سبعة أضرب وزاد الكاتبى فى رسالته على هذه السبعة اقتران السالبة الكلية صغرى اذا كانت أحدى الخاصتين مع الموجبة الجزئية كبرى اذا كانت أحد الموجبات الاربع فينتج سالبة جزئية خاصة كقولنا لاشئ من (ب ج) مادام (ب) لا دائما وبعض (أ ب) مادام (أ) ينتج بعض (ج) ليس (أ) مادام (ج) لا دائما ويتبين بعكس الترتيب ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة وزاد صاحب الايضاح الصغرى السالبة الكلية اذا كانت احدى الخاصتين مع الكبرى الموجبة الجزئية اذا كانت احدى الست المنعكس سوالبها الكلية فزاد على الكاتبى بكون الكبرى الجزئية الموجبة ينتج مع السالبة الكلية اذا كانت تلك الكبرى احدى الدائمتين والكاتبى يمنع من ذلك بناء منه على منع ماركب من متنافيين لانه يجب على مقتضى ذلك الغاء اختلاط الدائمتين مع الخاصتين لان النتيجة حينئذ تخرج دائمة لا دائمة لانك تأخذ قيد الدوام من الكبرى وقيد اللادائما من الصغرى وصاحب الايضاح مر على القول بصحة الخلط المركب من متنافيين وينتج حينئذ القياس بعد التبديل دائمة لا دائمة وهى قولنا بعض (ب) ليس (ج) دائما لا دائما وبرهان انعكاسها واضح كبرهان انعكاس احدى الخاصتين اذ هو مبنى على الافتراض ولاشك أن الدوام الذاتى يستلزم الوصفى وانعكاس هذه الجزئية السالبة واضح اذ موضوعها متحقق الوجود لذاتها لان جزءها قضية موجبة فموضوعها موجود وهو عين موضوع السالبة التى هى صدرها وأيضا فموضوع هذه الجزئية السالبة هو عين موضوع الجزئية الموجبة التى فى أصل القياس فيجب وجوده أيضا لذلك فقد شهد

بوجود موضوع هذه الجزئية السالبة أمران ذاتها وهوما احتوت عليه من الجزئية الموجبة ومنفصل عن ذاتها وهو الموجبة التى فى أصل القياس وبالله تعالى التوفيق (ص) واعلم أن هذه الشروط التى ذكرناها للاشكال الاربعة انما هى باعتبار كمها وكيفها أما اذا اعتبرت فيها الجهة وتركيباتها وهو المعبر عنه بالاختلاطات فلها شروط زائدة على ماتقدم ولنعرض عن ذكرها لما فيها من الطول والتشغيب على المبتدى مع قلة الاستعمال (ش) يعنى أن الاختلاطات وهى تركيب القضايا الموجهة بعضها مع بعض انما أعرض عنها القلة استعمال الناس لها فى العلوم وكثرة التشغب فيها وفهم ماذكر فى هذا المختصر يتضمن بفضل الله تعالى فهمها من المطولات من غير تكلف ولا احتياج الى معلم اذلا تخرج شروطها ولا براهينها عن قواعد ماذكر وبالله تعالى التوفيق (ص) وأما القياس المركب من المنفصلات فلابد فيه من أخذ المتصلات لوازم الصغرى وتركيبها مع المتصلات لوازم الكبرى فما أنتجه ذلك التركيب فى كل شكل من الاشكال الاربعة فهو نتيجة المنفصلتين لان لازم اللازم لازم (ش) لما تقدم أن حكم القياس المركب من متصلتين حكم المركب من حمليتين سواء بسواء ذكر هنا حكم القياس المركب من المنفصلات فذكر أن الوجه فى معرفة انتاجه ومعرفة نتيجته أن تنظر لوازم صغراه مع لوازم كبراه فان لم يشتمل شئ منها على تأليف منتج فالقياس المؤلف من المنفصلتين عقيم وان اشتمل شئ منها على تاليف منتج فالقياس منتج ونتيجته نتيجة تينك المتصلتين المشتملتين على تأليف منتج لانهما لازمتان للمنفصلتين ونتيجتهما لازمة لهما فتكون لازمة للمنفصلتين لان لازم اللازم لازم ولهذا يصح هنا تعدد نتايج المنفصلتين بحسب تعدد لوازمهما المنتجة من المتصلات ويصح أيضا أن يؤخذ لوازم تلك النتايج المتصلة من المنفصلات فيجعل ذلك كله نتيجة للقياس المركب من المنفصلتين ولاجل رجوع هذه النتايج الى اللوازم وليست نتايج طبيعية لصورة القياس ذهب الخونجى فى الموجز وابن سينا الى انه عقيم والامر فى هذا قريب فان اللوازم لاشك فى ثبوتها لهذا القياس فمن شاء أن يسميها نتايج أو يسميها لوازم فلا حجر فى التسمية واذا عرفت هذا فالمنفصلتان اللتان يتركب منهما القياس ستة أقسام لانهما اما حقيقيتان واما مانعتا جمع واما مانعتا خلو واما حقيقية ومانعة جمع واما حقيقية ومانعة خلو واما مانعة جمع ومانعة خلو فثلاثة فى المتفقتين وثلاثة فى المختلفتين فأما القسم الاول وهو المؤلف من حقيقيتين فيشترط فى انتاجه كلية احدى المقدمتين وايجابهما فضعهما وانظر لوازم الصغرى مع لوازم الكبرى أو لازم الصغرى مع لازم





لازم الكبرى أو لازم لازم الصغرى مع لازم الكبرى أو مع لازم لازم الكبرى فما كان من ذلك على تأليف منتج فنتيجة ذلك التأليف نتيجة المنفصلتين ولازم تلك النتيجة أيضا نتيجة لهما وهذه صورتها كما ترى

| حقيقية صغرى | حقيقيه كبرى |
|---|---|
| دائما اما (أب) واما (جد) | ودائما اما (جد) واما (هز) |
| كلما كان (أب) فليس (جد) | وكلما كان (جد) فليس (هز) |
| كلما كان (جد) فليس (أب) | وكلما كان (هز) فليس (جد) |
| كلما كان ليس (أب) (فجد) | وكلما كان ليس (جد) ف (هز) |
| كلما كان ليس (جد) ف (أب) | وكلما كان ليس (هز) (فجد) |

واعلم أن استيفاء النظر بين لوازم هاتين الحقيقيتين يستلزم النظر بين لوازم سائر أقسام المنفصلات لدخول جميعها فيها فلنقتصر على وضعها وبالله تعالى التوفيق (ص) وهكذا الحكم فى القياس المركب من المتصلات مع المنفصلات أن تنظر لوازم المتصلات مع المنفصلات فنتيجة ذلك التركيب هى نتيجة الاصل (ش) يعنى أن القياس المؤلف من المتصلة والمنفصلة حكمه حكم المركب من المنفصلتين فتنظر أيضا فيه لوازم المنفصلة صغرى كانت أو كبرى موجبة كانت أو سالبة مع تلك المتصلة الموجبة أو السالبة فما كان من ذلك على تأليف منتج فنتيجته نتيجة القياس المركب من المتصلة والمنفصلة ولازم هذه النتيجة أيضا نتيجة لذلك القياس واعلم أن المتصلة ان كانت صغرى فالشركة بينها وبين المنفصلة اما فى مقدم الصغرى واما فى تاليها فان كانت فى التالى فلابد من كلية المنفصلة لان الشركة لما كانت فى تالى الصغرى صارت الصغرى موافقة للنظم الكامل فلزم أن القياس المنعقد منها ومن لوازم الكبرى لا يكون الا من الشكل الاول أو من الشكل الثانى وعلى كل تقدير فلابد من كلية الكبرى ثم الكبرى اما موجبة واما سالبة فان كانت موجبة لزمها المتصلات الاربع ان كانت حقيقية والاوليان فقط ان كانت مانعة جمع والاخريان فقط ان كانت مانعة خلو وهذه صورتها

| متصلتان صغريان | (حقيقية كبرى) |
| --- | --- |
| كلما كان (أب) (فج د) | ودائما اما (ج د) واما (هـ ز) |
| ليس البتة اذا كان (أب) (فج د) | كلما كان (ج د) فليس (هـ ز) |
| لازمة المتصلة الصغرى الموجبة | كلما كان (هـ ز) فليس (ج د) |
| ليس البتة اذا كان (أب) فليس ج د) | كلما كان ليس (ج د) ف(هـ ز) |
| لازمة المتصلة الصغرى السالبة | كلما كان ليس (هـ ز) ف(ج د) |
| كلما كان (أب) فليس (ج د) | |

وأما اذا كان الاشتراك فى المقدم والفرض أن المتصلة صغرى فالكبرى اما موجبة واما سالبة فان كانت موجبة لزمتها المتصلات على ما سبق فتكون الصغرى المتصلة كلما كان (ج د) ف(أب) ان كانت موجبة أو ليس البتة اذا كان (ج د) ف(أب) اذا كانت سالبة وتكون الكبرى المنفصلة الموجبة هكذا دائما اما (ج د) واما (هـ ز) فانظر المتصلتين الصغريين أو لازمة كل واحدة منهما الموجبة والسالبة مع لوازم المنفصلة ولوازم تلك اللوازم فما اشتمل منها على تأليف منتج فنتيجته نتيجة أصل القياس وما يلزم هذه النتيجة من منفصلة فهو نتيجة أيضا لاصل القياس وأما ان كانت الكبرى المنفصلة سالبة لزمتها ان كانت مانعة جمع أو مانعة خلو سالبتان متصلتان على ما تقدم فانظر أيضا تلك اللوازم مع المتصلتين الصغريين فان كانت المنفصلة السالبة حقيقية لم يلزمها شئ فالقياس منها ومن المتصلتين عقيم فاذن انما تتركب المتصلتان مع سالبة مانعة جمع وسالبة مانعة خلو وهذه صورتها

| متصلتان صغريان | منفصلة كبرى مانعة جمع أو مانعة خلو |
| --- | --- |
| كلما كان (أب) ف(ج د) | ليس البتة اما (اب) واما (هـ ز) |
| ليس البتة اذا كان (أب) ف(ج د) | ليس البتة اذا كان (أب) فليس (هـ ز) |
| (لازمة المتصلتان الصغريان) | ليس البتة اذا كان (هـ ز) فليس (اب) |
| ليس البتة اذا كان (أب) فليس (ج د) | ليس البتة اذا كان ليس (أب) ف(هـ ز) |
| كلما كان (أب) فليس (ج د) | ليس البتة اذا كان ليس (هـ ز) ف(أب) |

وأما اذا كانت المتصلة هى الكبرى فالاشتراك اما فى مقدمها واما فى تاليها فان كان فى التالى فالمنفصلة اما موجبة واما سالبة فان كانت موجبة لزمتها المتصلات الاربع ان كانت حقيقية والاوليان فقط ان كانت مانعة جمع والاخريان فقطان كانت مانعة خلو

فانظر



فانظر أيضا لوازم المنفصلات الصغريات مع المتصلتين الكبريين على ما سبق وأما ان كانت المنفصلة سالبة لم تنتج الحقيقية شيأ اذ لا يلزمها شئ ويلزمها ان كانت مانعة جمع أو مانعة خلو سالبتان متصلتان فانظرهما مع المتصلتين الكبريين وأما ان كان الاشتراك فى المقدم فيجب أن تكون المنفصلة موجبة لان الكبرى موافقة للنظم الكامل فيتعين أن يكون القياس المركب من اللوازم اما من الشكل الاول واما من الشكل الثالث وفى كل منهما يلزم ايجاب الصغرى فهذا تمام الكلام فى الاقيسة الاقترانية المركبة من الحمليات أو من الشرطيات على وجه الاختصار وبالله تعالى التوفيق (ص) وهذا كله ان كان أحد طرفى الشرطيه وسطا برمته وهو المسمى بالجزء التام أما اذا كان الوسط جزء ذلك الطرف وهو المسمى بالجزء غير التام فلانتاجه شروط غير ما تقدم ولنعرض عن الكلام فيه أيضا كما أعرضنا عن الكلام فى الاختلاطات لكثرة شغبه وندور استعماله وقلة فائدته (ش) يعنى انه انما ذكر من الاقيسة الشرطية ما كثر دوره فى العلوم ويضطر لمعرفته ويسهل تناوله ويتضح انتاجه وهو ما كان الوسط فى قياسه جزأ تاما بأن يكون أحد طرفى الشرطية بكماله وترك ما يكون الوسط فيه جزأ غير تام بأن يكون جزء أحد طرفى الشرطية كأن يقال مثلا كلما كان (أب) ف(ج د) وكلما كان (ده) ف(و ز) فقد وقعت الشركة فى هذا القياس فى جزء غير تام وهو جزء التالى الذى هو (د) ولو قلت فى الكبرى وكلما كان (ج د) ف(و ز) لكانت الشركة فى جزء تام وانما ترك الاقيسة ذات الجزء غير التام لكثرة شغبها وندور استعمالها وعدم وضوح انتاجها كما ترك الاختلاطات لذلك بل هذه فى الاحتياج اليها دون الاختلاطات بكثير لان الجهات وان سكت عنها فى القضايا فمعناها واجب فى كل قضية وبالله تعالى التوفيق (ص) وأما القياس الاستثنائى فلا بد أن تكون المقدمة الاولى فيه شرطية وهى الكبرى فان كانت متصلة فشرط انتاجه أن تكون موجبة كلية لزومية وان تكون الاستثنائية وهى الصغرى حكمت بثبوت المقدم أو بنفى التالى (ش) القياس الاستثنائى هو عبارة عن قياس مركب من مقدمتين احداهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيها أو رفعه ليلزم منه وضع الجزء الآخر أو رفعه وليس يجب أن يكون الطرف الموضوع أو المرفوع قضية حملية فان الشرطية لو كانت مركبة من شرطيتين لكان كل واحد من الجزء الموضوع أو المرفوع شرطية ولو كانت مركبة من شرطية وحملية لكان الجزء الموضوع شرطية ان كانت الشرطية مقدمها والجزء المرفوع شرطية ان كانت تاليها فاذا عرفت هذا فنقول الشرطية المستعملة فيه ان كانت متصلة اشترط

فيها ان تكون موجبة كلية لزومية فلو كانت المتصلة الكلية سالبة لم تنتج بالفعل في
القياس الاستثنائي شيأ أي لا يلزم من وضع المقدم ولا من رفع التالي أو وضعه شي
بالفعل لكن بالقوة يلزم من وضع المقدم رفع التالي أي وضع نقيضه لاستلزام المتصلة
السالبة متصلة موجبة تناقضها في التالي ويلزم أيضا بالقوة من وضع التالي رفع
المقدم لاقتضاء العكس بالمستوى ذلك وان كانت المتصلة الموجبة جزئية لم تنتج لانه
حينئذ يحتمل أن يكون زمن صدق الشرطية غير زمان صدق الاستثنائية فلا تجتمع
المقدمتان معا على الصدق فلا يحصل الانتاج نعم لو كانت وقت الاتصال أو الانفصال
هو بعينه وقت استثناء احد جزئي الشرطية أو نقيضه أو كانت الاستثنائية عامة
حتى تشمل وقت الاتصال أو الانفصال أنتج القياس وان لم تكن الشرطية كلية وان
كانت المتصلة الموجبة الكلية اتفاقية لم تنتج لان العلم بصدق الاتفاقية موقوف على
العلم بصدق جزئيها فلو استفدنا العلم بصدق أحد جزئيها من صدقها لزم الدور هذا ان
وضعت في الاستثنائية أحد جزئيها وأما ان رفعته كانت الاستثنائية حينئذ كاذبة
لان الاتفاقية طرفاها صادقان فلا يصح رفع واحد منهما هذا ما يتعلق بشروط المقدمة
المتصلة وأما المقدمة الاستثنائية فيشترط فيها أن تثبت المقدم أو تنفي التالي وبالجملة ر
تالي الاتفاقية كذب ووضع مقدمها لا فائدة له لان نتيجته معلومة من نفس الاتفاقية
فان أثبت المقدم كانت النتيجة ثبوت التالي لان المقدم ملزوم للتالي وثبوت الملزوم
يستلزم ثبوت لازمه وان نفيت التالي كانت النتيجة نفي المقدم لان نفي اللازم يستلزم
نفي ملزومه مثال ذلك اذا قلنا مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فان قلت في
الاستثنائية لكنه انسان أنتج فهو حيوان واذا قلت في الاستثنائية لكنه ليس بحيوان
أنتج فليس بانسان ولا ينتج نفي المقدم ولا اثبات التالي شيأ لجواز أن يكون التالي أعم
من المقدم كما في هذا المثال واذا كان أعم لم يلزم من نفي المقدم نفي التالي لانه لا يلزم من
نفي الاخص نفي الاعم فلا يلزم من نفي كون هذا انسانا نفي كونه حيوانا وكذلك
لا يلزم من ثبوت التالي ثبوت المقدم لانه لا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص فلا يلزم
من كون هذا حيوانا كونه انسانا (فائدة) اعلم أن المقدمة الاولى وهي الشرطية في
القياس الاستثنائي هي الكبرى والمقدمة الثانية وهي الاستثنائية هي الصغرى نص
على ذلك الشيخ بن عرفة رحمه الله في منطقه ونقله عن الفارابي ونصه والثاني الاستثنائي
وهو متصلة استثني عين مقدمها لينتج تاليها أو نقيض تاليها لينتج نقيض مقدمها قالوا
والاكثر في الاول ان وفي الثاني لو دات هذا في المهملة لا غير والمتصلة كبراه



والاستثنائية صغراه قاله الفارابي فقول بعض البجائيين العكس و [illegible] م
ذكر بعد هذا أن حكم المنفصلة كالمتصلة وبالله تعالى التوفيق (ص)
وان كانت الشرطية منفصلة حقيقية فلابد أن تكون موجبة كلية عنادية وان تكون
مركبة من شيء ومساو لنقيضه اذ لو كانت مركبة من الشيء وعين نقيضه لم يفد الانتاج
لان النتيجة حينئذ تصير عين الاستثنائية وتلزم فيه المصادرة عن المطلوب والنتايج في
هذا القياس أربعة اثنان في وضع الاستثنائية لاحد الطرفين واثنان في رفعها
لاحدهما وان كانت الشرطية مانعة جمع أنتجت الاولين وان كانت مانعة خلو أنتجت
الاخيرين وبالله تعالى التوفيق (ش) يعني أن المقدمة الشرطية في القياس
الاستثنائي ان كانت منفصلة اشترط فيها شرطان أن تكون موجبة كلية وزاد بعضهم
شرطا ثالثا أن تكون عنادية احترازا من الاتفاقية لعدم لزوم العناد فيها فلا يلزم من
وضع شيء منها أو رفعه شيء في الطرف الآخر وبعض المحققين صرح بأنه لا يشترط في
المنفصلة أن تكون عنادية وان الاتفاقية فيها تنتج بخلاف الاتفاقية في المتصلة
قال لان المنفصلة الحقيقية الاتفاقية وان كان لا يمتنع صدق جزئيها ولا كذبهما لكن
اذا اتفق عدم صدق جزئيها معا وصدق أحدهما لزم كذب الاخر وكذلك لو اتفق عدم
كذب جزئيها معا وكذب أحدهما لزم صدق الجزء الآخر انتهى قلت وحاصل الفرق
بين المنفصلة الاتفاقية والمتصلة الاتفاقية لزوم الدور وعدم الفائدة في استعمال المتصلة
الاتفاقية في القياس الاستثنائي ولا يلزم ذلك في المنفصلة الاتفاقية واذا عرفت هذا
فالمنفصلة على ثلاثة أقسام حقيقية ومانعة جمع ومانعة خلو أما الحقيقية فيشترط فيها مع
ما تقدم أن تكون مركبة من الشيء والمساوي لنقيضه كقولنا دائما اما ان يكون
الموجود قديما واما أن يكون حادثا وينتج حينئذ أربع نتايج اثنتان باعتبار ما فيها من
منع الجمع فاستثناء عين أي جزء كان ينتج نقيض الآخر واثنتان باعتبار ما فيها من منع
الخلو فاستثناء نقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر هذا كله ان تركبت الحقيقية من
الجزئين كالمثال السابق أما ان تركبت من اكثر من جزئين كقولنا مثلا دائما اما أن
يكون العدد زائدا واما أن يكون ناقصا واما أن يكون مساويا فقال الاثير أن استثناء
عين أحد الاجزاء ينتج نقيض سائرها أي نفي سائر الاجزاء وأن استثناء نقيض أحد
الاجزاء ينتج منفصلة تتركب من سائر الاجزاء قلت وقولنا أن الحقيقية تتركب من
اكثر من جزئين انما هو على سبيل التسامح والا فقد تقدم البرهان على انها لا تتركب

ـين ومايوهم التركيب من أكثر من جزئين راجع الى تركيبها من حملية
ومتصلة أو من قضية والمساوى لنقيضها وذلك المساوى منفصلة والظاهر أن هذه
النتيجة المنفصلة حقيقية لانه لما انتفى أحد الاجزاء لزم أن لايجتمع باقى الاجزاء على
صدق ولا كذب وهذا معنى الحقيقية فلو تركبت الحقيقية من الشئ وعين نقيضه
كقولنا دائما اما أن يكون الموجود قديما واما أن يكون ليس قديما لم يفد الوضع
والرفع شيئا فان عين الاستثنائية حينئذ هى عين النتيجة فالاستدلال بها على النتيجة
كالاستدلال على الشئ بنفسه لان الاستثنائية ان ثبت صدقها لم يحتج الى قياس ولا
غيره ذهى عين النتيجة فالاستدلال عليها من باب تحصيل الحاصل وان لم يثبت صدقها
فقد استدل على الشئ بنفسه وهو مصادرة وان كانت المنفصلة مانعة جمع كقولنا
مثلا دائما اما أن يكون الجرم أبيض واما أن يكون أسود فاستثناء عين أى جزء كان ينتج
نقيض الآخر لامتناع اجتماعهما على الصدق ولا ينتج استثناء نقيض شئ منهما لجواز
اجتماعهما على الكذب فمانعة الجمع النتيجتان الاوليان من نتايج الحقيقية وان كانت
المنفصلة مانعة خلو كقولنا مثلا دائما اما أن يكون الجرم غير أبيض واما أن يكون غير
أسود فاستثناء نقيض أى جزء كان ينتج عين الآخر لامتناع اجتماعهما على الكذب
ولا ينتج استثناء عين شئ منهما لجواز اجتماعهما على الصدق فمانعة الخلو اذن النتيجتان
الاخيرتان من نتايج الحقيقية وهذا آخر ما قصدنا وضعه فى هذا الشرح المبارك
نسأل الله تعالى أن ينفع به وبأصله كل من سعى فى تحصيلهما النفع الذى يبلغ
فى الدنيا والآخرة الى رضى المولى الكريم * وان يجعله عونا لهم على ادراك ما يكون معه
بفضل الله تعالى الفوز مع العلماء العاملين بعظيم الدرجات فى دار النعيم المقيم * بجاه
سيد الخلق الشفيع المشفع سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم صلاة وسلاما نحوز
بهما من الرب الرؤف الرحيم * العفو فى الدنيا والآخرة عما جنيناه بجهلنا وسوء نظرنا
وقلة حيا من الذنب العظيم * وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكره
الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

بحمد الله وحسن توفيقه قد تم * على ذمة مصححه وملتزمه محمد صالح ابن المرحوم محمد
أكرم * غرة شهر ربيع الثانى * سنة ١٢٩٢ من هجرة صاحب السبع المثانى *
صلى الله وسلم عليه وعلى آله * عدد كمال الله وكما يليق بكماله * آمين آمين آمين

هذه حاشية شيخ الاسلام والمسلمين * مرب المريدين *
المرحوم الشيخ ابراهيم الباجورى على مختصر
العلامة المحقق * سيدنا الشيخ محمد
السنوسى فى فن المنطق * عفى الله
عنهما آمين * بجاه النبى الامين
صلى الله وسلم عليه * وعلى
آله وصحبه ومن انتمى
اليه * آمين
آمين

قال ملتزم طبع هذا الكتاب * ومصحح مبانى وضعه للطلاب * محمد صالح ابن المرحوم
محمد اكرم ابن المرحوم محمد فقيرشاه * عليهم وعلى جميع العباد رضوان الله آمين
اضاءت شموس طبع هذا الكتاب * ولمعت بروق نفعه للطلاب * من المطبعة الخيرية
لازالت عامرة بعون رب البرية * على ذمة ملتزمهما ومصححها * ومهذبها ومنقحها * من
نسخة مؤلفها الجليل * عليه رحمة المولى الجليل

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى الهمنا المنطق الفصيح * والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى اقام الدين بالبرهان الصحيح * وعلى آله وأصحابه الذين اهتدوا بهديه المليح * (اما بعد) فيقول الفقير ابراهيم الباجورى * هذه تقييدات غرر * على شرح المختصر * لخصتها من تقرير الشيخ عطية الاجهورى * مع زيادة من تقرير شيخنا محمد الفضالى * رحمه المولى المتعالى * وها أنا أشرع فيما قصدت * بعون من عليه اعتمدت * فأقول (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) يحتمل أن هذه البسملة للمتن وقدمت على خطبة الشارح والديباجة لتحصل بركتها لهما فلا يحتاج لذكرها لكل منهما ويحتمل أنها للشارح وقدمت على الديباجة لتعود بركتها عليها ويلزم عليه ان المتن غير مبدوء بالبسملة فيفوت المؤلف بالنسبة اليه العمل بحديثها وهو كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر ويجاب بأنه اكتفى بالحمدلة جريا على طريقة من حمل المقيد وهو الحديث المذكور مع حديث الحمدلة وهو كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر على المطلق وهو كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بذكر الله فهو أبتر ويحتمل أنها للديباجة ويلزم عليه ان كلا من





المتن والشرح غير مبدوء بالبسملة ويجاب بما ذكر والاقرب من هذه الاحتمالات أولها واعلم انه ينبغى لكل شارع فى فن أن يتكلم على البسملة بطرف مما يناسب الفن المشروع فيه وفاء بحق كل منهما ونحن الآن شارعون فى فن المنطق فنتكلم عليها بطرف مما يناسبه فنقول قد اشتهر ان جملة البسملة يصح أن تكون انشائية وأن تكون خبرية فعلى الاول لا تسمى تلك الجملة قضية لانه لا يسمى بها الا الجملة الخبرية وأما على الثانى فتسمى قضية وهل هى قضية شخصية أو كلية أو جزئية أو مهملة احتمالات لانه ان قدر المتعلق نحو ابتدأ أو أنا مبتدء أو ابتدائى وجعلت الاضافة للعهد فالاول لان القضية الشخصية ما كان الموضوع فيها شخصا وان قدر نحو يبتدأ كل مؤمن أو ابتدائى أو يبتدء المؤمن وجعل كل من الاضافة واللام للاستغراق فالثانى لان القضية الكلية ما كان الموضوع فيها كليا وسورت بالسور الكلى وان قدر نحو يبتدأ بعض المؤمنين أو ابتدائى أو يبتدء المؤمن وجعل كل من الاضافة واللام للجنس فى ضمن بعض غير معين فالثالث لان القضية الجزئية ما كان الموضوع فيها كليا وسورت بالسور الجزئى وان قدر ابتدائى أو يبتدء المؤمن وجعل كل من الاضافة واللام للجنس فى ضمن فرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية فالرابع لان القضية المهملة ما كان الموضوع فيها كليا وأهملت عن السور ولا يخفى ان بعض هذه الاحتمالات أقرب من بعض وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق يصح اعتبارها باعتبار اضافة لفظ اسم الى لفظ الجلال كما قاله بعضهم فان جعلت للعهد فالاول وان جعلت للاستغراق فالثانى وان جعلت للجنس فى ضمن بعض غير معين فالثالث وان جعلت له فى ضمن فرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية فالرابع فان قيل كيف يصح هذا مع أن المدار فى هذه القضايا على الموضوع لا على المجرور أجيب بأنه موضوع فى المعنى ولذا قال النحاة المجرور مخبر عنه فى المعنى والتقدير هنا اسم الله مبدوء به بقى من أقسام القضايا القضية الطبيعية بأن يراد الجنس من حيث هو ولا يصح أن تكون جملة البسملة منها لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار اضافة لفظ الاسم الى لفظ الجلالة اذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلا الجنس من حيث هو لانه لا يقع منه ابتداء ولا يصح أن يراد جنس الاسم من حيث هو لانه لا يقع الابتداء به وسيأتى أن نسبة كل قضية لا بد لها من كيفية تتكيف بها وهى اما الضرورة أو الامكان أو الدوام أو الاطلاق وتسمى تلك الكيفية مادة وعنصرا ويسمى اللفظ الدال عليها جهة وتسمى القضية عند التصريح فيها بذلك اللفظ موجهة وقد قسموها باعتبار ما ذكر الى أربعة أقسام القسم الاول الضروريات

السبع الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة والوقتية المطلقة والوقتية غير الموصوفة بالاطلاق والمنتشرة المطلقة والمنتشرة غير الموصوفة بالاطلاق القسم الثانى الممكنتان الممكنة العامة والممكنة الخاصة القسم الثالث الدوائم الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة القسم الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية فالجملة خمسة عشر وبعضهم يزيد فيها وبعضهم ينقص وبعضهم يقول لا تنحصر فى عدد فالضرورية المطلقة هى التى حكم فيها بضرورة النسبة من غير تقييد بوصف او وقت نحو كل انسان حيوان بالضرورة والمشروطة العامة هى التى حكم فيها بضرورة النسبة بشرط دوام وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا والمشروطة الخاصة هى المشروطة العامة لكن مع زيادة قيد لا دائما نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما والوقتية المطلقة هى التى حكم فيها بضرورة النسبة فى وقت معين نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة والوقتية غير الموصوفة بالاطلاق هى الوقتية المطلقة لكن مع زيادة قيد لا دائما نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائما والمنتشرة المطلقة هى التى حكم فيها بضرورة النسبة فى وقت غير معين نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتاما والمنتشرة غير الموصوفة بالاطلاق هى المنتشرة المطلقة لكن مع زيادة قيد لا دائما نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتاما لا دائما والممكنة العامة هى التى حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف نحو كل انسان حيوان بالامكان العام والممكنة الخاصة هى التى حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين اعنى الموافق والمخالف نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص والدائمة المطلقة هى التى حكم فيها بدوام النسبة من غير تقييد بوصف أو نحوه نحو كل انسان حيوان دائما والعرفية العامة هى التى حكم فيها بدوام النسبة بشرط دوام وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا والعرفية الخاصة هى العرفية العامة لكن مع زيادة قيد لا دائما نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا لا دائما والمطلقة العامة هى التى حكم فيها باطلاق النسبة نحو كل انسان متنفس بالاطلاق والوجودية اللادائمة هى المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد لا دائما نحو كل انسان متنفس بالاطلاق لا دائما والوجودية اللاضرورية هى المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد لا بالضرورة نحو كل انسان متنفس بالاطلاق لا بالضرورة وكيفية نسبة جملة البسملة اما الامكان أو الاطلاق





فيصح أن تكون ممكنة عامة كأن يقال ابتدائى كائن بسم الله الخ بالامكان العام أو ممكنة خاصة كأن يقال ابتدائى كائن بسم الله الخ بالامكان الخاص ويصح أن تكون مطلقة عامة كأن يقال ابتدائى كائن بسم الله الخ بالاطلاق او وجودية اللادائمة كأن يقال ابتدائى كائن بسم الله الخ بالاطلاق لا دائما او وجودية اللاضرورية كأن يقال ابتدائى كائن بسم الله الخ بالاطلاق لا بالضرورة ولا يصح توجهها بجهة الضرورة لان النسبة فيها ليست بضرورية وكذا لا يصح توجهها بجهة الدوام لان النسبة فيها ليست بدائمة فظهر ان جملة البسملة يصح ان تكون من الممكنتين وان تكون من المطلقات الثلاث ولا يصح ان تكون من الضروريات السبع ولا من الدوائم الثلاث وتجويز بعضهم لذلك غير مستقيم وسيأتى ايضاح ذلك مع زيادة ان شاء الله تعالى (قوله قال الخ) هذه الدباجة يحتمل وهو الاقرب انها من وضع بعض تلامذة المؤلف مدحة لشيخه و يحتمل انها من وضع نفس المؤلف قصد به بيان اسمه ووسمه لا مدح نفسه حاشاه هذا الولى الصالح من ذلك ثم ان كانت الدباجة متأخرة عن التاليف فالتعبير بقال ظاهر وان كانت متقدمة عليه فهو بمعنى المضارع على حد قوله اتى أمر الله (قوله الشيخ) هو فى الاصل من طعن فى السن بأن جاوز الاربعين وقيل الخمسين وقيل غير ذلك ثم استعمل فى العرف فى من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صغيرا وذكر فى القاموس له جموعا احدى عشر مشهورة القياسى منها ثلاثة اشياخ وشيوخ بضم الشين وشيخة على وزن عنبة كما يؤخذ من متن الالفية (قوله الامام) هو فى الاصل المقدم على غيره ثم صار فى العرف مرادفا للشيخ فيه كما قاله الجوهرى وعليه فاحدهما كاف عن الآخر لكن الخطب محل اطناب (قوله العارف بالله) هو من اشتغل بمولاه بحيث لا يلتفت لغيره من الخلق فليس المراد به من عرف العلم من غير عمل اذ لا يقال له فى العرف عارف (قوله القطب) بضم فسكون سيد القوم وهذا هو المراد هنا ويطلق كما فى القاموس على النجم الذى تعرف به القبلة وعلى الحديدة التى تدور عليها الرحى وفيه على هذا الاطلاق تثليث أوله وقطب كعنق وعلم مما ذكر أن المراد هنا واحد الاقطاب وهم قوم يتخذهم الله من اوليائه كما تخذ منهم النقباء وهم سبعون بمصر دون غيرها والنجبا وهم ثلاثمائة بالمغرب والاوتاد وهم عشرة بالعراق والابدال وهم اربعون بالشام كذا بخط السيوطى لكن المنقول عن طبقات الشعرانى أن النقبا بالمغرب والنجبا بمصر وأن الله اتخذ أيضا من أوليائه الاخيار وهم سبعة سياحون فى الارض والعمد وهم اربعة فى زوايا الارض والغوث

وهو واحد بمكة وانه اذا عرضت حاجة من امر العامة ابتهل فيها النقباء ثم النجباء ثم الابدال ثم الاخيار ثم العمد ثم الغوث فلا يتم الغوث مسئلته حتى تجاب دعوته اه وقد توافق النقلان على أن الابدال اربعون فقط لكن الذى فى القاموس أن عدتهم سبعون اربعون بالشام وثلاثون بغيرها والله أعلم (قوله الربانى) براء وباء مشددتين وألف ونون فياء النسب ينتسب بهذه النسبة من يوصف بسعة العلم والديانة كما نقله الزرقانى فى شرح المواهب وقياس النسبة الربى باسقاط الالف والنون لكن زيدا للمبالغة فيها (قوله العالم العلامة) كذا فى بعض النسخ والاول اسم لمن اتصف بالعلم ولو بمسئلة واحدة والثانى اشتهر انه اسم للجامع بين المعقول والمنقول لانه صيغة مبالغة وهى تتحقق بذلك والتاء فيه لتاكيد المبالغة المستفادة من الصيغة (قوله المحقق) كذا فى بعض النسخ ومعناه الذى يذكر الشئ على الوجه الحق وقيل الذى يذكره بدليل وهذا أحد الفاظ خمسة ثانيها المدقق وهو الذى يثبت الشئ على وجه فيه دقة وقيل الذى يثبت الدليل بدليل وثالثها المنمق وهو الذى يأتى بالعبارة سالمة من الاعتراض النحوى ورابعها الموفق وهو الذى يأتى بها سالمة من الاعتراض الشرعى وخامسها المرقق وهو الذى يأتى بها عذبة مراعا فيها النكات المعانية والبيانية (قوله أبو عبد الله) كنية له ولا يلزم من التكنى بذلك أن يكون له ولد مسمى بعبد الله وقوله محمد اسمه وقوله ابن يوسف بيان لاسم ابيه وكنيته أبو يعقوب قوله السنوسى نسبة لبنى سنوس قبيلة بالمغرب وما قيل من أنه نسبة لسنوسة اسم بلدة نشاء بها لا اصل له وكان رحمه الله تعالى اماما عالما عاملا من ائمة السنة والدين وتبحر فى العلوم كلها وبلغ فى الورع والزهد الغاية القصوى وقبره مشهور يزار نفعنا الله به وبعلومه (قوله الحسنى نسبة لبنى حسن) كذا قيل والصواب أنه نسبة لسيدنا الحسن بن على كرم الله وجهه وانما نسب له لكون ام ابيه من أولاده فهو شريف من جهتها لكن لا يثبت الشرف عندنا الا من جهة الاب (قوله رحمه الله تعالى) أى انعم عليه لان المراد من الرحمة فى حقه تعالى الانعام وان كان معناها الحقيقى رقة فى القلب تقتضى الانعام فهى بالنسبة له سبحانه وتعالى مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب وارادة المسبب وقوله ورضى عنه أى ترك الاعتراض عليه تركا مصاحبا للانعام لان المراد من الرضى فى حقه تبارك وتعالى ترك ذلك مع ما ذكر كما قاله ابن يعقوب وان كان معناه فى الاصل صفة فى القلب تقتضى ذلك فهو فى حقه تعالى مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب وارادة المسبب كالرحمة وخرج بقولنا تركا مصاحبا الخ العفو فانه ترك الاعتراض من





غير مصاحبة انعام (قوله الحمد لله) الكلام فيما يتعلق بالحمد شهير فلا نطيل بذكره كما سيعتذر بذلك المؤلف لكن لا بأس بالتعرض لطرف مما يناسب المقام وهو انه يحتمل أن تكون قضية الحمد شخصية أو كلية أو جزئية أو مهملة أو طبيعية فان جعلت ال للعهد فالاول وان جعلت للاستغراق فالثانى وان جعلت للجنس فى ضمن بعض الافراد فالثالث وان جعلت له فى ضمن الافراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية فالرابع وان جعلت له بقطع النظر عن الافراد بالكلية فالخامس ويصح توجيه هذه القضية بالضرورة وبالامكان العام وبالدوام وبالاطلاق فتأمل (قوله الملك) بكسر اللام بلا ألف قبلها وهو أبلغ من مالك باثباتها اذ الاول من الملك بضم الميم وهو التصرف بالامر والنهى والثانى من الملك بكسرها وهو التصرف فى الاعيان المملوكة فالاول يشعر بالسلطنة دون الثانى ولذا قيل أن المؤلف أشار بذلك الى أن من تبحر فى هذا العلم يكون له سلطنة على سائر العلوم لانها تكون به طوع يده واعلم أن من القواعد المقررة أن تعليق الحكم بمشتق يوذن بعلية ما منه الاشتقاق فكأنه قال الحمد لله لملكه ولهبته الكثيرة الخ واعترض بأن الحكم انما علق بالموصوف بالمشتق لا بالمشتق نفسه وأجيب بأن الموصوف وصفته كالشئ الواحد فالمعلق بأحدهما كأنه معلق بالآخر (قوله الوهاب) أى كثير الهبة كما مرت الاشارة اليه فهو أبلغ من الواهب كما هو ظاهر (قوله الملهم) أى الموقع فى القلب الخير لكن يلتزم هنا التجريد بدليل قوله للصواب فالالهام ايقاع الخير فى القلب وبتقييدنا بالخير خرج الوسواس فانه ايقاع الشر فى القلب كما قرره شيخنا (قوله للصواب) أى الموافقة للواقع فهو ضد الخطأ وفيه براعة استهلال لانه يبحث فى هذا الفن الى ما يؤدى الى الصواب وبراعة الاستهلال فى الاصل التفوق فى الابتدا وفى الاصطلاح أن يأتى المتكلم فى طالعة كلامه بما يشعر بمقصوده وأما براعة المطلب فهى أن يقدم الثناء على المقصود وبراعة المقطع هى أن يأتى بما يشعر بالانتهاء كقولهم فى الآخر ونسأله حسن الختام (قوله والفاتح الخ) لو أسقط العاطف لكان أنسب بما قبله لكنه نبه به على الاصل من أن النعوت اذا تكررت تكون بالواو وانما تركه فيما قبل اختصارا وقد يقال كان الانسب أن يذكره أولا تنبيها على ذلك ثم يتركه بعد لما ذكر وقوله لمنغلق الابواب اما من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة التى على معنى من وعلى كل فى الكلام استعارة تصريحية وتقريرها أن تقول شبهت العبارات بالابواب واستعيرت الابواب للعبارات استعارة تصريحية وكل من قوله الفاتح وقوله منغلق ترشيح اما باق على معناه أو مستعار لما

يلائم المشبه فالاوّل مستعار للسهل والثانى للصعب وفى هذا براعة استهلال أيضا لان هذا الفنّ يسهل به سائر الفنون (قوله والصلاة) التحقيق انها من قبيل المشترك المعنوى كما قاله ابن هشام رادّا به ما قاله الجمهور من انها من قبيل المشترك اللفظى فمعناها على الاوّل العطف لكن ان أضيفت الى الله ضمنت معنى الرحمة وان أضيفت الى غيره ضمنت معنى الدعا ومعناها على الثانى الرحمة ان كانت من الله والدعا ان كانت من غيره والصحيح انه صلى الله عليه وسلم ينتفع كغيره بالصلاة عليه لكن لا ينبغى للمصلى أن يقصد ذلك كيف وهو الواسطة العظمى فى كل خير والى ذلك أشار بعضهم بقوله

وصحّحوا بأنه ينتفع * بذى الصلاة شأنه مرتفع

لكنه لا ينبغى التصريح * لنا بذا القول وذا صحيح

بقى أن ابا اسحاق الشاطبى صرح بأن الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم من العمل الذى لا يقطعه رياء لكن اعتمد بعضهم انه يقطعها (قوله والسلام) المراد منه تأمينه صلى الله عليه وسلم مما يخاف على أمته أو على نفسه اذ المرء كلما اشتدّ قربه من الله اشتدّ خوفه منه وقد قال صلى الله عليه وسلم انى لاخوفكم من الله ولم يرتض بعض المحققين هذا التفسير لانه يشعر بمظنة الخوف والنبى بل واتباعه لا خوف عليهم ولا يرد الحديث السابق لانه انما ذكره صلى الله عليه وسلم فى مقام اجلاله لمولاه وفسره المؤلف فى شرح الجزايرية بأن يسمع المولى نبيه كلامه القديم الدال على رفعة مقامه العظيم صلى الله عليه وسلم وتوهم بعضهم أن المراد بالسلام اسمه تعالى وفيه بعد (قوله على سيدنا ومولانا) انما قدم السيد على المولى لان من جملة معانى السيد من يفزع اليه عند الشدائد ومن جملة معانى المولى الناصر ومعلوم أن الفزع قبل النصر فلما كان معناه مقدما ناسب أن يقدم لفظه أيضا فاندفع ما يقال كان الاولى أن يقدم المولى على السيد لان المولى أعم من السيد فان الاوّل يطلق على العتيق والمعتق والثانى خاص بالمعتق ولذلك قالت الخنساء وان صخرا لمولانا وسيدنا والضمير فى قوله سيدنا ومولانا لهذه الامة ففى قوله بعد سيد الخلق فائدة لشمول الخلق لهذه الامة وغيرها وفى كلام المؤلف اشارة لجواز اطلاق السيد عليه صلى الله عليه وسلم لقوله أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر وأما حديث السيد الله فمحمول على السيادة المطلقة (قوله محمد) يصح فيه أوجه الاعراب الثلاثة وارجحها من حيث الاعراب الجر لانه لا يحوج الى تقدير ومن حيث التعظيم الرفع ليناسب الاسم المسمى فكما أن المسمى عمدة للخلق كذلك اسمه يكون عمدة (قوله فى هذه الدار) أى دار الدنيا والجار والمجرور متعلق بقوله سيدنا





ومولانا وبقوله وسيد الخلق (قوله وفى يوم الخ) كان الاخصر والاحسن أن يقول وفى تلك الدار أما الاوّل فظاهر وأما الثانى فلانه يكون شاملا لغير ما ذكره من اطوار الآخرة وأجيب بأنه اقتصر على ما ذكره لان الالتجاء اليه صلى الله عليه وسلم فيه أظهر منه فى غيره وكان الاولى تقديم النشر على الحشر ليكون طبق الواقع من أن النشر سابق على الحشر اذ النشر هو البعث والاحياء والحشر هو سوق الناس الى المحشر واعلم أن الناس متفاوتون فى الحشر على حسب أعمالهم فمنهم الراكب ومنهم الماشى على رجليه ومنهم من يمشى على وجهه ومنهم من هو على صورة القردة وهم الزناة ومنهم من هو على صورة الخنازير وهم الذين كانوا يأكلون السحت والمكس ومنهم الاعمى وهو الجائر فى الحكم ومنهم الاصم الابكم وهو الذى يعجب بعمله ومنهم من يمضغ لسانه مدلى على صدره ويسيل القيح من فمه وهم الوعاظ الذين تخالف أفعالهم أقوالهم ومنهم المقطوع الايدى والارجل وهم الذين يؤذون الجيران ومنهم من يصلب على جذوع من النار وهم السعاة فى الناس الى السلطان ومنهم من هو انتن من الجيف وهم الذين يقبلون على الشهوات واللذات ويمنعون حق الله من أموالهم ومنهم من يلبس جبة سابغة من قطران لاصقة بجلده وهم أهل الكبر والعجب والخيلاء كذا بخط بعض الثقات نقلا عن الثعلبى (قوله والهول المراد منه المهول) أى الموقع فى هول فقوله والحساب من عطف الخاص على العام والحساب لغة العدّ واصطلاحا توقيف الله عباده على أعمالهم خيرا كانت أو شرا أما بأن يكلمهم الله بكلامه القديم فى شأن أعمالهم وكيفية ما لهم من الثواب والعقاب أو بأن يسمعهم صوتا فى أذن كل واحد وفى محل يقرب منها وكيفيته مختلفة باختلاف حال الناس فمنه السر ومنه الجهر ومنه اليسير ومنه العسير ومنه التكريم ومنه التوبيخ ومنه الفضل ومنه العدل (قوله ورضى الله تعالى الخ) تقدّم الكلام قريبا على الرضى وانما خالف المؤلف الشائع من الصلاة والسلام على الآل والصحب تبعا له صلى الله عليه وسلم ليكون آتيا بما هو المطلوب لكل على سبيل الاستقلال وهو الصلاة والسلام بالنسبة له صلى الله عليه وسلم والرضوان بالنسبة لكل من الآل والصحب والتحقيق أن المحكم فى المراد من الآل القرينة فان دلت على أن المراد بهم المؤمنون ولو عصاة حمل عليهم وأن دلت على أن المراد بهم الاتقيا حمل عليهم وأن دلت على أن المراد بهم اقاربه صلى الله عليه وسلم حمل عليهم وهذا الاخير هو المراد هنا بدليل قوله الباذلين الخ كما قاله شيخنا اذ الظاهر أنه راجع لكل من الآل والصحب (قوله الباذلين نفوسهم الخ) هذا كناية عن عدم مبالاتهم

بالضرر والمشاق الحاصلة لهم رضى الله عنهم لاجل محبته صلى الله عليه وسلم الخ ففى
فى قوله فى محبته بمعنى لام التعليل فيما يظهر (قوله ونصر شريعته) أى بالجهاد والتعليم
والعمل وغير ذلك وأعلم ان كلا من الشريعة والشرع والدين والملة بمعنى الاحكام التى
أتى بها النبى صلى الله عليه وسلم فهذه الالفاظ الاربعة متحدة بالذات لكنها مختلفة
بالاعتبار فالشريعة والشرع كل منهما بمعنى الاحكام باعتبار كونها تشرع لنا والدين
هو هى باعتبار كوننا ندين لها وننقاد والملة هى هى باعتبار كونها تملى علينا وعلى الرسول
صلى الله عليه وسلم (قوله والسالكين) أى المتحملين أو الذاهبين على ما يأتى
ان شاء الله تعالى (قوله فى اعلاء) كلمته فى هنا كالتى قبلها فى كونها بمعنى لام التعليل
والمراد من الاعلاء الاظهار مجازا مرسلا من باب اطلاق الملزوم وارادة اللازم ومن كلمته
كلمة الشهادة ويحتمل ان يكون المراد منها جميع الكلمات التى جاء بها النبى صلى
الله عليه وسلم ثم الاقرب أن الضمير عائد للنبى صلى الله عليه وسلم وهو الذى يقتضيه
السياق قال بعضهم ويحتمل انه عائد لله ويكون فيه اشارة الى قوله تعالى وكلمة الله
هى العليا اه ويلزم عليه تشتيت الضمائر (قوله ونشر ملته) النشر فى الاصل ضد الطى
لكن المراد به هنا لازمه وهو الاظهار فهو فى الحقيقة مفهوم مما قبله لكن الخطب
محل اطناب وقد تقدم آنفا الكلام على الملة (قوله الطرق) يحتمل انه استعارة
تصريحية وذلك بأن تشبه المشاق بالطرق ويستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق
الاستعارة التصريحية وقوله السالكين ترشيح أما باق على معناه أو مستعار لما يناسب
المشبه وهو التحمل ويحتمل انه باق على حقيقته وحينئذ يكون اشارة الى انهم سلكوا
الطرق الصعبة فى الفتوحات وقوله الصعاب كان الاولى ان يقول الصعبة بالافراد
كما يؤخذ من قول بعضهم

وجمع كثرة لما لا يعقل * الافصح الافراد فيه يا فل
وغيره فالافصح المطابقه * نحو هبات وافرات لائقة

لكنه أتى به جمعا لاجل السجع (قوله وبعد) هذه كلمة يؤتى بها للانتقال من اسلوب
الى آخر واصلها أما بعد وهو السنة والاصل الاصيل مهما يكن من شئ بعد فحذف
مهما يكن من شئ بمعنى انه لم يأت بذلك من أول الامر واقيمت اما مقام ذلك كذا اشتهر
لكن بحث بعض المحققين انها لم تنب الا عن مهما وفى كلام ابن الحاجب ما يصرح به ثم
حذفت اما بالمعنى المذكور واقيمت الواو مقامها تخفيفا واختلف هل الظرف من
معمولات الشرط أو الجزاء والصحيح الثانى لما وجه به بعضهم من أنه اشد امتثالا للامر





بالبداءة بالبسملة وما بعدها وذلك لان صريحه أن الشروع فى التأليف بعد ذلك
اذ المعنى عليه مهما يوجد من شئ فاقول بعد ما ذكر بخلاف الاول فانه لا يفيد ذلك
الا بلزوم او بواسطة كون الشرط بعد ذلك لان المعنى عليه مهما يوجد من شئ بعد ما ذكر
فاقول الخ تأمل (قوله فهذا الخ) اسم الاشارة عائد للالفاظ الذهنية باعتبار دلالتها
على معانيها سواء كانت الخطبة متقدمة على التأليف أولا خلافا لما اشتهر من انه
ان كانت الخطبة متقدمة عليه فيكون عائدا للالفاظ الذهنية وان كانت متاخرة عنه
فيكون عائدا للالفاظ الخارجية وأن جرى عليه اليوسى لان الالفاظ الخارجية
اعراض تنقضى بمجرد النطق بها فلا تصح الاشارة اليها فان نزلت منزلة الموجودة صحت
الاشارة اليها على ما فيه من البعد فان قيل اسم الاشارة موضوع لمشار اليه محسوس
بحاسة البصر وما هنا ليس كذلك أجيب بأنه شبه ما استحضره من الالفاظ بمشار اليه
محسوس بالحاسة المذكورة واستعار له اللفظ الموضوع للمشبه به استعارة تصريحية
اصلية وقيل تبعية كما هو موضح فى محله (قوله تقييد) أى مقيد لهذا المختصر على
جعله مصدرا بمعنى اسم الفاعل أو مقيد به لا يتجاوزه الى غيره على جعله بمعنى اسم
المفعول وهذا كله بالنظر لما قبل العلمية وأما بالنظر لما بعدها فهو علم على الالفاظ
المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة كما هو المختار من الاحتمالات السبعة المشهورة
فان قيل من المقرر انه لا بد من المطابقة بين المبتدأ والخبر وليس كذلك هنا لان اسم
الاشارة عائد للالفاظ الذهنية كما مر وهى مجملة والتقييد اسم للالفاظ المفصلة وأجيب
بتقدير مضاف أما قبل اسم الاشارة أو بعده والتقدير على الاول فمفصل هذا
تقييد وعلى الثانى فهذا مجمل تقييد وهذا هو الاولى لان التقدير عند محل
الحاجة انسب (هذا) والاصوب أنه لا اشكال حتى يحتاج الى التقدير لان التحقيق
ان الذهن كما يقوم به المجمل يقوم به المفصل كما اختاره الامام الشافعى رضى الله عنه
لا يقال المخبر عنه بأنه تقييد انما هو الالفاظ المستحضرة فى ذهن المؤلف فيلزم على هذا
أن لا يقال لغيرها ذلك لانا نقول لا يلزم هذا الا أن قلنا بأن الشئ يتعدد بتعدد محاله
وهو تدقيق فلسفى لا يعول عليه عند علماء العربية فالالفاظ التى كانت فى ذهن المؤلف
هى التى تكون فى ذهن غيره اذا استحضرها من أى نسخة من هذا الكتاب وهذا
أن قلنا بأن اسماء الكتب من قبيل علم الشخص وأما ان قلنا بانها من قبيل علم الجنس
فيجاب بتقدير مضاف أى فنوع هذا تقييد وحينئذ فيشمل ما تقدم (قوله به) أى
بهذا التقييد (قوله شرح مختصرى) أى كشفه وبيانه والمختصر ما اشتمل على مسائل

قليلة سواء كانت من فن أو فنون بخلاف الرسالة والكتاب لان الرسالة ما اشتمل على مسائل قليلة من فن واحد والكتاب ما اشتمل على مسائل سواء كانت قليلة أو كثيرة من فن أو فنون فالرسالة اخص الثلاثة والكتاب اعمها والمختصر أوسطها كذا نقل عن شرح المطالع (قوله فى علم المنطق) الاضافة للبيان واستشكلت هذه الظرفية ونظائرها بأنه لا معنى لظرفية الالفاظ المخصوصة التى هى مدلول اسماء الكتب فى معنى اسماء العلوم الذى هو القواعد المخصوصة أو الملكات أو الادراكات على الخلاف واجيب باجوبة منها أن فى الكلام استعارة تصريحية بأن شبهت الملابسة بين مطلق دال ومدلول بالملابسة بين مطلق ظرف ومظروف فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعير لفظ فى الموضوع للملابسة بين ظرف ومظروف خاصين للملابسة بين دال ومدلول خاصين ومنها أن فى باقية على حقيقتها مع تقدير مضاف أى فى دال علم المنطق والظرفية فيه حينئذ من ظرفية الخاص فى العام ولك أن تستغنى عن هذا المضاف وتكون الظرفية حينئذ من ظرفية الدال فى المدلول نظرا الى أن المعانى قوالب للالفاظ بالنسبة للمتكلم وان كانت الالفاظ قوالب للمعانى بالنظر للسامع (قوله بطريق الايجاز) الاضافة للبيان والباء للملابسة متعلقة بشرح والايجاز والاختصار مترادفان لغة كما فى الصحاح وكذا اصطلاحا كما قاله (سم) فهما بمعنى وهو تقليل الالفاظ سواء قل المعنى أو كثر أو ساوى على الراجح وقيل بشرط أن يكثر المعنى وهذا هو المنقول عن ائمة اللغة كما قاله بعضهم وقيل ليسا مترادفين بل الاختصار اخص من الايجاز خصوصا مطلقا لان الاول تقليل الالفاظ مع تكثير المعنى والثانى تقليلها مطلقا وقيل الاختصار الحذف لدليل والايجاز الحذف لغير دليل وقيل الاختصار حذف الجمل والايجاز حذف المفردات وقيل بالعكس وقيل غير ذلك (قوله والعدول الخ) من عطف اللازم واعترض بأن ذلك العدول يصدق بطريق التوسط فينافى قوله بطريق الايجاز واجيب بأن المراد هنا من طريق الايجاز عدم الاكثار فلا منافاة فالاول راجع للثانى ولا مانع من العكس (قوله والاقتصار على المهم) أى الذى هو القواعد التى يهتم بها المشتغل بهذا الفن (قوله دون الزيادة) حال من المهم أى حال كونه متجاوز الزيادة وهذا اظهر من جعل بعضهم له حالا من ضمير التقييد أو من فاعل قصدت أى حال كونه متجاوز الزيادة أو حال كونى متجاوزا الزيادة وهى حال مؤسسة بالنظر لوصف الزيادة بما ذكره وان كان المتبادر انها مؤكدة وقوله دون الزيادة هو المشار اليه بقوله فيما يأتى وترك كلما يشوش الفكر مع قلة جدواه وندور استعماله من قواعد وتفريعات





واراد بذلك اقسام الجزء غير التام والاختلاطات ومثلوا للجزء غير التام بقولهم كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان ناطق وكلما كان ناطقا بشرا فهو متعجب ينتج كلما كان الشئ انسانا فهو ناطق بشر متعجب (قوله الى المقاصد الشرعية) أى كقواعد التوحيد واشار بذلك الى أن هذا الفن ليس مقصودا بالذات بل وسيلة لغيره من سائر العلوم ولهذا يقال انه خديم العلوم (قوله الضرورية) أى المضطر الى معرفتها فليس المراد بالضرورية ما قابل النظرية بل المراد بها ما ذكر لان المقاصد الشرعية لا تكون الا نظرية وفى نسخ الاخروية وهى ظاهرة (قوله وتحير العقل) أى توقعه فى الحيرة وهى عدم الثبات على حالة والذى يتحير فى الحقيقة انما هو النفس ففى كلامه تجوز اما فى الاسناد فيكون مجازا عقليا أو فى الطرف فيكون مجازا لغويا فعلى الاول يكون العقل باقيا على حقيقته وهى النور الروحانى الذى تدرك به النفس العلوم الضروية والنظرية على ما يأتى وعلى الثانى يكون المراد به النفس فتأمل (قوله وتشتت الانظار كذا فى نسخة وفى أخرى الافكار) أى تفرقها بحيث لا ينتظم بعضها مع بعض والانظار والافكار بمعنى وهو حركات النفس فى المعقولات وأما فى المحسوسات فهى التخيل ونقل الناصر اللقانى عن السيد ان الفكر يطلق على ثلاث معان الاول حركة النفس فى المعقولات أى حركة كانت وهذا هو الذى يعد من خواص الانسان والثانى مجموع حركتين أحداهما حركتها من المطلب الذى تتردد فى ثبوته كحدوث العالم الى مباديه كتغير العالم والاخرى حركتها من مباديه اليه جازمة به والثالث الحركة الاولى من هاتين الحركتين وحدها وان كانت الثانية هى المقصودة ويستفاد من كلام (سم) فى الايات انه يطلق أيضا على الحركة الثانية وحدها وهذا كله يقال فى النظر فليتأمل (قوله والله اسأل) أى والله اسأل الله لا غيره كما يستفاد من تقديم اللفظ الشريف (قوله أن ينفع به) أى بسبب مطالعته وقراءته وكان المؤلف مجاب الدعوة رضى الله عنه ونفعنا به (قوله وناصله) المتبادر ان المراد به ما اخذ منه هذا الشرح وان قال شيخنا المراد به المتن ثم رأيت المؤلف صرح فيما سيأتى بتسمية المتن بذلك وهذا يعين ما قاله شيخنا (قوله الغبى الخ) كل واحد من هذه الاربعة ارقى مما قبله فالغبى هو البليد جدا بحيث لا يكون عنده سرعة فهم ولا غوص فى المعنى والذكى هو من عنده سرعة فهم لكن ليس عنده غوص فى المعنى والضعيف هو من عنده طرف من سرعة الفهم وطرف من الغوص فى المعنى والقوى هو من عنده غوص تام فى المعنى لكن ليس عنده سرعة فهم اصلا وهذا هو المحمود عندهم ولا يمكن أن يجتمع الغوص

التام مع سرعة الفهم التامة لان البطؤ من لوازم الغوص التام وقد اشار المؤلف بما ذكر الى اصحاب الطبائع الاربع فالاول هو البلغمى أى صاحب طبيعة البلغم والثانى الصفراوى أى صاحب طبيعة الصفرا والثالث الدموى أى صاحب طبيعة الدم والرابع السوداوى أى صاحب طبيعة السودا (قوله ويعصم الجميع) اى يحفظ هذه الاصناف الاربعة فالمراد من العصمة هنا الحفظ مع امكان الوقوع فى المحذور وان كانت تطلق على الحفظ مع عدم امكان ذلك وهذا هو المراد فى حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام فبالنظر للاول يجوز الدعا بالعصمة كما فعل المؤلف رضى الله عنه وعلى الثانى لايجوز ولما دعى لهم المؤلف بالنفع وخاف عليهم اذا حصل لهم مما سيذكره دعى لهم بالعصمة منه (قوله بفضله) أشار به الى رد القول بأنه يجب عليه تعالى فعل الصلاح والاصلح الذى قال به المعتزلة قبحهم الله تعالى فالحق أن ذلك انما هو بطريق الفضل لا بطريق اللزوم كما يدعيه من أضله الله (قوله من الفضول) أى التفاضل بما لا يعنى ويحتمل كما قاله بعضهم انه جمع فضل وهو الزائد على ما ينبغى والمعنى غير مختلف (قوله والزهو) أى التفاخر والتكبر يقال زهى كعنى ويقال أيضا زهى كدعى كما قاله اليوسى والاول أشهر (قوله والاعجاب) أى التعاجب بالعمل ونحوه وهذا أظهر من تفسير بعضهم له بأنه عد النفس عجيبة أى عظيمة (قوله وغمص الحق ولحظ الغير الخ) هذا هو معنى الكبر المرادف للزهو فهو مستغنى عنه به لكن الخطب محل اطناب وغمص الحق بالصاد المهملة أو بالضاد المعجمة اخفاؤه وعدم قبوله ولحظ الغير الخ كناية عن الاستقلال به (قوله بعين الاحتقار) المتبادر أن المراد بها عين فى القلب يخلق فيها ذلك ويحتمل ما قاله بعضهم من أن المراد بها الباصرة وعليه فاضافتها الى الاحتقار مع كونه بالقلب لكونها محل ظهوره غالبا (قوله الحمد لله) مما يقوى أن المؤلف لم يبتدأ المتن بالبسملة وانه انما ابتدأه بالحمدلة كون البسملة غير مكتوبة بقلم الحمرة وقوله بعد وسبب الابتداء به وان كان يمكن أن يحمل على الابتداء الاضافى (قوله الذى أنعم) أى المنعم اذ القاعدة أن الموصول مع صلته فى قوة المشتق كما سيشير المؤلف اليه وقد تقرر أن تعليق الحكم بالمشتق أو ما فى قوته يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فكأنه قال الحمد لله لانعامه الخ وهذا هو منشأ الاشارة الآتية فتأمل (قوله بالعقل فيه براعة استهلال لاشعاره بأن مقصوده المعقول (قوله والبيان) هو فى الاصل مصدر بان يبين وسيذكر المؤلف المعنى المراد منه (قوله والصلاة والسلام الخ) تقدم الكلام على ما ذكر (قوله المبعوث من البعث) وهو فى الاصل كما قاله الراغب الاثارة





والتوجيه ويجيء بمعنى الاحياء ومنه قوله تعالى فأماته الله مائة عام ثم بعثه وبمعنى الايقاظ من النوم ومنه قوله تعالى وكذلك بعثناهم ليتساءلوا بينهم وبمعنى الارسال وهو المراد هنا (قوله بواضح البينات) الباء بمعنى مع فليست للتعدية كما قد يتوهم واضافة واضح للبينات اما بيانية أو من اضافة الصفة للموصوف وهذا ربما يقتضيه كلام المؤلف فى الشارح ويحتمل انها من الاضافة التى على معنى من فالمعنى على الاول بواضح هو البينات وعلى الثانى بالبينات الواضحة وعلى الثالث بالواضح من البينات (قوله وقواطع البرهان) الاضافة كالاضافة فيما قبله والقواطع جمع قاطع بمعنى مقطوع به ففيه مجاز لغوى ويحتمل ان يبقى على ظاهره ويكون فيه مجاز عقلى وذلك لان القطع حقه أن ينسب الى من اتى بالبرهان اذ هو الذى قطع الخصم به فاما أن يرتكب المجاز الاول أو الثانى وال فى البرهان للجنس المتحقق فى افراد كثيرة ليصح كونه بيانا للقواطع أو موصوفا لها أو كون القواطع منه على ما مر (قوله الكلام الخ) غرضه الاعتذار عن تركه لذلك وكان المناسب أن يعتذر أيضا عن تركه التكلم على ما يتعلق بالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم (قوله فى معنى الحمد) يقتضى أن الالفاظ مظروفة فى المعنى وقد تقدم الكلام فيه واضافة معنى للحمد للجنس فيشمل معنييه اللغوى والاصطلاحى والاول هو الثناء بالجميل على الجميل الاختيارى على جهة التعظيم والثانى فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الحامد أو غيره (قوله وأقسامه) وهى أربعة حمد قديم لقديم أو لحادث وحمد حادث لحادث أو لقديم هذا هو المشهور وان اعتبرت انه يكون مطلقا ويكون مقيدا واذا كان مقيدا تارة يكون مقيدا بنفى ضررا واثبات نعم زادت الاقسام على ما ذكر (قوله وسبب الابتداء به) أى وهو حديثه المار والاقتداء بالقرآن ويمكن أن يركب من ذلك قياس نظمه هكذا هذا الكتاب من الامور ذوات البال وكل ما كان كذلك يطلب فيه الابتداء بالحمد دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى الحديث وانما عبر بالجملة الاسمية لان القرآن الكريم ابتدأ بها ولانها تدل على الثبات والدوام بخلاف الفعلية فانها تدل على التجدد والحدوث فان قيل الجملة الفعلية كقولك احمد الله تدل على أن المتكلم تولى الحمد بنفسه بخلاف الاسمية فالفعلية تترجح على الاسمية بهذا أجيب بأن الاسمية انشائية معنى على الصحيح فمعناها انشئ الحمد أى الثناء على الله تعالى بمضمون هذه الجملة فدلت بالنظر لمعناها على ذلك فتأمل (قوله واضح) خبر عن المبتدأ الذى هو الكلام واعترض بأن الوضوح ليس من عوارض الالفاظ بل من عوارض المعنى ويجاب بأن المراد واضح من

حيث معناه أو أن الاصل واضح معناه فدخله الحذف والايصال أى حذف المضاف وايصال الضمير باسم الفاعل بمعنى استتاره فيه (قوله فلا نطيل به) لا يقال كان الاولى أن يقول فلا نذكره لان ماذكره يقتضى انه تعرض له لكنه لم يطل وليس كذلك لانا نقول هذا لا يرد الا لو قال فلا نطيل فيه فتعبيره بما ذكره صحيح لا يرد عليه ذلك لانه مساو لقوله فلا نذكره (قوله ومراده) أى صاحب المتن يعنى نفسه على سبيل التجريد وهو انتزاعه منه شخصا آخر وهكذا يقال فيما يأتى وانما بدأ بهذا الاحتمال لكونه هو الاظهر من غيره مما يأتى ان شاء الله تعالى وجملة ماذكره من الاحتمالات أربعة الاول أن يراد بالعقل النور الروحانى الذى به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وبالبيان جميع العلوم والثانى أن يراد بالعقل بعض العلوم الضرورية كما ذهب اليه امام الحرمين وبالبيان باقى العلوم والثالث أن يراد بالعقل جميع العلوم وبالبيان الكلام الفصيح المبين لها والرابع أن يراد بالعقل العلوم الضرورية وبالبيان العلوم النظرية فتأمل (قوله جميع العلوم) أى كل فرد فرد منها فجميع هنا للكل الجميعى كما هو غالب استعمالها وقد تستعمل بمعنى الكل المجموعى (قوله ضرورية الخ) تعميم فى العلوم والضرورى هو ما لا يحتاج الى الاستدلال وان احتاج الى نحو تجربة والكسبى هو ما يحتاج الى الاستدلال بدليل مقابلته بالضرورى ويطلق على معنى آخر وهو ما حصل بالكسب ولو لم يحتج الى الاستدلال فيشمل الضرورى المكتسب كما اذا فتحت بصرك بقصد أن تدرك لون شئ مثلا فادركت انه أبيض مثلا فعلمك بهذا ضرورى كسبى بهذا المعنى (قوله محسوسها ومعقولها) ظاهره أن العلوم بقسميها الضرورى والكسبى تنقسم قسمين محسوس ومعقول وليس كذلك بالنسبة للاول لانه لا يكون الا ضروريا كادراك أن الجرم الفلانى أبيض وأما بالنسبة للثانى فمسلم فقد يكون ضروريا كادراك أن الواحد نصف الاثنين وقد يكون نظريا كادراك أن العالم حادث والمراد بالمحسوس الادراك المحصل بالحاسة كالمثال السابق وبالمعقول الادراك المحصل بالعقل فقط كالمثالين المذكورين وبقولنا فقط اندفع ما قد يقال الاول محصل بالعقل أيضا وان كانت الحاسة لها دخل فيه فليتأمل (قوله لان العلوم الخ) علة لقوله ومراده الخ أى وانما أراد بالبيان جميع العلوم لان العلوم الخ وايضاحه انه أطلق البيان على العلوم لانها سببه فهو مجاز مرسل من اطلاق المسبب على السبب فتأمل (قوله بها) أى بسببها وقوله بانت المعلومات أى ظهرت كما فسره بقوله وانكشفت فالعطف للتفسير (قوله للعقل) متعلق بكل من الفعلين قبله فان





قلت كلامه يقتضى أن العقل يتوقف على العلوم فى تحصيل المعلومات مع انه يؤخذ من تعريفهم العقل بأنه نور روحانى به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية أن العلوم هى المتوقفة عليه وحينئذ فيكون كل منهما متوقفا على الآخر فيلزم الدور قلت أجيب بأنه لا دور لان العقل ليس متوقفا على العلوم من حيث وجوده بل من حيث تحصيله للمعلومات فغاية الامر أن العلوم للعقل كالآلات للصانع يحصلها ثم يستحضر بها ما لم يستطعه قبل كذا قال اليوسى لكن الاظهر أن يجاب بأن المراد بالعقل هنا النفس كما قاله بعضهم وحينئذ لا دور فليتأمل (قوله وأشار بالحمد الخ) الاظهر أن يقول وأشار بقوله الذى أنعم الخ (قوله والمتفضل) العطف للتفسير (قوله بلا واسطة) أى بلا واسطة تؤثر كما أشار اليه بقوله وليس للعقل ولا للفكر تأثير فى شئ منها وغرضه بهذا الرد على القائلين بثبوت الواسطة المؤثرة على طريق التعليل أو التولد كما سينبه عليه (قوله وليس للعقل الخ) كان الاولى أن يأتى بفاء التفريع كما لا يخفى وقد يقال الواو قد تأتى للتفريع أيضا (قوله ولا للفكر) وفى نسخة ولا للفكرة وكل صحيح لانه يذكر ويؤنث كما فى القاموس والمراد به حركة النفس فى المعقولات كما مر (قوله ويصح أن يخلف الخ) معطوف على قوله وليس الخ فهو تفريع ثان وهذا مبنى على الاصح من أن التلازم بين العقل والفكر وبين العلم عادى يمكن تخلفه وأما على مقابله من انه عقلى فلا يصح ذلك (قوله أن يخلق الله العقل) أى والفكر كما يقتضيه سابقه (قوله) أى لصاحبه فالضمير عائد للعقل على تقدير مضاف (قوله أصلا) أى من أصلها وهذا يؤتى به مبالغة وتأكيدا فى النفى (قوله على أصح القولين) مقابله انه لا يصح ذلك وهو مبنى على أن التلازم عقلى كما مر (قوله كما فعل الله الخ) الكاف للتعليل وما مصدرية بمعنى انها آلة فى تأويل ما بعدها بمصدر فكأنه قال لفعل الله الخ وهذا استدلال للصحة بالوقوع كما هو ظاهر (قوله ذلك) أى المذكور من خلق الله العقل مع عدم خلق شئ من العلوم لصاحبه (قوله بالسوفسطائية) نسبة للسوفسطا ومعناه الحكمة المموهة وعلم الغلط فان معنى سوف الحكمة والعلم ومعنى اسطا التلبيس والغلط وهم أربع فرق الاولى غلاتهم وهم القائلون بالعلم وأن لا علم بالاشياء فجمعوا بين النقيضين الثانية العندية وهم القائلون بان العلوم عند الاعتقاد بمعنى انه متى اعتقد الشخص شيأ كان ذلك علمه حتى لو اعتقد أن الانسان حجر كان علمه ذلك وقيل هم القائلون بأن مذهب كل قوم عندهم حق وعند خصومهم باطل الثالثة اللاأدرية وهم القائلون بأنا لا ندرى شيأ ويقرب من هذا قول بعضهم هم القائلون

باناشا كون وشا كون باناشا كون وهلم جرا الرابعة العنادية وهم المسلمون للحسيات والاوليات المنكرون للنظريات ويقرب من هذا قول بعضهم هم القائلون مامن قضية نظرية الاولها معارضة مثلها فى القبول وهذه مذاهب واضحة البطلان (قوله ويقرب منهم الخ) انما قال ويقرب منهم ولم يقل وبالسمنية عطفا على قوله بالسوفسطائية لان عندهذه بعض علم قليل جدا فلذلك قال ويقرب الخ (قوله السمنية) بضم السين وفتح الميم كما قاله العكارى نسبة الى سمن كعمر اسم صنم وقال السيد فى شرح المواقف نسبة الى سومات اسم صنم كانوا يعبدونه وقيل بفتح السين وسكون الميم نسبة للسمن وهم طائفة من الاوائل أنكروا افادة النظر للعلم وزعموا أن طريق افادته الحواس وقال اليوسى قوم من الهند دهريون قائلون بالتناسخ أى بأن الحيوانات تتناسخ فى الارواح لانه اذا خرجت روح حيوان انتقلت الى آخر سواء كان أشرف من الاول أوادنى أومساوى وهكذا ولا بعث ولا جنة ولا نار كما هو مبسوط فى علم الكلام (قوله فيجب الخ) مفرع على قوله هو المنعم بها الخ وقال بعضهم مفرع على قوله ويصح الخ والاول أظهر والمراد بالوجوب التأكد ان كان المراد الحمد والشكر اللفظيين والا بأن كان المراد القلبيين فهو على حقيقته ولذا قال فى جمع الجوامع وشكر المنعم واجب (قوله اذا) أى اذ كان المولى هو المنعم بها الخ على ما قلناه من أن التفريع على ذلك أواذ صح أن يخلق الله الخ على ما قاله بعضهم من أن التفريع على قوله ويصح الخ (قوله على كل عاقل) متعلق بقوله يجب وقوله على كل ما بان متعلق بكل من يحمد ويشكر وقوله من الامور أى التى هى المعلومات وهذا بيان لما (قوله ووجد) معطوف على قوله بان ويصح قراءته بصيغة المبنى للفاعل أوللمفعول (قوله من العلوم) بيان لما باعتبار تسلطها على وجد (قوله ولا يحتقره) أى ما بان الخ وهذا معطوف على قوله يحمد الله أى لا يعده حقيرا بحيث لا يراه نعمة عظيمة منه تعالى بل يعده عظيما جليلا أنعم به الله عليه ولولا هو لم يدرك أقل من ذلك فليس المراد من قوله ولا يحتقره انه يستعظمه من حيث ادراك عقله له حتى يزهو به ويعجب كما هو واضح (قوله وان كان ضروريا) أى سواء كان نظريا أوضروريا وانما غيى بذلك لانه هو الذى ربما يحتقره بعض الغافلين (قوله اذ كم من أمثاله الخ) علة لقوله ولا يحتقره واعترض بأنه لا حاجة لهذه العلة لان المفرع عليه علة فى المفرع كما هو القاعدة لكنهم قد يعللون المفرع لغرض الايضاح والتقوية كما يقع فى عبارتهم (قوله سلب ذلك) أى لم يعطه من أول الامر فقوله ولم يعطه تفسير وفى نسخة سلب ذلك أولم يعطه وعليها فيحتمل





أن أو بمعنى الواو ويكون العطف للتفسير ويحتمل ابقاؤها على بابها ويكون العطف مغايرا وعلى هذا فالسلب على ظاهره وهو انتزاعه منه بعد أن اعطيه وقوله أصلا أى من أصله كما مر (قوله ولا ينسب) معطوف على قوله يحمد الله كالذى قبله وقوله ما كان نظريا الخ قيل كان الانسب بما قبله أن يقول ولا ينسبه وان كان نظريا لكن المؤلف اقتصر على النظرى لانه هو الذى قد يتوهم انه منسوب للعقل فنبه عليه فتأمل (قوله منه) أى ما بان الخ (قوله الى عقله وفكرته) متعلق بينسب وأنث الفكر لانه يجوز تأنيثه كما تقدم (قوله وليعلم أن ذلك الخ) هذا مستأنف وانما أعاد ذلك لاجل قوله وان كان سبحانه الخ ولاجل قوله فليس لذلك السبب الخ (قوله فضل من الله) أى متفضل به منه تعالى لا واجب عليه (قوله وحده حال من اللفظ الشريف) أى حال كونه متوحدا أى منفردا وقوله بلا واسطة تأكيد لما قبله (قوله وان كان الخ) الواو للحال (قوله فى بعض العلوم) وهو ما عدى الضرورى من العلوم (قوله انه انما يخلقها الخ) تفسير للعادة (قوله عند النظر) المناسب للتفريع ان يعبر بالباء التى للسببية لكنه عبر بذلك فرارا مما توهمه الباء من التأثير فليتأمل (قوله والاستدلال) تفسير (قوله فليس لذلك السبب الخ) (قوله لا بطريق التعليل) الاضافة للبيان وكذا ما بعده ومعنى التعليل عند القائلين به وهم الحكماء لعنهم الله تعالى أن ذلك السبب علة فى المسبب بمعنى انه اثر فيه واوجده مع كون الربط بينهما عقليا فلا يتخلف المعلول عن علته المؤثرة فيه فان قيل أن العلة يجب مقارنتها لمعلولها زمنا مع ان النظر سابق على العلم المترتب عليه أجيب بأن العلة المؤثرة فى العلم انما هو التصديق بمجموع مقدمتى الدليل وذلك التصديق مقارن للعلم المترتب عليه فليتأمل (قوله ولا بطريق التولد) ومعناه عند القائلين به وهم المعتزلة قبحهم الله تعالى أن يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر فالسبب المذكور ينشأ عنه العلم المترتب عليه بخلق العبد كالمسبب مع كون الربط بينهما عاديا فكل منهما بخلق العبد لكن السبب مباشرة والمسبب تولدا وبما تقرر علم الفرق بين التعليل والتولد وتحصل مما سبق أن الاقوال أربعة الاول ان التلازم بين النظر والعلوم عادى من غير تولد وهذا هو الاصح والثانى أن التلازم بينهما عقلى من غير تعليل والثالث أن التلازم بينهما عقلى مع التعليل والرابع أن التلازم بينهما عادى مع التولد فاحفظه (قوله كما يقول الخ) راجع للمنفى فى كل من قوله لا بطريق التعليل وقوله ولا بطريق التولد وقوله به أى بكون ذلك السبب له تأثير بطريق التعليل

قوله فليس لذلك السبب الخ هكذا بخطه بدون زيادة اهـ

أو بطريق التولد (قوله من اشرك) وضل يحتمل أن مراده أن الاشراك بالنسبة للاول والضلال بالنسبة للثانى واستقربه شيخنا وهو الاظهر ويحتمل ان كلا منهما راجع لكل من الطريقين لكن الاشراك والضلال مكفران بالنسبة للاول وغير مكفرين بالنسبة للثانى (قوله وهذا كله اذا قلنا الخ) اسم الاشارة عائد لقوله ومراده بالبيان جميع العلوم الخ أى وماذكرته من أن المراد بالبيان جميع العلوم ضروريها وكسبيها الخ ثابت اذا قلنا الخ وقوله اذا قلنا أن العقل ليس الخ أى بأن قلنا انه نور روحانى به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وقد وقع فيه مذاهب كثيرة منها ماذكر ومنهما مذهب أمام الحرمين المذكور فى الشرح ومنها مذهب المعتزلة وهو انه ما يعرف به قبح القبيح وحسن الحسن وهو مبنى على اصلهم الفاسد وهو اثباتهم التحسين والتقبيح العقليين ومنها انه ما عقل به امر الله ونهيه ورده الآمدى بأنه تعريف للعقل بنفسه وبأنه فاسد العكس لخروج من لم تبلغه الدعوة منه ومنها أنه هو العلم بدليل انه يقال لمن علم شيأ عقله ومنهم من جعله جوهرا مجردا واصوب ماقيل فيه كما نبه عليه فى القاموس انه نور روحانى الخ (قوله ليس نفس العلوم) الضرورية فى الكلام مضاف محذوف والتقدير ليس نفس بعض العلوم الضرورية كما سيأتى (قوله وأما ان قلنا انه نفس العلوم الخ) أى انه نفس بعضها وأعلم انه قد وقع فى هذا المذهب تقريران الاول أن المراد بذلك البعض ادراك مفهوم وجوب الواجبات ومفهوم جواز الجائزات ومفهوم استحالة المستحيلات فالاول عدم قبولها للانتفاء والثانى قبولها لكل من الانتفا والثبوت بدلا عن الآخر والثالث عدم قبولها للثبوت الثانى أن المراد به ادراك وجوب بعض ماصدقات الواجب وجواز بعض ماصدقات الجائز واستحالة بعض ماصدقات المستحيل وذلك البعض فى كل ما تداول بين العامة كثبوت أحد الامرين الحركة والسكون لا على التعيين للجرم وكثبوت أحدهما له على التعيين وكعروه عنهما وعبارة المؤلف محتملة لكل منهما كما سنبينه ان شاء الله تعالى (قوله التى هى العلم بوجوب الواجبات الخ) يحتمل أن المراد التى هى العلم بمفهوم وجوب الواجبات ومفهوم جواز الجائزات ومفهوم استحالة المستحيلات فيكون جاريا على التقرير الاول ويحتمل أن المراد التى هى العلم بوجوب بعض الواجبات وجواز بعض الجائزات واستحالة بعض المستحيلات وذلك البعض ما تقدم فيكون جاريا على التقرير الثانى (قوله كما ذهب اليه) أمام الحرمين يحكى أن القائل بهذا المذهب أولا هو القاضى أبو بكر ونصره أمام الحرمين واحتج له بأن العقل





موجود اجماعا واذا كان موجودا فهو اما قديم أو حادث لا جائز ان يكون قديما لانه لا قديم الا الله وصفاته واذا كان حادثا فهو اما جوهر او عرض لا جائز ان يكون جوهرا لانه يلزم عليه قيام الجوهر بالجوهر وان يكون كل جوهر عقلا لتماثل الجواهر واذا كان عرضا فهو اما من جنس العلوم أو غيرها لا جائز ان يكون من غيرها لانه يلزم عليه أن يتصف بالعقل من لم يعلم شيأ كالحجر واذا كان من جنس العلوم فباطل ان يكون كلها والا لم يتصف بالعقل من فاته شئ منها واذا كان بعضها فهو أما من العلوم الضرورية أو النظرية والثانى باطل لتوقفها عليه ولا يلزم عليه أن لا يتصف بالعقل من لم ينظر فى شئ منها اصلا فتعين أنه من العلوم الضرورية (قوله فيكون الخ) جواب أما (قوله فيكون الشكر) الانسب بالمتن أن يبدل الشكر بالحمد لكنه عبر بذلك لترادفهما (قوله على هذا النوع) أى الذى هو العلم بوجوب الواجبات الخ (قوله على سائر العلوم) أى باقيها لانه من السؤر وهو البقية ويستعمل بمعنى جميع لكن ليس مرادا هنا (قوله والادراكات) عطف تفسير (قوله لانه شرط فيها) أى فقد استعمل اسم الشرط فى المشروط مجازا مرسلا لعلاقة الملابسة (قوله الى المنطق) أى الكلام (قوله المترجم عنها) أى المفسر لها أى لمتعلقاتها وهى المعلومات اذ لا معنى لكونه مترجما عن نفس العلوم (قوله والمبين الخ) عطفه على ما قبله عطف خاص على عام اذ ما قبله شامل للمبين للمستتر منها وللمبين لغير المستتر (قوله لما استتر) أى خفى (قوله وكل ذلك) أى جميع العلوم والمنطق المذكور (قوله جليلة) أى عظيمة من الجلالة وهى العظمة (قوله ويحتمل ان يكون الخ) انما خص الضرورى بالعقل والمكتسب بالبيان لان الاول ملازم للعقل والثانى هو الذى يحتاج للبيان لتقدم الجهل به والفرق بين هذا الاحتمال المبنى على مذهب أمام الحرمين أن المراد بالعقل هنا جميع العلوم الضرورية والمراد هناك بعضها وأنه اطلق عليها هنا مجازا مع أنه غيرها واطلق عليها هناك حقيقة لانه عينها (قوله اذ الكل نعم الخ) لعله تعليل لمحذوف والتقدير والحمد عليهما واجب اذ الكل الخ فتأمل (قوله المعجزات) جمع معجزة وهى امر خارق للعادة مقرون بالتحدى أى دعوى النبوة أو الرسالة لكن المراد منها هنا مطلق الامر الخارق للعادة أى وأن لم يكن مقرونا بالتحدى كما سيأتى وقد نظم بعضهم الامور الخارقة للعادة مع بيانها فقال

اذا ما رأيت الامر يخرق عادة * فمعجزة أن من نبى لنا صدر
وان بان منه قبل وصف نبوة * فالارهاص سمه تتبع القوم فى الاثر

وان جاء يوما من ولى فانه الكرامة فى التحقيق عند ذوى النظر
وان كان من بعض العوام صدوره * فكنوه حقا بالمعونة واشتهر
ومن فاسق ان كان وفق مراده * يسمى بالاستدراج فيما قد استقر
والا فيدعى بالاهانة عندهم * وقد تمت الاقسام عند الذى اختبر

وقد استدرك عليه بالسحر والابتلاء والاول هو ما يظهر على ايدى الفجرة مرتبطا باسباب خاصة والثانى هو ما يظهر على ايديهم فتنة لمن يريد الله ضلاله ليتبعهم (قوله على رسالة سيدنا محمد) أى على نبوته صلى الله عليه وسلم (قوله وصدقه) أى وعلى صدقه فهو معطوف على قوله رسالة (قوله عن المولى) مقتضاه أن صدقه صلى الله عليه وسلم فى خبره الذى لم يأت به عن الله كقوله جاء زيد ليس مستفادا من المعجزة وهو كذلك فليس مستفادا منها وانما هو مستفاد من دليل وجوب الامانة له صلى الله عليه وسلم أى عدم خيانته بفعل محرم أو مكروه كما هو مقرر فى محله (قوله ومن اجلها القرآن) هذا يقتضى أن الاجل كثير ومنه القرآن وليس كذلك فكان ينبغى حذف من كذا قال بعضهم ويمكن توجيه كلام المؤلف بأن بعض المعجزات اقوى واعظم من البعض الآخر وذلك البعض هو المراد بالاجل وان كان متفاوتا بحيث يكون بعضه اعظم من بعض فالقرآن من الاجل ولو بالنسبة وان كان هو اجل الجميع فليتأمل (قوله وانما كانت هذه البينات واضحة) يؤخذ منه أن قوله فى المتن بواضح البينات من اضافة الصفة للموصوف كما مرت الاشارة اليه (قوله بالسحر) هو أمر خارق للعادة يظهر على ايدى الفجرة مرتبطا باسباب خاصة كما تقدم (قوله والشعوذة) هى ما يظهر عند خفة اليد كما فى لعب الحواة ومثلها الشعبذة كما يؤخذ من القاموس (قوله وكل ما يوجب الخ) عطف عام على خاص (قوله للعلم الضرورى) علة للعلة فكأنه قال وانما كان عدم التباسها بما ذكر علة للعلم الخ وقوله بعدها متعلق بالعلم وقوله من جميع الريب متعلق بكل من قوله بعدها وقوله بعد من الخ (قوله من البراهين الخ) بيان لما وقد داثر فى كل من القرآن والسنة الى البراهين القطعية فى مواضع كثيرة (قوله القطعية) وصف كاشف لان البراهين لا تكون الا قطعية وقوله على ما يجب متعلق بالبراهين (قوله من الوحدانية الخ) بيان لما (قوله وعلى) بكسر اللام وتشديد الياء بمعنى العظيم فاضافته لما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله وتنزهه عن الشركاء) غير محتاج اليه بعد قوله من الوحدانية وانما أتى به توطئة وقوله والنقائص





هو من عطف العام على الخاص لان ثبوت الشركاء له تعالى من جملة النقائص وقوله وسمات المحدثات من عطف الخاص على العام لان سمات الحوادث أى صفاتها من جملة النقائص بالنسبة له تعالى (قوله واشار بهذا) أى المذكور من قوله بواضح البينات وقواطع البرهان كما يؤخذ من سياق كلامه (قوله من توحيد مولانا) لعله اراد به ما يشمل جميع ما يتعلق به تعالى من الصفات وهذا هو الذى اشار لصدقه صلى الله عليه وسلم فى دعائه اليه بقوله وقواطع البرهان ويطلق التوحيد أيضا على افراده تعالى بالعبادة (قوله واخلاص العبادة له) أى بأن يخص الشخص العبادة له تعالى بأن لا يقصد بها غيره واعلم أن للعبادة اربع مراتب الاولى أن يشوبها اغراض دنيوية كرياء وهذه حرام الثانية أن يعبد الشخص طلبا للثواب وخوفا من العقاب وهذه نازلة جدا الثالثة أن يعبد لشرف بالنسبة له تعالى وهذه أعلى من التى قبلها الرابعة أن يعبد الله لكونه الها وهو عبده وهذه أعلاها افاده المناوى مع زيادة (قوله قد اتضح الخ) خبر أن (قوله من جهة الخلق الخ) تفصيل لقوله من كل وجه والخلق الاول بفتح فسكون بمعنى الذات والثانى بضمتين بمعنى الصفة ويحتمل العكس فان قيل قد ذكر المؤلف فيما مر أن مراده بالبينات الواضحة المعجزات والخلق والخلق ليسا منها اذ ليسا مقترنين بالتحدى فكيف يقول وأشار بهذا الخ ويذكرهما من جملة ذلك مع انهما ليسا من المعجزات أجيب بأن المراد بالمعجزات الامور الخارقة للعادة سواء اقترنت بالتحدى أولا فدخلا فيها فصح ذكرهما هنا مع قوله وأشار الخ (قوله والمعجز) عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص ان لم نقيد المعجز بكونه مقرونا بالتحدى وحينئذ فيكون عطف قوله والخارق عليه للتفسير (قوله ومن جهة شرعه) لعل المراد به القرآن والسنة (قوله للصامت والناطق) متعلق بقوله اتضح والمراد من الصامت خلاف الناطق كما يفيده العطف كالجمادات (قوله ثم مع هذا كله) أى مع كون صدق النبى صلى الله عليه وسلم قد اتضح فى غاية الوضوح ومن كل وجه للصامت والناطق وقوله من يهدى الله الخ أى فلا يلزم من كون صدقه صلى الله عليه وسلم قد اتضح الوضوح المذكور أن يهتدى الشخص بنفسه بل لا بد من هداية الله له فاذا هداه فلا مضل له واذا لم يرد هدايته بل أضله فلا هادى له كما يدل عليه قوله تعالى انك لا تهدى من أحببت (قوله أن يهب لنا الهداية) لعل المراد من الهداية هنا الاهتداء وان كان معناها عند أهل السنة الدلالة على طريق شأنها أن توصل وان لم توصل بالفعل وعند المعتزلة

الدلالة على طريق توصل بالفعل (قوله وحسن الخاتمة) أى ولو بالايمان وقوله
بفضله أى لا وجوبا عليه (قوله بلا محنة) أى اختبار فهى مرادفة للابتلاء السابق
(قوله ورضى الله تعالى الخ) تقدم الكلام عليه (قوله الى يوم الدين) المتبادر
انه متعلق بتبع لكن ليس هناك من تبعهم واستمرت تبعيته الى يوم الدين لانها
تنقطع بموته ويجاب بأن المراد ومن تبعهم جيلا بعد جيل الى يوم الدين هذا ولا بد من
تقدير مضاف أى الى قرب يوم الدين لان التبعية تنقطع حينئذ فان الله يبعث قبل
يوم القيامة ريحا لينة يموت بها كل مؤمن ومؤمنة فلا يبقى فى الارض من يقول الله
الله (قوله باحسان) المراد منه مطلق العمل الصالح ولو الايمان فقط (قوله وبعد
فهذه الخ) أى وبعد فهذه الالفاظ المستحضرة فى ذهنى الخ فالاشارة لما فى ذهنه
(قوله كلمات) عبر بجمع القلة أشعارا بقلتها وتبشيرا بسهولتها وأطلق الكلمات
على الجمل أما على سبيل الحقيقة بناء على أن الكلمة تطلق على الجملة كما يقتضيه قول
صاحب الخلاصة (وكلمة بها كلام قد يؤم) أو المجاز المرسل بناء على خلاف ذلك وقوله
مختصرة أى قليلة وربما يفهم من هذا أن لها أصلا اختصرت منه قال بعضهم وليس
كذلك لانه لم يختصر كتابا معينا كما هو شأن غالب المؤلفين وقد يقال لا ريب فى أن
لها أصلا اختصرت منه وهو كتب القوم فلعل المؤلف أراد هذا وجرى المؤلف
فى الوصف على خلاف الافصح حيث أفرده مع أن الموصوف جمع قلة فان الافصح
حينئذ المطابقة كما يؤخذ من البيتين السابقين (قوله تتضمن) أى تشتمل وهذا من
الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد وهو جائز (قوله معرفة) مفعول تتضمن وكذا
قوله الآتى وترك فهو معطوف على هذا كما سيذكره المؤلف وأورد عليه أن المعرفة
وصف للعارف والترك وصف للتارك فلا يصح تسليط تتضمن عليهما لان الكلمات
ليست مشتملة عليهما وأجيب بأن المراد من كل منهما مصدر المبنى للمجهول فالمعرفة
حينئذ بمعنى كون هذه الكلمات يعرف منها كذا والترك أيضا بمعنى كونها ترك منها
كذا ولا شك أن ذلك وصف لها فصح تضمنها اه (قوله ما يضطر اليه) أى الى استعماله
بالنسبة لكل أحد والى تعلم ضوابطه واصطلاحاته بالنسبة لغير ذى الطبع السليم كما
سيصرح به المؤلف فى الشارح (قوله من علم المنطق) من للبيان المشوب بالتبعيض
كما سيشير اليه كلام الشارح (قوله ما يكتسب به) أى يحصل به وعلى هذا
التفسير فالتصورات والتصديقات باقية على معناها وهو الادراكات وفسره بعضهم
بيدرك به وعليه فيلزم أن يراد من التصورات المتصورات ومن التصديقات المصدق





بها لانه لو أبقيت على ظاهرها صار المعنى يدرك به الادراكات ولا معنى له (قوله
التصورات والتصديقات) اعلم أن كل قضية لها اجزاء أربعة الاول الموضوع وهو
المحكوم عليه من مبتدأ او فاعل او نائبه الثانى المحمول وهو المحكوم به من خبر أو فعل
مبنى للفاعل أو للمفعول الثالث النسبة الكلامية وهى ثبوت المحمول للموضوع أى تعلقه
وارتباطه به سواء كانت الجملة موجبة أو سالبة فالارتباط على وجه الثبوت فى الاولى
وعلى وجه الانتفاء فى الثانية الرابع النسبة الخبرية وهى وقوع ذلك الثبوت فى الموجبة
أو عدم وقوعه فى السالبة ولو كان ذلك بخلاف نفس الامر لان المنظور له فى هذا الفن
انما هو ما اقتضته القضية وان فهم حقيقة كل من الاجزاء الاول يسمى تصورا كما أشار
لذلك المؤلف بقوله أى معرفة الحقائق الخ وفهم الجزء الرابع يسمى تصديقا كما أشار
لذلك المؤلف بقوله أى العلم بثبوت أمر الخ على ما يأتى فقد اتضح لك الفرق بين
التصورات والتصديقات * هذا ويطلق التصور على مطلق حصول صورة الشئ فى
الذهن وعلى هذا الاطلاق فالتصور مرادف للعلم فلا يشتبه عليك الاطلاق كما وقع
لبعضهم (قوله وترك كل ما يشوش الخ) وهذا هو الزيادة التى أدخلت فى علم المنطق
كما سيذكره فى الشرح (قوله الفكر) المراد به حركة النفس فى المعقولات كما مر
ومعنى تشويشه أن يصيره غير منتظم وفسر بعضهم الفكر بالعقل وعليه فمعنى تشويشه
اضعافه واذهاب قوته (قوله مع قلة الخ) أى تشويشها مصاحب القلة جدواه أى
فائدته (قوله وندور استعماله) أى لانه لا يحتاج اليه فى غالب تصاريف العقل
كما سيذكره فى الشرح (قوله من قواعد وتفريعات) بيان لما والمراد بهذه القواعد
أصول مسائل الجزء غير التام والاختلاطات وبهذه التفريعات ادلة تلك الاصول
وابحاث تحقيق ادلتها كما قاله ابن يعقوب (قوله والله اسأل) أى اسأل الله لا غيره
كما يؤخذ من تقديم لفظ الجلالة (قوله ان ينفع به) كان مقتضى الظاهر أن يقول
بها المناسب قوله فهذه كلمات الا أن يقال ذكر الضمير باعتبار كون تلك الكلمات
مؤلفا (قوله وهو حسبى) أى كافى وهذه الجملة لانشاء معنى الكفاية وان نقل
عن حفيد السعد أن وقوع الانشاء بالجملة الاسمية نادر وقوله ونعم الوكيل معطوف
على الجملة قبله والمخصوص بالمدح محذوف والتقدير ونعم الوكيل الله والمقصود منه
انشاء المدح ومعنى الوكيل المفوض اليه فى الامور (قوله لما كان الخ) بين أولا
أن العقل يحتاج فى تحصيل العلوم الى طريقين أحدهما المعرفات وثانيهما الحجج كما
سيذكره ثم بين انه يضطر فى تصحيح هذين الطريقين الى علم المنطق ثم بين سبب اقتصاره

على ما يضطر اليه وترك ما يشوش الفكر مع قلة جدواه فتأمل (قوله المكتسب من العلوم) المراد به النظرى كما مر وانما اقتصر على المكتسب مع أن غيره منحصر أيضا فى هذين النوعين لانه هو الذى يحتاج فى تحصيله الى الطريقين الآتيين بخلاف غيره فانه لا يحتاج فى تحصيله الى ذلك كما لا يخفى (قوله منحصرا فى نوعين) أى لا يخرج عنهما الا ان انحصار شئ فى شئ عدم خروجه عنه ثم أن الحصر اما حصر الكلى فى جزئياته واما حصر الكل فى أجزائه واما الاول وضابط الاول أن يصح الاخبار بذلك الكلى عن كل جزئ من جزئياته كحصر الكلمة فى الاسم والفعل والحرف اذ يصح أن تقول الاسم كلمة وهكذا وضابط الثانى صحة انحلال ذلك الكل الى اجزائه كحصر الحصير فى السمر والخيط اذ يصح انحلاله أى تفككه اليهما والم يوجد فيه كل من الضابطين المذكورين فهو من الثالث وذلك كما فى قولهم انحصرت كلمة الامير فى البلد وكما فى قولك انحصرت فكرتى فى ذنوبى اذ ليست البلد جزئيات ولا اجزاء للكلمة وكذلك الذنوب ليست جزئيات ولا اجزاء للفكرة وماهنا أما من الاول أو الثالث وهو الاظهر فتأمل (قوله أى معرفة الحقائق المفردة) أى التى هى حقيقة الموضوع وحقيقة المحمول وحقيقة النسبة الكلامية واعترض تعبير المؤلف بالحقائق بأنه مخرج لمعرفة مفاهيم العدميات مع انها من التصورات وانما كان مخرجا لها لان العدميات لا حقائق لها عند أهل السنة خلافا للمعتزلة القائلين بأن لها حقائق وانها كالثياب فى الصندوق وأجيب بأنه اراد بالحقائق المفاهيم سواء كانت للموجودات أو للمعدومات وناقش اليوسى فى ذلك الجواب بأنه يلزم عليه ان التعريف فيه مجاز بلا قرينة وهو ممتنع وذلك المجاز هو اطلاق الخاص على العام قال الا أن يدعى ان المؤلف وجد عرفا يسوغ اطلاق الحقائق على ذلك (قوله وتمييزها) عطفه على المعرفة من عطف اللازم على الملزوم فيلزم من معرفتها تمييزها عن غيرها هذا هو المتبادر فى العبارة وكتب اليوسى أنه اشار بمعرفة الحقائق الى معرفتها بالذاتيات كالجنس والفصل وبتمييزها عن غيرها الى معرفتها بالعرضيات كالضاحك والكاتب (قوله والتصديقات) معطوف على قوله التصورات (قوله اى العلم الخ) تعبيره هنا بالعلم وفيما مر بالمعرفة ربما يشعر بجريانه على القول بأن المعرفة مختصة بالمفردات والعلم مختص بالمركبات وهو مرجوح والتحقيق أن كلا منهما غير مختص بشئ ومقتضى هذا التفسير أن التصديق بسيط وهو مذهب الحكما وذهب امام الحرمين الى أنه مركب من ذلك ومن تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة واعلم أن





الحكم يطلق بالاشتراك كما قاله اليوسى على معنيين أحدهما ادراك وقوع النسبة أو عدم الوقوع وعليه فهو مرادف للتصديق على أول القولين فيه وثانيهما نفس النسبة التى هى ثبوت شئ لشئ (قوله بثبوت الخ) فيه حذف مضاف والتقدير بوقوع ثبوت الخ والمراد بالامر الاول المحكوم به وبالامر الثانى المحكوم عليه وقوله أو نفيه فيه نظر من وجوه الاول أن دخول أو فى التعريف ممتنع الثانى أن النفى لا يقابل الثبوت وانما يقابل الاثبات فكان عليه أن يعبر بالانتفاء الثالث انه يقتضى أن النسبة فى القضية السالبة انتفاء امر عن امر وهو مرجوح والتحقيق انها فى كل من الموجبة والسالبة ثبوت شئ لشئ الا أن هذا الثبوت فى الاولى واقع وفى الثانية غير واقع والجواب عن الاول أن محل المنع اذا كانت للشك بخلاف ما اذا كانت للتنويع فانه لا يمتنع دخولها فى الرسوم وعن الثانى انهم كثيرا ما يعبرون بالنفى ويريدون الانتفاء وعن الثالث أن الضمير ليس راجعا للامر حتى يقتضى ذلك بل راجع للثبوت فتأمل (قوله احتاج العقل الخ) جواب لما (قوله أحدهما يوصله الى ما جهل من التصورات) أى وهو التعريفات وقوله والثانى يوصله الى ما جهل من التصديقات وهو الحجج وما فى الشقين واقعة على ادراكات بدليل بيانها فى الاول بقوله من التصورات وفى الثانى بقوله من التصديقات وسيأتى ما فيه (قوله لا يؤمن عليه من الخطأ) ولذلك ناقض بعض العقلا بعضا بل الانسان قد يناقض نفسه (قوله اذا سلك الخ) أى وقت سلوكه الخ وهو ظرف للخطأ ويحتمل ان يكون ظرفا لقوله لا يؤمن عليه والاول اظهر (قوله وحده) أى من غير مراعات القواعد هذا هو المراد من قوله وحده (قوله لكثرة الخ) علة لقوله لا يؤمن الخ وقوله التباس الباطل بالحق أى اشتباهه به (قوله احتيج الخ) جواب لما الثانية (قوله قواعد عقلية) أى لا نقلية وقوله قطعية توضيح لانه يلزم من كونها عقلية أى يقتضيها العقل انها قطعية كذا قال بعضهم والظاهر أنه خرج بالقطعية الظنية كقواعد النحو لانها عقلية ظنية (قوله أولا) أى قبل سلوكه للطريقين ولو أخره عن قوله ويعرف صحتها لكان أولى ليكون راجعا لهما (قوله ضرورة) راجع لكل من قوله يعرفها العقل وقوله ويعرف صحتها وفى العبارة حذف مضاف والتقدير شبه ضرورة لان تلك القواعد نظرية لا ضرورية (قوله ثم حينئذ) أى حين اذ عرفها وعرف صحتها ضرورة (قوله يطلب بها الخ) ظاهره انها طريق للتصورات والتصديقات مع انه قال فيما مر ما يفيد ان طريق التصورات التعريفات وطريق التصديقات الحجج وأجيب بأن الباء بمعنى

مع وفى الكلام حذف مضاف والتقدير كما يدل عليه كلامه بعد ثم حينئذ يطلب مع مراعاتها ما جهله الخ (قوله ما جهله من العلوم) ظاهره أن ما واقعة على علوم أخذا من البيان وحينئذ يصير المعنى يطلب بها علوما جهلها ولا معنى لجهل العلم لانه انما يجهل المعلوم لا العلم وأجيب بأن المراد بالجهل عدم كونه عنده فكأنه قال يطلب بها ما لم يكن عنده من العلوم وبأن المراد بالعلوم المعلومات فتكون ما واقعة على المعلومات لا العلوم فكأنه قال يطلب بها معلومات جهلها (قوله التصورية) أى بالنسبة للتعريفات وقوله والتصديقية أى بالنسبة للحجج (قوله هى المسماة بعلم المنطق) الاضافة للبيان واعلم ان المنطق فى الاصل يطلق بالاشتراك على معان ثلاثة الاول الادراك والثانى القوة العاقلة والثالث التلفظ ثم نقل الى تلك القواعد للمناسبة بينها وبين المعنى الاصلى وهى بالنسبة للمعنى الاول انه بها يصيب الادراك وبالنسبة للمعنى الثانى انه بها تتقوى القوة العاقلة وتكمل وبالنسبة للثالث انه بها تكون القدرة على التلفظ بالعلوم (قوله فهو الخ) مفرع على قوله احتيج الى قواعد الخ وهذا رسم للمنطق لا حد لانه ليس بالذاتيات بل بالعرضيات (قوله قانون هو لغة) مقياس كل شئ كما فى القاموس واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها احكام جزئياتها كقولهم السالبة الكلية تنعكس كنفسها وطريق تعرف احكام جزئياتها منها أن تأتى بالجزئية فتجعلها موضوع الصغرى وبموضوع تلك القضية فتجعله محمول تلك الصغرى وبتلك القضية بتمامها فتجعلها كبرى فما انتجه القياس حينئذ فهو حكم الجزئية وذلك كان تقول فى المثال المذكور لا شئ من الانسان بفرس سالبة كلية وكل سالبة كلية تنعكس كنفسها فينتج لا شئ من الانسان بفرس تنعكس كنفسها او رد على المؤلف ان هذا العلم مجموع قوانين كثيرة لا قانون واحد كما يقتضيه كلامه ويجاب بأن المراد جنس القانون المتحقق فى افراد عديدة فتأمل (قوله تعصم مراعاته) أى ملاحظته ولم يقل يعصم بتوفيق الله الخ اشارة الى انه ليس عاصما بنفسه من غير ملاحظة له اذ كثيرا ما يخطئ صاحبه عند عدم مراعاته كذا اشتهر لكن استوجه بعض المحققين أن العاصم هو بشرط مراعاته والخطب يسير (قوله بتوفيق الله تعالى) أى والا لم يصب الشخص قط فهو تعالى الموفق للصواب فنسأله سبحانه أن يوفقنا اليه الى يوم المآب (قوله الذهن) خرج بذلك سائر العلوم فانه انما تعصم مراعاته غيره كاللسان ما عدا علم الحساب فانه تعصم مراعاته الذهن لكن عن الخطأ فى المفكر فيه لا فى الفكر لان الحساب لا يبحث عن الفكر نفسه وانما يبحث عن المفكر فيه فهو خارج

بقوله



بقوله فى فكره (قوله من) الخطأ حكى صاحب القاموس فيه ثلاثة أقوال لاهل اللغة اولها انه يعم السهو والعمد ثانيها أنه يخص السهو ثالثها انه يخص العمد (قوله فى فكره) أى الذهن وقد تقدم غير مرة أن الفكر حركة النفس فى المعقولات وقيل هو ترتيب امرين معلومين فاكثر للتوصل الى مجهول وهذا التعريف مستلزم للعلل الاربع اعنى العلة الصورية وهى هيئة الشئ وصورته المخصوصة والعلة المادية وهى ما يتركب منه ذلك الشئ والعلة الفاعلية وهى ما منه ذلك الشئ والعلة الغائية وهى ما لاجله ذلك الشئ مثلا السرير لابد له من علة صورية وهى هيئته وترتيب خشبه على الوجه المخصوص وعلة مادية وهى الخشب والمسمار وعلة فاعلية وهى النجار وعلة غائية وهى الجلوس عليه مثلا وانما كان هذا التعريف مستلزما لهذه العلل لان الترتيب يستلزم هيئة مخصوصة وهى العلة الصورية ويستلزم أيضا مرتبا وهو العلة الفاعلية والامران المعلومان فاكثرهما العلة المادية والتأدى الى مجهول هو العلة الغائية تأمل (قوله كما يعصم الخ) الكاف للتنظير فى مطلق العصمة لكن الانسب ان يقول كما تعصم مراعاة النحو الخ كما هو ظاهر وقوله فى قوله أى اللسان (قوله فقد اضطر الخ) مفرع على التعريف وقوله اذا أى اذ كانت مراعاته تعصم الخ (قوله ما جهله) من التصورات فيه ما تقدم وكذلك قوله ما جهله من التصديقات (قوله والطريق الاول) أى الذى يكتسب به ما جهله من التصورات وقوله والطريق الثانى أى الذى يكتسب به ما جهله من التصديقات (قوله ولما ادخل بالبناء للمجهول) أى ولما ادخل المؤلفون فى تآليفاتهم التى فى علم المنطق الخ (قوله زيادات صعبة) أى صعب فهمها وتقدم غير مرة أن المراد بتلك الزيادات أقسام الجزء غير التام والمختلطات وأن المراد بتلك التفريعات ادلتها ومباحث تحقيقها (قوله لا يحتاج الخ) صفة لكل من قوله زيادات وقوله وتفريعات كما قرره شيخنا (قوله فى غالب الخ) يقتضى أنه يحتاج اليها فى غير الغالب وهو كذلك ولذلك زادها بعض المؤلفين (قوله فر الخ) جواب لما وقوله بسبب ذلك أى بسبب ادخال الزيادات المذكورة والتعريفات المذكورة أيضا (قوله من فن المنطق) الاضافة للبيان ومن للبيان المشوب بالتبعيض (قوله وربما صرح الخ) معطوف على قوله فر وكان الاولى أن يقول وصرح الخ بحذف ربما وفى هذا الكلام تعريض بجهل من حرم الاشتغال بهذا العلم بل فيه تصريح بذلك واعلم ان هذا العلم قسمان أحدهما ما ليس مخلوطا بعلم الفلاسفة كالذى فى هذا المختصر ونحوه وهذا ليس فى جواز الاشتغال به خلاف بل هو فرض

كفاية على كل اقليم لانه يتوقف عليه فرض الكفاية الذى هورد الشبهات فى علم الكلام وكلما توقف عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية ثانيهما ماهو مخلوط بذلك وهذا هو الذى وقع فى جواز الاشتغال به خلاف على أقوال ثلاثة الاول انه لا يجوز مطلقا قيل لاشتغال اليهود والنصارى به وليس بشئ اذ يلزم عليه تحريم الطب ونحوه وليس كذلك فالصواب أن يقال لانه يخشى على الشخص اذا خاض فيه من أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائغة الثانى انه يجوز مطلقا بل المنقول عن الغزالى انه قال بندبه ويؤيده قول بعضهم واستحبه الغزالى الثالث التفصيل بين ان يكون ذكى العقل ممارس القرآن والسنة فيجوز له لكونه قد حصن عقيدته فلا يخشى عليه من الخوض فى ذلك وبين ان يكون بليدا أولم يمارس القرآن والسنة فلا يجوز لانه لا يقدر على دفع الشبه فربما تمكنت من قلبه ومن هنا منعوا الاشتغال ببعض كتب علم الكلام المشتملة على تخليط الفلاسفة الا للمتبحر (قوله بتحريمه) أى بتحريم الاشتغال به ففى الكلام حذف مضاف (قوله من لا معرفة له بحقيقته) أى الجاهل بها وغرضه بذلك توبيخ من صرح بحرمته وكانه يشير بذلك الى بعض المحدثين القائلين بتحريمه كالنووى وابن الصلاح ويقال أن ابن الصلاح اشتغل به عشرين سنة فلم يفتح عليه بشئ فحرمه ولعلهم ارادوا ما زاد على القدر المحتاج اليه من ذلك صونا للنفس عن الاشتغال بما لا يعنى وافناء العمر فيما لا طائل تحته (قوله فذكرنا الخ) معطوف على قوله فرع عطف مسبب على سبب وكان عليه بمقتضى الظاهر ان يقول فاقتصرنا فى هذا المختصر الخ اذ الكلام انما هو فى توجيه الاقتصار بنفسه لا ذكره فقط كما هو ظاهر (قوله وتركنا منه) يحتمل وهو الاقرب انه معطوف على قوله اقتصرنا وعليه فالضمير راجع للمختصر ولا يخفى أن معنى ترك ذلك منه عدم الاتيان به فيه من أول الامر لا انه أتى به ثم تركه ويحتمل أنه معطوف على قوله ذكرنا وعليه فالضمير عائد للفن وفيه بعد (قوله ويشوش الفكر) المراد به هنا العقل ليناسب قوله بعد ويحيره فان التحيير انما يكون له (قوله لاسيما الخ) أى خصوصا ان كان أى صاحبه بليدا بأن كان غبيا (قوله علما وعملا) أى من جهة العلم والعمل فهما تمييزان لامور الآخرة (قوله فقولنا الخ) الفاء هنا فصيحة لافصاحها عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان اعراب قولنا وترك وبيان معنى ما الاولى والثانية وبيان متعلق المجرور فقولنا الخ وانما اعتنى ببيان ذلك لخفائه وكان الانسب بالمتن أن يبين أولا معنى ما فى قوله ما يضطر اليه ثم متعلق الجار والمجرور ثم معنى ما فى قوله ما يكتسب





به ثم اعراب قوله وترك بأن يقول وما فى قولنا ما يضطر اليه واقعة على بعض علم المنطق والجار والمجرور فى قولنا التصحيح يتعلق بيضطر وما فى قولنا ما يكتسب به واقعة على التعريفات والحجج وقولنا وترك منصوب بالعطف على مفعول تتضمن وهو معرفة فتأمل (قوله منصوب بالعطف الخ) نوقش فيه بأن الترك ليس شيئا موجودا حتى تتضمنه تلك الكلمات فلا يصح تسليط فعل التضمن عليه ولو جعله مفعولا معه لكان اظهر (قوله واقعة على بعض الخ) اشار بذلك الى أن من فى قوله من علم المنطق للتبعيض كما تقدم التنبيه عليه (قوله والمجرور والخ) مقتضاه أن التعلق فى الحقيقة للمجرور خلاف ما اشتهر من أنه للجار والمجرور (قوله وهذا الاضطرار) أى المفهوم من الفعل وقوله لاستعمال الخ اشار بذلك الى ان الاضطرار له جهتان احداهما جهة استعمال قواعد هذا العلم والاخرى جهة تعلم اصطلاحاته وحفظ ضوابطه وانه بالنسبة للجهة الاولى ثابت لكل أحد حتى صاحب الطبع السليم والعقل الذكى بخلافه بالنسبة للجهة الثانية فانه ثابت الا لصاحب الطبع السليم والعقل الذكى بخلافه بالنسبة للجهة الثانية فانه ثابت الا لصاحب الطبع السليم والعقل الذكى (قوله لاستعمال معانى الخ) اضافة معانى للقواعد للبيان واضافة قواعد للمنطق من اضافة المدلول للدال ويصح أن تكون للبيان أيضا ومعلوم أن استعمال المعانى لا يكون الا بالالفاظ يأتى بها المستعمل فلا يقال كيف يتأتى استعمال تلك المعانى (قوله فى طلب العلوم) متعلق بقوله استعمال (قوله لكل أحد) أى حتى صاحب الطبع السليم والعقل الذكى كما علم (قوله لتعلم اصطلاحاته) أى الامور المصطلح عليها فيه كتسمية المسند اليه موضوعا وتسمية المسند محمولا وهكذا (قوله وحفظ ضوابطه) أى قواعده فهى غير اصطلاحاته وان كتب بعضهم انها للتفسير (قوله فليس الخ) جواب اما أى بل هو خاص بغير الطبع السليم والعقل الذكى كما يعلم من التعليل (قوله اذ الطبع السليم الخ) أى اذ صاحب الطبع السليم الخ فهو على تقدير مضاف وهذا تعليل لقوله فليس عاما كما لا يخفى (قوله والعقل الذكى) أى الفطن من الذكاء وهو الفطنة (قوله الى ذلك) أى المذكور من تعلم اصطلاحاته وحفظ ضوابطه (قوله وضوابط العربية) مرادف لما قبله بناء على القول بترادف العربية والنحو وأما على القول بأن العربية أعم من النحو لشمولها اثنى عشر علما فالعطف من قبيل عطف العام على الخاص (قوله العربى) فاعل بقوله يحتاج وقوله الفصيح صفة مخصصة ان أردنا بالعربى مطلق منسوب للعرب وموضحة ان أردنا

به خصوص التام فى الفصاحة (قوله بل الغنا الخ) لما كان ما ذكره قبل يفيد مساواة علم المنطق لعلم النحو فى الغنا عنه اضرب عنه فقال بل الغنا الخ (قوله لان علوم المنطق الخ) المراد بالعلوم القواعد والاضافة للبيان وهذا تعليل لقوله بل الغنا الخ ومحصله أن كثيرا من قواعد المنطق مركوز فى ذهن كل عاقل حتى غير صاحب الطبع السليم لكونها عقلية محضة بخلاف النحو فان قواعده ليست مركوزة فى الذهن لكونها ليست عقلية محضة فلا يعرف غير العربى الفصيح شيأ منه الا بالتعلم ولا شك حينئذ أن الغنا عن المنطق أكثر من الغنا عن النحو (قوله عقلية محضة) أى خالصة لانه لا دخل للنقل فيه (قوله فكثير منها الخ) مفرع على قوله عقلية محضة (قوله وان لم يعبر الخ) أى فلا يلزم من عدم تعبيره عنه جهله به وعدم كونه مركوزا فى ذهنه وقوله عنه أى عن هذا الكثير الذى هو من علوم المنطق (قوله فانه نقلى) أى منقول عن العرب وقوله فغير العربى الخ مفرع على قوله فانه نقلى (قوله واحكامه) عطف تفسير (قوله ومع هذا الخ) اسم الاشارة عائد الى كون الغنا عن المنطق أكثر من الغنا عن النحو ودفع بهذا ما قد يقال اذا كان كذلك فلا فائدة فى تعلمه (قوله فن المنطق) الاضافة للبيان وقوله وحفظ قواعده عطف تفسير واضافة قواعد للضمير للبيان على القول بجوازها وقوله وفهمها عطف تفسير ايضا (قوله وعر الانظار) أى الصعب منها وهو بسكون العين كما قاله بعضهم لكن رأيته فى نسخة القاموس مضبوطا بكسرها (قوله مجال الفكر) أى محل جولانه وهو المعلومات ويحتمل أن المراد بالمجال الجولان (قوله مع الراحة الخ) أى حال كون ما ذكر مصاحبا للراحة الخ (قوله فى سلوك الخ) متعلق بقوله الراحة والامن وقوله مفاوز الاعتبار فيه استعارة تصريحية حيث شبهت الانظار بمعنى المفاوز وهو الطرق الصعبة الشاقة واستعير لفظ المشبه به للمشبه ولفظ السلوك ترشيح والمراد بالاعتبار ما يعتبره العقل ويدركه والمعنى فى سلوك الانظار المؤدية الى المعتبرات فتأمل (قوله وقد ذكر الخ) أتى بهذا لما فيه من الترغيب فى هذا العلم والمناسبة للاختتام وقوله الابى بضم الهمزة وكسر الباء المشددة ومن كلام الحسن بن سهل رحمه الله يا بنى تعلموا المنطق فانه يفضل الانسان على سائر البهائم وكلما كنتم بالمنطق احذق كنتم بالانسانية احق (قوله على الجميع) أى من الابى ومسلم وابن عرفة (قوله انه كان الخ) مفعول ذكر (قوله على فن المنطق) الاضافة للبيان كما تقدم (قوله على هذا) أى المذكور من وصيته لهم (قوله أو كلاما الخ) المتبادر أن هذا من كلام المؤلف يعنى به انه ان لم





يكن ذكر الكلام المذكور بعينه فقد ذكر كلاما يقرب منه (قوله لطول العهد به) علة لقوله لم أتحققه الآن ومعنى قوله لطول العهد به لطول الزمن الذى بعد العلم به (قوله وبالجملة) أى وأقول كلاما ملتبسا بالاجمال (قوله فالعلوم كلها الخ) ولهذا سمى مفتاح العلوم وميزان المعانى ولا يخفى أن المراد بها ما عدا هذا العلم لا ما يشمله والا لم يستقم الكلام فتنبه (قوله طوع اليد) هذا كناية عن كونه فى غاية التمكن منها كالشئ الذى يكون فى قبضة اليد فهو قريب من قوله متيسرة (قوله لمن حقق المهم الخ) متعلق بقوله متيسرة وقوله طوع اليد ان يسر ذلك المولى الخ أشار بذلك الى انه ليس المراد أن العلوم تكون متيسرة لمن حقق هذا العلم مطلقا بل بشرط تيسير الله له (قوله بفضله) أى لا بطريق الوجوب اذ لا يجب عليه تعالى شئ (قوله وأما مع الحرمان الخ) مقابل لقوله ان يسر ذلك الخ وقوله والخذلان بكسر الخاء وهو عدم التوفيق (قوله فيزلق الخ) بفتح اللام من باب فرح يقال زلق يزلق كفرح يفرح ومعناه زل وهو كناية عن كونه يخطئ فيما شأنه عدم الخطأ لكن كان الانسب بالمقابلة أن يقول فلا تكون العلوم له كذلك فتأمل (قوله بثوبه) الباء للسببية وكذلك فى قوله ويغص ويموت بريقه وهذا كناية عن كونه يهلك بما شأنه عدم الهلاك (قوله ولا حول ولا قوة الا بالله) هذا فى قوة الاستدلال على قوله ان يسر الخ وفسر المتقدمون هذه الكلمة بقولهم أى لا تحول عن المعصية الا بالله ولا قوة على الطاعة الا بالله واستوجه بعض المحققين التعميم بأن يقال أى لا تحول عن شئ مطلقا الا بالله ولا قوة على شئ مطلقا الا بالله وهذا هو التحقيق وقوله العلى العظيم أى العلى القدر العظيم والاسمان مترادفان (قوله وهو حسبنا ونعم الوكيل) قد تقدم الكلام على ذلك (قوله وينحصر المقصود الخ) اعترض بأن فيه حصر الشئ فى نفسه لان المقصود هو عين تلك الامور الاربعة وأجيب بأن الملاحظ فى المحصور الهيئة المجتمعة وفى المحصور فيه الامور المفصلة فاختلف المحصور والمحصور فيه بالاجمال والتفصيل وعبارته تقتضى أن هناك شيأ غيره مقصودا بالذات من التأليف وهو كذلك وذلك كتقسيم العلم والدلالات وبعض الاستلزامات وانما ذكر ذلك لانه محتاج اليه فى الجملة (قوله من هذا التأليف) أى المؤلف الذى هو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة (قوله فى التعريفات الخ) أى فى القواعد المصححة للتعريفات والمبينة لمباديها والمصححة للحجج والمبينة لمباديها هذا هو المراد وان كان المتبادر خلافه وكان

الاولى أن يقدم مبادى التعريفات عليها ومبادى الحجج عليها كما فعل فى التفصيل الآتى نظرا الى أن مبادى كل منهما أصل له فينبغى تقديمه الا أن يقال قدم هنا التعريفات على مباديها والحجج على مباديها اهتماما بهما لكونهما المقصودين ولم يصنع كذلك فى التفصيل نظرا لما ذكر فتأمل (قوله قد عرفت الخ) غرضه بهذه العبارة بيان انحصار المقصود من علم المنطق فى القواعد المتعلقة بهذه الاربعة ليبين به وجه حصره للمقصود من تأليفه فى المهم منها كما يعلم من بقية عبارته فليتأمل (قوله أن المكتسب الذى الخ) اعترض بأنه اذا كان مكتسبا لا معنى لطلب علمه لانه يلزم عليه تحصيل الحاصل وبأن الضمير فى قوله علمه راجع للمكتسب وهو اسم للعلم فتصير العبارة أن العلم الذى يطلب علمه ولا معنى لذلك فلو أسقط قوله الذى يطلب علمه وقال أن المكتسب منحصر الخ لسلم مما ذكر وأجيب عن الاول بأن المراد بالمكتسب ما من شأنه أن يكتسب وعن الثانى بأن المراد بعلمه تحصيله فكأنه قال أن ما من شأنه أن يكتسب الذى يطلب تحصيله منحصر الخ لكن قد يقال لا حاجة لقوله الذى يطلب علمه للاستغناء عنه بقوله المكتسب (قوله التصور والتصديق) بدل من النوعين (قوله لمعرفة المجهول من التصورات) من المعلوم أن المبين هو عين البيان فالمجهول هو التصورات وحينئذ يصير التركيب لمعرفة التصورات وهو غير صحيح لان التصورات هى الافهام ولا معنى لمعرفتها فكان الاحسن حذف لفظ المعرفة بأن يقول الموصل للمجهول الخ وأجيب بأن المراد من التصورات المتصورات وبتقدير مضاف بأن يقال لمعرفة المجهول من متعلق التصورات وذلك المتعلق هو المتصورات ويمكن أن يجاب أيضا بأن المراد من المعرفة التحصيل (قوله لمعرفة المجهول من التصديقات) يأتى فيه ما ذكر اعتراضا وجوابا فتأمل (قوله تتركب منها) يرد عليه التعريف بالفصل وحده أو بالخاصة وحدها فانه لا تركيب فيه لان كلا من الفصل والخاصة أمر واحد ويجاب بأنه جرى على مذهب الاقدمين من أن التعريف بذلك ليس بمرضى وان وقع أولوه وعلى تسليم انه جرى على مذهب المتأخرين من جواز ذلك فيمكن أن يقال المراد تركب ولو فى المعنى اذ ناطق فى قوة أن يقال شئ ثبت له النطق وكذلك ضاحك (قوله وهى الكليات الخمس) مقتضاه أنه يصح التعريف بالعرض العام وبالنوع وليس كذلك ويمكن أن يجاب بأن المراد وهى مجموع الكليات الخمس أى بعضها وذلك البعض هو ما عدى العرض العام والنوع من الجنس والفصل والخاصة (قوله لابد لها الخ) تفسير لقوله وكذلك الحجج (قوله أيضا) مصدر آض يئيض اذا رجع والمراد كما أن





الكليات الخمس مرادنا بمباديها (قوله فانحصر الخ) مفرع على ما ذكره بواسطة ما هو معلوم من انه لا يبحث فى هذا العلم الا عن المكتسب فاذا كان كذلك وقد فرضنا أن هذا المكتسب منحصر فى نوعين وان هذين النوعين لهما طريقان فقد انحصر المقصود الخ هذا ما ظهر (قوله فى تحقيق هذه المطالب) اى فى القواعد المحققة لهذه المطالب (قوله وبعد أن يحقق الخ) غرضه بهذا مجرد ابداء النصيحة للمشتغل بهذا الفن عملا بقوله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة (قوله من هذه المطالب) أى من القواعد المتعلقة بهذه المطالب (قوله حفظا وفهما) أى بالحفظ والفهم فهما منصوبان على نزع الخافض والنصب على نزع الخافض وان كان سماعيا لكنه جرى فى عبارة المؤلفين كالقياسى (قوله عما لا يحتاج اليه) وتقدم أن المراد بذلك أقسام الجزء غير التام والمختلطات وتفريعاتهما والمراد أنه لا يحتاج اليه فى غالب تصرفات العقل وان كان يحتاج اليه نادرا كما مر (قوله جزأ نفيسا) أعلم ان كل جزء من عمر الشخص كالجوهرة النفيسة التى لا عدل لها ولا خلف لانه يمكن ان يكون به خلود الابد فى النعيم المقيم والنظر الى وجه الله الكريم اذا علمت ذلك تعلم أن قوله نفيسا وصف كاشف (قوله من العمر) هو مدة حياة ذى الروح (قوله وليشتغل الخ) معطوف على قوله فليعرض الخ (قوله بعد أن احكم آلة العقل) أى بعد أن جعلها محكمة بحيث لا يتطرق اليها نقض ولا خدش والمراد بآلة العقل القواعد المتعلقة بالمطالب الاربع وهذا الظرف مستغنى عنه بقوله وبعد ان يحقق الخ فتأمل (قوله بالعلوم الشرعية) متعلق بقوله وليشتغل (قوله استفادة الخ) هذه الاربع منصوبة على التمييز ومعلوم أن الاستفادة طلب الافادة من الغير والافادة تعليمه للغير (قوله علما) أى تعلما وهذا هو عين الاستفادة أو قريب منها وقوله وعملا هو اعم من الافادة فهى منه (قوله بنية خالصة) أى معها وهو متعلق بقوله وليشتغل ونقل شيخنا أن شروط الاخلاص فى نية العلم أن يقصد الخروج من الجهل وأن يقصد نشر شريعته صلى الله عليه وسلم وأن يقصد انه اذا قدر على التعليم علم (قوله للدار الآخرة) متعلق بنية خالصة أى بنية خالصة لجزاء الدار الآخرة فقوله والفوز الخ عطف خاص على عام وانما خصه لعظم شأنه كذا قال بعضهم لكن فيه عموم أيضا لانه ليس خاصا بالدار الآخرة ففيه خصوص من وجه وعموم من وجه فتأمل (قوله وما لا يعنى) تفسير للفضول (قوله وحب الرياسة) أى السيادة على القوم كما يؤخذ من كلام القاموس حيث فسر الرئيس كسكيت بسيد القوم (قوله جهده) أى بقدر ما يمكنه وهو راجع لكل من قوله

وليشتغل وقوله وليحذر (قوله وليستعن الخ) أى فى كل من الاشتغال والحذر ولما كان ذلك ليس فى قدرة الشخص نفسه امره بالاستعانة (قوله فلا حول الخ) كالتعليل لقوله وليستعن بالمولى الخ (قوله ولاجل انحصار الخ) علة مقدمة على المعلول (قوله من فن المنطق) الاضافة للبيان (قوله فى هذه المطالب) أى فى قواعدها (قوله فى المهم منها) أى من قواعدها (قوله وبانقضائه) أى المهم منها والجار والمجرور متعلق بينقضى بعد والباء بمعنى مع فالمعنى وينقضى التأليف مع انقضا هذا المهم (قوله والى هذا) أى الى حصر المقصود من هذا المختصر فى المهم منها (قوله وبالله تعالى التوفيق) أى لا بغيره كما يفيده تقديم الجار والمجرور ومعنى التوفيق فى اللغة التأليف وفى الشرع خلق قدرة الطاعة فى العبد ولا حاجة لزيادة وتسهيل سبيل الخير اليه لاخراج الكافر بناء على تفسير قدرة الطاعة بانها عرض يقارن الطاعة لاخراجه بقولنا قدرة الطاعة وأما على تفسيرها بانها سلامة الآلات فلابد من هذه الزيادة لذلك (قوله أما مبادى الخ) من المعلوم انه لا يحسن هذا التعبير الا لو اتى بنظير ذلك فيما يأتى بأن يقول وأما التعريفات فكذا وكذا وأما مبادى الحجج فكذا وكذا الخ مع انه لم يصنع كذلك فان قيل قوله فاعلم الخ لا يصح ان يكون جوابا لاما فان جوابها أجيب بتسليم عدم صحته جوابا لها وأن جوابها محذوف وأما قوله فاعلم الخ فجواب شرط مقدر والتقدير اما مبادى التعريفات فالكليات الخمس واذا أردت معرفتها فاعلم الخ وكأنه حذف ذلك لظهوره وبالجملة لو قال من أول الامر واعلم أولا ان الدلالة الخ لسلم مما ذكر ولكان ظاهرا جدا (قوله أن الدلالة الخ) قد ذكر المؤلف للدلالة تعريفين أولهما للاقدمين والثانى لبعض المتأخرين كما سيذكره فى الشرح هذا والذى يفهم من كلام الشيخ ابن سينا فى الشفاء انها تطلق على كل منهما بالاشتراك (قوله فهم امر) أى بالفعل والمراد بالامر هنا المدلول بخلافه فى قوله من امر فان المراد به الدال كما لا يخفى وسيذكر المؤلف فى الشرح اعتراضين على هذا التعريف من جانب القائلين بالثانى وسيأتى الجواب عن كل منهما أن شاء الله تعالى (قوله كون امر) أى الذى هو الدال وقوله بحيث أى ملتبسا بحالة وهذه الحالة هى أن يفهم الخ واعلم انهم قد أخرجوا حيث عن اصلها فى مثل هذه العبارة من وجهين الاول انهم اطلقوها على الحالة مع انها فى الاصل ظرف مكان تنزيلا لها منزلته الثانى انهم ادخلوا عليها باء الجر مع انها فى الاصل لا تخرج عن النصب محلا على الظرفية الا الى الجر بمن فهى من





الظروف غير المتصرفة خلافا لما قاله بعض النحاة من انها تتصرف قليلا واعترض هذا التعريف بأن الحيثيات تجتنب فى الحدود لانها لا تدل على الحصول وانما تدل على القابلية ذكره سيدى سعيد واقره وهو ممنوع على اطلاقه والمتجه التفصيل بين ان يكون المراد الحصول بالفعل فتجتنب وأن يكون المراد القابلية كما هنا على هذا القول فلا تجتنب فليتأمل (قوله امر) أى وهو المدلول فالامران هنا على عكسهما فى التعريف الاول (قوله فهم الخ) أى سواء فهم ذلك الامر بالفعل أو لم يفهم فالمدار عند القائلين بهذا التعريف على صلاحية الامر لان يفهم منه امر آخر وان لم يفهم منه بالفعل فقبل الفهم بالفعل يقال لذلك الامر دال حقيقة لا مجازا كما سيأتى (قوله والدال ينقسم الخ) هذا التقسيم ليس جاريا على احد القولين السابقين بخصوصه بل جار على كل منهما كما هو ظاهر ومن جعل المقسم هو الدال يعلم خروج المهمل وهو الذى لم يوضع لمعنى قوله كل منهما أى اللفظ وغيره (قوله تنقسم الى ثلاثة أقسام) نواسقط الى ما ضره والحصر فى هذه الثلاثة استقرائى لا عقلى كما صرح به السيد فى دلالة اللفظ ومثلها دلالة غيره كما استظهره بعض المحققين (قوله دلالة) وضعية سميت بذلك لان سببها الوضع كما يؤخذ من كلامه فيما يأتى وقوله وعقلية أى ودلالة عقلية وسميت بذلك لانها بواسطة العقل فان قلت كما أن العقل له دخل فى هذا القسم له دخل فى غيره من الاول والثالث فلم سمى هذا عقليا دونهما قلت أجاب بعضهم بأنه لما كان العقل وحده هو الواسطة فى هذا القسم نسب اليه بخلاف غيره فانه وان كان العقل له دخل فيه لكن شاركه غيره على أن علة التسمية لا توجها وقوله وطبيعية سميت بذلك لكونها بواسطة الطبيعة وهل المراد طبيعة الفاهم أو طبيعة الدال أو طبيعة من وقع منه الدال احتمالات واستظهر بعضهم الاخير والمراد بالطبيعة على كل من الاول والثالث مبدأ الادراك وهو النفس الناطقة وعلى الثانى الحقيقة وكما تطلق على ما ذكر تطلق على السجية التى جبل عليها الشخص كما فى القاموس (قوله يعنى الخ) غرضه بهذا بيان وجه ذكر الدلالة وأقسامها هنا وبه يندفع ما قد يقال لم ذكر مبحث الدلالة مع انه حصر المقصود من التأليف فى المطالب الاربعة السابقة وحاصل الدفع أنه لما كان لتلك المطالب الفاظ تدل عليها وبها يتصرف فى ذلك احتيج الى معرفة ذلك المبحث وكان الاولى تقريره على هذا الوجه (قوله وان كانت الخ) الواو للحال أى والحال انها هى الكليات الخمس ولو حذف هذه الجملة لكان أولى قوله لما كان الخ خبران وقوله لها أى لتلك المبادى فالضمير عائد على المبادى وكذلك الضمير فى قوله عليها (قوله

وبها) أى بتلك الالفاظ لكن من حيث المعانى لا من حيث ذاتها وقوله يتصرف الخ أى بانضمام تلك المبادى الى بعض وتقديم بعضها على بعض كما فى قولهم فى تعريف الانسان حيوان ناطق (قوله احتيج أولا) أى قبل معرفة تلك المبادى كما سيذكره (قوله الى معرفة الدلالة) أى معرفة معناها وهو ما سبق وقوله وأقسامها أى وهى ستة وقوله وما يعتبر الخ أى وهو قسم واحد وهو الدلالة اللفظية الوضعية كما سيأتى وقوله منها أى من تلك الاقسام وقوله فى فن المنطق متعلق بيعتبر والاضافة للبيان كما مر غير مرة وقوله وما لا يعتبر أى وهو الاقسام الخمسة الباقية كما سيعلم مما يأتى أن شاء الله تعالى (قوله فلهذا) أى لاجل الاحتياج الى معرفة الدلالة وما عطف عليها (قوله التى هى الخ) صفة للمبادى لا للتعريفات (قوله وتفسيرنا أولا) أى لا ثانيا (قوله واعترضه) أى هذا التفسير وكذا قوله بأنه (قوله لوصف امر الخ) المراد بالوصف الاول الدلالة وبالامر الدال وبالوصف الثانى الفهم وبالغير الشخص الفاهم (قوله بما هو الخ) ما واقعة على الفهم وقوله لغيره أى غير ذلك الامر (قوله فان الدلالة الخ) علة لقوله تفسير لوصف امر الخ (قوله وزعم الخ) معطوف على اعترضه (قوله انما هى الحيثية) أى لا الفهم بالفعل وتقدم أن المراد بالحيثية الحالة كما أشار له بقوله أى هى كون الخ (قوله بحيث لو اسقطه وقال هى كون امر يصح الخ) لكان أولى كذا ظهر وأقره شيخنا (قوله وجوابه) أى هذا الاعتراض وقوله أن هذا أى قولهم انه تفسير لوصف امر الخ (قوله من تفصيل المركب) أى جعل كل جزء منقطعا عن الآخر والمراد بالمركب هنا مجموع قوله فهم امر من امر فالمعترض قد فصله حيث اعتبر كل جزء على حدته فنشأ له هذا الاعتراض وذلك لان الفهم اذا لم يقيد بالمجرور كان وصفا للشخص الفاهم وحينئذ فلا يصح تفسير الدلالة التى هى وصف للدال به لان تفسير وصف أمر بوصف آخر باطل وهو غلط نشأ من تفصيل المركب وهو مجموع قولنا فهم أمر من أمر واعلم انهم قد يفصلون المركب فى الاغاليط بأن يجعلوا الجزء صادقا فيما لا يصدق فيه الا الكل أو فيما لا يصدق فيه الكل ويصدق فيه الجزء فالاول نحو الرمان حلو حامض فيصدق هنا الكل ولا يصدق الجزء فيقال الرمان حلو حامض أى مز ولا يقال الرمان حلو فقط والثانى كقولك كل عشرة زوج ولا شئ من الزوج بسبعة وثلاثة ينتج لا شئ من العشرة بسبعة وثلاثة فلو اعتبرت السبعة وحدها نشأ الغلط من تفصيل المركب وهو مجموع السبعة والثلاثة فيصدق هنا الجزء ولا يصدق الكل وبهذا تعلم ما فى الحواشى من السقط (قوله فان الفهم الخ) علة لقوله أن هذا غلط





نشأ الخ وتوضيح هذا انه يفرق بين الفهم المطلق عن التقييد بالمجرور بمن وبين الفهم المقيد بذلك فالاول وصف للفاهم لانه مصدر المبنى للفاعل والثانى وصف للدال لانه مصدر المبنى للمفعول فالمعترض فصل المركب وجعل الفهم مطلقا فنشأ له هذا الغلط والواقع انه مقيد فهو وصف للدال لانه بمعنى كونه يفهم منه أمر ولا خفاء فى أن هذا وصف له فتأمل (قوله فهم مقيد بالمجرور بمن) أى لا مطلق كما فهمه المعترض بسبب تفصيل المركب فوقع فى الغلط (قوله بمعنى أن الدلالة الخ) لعله متعلق بمحذوف والتقدير وحينئذ فالتفسير المذكور بمعنى الخ أى وحينئذ كان الفهم الذى فسرت به الدلالة الفهم المقيد بالمجرور بمن الذى هو الامر الدال فالتفسير المتقدم ملتبس بمعنى أن الدلالة الخ هذا ولو قال وهو بمعنى كون أمر الخ لسلم من ذلك ويكون الضمير حينئذ راجعا للفهم المقيد بالمجرور بمن تأمل (قوله هى كون أمر يفهم منه أمر التعبير بالمضارع فيه نظر لان ظاهره أن المدار على صلاحية الامر لان يفهم منه أمر آخر فيصير تفسير الاقدمين مساويا لتفسير بعض المتأخرين وليس كذلك لان المدار فى تفسير الاقدمين على كون الامر فهم منه بالفعل أمر آخر وفى تفسير بعض المتأخرين على كون الامر بحيث يفهم منه أمر آخر أخذا من جعله فى آخر العبارة أن وصف الامر الدال بالدلالة قبل الافهام مجازى لا حقيقى ومن بناء الشيخ ابن عرفة الخلاف الآتى فى كون اللزوم الذهنى شرطا فى دلالة الالتزام أو سببا على هذين التفسيرين اذ لو رجع تفسير الاقدمين الى تفسير بعض المتأخرين لكان وصف الامر الدال بالدلالة قبل الافهام بطريق الحقيقة فلا يصح كلام المؤلف الآتى وكان بناء الشيخ ابن عرفة ذلك الخلاف على هذين التفسيرين غير صحيح مع أن المؤلف جرى عليه فيما يأتى وقال انه حسن واضح هذا وقد نقل العلامة اليوسى عن المؤلف فى شرح ايساغوجى انه رد تفسير المتقدمين الى تفسير بعض المتأخرين تبعا للسعد فى المطول بتأويل المصدر بان والفعل حيث قال فمعنى فهم أن يفهم وهذا معنى الحيثية والله أعلم اه لكن هذه الطريقة لا يتمشى كلامه هنا عليها لما علمت فتأمل (قوله ولا شك أن الذى الخ) كان الاظهر والانسب أن يقول ولا شك أن هذا الفهم انما هو وصف للامر الدال لا لغيره كما قال نظير ذلك فى الكلام على الشرب فليتأمل (قوله لا لغيره) أى الذى هو الشخص الفاهم (قوله انما هو الفهم لامر) أى الذى هو المطلق عن التقييد بالمجرور بمن وهو بمعنى كون الشخص فاهما كما أشار له المؤلف بالتفسير (قوله أى كونه) أى الغير الذى هو كناية عن الشخص الفاهم وقوله له أى لذلك الامر (قوله لا الفهم منه) أى لان الفهم المقيد

بالمجرور بمن وصف للدال فقط لانه بمعنى كونه فهم منه كما مر (قوله بمعنى الخ) عبر أولا بأى التفسيرية وثانيا بقوله بمعنى للتفنن واضافة معنى لما بعده للبيان (قوله اذا الشخص الخ) علة لقوله والذى اتصف به غيره الخ وقوله فى هذا أى فى هذا المقام واحترز به عن غير ذلك نحو ما اذا فهمت من زيد مثلا مسألة فانه يقال لزيد فى هذا المقام مفهوم منه وكون ما ذكر علة لذلك ظاهر جلى وان كتب بعضهم أن الاولى جعله مفرعا فتأمل (قوله وهذا) أى الامر الدال فهو كالعين والفهم كالشرب والفاهم كالشارب لكنه لم يصرح بالاخيرين لظهورهما (قوله بالشرب منها الخ) أى بالشرب المقيد بالمجرور بمن صفة لها بخلاف الشرب المطلق عن ذلك فانه وصف للشارب (قوله بمعنى انه شرب منها) هذا هو المناسب فى التنظير بناء على أن المدار فى تفسير الدلالة على الفهم من الدال بالفعل بخلاف قوله أو يشرب منها فانه لا يناسب ذلك وانما يناسب كون المدار فى ذلك على صلاحية الدال لان يفهم منه الذى جرى عليه المؤلف فى شرح ايساغوجى (قوله انما هو الشرب الخ) الانسب بما تقدم أن يقول انما هو الشرب لمائها أى كونه شاربا له (قوله وأما الاعتراض الخ) مقابل لمحذوف والتقدير أما هذا الاعتراض فقد علمت جوابه وأما الاعتراض الخ (قوله يوصف الخ) أى يصح أن يوصف الخ كما هو ظاهر التعبير بالمضارع ويحتمل أن المراد وصف فى كلامهم بالدلالة الخ (قوله وذلك) أى وصف الدال بالدلالة قبل الفهم وقوله يقتضى الخ وحينئذ فيلزم أن الدلالة غير الفهم فلا يصح تفسيرها به كما أشار له بقوله فكيف الخ فهو استفهام انكارى بمعنى النفى (قوله فالجواب الخ) فيه نظر لانه لا ينهض فى الرد على المعترضين وذلك لانهم لا يسلمون أن وصف الدال بالدلالة قبل الفهم بطريق المجاز بل بطريق الحقيقة بدليل قولهم السابق فهم أو لم يفهم فتلخص أن القائلين بالتفسير الاول يقولون بأن وصف الدال بالدلالة قبل الفهم انما هو بطريق المجاز وأن القائلين بالثانى يقولون بأن ذلك بطريق الحقيقة وحينئذ فلا اعتراض ولا جواب (قوله قبل الافهام) المناسب للاعتراض قبل الفهم (قوله بطريق المجاز) الاضافة للبيان وكذا قوله لا بطريق الحقيقة (قوله وأعلم الخ) انما أتى بذلك لاجل قوله فالدلالة الخ (قوله سببها الوضع) أى ولو نوعيا كما فى المشتقات (قوله وهو تعيين امر الخ) أى تعيين الواضع امرا الخ فالمصدر مضاف لمفعوله بعد حذف الفاعل والمتبادر ان مراد المؤلف أن هذا التعريف عند المناطقة وعليه فالمراد بالدلالة الوضعية ما يشمل دلالة المجاز وبه صرح السعد فى شرح الشمسية لكنه ذكر فى موضع





آخر من هذا الشرح أن الوضع هنا تعيين أمر للدلالة من غير قرينة واحترز بقوله هنا عن اصطلاح أهل العربية والاصول فان الوضع فيه ما ذكره المؤلف وعلى هذا فليس المراد بالدلالة الوضعية ما يشمل دلالة المجاز ولذلك قال السيد الدلالة المعتبرة فى هذا الفن ما كانت كلية وأما اذا فهم المعنى فى بعض الاوقات بواسطة قرينة فاصحاب هذا الفن لا يحكمون بأن هذا الفهم دلالة بخلاف اصحاب العربية والاصول هذا وفصل عبد الحكيم بين أن يتحقق اللزوم بين القرينة ولفظ المجاز فتكون دلالته معتبرة وبين عدم تحققه فلا تعتبر كذا يؤخذ من حاشية شيخ شيخنا على الملوى (قوله اى من غير قرينة) المراد نفى القرينة الدالة على المعنى المجازى وحينئذ فيصدق كلامه بما اذا لم تكن قرينة اصلا أو كانت قرينة معينة لاحد المعانى الحقيقية كما فى المشترك كعين (قوله اذا كانت الخ) فى جعله الحقيقة والمجاز صفتين للدلالة تسمح لانهما من أوصاف الدال (قوله أو بقرينة) أى دالة على المعنى المجازى كما علمت (قوله فالدلالة الخ) مفرع على قوله سببها الوضع وقوله فيها أى فى الدلالة الوضعية ففى كلامه ظرفية العام الذى هو مطلق الدلالة فى الخاص الذى هو الدلالة الوضعية ولو قال فهى اختيارية لكان أولى وأنسب بقوله بعد والدلالة الطبيعية والعقلية الخ (قوله اختيارية) انما وصفت بذلك لان سببها وهو الوضع اختيارى فان قيل هذا ظاهر ان قلنا أن الواضع هو الله تعالى أو البشر ولم تشترط المناسبة بين الدال والمعنى كما هو المشهور وأما ان قلنا أن الواضع البشر واشترطت المناسبة المذكورة فغير ظاهر لان الوضع حينئذ ليس باختيارى اذ ليس للواضع أن يضع شيأ الا أن وجد المناسبة بينه وبين الموضوع له أجيب بأنه اذا وجد المناسبة كان له أن يضع وان لا يضع فاذا وضع حينئذ كان باختياره فهو مختار فى الجملة على أنه قد توجد المناسبة بين معانى متعددة وحينئذ فله أن يضع لكل منها فاذا وضع لاحدها كان مختارا لذلك كذا يؤخذ من اليوسى تتغير بتغير الوضع بأن وضع الواضع الشئ لشئ بعد وضعه لآخر (قوله الا أن) أى لكن وقوله يمكن تغيرها المراد أنه يمكن تخلفها كان توجد الجمرة ولم يوجد الخجل فقوله لا يمكن فيها التغير أى لا يمكن تخلفها فتلخص أن الوضعية اختيارية وتتغير والطبيعية غير اختيارية وتتغير والعقلية غير اختيارية ولا تتغير (قوله فمثال الخ) أى اذا اردت بيان أمثلة هذه الاقسام فمثال الخ فالفاء فصيحة وجملة ما ذكره من الامثلة ستة بعدد الاقسام ثلاثة منها لاقسام غير اللفظ وثلاثة لاقسام اللفظ وكان الانسب بما قبله أن يقدم هذه الثلاثة على الثلاثة التى قبلها (قوله وضعا) أى

بالوضع فهو منصوب بنزع الخافض وكذا يقال فيما بعد (قوله الاشارة المخصوصة) وهى الاشارة بالرأس الى اسفل أو الى اعلى ٧ فالاول لمعنى نعم والثانى لمعنى لا (قوله مثلا) لا يخفى انه مستغنى عنه بقوله فتال وحيث زاد ذلك فكان عليه أن يزيد بعد قوله معنى نعم أو لا مثلا ليكون فى مقابلة مثلا الاولى وكذا يقال فيما بعد (قوله على معنى الخ) متعلق بدلالة واضافة معنى لما بعده من اضافة المدلول للدال (قوله يقوم به) الضمير المستتر عائد للعرض والبارز للجرم فالصفة جرت على غير من هى له مع عدم الابراز وهو خلاف الاولى عند امن اللبس كما هنا وممنوع عند خوفه هذا هو التحقيق وما قيل من أن الخلاف انما هو فى الوصف وأما الفعل فيجوز ذلك فيه عند امن اللبس اتفاقا مردود بنقل غير واحد كالسيوطى الخلاف فى الفعل أيضا (قوله لاستحالة الخ) علة لكون اللفظ يدل على الجرم القائم به (قوله دلالة الصراخ) أى المتركب من الحروف كما سيذكره فى الشرح وانما احتيج لذلك ليصح التمثيل بدلالته لدلالة اللفظ وقوله الضرورى أى الذى يكون عند الضرورة غالبا كما أشار اليه فى الشرح (قوله قوله) مبتدأ خبره قوله يعنى والرابط محذوف والتقدير يعنيه فى تعليله وقوله دلالته على جرم الخ مقول القول (قوله لان اللفظ الخ) تعليل للعلة وقد أشار المؤلف الى قياس من الشكل الاول نظمه هكذا اللفظ عرض وكل عرض يستحيل أن يقوم بنفسه ينتج اللفظ يستحيل أن يقوم بنفسه فذكر المقدمتين الصغرى والكبرى وحذف النتيجة لانهم كثيرا ما يقتصرون على ذكر المقدمتين كما تقول ادب فلانا لانه أهانك وكل من اهانك يؤدب أى ففلان يؤدب (قوله بل هى الخ) اضراب انتقالى لا ابطالى كما هو ظاهر (قوله مشتركة بين جميع الالفاظ) فكل لفظ ثابتة له هذه الدلالة وقوله بل وبين جميع الاصوات كان الاحسن ان يقول بل وبين سائر الاصوات أى باقيها وهو الصوت الغفل أى الخالى عن الحروف (قوله فانهما مختصان ببعض الالفاظ) أما الاولى فهى مختصة بنحو الالفاظ التى تذكر فى مقام الشدائد وأما الثانية فهى مختصة بالالفاظ المستعملة (قوله وأما أقسام الخ) مفهوم التقييد فى كل من الثلاثة السابقة باللفظ (قوله فهى كلها خاصة ببعض الامور) أما الوضعية فهى مختصة بنحو الاشارة المخصوصة وأما العقلية فهى مختصة بنحو التغير وأما الطبيعية فهى مختصة بنحو الحمرة (قوله وذلك) أى الصراخ المذكور (قوله عن التقطع) أى خروج الحروف من مخارجها فهو اثر التقطيع الذى هو اخراجها منها وقوله والحروف من عطف الموصوف على الصفة فقول بعضهم بأنه عطف

٧ قوله فالاول الخ المناسب والاولى لمعنى نعم والثانية لمعنى لا اه





تفسير غير ظاهر (قوله فهذه ستة أقسام) تفريع على ما تقدم من تقسيم الدال الى لفظ وغيره وتقسيم دلالة كل ثلاثة أقسام كما بينه فى الشرح (قوله قسم واحد) وأما ما بقى من الاقسام وهو خمسة فليس معتبرا فى علم المنطق وانما ذكره تتميما للاقسام وتمييزا للمقصود من غيره (قوله لما قسم الدال الخ) بين بذلك أن قوله فهذه الخ مفرع على التقسيم السابق لا على التمثيل (قوله وكان الخ) معطوف على قوله قسم (قوله لزم الخ) جواب لما (قوله ضرورة) أى بالضرورة فهو منصوب بنزع الخافض (قوله وهى) أى هذه الاقسام التى لا تعتبر فى هذا الفن (قوله وقسم واحد معتبر) أى فى فن المنطق (قوله وانما اعتبرنا) أى نحن معاشر المناطقة (قوله لانضباطه الخ) أى بخلاف باقى الاقسام فانه لم ينضبط مع عموم فائدته أما الطبيعية سواء كانت لفظية أو لا فلاختلاف الطبائع ضرورة وأما العقلية كذلك فلاختلاف العقول وتفاوتها فى الذكاء والبلادة ولذلك يناقض بعض العقلا بعضا وأما الوضعية غير اللفظية فلانها وان انضبطت بالوضع لكن لا تعم فائدتها كما هو ظاهر (قوله فى العقليات) أى الامور التى ثبتت بالادلة العقلية كقولك القدرة واجبة لله فذلك أمر عقلى استفيد من الدلالة الوضعية لان هذا التركيب موضوع لهذا المعنى وقوله والنقليات أى الامور التى ثبتت بالادلة النقلية كقولك النية واجبة فى الوضوء فذلك أمر نقلى استفيد من الدلالة الوضعية لما تقدم وقوله والطبيعيات أى الامور التى تقتضيها الطبيعة كقولك الحمرة تدل على الخجل فهذا أمر طبيعى استفيد من الدلالة الوضعية لما مر وقوله وغيرها أى كالعاديات كقولك النار محرقة فهذا أمر عادى استفيد من الدلالة الوضعية وقوله والتعلم أى من الغير وقوله والتعليم أى للغير (قوله وهى تنقسم الخ) هذا التقسيم من تقسيم الكلى الى جزئياته وحصرها أعنى الدلالة اللفظية الوضعية فى هذه الاقسام الثلاثة عقلى كما قاله السيد لانها اما أن تكون على الموضوع له بتمامه أو على جزئه أو على خارجه اللازم له لزوما ذهنيا فالاولى دلالة المطابقة والثانية دلالة التضمن والثالثة دلالة الالتزام (قوله دلالة مطابقة) سيذكر فى الشرح علة تسميتها بذلك واضافة دلالة لما بعدها من اضافة المصاحب الى المصاحب لان الدلالة يصحبها مطابقة المعنى المفهوم من اللفظ للمعنى الذى وضع له كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى (قوله على المعنى الخ) لم يقل المؤلف على تمام المعنى كما عبر به جماعة لعدم الاحتياج الى ذلك المضاف على انه قد يقتضى اشتراط التركيب فى المعنى مع انه قد يكون بسيطا (قوله الذى وضع له) الضمير المستتر للفظ والبارز للمعنى فالصلة جرت على غير من هى

قوله من اضافة المصاحب أى المصاحب بفتح الحاء الى المصاحب بكسرها اه

له وفيه ما تقدّم (قوله لفظ الاربعة) الاضافة للبيان وقوله مثلا لا يخفى الاستغناء عنه بالكاف وكان عليه أن يزيد مثلا بعد قوله ضعف الاثنين ليكون فى مقابلة مثلا الاول (قوله على ضعف الاثنين) اعترض بأن ضعف الشئ لغة ما زاد عليه فضعف الاثنين ما زاد عليهما ولا يخفى انه صادق بالثلاثة فكان الاولى أن يقول على الوحدات الاربع وأجيب بأن المراد بضعف الشئ مثلاه كما هو المشهور (قوله ودلالة تضمن) الاضافة من اضافة المسبب للسبب وسميت بذلك لتضمن المعنى لجزئه (قوله دلالة اللفظ الخ) استشكلوا ذلك بأن فهم المركب بفهم أجزائه فكيف يتأتى الانتقال من معنى اللفظ الى جزئه وصوّر ذلك بعضهم بما اذا رأيت شبحا وشككت فيه هل هو حيوان أولا فقيل لك هو انسان ففهمت انه حيوان لانه مقصودك ولم تلتفت الى كونه ناطقا قال فهذا مثال يظهر فيه الانتقال من معنى اللفظ الى جزئه وبحث فى هذا بأنه يستلزم تقدّم وجود الكل على وجود الجزء فى الذهن مع اتفاقهم على تقدّم الجزء على الكل فى الوجودين ويستلزم أن يفهم الجزء مرتين مرة فى ضمن المركب وأخرى منفردا والوجدان يكذبه ولذلك قال بعض الفضلاء الاحسن ما ذهب اليه بعضهم من أن دلالة التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل اذ لا شك انه اذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه فليس فيها انتقال من المعنى الى جزئه لانهما اقترنا فى فهم واحد الا انه يسمى بالنسبة الى تمام المعنى مطابقة وبالنسبة الى جزئه تضمنا لكن هذا مخالف لما يأتى وأجيب عن الشق الاول من البحث المذكور بأن فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل منه وان كان فهمه فى ذاته متقدّما عليه كما قاله عبد الحكيم فاتفاقهم على تقدّم الجزء على الكل فى الذهن انما هو فى فهم الجزء فى ذاته لا فى فهمه من اللفظ الموضوع للكل وعن الشق الثانى منه بمنع تكذيب الوجدان فهم الجزء مرتين فتنبه (قوله على جزء مسماه) سواء كان ذلك الجزء ربعا أو نصفا أو ثلاثة ارباع كما أشار له بالمثال وكان الاولى أن يعبر بالمعنى كما عبر به قبل لان المسمى هو خصوص المعنى الموضوع له الحقيقى كما سيأتى فى كلامه مع انه جرى هنا على اعتبار دلالة المجاز وان لم يصرح بذلك الا فى دلالة المطابقة فلعله أراد بالمسمى هنا مطلق المعنى فيشمل المعنى المجازى فلذلك جعل بعضهم فى عبارته تفننا فليتأمل (قوله ان كان مركبا) لا يقال لا حاجة اليه بعد قوله على جزء مسماه لانا نقول لا يرد ذلك الا لو كان فى مركزه والواقع انه مؤخر من تقديم لانه قيد فى قوله ودلالة تضمن فأصل العبارة ودلالة تضمن ان كان مسماه مركبا وهى دلالة اللفظ الخ وهو وان كان بعيدا أولى من جعل ذلك زائدا (قوله نصفها) بدل

من



من قوله اثنين وكذا كل من قوله ربعها وقوله ثلاثة ارباعها (قوله ودلالة الالتزام) الاضافة من اضافة المسبب الى السبب وسميت بذلك لالتزام المعنى أى استلزامه للازمه (قوله على خارج عن مسماه) أى غير داخل فيه لانه ليس جزأ منه وقوله لازم له أى لمسماه (قوله لزوما ذهنيا) اعترض بأن اللزوم الذهنى خارج عن حقيقة دلالة الالتزام لانه شرط أو سبب كما سيأتى وكل منهما خارج عن الحقيقة فكيف يذكره المؤلف فى تعريفها وأجيب بأنه ذكره فى التعريف على انه ليس جزأ من الحقيقة بل على انه شرط أو سبب بقرينة قوله فيما سيأتى ونفى كون اللزوم الذهنى شرطا الخ وقوله بينا وصف الذهنى بالبين ليس للتخصيص بل للايضاح والكشف كما سننبه عليه فيما يأتى بناء على الطريقة التى جرى عليها فى المتن من أن اللزوم الذهنى والبين بمعنى وهو ما يلزم فيه من تصوّر الملزوم تصوّر اللازم وأما على الطريقة الثانية التى جرى عليها فى الشرح من أن اللزوم الذهنى هو ما ذكر ويسمى لزوما بينا بالمعنى الاخص وان اللزوم البين هو ما يلزم من تصوّر الملزوم واللازم الجزم باللزوم بينهما سواء لزم من تصور الملزوم تصور اللازم أم لا ويسمى لزوما بينا بالمعنى الاعم فذكر البين بعد الذهنى لا فائدة له فكان الاولى على هذه الطريقة تقديم البين على الذهنى على حد قولهم عالم نحرير وعلم مما قررناه أن دلالة الالتزام لا بد فيها من اللزوم الذهنى على كل من الطريقتين غاية الامر أن الخلاف فى كون اللزوم البين مرادفا للزوم الذهنى أو أعم منه هذا ونقل الاجهورى فى شرح التهذيب عن الامام وكثير من المتأخرين أن المعتبر فيها هو اللزوم البين بالمعنى الاعم ونقله أيضا الفنرى فى شرحه على ايساغوجى وبهذا يرد ما زعمه بعضهم من الاتفاق على انه لا بد فيها من اللزوم الذهنى الا أن يحمل على أن المراد اتفاق الطريقتين السابقتين وسيأتى ايضاح ذلك كله ان شاء الله تعالى (قوله يعنى أن الدلالة الخ) أشار بذلك الى أن الضمير راجع لما ذكر لا للدلالة من حيث هى (قوله فيها ثلاثة أقسام) الظرفية اعتبارية وهى من ظرفية الاقسام فى المقسم ولو حذف الجار والمجرور لكان أنسب بالمتن (قوله وجعلها وضعية) أى كما يفيده المتن بناء على أن دلالتى التضمن والالتزام وضعيتان وهو المرجح وسيأتى تتمة الخلاف (قوله لاستناد جميعها للوضع) أى لكونها متسببة عنه (قوله الا أن الاولى الخ) أى لكن الاولى الخ وهذا استدراك على ما قبله الموهم استواء الجميع فى الاسناد للوضع (قوله بلا واسطة) بحث فيه بأنه لا بد من توسط حضور اللفظ بالبال ومعرفة الوضع فكيف يقول بلا واسطة وأجيب بأن المراد بلا

واسطة سبب آخر كما في الدلالتين الأخريين فلا ينافي انه لابد من واسطة شرط وهو ماذكرنا فتأمل (قوله اذا المعنى الخ) علة لقوله بلا واسطة (قوله فيها) أى بسببها ففي بمعنى باء السببية (قوله هو عين الخ) فهما متحدان بالذات لكنهما مختلفان بالاعتبار فالاول هو معنى اللفظ من حيث كونه دالا عليه والثاني هو ذلك من حيث كونه موضوعا له (قوله أو المجازي) فيه ما تقدم (قوله ولهذا) أى لذلك التعليل أعني كون المعنى المفهوم من اللفظ هو عين المعنى الذي وضع له اللفظ (قوله سميت مطابقة) أى دلالة مطابقة (قوله لمطابقة الخ) اعترض بأنه كان الاولى اسقاطه لعدم الاحتياج اليه لانه قد علل ذلك بقوله ولهذا وأجيب بأنه علة للعلية أى لكون التعليل المذكور علة فكأنه قال وانما كان ذلك علة لمطابقة الخ والمراد من الفهم المفهوم ومن الوضع الموضوع له فان قلت مقتضى كون المفهوم مطابقا للموضوع له انه ليس عينه ضرورة أن المطابق لشئ ليس عين ذلك الشئ مع أن المفهوم هو عين الموضوع له كما ذكره قبل قلت هو وان كان عينه نظرا لاتحادهما بالذات لكنهما مختلفان بالاعتبار كما مر وهو كاف في تغاير المتطابقين تأمل (قوله فيها) أى بسببها كما تقدم نظيره (قوله واما الدلالتان الخ) مقابل للتقييد بالاولى في قوله الى أن الاولى الخ (قوله فليس الوضع الخ) كان الانسب في المقابلة أن يقول فقد استندنا اليه بواسطة ثم يعلل ذلك بقوله لان الوضع الخ وانما كان الوضع ليس سببا تاما لهما لاحتياجه الى أن ينضم اليه فهم المعنى المطابقي فكأنهما سبب واحد ولذلك قال بل هو جزء سبب (قوله لان الوضع الخ) أشار بذلك الى قياس المساواة وضابطه أن يجعل متعلق محمول الصغرى موضوعا للكبرى كما في قولهم زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر ينتج زيد مساو لبكر ونظمه هنا هكذا الوضع سبب في فهم المعنى المطابقي وفهم المعنى المطابقي سبب في فهم جزئه فالوضع سبب في فهم جزء المعنى المطابقي ضرورة أن سبب السبب سبب فقوله لان الوضع الخ في قوة الصغرى وقوله واذا حضر الخ في قوة الكبرى وحذف النتيجة لانهم كثيرا ما يقتصرون على المقدمتين كما تقدم واعترض هذا القياس بأنه انما أنتج أن الوضع سبب لفهم الجزء مع أن المدعى انه جزء سبب ويمكن أن يجاب بأن القياس انما أنتج انه سبب بواسطة وهذا هو السبب غير التام (قوله عند حضور اللفظ الخ) أفاد انه لابد من حضوره في الذهن ولابد أيضا من العلم بالوضع كما يؤخذ مما مر (قوله فهم معناه المطابقي) أى اجمالا لان أصحاب هذه الطريقة يقولون كما ذكره الكمال ابن ابي شريف بأن الذي يحصل في الذهن عند اطلاق اللفظ





انما هو معناه على سبيل الاجمال ثم تلتفت النفس الى أجزائه كما أشار له بقوله واذا حضر معناه الخ اذ المعنى انه اذا فهم المعنى المطابقي وكان مركبا التفتت النفس الى الجزء فتفهمه وبحث فيه بعضهم بأنه صريح في أن فهم الكل متقدم على فهم الجزء مع انهم اتفقوا على تقدم فهم الجزء على فهم الكل وعلى هذا فالجزء متقدم في الوجودين أعني الوجود الذهني والخارجي ويؤخذ من كلام عبد الحكيم دفعه بأن اتفاقهم انما هو على تقدم فهم الجزء من حيث ذاته على فهم الكل وأما من حيث فهمه من اللفظ كما هنا ففهمه متأخر عن فهم الكل ونصه فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل وان كان فهمه في ذاته متقدما عليه اه (قوله من حيث أن الخ) هذه الحيثية تقتضي أن فهم الجزء متقدم على فهم الكل وما قبلها يقتضي خلافه ففي عبارته تناقض كذا لبعضهم ويمكن دفعه بأن يحمل ما اقتضته الحيثية على تقدم فهمه في ذاته على فهم الكل وما اقتضاه ما قبلها على تقدم فهم الكل من اللفظ على فهم الجزء منه كما يؤخذ مما تقدم عن عبد الحكيم ومع ذلك فكان مقتضى الظاهر أن يحذف الحيثية لانها لا تناسب ما نحن فيه وهو فهم الجزء من اللفظ اذ هي تقتضي تقدم فهم الجزء من حيث ذاته على فهم الكل وليس كلامنا فيه فليتأمل (قوله واذا نظرت الخ) أى ماذكر من أن الوضع جزء سبب فيلزم أن فهم الكل جزء سبب أن نظرت الى الظاهر واذا نظرت الخ فهو مقابل لهذا الملاحظ (قوله وجدت السبب التام الخ) هذا صريح في أن فهم الكل متقدم على فهم الجزء في ذاته بقطع النظر عن اللفظ وهو مخالف لما اتفقوا عليه من أن فهم الجزء في ذاته متقدم على فهم الكل كما علم مما مر عن عبد الحكيم وغيره ويؤخذ من اليوسي أن فهم الجزء متقدم على فهم الكل من حيث الحكم عليه بأنه مركب فلا يحكم عليه بالتركيب الا بعد فهم اجزائه (قوله سواء وضع لها لفظ أولم يوضع) علم منه أنه ليس لكل معنى لفظ موضوع له بخصوصه وذلك كانواع الروايح والطعوم والآلام كما تقرر في فن الاصول فاذا فهمت رائحة المسك فقد فهمت الجزء وهو رائحة أو المسك ولم يوضع للمجموع لفظ يخصه وهكذا اما بعد فان قلت هذا خروج عن موضوع الكلام وهو الدلالة اللفظية الوضعية فكان الاولى اسقاطه قلت هو وان كان كذلك لكنه أتى به لبيان أن الوضع فيما نحن فيه لا دخل له في فهم الجزء فكأنه قال الوضع ليس سببا في فهم الجزء وليس له دخل فيه بدليل انك اذا فهمت الكل فهمت الجزء ولو لم يوضع لذلك المعنى لفظ يخصه (قوله الا انه لما كان الخ) لما كان ما تقدم قد يوهم انه لا ارتباط لغير فهم الكل بفهم الجزء

استدرك عليه بقوله الا أنه الخ وظاهر صنيع المؤلف أن هذا الاستدراك غير ما قدمه قبل قوله واذا نظرت الى الحقيقة الخ مع أنه هو عينه فكان الانسب ان يقول الا أنه لما كان الوضع سببا عند حضور اللفظ بالبال فى فهم معناه وكان فهم معناه سببا فى فهم جزئه كان الوضع بالنسبة الخ فتأمل (قوله كان الخ) المناسب فى النتيجة أن يقول كان ذلك سببا فى فهم الجزء كما تقدم (قوله وافهم مثل هذا الخ) يعنى ان الوضع يوجب عند حضور اللفظ بالبال فهم معناه المطابقى واذا حضر معناه المطابقى وكان له لازما ذهنيا حضر فى الذهن ذلك اللازم واذا نظرت الى الحقيقة وجدت السبب التام فى فهم اللازم فهم المعنى الملزوم سواء وضع لذلك المعنى لفظ اولم يوضع وسواء ذكر اللفظ الموضوع أولم يذكر الا انه لما كان الوضع سببا عند حضور اللفظ فى الذهن فى فهم المعنى وفهم المعنى سببا فى فهم لازمه كان الوضع بالنسبة الى فهم اللازم سبب السبب هذا هو المراد بقوله مثل هذا بعينه (قوله فان حضور اللفظ الخ) كان الانسب ان يقول فان الوضع يوجب عند حضور اللفظ الى آخر ما تقدم (قوله ولاحتياج هاتين الدلالتين الخ) علة مقدمة على المعلول (قوله الى مقدمة الخ) فكل من الدلالتين محتاج الى مقدمتين أحداها وضعية وهى الوضع سبب فى فهم المعنى والاخرى عقلية وهى وفهم المعنى سبب فى فهم جزئه بالنسبة لدلالة التضمن ولازمه بالنسبة لدلالة الالتزام اختلف فيهما أى على ثلاثة أقوال كما سيذكره الاول انهما وضعيتان نظرا لتوقفهما على المقدمة الوضعية وهذا قول اكثر المناطقة كما قاله الغنيمى الثانى انهما عقليتان نظرا لتوقفهما على المقدمة العقلية كما مر الثالث أن التضمنية وضعية نظرا لكون الجزء مما وضع له اللفظ والالتزامية عقلية نظرا لكون اللازم خارجا عن الوضع وعلى هذا القول جرى الآمدى وابن الحاجب وابن الهمام وغيرهم من المحققين والحاصل أن من اراد بالوضعية ما تتوقف على الوضع وان لم يكن كافيا فيها جعلهما وضعيتين ومن اراد بالوضعية ما كان الوضع كافيا فيها جعلهما عقليتين ومن اراد بالوضعية ما كان المدلول فيها موضوعا له اللفظ أو داخلا فيما وضع له جعل التضمنية وضعية والالتزامية عقلية هذا وصرح بعضهم بأن الخلف لفظى لانه لم يجر الا فى التسمية فان من قال بوضعيتهما معا أو بوضعية التضمنية لا ينكر توقف ذلك على المقدمة العقلية ومن قال بعقليتهما معا أو بعقلية الالتزامية لا ينكر توقف ذلك على المقدمة الوضعية تأمل (قوله هل هما وضعيتان الخ) هذه هى الطريقة الراجحة وهناك طريقة آخرى وهى أن دلالة التضمن قيل عقلية وقيل لفظية ودلالة





الالتزام عقلية بلا خلاف وهى طريقة مرجوحة (قوله وقولى) مبتدأ خبره قوله يؤخذ منه الخ وقوله دلالة اللفظ الخ مقول القول وهذا شروع فى الجواب عن نقض التعاريف الثلاثة المذكورة اما تعريف دلالة المطابقة فقد نقض بفرد من أفراد دلالة التضمن وهو فهم الجزء من اللفظ الموضوع له وقد وضع أيضا لكله لا بسبب كونه موضوعا له بل بسبب كونه جزء المعنى الموضوع له وذلك كما فى لفظ ركعة فانه وضع للمجموع المركب من الركوع وغيره ووضع أيضا للركوع وحده فاذا فهم منه الركوع من حيث كونه جزء المعنى فهو دلالة تضمن ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة كذا اقتصر المؤلف وقد نقض أيضا بفرد من أفراد دلالة الالتزام وهو فهم اللازم من اللفظ الموضوع له وقد وضع أيضا الملزومه لا بسبب كونه موضوعا له بل بسبب كونه لازم المعنى الموضوع له وذلك كما فى لفظ شمس فانه وضع للقرص ووضع أيضا للضوء فاذا فهم منه الضوء من حيث كونه لازم المعنى وهو القرص فهو دلالة الالتزام ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة وأما تعريف دلالة التضمن فقد نقض بفرد من أفراد دلالة المطابقة وهو فهم الجزء من اللفظ الموضوع له وقد وضع أيضا لكله لا بسبب كونه جزء المعنى بل بسبب كونه موضوعا له وذلك كما فى لفظ ركعة السابق فاذا فهم منه الركوع من حيث كونه موضوعا له فهو دلالة مطابقة ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة التضمن كذا اقتصر المؤلف وقد نقض أيضا بفرد من أفراد دلالة الالتزام وهو فهم جزء المعنى الموضوع له اللفظ وذلك الجزء لازم لذلك المعنى لا بسبب كونه جزء المعنى بل بسبب كونه لازما له وذلك كما فى لفظ شمس الموضوع للقرص فاذا فرض أنه أيضا موضوع للمجموع من القرص والضوء فاذا فهم منه الضوء من حيث كونه لازم المعنى فهو دلالة التزام ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة التضمن وأما تعريف دلالة الالتزام فقد نقض بفرد من أفراد دلالة المطابقة وهو فهم اللازم من اللفظ الموضوع له وقد وضع أيضا لملزومه لا بسبب كونه لازما له بل بسبب كونه موضوعا له وذلك كما فى لفظ شمس المار فاذا فهم منه الضوء من حيث كونه موضوعا له فهو دلالة مطابقة ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام كذا اقتصر المؤلف وقد نقض أيضا بفرد من أفراد دلالة التضمن وهو فهم اللازم من اللفظ وذلك اللازم جزء من المعنى الموضوع له لا بسبب كونه لازما بل بسبب كونه جزء المعنى وذلك كما فى لفظ شمس على الفرض السابق فاذا فهم منه الضوء من حيث كونه جزء المعنى فهو دلالة تضمن ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام فتلخص أن تعريف

كل من الدلالات الثلاث انتقض بالآخرين وحاصل الجواب أن ربط الدلالة بالوضع المفهوم من قوله الذى وضع له فى تعريف دلالة المطابقة و بالجزء فى تعريف دلالة التضمن و باللزوم المفهوم من قوله لازم له الخ فى تعريف دلالة الالتزام يشعر بان كلا من الوضع والجزئية واللزوم سبب وعلة فى تلك الدلالة فكأنه قال فى تعريف دلالة المطابقة هى دلالة اللفظ على المعنى الذى وضع له بسبب الوضع ولاجله وهكذا فحينئذ لا يرد شىء مما ذكر كما لا يخفى (قوله أن سبب فهم المعنى الخ) لو قال أن سببها الوضع لكان اقصر مسافة وقوله فى دلالة المطابقة فيه ظرفية العام وهو فهم المعنى فى الخاص وهو دلالة المطابقة ولا مانع منها لكن كان الاخصر ما تقدم (قوله لتعليق الخ) علة لقوله يؤخذ منه الخ وقوله فيها أى فى تعريفها وقوله على هذا الوصف أى وهو قوله الذى وضع له وقوله المناسب أى لان يكون علة وذلك كما فى قولك اكرم زيدا العالم فكانه قيل اكرم زيدا لعلمه وانما قيد بالمناسب للاحتراز عما اذا علقت شيأ بوصف غير مناسب كما اذا قلت اكرم زيدا الجاهل فان تعليق ذلك به لا يقتضى أنه سبب له اذ لا يصلح ان يكون سببا لذلك لعدم مناسبته له (قوله وذلك) أى التعليق المذكور وقوله يشعر بعليته أى يدل دلالة خفية على كون ذلك الوصف أى المشتق منه علة فى الدلالة وانما كان ذلك مشعرا بما ذكر للقاعدة المقررة أن تعليق الحكم بالمشتق ولو تأويلا يشعر بعلية ما منه الاشتقاق وما هنا فى قوة الحكم لان المصدر فى قوة أن والفعل فكانه قال هى أن يدل اللفظ الخ فتأمل (قوله فيخرج الخ) مفرع على قوله يؤخذ منه أن سبب فهم المعنى الخ وقوله على هذا التقرير أى كون الوضع سببا فيها المأخوذ من تعليق الدلالة فى التعريف على ذلك الوصف كما هو ظاهر (قوله بمقتضى الخ) متعلق بيخرج وقوله طرد التعريف أى اطراده أى كونه مطردا وهو أن يكون كلما وجد الحد وجد المحدود بأن لا يزيد الحد على المحدود بافراد يصدق عليها دونه فيلزم من ذلك ان يكون مانعا كما سيأتى (قوله فهم جزء الخ) وذلك كما فى لفظ ركعة وقدم أيضاحه وقوله الذى وضع له اللفظ صفة للجزء لا للمسمى كما لا يخفى وقوله أيضا كما وضع للجزء وقوله على سبيل الاشتراك اللفظى متعلق بقوله وقد وضع واضافة سبيل لما بعده للبيان وضابط الاشتراك اللفظى أن يتحد اللفظ ويتعدد المعنى والوضع بخلاف الاشتراك المعنوى فان ضابطه أن يتحد اللفظ والمعنى والوضع وتتعدد الافراد المشتركة فى ذلك المعنى كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله لكن انما فهم الخ) قال بعضهم صواب العبارة





أن يقول لانه انما فهم الخ وأنت خبير بأن التصويب ليس فى محله لان المقصود بهذا الاستدراك تقييد المحترز الذى أخرجه بدليل أخذ مقابله بقوله أما اذا فهم ذلك الجزء الخ (قوله فان هذا الفهم الخ) هذا تصريح بمفاد قوله فيخرج الخ (قوله تضمن) أى دلالة تضمن وقوله لا مطابقة أى لا دلالة مطابقة (قوله لان علته الخ) تعليل لقوله فان هذا الفهم الخ الذى هو مفاد قوله فيخرج الخ فما كتبه بعضهم من أن المناسب اسقاط هذا التعليل ليس على ما ينبغى (قوله أما اذا فهم الخ) قد علمت انه مقابل للتقييد بقوله لكن الخ (قوله أيضا) مقدمة من تأخير والاصل بسبب كون اللفظ موضوعا له أيضا (قوله فان الفهم الخ) جواب أما وقوله حينئذ أى حين اذ كان فهم الجزء بسبب كون اللفظ موضوعا له وقوله يكون مطابقة أى دلالة مطابقة (قوله لان علة الفهم الخ) علة لقوله فان الفهم الخ (قوله وافهم مثل هذا الخ) يعنى أن قوله فى دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء مسماه يؤخذ منه أن سببها الجزئية لتعليق الدلالة فيها على الوصف المناسب وذلك يشعر بعلية ما اشتق منه فيخرج على هذا التقرير بمقتضى طرد التعريف فهم الجزء بسبب الوضع له لا بسبب كونه جزء المسمى فان هذا الفهم حينئذ دلالة مطابقة لا تضمن لان علته الوضع لا الجزئية أما اذا فهم ذلك الجزء بسبب كونه جزء المسمى فان الفهم حينئذ يكون تضمنا لان علته الجزئية لا الوضع وقوله فى دلالة الالتزام دلالة اللفظ على خارج عن مسماه لازم له الخ يؤخذ منه أن سببها اللزوم لتعليق الدلالة فيها على الوصف المناسب وذلك يشعر بعلية ما اشتق منه فيخرج على هذا التقرير بمقتضى طرد التعريف فهم اللازم بسبب الوضع له لا بسبب كونه لازم المسمى فان هذا الفهم حينئذ دلالة مطابقة لا التزام لان علته الوضع لا اللزوم أما اذا فهم ذلك اللازم بسبب كونه لازم المسمى فان الفهم حينئذ يكون التزاما لان علته اللزوم لا الوضع هذا هو المراد من قوله مثل هذا الخ (قوله لان العلة الخ) كان الاظهر فالعلة الخ لان المقام للتفريع (قوله فى فهمهما) أى فى فهم هو هما فالاضافة للبيان ولو قال فيهما لكان أولى (قوله لتعليق الخ) تعليل للعلة (قوله على ذلك) ظاهره أن اسم الاشارة عائد على المذكور من الجزئية واللزوم وكان الانسب أن يقول على الجزء واللازم (قوله فلا يفسد الخ) مفرع على قوله لان العلة فى فهمهما الخ (قوله بفهم الجزء الخ) متعلق بيفسد وقوله بسبب الوضع متعلق بفهم (قوله وبهذا تعرف الخ) اسم الاشارة عائد على ما تقدم من انه يؤخذ من تعريف كل ما يرد الاعتراض

عليه بأنه غير مانع (قوله فقال) معطوف على زاد وقوله من حيث الخ مقول القول وغرض الفخر بزيادة ذلك دفع ما يرد على تعريف كل من التضمن والالتزام من النقض السابق (قوله والزم أن يزيد الخ) غرضه بهذا التنبيه على أن كلام الفخر معترض باعتراض آخر وقوله هذا القيد أى قيد الحيثية بأن يقول بعد قوله الذى وضع له من حيث الوضع فالمراد قيد الحيثية من حيث هو أو انه على حذف مضاف والتقدير نظير هذا القيد والا فالقيد المذكور هو قوله من حيث هو جزؤه أو لازمه وهذا لا يناسب هنا كما لا يخفى (قوله وهذا كله) أى ما مر من انه يؤخذ من التعاريف علية الوضع والجزئية واللزوم وقوله انما يحتاج اليه فى اللفظ المشترك الخ أى لانه هو الذى يتأتى فيه ما تقدم بخلاف غير ذلك (قوله بين الكل وجزئه) أى بأن وضع للكل بوضع ولجزئه بوضع آخر وكذا ما بعد (قوله أما الاول) أى اللفظ المشترك بين الكل وجزئه (قوله تستعمل الخ) هذا بيان لوجه التمثيل بها (قوله المركب) تفسير للمجموع (قوله من القراءة الخ) أى وغير ذلك كالاعتدال والجلوس بين السجدتين وتكبيرة الاحرام والنية والتشهد الاخير والصلاة فيه على النبى صلى الله عليه وسلم والسلام (قوله من غير قراءة الخ) تفسير لقوله وحده (قوله فن الاول) أى استعمالها للمجموع (قوله مثنى مثنى) أى اثنان اثنان وهكذا (قوله ان تنصرف) أى من الصلاة وهو كناية عن تركها (قوله فاركع) أى صل وقوله توتر لك ما صليت أى تصيره وترا بعد ان كان شفعا (قوله ومن الثانى) أى استعمالها للركوع وحده (قوله من أدرك ركعة فقد أدرك السجدة) أى من أدرك مع الامام الركوع فقد أدرك الركعة كما هو مقرر فى الفقه فالمراد من السجدة هنا الركعة فيما يظهر (قوله وهو المشترك الخ) أتى بذلك لئلا يغفل عنه لطول العهد (قوله فانها الخ) بيان لوجه التمثيل بها كما مر نظيره ولم يسلك الصنيع السابق بل سلك غيره للتفنن (قوله فى حديث الشفاعة) أى الشفاعة العظمى وقوله تدن الشمس بدل من قوله ما جاء وقد ورد انها تدنو حتى يكون بينها و بين الخلق قدر ميل قال العلماء والمراد به ميل المكحلة لا الميل المعروف (قوله بقوله) أى النبى صلى الله عليه وسلم وقوله فى حجرتها أى بيت عائشة رضى الله عنها وقوله قبل أن تظهر أى ترتفع على جدار البيت مثلا لانها تأخذ فى الارتفاع فى اثناء وقت العصر (قوله و يمكن أن يكون الخ) انما عبر بالامكان لاحتمال أن يكون المراد بها فى الآية القرص بل هو المتبادر من عبارة بعض





المفسرين لكن قد يقال قد يوجد القرص ولا يوجد الظل فكيف يكون عليه دليلا و يمكن أن يجاب بأن ذلك باعتبار الغالب وما ذكره هو نكتة استظهار المؤلف لذلك الاحتمال (قوله منه) أى من استعمالها فى الضوء (قوله عليه) أى الظل المذكور فى الآية قبل (قوله فان الظاهر الخ) علة لقوله و يمكن الخ وقوله هنا أى فى الآية المذكورة (قوله لان الذى يستلزم الخ) علة لقوله فان الظاهر الخ (قوله عادة) أى لا عقلا فيمكن عقلا أن يوجد ضوء الشمس ولا يوجد الظل (قوله اذ لو غاب الخ) علة لكون الذى يستلزم الظل عادة انما هو الضوء لا القرص (قوله أو نحوه) ككسوف وقوله لم يرتسم أى لم يثبت ٦ وقوله لقائم أى ولا لقاعد وانما خصه بالذكر لان الظل له اتم منه لغيره (قوله وتقييدنا) مبتدأ خبره قوله لتعرف بذلك الخ والرابط اسم الاشارة هذا اذا لم تنظر للمتعلق فان نظرت له كان هو الخبر (قوله لتعرف بذلك) أى بذلك التقييد و وجهه انه استفيد من التقييد انه قد لا يكون للمعنى جزء فتنتفى الدلالة التضمنية مع كون دلالة المطابقة ثابتة مطلقا لعدم تقييدها بشئ وقد لا يكون له لازم فتنتفى الدلالة الالتزامية مع ذلك فيعلم من هذا أن بين كل منهما و بين دلالة المطابقة العموم والخصوص باطلاق وانه قد يكون للمعنى جزء ولازم فيجتمع كل من دلالة التضمن ودلالة الالتزام مع الآخر وقد يكون له جزء فقط فتنفرد دلالة التضمن وقد يكون له لازم فقط فتنفرد دلالة الالتزام فيعلم من هذا أن بينهما العموم والخصوص من وجه كما سيذكره المؤلف (قوله ان بين كل واحدة الخ) حاصل ما ذكره من النسب ثلاث الاولى بين دلالة التضمن ودلالة المطابقة وهى العموم والخصوص باطلاق الثانية بين دلالة الالتزام ودلالة المطابقة وهى كالتى قبلها ولذلك جمعهما المؤلف الثالثة بين دلالة التضمن ودلالة الالتزام وهى العموم والخصوص من وجه (قوله و بين) التى بين هذه للتأكيد (قوله عموما وخصوصا باطلاق) ضابطه كما سيأتى أن يكون بين المعقولين اجتماع وافتراق من احد الطرفين فقط وهو العام لا من الطرف الآخر وهو الخاص فالعموم لاحد الطرفين والخصوص للآخر وقوله باطلاق راجع لكل منهما والباء للملابسة أى عموما متلبسا بالاطلاق وخصوصا كذلك أى ليس مقيدا بوجه دون وجه (قوله كلما وجدت الخ) توضيح لقوله عموما وخصوصا باطلاق و يؤخذ من ذلك انهما يستلزمان دلالة المطابقة وذلك لانهما تابعان لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون متبوعه وخرج بالحيثية المذكورة التابع الاعم كالحرارة

٦ قوله لقائم فيه ولا لراجح الله ان القائم مثل القاعد فقال ما قال مع أن المراد بالقائم بالنسبة لارتسام الظل ما ارتفع سواء كان قائما أو نائما حجرا أو غيره فاحفظه اه مصحح

للنار فانها تابعة لها وقد توجد بدونها كأن تكون تابعة للشمس (قوله على ما تقدم) أى من كونها جزء سبب اذا نظر للظاهر أو سببا تاما اذا نظر للحقيقة (قوله ولا يلزم من وجود الخ) من تتمة بيان النسبة السابقة فان قيل قد يقال دلالة المطابقة متبوع والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد بدون التابع فلا يصح أن توجد دلالة المطابقة بدون دلالة التضمن والالتزام أجيب بأن ذلك لا يتم الا لو كان المراد أن دلالة المطابقة متبوع دائما وهو ممنوع هذا وذهب الامام الى انه يلزم من وجود دلالة المطابقة وجود دلالة الالتزام معللا بأنه لا تخلو ماهية عن لازم بين وأقله انها غيرما عداها وتعقب بأن هذا ليس لازما بينا بالمعنى الاخص لانا نتصور كثيرا من الحقائق ونذهل عن غيرها فضلا عن مغايرتها له وأنت خبير بأن الامام بل وكثيرا من المتأخرين اكتفوا بالبين بالمعنى الاعم ولا شك أن ما ذكر كذلك فلا ينهض عليه ذلك التعقب (قوله لامكان الخ) انما عبر بالامكان لكفايته فى المقصود لا لانه لم يتحقق ذلك فى الخارج (قوله لمعنى بسيط) أى غير مركب وذلك كالجوهر الفرد والنقطة ولعدم تركب ذلك لا يحد اذ لا جنس له ولا فصل كما نص عليه غير واحد لكن قال بعضهم لا نسلم عدم تركبه من اجزاء ذهنيه كما ذكره السعد فى شرح الشمسية واستشكل بأنه لو كان كذلك لكان بين دلالتى المطابقة والتضمن تلازم وهو خلاف المقرر وقوله لا لازم له بينا كان الاولى أن يقول ذهنيا لان البين يصدق بالبين بالمعنى الاعم وليس مرادا هنا لكنه جرى على طريقته الآتية من أن البين هو اللازم الذهنى (قوله عموم وخصوص من وجه) ضابطه كما سيأتى أن يكون بين المعقولين اجتماع وافتراق من الطرفين فالعموم لكل منهما نظرا لانفراده عن صاحبه والخصوص لكل منهما أيضا نظرا لعدم شموله لبعض افراد صاحبه فقوله من وجه راجع لهما فتأمل (قوله يجتمعان الخ) بيان لقوله عموم وخصوص من وجه (قوله وتنفرد دلالة التضمن الخ) كذا اشتهر وهو احد قولين ثانيهما ما حكاه السعد عن الكاتبى انه منع انفراد دلالة التضمن عن الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصور انها مركبة جزما فيتحقق الالتزام بالضرورة لكن رده السعد بأن تصور الماهية لا يستلزم تصور انها ماهية فضلا عن كونها مركبة (قوله والمراد باللزوم البين الخ) كان الانسب أن يقول والمراد باللزوم الذهنى البين لانه الذى عبر به أولا لكنه نظر للطريقة التى جرى عليها من أن الذهنى والبين بمعنى (قوله فهم ذهنا لازمه) المتبادر منه ومن نظيره بعد أن الذهن متعلق بالفهم وليس له حينئذ فائدة فالاولى أن يجعل متعلقا بلازم لكن لا يظهر ذلك





فيما بعد الا بتكلف كما سيأتى (قوله سواء لازم الخ) تعميم فى اللازم الذهنى والحاصل أن اللازم ينقسم باعتبار الذهن والخارج الى أقسام ثلاثة ما لزم فى الذهن والخارج وما لزم فى الذهن فقط وما لزم فى الخارج فقط وقد استوفاها المتن وقوله فى الخارج أى خارج الاذهان لا خارج الاعيان (قوله كالزوجية) هى الانقسام الى متساويين صحيحين وبحث فى التمثيل بها للذهنى بأنه قد تتصور الاربعة مع الغفلة عن كونها زوجا فليست لازما ذهنيا بل خارجيا فقط قال بعضهم ويمكن دفع البحث بأن يقال المراد كالزوجية المفهومة ذهنا من الاربعة بواسطة تصورها بمفهومها الذى قاله بعضهم وهو عدد ذو زوجين وقوله المفهومة ذهنا قد علمت أن تعليق ذهنا بالفهم ليس له فائدة فيجعل متعلقا بمحذوف أى حالة كونها لازمة ذهنا (قوله وهو اللازم المطلق) الضمير عائد للازم ذهنا وخارجا وانما سمى بذلك لانه لم يقيد بذهن ولا بخارج كما سيذكره (قوله كالبصر الخ) بحث فيه بأنه جزء من معنى العمى لا لازم له لانه عدم البصر وأجيب بما قاله السيد من أن المضاف اليه خارج عن الاجزاء وانما الداخل المضاف فقط اذا أخذ من حيث ذاته فتكون الاضافة خارجة أيضا أو والاضافة اذا أخذ من حيث انه مضاف فالمضاف اليه خارج مطلقا والمضاف داخل مطلقا والاضافة فيها التفصيل بين أن يؤخذ المضاف من حيث ذاته فتكون خارجة وبين أن يؤخذ من حيث انه مضاف فتكون داخلة (قوله فان لازم الخ) الضمير يرجع للازم من حيث هو لا للازم الذهنى كما لا يخفى وهذا مقابل لقوله أن يكون المسمى كما فهم الخ لكن كان الاولى أن يقول فان لم يكن المسمى كذلك لكون اللازم فى الخارج فقط كالسواد للغراب أو فى الخارج والذهن معا لكن بعد تصور كل من الملزوم واللازم من غير واسطة كمغايرة الانسان للفرس أو بها كالحدوث للجرم ويدل لهذا قول الشارح فيما يأتى وتمثيلنا اللازم الخارج بسواد الغراب ليس بمتعين (قوله كالسواد للغراب) التمثيل به للازم فى الخارج فقط ظاهر لمن تصور الغراب برمته وهو أن يقال هو طائر حاد النظر خفى السفاد قبل مشاهدته وأما بعدها فيلزم من تصوره تصور لونه عادة أفاده ابن يعقوب (قوله لم يطلق الخ) كان الاظهر فى المقابلة أن يقول لم يكن لزومه لزوما بينا فلا يطلق فى علم المنطق الخ لكنه اكتفى فى المقابلة باللازم (قوله اعلم أن اللزوم الخ) حاصله انه قسم أولا اللزوم الى بين وغير بين ثم قسم الاول الذى هو البين الى ذهنى وغير ذهنى ثم قسم الاول الذى هو الذهنى الى لزوم فى الذهن والخارج معا ولزوم فى الذهن فقط وهذه الطريقة غير ما جرى عليه فى المتن من الطريقة الاخرى الآتية فى قوله

وقد ذهب كثيرا الخ وكان الاولى تقديم هذه على تلك لمناسبة المتن لكنه قدمها
لكونها هى الطريقة المشهورة (قوله فى اصطلاح أهل المنطق) أى حال كونه
مندرجا فى المصطلح عليه عند أهل المنطق (قوله الى بين) أى ظاهر من بان اذا
ظهر سمى بذلك لعدم احتياجه بعد تصور الملزوم واللازم الى شئ وقوله وغير بين
أى غير ظاهر سمى بذلك لاحتياجه بعد تصور الملزوم واللازم الى شئ آخر (قوله
فالبين الخ) أى اذا أردت بيان كل من القسمين فالبين الخ فالفا للافصاح وقوله
ما يلزم الخ أى لزوم يلزم من ادراك الملزوم واللازم معا الجزم به فما واقعة على اللزوم
والمراد من التصور مطلق الادراك ليشمل التصديق كما قاله عبد الحكيم وفى قوله
العلم باللزوم اظهار فى مقام الاضمار وقوله فيه ليس للاتيان به وجه ظاهر فلو
قال ما يلزم من تصور الملزوم واللازم معا الجزم به لكان أوضح وهكذا يقال فى جميع
ما يأتى وهذا هو البين بالمعنى الاعم لشموله للقسمين الآتيين أما شموله لغير الذهنى
فظاهر وأما شموله للذهنى الذى هو البين بالمعنى الاخص لكونه فردا من ذلك فلانه
اذا لزم من تصور الملزوم العلم بلازمه لزم ضرورة انه يلزم من تصور الملزوم واللازم
الجزم باللزوم بالاولى غاية الامر أن ذلك الجزم لا يتوقف على تصور اللازم وانما يتوقف
على تصور الملزوم فقط فقد بان لك وجه تسمية ما ذكر بالبين بالمعنى الاعم وذاك
بالبين بالمعنى الاخص لكن كثيرا ما يطلق البين بالمعنى الاعم ويراد به القسم الثانى
المقابل للبين بالمعنى الاخص من باب ذكر المطلق وارادة المقيد فليتأمل (قوله ما لا
يلزم) أى لزوم لا يلزم الخ فلا يكفى فيه تصور الملزوم واللازم معا بل يتوقف على شئ
آخر (قوله ومثاله) أى اللزوم غير البين وقوله الاعداد باعتبار الخ كأنه قال ما يلزم
الاعداد من التمام الخ وما يلزم الجرم من الحدوث الخ ومعلوم أن ذلك ليس هو اللزوم
بل هو اللازم فيحتاج بعد التأويل الى تقدير مضاف أى لزوم ما يلزم الاعداد الخ
ليصح التمثيل فان الكلام فى اللزوم لا فى اللازم وبالجملة لو قال كلزوم التمام وقسيميه
للاعداد والحدوث للجرم ونحو ذلك لكان أوضح (قوله من التمام) هو أن يكون
العدد اذا جمعت كسوره المنطقة كانت مساوية له وذلك كالستة فان كسورها
المنطقة نصف وثلث وسدس ومجموعها مساوية للعدد وقوله والزيادة هى أن يكون
العدد اذا جمعت كسوره المذكورة كانت زائدة عليه وذلك كالاثنى عشر فان
كسورها المذكورة نصف وثلث وربع وسدس ومجموع ذلك خمسة عشر وقوله
والنقصان هو أن يكون العدد اذا جمعت كسوره المارة كانت ناقصة عنه وذلك





كالثمانية فان كسورها السابقة نصف وربع وثمن ومجموعها سبعة فتلخص أن
الاعداد ثلاثة أقسام تام وزائد وناقص (قوله ونحو ذلك مما هو كثير) أى كالتحيز للجرم
وقيام العرض به (قوله والبين قسمان ذهنى وغير ذهنى) الاول هو المسمى بالبين بالمعنى
الاخص والثانى هو المسمى بالبين بالمعنى الاعم بل المشهور التعبير بذلك لا بالذهنى وغير
الذهنى (قوله فالذهنى الخ) الفاء فصيحة وقوله هو الذى يلزم أى هو اللزوم الذى يلزم
فيه أى بسببه من تصور الملزوم الخ فقوله الذى يلزم الخ صفة لموصوف محذوف وقوله
فيه محتاج اليه هنا لانه لو أسقطه لم يستقم الكلام وقوله العلم بلازمه قال بعضهم كان
عليه أن يقول العلم باللزوم لان الكلام فى تقسيم اللزوم لا فى تقسيم اللازم اه وليس
على ما ينبغى لان ما عبر به لا ينافى أن الكلام فى تقسيم اللزوم كما يظهر بأدنى تأمل نعم
لو عبر بذلك كان أنسب بما بعد هذا وذهب بعضهم الى أن اللزوم الذهنى ليس فى
الخارج فقط بأن يكون فى الذهن فقط أعم من أن يكون بينا بقسميه أعنى ما يلزم فيه
من تصور الملزوم العلم بلازمه وما لا يلزم فيه ذلك أو غير بين وبأن يكون فى الذهن
والخارج كذلك فهو شامل لستة أقسام على هذا القول (قوله ومثاله) المتبادر من
السياق أن الضمير راجع للزوم وعليه فيحتاج فى قوله الشجاعة الخ لتقدير مضاف أى
لزوم الشجاعة الخ والمراد من الشجاعة هنا الاقدام على المخاوف لا الملكة النفسانية
التى تحمل صاحبها على هذا الاقدام لاختصاصها بالعقلاء وبحث فى التمثيل بالشجاعة
للاسد بأنا قد نتصور الاسد مع الغفلة عن شجاعته ويجاب بأن المراد انها لازمة له ذهنا
اذا تصور بتعريفه المشهور وهو حيوان مفترس (قوله والزوجية للاربعة) فيه ما تقدم
وقوله والفردية للثلاثة فيه ما قيل فى الزوجية (قوله هو البين الذى الخ) لا حاجة الى
زيادة لفظ البين لانه المقسم فالكلام فيه لكنه ذكره لانه قد يغفل عنه (قوله من
مجرد تصور) من اضافة الصفة للموصوف أى من تصور الملزوم المجرد عن تصور اللازم
(قوله بل حتى الخ) اضراب انتقالى لا ابطالى وقوله الى ذلك أى الى تصور الملزوم من
حيث هو لا المقيد بكونه مجردا كما هو واضح (قوله فيكفيان حينئذ) أى حين اذ ضم
تصور اللازم الى تصور الملزوم (قوله ومثال ذلك) المتبادر ان اسم الاشارة عائد للزوم
كما مر فى نظيره وحينئذ فيحتاج لتقدير مضاف فى قوله مغايرة الخ (قوله مثلا) راجع
للاثنين قبل ومع ذلك هو غير محتاج اليه استغناء عنه بقوله مثال ذلك كما لا يخفى (قوله
فان مغايرة الانسان الخ) تعليل وتوجيه للتمثيل بذلك (قوله لكن من تصور الخ)
استدراك على قوله أمر لازم له وظاهر أن من اسم موصول مبتدأ خبره قوله لا يلزمه الخ

قوله بمجرد ذلك) أى بتصوره للانسان المجرد عن تصور المغايرة بينه وبين الفرس (قوله بل قد يتصور الخ) اضراب انتقالى أيضا وظاهر أن الفعل مبنى للفاعل الذى هو الضمير العائد الى الموصول وقوله وهو غافل أى والحال انه غافل فالواو للحال وقوله جملة أى بجملتها فهو منصوب على نزع الخافض (قوله فكيف الخ) أى فبالاولى أن يكون غافلا عن مغايرته اياه والضمير المتصل للانسان والمنفصل للفرس هذا هو المتبادر من سياقه (قوله نعم لو خطر بباله الخ) استدراك صورى على الاستدراك قبله وانما كان صوريا بالتقييد فيما تقدم بالتصور المجرد فكان الاولى أن يقول أما لو خطر بباله الخ) و يكون مفهوما لذلك فتأمل (قوله لجزم الخ) أى فلا يدوم على التردد بل متى تصور المغايرة بعد تصور الانسان جزم بها من غير استمرار على ذلك التردد (قوله قطعا) أى جزما قطعيا بحيث لا يحتمل النقيض بوجه (قوله له) أى للانسان وهو متعلق بلزوم (قوله فى ذلك) أى فى ذلك الجزم (قوله وكذا الحال فى مغايرة زيد لعمرو) أى فهى أمر لازم لزيد لكن الذى يتصور زيدا لا يلزمه بمجرد ذلك أن يخطر بباله مغايرته لعمرو بل قد يتصور زيدا وهو غافل عن عمرو جملة فكيف عن مغايرته اياه نعم لو خطر بباله مع تصوره زيدا أهو مغاير لعمرو أم لا لجزم قطعا بلزوم هذه المغايرة له من غير أن يحتاج فى ذلك الى واسطة (قوله أيضا) مقدمة من تأخير والاصل والذهنى ينقسم أيضا (قوله كلزوم الزوجية الخ) فيه أمر (قوله فى هذا) أى فى هذا القسم أى اللزوم فى الذهن والخارج معا (قوله ولزوم فى الذهن فقط) معطوف على المجرور بالى فى قوله الى لزوم فى الذهن والخارج معا وقوله دون الخارج تفسير لقوله فقط (قوله كلزوم بعض الاضداد) المراد بالضد هنا مطلق المنافى ليشمل الامر العدمى بخلاف ما لو أريد به الضد الاصطلاحى لانه خاص بالامر الوجودى وقوله لاضدادها أى لاضداد ذلك البعض وانما أنث الضمير مع انه راجع للبعض لانه اكتسب التأنيث من المضاف اليه (قوله فى الذهن) متعلق باللزوم وقوله مع منافاتها أى بعض الاضداد وقوله اياها أى اضدادها فالمتصل للبعض والمنفصل لاضدادها وقوله فى الخارج متعلق بالمنافاة (قوله فانك الخ) توجيه للتمثيل (قوله لم تتصور منه الخ) الانسب والاظهر أن يقول تصورت منه البصر وكذلك ما بعد وقوله الا سلب البصر مبنى على أن التقابل بينهما من تقابل العدم والملكة وهو قول الحكماء لا على أن التقابل بينهما من تقابل الضدين الحقيقين والا لقال لم تتصور منه الا أمرا وجوديا يقوم بالحدقة يضاد البصر (قوله انما تصور منه

سلب



سلب الحركة) هذا مبنى على الطريقة المشهورة من أن الحركة انتقال الجرم من حيز الى آخر والسكون عدم ذلك لا على الطريقة الاخرى من أن الحركة هى الحصول الاول فى غير الحيز الاول والسكون هو الحصول الاول فى الحيز الاول والحصول الثانى أو الثالث وهكذا مطلقا أى فى الحيز الاول أو غيره والا لقال انما تصور الحصول المقابل للحركة (قوله ومثل بعض المشايخ) أى وهو الشيخ أبو عثمان سعيد بن محمد العقبانى وقد مثل بذلك فى شرح جمل الخونجى كما نقله عنه تلميذه ابن مرزوق رحمهم الله تعالى والقصد من نقل هذا الاشارة الى أنه لا فرق بين ان يكون بين اللازم والملزوم منافاة فى الخارج كما فى بعض الاضداد المذكور أولا كما فى هذا المثال (قوله بما اذا رأيت الخ) فيه تسمح لان ذلك ليس نفس اللزوم والمعنى باللزوم الكائن فيما اذا رأيت الخ (قوله فى سن الشباب) هو ما بعد البلوغ وقيل تمام الثلاثين ومثله سن الفتوة وأما قبل البلوغ فسن الطفولية والصبى و بعد تمام الثلاثين وقبل تمام الاربعين فسن الكهولة و بعد تمام الاربعين فزمن الشيخوخة (قوله لثوب كذا) كناية عن ثوب قطن أو كتان مثلا (قوله ونحو ذلك) أى ككونه لابسا عمامة كذا أو شادا وسطه بكذا (قوله من الصفة العارضة) أى التى لم تكن ثم كانت الزائلة أى التى لا تلازم (قوله السنين الكثيرة) ظرف لقوله غاب (قوله بحيث الخ) تصوير للكثرة باللازم لانه يلزمها أنه يبلى ان كان ميتا أو يهرم ان كان حيا وفى كلامه لف ونشر مشوش (قوله فانك الخ) بيان لوجه التمثيل (قوله وفى ذهن من رآه الخ) زائد على فرض الكلام (قوله بل قد فارقته) اضراب انتقالى (قوله وقد ذهب كثير الخ) أى ما تقدم من تقسيم البين الى ذهنى وغيره مذهب أكثر المناطقة وذهب كثير الخ فهو مقابل لهذا الملاحظ وهذه هى الطريقة التى جرى عليها فى المتن كما نبه عليه بعد (قوله الى تفسير اللزوم البين بالذهنى) فهو مرادف له فتفسيرهم له بذلك من تفسير الشئ بمرادفه (قوله وهو) أى الذهنى (قوله بقولنا) متعلق بميزنا (قوله وعلى هذا) أى على هذا المذهب يعنى وأما على المذهب الاول فليس للايضاح والكشف بل لا فائدة له وان كان ظاهر العبارة انه للتخصيص عليه (قوله بل لايضاحه) اضراب انتقالى وقوله وكشف معناه تفسير (قوله وتمثيلنا الخ) ليس المراد ان كلامه يوهم التعيين فيدفعه بل غرضه مجرد فائدة (قوله وكل لازم ليس ذهنيا) أى كالمغايرة التى بين الانسان والفرس أو بين زيد وعمرو وقوله على ما تقدم الخ) لعله يعرض بالقول بأن الذهنى ما ليس فى الخارج فقط فكأنه يقول وكل لازم

ليس ذهنيا كالمغايرة بين الانسان والفرس بناء على ما تقدم فى تفسير الذهنى وأما على ذلك القول فتكون المغايرة المذكورة ونحوها من اللازم الذهنى (قوله قوله لم يطلق فى علم المنطق) لا حاجة لقوله لم يطلق فكان الاولى اسقاطه (قوله فانهم) أى اهل الاصول والبيان المعلومين من المقام (قوله بل مطلق اللزوم) أى بل يشترطون مطلق اللزوم وهو اضراب انتقالى (قوله بأى وجه كان) لا حاجة له بعد قوله مطلق اللزوم لكنه أتى به لبيان وجه الاطلاق (قوله وبذلك) أى بسبب عدم اشتراطهم فى دلالة الالتزام ان يكون اللزوم ذهنيا (قوله يستنبطونها) أى يستخرجونها وقوله بدلالة الالتزام متعلق بقوله يستنبطونها وكذا قوله من الفاظ القرآن الخ (قوله وبنى كون اللزوم الخ) ينبغى على هذا الخلاف أن اللفظ اذا كان له لازم ذهنى يكون دالا دلالة التزام تارة وغير دال الدلالة المذكورة تارة أخرى على القول بأن اللزوم الذهنى شرط لان الشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم فاذا سمع ذلك اللفظ وفهم منه لازمه الذهنى كان دالا تلك الدلالة واذا لم يسمع أو لم يفهم منه ذلك لم يكن دالا تلك الدلالة وهذا مبنى على القول بأن الدلالة هى الفهم بالفعل وأما على القول بأن اللزوم الذهنى سبب فيلزم ان يكون ذلك اللفظ دالا تلك الدلالة دائما لان السبب يلزم من وجوده وجود المسبب وهذا مبنى على القول بأن الدلالة هى كون الامر بحيث يفهم منه امر آخر فتلخص أن من قال بأن الدلالة الفهم بالعقل قال بأن اللزوم الذهنى شرط ومن قال بانها الحيثية قال بأنه سبب وبهذا يتضح لك ماذكره المؤلف فتأمل (قوله وابن الحباب بضم الحاء) وببائين موحدتين بينهما ألف (قوله بناء على أن الدلالة الخ) أى حال كون هذين القولين مبنيين على القولين فى تفسير الدلالة (قوله الاكثر انه شرط) أى على أنه شرط (قوله فيلزم من عدمه الخ) انما ذكر ذلك مع كونه ليس من محل الخلاف اذ محل الخلاف انما هو طرف الوجود نظرا لحقيقة الشرط من حيث هو (قوله ولا يلزم من وجوده وجودها) هذا هو المقصود من التفريع لانه هو محل الخلاف كما مر فقوله ولا عدمها غير مقصود كقوله فيلزم من عدمه الخ (قوله فيلزم من وجوده الخ) هذا هو المعتبر من التفريع لما تقدم فقوله ومن عدمه عدمها غير معتبر وانما ذكره نظرا لحقيقة السبب وبما تقرر علم أنه اذا كان للفظ لازم ذهنى هل يلزم ان يكون له دلالة الالتزام أولا فمن قال بأنه شرط قال بالثانى ومن قال بأنه سبب قال بالاول فتأمل (قوله وبناه الشيخ ابن عرفة الخ) اذا كان هذا البنا للشيخ ابن عرفه فكان ينبغى أن ينسبه له المتن عملا بقوله صلى الله





عليه وسلم الدين النصيحة وهذا منها كما نص عليه الشيخ النووى فى بستان العارفين حيث قال بعد الحديث المذكور ومن النصيحة أن تضاف الفائدة لقائلها فمن كان ذلك حاله بورك له فى علمه وحاله ومن اوهم فيما أخذه من كلام غيره أنه له فهو جدير بان لا ينتفع بعلمه ولا يبارك له فى حاله ولم تزل أهل الفضل على نسبة الفوائد الى قائلها نسال الله الكريم التوفيق لذلك دائما اه وأجيب بأنه انما ترك ذلك اختصارا واتكالا على التنبيه على ذلك فى الشرح وحاشا المؤلف من أن يوهم فيما أخذه من كلام غيره أنه كلامه نفعنا الله ببركاته فى الدنيا والآخرة (قوله فمن جعلها الخ) هذا بيان للبنا المذكور (قوله الخونجى) بضم الخاء المعجمة وفتح الواو وسكون النون وكسر الجيم وقوله والاثير بوزن امير (قوله لان دلالة الالتزام الخ) علة لقوله فمن جعلها فهم المعنى الخ وقوله على هذا الرأى أى الذى جعل الدلالة فهم المعنى من اللفظ وقوله ومن البين الخ من جملة العلة بل هو روحها (قوله قبل سماع اللفظ) أى أو بعده وقبل معرفة الوضع أخذا مما بعده (قوله اذ اللزوم الخ) علة لقوله ولا يلزم من وجوده وجود فهمه (قوله ولا فهم حينئذ) أى حين اذ كان قبل سماع اللفظ أى أو بعده وقبل معرفة الوضع كما علمت (قوله لتوقف الخ) علة لقوله ولا فهم حينئذ الخ (قوله فقد انطبق الخ) مفرع على قوله ومن البين الخ وقوله حد الشرط أى تعريفه وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم على ما هو مقرر عندهم (قوله وأما قول ابن الحباب الخ) هذا الصنيع لا يحسن الا لو قال أولا اما قول الاكثر فهو مبنى على أن الدلالة فهم المعنى من اللفظ ووجهه أن دلالة الالتزام الخ فكان الانسب بصنيعه السابق أن يقول ومن جعلها الحيثية لزم ان يكون ذلك عنده سببا ووجه ذلك أن اللزوم الذهنى الخ ويمكن أن يجعل مقابلا لمحذوف تقديره أما قول الاكثر فقد علمته تأمل (قوله أى تهيئة اللفظ) أى كونه مهيأ فهو مصدر المبنى للمفعول لا مصدر المبنى للفاعل لانه ليس صفة للفظ وانما هو وصف للمهيئ فيلزم عليه تفسير صفة شئ بصفة غيره وهو باطل كما مر (قوله لمعنى) متعلق بالموضوع وقوله لان يدل متعلق بتهيئة لكن كان مقتضى الظاهر أن يقول لان يفهم لانه لا يستقيم ان يقال الدلالة هى تهيئة اللفظ للدلالة وانما يستقيم ان يقال الدلالة هى تهيئة اللفظ للفهم كما هو ظاهر (قوله عند سماع ذكره) كان الاظهر ان يقول عند سماعه لان الذكر لا يصح أن يراد به التلفظ لانه لا يسمع فتعين ان يكون المراد به الحروف ولا شك لانها هى اللفظ فالاضافة للبيان أى عند سماع ذكر هو هو وقوله على

لازم معناه متعلق بيدل (قوله ووجه ذلك) أى البناء المذكور (قوله وبين أى معنى كان) أى من اللوازم (قوله على هذا القول) مقدم من تأخير وحق العبارة ان يقول ووجه ذلك أن اللزوم الذهنى يلزم على هذا القول والمراد به القول بأن الدلالة بالحيثية (قوله أى يلزم الخ) تفسير لقوله يلزم من وجوده وجود الحيثية (قوله كما أنه الخ) مرتبط بقوله يلزم من وجوده الخ وانما ذكره على هذا الصنيع لانه ليس مقصودا اذ هو ليس محل الخلاف كما علمت (قوله اذ لا يتصف الخ) علة لقوله كما انه يلزم من عدم اللزوم الخ وقوله حينئذ أى حين اذ عدم اللزوم الذهنى (قوله ذلك المعنى) أى الذى هو لازم معناه (قوله لم أر من تعرض له) أى غير الشيخ ابن عرفة كما هو معلوم (قوله لف ونشر مرتب) أى ذو لف ونشر مرتب واللف الاجمال والنشر التفصيل ومعنى كونه مرتبا أن الاول للاول والثانى للثانى فلذلك فرع عليه قوله فانفهم راجع الخ بخلاف اللف والنشر المشوش ومعنى كونه مشوشا أن الاول للثانى والثانى للاول وقد اختلف فى الاولى منهما فقيل المرتب هو الاولى لما فيه من عدم طول الفصل وقيل المشوش هو الاولى لانه ليس فيه فصل الا فى أحدهما (قوله ثم اللفظ الخ) ثم للترتيب الاخبارى وهل أل فى اللفظ للعهد والمعهود هو اللفظ الدال بالوضع أولا احتمالان كما يؤخذ من كلام المؤلف أولا وان اقتصر ثانيا على الاول (قوله وهو ما دل الخ) أى اللفظ الذى دل الخ وجملة ما اعتبره المؤلف من القيود أربعة على ما يأتى الاول قوله دل والثانى جزؤه والثالث قوله على جزء معناه والرابع قوله دلالة مقصودة وسينبه على قيد خامس بقوله خالصة كما سيأتى (قوله دلالة مقصودة) يؤخذ من كلام سم فى الآيات انه لا حاجة الى هذا القيد استغناء عنه بقوله على جزء معناه لان المراد على جزء معناه من حيث انه جزء معناه فخرج بذلك نحو الحيوان الناطق علما فانه وأن دل جزؤه على جزء معناه لكن لا من حيث انه جزء معناه قال بعضهم تأمله فانه لطيف لكن ما ذكره المؤلف اصرح واظهر (قوله وهو ما ليس كذلك) أى اللفظ الذى ليس كذلك بأن لم يكن له جزء كباء الجر أوله جزء لا يدل كزيد أو يدل لا على جزء معناه بل على شئ آخر كعلمت أو على جزء معناه دلالة غير مقصودة كحيوان ناطق علما كما سيأتى توضيحه فدخل فى تعريف المفرد أربعة أقسام وعلى ما سيذكره المؤلف يدخل فيه أيضا قسم خامس وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة غير خالصة بل مشوبة بالعلمية نحو حجة الاسلام علما اذا قصد الواضع المعنى التركيبى الذى فى مسماه (قوله باعتبار دلالته الخ) أى لا باعتبار دلالته على المعنى مطابقة أو تضمنا





أو التزاما ولا بالاعتبار الاعراب والبناء وغير ذلك (قوله فذكر انه الخ) بيان للتقسيم المذكور (قوله بأنه اللفظ الذى الخ) فيه اشارة الى أن ما اسم موصول بمعنى الذى وهو صفة لموصوف محذوف وهو اللفظ (قوله والمفرد الخ) أى وعرف المفرد بأنه الخ (قوله وهو اللفظ الخ) المتبادر أن الضمير راجع لما ليس كذلك وعلى هذا فقوله بعد وهو معنى قولنا الخ لا حاجة اليه بعد ذلك ولهذا استظهر شيخنا أن الضمير فى قوله وهو اللفظ الخ عائد للمفرد وفيه بعد (قوله فقال الاول) أى الذى هو المركب والفاء للافصاح وقوله مثلا لا حاجة اليه بعد قوله فقال (قوله فان جملة الخ) علة وتوجيه للتمثيل (قوله حصل له القيام أو يحصل) اشار بذلك الى أن الخبر الذى هو قائم وان كان حقيقة فى المتلبس بالفعل فى الحال لكنه محتمل هنا للحال والاستقبال والمضى فاشار الى الاولين بالمضارع والى الثالث بالماضى فقوله فى الماضى راجع لحصل وقوله فى الحال أو فى المستقبل راجع ليحصل هذا هو المتبادر وأن كتب بعضهم هنا احتمالا آخر وهو أن قوله فى الماضى أو الحال الخ راجع لكل من قوله حصل أو يحصل لكن قوله فى الماضى بالنسبة لحصل باعتبار الفعل وقوله أو الحال أو المستقبل بالنسبة له باعتبار القوة وأما بالنسبة ليحصل فعلى العكس وفيه بعد لا يخفى (قوله وهو زيد مثلا) أى أو قائم وكان عليه أن يزيد مثلا بعد قوله الذى هو ذات زيد ليكون فى مقابلة مثلا الاول (قوله الذى هو ذات زيد) صفة للجزء لا للمعنى كما هو ظاهر واضافة ذات لزيد من اضافة المدلول للدال (قوله وكذا قولنا عبد زيد ونحوه) قال بعضهم هذا مبنى على القول بأنه لا يشترط فى المركب ان يكون له جزآن مادى أى من المادة وهى جوهر اللفظ بل يكتفى بجزء مادى وجزء صورى وهو هيئة اللفظ وأما على القول بأنه يشترط فيه ما ذكر فلا يكون ذلك مركبا لانه ليس له الا جزء مادى وجزء صورى أخذا مما تقدم عن السيد من أن المضاف اليه خارج عن التركيب لكن نص الملوى فى شرحه الكبير على السلم أن ذلك اعنى قولنا عبد زيد ونحوه مما لم يقصد به العلمية مركب على القولين لتركبه من جزئين ماديين المضاف والمضاف اليه قال ولا يعارضه ما ذكره السيد لانه مفروض فيما اذا اقتصرنا على معنى المضاف فقط وهنا المقصود معنى المضاف والمضاف اليه لان بذلك يحصل التركب لكن ينبغى أن لا يطلق على المضاف اليه فى نحو عبد الله أنه جزء تأدبا اه ومما يؤيده قول كثير كالقطب بعد تمثيلهم للمركب برامى الحجارة فان الرامى مقصود الدلالة على ذات نسب اليها الرمى والحجارة مقصودة الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين أى مع الهيئة

التركيبية الاضافية معنى رامى الحجارة (قوله على مطلق عبد) أى على عبد مطلق فهو من اضافة الصفة للموصوف وقوله غير مقيد الخ تفسير لقوله مطلق (قوله وذلك) أى العبد المطلق (قوله الذى هو عبد الخ) هذا رد عما يؤيد ما مر عن بعضهم من أن ذلك ليس له الا جزء مادى وصورى فليتأمل (قوله ومثال المفرد) كان الانسب بأول سياقه أن يقول ومثال الثانى لا حاجة اليه (قوله فانه الخ) توجيه للتمثيل به وقوله على ذات زيد أى على ذات هى مدلول زيد فالاضافة فيه من اضافة المدلول للدال (قوله ولا جزء فيه) أى له والنفى منصب على قوله يدل الخ فلا ينافى أن له جزءا لا يدل على جزء معناه (قوله فقولنا فى حد المركب الخ) يحتمل أن الفاء تفريعية لصحة تفريع ذلك على قوله وعرف المركب بأنه اللفظ لكن هذا لا يظهر فى جميع ما يأتى فالاحسن الاحتمال الثانى وهو انها فصيحة لافصاحها عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان ما تقدم من تعريف المركب والمفرد فقولنا الخ والقول مبتدا خبره لفظة ما واقعة الخ والرابط محذوف والتقدير لفظة ما فيه أو منه واقعة الخ وأما قوله ما دل فهو مقول القول (قوله وهو) أى اللفظ وقوله جنس أى لانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فانه يقال على المستعمل والمهمل والمركب والمفرد (قوله وقولنا دل توطئة الخ) أى بناء على جعل ال فى اللفظ للعهد والمعهود اللفظ الدال فتكون ما واقعة على ذلك فيكون المهمل خارجا عن الجنس من أول الامر فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقوله دل فيكون توطئة لما بعده وقوله ويمكن أن يحترز به الخ) أى بناء على جعل ال فى ذلك لغير العهد فتكون ما واقعة على مطلق اللفظ فيكون المهمل داخلا فى الجنس على رأى من يسميه لفظا فحينئذ يحتاج للاحتراز عنه بذلك وبما تقرر علم أن المهمل خارج على كل من الاحتمالين فلا يوصف بتركيب كما لا يوصف بافراد لانه لا يوصف بكل منهما الا اللفظ الدال كما سيصرح به المؤلف وقوله مع ذلك أى مع كونه توطئة فان قيل كونه توطئة ينافى الاحتراز به لان كونه توطئة يقتضى انه غير مقصود لذاته والاحتراز به يقتضى انه مقصود لذاته فكيف يقول مع ذلك أجيب بأن كونه توطئة لا يقتضى الا كونه مقصودا لغيره من حيث تعلقه به وتوقفه عليه وهذا لا ينافى كونه مقصودا لذاته أيضا من جهة الاحتراز به فتأمل (قوله على رأى من يسميه لفظا) أى وهو الصحيح الذى قال به الجمهور أما على رأى من لا يسميه لفظا فلا حاجة للاحتراز عنه بذلك لخروجه من الجنس الذى هو اللفظ الواقع عليه ما وعليه يكون قوله دل توطئة فقط (قوله وقولنا





جزؤه الخ) أى مع ملاحظة الفعل المسلط عليه ليصح الاخراج به لقوله وماله جزء لكن لا دلالة الخ (قوله كباء الجر ولامه) أى كسماهما أو هو ب فى قولك بزيد ول فى قولك لزيد فذلك هو الذى لا جزء له أصلا وليس المراد لفظ باء الجر ولامه حتى يعترض بأن لكل منهما اجزاء فان قيل الكلام فى اللفظ الدال لا فى المسمى لانه مدلول لا دال أجيب بأنه وان كان مدلولا للفظ باء الجر ولامه لكنه لفظ دال أيضا لان لفظ ب موضوع لمعنى وهو التقوية ولفظ ل موضوع لمعنى وهو الملك كما هو مشهور (قوله لكن لا على جزء الخ) أى بل على معنى آخر (قوله الذى تركب منه) أى من ذلك الجزء أى ومن الجزء الآخر (قوله نحو ابكم) أى كانسان وهذا يقتضى أن ابكم مركب من اب الدال على ذات لها ابوة ومن كم الدال على السؤال عن العدد أو الاخبار بالكثرة كما يصرح به قوله فان جزئه الخ وان انسان مركب من أن الشرطية وسان الذى هو فعل ماض بمعنى تحرك وليس كذلك فيهما لان الاول اسم مأخوذ من البكم والثانى اسم مأخوذ من الانس أو من النسيان فما ذكره المؤلف غير ظاهر الا أن يكون على التنزل وفرض انه مركب من ذلك ويرد عليه أن لفظ رجل كذلك لان جزئه الاول وهو ر فعل أمر من الرؤية والثانى وهو جل فعل أمر من الجولان فيكون من القسم الثالث مع أن المصنف جعله من القسم الثانى فهذا محض تخيل كما يؤخذ من كلام بعضهم (قوله وكذلك جزؤه الآخر) التشبيه فى مطلق الدلالة وان كان الجزء الاول دالا على ذات متصفة بالابوة والثانى على السؤال عن العدد أو الاخبار عن الكثرة كما أشار له بقوله يدل الخ (قوله على سؤال عن عدد) أى ان جعلت كم استفهامية وقوله على اخبار بكثرة أى ان جعلت خبرية (قوله من هذين المدلولين) أى اللذين هما الذات المتصفة بالابوة والسؤال عن العدد أو الاخبار بالكثرة وقوله بجزء من معنى ابكم أى الذى هو ذات متصفة بالبكم (قوله ويخرج أيضا) أى كما أخرج ماله جزء ولجزئه دلالة على غير جزء معناه (قوله فان كل واحد منهما له جزء يدل على جزء معناه) اعترض عليه بأن معنى عبد الله وامرئ القيس علمين الذات المتشخصة فى الخارج وهو مركبة من الحيوانية والناطقية مع التشخص فليس مطلق العبودية ولا مطلق الرجولية جزأ من معناهما اللهم الا أن يقال انها كالجزء من حيث انها ملازمة للمعنى فتأمل (قوله لكن دلالة غير مقصودة) أى للواضع لانه لم يقصد الا الدلالة على المعنى الذى وضع ذلك له (قوله أما عبد الله الخ) غرضه الخ بهذا بيان قوله فان كل واحد منهما له جزء يدل على جزء معناه (قوله على مطلق العبودية) كان الاولى أن يقول على مطلق عبد وقوله وهو أى مطلق العبودية على

مقتضى عبارته (قوله حادث) يقتضى أن القديم يقال له شخص وهو كذلك بمعنى انه معين ولذلك يقولون أن اللفظ الشريف أعنى لفظ الجلالة علم شخصى على التحقيق لكن لايجوز أن يقال ذلك الا فى مقام التعليم (قوله فان كل شخص) أى حادث كما قيد به قبل وهذا تعليل لقوله وهو جزء حاصل الخ (قوله هذا الجزء المادى) أى المنسوب للمادة وهى جوهر اللفظ كما مر (قوله وأما جزؤه الصورى) أى الذى هو الصورة وهى الهيئة كما مر أيضا (قوله الى المكتوبة) أى الى الالفاظ المكتوبة بمعنى المكتوبة دوالها وهى النقوش وانما لم يقل الى الله لئلا يتوهم أن المراد الى ذات الله (قوله أعنى اسم الله الاعظم) جرى فى ذلك على ماقاله المحققون من أن لفظ الجلالة هو الاسم الاعظم وعدم الاجابة عند الدعاء به لفقد الشروط التى أعظمها أكل الحلال واختار النووى تبعا لجماعة أن الاسم الاعظم هو الحى القيوم وقيل غير ذلك (قوله فيدل الخ) جواب أما (قوله وذلك) أى تقييد العبودية بهذه الاضافة جزء ثابت لكل حادث وقوله أيضا أى كما أن الجزء الاول ثابت لذلك فأيضا مقدمة من تأخير (قوله فقد دل الخ) مفرع على قوله فيدل أيضا (قوله هذا) أى كونه يحتاج الى اخراج نحو عبد الله من حيث جزئيه على مقتضى كلام المؤلف وسيأتى مافيه (قوله ان قلنا بعدم اشتراط الخ) وعلى هذا القول يكون كل من الفعل الماضى والامر بقطع النظر عن الفاعل مركبا لانه يدل على الحدث بمادته وعلى الزمن بصورته فهما مركبان لوجود جزئين لكل منهما وان كان أحدهما ماديا وهو الدال على الحدث والآخر صوريا وهو الدال على الزمن الماضى أو الحال بخلافه على القول الآخر فانه يكون مفردا لانه ليس له الا جزء مادى وأما المضارع فهو مركب على كل من القولين لان له جزئين ماديين أحدهما حرف المضارعة والثانى مادة الفعل كذا قيل ونظر فيه بأن حرف المضارعة لايدل وحده على معنى وانما الدال المجموع منه ومن الفعل بقى الحرف والمتبادر انه مفرد على كل من القولين نعم الحرف الذى ليس له معنى لايوصف بتركيب ولا افراد (قوله فانه انما يحتاج الخ) أفاد انه لابد من قولنا دلالة مقصودة على كل من القولين غاية الامر انه على القول الاول يحتاج اليه للتحرز عن نحو عبد الله من حيث كل من جزئيه المادى والصورى وعلى القول الثانى انما يحتاج اليه للتحرز عن ذلك من حيث الجزء المادى لصدق التعريف عليه قبل هذا القيد وأما من حيث الجزء الصورى فلا يحتاج للتحرز عنه بذلك لعدم صدق التعريف عليه اذ ليس هذا الجزء مرادا هنا وبحث بعضهم انه على هذا القول لايحتاج لذلك القيد أصلا لان نحو عبد الله علما خرج بما خرج به

زيد



زيد ونحوه اذ الجزء الصورى كالعدم فكأنه لم يوجد الا لفظ عبد وعليه فكان على المؤلف أن يقول وأما ان اشترطناه فلا يحتاج للتحرز عن ذلك أصلا تأمل (قوله فقط) تأكيد لما استفيد من الحصر (قوله وأما امرئ القيس الخ) معطوف على قوله أما عبد الله الخ (قوله على مطلق) الرجولية كان الاولى ان يقول على مطلق رجل وقوله وهو أى مطلق الرجولية على مايقتضيه كلامه (قوله المسمى بما دل الخ) أى المسمى بامرئ القيس الدال على رجولية الخ ولم يقل هنا هذا الجزء المادى الخ لعله لعلمه بالمقايسة (قوله وقد يعترض الخ) قد للتحقيق ومحصل هذا الاعتراض أن تعريف المركب غير مانع فطرده فاسد وتعريف المفرد غير جامع فعكسه فاسد وذلك أن نحو عبد الله ونور الدين وأبى محمد قد يقصد واضعها مع العلمية دلالة اجزائها على المعنى التركيبى الموجود فى الموضوع له كأن يلاحظ فى عبد الله دلالة جزئيه على كونه عبد الله تعالى وفى نور الدين دلالة جزئيه على كونه منور الدين أى اهله وفى أبى محمد دلالة جزئيه على كونه له ولد يسمى محمدا فيصدق على ذلك تعريف المركب دون تعريف المفرد مع أن الواقع انه مفرد كذا يؤخذ من كلام المؤلف لكن منعه الملوى فى الشرح الصغير على السلم والتزم انه مركب وعليه فلا اعتراض واختار بعض المحققين انه مركب باعتبار المعنى التركيبى ومفرد باعتبار المعنى العلمى (قوله والاعلام اللقبية والكنى) من عطف الخاص على العام لشمول الاعلام الاضافية لذلك (قوله على طرد الخ) متعلق بقوله يعترض وكذا قوله حيث يقصد واضعها الخ وفى كلامه اكتفاء لان الاصل على طرد حد المركب وعلى عكس حد المفرد أخذا من آخر العبارة (قوله وجد فى مسماها) اشار بذلك الى أن الواضع لايقصد ذلك الا ان كان موجودا فى مسماها (قوله لكونه عبد الخ) أى ويقصد الدلالة على ذلك وكذا مابعد (قوله ويسمى رجلا الخ) انما قال رجلا ليكون نصا فى وجود المعنى التركيبى كما هو الفرض (قوله لكونه من ائمة المسلمين) راجع لكل من الثلاثة قبله (قوله فلو زيد الخ) قد يقال على تسليم انه مفرد يستغنى عن هذه الزيادة بقوله دلالة مقصودة لان المتبادر انها مقصودة بالذات لا بالتبع كما فى تلك الاعلام ثم رأيت اليوسى صرح بذلك (قوله الوصف) نائب الفاعل (قوله فيقولون الخ) بيان لجملة التعريف مع الزيادة (قوله لصح طرد الخ) جواب لو (قوله فتأمل) يؤتى بذلك اذا كان فى المقام دقة وقد يؤتى بلفظ فليتأمل وهو مساو لذلك وقول بعضهم يؤتى بذلك اذا كان يمكن الخدش فى الكلام وبهذا اذا كان فيه دقة لايظهر فى مثل ماهنا (قوله

والله الموفق فيه اشارة الى أن عدم زيادتهم لذلك لعدم توفيق الله تعالى لهم اليها (قوله واذا عرفت حد المركب الخ) كان الاولى ان يقول واذا عرفت ماخرج بكل من اجزاء حد المركب عرفت مادخل فى حد المفرد من الاقسام لان ماذكره لايحسن الاولم يذكر حد المفرد فيما مر (قوله من الاقسام) بيان لما (قوله كابكم وانسان) تقدم مافيه (قوله وعلى ماظهر الخ) جار ومجرور متعلق بما بعده (قوله فالاقسام الخ) مفرع على مجموع ماتقدم (قوله ستة) لو اعتبر انقسام المركب الى مايحسن السكوت عليه كقولك زيد قائم والى مالا يحسن السكوت عليه كقولك رامى الحجارة لكانت الاقسام سبعة (قوله وأورد على طرد حد المفرد الخ) لما كان من البين أن هذا الايرد على حد المركب قيد بالمفرد وحاصل هذا الايراد أن تعريف المفرد يصدق بالمهمل بناء على الصحيح من أنه يسمى لفظا مع انه لايسمى مفردا فهو غير مانع (قوله بناء على انه الخ) أى وأما على انه لايسمى لفظا فلا يرد لانه خارج عن الجنس (قوله فانه يصدق عليه الخ) أى وان كان قد يتبادر ان ذلك خاص بماله معنى ونظير ذلك ان يقال ليس لزيد مثلا ولد صالح مع انه ليس له ولد اصلا فالمهمل لفظ لايدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة مع انه ليس له معنى اصلا (قوله وقد يجاب عنه) أى عن هذا الايراد وقد للتحقيق (قوله فيقدر الدال الخ) ظاهره اننا لانوقع ماعليه بل نقدره ونلاحظه زائدا على معناها والظاهر خلافه (قوله فى تعريف كل الخ) لكن تقديره فى تعريف المركب غير محتاج اليه لان الحاجة انما دعت الى تقديره فى تعريف المفرد (قوله وانما قدمنا الخ) غرضه بذلك بيان وجه تقديم تعريف المركب على تعريف المفرد مع أن المناسب العكس (قوله بالايجاب) أى بالموجب الذى هو قوله مادل جزؤه الخ وقوله بسلبه أى سلب ذلك الايجاب (قوله ولا يعقل الخ) هو روح العلة ووجه ذلك أن السلب حكم والحكم على الشئ فرع عن تصوره واعترض بأن تعقل سلب الامر انما يتوقف على تعقل ذلك الامر ولو بوجه لاعلى ادراك حقيقته وحينئذ فلا ينتج التعليل المعلل وهو تقديم تعريف المركب على تعريف المفرد وأجيب بأنه انما يكفى تعقل المسلوب بوجه اذا كان المقصود سلب ذلك الامر بجملته وأما اذا كان المقصود سلبه لابجملته بل باجزاء حقيقته مفصلة كما هنا فلا يكفى ذلك بل لابد من ادراك حقيقته وحينئذ فلابد من تقديم تعريف المركب حتى يتعقل سلب اجزائه مفصلة (قوله فان قيل المفرد الخ) وارد على ماقبله المقتضى أن فهم المفرد متوقف على فهم المركب ومحصله انه يلزم على ذلك الدور اذ من المعلوم





أن المفرد جزء المركب وفهم الجزء سابق على فهم الكل ففهم المركب متوقف على فهم المفرد مع أن فهم المفرد متوقف على فهم المركب كما يقتضيه كلامكم فقد انطبق على ذلك حد الدور وهو توقف شئ على شئ توقف عليه (قوله فلو انعكس الامر) أى بأن كان فهم المفرد متوقفا على فهم المركب وقوله كما ذكرتم أى حيث قالوا ولا يعقل سلب امر الا بعد تعقل ذلك الامر وقوله لزم الدور أى لانه آل الامر الى أن فهم المفرد متوقف على فهم المركب وفهم المركب متوقف على فهم المفرد فقد توقف كل منهما على الآخر (قوله فالجواب أن المفرد الخ) محصله أن الجهة مختلفة لان فهم المركب انما توقف على فهم المفرد من حيث كونه فى ذاته جزأ منه لامن حيث كونه مفردا وفهم المفرد انما توقف على فهم المركب من حيث كونه مفردا الامن تلك الحيثية وحينئذ فلا يضر الدور (قوله عن وصف الافراد) الاضافة للبيان (قوله فالامر بالعكس) أى فيلزم أن يسبق على تعقل المفرد تعقل المركب كما اشار لذلك بقوله انما يتعقل الخ (قوله واعلم أن من أهل المنطق الخ) قال المؤلف فى شرح ايساغوجى انه لاينبنى على هذا الخلاف شئ لانه خلاف فى الاصطلاح (قوله من يسمى اللفظ الخ) ومعلوم أن غير هذين القسمين هو المفرد ولذلك فرع على ماذكر قوله فتكون الاقسام الخ (قوله والذى عند اكثر المتأخرين الخ) وهذا هو الذى جرى عليه المؤلف (قوله الفاظ مترادفة) أى فى اصطلاح أهل المنطق كما هو الفرض فلا يرد أن القول فى اصطلاح النحاة اسم لكل ماتلفظ به (قوله وقد نص على ذلك) أى على أن القسمة ثنائية وقوله ابن سينا بكسر السين المهملة وبياء مثناة تحتية فنون فألف مقصورة وهو الامام الماهر المعروف بالشيخ عند الاطلاق (قوله وهو الخ) الضمير يرجع لاقرب مذكور وهو المفرد كما ذكره الشارح وهذا يقتضى أن المركب لاينقسم الى ذلك لانه لايدخله اشتراك وهو مذهب الاكثرين وذهب بعضهم الى أن هذا التقسيم يجرى فيه أيضا ومثال المشترك نحو بطحت البكرة فان له معنيين الاول ضربتها بالعصى بناء على أن المراد بالبكرة بكرة الابل الثانى جعلتها عريضة بناء على أن المراد بها بكرة البئر وقد مثل له بعض شراح الجمل بنحو اراق دمى لانه محتمل لان يكون المتكلم اخبر بانه رأى قدمه ولان يكون اخبر بأن بعض الناس اهراق دمه ورده ابن مرزوق معللا بان المشترك مادة واحدة تعدد مسماها والمذكور باعتبار المعنى الاول مادة مخصوصة وباعتبار المعنى الثانى مادة أخرى قال ولو مثل بنحو عسعس الليل لانه له معنيين الاول اقبل والثانى ادبر لكان أولى ثم قال وفيه

بعد ذلك نظر أى لان الاشتراك انما هو فى الفعل وحده فلم يكن فى المركب بل فى المفرد وانت خبير بانه ان قلنا باشتراط كون اجزاء المركب مادية اتجه النظر وان قلنا بعدم اشتراطه فلا وجه له (قوله مشترك) أى فيه فدخله الحذف والايصال والمراد بالمشترك هنا خصوص المشترك اللفظى وضابطه كما ذكره المؤلف أن يتحد اللفظ ويتعدد المسمى والوضع وأما المشترك المعنوى فضابطه ان يتحد اللفظ والمسمى والوضع وتتعدد الافراد وهذا هو المراد بالمنفرد وانما نسب الاول للفظ والثانى للمعنى لان الاول قد اشتركت معانيه فى لفظه فلم يكن الاشتراك فيه فى المعنى حتى ينسب اليه بخلاف الثانى فانه قد اشتركت افراده فى معناه فالاشتراك فيه فى المعنى فنسب اليه ولم ينسب للفظ مع أن الاشتراك واقع فيه أيضا لان المعنى هو المنظور اليه والمعول عليه (قوله ومنفرد) سمى بذلك لانفراد معناه واتحاده (قوله كانسان ورجل كرر المثال هنا دون ما قبله اعتناء بهذا دون ذاك لانه ليس مقصودا وانما المقصود هذا (قوله يعنى أن اللفظ المفرد) اشار بذلك الى أن الضمير ليس عائدا الى اللفظ المقسم الى مركب ومفرد بل الى المفرد (قوله وهو اللفظ الذى تعدد الخ) أى اللفظ المفرد ليخرج المركب بناء على ظاهر كلامه من أنه لا يدخله هذا التقسيم لا يقال هذه عناية فى الحد وهى فيه ممنوعة لانا نقول لا نجعل ذلك بالعناية بل نجعل أل للعهد والمعهود اللفظ المفرد المذكور قبل وهكذا يقال فى تعريف المنفرد ولا يخفى أن اللفظ جنس والذى تعدد مسماه فصل خرج به المنفرد (قوله أى له معان) أى حقيقية أخذا مما يأتى وقد اشار اليه الشارح بقوله سمى به كل واحد منها (قوله اثنان فاكثر) اشار به الى أن المراد بالجمع ما فوق الواحد فيشمل الاثنين والاكثر (قوله وهو اللفظ الذى اتحد مسماه) لا يخفى أن اللفظ جنس والذى اتحد مسماه فصل خرج به المشترك (قوله أى لم يوضع الا لمعنى واحد) هذا بيان لسبب اتحاد المسمى لا لنفس الاتحاد (قوله فمثال الاول الخ) الفاء فصيحة وقوله فانها الخ توجيه للتمثيل بها (قوله لمعان متعددة) بلغها بعضهم لسبعين معنى صرح المؤلف منها باربعة واشار الى الباقى بالكاف فمن ذلك الانسان والجاسوس والسيد وخيار الشئ والشمس وطائر والعيب ومطر ايام لا يقلع والجماعة واهل الدار وذات الشئ والاصابة بالعين أو فى العين والربى والسحاب من جهة القبلة (قوله كالعين الباصرة الخ) كان الاولى كالباصرة والجارية الخ فان الانسان الخ توجيه للتمثيل (قوله معنى الحيوان الناطق) الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله لمعنى الذكر من العقلا) أى ولو صبيا بناء على





اطلاقه على ما قابل الانثى وبشرط ان يكون بالغا بناء على الاطلاق المشهور والمراد لمعنى الذكر من جنس العقلا فدخل المجنون وشمل ذلك الذكر من الجن فمقتضاه انه يقال له رجل وليس كذلك وأما قوله تعالى وانه كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجن فاطلاق الرجال فيه على الذكور من الجن للمشاكلة ويجاب عن هذا بأن أل فى الذكر للعهد والمعهود الذكر الذى يؤنس به وهو خاص بالانس دون الجن (قوله فان قلت قد تعدد الخ) محصله أن كلا من لفظ انسان ولفظ رجل كالعين فى التعدد لما يطلق عليه فما الفرق بينهما حيث جعلوا لفظ عين مشتركا وكلا من ذلك منفردا (قوله فانهما يطلقان الخ) تعليل لقوله قد تعدد الخ (قوله فالجواب أن لفظ انسان الخ) حاصله أن الفرق بينهما ان كلا من لفظ انسان ولفظ رجل لم يصدق عليه حد المشترك لعدم تعدد مسماه اذ هو واحد وهو الحيوان الناطق والذكر من العقلاء على ما مر وانما تعددت افراده كزيد وعمرو وبكر وانما اطلق على تلك الافراد لكون المعنى الكلى الموضوع له وجد فيها بخلاف لفظ العين فانه يصدق عليه حد المشترك لتعدد مسماه اذ لم يوضع لمعنى واحد مشترك بين جميع الافراد بل وضع لكل واحد من معانيه بخصوصه (قوله لم يتعدد مسماهما) اى وقد اعتبر فى حد المشترك تعدده (قوله ولم يتعدد مسماهما) أعاده مع ذكره قبل لاجل التعليل (قوله ولم يوضعا الخ) كالتعليل لقوله اذ هو واحد (قوله بخصوصه) أى حال كونه ملتبسا بما يخصه من المشخصات (قوله يوجد فى افراد كثيرة) مبنى على أن الكلى له تحقق فى افراده وهو خلاف التحقيق من انه لا وجود له الا فى الذهن فكان الاولى أن يقول الا ان ذلك المعنى لما كانت له افراد كثيرة اطلقا عليها ليكون جاريا على التحقيق (قوله وسمى بهما) توضيح لما قبله (قوله لا من حيث أن تلك الافراد وضعا لخصوص كل واحد منها) الضمير فى وضعا راجع للفظ انسان ولفظ رجل والضمير فى منها راجع للافراد ولا يخفى ما فى هذه العبارة من الحزازة فلو قال لا من حيث انهما وضعا لخصوص كل واحد منها لكان اسهل (قوله ولفظ العين الخ) من تتمة الجواب لا مستانف كما لا يخفى (قوله كما فى لفظ انسان) ورجل راجع للمنفى لا للنفى (قوله فان قلت لفظ اسد قد تعدد الخ) هذا السؤال ناشئ من الجواب قبله فيما يظهر وحاصله أن مقتضى هذا الكلام ان المدار فى حد المشترك على كون اللفظ لم يوضع لمعنى واحد يكون قدرا مشتركا بين أفراد كثيرة بل وضع لكل من معانيه بوضع يخصه وفى حد المنفرد على كونه قد وضع لمعنى واحد وهو قدر مشترك بين أفراده الكثيرة

وكل من هذين منقوض الاول طردا والثاني عكسا لان لفظ الاسد قد تعدّد وضعه وليس موضوعا لمعنى واحد فقط ومع ذلك ليس مشتركا بل منفردا وهذا انما يرد على القول بوضع المجاز وأما على القول بأنه ليس بموضوع فلا يرد كما هو ظاهر وكذلك أن نظر لكون الكلام في المسمى لا في الموضوع لكن لما كان قد يتوهم اتحادهما أورد ذلك السؤال نظرا لذلك الوهم (قوله فانه موضوع الخ) لكن وضعه للثاني وضعا نوعيا ان قلنا بوضع المجاز وهو التحقيق (قوله وليس موضوعا للقدر المشترك) أي بل هو موضوع لكل منهما على حدته لكن الثاني بالنوع كما علمت (قوله ومع ذلك) أي ومع كونه قد تعدّد وضعه الخ وقوله لا يسمونه مشتركا أي بل يسمونه منفردا (قوله فعلى هذا) أي على أنه لفظ الاسد قد تعدّد وضعه الخ (قوله فالجواب أن المسمى الخ) محصله أن لفظ اسد وان تعدّد وضعه لكن لم يتعدّد مسماه اذ هو واحد وهو الحيوان المفترس مع ان المدار في حد المشترك على تعدّده لا على تعدّد الوضع وفي حد المنفرد على كونه واحدا وان تعدّد الوضع وبذلك تعلم أن محل الجواب قوله فاذا الذي تعدّد الخ وما ذكره قبل توطئة له (قوله مغاير للمعنى ليس المراد) أنه مغاير له من كل وجه أخذا مما بعده (قوله لا يحتاج الخ) لازم لما قبله والمراد الى قرينة مانعة من المعنى الحقيقي فيصدق النفي بما اذا احتيج لقرينة معينة لاحد معاني المشترك (قوله ما يعنيه المتكلم باللفظ) أي ما يقصده به (قوله كان مسمى له الخ) فكل مسمى معنى ولا عكس وقوله وبينه وبين مسماه الخ تعميم في المعنى أيضا لكن بالنسبة لغير المسمى لانه لا يتأتى فيه كما هو واضح (قوله أو لا علاقة) أي ملحوظة (قوله وهو الغلط كما في قولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب فالكتاب معنى للفرس ولا علاقة بينه وبين مسماه فان قيل كيف يجعل المؤلف الغلط من المعنى مع أنه غير مقصود والمعنى خاص بالمقصود لانه ما يعنيه المتكلم باللفظ أجيب بأن غير المقصود انما هو اللفظ وأما المعنى وهو الكتاب فهو مقصود البتة ولا شك انه هو المراد (قوله فاذا بالتنوين) أي فاذ كان المسمى عندهم مغايرا للمعنى الخ (قوله لعلاقة متعلق بقوله يستعمل ويصح ان يكون متعلقا بقوله يصح (قوله والمفرد الخ) ظاهره أن المركب لا ينقسم الى هذا التقسيم وليس كذلك بل ينقسم اليه فمثال الكلي قولك الحيوان الناطق ومثال الجزئي قولك رأس زيد ولهذا قال بعضهم تخصيص المفرد بالذكر ليس للاحتراز بل لان الكلام هنا توطئة للكليات الخمس وهي مفردات وظاهره أيضا دخول الفعل والحرف لانهما مفردان على ما مر والذي صرح به السيد





في حاشية القطب اختصاص الكلية والجزئية بالاسم دون الفعل والحرف لاستقلاله بالمفهومية دونهما وعن المؤلف أن الفعل كلي ابدا دون الحرف لوقوع الفعل محمولا ولا يحمل الا الكلي اه (قوله اما كلي) نسبة للكل الذي هو جزئيه قوله واما جزئي نسبة للجزء الذي هو كليه وذلك لان زيدا مثلا مركب من انسانية وتشخص فهو كل للانسان لتركبه منه ومن غيره والانسان جزء له لذلك ومن هذا قالوا كل كلي فهو جزء لجزئيه وكل جزئي فهو كل لكليه وظاهر كلام المؤلف أن الكلية والجزئية وصفان للفظ وليس كذلك بل هما وصفان للمعنى نعم يوصف بهما اللفظ مجازا من وصف الدال بما للمدلول كما أن التركيب والافراد وصفان للفظ لا للمعنى لكن يوصف بهما المعنى مجازا من وصف المدلول بما للدال فاللفظ من حيث هو لا يصح وصفه بالكلية والجزئية لصحة وصفه بازاء كل معنى وانما يصح وصفه بهما باعتبار المعنى كما نبه عليه الشرح بقوله الخ يعني أن المفرد ينقسم باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه وقدر ابن يعقوب في مثل هذه العبارة مضافا محاولة للجريان على كون التقسيم للمعنى فقال ومعنى المفرد أما كلي الخ والمراد من المعنى الماصدق لانه هو الذي يكون اما كليا وأما جزئيا لا المفهوم الذي هو قولهم ما لا يدل جزؤه الخ اذ هو كلي ابدا كما قاله الغنيمي في حاشيته على شرح ايساغوجي وانما قدم المناطقة الكلام على الكلي مع أنه ذو السلب عن الكلام على الجزئي مع أنه ذو الايجاب والقاعدة تقديم الثاني على الاول لشدة عنايتهم به اذ هو المقصود في علم المنطق لانه مادة الحدود والبراهين بخلاف الجزئي فانه لا يحد به ولا يبرهن به وأما ما قاله ابن مرزوق في شرح المجمل من أن الكلي هو ذو الايجاب والجزئي هو ذو السلب لان الكلي هو الذي لا يمنع الخ والمنع يتضمن النفي لانه يستلزم أنه لا يمكن صدقه على كثيرين ونفي النفي اثبات فكانه قيل ما يمكن مع تصوره صدقه الخ والجزئي هو الذي يمنع الخ ومعناه لا يمكن فكانه قيل ما لا يمكن مع تصوره صدقه الخ فلا يخفى ما فيه من التعسف الذي لا حاجة اليه (قوله أن لم يمنع نفس تصوره الخ) أقحم لفظ نفس للاشعار بأن منع التصور من الصدق على كثيرين باعتبار الدليل لا اعتبار به وانما الاعتبار بمنعه من ذلك باعتباره في نفسه كما يؤخذ مما يأتي (قوله من صدقه على كثيرين) أي صحة صدقه أي حمله عليها حمل مواطئة كما سيأتي اذ الصدق في المفردات بمعنى حمل المواطئة (قوله وهو متواطئ) أي متوافق سمي بذلك لتوافقه في افراده وعدم اختلافه فيها بقوة أو ضعف فاسم الفاعل على ظاهره كما يقتضيه قوله أن استوى الخ وكلامه الآتي في الشرح يصح

ان يكون بمعنى اسم المفعول أى متواطى فيه لاستواء افراده فيه وبحث فى الاحتمال
الاول بأن التواطى لا يكون الا بين متعدد ومعلوم أن الكلى أمر واحد فكيف تصح
نسبة التواطى اليه وأجيب بأن المراد بالتواطى على هذا الاحتمال كونه على حالة
واحدة فى الافراد من غير اختلاف وتفاوت فيها (قوله أن استوى فى افراده) أى
بأن لم يختلف فيها بالقوة والضعف أو نحوهما كالاولية وعدمها كما سيأتى بيانه
أن شاء الله تعالى والعبارة على ظاهرها على الاحتمال الاول وهو المتبادر من كلامه
وأما على الاحتمال الثانى ففيها قلب والاصل أن استوت فيه افراده تأمل (قوله
كالمثالين) أى المذكورين (قوله ومشكك) أى غير متوافق فى افراده سمى بذلك
لتشكيكه على المتأمل فيه أهو مشترك أو متواطى لانه أن نظر لاختلافه ظنه مشتركا
وأن نظر لاصله ظنه متواطئا كذا يؤخذ من شرح القطب هذا وقال ابن يعقوب
الحق أنه لا حقيقة للمشكك لان ما به التفاوت ان كان معتبرا فى المسمى لزم أنه مشترك
لتعدد المسمى حينئذ وان كان غير معتبر فيه بل كان المعتبر هو أصل ذلك لزم أنه
متواطى لتوافقه فى افراده حينئذ اذ ما زاد غير منظور اليه ومثله لابن التلمسانى وأجاب
عنه القرافى كما نقل شيخ الاسلام فى حاشيته على جمع الجوامع بما ملخصه انا نختار
الشق الثانى ونمنع كونه متواطئا لاختصاص المتواطى بما اذا كان ما به التفاوت
من غير جنس المسمى بخلاف ما اذا كان من جنسه فانه ليس بمتواطى بل متشكك
وبذلك اندفع أيضا البحث بأن المتواطى قد يكون فى بعض الافراد اكمل منه
فى البعض الآخر كالانسان اذ بعض افراده كنبينا صلى الله عليه وسلم اكمل
فى الخواص الانسانية كالادراك من غيره ووجه اندفاعه أن تلك الخواص ليست
من جنس المسمى والحاصل أن كلا من المتواطى والمشكك موضوع للقدر المشترك بين
الافراد الا أن ما به التفاوت ان كان من غير جنس المسمى كالعلم والجهل فهو المتواطى
وان كان من جنسه فهو المشكك تأمل (قوله أن اختلف فيها) أى بقوة أو ضعف
أو نحوهما (قوله واما جزئى) مقابل لقوله اما كلى وقوله ان منع أى تصوره من
صدقه على كثيرين (قوله باعتبار تشخص الخ) أى لا باعتبار غير ذلك كدلالته
التركيبية والافرادية أو دلالته على المعنى أو جزئه أو لازمه والمراد بالمسمى هنا المعنى
وان لم يكن حقيقيا كما سيشير اليه حيث فسره بالمدلول وهو اعم من المسمى وكان الاولى
أن يعبر به لايهام ذلك أن هذا التقسيم لا يجرى فى المجاز (قوله جزئى وكلى) الانسب
بالمتن كلى وجزئى (قوله فهو اللفظ الخ) لا يخفى أن اللفظ جنس والمفرد فصل أول يخرج





المركب على ما اقتضاه كلامه والذى لا يمنع تصوره الخ فصل ثان يخرج الجزئى
قوله حمل مواطئة) ضابطه أن يصح حمل المحكوم به على المحكوم عليه من غير
توقف على اشتقاق منه أو اضافة ويعبرون عنه بحمل هو هو وقوله لا حمل اشتقاق
أى أو اضافة أخذا مما يأتى وضابطه أن لا يصح ذلك الا بالاشتقاق منه
أو الاضافة ما لم تقصد المبالغة ويعبرون عنه بحمل هو ذو هو (قوله على افراد
كثيرة) متعلق بالمصدر فى قوله من حمل (قوله لعدم التشخص الخ) علة لقوله
لا يمنع تصوره مسماه الخ (قوله ومثاله) أى الكلى وقوله فمدلول الخ مفرع
على التمثيل (قوله حتى يمتنع الخ) مفرع على المنفى لا على النفى (قوله بل الاول الخ)
اضراب انتقالى وقوله لمطلق حقيقة الحيوان الناطق أى للحقيقة المطلقة التى هى
الحيوان الناطق فاضافة مطلق لما بعده من اضافة الصفة للموصوف واضافة حقيقة
لما بعده للبيان ومعنى كونها مطلقة انها غير مقيدة بالتشخص (قوله من حيث مجرد
تعقلها) أى من حيث تعقلها المجرد عما يمنع من صدقها على افراد كثيرة وقوله لا يمتنع
أن توجد الخ لو قال لا يمتنع أن لها افراد كثيرة يصح الخ لجرى على التحقيق السابق من
أن الكلى لا وجود له الا فى الذهن (قوله لفظ الانسان) من المعلوم انه ليس المجول
لفظ الانسان بقطع النظر عن المدلول بل باعتباره وملاحظته (قوله أى يحمل عليها
الخ) من ذلك يتعرف ضابط حمل المواطئة وقوله من غير احتياج الخ توضيح لقوله بنفسه
(قوله فى كل فرد وجد فيه الخ) فيه ما تقدم (قوله وافهم مثل هذا الخ) أى انه
وضع لمطلق حقيقة الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة ولا شك أن هذه الحقيقة
من حيث تعقلها المجرد عما ذكر لا يمتنع أن توجد فى افراد كثيرة يصح أن يحمل لفظ
الحيوان عليها حمل مواطئة فتقول زيد حيوان وعمرو حيوان وخالد حيوان وهكذا
فى كل فرد وجد فيه مدلوله (قوله سواء بسواء) أى حال كون ما ذكر وما تفهمه
متساويين أى لا يزيد ولا ينقص أحدهما عن الآخر (قوله واحترزنا بحمل المواطئة)
أى فى تفسير الصدق (قوله فان العلم لا تمنع الخ) توجيه للاحتراز لكن روحه
قوله ومع ذلك لا يصح أن يحمل الخ وقوله لا تمنع حقيقته أى لا يمنع تصورها كما فى بعض
النسخ (قوله ومع ذلك) أى مع كون تصور حقيقته لا يمنع من وجودها الخ وقوله
لا يصح أن يحمل الخ أى ما لم تقصد المبالغة والا صح الحمل (قوله بل انما يتوصل الخ)
اضراب انتقالى عن قوله لا يصح أن يحمل الخ (قوله فاذا ليس الخ) أى فاذا كان
لا يصح أن يحمل العلم بنفسه الخ (قوله وانما هو كلى بالنسبة الخ) منه يعلم انه قد يكون

الشئ كليا بالنسبة الى شئ وليس كليا بالنسبة الى شئ آخر (قوله لانه يحمل الخ) علة لكونه كليا بالنسبة الى علم الفقه والنحوالخ لا للحصر لانه لا ينتجه (قوله فانه كلى الخ) كان الانسب بما قبله أن يقدم قوله ليس كليا بالنسبة الى الذوات الخ على هذا (قوله ولهذا لما كان الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول ولهذا اعدلوا الخ) أو يقول ولما كان الحمل مشتركا الخ فجمعه بينهما فيه نظر (قوله عنه) أى عن الحمل أى عن التعبير به (قوله واذا عرفت أن معنى الكلى الخ) قصد بذلك بيان انقسامه الى أقسام ستة (قوله لا يمنع مدلوله الخ) الاولى والانسب أن يقول لا يمنع مجرد تعقل مدلوله وان كان المعنى متقاربا (قوله ولم يشترطوا فيه الخ) هذا هو المقصود من سياق العبارة فكأنه قال واذا عرفت انهم لا يشترطون فى معنى الكلى وجودا الخ وقوله وجود ما يصدق عليه لم يأت بمقابله بأن يقول ولا عدما لذلك كما قال بعد ولا كثرة ولا قلة لعدم توهم اشتراطه وكذا يقال فى قوله ولا امكانا (قوله ولا كثرة ولا قلة) كان عليه أن يقول ولا تناهيا ولا عدمه ليظهر قوله عرفت انه يصدق الخ والمراد بالقلة هنا الفرد الواحد وبالكثرة ما زاد عليه وان كان كل منهما يصدق بخلاف ذلك فلو قال ولا كونه فردا واحدا ولا أكثر لكان أولى وذلك لان ما سيصرح به فى التقسيم أن الماصدق الموجود اما فرد واحد أو أكثر (قوله بحسب التقسيم العقلى) أى لا بحسب التقسيم الخارجى كما أشار له بقوله وان كان بعض الاقسام الخ فاندفع قول بعضهم لا حاجة لهذه الغاية (قوله وان كان بعض الاقسام لا يتصور فيه الوجود) وذلك كالجمع بين الضدين والمراد لا يتصور فى ماصدقه وكذا ما بعد وقوله أو لا يتصور فيه التعدد وذلك كالاله والخالق الى آخر ما يأتى وبحث فيه بأن العقل قد يتصور المستحيل فكان الاولى أن يقول لا يمكن بدل لا يتصور وأجيب بأن المراد بالتصور هنا التصديق بمعنى الاذعان على أن هذا لا يرد الا أن جعلنا الفعل مبنيا للمفعول وأما ان جعلناه مبنيا للفاعل فلا يرد لانه مع النفى بمعنى لا يمكن (قوله على مذهب أهل الحق) راجع للشقين أى لا على مذهب أهل الضلال القائلين بخلاف ذلك (قوله الا أن المانع الخ) كان الاظهر أن يقول لان المانع الخ فتأمل وقوله من تصور وجوده أى وجود ماصدقه وكذا قوله أو تعدده كما علمت (قوله ولا يمتنع الخ) مرتبط بقوله الا أن المانع الخ وتعبيره ظاهر وان قال بعضهم كان عليه أن يأتى بفاء التفريع (قوله وحده) لا حاجة اليه (قوله هو المانع من التعدد) كان مقتضى الظاهر أن يقول هو المانع من الوجود أو التعدد ليناسب ما قبله ولعل





النكتة فى اقتصاره على ذلك أن كون مجرد تصور مدلول الشئ وحده هو المانع من وجوده لا يتأتى (قوله أن الكلى الخ) فيه اظهار فى مقام الاضمار ولعل النكتة انه لو أضمر لتوهم انه ضمير الحال والشان وليس كذلك وقوله اما أن لا يوجد الخ تقسيم الكلى الى هذه الاقسام الثلاثة للمتقدمين من المناطقة فجاء المتأخرون منهم وقسموا كل واحد من هذه الثلاثة الى قسمين كما أشار له بقوله وكل واحد من هذه الاقسام الخ (قوله كبحر من زئبق) بكسر الزاى وسكون الهمزة وكسر الباء وفتحها كما فى القاموس وبحث فى التمثيل بذلك وبالجمع بين الضدين بأن موضوع الكلام المفرد وهما مركبان ويجاب بأن التمثيل بهما مبنى على انهما مفردان على القول باشتراط أن تكون أجزاء المركب مادية اذ ليس لكل منهما الاجزء مادى وجزء صورى لان الاول بحر مقيد بكونه من زئبق والثانى جمع مقيد بكونه بين ضدين (قوله كالجمع بين الضدين) انما كان ذلك غير ممكن لانه لو أمكن لامكن اجتماع النقيضين مع انه محال ضرورة وذلك لان البياض مثلا يستلزم لا سواد وهو نقيض سواد فلو اجتمع البياض والسواد لزم اجتماع السواد ولا سواد كذا يؤخذ من كلام بعضهم وهو يقتضى أن استحالة الجمع بين الضدين غير ضرورية قال بعض المحققين وفيه نظر لا يخفى (قوله الى ما يمكن فيه التعدد) أى الى ما يمكن التعدد فى ماصدقه فالجار والمجرور متعلق بالتعدد والكلام على تقدير مضاف (قوله حتى تتشعشع الآفاق) أى تمتلى شعاعا والآفاق جمع أفق وهو ناحية السماء (قوله عقلا ونقلا) أى من جهة العقل والنقل أو حال كونه عقليا ونقليا (قوله وانه جل وعلى هو المنفرد الخ) مستغنى عنه بما قبله (قوله لهذه المعانى) أى لماصدقها (قوله من جهة مجرد تعقلها) أى من جهة هى تعقلها المجرد عن اعتبار البرهان القائم عليها فاضافة مجرد لما بعده من اضافة الصفة للموصوف واضافة جهة لما بعده للبيان (قوله من برهان آخر) لا حاجة الى الوصف بآخر فلو قال من البرهان لكان أولى (قوله وقد تعقلت الخ) كالاستدلال على التعليل قبله (قوله والتعدد) من عطف الملزوم على اللازم (قوله حين ضلوا) ظرف لقوله ولم يمنعهم ويحتمل انه ظرف لاعتقادهم الشركة (قوله وحده) لا حاجة اليه (قوله الى ما تناهت افراده) أى الى ما وجدت له افراد متناهية وقد اندرج فى هذا القسم ثلاثة أقسام الاول ما لا يوجد له الا تلك الافراد المتناهية التى وجدت بالفعل كالكوكب وما يوجد له افراد أخر غير متناهية بمعنى انها تتجدد شيأ فشيأ أبد الآباد كنعمة الله تعالى وما يوجد له افراد أخر متناهية كالانسان والحيوان

ونحوهما كالاسد وبهذا التحقيق تعلم رد مناقشة بعضهم فى التمثيل بالانسان والحيوان ونحوهما بأن المراد أن الكلى له افراد كلها موجودة متناهية وهذا لم يوجد فى ذلك اذ لو سلم أن المراد ذلك فقط لزم أن التقسيم غير حاصر لخروج القسمين الآخرين (قوله والى مالم تتناه) أى والى ما وجدت له افراد لم تتناه لكونها لا أول لها اذ هى قديمة بالنوع عندهم (قوله كالزمان والحركة) يقتضى أن الحركة غير الزمان وقد جرى فى ذلك خلاف طويل مذكور فى كتب التوحيد وجعل بعضهم العطف فى ذلك للتفسير وقد جرت عادة المناطقة بالتمثيل بذلك على مذهب الفلاسفة فأخذ من ذلك بعضهم أن هذا القسم لا تحقق له عند أهل الحق ولذلك قال المؤلف وهذا القسم الخ ومثل له الشيخ الملوى فى شرح السلم بصفته تعالى الوجودية قال فقد دل الدليل على أن لها افرادا موجودة ولا نهاية لها واستحالة وجود مالا نهاية له انما ثبتت فى حق الحوادث ولم نجد هذا التمثيل لاحد اه وهو تمثيل صحيح وأما تمثيل شيخ الاسلام فى شرح ايساغوجى بنعمة الله تعالى ففيه نظر لان الكلام فى ما وجد له بالفعل افراد لا نهاية لها ونعمة الله ليست كذلك اذ ما وجد منها بالفعل متناه قطعا وقولهم نعمة الله لا تتناهى ليس بذلك المعنى بل بمعنى انه كلما وجد منها افراد تجددت افراد الى مالا نهاية له كما تقدم (قوله وهذا القسم باطل الخ) قد عرفت أن هذا الكلام نشأ من اقتصار جميع المناطقة على التمثيل بما مثل به المؤلف وقد ظهر أن القسم نفسه ليس بباطل وانما الباطل الممثل به المبنى على كلام الفلاسفة (قوله بل المانع من صحته البراهين القطعية) قد تكفلت بتقريرها وبيانها كتب التوحيد (قوله فهذه أقسام الكلى الخ) لو حذفه ما ضره (قوله عرفت أن الجزئى مقابله) أى لانه لا ثالث غيرهما بل القسمة ثنائية واذا كان كذلك فتى علم أن احد القسمين كذا وكذا علم أن الآخر مقابله (قوله وهو) أى ذلك المقابل (قوله مجرد تصور مدلوله) أى تصور مدلوله المجرد عن ملاحظة دليل (قوله من الاعلام) احترز بذلك عن الضمائر ونحوها فانها كليات على ما يأتى ودخل فى الاعلام العلم بالغلبة فان قيل المنع من صدقه على كثيرين لم يجئ من مجرد تصوره بل من الاشتهار أجيب بأن الاشتهار منزل منزلة الوضع فالمنع من ذلك بعد الاشتهار لم يجئ الا من مجرد تصوره كما أن المنع منه فى العلم بالوضع لم يجئ الا من مجرد تصوره (قوله لا يقبل التعدد) صفة لبيان الواقع (قوله ينقسم أيضا) أى كما انقسم الى الاقسام الستة المذكورة (قوله ولم يتفاوت الخ) عطف تفسير وقوله بقوة ولا ضعف أى ولا بنحوهما كالاولوية وعدمها والاقدمية وعدمها كما يأتى بيانه





(قوله فان افرادهما الخ) الانسب بما قبله أن يقول فانهما مستويان فى افرادهما ولم يتفاوتا فيها بقوة ولا ضعف لكنه استغنى عن ذلك باللازم (قوله فى حقيقة انسانية ولا حيوانية) الاضافة للبيان (قوله وما يقع بين افرادهما الخ) غرضه به دفع ما قد يقال كيف يصح التمثيل بهما للتواطى مع انه يقع بين افرادهما تفاوت بغلظ ورقة وحسن وقبح وعلم وجهل الى غير ذلك وحاصل الدفع أن هذا التفاوت ليس فى المسمى وانما هو فى أمر خارج عنه ولا يضر الا لو كان فى المسمى (قوله بالقوة والضعف) أى أو بالاولوية وعدمها أو بالاقدمية وعدمها وقد مثل المؤلف للمختلف بالقوة والضعف ومثال المختلف بالاولوية وعدمها الوجود فانه فى واجب الوجود أولى منه فى الممكن ومثال المختلف بالاقدمية وعدمها الوجود أيضا فانه فى واجب الوجود اقدم منه فى الممكن لا يقال حقيقة الانسان فى آدم اقدم منها فى غيره فيلزم أن يكون من المشكك لانا نقول هذه اقدمية بالزمان وهى غير معتبرة فى التشكيك كذا يؤخذ من القطب مع زيادة من عبد الحكيم (قوله وأما الجزئى الخ) مقابل لقوله فى صدر العبارة أما الكلى فهو اللفظ المفرد الخ ولو أخر ما تقدم من الكلام على معنى الجزئى الى هنا وقال وأما الجزئى فهو اللفظ المفرد الذى يمنع الخ وينقسم الى قسمين الخ لكان أنسب بالمقابلة ويمكن أن يجعل مقابل لمحذوف والتقدير أما الكلى فقد عرفت انه ينقسم الى ما تقدم فتأمل (قوله باعتبار تشخصها) خرج به اسم الجنس كاسد فانه وضع للحقيقة من غير اعتبار ذلك بقرائن دلت على ذلك وقيل أنه وضع للفرد المنتشر فيكون هو النكرة وهل اعتبار التشخص فى علم الجنس على سبيل أنه قيد أو جزء تردد فى ذلك الشيخ سم فى الآيات وقوله فى الذهن يقتضى ان استعمال علم الشخص فى الفرد مجاز لانه وضع الحقيقة باعتبار تشخصها فى الذهن وهذا فرد متشخص فى الخارج (قوله وأن الضمائر الخ) عطف لازم على ملزوم وقد جرى المؤلف فى ذلك بالنسبة للضمائر والموصولات وأسماء الاشارات على ما قاله السعد من انها كليات وضعا جزئيات استعمالا وهو خلاف التحقيق وهو أنها جزئيات وضعا واستعمالا كما هو مقرر فى محله (قوله ونحوها) لعله المشتقات فانها كليات وضعا جزئيات استعمالا (قوله فى أصل وضعها) أى فى اصل هو وضعها فالاضافة للبيان (قوله عقلا) أى بالعقل (قوله بواسطة أمور صاحبتها) أى كالاشارة الحسية فى اسم الاشارة (قوله ويسمى هذا) أى الجزئى المتقدم وهو ما يمنع تصوره من صدقه على كثيرين وقوله جزئيا تقدم أنه نسبة للجزء وهو الكلى وقوله حقيقيا نسبة للحقيقة لانه ليس بالنسبة لغيره بل بالنظر لحقيقته وذاته

ويقابله الكلى الحقيقى وهوما كانت كليته بالنظر الى حقيقته (قوله وهو) أى ذلك الجزئى قول ويطلق الجزئى أيضا أى كما يطلق على الذى يمنع تصوره من صدقه على كثيرين وكان عليه أن يزيد قد ليفيد أن هذا الاطلاق قليل (قوله على كل ما اندرج الخ) أى ولو كان فى نفسه كليا كما سيصرح به (قوله ويسمى هذا) اى الذى اندرج تحت كلى وقوله اضافيا أى بالاضافة الى غيره ويقابله الكلى الاضافى وهوما اندرج تحت غيره سمى بذلك لان كليته بالاضافة لما اندرج تحته (قوله وهو) أى هذا الجزئى وقوله أعم مطلقا أى عموما مطلقا فيجتمعان فى نحو زيد وينفرد الاضافى فى نحو الانسان كما يؤخذ من كلامه بعد (قوله يعنى أن هذا الجزئى الخ) لما اشتمل كلامه على ثلاثة أشياء تسمية ذلك الجزئى جزئيا حقيقيا وتقسيمه الى علم شخص وعلم جنس واطلاق الجزئى على كل ما اندرج تحت كلى بين ذلك بقوله يعنى الخ وان اعتبرت قوله ويسمى هذا جزئيا اضافيا وقوله وهو أعم مطلقا الخ كانت خمسة لكنه لم يجعل ذلك مما تسلطت عليه العناية (قوله فى شرح النص) أى المنصوص وهو كلامه فى المتن (قوله سواء كان أى ذلك المفهوم المندرج (قوله فيصدق الخ) مفرع على قوله ويطلق على كل مفهوم الخ بواسطة التعميم (قوله بهذا الاعتبار الثانى) أى الذى هو اطلاقه على كل مفهوم اندرج تحت كلى (قوله لانه يندرج الخ) أتى به للتوضيح لما مر ان القاعدة أن المفرع عليه علة فى التفريع ويحتمل وهو الاظهر انه علة لتفريعه على ما قبله (قوله بل تحت كليات اضراب انتقالى والمراد بهذه الكليات ما يشمل الاجناس والاعراض العامة فالثلاثة الاول اجناس وما بعدها اعراض عامة ولذلك يعبرون عن الجوهر بأنه اعلى الاجناس (قوله فيندرج تحت الحيوان الخ) تفريع على قوله بل تحت كليات ولم يأت بها على الترتيب بل قدم بعضها على بعض اذ لو كان مراعيا للترتيب لقدم الممكن على المعلوم وكذا قوله وغير ذلك لان المعلوم هو اعمها (قوله وغير ذلك) اى كالشئ والمحدث والمذكور (قوله فهو جزئى بهذا الاعتبار الثانى) أتى به مع التصريح به قبل لاجل ما بعده (قوله لانه لا يمنع الخ) تعليل لقوله وليس جزئيا حقيقيا (قوله أى الجزئى الحقيقى الخ) تفسير باللازم والا فكان مقتضى الظاهر أن يقول أى يطلق عليه وعلى الكلى الذى اندرج تحت كلى فوقه (قوله لانه) أى الجزئى الاضافى وقوله عليه أى على الجزئى الحقيقى (قوله فيلزم على هذا) أى على كون الجزئى الاضافى اعم مطلقا من الجزئى الحقيقى (قوله لانه) أى الجزئى الحقيقى وقوله لانه لا يخلو أى عن احدى الحالتين المفصلتين بقوله أما ان يكون الخ (قوله





وليس كل جزئى الخ) مرتبط بقوله فيلزم على هذا أن كل جزئى الخ فهو من تتمة التفريع فلا حاجة لقوله لما عرفت الخ الا أن يقال أتى به للتوضيح أو تعليل للعلية (قوله فائدة المراد منها هنا الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة وهى فى اللغة ما استفدته من علم أو مال أو غيرهما وفى العرف المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته ونتيجته وخرج بهذه الحيثية ثلاثة امور الغاية والغرض والعلة الباعثة فان الاولى هى تلك المصلحة من حيث انها فى طرف الفعل والثانية هى هى من حيث انها مطلوبة للفاعل من الفعل والثالثة هى هى من حيث انها باعثة للفاعل على الفعل وبذلك تعلم أن الاربعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار لكن الاوليان اعم مطلقا من الاخيرين لانفرادهما فيما هو ثمرة الفعل وفى طرفه وليس مطلوبا ولا باعثا ككنز وجده من حفر بئر للماء (قوله اعلم ان بين كل معقولين) أى سواء كانا كليين أو جزئيين أو احدهما كليا والآخر جزئيا أما الكليان فيجرى بينهما كل من النسب الاربع وأما الجزئيان فلا يكون بينهما الا التباين وكذا بين الكلى والجزئى أن لم يكن جزئيا لذلك الكلى والا كان بينهما العموم والخصوص المطلق (قوله نسب اربع) اعترض بأن النسب ست بزيادة التناقض والترادف وأجيب بأنه سكت عن التناقض لانه عقد له بابا سيأتى وأما الترادف فادخله فى المساواة لانه اراد بها ما يشمله فان قيل كلامه فى المعقولين والترادف ليس فيه الا معقول واحد أجيب بأن المعقول من أحد المترادفين غيره نفسه باعتبار كونه معقولا من الآخر فهو وأن اتحد بالذات لكنه مختلف بالاعتبار (قوله وهى التباين) وضابطه أن يختلفا مفهوما وماصدقا ولذلك لا يجتمعان البتة وقوله والمساواة وضابطها أن يتحدا ماصدقا مع اختلافهما مفهوما ولذلك لا يفترقان البتة وقوله والعموم والخصوص المطلق وضابطه أن يجتمعا ويفترقا من طرف واحد وقوله والعموم والخصوص من وجه وضابطه أن يجتمعا ويفترقا من الطرفين وقد تكفل المؤلف ببيان ذلك بالامثلة جزاه الله خيرا (قوله المطلق) أى غير المقيد بوجه وتقدم أنه راجع للعموم الذى هو صفة أحد الطرفين وللخصوص الذى هو صفة الآخر وقوله من وجه أى دون وجه آخر وتقدم أيضا أنه راجع لكل منهما (قوله وبرهان الحصر) اى فى هذه النسب الاربع وقوله ان المعقولين الخ ذكر لهما ثلاثة احوال لكن الثالثة تصدق بحالتين فلذلك صح أخذ النسب الاربع مما ذكر (قوله البتة) أى قطعا والافصح فيه قطع الهمزة وقفا ووصلا (قوله فهما المتساويات) أى كلما ثبت أحدهما فى ذات ثبت

فيها الآخر كما يؤخذ مما مر ومن تفسيره المتباينين بما يأتى (قوله من أحد الطرفين)
أى وهو العام (قوله ولا يوجد الآخر دونه) تفسير لقوله فقط (قوله كالانسان
والاسود) أى لانهما يجتمعان فى نحو العبد الاسود وينفرد الانسان فى نحو العبد
الابيض وينفرد الاسود فى نحو الفحم (قوله ومثاله الحيوان مع الانسان) أى لانهما
يجتمعان فى نحو زيد وينفرد الحيوان فى نحو الفرس ولا ينفرد الانسان فى شئ (قوله
ان المتساويين الخ) وذلك كالانسان والناطق فنقيض الاول لا انسان والثانى
لا ناطق ولا شك أن هذين النقيضين متساويان اذ كل ما ثبت أحدهما لذات ثبت
لها الآخر وذلك لانه كلما ثبت لا انسان ارتفع انسان وكلما ارتفع انسان ارتفع ناطق
وكلما ارتفع ناطق ثبت لا ناطق فينتج انه كلما ثبت لا انسان ثبت لا ناطق ولانه كلما ثبت
لا ناطق ارتفع ناطق وكلما ارتفع ناطق ارتفع انسان وكلما ارتفع انسان ثبت لا انسان
فينتج انه كلما ثبت لا ناطق ثبت لا انسان (قوله لا يكونان متساويين) أى لانهما
لو كانا متساويين لكان المتباينان نفسهما متساويين كما يعلم مما مر مع أن الفرض
انهما متباينان هذا خلف وقوله ولا بينهما عموم وخصوص مطلق أى لانه لو كان بينهما
ذلك لكان المتباينان نفسهما بينهما ذلك على التعاكس كما يعلم مما يأتى مع أن الفرض
انهما متباينان هذا خلف أيضا وحينئذ فتعين ان يكون بينهما اما التباين أو العموم
والخصوص من وجه كما أشار له بقوله وانما يكون الخ (قوله كالانسان ولا ناطق)
هذا تمثيل للمتباينين الاصليين فنقيض الاول لا انسان والثانى ناطق ومعلوم أن بين
هذين النقيضين التباين وقوله كالانسان ولا حيوان هو تمثيل للمتباينين الاصليين
ونقيض الاول لا انسان والثانى حيوان وظاهر ان هذين النقيضين بينهما عموم
وخصوص من وجه لانهما يجتمعان فى نحو الفرس وينفرد الاول فى نحو الحجر والثانى
فى نحو زيد (قوله وكذلك اللذان بينهما الخ) أى نقيضاهما لا يكونان متساويين
لانه لو كان نقيضاهما متساويين لكانا نفسهما كذلك كما يعلم مما مر ولا يكون
بينهما العموم والخصوص المطلق لانه لو كان بين نقيضيهما ذلك لكان بينهما نفسهما
ذلك على التعاكس كما يعلم مما يأتى فتعين ان يكون بينهما اما التباين أو العموم
والخصوص من وجه كما أشار له بقوله لا يكون نقيضاهما الخ (قوله كحيوان
ولا انسان هو تمثيل للذين بينهما عموم وخصوص من وجه ونقيض الاول لا حيوان
والثانى انسان ولا ريب أن بين هذين النقيضين التباين وقوله كالانسان والاسود
هو تمثيل للذين بينهما العموم والخصوص من وجه الاصليين ونقيض الاول لا انسان





والثانى لا اسود ولا خفاء أن بينهما العموم والخصوص من وجه كأصليهما لانهما
يجتمعان فى نحو الورق البياض وينفرد الاول فى نحو الفحم والثانى فى نحو العبد الابيض
(قوله فيلزم ان يكون الخ) أى لانه لو كان بين نقيضيهما المساواة لكان بينهما نفسهما
المساواة أيضا كما يعلم مما مر ولو كان بين نقيضيهما التباين أو العموم والخصوص من
وجه لكان بينهما نفسهما فى كل منهما التباين أو العموم والخصوص من وجه أيضا
فلزم ما ذكره المؤلف وقوله كذلك أى كأصليهما وقوله لكن على التعاكس
أى التخالف فالذى كان هو الاعم نقيضه هو الاخص والذى كان هو الاخص
نقيضه هو الاعم كما أشار له بقوله فنقيض الاعم الخ ومثال اللذين بينهما عموم
وخصوص الاصليين الحيوان والانسان فالاول اعم والثانى اخص مطلقا فنقيضهما
ونقيض الاول لا حيوان والثانى لا انسان وظاهر أن بين هذين النقيضين العموم
والخصوص المطلق كأصليهما لكن على التعاكس فالاول هو الاخص مع أنه نقيض
الاعم والثانى هو الاعم مع انه نقيض الاخص فيجتمعان فى نحو الحجر وينفرد لا انسان
فى نحو الحمار ولا يمكن أن ينفرد الطرف الآخر وهو لا حيوان اذ كل ما ثبت لا حيوان
ثبت لا انسان بخلاف العكس (قوله والكلى ينقسم الخ) من المعلوم أن المراد
بالكلى خصوص المفرد وان قلنا أن المركب ينقسم الى كلى وجزئى لانه هو الذى
ينقسم الى هذه الاقسام فأل فى الكلى للعهد والمعهود هو الكلى المفرد (قوله هى
مبادى التعريفات) أى التى تبتدئ منها التعريفات وتركب باعتبار مجموعها الا جميعها
فلا يرد النوع والعرض العام كما مر (قوله أن الكلى) فيه اظهار فى مقام الاضمار
وقوله اما ان يكون الخ محصله أنه ينقسم الى قسمين خارج عن الماهية وغير خارج
عنها والثانى ينقسم الى قسمين ما هو عين الماهية بتمامها وما هو جزء منها والثانى ينقسم
الى قسمين مساو للماهية واعم منها والقسم الاول اعنى الخارج عن الماهية ينقسم
الى قسمين مختص بافراد تحت حقيقة واحدة وغير مختص بها فهذه خمسة أقسام فتأمل
(قوله عن ماهية أفراده) اعلم ان الماهية لها اعتبارات ثلاثة احدها أن تعتبر
مصحوبة بالتشخص وتسمى الماهية المخلوطة والماهية بشرط شئ ثانيها أن تعتبر غير
مصحوبة بذلك وتسمى الماهية المجردة والماهية بشرط لا شئ ثالثها أن تعتبر لا بشرط
شئ وتسمى الماهية المطلقة والماهية لا بشرط شئ وهى اعم من الاولين (قوله تمام
ماهيتها) أى ماهيتها بتمامها وكذا يقال فيما بعد والضمير عائد للافراد وقوله بحيث
الخ تصوير باللازم وقوله لا يكون فى حقيقة كل واحد الخ قد يقال حقيقة كل

واحد من الافراد فيهما جزء زائد وهو التشخص فلا يصح كون ذلك تمامها و يجاب بأن المراد الحقيقة النوعية لا الشخصية وقوله منها أى من تلك الافراد (قوله بحيث الخ) تصوير بالملزوم أو باللازم (قوله ثم هو) أى الكلى الذى يكون جزءا من حقيقة افراده وقوله اما مساو لها أى متحد امعها ماصدقا مع مخالفته لها مفهوما وقوله واما اعم أى مطلقا (قوله فهذه ثلاثة أقسام) تفريع على ما تقدم من قوله والثانى اما ان يكون الخ وقوله يسمى الاول أى الذى هو غير الخارج مع كونه تمام الماهية وقوله والثانى أى الذى هو غير الخارج مع كونه جزء الماهية ومساويا لها وقوله والثالث أى الذى هو غير الخارج مع كونه جزء الماهية واعم منها (قوله بما تحت حقيقة واحدة أى بالافراد التى تحت حقيقة الخ (قوله فهو الخاصة) تسميته بذلك انما هى بالنظر لمجموع الافراد وأما بالنظر لكل فرد فيسمى عرضا عاما فالضاحك مثلا خاصة للانسان عرض عام لزيد وعمرو وهكذا (قوله فهذه خمسة أقسام) مفرع على مجموع ما تقدم (قوله فالجنس الخ) الفاء فصيحة لافصاحها عن شرط تقديره اذا أردت بيان كل واحد من هذه الخمسة فالجنس الخ وقوله ما صدق الخ أى كلى صلح لان يحمل حمل مواطأة وقوله على كثيرين فى جواب ما هو الخ كل من الجارين متعلق بقوله صدق وانما أفرد الضمير فى قوله ما هو مع انه لا يجاب به الا عن السؤال عن اثنين أو أكثر اشارة الى جواز أن يقال فى السؤال ما هو على التأويل بالمذكور وقوله على كثيرين انما كان بالياء والنون مع أن المصدوق عليه قد يكون غير عاقل تغليبا للعاقل لشرفه واورد على التعبير بكثيرين انه يقتضى انه يشترط أن يصدق على ستة أنواع أو تسعة فاكثر لان كثيرين جمع كثير وأقل الكثرة ثلاثة وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة وذلك غير مراد وأجيب بأن التعبير بذلك من مسامحات المصنفين التى مقتضاها غير مراد وقوله مختلفين بالحقيقة أى فيها أو بسبب اختلاف الحقيقة فالباء بمعنى فى أو سببية (قوله كحيوان) تمثيل لما يصدق فى جواب ما هو الخ (قوله لشرح الكلام) أى كلامه فى المتن (قوله مقدمة) اعلم انها فى الاصل صفة بلا نزاع اما من قدم اللازم الذى بمعنى تقدم فتكون بكسر الدال لا غير بمعنى متقدمة أو من قدم المتعدى فيجوز فيها فتح الدال وكسرها لكن ذكر ابن عبد الحق أن الفتح قليل ثم اختلف فقيل نقلت الى الطائفة المتقدمة امام الجيش ثم الى أول كل شئ وقيل نقلت الى أول كل شئ من أول الامر وقد اشتهر عندهم مقدمة العلم ومقدمة الكتاب والاولى عبارة عن معان مخصوصة بها يكون الشروع فى ذلك العلم على بصيرة

كالتعريف



كالتعريف والموضوع والغاية والثانية عبارة عن ألفاظ مخصوصة قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه كذا اشتهر وبحث فيه بأن فيه تحكما ولذلك ذهب بعضهم الى أن كلا منهما عبارة عن المعانى وأجيب بأن العلم اسم للمعانى فناسب أن تكون مقدمته كذلك والكتاب اسم للالفاظ فناسب أن تكون مقدمته كذلك فلا تحكم وظاهر انه ليس المراد هنا مقدمة العلم وانما المراد مقدمة الكتاب (قوله أن السائل) أى سؤالا معتبرا عند المناطقة وهو ما يكون بما وأى دون ما يكون بمتى وأين وكيف وكم (قوله عن أمر) المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد مع كونه شاملا للكلى والجزئى وبهذا التقرير يظهر دخول الاقسام التى ذكرها بعد (قوله عن تمييزه الخ) الضمير عائد للامر والمصدر بمعنى اسم الفاعل أى مميزه ولو عبر به لكان أوضح (قوله واللفظ الموضوع الخ) هذا انما هو بالنظر لاصطلاح أهل هذا الفن والا فبالنظر للغة يجوز السؤال بما عن المميز وبأى عن الحقيقة وذكر السكاكى أن ما يسأل بها عن شرح الاسم أى تبيين مفهومه نحو ما العنقاء أى ما مفهومها وعن الوصف نحو ما زيد أى ما وصفه أكريم أم بخيل مثلا وهذا لا يعترض به على المناطقة لانهم انما أرادوا بيان أصلها وحقيقتها عندهم وهو السؤال عن تمام الحقيقة ولذا أنكر فرعون لعنه الله على سيدنا موسى جوابه بالصفات حيث قال رب السموات والارض الخ بعد قول فرعون له وما رب العالمين حتى نسبه الى الجنون لكونه يعلم أن ما موضوعة للسؤال عن الحقيقة ولم يفهم نكتة عدول سيدنا موسى عن الحقيقة الى الصفات وهى الاشارة الى انه لا يسئل عن حقيقة المولى وانما يسئل عن صفاته حتى أشار الى جنونهم بقوله رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون وهذا كله ظاهر فى الموجود وأما المعدوم فيسأل عنه بما لطلب معرفة مفهومه لا حقيقته لان المعدوم لا حقيقة له (قوله ثم السائل عن تمام الحقيقة الخ) أى وأما السائل عن المميز فقد يسأل عن المميز الذاتى وقد يسأل عن المميز العرضى فالسؤال عن المميز منحصر فى هذين القسمين واعلم أن المراد بتمام الحقيقة ما يعم تمام حقيقة المفرد وتمام حقيقة المشترك بين اثنين فصاعدا ليكون كلامه شاملا للاقسام كلها (قوله عليها) جار ومجرور متعلق بما بعده وكذا الجار والمجرور بعده (قوله ما بقى من الاقسام) أى كالسؤال عن حقيقة متشخص وكلى أو كليين أو أكثر أو متشخصين وكلى أو كليين أو أكثر أو متشخصات كذلك وقوله الممكنة لعله احترز بذلك عن السؤال عن شخص وكلى متفق الحقيقة كزيد والانسان فان ذلك لا يمكن لان الجواب عن الشخص بالاجمال وعن الكلى

بالتفصيل (قوله ماهوزيد) ما اسم استفهام مبتدأ وهو ضمير منفصل خبره والجملة خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر هذا هو الاظهر فى الاعراب والمعنى عليه زيد أى شئ حقيقته ومثل ذلك يقال فيما بعد (قوله مثلا) لا يخفى انه لا يغنى عنه قوله مثال لاختلاف موردهما فتأمل (قوله وأما جواب هذه الاسئلة) مقابل لمحذوف ملاحظ تقديره هذا بيان الاسئلة (قوله المسؤل عنها) انما أتى بذلك للاشعار بأن العلة فى هذا الاشتراط هى السؤال عن الحقيقة أخذا من القاعدة الشهيرة من أن تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق ويدل لذلك قوله فيما بعد اذ عن الحقيقة نسأل (قوله اما اجمالا أو تفصيلا) النصب فيهما بنزع الخافض فالمعنى اما بالاجمال أو بالتفصيل ويدل لذلك قوله فيما بعد وأما الجواب بالتفصيل (قوله فالاجمال الخ) الفاء فصيحة وحاصله أن الاجمال فى ثلاثة أقسام والتفصيل فى قسم (قوله عن شخص الخ) أى أو نحو ذلك كما اذا كان عن كليات أو عن شخص وكليين الى غير ذلك (قوله أو اشخاص) المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله وحينئذ) أى وحين اذ كان الجواب بالاجمال وقوله قد يكون الخ قد فيه للتحقيق ولو قال وحينئذ فالجواب أعم الخ لكان أولى (قوله فان السائل الخ) تعليل لكون الجواب أعم من المسؤل عنه (قوله فانما يجاب الخ) مقتضاه انه لا يصح الجواب بالحقيقة المشخصة بأن يقال حيوان ناطق مشخص وهو كذلك على ما نقل عن الشيخ الملوى لان الجزئى لا يحد قال بعض المحققين وللبحث فيه مجال وهو كما قال (قوله الذى هو حقيقة الخ) أى حقيقته النوعية لا الشخصية لزيادتها على ذلك بالتشخص (قوله اذ عن الحقيقة الخ) تعليل لقوله فانما يجاب الخ (قوله ولا شك أن النوع الخ) مرتبط بقوله فانما يجاب الخ وانما أظهر للفصل وقوله منه أى من هذا الشخص (قوله فقد صارت الخ) مفرع على ما قبله وكان الاظهر أن يفرعه على قوله بعد فان ذاته الخ وكان الاولى أن يقول فقد ظهر أن حقيقة زيد الخ (قوله أعم أبدا من ذاته) تفسير للتشبيه (قوله فان ذاته الخ) تعليل لقوله وهكذا الخ وقوله بعوارض أى كالطول والقصر والسواد والبياض الى غير ذلك (قوله زائدة عليها) أى على تلك الحقيقة (قوله ويقع الجواب الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول عطفا على ما تقدم واذا قال ما هو الانسان والفرس فانه يجاب بتمام الحقيقة المشتركة بينهما ولا شك انه أعم منهما اذ عنه سأل فاذا أجيب بذلك بأن يقال الخ لان ما ذكره فيه تكرار وقوله أيضا مقدمة من تأخير (قوله وان لم يكن الخ) غاية فى السؤال فالضمير عائد له والمعنى سواء كان هذا السؤال





عن كلى أو عن متشخص ولو قال وان لم يكن متشخصا باسقاط الجار ليكون غاية فى المتعدد لكان أظهر (قوله نحو قوله الخ) تمثيل للسؤال عن المتعدد الكلى المأخوذ غاية قوله هاهنا أى فى هذا المثال (قوله بتلك الحقيقة) أى التى هى المشتركة بينهما وقوله بأن يقال الخ تصوير للجواب (قوله بما هو أعم من كل واحد منهما) كان الانسب أن يقول بما هو أعم منهما الان الكلام فيما هو أعم من السؤال لا فيما هو أعم من كل من جزئيه (قوله ولا يجاب فى ذلك) أى فى السؤال عن متعدد وقوله الا بالجنس الاقرب اليهما أى الذى هو تمام الحقيقة المشتركة بينهما كالحيوان بالنسبة للانسان والفرس وكالجسم بالنسبة للانسان والحجر فالمراد الاقرب اليهما معا كما فى المثال الاول أو الى مجموعهما كما فى المثال الثانى لان الجسم ليس الاقرب للانسان اذ الاقرب اليه الحيوان كما لا يخفى (قوله وأما الجواب بالتفصيل الخ) مقابل لقوله فيما مر فالاجمال الخ وكان الانسب به أن يقول وأما التفصيل الخ (قوله مطابقة) أى بأن يقال هو جسم نامى حساس متحرك بالارادة متفكر بالقوة وقوله أو تضمنا أى بأن يقال هو حيوان ناطق كما أشار له بقوله فيقال الخ فهو قاصر على التفصيل التضمنى ولم يقل أو التزاما بأن يقال هو ناطق لكون ذلك مهجورا عندهم فى الجواب (قوله حتى لا يبقى الخ) غاية فى قوله بتفصيل أجزائه (قوله فيقال الخ) معطوف على قوله فيجاب بتفصيل الخ ولو قال فيقال هو الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة المتفكر بالقوة أو يقال هو الحيوان الناطق لوفى بالمراد فتأمل (قوله وهذا الجواب) أى الذى هو الجواب بالتفصيل (قوله وانما لم يفصلوا الخ) غرضه أن يجيب عن ما قد يقال لم أجملوا فى أجوبة الاسئلة المارة وفصلوا فى جواب هذا السؤال وحاصل الجواب انه لما احتمل فى تلك الاسئلة أن السائل قصد السؤال عن الحقيقة المفصلة وانه قصد السؤال عنها مجملة وكان من عادتهم انهم يقتصرون على أقل الاحتمالين تكلفا اقتصروا على الاجمال بخلاف هذا السؤال فانه لا يحتمل فيه الا انه قصد عن الحقيقة المفصلة فلذلك أتوا بجوابه مفصلا (قوله لانه كما احتمل الخ) يؤخذ منه انه اذا قامت قرينة على انه قصد السؤال عن تفصيل الحقيقة أجيب بالتفصيل ولا مانع منه وقوله عندهم أى عند علماء هذا الفن (قوله الى السؤال) انما عدى الفعل المذكور بالى لانه ضمنه معنى توجه وقوله عن تفصيل حقائقها أى حقائق تلك الاشخاص ولو قال عن تفصيل الحقيقة لكان أشمل فتأمل (قوله أيضا) أى كما احتمل انه قصد الى السؤال عن تفصيلها وكان الاولى حذفه لانه يغنى عنه تعبيره

بالكاف فى قوله كما احتمل الخ لكنه قد يؤتى به تأكيدا (قوله عما ينقح له الحقيقة الخ) أى عما يميزها له عن غيرها وكان مقتضى الظاهر أن يقول عن اجمالها أى عنها مجملة وهم أبدا الخ ليكون على كل من الاحتمالين السؤال عن الحقيقة فيوافق ما جزم به فيما سبق من أن السؤال عن الحقيقة حيث قال اذ عن الحقيقة تسأل ويوافق أيضا مامر من أن ما موضوعة للسؤال عن الحقيقة لا عن المميز كما يقتضيه كلامه فيخالف ما قدمه (قوله عما خالطها) أى عما لابسها او باينها بقوله من العوارض أى كالمشى والاكل الى غير ذلك مما لم يختص بشخص دون شخص (قوله ولابسها) أى جعلها ملتبسة عليه بغيرها (قوله وتكون الخ) فى قوة التعليل للاحتمال الثانى فكأنه قال وانما احتمل انه قصد السؤال عما ينقحها له عن ذلك لكونها عنده معلومة الخ (قوله وهم أبدا الخ) أتى بذلك لدفع ما يرد على ما ذكره من انه لما احتمل السؤال هذين الاحتمالين كان الاولى ان يجاب بالتفصيل لانه أوفى وأشفى (قوله فى هذا الباب) أى الذى هو باب الجواب وقوله يقتصرون الخ أى طلبا للاختصار ولو قال يقتصرون على أقل الاحتمالين تكلفا لكان أظهر كما تقدمت الاشارة اليه (قوله والضرورة) أى بل الضرورة فهو ترقى عما قبله وذلك لان الضرورة أخص من الحاجة اذ هى الحاجة الشديدة (قوله فاذا أجيب الخ) أى على الاحتمال بأنه قصد السؤال عن تحصيل الحقيقة يعنى انه اذا أجيب فى السؤال عن زيد مثلا بالانسان وهو يجهل حقيقته لم يضره أن يسأل عنها ثانيا بأن يقول ما الانسان ويجاب عنها بأن يقال هو حيوان ناطق أو هو جسم نام الخ (قوله عن ذلك) أى عن المذكور من الحقيقة أو عن السؤال المفهوم من الفعل والحاصل أى الذى تحصل مما سبق (قوله فى ثلاثة أقسام) الاول الجواب بالحد والثانى الجواب بالجنس والثالث الجواب بالنوع لا يقال الجواب بالحد كالحيوان الناطق يرجع للجواب بالنوع كالانسان لانه حده فكان ينبغى أن يقول فى قسمين لانا نقول لما تغايرا بالاجمال والتفصيل لم يتداخلا لخفاء التعدد باعتبار ذلك (قوله عن واحد كلى) نحو أن يقال ما هو الانسان (قوله ولا يكون حالة التعدد) هذا مستغنى عنه بما قبله وانما أتى به للتوضيح (قوله وهو الجواب بالحد) نحو أن يقال هو حيوان ناطق (قوله عن كليين) بدل مما قبله وقوله مختلفى الحقيقة نحو أن يقال ما هو الانسان والفرس فيقال فى الجواب حيوان وقوله أو شخصين نحو أن يقال ما هو زيد وهذا الحمار فيقال فى الجواب حيوان وقوله أو شخص وكلى نحو أن يقال ما هو زيد والفرس فيقال فى الجواب حيوان (قوله كذلك)





مختلفى الحقيقة وهو راجع لكل من قوله أو شخصين وقوله أو شخص وكلى (قوله ولا يكون عن مفرد) مستغنى عنه بما قبله أيضا (قوله وهو الجواب بالجنس) أى كالحيوان فى الجواب عن الاسئلة السابقة كما مر (قوله عن مفرد شخصى) نحو ان يقال ما هو زيد (قوله أو اشخاص) اراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا ما بعد وذلك نحو ان يقال ما هو زيد وعمرو او ما هو زيد وعمرو وبكر وقوله أو صنف نحو ان يقال ما هو الزنجى وقوله أو اصناف نحو أن يقال ما هو الزنجى والتركى والجرجى فيقال فى جواب ذلك كله انسان (قوله كذلك) أى متحدة الحقيقة (قوله وحدها الخ) ظاهره أن التعميم راجع للاصناف فقط مع أن الاسهل أنه يجعل راجعا للصنف أيضا (قوله أو مع الشخص) نحو أن يقال ما هو الزنجى وزيد وقوله أو الاشخاص أى أو مع الاشخاص نحو أن يقال ما هو الزنجى وزيد وعمرو وبكر (قوله فقولنا الخ) لو قال علمت أن قولنا الخ أو نحو ذلك لكان اظهر (قوله ما صدق جنس) فيه تسمح لان الجنس انما هو ما فقط وأما صدق فهو توطئة لما بعده لكن لما كان الموصول وصلته كالشئ الواحد جعلهما جنسا (قوله يخرج الخ) أما الفصل والخاصة فلانهما لا يصدقان فى جواب ما هو وانما يصدقان فى جواب أى هو كما سيأتى وأما العرض العام فلانه لا يصدق فى الجواب أصلا أى عن السؤال بما أو بأى الذى الكلام فيه فلا ينافى انه يقع فى جواب كيف نحو أن يقال كيف زيد فتقول صحيح مثلا لكن هذا غير معتبر عند المناطقة كما مر (قوله الفصل مطلقا) أى سواء كان قريبا كالناطق للانسان أو بعيدا كالحساس له وقوله والخاصة مطلقا أى سواء كانت خاصة جنس كالماشى للحيوان أو خاصة نوع كالضاحك للانسان وسواء كانت لازمة كالضاحك بالقوة أو مفارقة كالضاحك بالفعل وقوله أو العرض العام لم يقل مطلقا كالذى قبله مع كونه ينقسم الى شامل وغير شامل كما سيأتى لعدم الاعتناء به لانه لا يقع فى الجواب على ما مر (قوله يخرج الحد اعترض بأن الكلام) فى المفرد والحد ليس كذلك ولهذا جعل ذلك بعضهم توطئة لقوله مختلفين (قوله يخرج النوع الحقيقى) أى لانه ما صدق على كثيرين متفقين بالحقيقة كما سيأتى (قوله تنبيه) المراد به الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة كسائر اسماء التراجم وهو فى الاصل مصدر نبه اذا ايقظ وفى الاصطلاح عنوان البحث اللاحق المفهوم من الكلام السابق اجمالا (قوله المتداولة) أى التى تداولت واشتهرت وقوله فى هذا

الموضع أى فى مقام الكلام على الجنس والنوع ونحوهما وهو متعلق بالمتداولة وقوله عند أهل المنطق ظرف له (قوله قولهم المقول الخ) جملة ماذكره ثلاثة ألفاظ الاول المقول فى جواب ماهو ومعناه المحمول والمخبر به فى ذلك الثانى المقول فى طريق ماهو ومعناه المذكور فى طريق بيان حقيقة ماهو الثالث الداخل فى جواب ماهو ومعناه مالم يصرح به فى الحد من اجزاء المحدود وانما دخلت بالتضمن كما سيأتى (قوله مترادفان) أى على معنى واحد وهو المخبر به فى ذلك الجواب (قوله كل واحد) أى كالحيوان وكالناطق كما مثل به (قوله اجزاء المحدود) أى كلامنها (قوله بل دخلت الخ) اضراب انتقالى (قوله لكن صرح الخ) استدراك صورى (قوله على ذكرك) بضم الذال بمعنى التذكر والعلم وأما بكسرها فالتلفظ وهو غير مراد هنا بدليل قوله معانى (قوله فهى الخ) أى لانها متداولة الخ فهو فى قوة التعليل لقوله فليكن على ذكرك الخ (قوله والنوع ما صدق الخ) يأتى هنا ماتقدم لك فى تعريف الجنس فلا تغفل (قوله على كثيرين) أى ولو مقدرين فيدخل فيه ما تعدّدت أفراده خارجا ومالم تتعدّد بأن لم يوجد منها الا واحد كالشمس أولم يوجد شىء اصلا كالعنقا ومثل هذا يأتى فى الجنس أيضا (قوله متفقين الخ) أن قلت هذا التعريف صادق بالجنس لانه يصدق فى جواب ماهو على كثيرين متفقين بالحقيقة مع مخالف نحو أن يقال زيد وعمرو وخالد وهذا الفرس ماهو فيقال هو حيوان قلت المراد متفقين فقط فيخرج حينئذ الجنس لانه لا يصدق على متفقين فقط وبحث فيه بأن الحيوان قد صدق فى المثال المذكور على أربعة وكما صدق على أربعة صدق على ثلاثة منها وحينئذ يكون الحيوان داخلا فى التعريف المذكور لانه يصدق على ثلاثة منها وأجيب بمنع ذلك اذ قوله وكما صدق الخ غيره مسلم اذا كان انضمام الرابع الى تلك الثلاثة شرطا فى الحمل كما فى المثال المذكور وهذا غلط نشأ من تفصيل المركب (قوله) أى حمل تفسير لصدق وقوله واخبر به تفسير لحمل (قوله وهو) ظاهره أن الضمير عائد على ما صدق وفيه مامر (قوله يخرج الفصل الخ) تقدم وجهه فى تعريف الجنس وقوله يخرج الحد فيه ماعلمته فيما مر (قوله والمراد بكونه مقولا الخ) لو قال ولا فرق فى صدقه على كثيرين بين ان تكون جمعت فى السؤال أو افرد بعضها الخ لكان احضر واولى كما لا يخفى (قوله جمعت فى السؤال) أى كان يقال زيد وعمرو وخالد ماهو وقوله أو افرد بعضها أى كان يقال زيد ماهو وحينئذ فالمراد على كثيرين





ولو غير مجتمعة بأن يسأل عن واحد وحده ويجاب عنه على حدته وفى هذه الحالة يقال أنه صدق على كثيرين بالقوة لانه حيث صدق على هذا الفرد مع كونه متحدا مع غيره من الافراد فى الحقيقة كان كأنه صادق على بقية الافراد وبهذا يندفع قول بعضهم انه يقتضى انه صادق على كثيرين حالة افراد بعضها بالسؤال وهو فاسد اه ووجه اندفاعه انه صادق على كثيرين فى هذه الحالة بالقوة كما علمت (قوله وقرينة ذلك) أى التعميم المذكور وقوله كونها أى الكثيرين (قوله وما انما الخ) هو فى المعنى من تتمة القرينة (قوله انما يسأل بها عن تمام حقيقة المسؤل عنه) أى عند المناطقة فلا ينافى انها يسأل بها عن غير ذلك كما مر (قوله وهى) أى الحقيقة التامة وأن شئت فسرته بتمام الحقيقة وعليه فتانيث الضمير لاكتساب المرجع له من المضاف اليه وقوله هنا أى فى مبحث النوع (قوله فالذى يجاب الخ) مفرع على قوله وقرينة ذلك الخ وقوله اذا أى اذ كانت الحقيقة واحدة مع كونها انما يسأل بها عن الحقيقة (قوله فيصح اذا الخ) مفرع على التفريع الذى قبله (قوله عن الشخص الخ) متعلق بالسؤال كما قاله شيخنا وقد اشتملت هذه العبارة على خمس عشرة صورة الاولى السؤال عن الشخص الواحد كأن يقال زيد ماهو الثانية السؤال عن الشخصين كان يقال زيد وعمرو ماهو الثالثة السؤال عن الاشخاص كأن يقال زيد وعمرو وخالد ماهو الرابعة السؤال عن الصنف الواحد كان يقال الزنجى ماهو الخامسة السؤال عن الصنفين كان يقال الزنجى والصقلى ماهو السادسة السؤال عن الاصناف كان يقال الزنجى والصقلى والرومى ماهو السابعة السؤال عن الصنف مع الشخص كان يقال زيد والزنجى ماهو الثامنة السؤال عن الصنف مع الشخصين كان يقال زيد وعمرو والزنجى ماهو التاسعة السؤال عن الصنف مع الاشخاص كان يقال زيد وعمرو وخالد والزنجى ماهو العاشرة السؤال عن الصنفين مع الشخص كما يقال زيد والزنجى والصقلى ماهو الحادية عشر السوال عن الصنفين مع الشخصين كان يقال زيد وعمرو والزنجى والصقلى ماهو الثانية عشر السؤال عن الصنفين مع الاشخاص كان يقال زيد وعمرو وخالد والزنجى والصقلى ماهو الثالثة عشر السؤال عن الاصناف مع الشخص كان يقال زيد والزنجى والصقلى والرومى ماهو الرابعة عشر السؤال عن الاصناف مع الشخصين كان يقال زيد وعمرو والزنجى والصقلى والرومى ماهو الخامسة عشر السؤال عن

الاصناف مع الاشخاص كان يقال زيد وعمرو وخالد والزنجى والصقلبى والرومى ماهو (قوله منها) أى من تلك الاشخاص (قوله وحدها) أى وحدهذه الثلاثة التى هى الصنف والصنفان والاصناف فهو منصوب على انه حال منها وكذا قوله أومضمومة (قوله والظاهر الخ) هذا كالاستدراك على ماقبله المفيد أنه يجاب فى هذا السؤال بالنوع فقط ولا يخفى مافى عبارته من الحزازة فلو قال لكن الظاهر أنه لابد فى جواب السؤال عن الصنف أو الصنفين أو الاصناف منفردا كل منها عن الاشخاص من أن يوصف النوع بالوصف الذى امتاز به ذلك الصنف عن سائر الاصناف بالنسبة للاول أو بالوصف الذى هو تمام المشترك بين ذلك بالنسبة للاخيرين فيقال فى السؤال الخ لكان أولى (قوله اذا أفرد) أى عن الاشخاص وكان مقتضى الظاهر ان يؤخره عن قوله عن الصنف الخ كما اشرت اليه وقوله عن الصنف الخ متعلق بالسؤال لا بقوله أفرد كما قد يتوهم (قوله أن يجاب فيه الخ) لو قال يجاب بالنوع الخ لكان أولى (قوله ان كان الخ) هذا التقييد مع أخذ محترزه بعد ليس على ماينبغى بعد قوله عن الصنف أو الصنفين أو الاصناف فكان الاولى أن يسلك الصنيع الذى قدمته لك (قوله منها) أى من الاصناف (قوله فيقال الخ) فيه لف ونشر مرتب وقوله مثلا مقدمة من تأخير (قوله عن الزنجى متعلق بالسؤال) وكذا قوله بماهو والزنجى بفتح الزاى واحد الزنج بفتحها أيضا وقد تكسر وهم جيل من السودان والصقلبى واحد الصقالبة وهم جيل تفصل بلادهم بين بلغر وقسطنطينيه وهى شديدة البرودة (قوله الانسان الاسود) مقول القول وكذا قوله بعد الانسان الاعجمى (قوله وحكم جواب الخ) هذا قد علم من قوله والظاهر وقوله اصناف النوع أى جنسها ليصح قوله اذا تعددت أو افردت اذ لو ابقى على جمعيته لم يصح قوله أو افردت وقوله فيه أى الحكم (قوله فتأمله الخ) تأملناه فوجدناه لا حاجة الى الوصف المذكور على القاعدة من أن السؤال بماهو انما يجاب بتمام الحقيقة وهو النوع ولو احتيج اليه مع الصنف أو المتعدد من الاصناف لاحتيج اليه مع الشخص أو المتعدد من الاشخاص مع أنه تقدم خلافه لا يقال قد يكون السائل عالما بالنوع وقد اراد تمييزه وحينئذ فلا يفيد الجواب به لانا نقول حقه حينئذ أن يسأل بأى هؤلاء بماهو فيجاب بالمميز (قوله وهذا الذى ذكرناه الخ) أى من التعميم السابق (قوله فى معنى الصدق) الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله ولا يجوز الخ) معلوم مما قبله (قوله

وقرينة



وقرينة ذلك) أى وجوب أن يكون عند الجمع بينها فى السؤال (قوله وذلك) أى كونه مقولا على مختلفين بالحقيقة لكن مع ضميمة كون ما انما يسأل بها عن تمام حقيقة المسؤل عنه فاندفع ماقيل من أن هذا يقتضى أن مجرد كونه مقولا على مختلفين بالحقيقة يدل على انه تمام المشترك وليس كذلك لانه قد يكون مقولا على ذلك وليس تمام المشترك كأن يقال الانسان والفرس جسم نام (قوله فلا يكون الخ) مفرع على كونه تمام المشترك بين تلك الحقائق المختلفة (قوله والا لباين الخ) أشار بذلك الى دليل الخلف وهو اثبات المدّعى بابطال نقيضه فالمدّعى هنا عدم كونه تمام حقيقة بعضها ونقيضه كونه تمام ماذكر اللازم له مباينته لغيرها اللازم لها كونه ليس مشتركا بين حقيقتين كما أشار لذلك بقوله والا الخ (قوله وهذا خلف) بضم الخاء بمعنى الكذب والباطل وبفتحها بمعنى أنه يستحق أن يرمى خلف الظهر واسم الاشارة عائد لعدم كونه مشتركا بين حقيقتين واذا بطل ذلك بطل ما ادى اليه وهو مباينته لغيرها واذا بطل ماذكر بطل ما ادى اليه وهو كونه تمام حقيقة بعضها واذا بطل هذا ثبت المدّعى لانه نقيضه (قوله واذا لم يكن الخ) أى كما ثبت بماذكر وقوله وهذا أى كونه لا يجاب به فى السوال الخ (قوله وهذا هو النوع الخ) الضمير عائد على ما صدق فى جواب ماهو على كثيرين متفقين بالحقيقة (قوله وأما النوع الخ) مقابل لما قبله فكأنه قال أما النوع الحقيقى فهو المعرف بما سبق (قوله فهو الكلى الخ) يخالف النوع الحقيقى من وجهين الاول عدم تقييده بكونه مقولا على متفقين بالحقيقة الثانى تقييده بكونه مندرجا تحت جنس آخر والاول هو وجه كون النوع الاضافى عاما والثانى هو وجه كونه خاصا وعلى عكس ذلك النوع الحقيقى (قوله وبينه الخ) كان الانسب فبينه الخ بفاء التفريع أخذا من كلامه فى الشارح (قوله يجتمعان الخ) بيان لقوله وبينه وبين النوع الحقيقى الخ وقوله فى النوع السافل أى كالانسان سمى بذلك لانه سفل عما فوقه من الانواع ووجه اجتماعهما فيه أنه يصدق عليه تعريف كل منهما فانه يصدق عليه أنه صدق فى جواب ماهو على كثيرين متفقين بالحقيقة ويصدق عليه أيضا أنه كلى مقول على كثيرين فى جواب ماهو وقد اندرج تحت جنس (قوله فى النوع البسيط) أى كالنقطة سمى بذلك لبساطته وعدم تركبه ووجه انفراد النوع الحقيقى فيه أنه يصدق عليه تعريفه دون تعريف النوع الاضافى فانه يصدق عليه أنه صدق فى جواب ماهو على كثيرين

متفقين بالحقيقة ولا يصدق عليه أنه كلي مقول على كثيرين في جواب ما هو وقد اندرج تحت جنس لانه لا جنس له والا كان مركبا وهو خلاف الغرض كما سيأتي في الشارح (قوله في الجنس السافل) أي كالحيوان سمي بذلك لانه سفل عما فوقه من الاجناس وقوله والمتوسط أي كالجسم سمي بذلك لتوسطه بين العالي والسافل ووجه انفراد النوع الاضافي فيهما أنه يصدق عليهما تعريفه دون تعريف النوع الحقيقي فانه يصدق على كل منهما أنه كلي مقول على كثيرين في جواب ما هو ولا يصدق عليه أنه صدق على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو (قوله فقولنا الخ) ألفا للافصاح لا للتفريع وقوله احتراز في بعض النسخ بالرفع وهو ظاهر وفي بعضها بالنصب على أنه مفعول مطلق محذوف هو الخبر والتقدير احترزنا به احترازا الخ وبحث فيه بان الاجناس لا يؤتى بها للاحتراز وانما يؤتى بها للادخال وأجيب بان الجنس محذوف والتقدير اللفظ الكلي الخ لكن يرد أنه لا حاجة للاحتراز عن ذلك لان سياق الكلام في الكلي وبعضهم يريد بالخروج بالجنس الخروج عنه بمعنى عدم دخوله فيه لكنه تسمح في العبارة (قوله فليس بنوع تفريع) على ماقبله (قوله احتراز من الحدّ) فيه مامر من أن الكلام في المفرد وهو مركب فلم يدخل حتى يحتاج للاحتراز عنه (قوله فلا يقال الخ) أي وان كان مساويا للنوع وهو تفريع على ماقبله (قوله عن الفصل والخاصة والعرض العام تقدّم وجه ذلك (قوله والصنف) قد يقال لا حاجة لاخراج الصنف بذلك لخروجه بقوله المندرج تحت جنس فانه يندرج تحت النوع الا أن يقال هو مندرج تحت الجنس بواسطة اندراجه تحت النوع المندرج تحت الجنس وقد يقال لا يعترض بالمتأخر على المتقدم (قوله مثلا) مستغنى عنه بالكاف كما لا يخفى (قوله فانه كلي الخ) توجيه للاحتراز عنه لكن محطه قوله لكن لا في جواب الخ (قوله اذ لو سئل الخ) تعليل لقوله لكن لا في جواب الخ يعني أنه اذا سئل عن بعض افراد الزنجي كأن قيل زيد ما هو وأجيب بالنوع لا بالصنف كأن يقال هو انسان ولا يقال هو زنجي (قوله يخرج الجنس العالي) أي لانه لم يندرج تحت جنس اذ ليس فوقه شئ كما ذكره بقوله وهو الذي لا جنس فوقه (قوله كالجوهر) أي بناء على جنسيته وأما على القول بأنه عرض عام لما تحته وهو مذهب الفلاسفة كما نقله سيدي سعيد عن نهج الحلل فالجنس انما هو الهيولى والصورة فان قيل يرد على جعله جنسا عاليا أن فوقه ما هو أعلى منه كالشئ والحادث والمذكور أجيب بان





هذه لما لم تجعل أجزاء الماهية من الماهيات لم تكن من الجنس الذى الكلام فيه وأدخل بالكاف العرض فانه جنس عالى لانه لا جنس فوقه وتحته الاجناس التى هى المقولات التسع الآتى بيانها ان شاء الله تعالى (قوله ويخرج الجنس المنفرد) أى لانه لم يندرج تحت جنس اذ ليس فوقه شئ كما ذكره بقوله وهو ما ليس الخ (قوله كالعقل) الكاف استقصائيه وقوله عند بعضهم أى وهو من يقول بانه جنس لانواع مختلفة بفصول لا نعلمها وبأن كلا من الجوهر والعرض ليس جنسا له لانه ليس بجوهر ولا عرض بل هو مجرد بناء على أن العالم أقسام ثلاثة جوهر وعرض ومجرد وتلك الانواع هى العقول العشرة التى أثبتها الحكماء وبيان مذهبهم فيها انهم يقولون ان المولى تبارك وتعالى علة فى وجود العالم وانه تعالى لكونه واحدا لا تكثر فيه بوجه لم ينشأ عنه الا معلول واحد وهو العقل الاول ثم أحدث هذا العقل هيولى الفلك الاطلس أى الخالى عن الكواكب وهو المسمى فى لسان الشرع بالعرش وأحدث أيضا صورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك الثوابت أى الكواكب التى لا تسير وهو المسمى فى لسان الشرع بالكرسى وأحدث أيضا صورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك زحل وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك المشترى وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك المريخ وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك الشمس وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك الزهرة وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك عطارد وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل هيولى فلك القمر وصورته ونفسه وعقله ثم أحدث هذا العقل العناصر الاربعة أعنى الماء والنار والهواء والتراب فاختلطت وتهيأت لقبول الصور المختلفة وهذا هو العقل الفياض المسمى المدبر للعالم بالكون والفساد والمراد بالثانى خلع العنصر صورته وبالاول الباسه صورة عنصر آخر كخلع عنصر النار عن صورته النارية والباسه الصورة الترابية فان قيل اذا كان مذهبهم ان الواحد الذى لا تكثر فيه لا ينشأ عنه الا معلول واحد فكيف ينشأ عن كل من العقول المذكورة الامور الاربعة السابقة مع كونه واحدا أجيب بانه وان كان واحدا بالذات لكنه متعدد بالاعتبار فان له اعتبارات أربعة الاول اعتبار امكانه لذاته والثانى اعتبار علمه بهذا الامكان والثالث اعتبار كونه واجبا لغيره والرابع اعتبار علمه بهذا الوجوب ولا يخفى بطلان هذه المقالات وما فيها من

النقولات وأشار بقوله عند بعضهم الى أن فيه اضطرابا فمقابل ذلك أنه نوع تحته اشخاص مختلفة بالخواص المشخصة لها وعليه فمثال الجنس المنفرد متعذر كما يشير اليه فيما يأتى (قوله ويخرج أيضا النوع البسيط) أى لانه لم يندرج تحت جنس اذلا جنس فوقه والا كان مركبا وهو خلاف الفرض (قوله وهو) أى النوع البسيط (قوله كالنقطة) هى نهاية الخط وهو كم لا يقبل القسمة الا طولا بخلاف كل من السطح والجسم التعليمى فان الاول يقبلها طولا وعرضا والثانى يقبلها طولا وعرضا وعمقا وبيان ذلك انك اذا وضعت جوهرا فردا بلصق جوهر فرد آخر قام بهما امتداد وهو المسمى بالخط فاذا وضعت جوهرين آخرين بلصقها قام بالمجموع امتداد وهو المسمى بالسطح فاذا وضعت فوق هذه الجواهر أربعة جواهر أخر قام بالمجموع امتداد وهو المسمى بالجسم التعليمى وأما الجسم الطبيعى فهو اسم لجملة تلك الجواهر وهذا كله كما قاله شيخ شيخنا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فالنقطة اسم للجوهر الفرد والخط والسطح والجسم من الجوهر المركب وادخل بالكاف الوحدة وهى نهاية الواحد خطا أو غيره (قوله واذا عرفت حد النوع الاضافى) أى وحد النوع الحقيقى وكان الاولى التصريح بذلك لان معرفة النسبة بينهما انما تترتب على معرفة حد كل منهما (قوله كما ذكرنا) أى فى المتن (قوله فيجتمعان الخ) بيان لقوله ان بينه وبين النوع الخ (قوله بنوع الانواع) سمى بذلك لانه نوع لكل من الانواع التى فوقه مع كونه لا نوع تحته (قوله كالانسان) تمثيل للنوع السافل وقوله فانه نوع الخ توجيه للتمثيل به لذلك (قوله والاصناف) معطوف على الاشخاص (قوله ويقال الخ) مرتبط بقوله فانه نوع حقيقى وقوله فيه أى له وقوله أيضا أى كما قيل له نوع حقيقى (قوله لاندراجه الخ) علة لقوله ويقال الخ (قوله جنس الحيوان) الاضافة للبيان وقوله وغيره أى كالجسم النامى ومطلق الجسم (قوله فانه ليس الخ) تعليل لقوله وينفرد الخ والضمير عائد للنوع البسيط وقوله لعدم اندراجه الخ علة للتعليل (قوله والا لزم الخ) أى والا بان كان مندرجا تحت جنس لزم تركبه من ذلك الجنس ومن شئ غيره وقد أشار بذلك لدليل الخلف وهو اثبات المدّعى بابطال نقيضه كما مر فالمدّعى هنا عدم اندراجه تحت جنس ونقيضه اندراجه تحت اللازم له تركبه كما ذكره بقوله والا لزم الخ (قوله هذا خلف) اسم الاشارة عائد لتركبه واذا بطل ذلك بطل ما ادى اليه وهو اندراجه تحت جنس واذا بطل ذلك ثبت المدّعى لانه نقيضه (قوله





فانه نوع الخ) تعليل للتمثيل بالحيوان الذى انفرد فيه النوع الاضافى وقوله لاندراجه الخ تعليل للعلة (قوله جنس الجسم) الاضافة للبيان وقوله وليس بنوع الخ مرتبط بقوله فانه نوع اضافى وقوله لانه ليس الخ تعليل لقوله وليس الخ (قوله وينفرد أيضا) أى كما انفرد فى الجنس السافل (قوله وهو ما فوقه جنس وتحته جنس) المراد بالجنس فى الشقين ما يشمل المتعدد لا خصوص جنس واحد فالذى فوقه متعدّد كالنامى فان فوقه الجسم والجوهر والذى تحته متعدّد كمطلق الجسم فان تحته النامى والحيوان (قوله فانه الخ) توجيه للتمثيل به لما انفرد فيه النوع الاضافى وقوله لاندراجه الخ علة للتعليل (قوله لانه جنس الخ) تعليل لقوله وليس الخ (قوله من بيان ذكرنا) الاضافة للبيان ولو قال من ذكرنا باسقاط بيان لكان أولى (قوله تعدّد مراتب الخ) أما وجه معرفة ذلك فى الجنس فظاهر وأما وجه معرفته فى النوع الاضافى فهو أن قوله السافل يشعر بأن هناك نوعا غيره وعلم من كلامه أن النوع الحقيقى لا مراتب له لاستحالة ان يكون النوع الحقيقى فوقه نوع حقيقى آخر والا لزم ان يكون النوع الحقيقى جنسا وهو باطل (قوله ولا شك انها) أى مراتب الجنس والنوع الاضافى وقوله كذلك أى متعدّدة وبحث فيه بأنه لا فائدة لذلك بعد قوله قد عرفت لان المعرفة لا تكون الا مطابقة للواقع وأجيب بأن المعرفة عند أهل هذا الفن مطلق الادراك ولو خالف الواقع وحينئذ فيكون لذلك فائدة وهى انها كذلك فى الواقع (قوله ويسمى أيضا) أى كما يسمى بالجنس العالى وقوله جنس الاجناس سمى بذلك لانه جنس لكل ما كان تحته من الاجناس مع كونه لا جنس فوقه (قوله والجنس المتوسط معطوف على قوله الجنس العالى وقوله وهو ما فوقه الخ) تقدم أن المراد بالجنس فى الشقين ما يشمل المتعدّد فلا تغفل (قوله فان فوقه الخ) ظاهره عدم اعتبار النامى مع أنه سيأتى يذكره فكان الانسب بما سيأتى ان يقول وتحته جنس النامى والحيوان (قوله والجنس السافل) معطوف على قوله الجنس العالى (قوله فانه ليس الخ) توجيه التمثيل بالحيوان للجنس السافل (قوله وفوقه الاجناس) معطوف على قوله وانما تحته الانواع (قوله والجنس المنفرد) معطوف على قوله الجنس العالى (قوله ومثاله متعذر) أى على التحقيق فلا ينافى قوله بعد وقد مثل الخ لانه خلاف التحقيق (قوله اذ الاجناس الخ) تعليل لقوله ومثاله متعذر والمراد الاجناس التى ليس فوقها جنس كما هو ظاهر (قوله عشرة) أى التى هى المقولات

العشرة المنظومة فى قول بعضهم

الجوهر الكم كيف والمضاف متى * اين ووضع له أن ينفعل فعلا

فالجوهر هو المقول على كل ماقام بنفسه بسيطا كان أو مركبا والكم هو المقول على كل عرض يقتضى القسمة فى جهة فقط وهو الخط أو فى جهتين وهو السطح أو فى ثلاث وهو الجسم التعليمى والكيف هو المقول على كل عرض لا يتوقف تعقله على تعقل غيره ولا يقتضى القسمة ولا عدمها لذاته وخرج بالقيد الاول ما يتوقف تعقله على تعقل غيره كالابوة وبالقيد الثانى ما يقتضى القسمة وهو الكم وما يقتضى عدمها وهو النقطة والوحدة ودخل بالقيد الاخير العلم فانه وان اقتضى القسمة ان تعلق بالمركب نحو زيد قائم وعدمها ان تعلق بالبسيط نحو زيد لكن لا يقتضى ذلك لذاته بل باعتبار المعلوم والاضافة هى المقولة على كل نسبة لا تعقل الا بالنسبة الى نسبة أخرى معقولة بالنسبة اليها كالابوة والبنوة والمتى هو المقول على حصول الشئ فى ازمان سمى بذلك لانه يسئل عنه بمتى والاين هو المقول على حصوله فى المكان سمى بذلك لانه يسئل عنه باين والوضع هو المقول على الهيئة التى تعرض له بسبب حصول النسبة بين بعض اجزائه مع بعض وبسبب حصولها بين اجزائه والامور الخارجة وهى جهة فوق وتحت مثلا كالاتكا والقعود والملك هو المقول على كون الشئ محاطا بشئ آخر ينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم والفعل هو المقول على تأثير الشئ فى غيره مادام يؤثر فيه كالتسخين والتبريد والانفعال هو المقول على تأثر الشئ عن غيره مادام يتأثر كالتسخن والتبرد وقد أشار بعضهم لهذه المقولات بالتمثيل لها فى قوله

زيد الطويل الازرق ابن مالك * فى بيته بالامس كان متكى

بيده غصن لواه فالتوى * فهذه عشر مقولات سوى

وهذه الامور قد أفردت بالتأليف فمن اراد مزيد الكلام عليها فلينظرها (قوله وكلها تحتها جنس) أى وحينئذ فلا يصح ان تكون منفردة (قوله ولا عدمه) غير محتاج اليه هنا (قوله بناء على جنسيته) أى بناء على القول بأنه جنس وأن الجوهر ليس جنسا له كما مر وقوله واختلاف الخ عطف علة على معلول (قوله وأما مراتب الخ) مقابل لقوله أما مراتب الجنس الخ (قوله كما فى الجنس) تفسير لقوله أيضا (قوله ويسمى) أى النوع السافل وتقدم وجه تسميته بذلك (قوله فالنوع الخ) الفاء فصيحة (قوله مثلا) مستغنى عنه بالكاف (قوله فانه ليس الخ) توجيه للتمثيل (قوله وهو) أى





الجنس العالى وقوله وليس نوعا أى ذلك الجوهر وقوله اذ لا جنس فوقه تعليل لقوله وليس الخ (قوله والفرس) كان الاولى اسقاطه لان الكلام فى الانواع المترتبة وماذكر مع الانسان فى مرتبة واحدة (قوله فانها) أى هذه الثلاثة وفى نسخة فانهما بضمير التثنية وعليها فالانسان والفرس قسم ونحوهما قسم (قوله المتقدمة الخ) راجع للاثنين قبله (قوله وهو الذى فوقه نوع وتحته نوع) المراد بالنوع فى الشقين ما يشمل المتعدد كما مر نظيره فى الجنس (قوله فان كل واحد منها فوقه انواع) غير ظاهر بالنسبة للجسم النامى اذ ليس فوقه الا نوع واحد وهو مطلق جسم وقوله وتحته انواع غير ظاهر أيضا بالنسبة للحيوان اذ ليس تحته الا النوع السافل وهو الانسان والفرس ونحوهما وأما قوله فتحت الحيوان الانسان الخ ففيه نظر لما مر من أن الكلام فى الانواع المترتبة (قوله فانه) أى الجسم النامى (قوله وكذا الجسم الخ) لا حاجة لذلك لتصريحه به قبل فلو قال وتحت الجسم النامى الحيوان الخ لكان أولى (قوله ومثاله الخ) أى على التحقيق كما تقدم فى نظيره وقوله أيضا مقدمة من تأخير (قوله وقد مثل له أيضا) أى كما مثل به للجنس المنفرد (قوله واعلم أن كلما يتقوم الخ) محصله أن كل جزء دخل فى قوام الجنس الاعلى كالجوهر أو فى قوام النوع الاعلى كالجسم دخل فى قوام ما تحته لان الاعلى مقوم لما تحته ومقوم المقوم مقوم وليس كل جزء دخل فى قوام الاسفل دخل فى قوام الاعلى لان الاسفل ليس جزء من الاعلى نعم بعض اجزاء الاسفل تدخل فى قوام الاعلى وكل قسم انقسم اليه الاسفل كالحيوان ينقسم الى ناطق وصاهل ونحوهما أنقسم اليه الاعلى كالجسم لان الاسفل فرد من الاعلى والقاعدة أن أقسام الفرد من شئ أقسام من ذلك الشئ وليس كل قسم انقسم اليه الاعلى كالجسم ينقسم الى نام وغيره ينقسم اليه الاسفل كالحيوان لان الاعلى ليس فردا من الاسفل حتى تكون أقسامه أقساما منه نعم بعض أقسام الاعلى ينقسم اليه الاسفل تأمل (قوله جنسا كان أو نوعا) تعميم فى الاعلى (قوله من غير عكس) أى كلى فلا ينافى انه ينعكس جزئيا كما علمته مما مر (قوله لان الاعلى الخ) علة لقوله ان كلما يتقوم به الاعلى الخ وذلك كالحيوان فانه جزء من الانسان لتركبه من الحيوان والناطق وقوله بلا عكس أى مطلقا لا كليا ولا جزئيا فلا يكون الاسفل جزء من الاعلى أبدا والازم تحققه بدونه لأن الجزء يتحقق بدون الكل (قوله من غير عكس) أى كلى فلا ينافى أنه ينعكس جزئيا كما يعلم مما سبق (قوله بلا عكس)

أى ليس الاعلى فردا من الاسفل وليس كل قسم انقسم اليه الاعلى انقسم اليه الاسفل بل بعض ما انقسم اليه الاعلى ينقسم اليه الاسفل كما يؤخذ مما نقله شيخ شيخنا عن شرح الشمسية (قوله والفصل الخ) عرفه بتعريفين لعله لان كلا منهما قد قالته المناطقة وكذا يقال فى الخاصة (قوله فى جواب أىّ ماهو) زاد غيره فى ذاته وفائدته تعيين أن السؤال عن المميز الذاتى بخلافه قبل هذه الزيادة فانه كان محتملا لان يكون عن المميز الذاتى وان يكون عن المميز العرضى ولذلك قال الغزى السؤال بأىّ شئ هو ان قيد بفى ذاته فعن المميز الذاتى وان اطلق فعن المميز المطلق وأن قيد بفى عرضه فعن المميز العرضى (قوله كالناطق باعتبار الخ) أى فانه جزؤها الصادق عليها فى جواب أىّ ماهو فان قيل ماهية الانسان حيوان ناطق ولا معنى لصدق الناطق عليها اذ يصير المعنى الحيوان الناطق ناطق وهو اخبار بمعلوم أجيب بأن فرض الكلام أنه صادق عليها فى جواب السائل وهو لا يعلم أنه ناطق وانما يعلم أنه حيوان فصح الصدق نظرا لذلك لانه حينئذ ليس اخبارا بمعلوم ولا نظر لكون الماهية شاملة لكل منهما واعلم أن الناطق يميز الانسان عما شاركه فى الجنس اتفاقا وعن غيره بناء على القول بأنه لا يكون مقولا على ذلك الغير وأما على القول بأنه يكون مقولا عليه فلا يميزه عنه وذلك كالملائكة فانها ليست حيوانا لانها لا تنمو ولكنها ناطقة أفاده الغنيمى (قوله قولا) هو مفعول مطلق للمقول وقوله ذاتيا يحتمل أنه نسبة للذاتى لتعلقه به كما فى قولهم الشافعى نسبة للشافعى ويحتمل أنه نسبة للذات لتعلقه بها بواسطة تعلقه بالذاتى (قوله ماذكرنا) أى من كل من التعريفين (قوله فقولنا الخ) الفاء للافصاح وقوله يخرج النوع الخ بحث فيه بما تقدم من أن الجنس لا يخرج به وانما يخرج عنه كما سيشير اليه وأجيب بما مر من أن الجنس محذوف والتقدير كلى جزء الماهية الخ ووجه اخراجه لذلك أن النوع تمام الماهية لا جزؤها وكلا من الخاصة والعرض العام خارج منها لا جزؤها (قوله يخرج الجزء المادى) فيه أن الكلام فى الكلى وحينئذ فلا حاجة لاخراج ذلك فكان الاولى أن يجعل قوله الصادق عليها توطئة لما بعده لكن المؤلف نظر لمطلق الجزء فلما كان صادقا بالجزء المادى نظر لذلك أخرجه بقوله الصادق الخ (قوله فانه) أى السقف وقوله جزء منه أى من البيت وقوله ولا يصدق عليه أى ولا يصدق السقف على البيت فالضمير المستتر للسقف والبارز للبيت فلا يصح ان يقال





البيت سقف (قوله فلا يسمى الخ) نتيجة ما قبله (قوله فانه جزء من الماهية صادق) عليها ان قلت كون الجنس جزءا للماهية مع كونه مقولا عليها غير معقول لان الجزء متقدم على الكل فى الوجودين اعنى الذهنى والخارجى والمحمول لابد أن يكون متحدا مع الموضوع فى الوجود الخارجى قلت اجاب عن ذلك السعد بأنه ليس المراد أنه جزء من الماهية وصادق عليها من حيثية واحدة بل المراد أنه جزء منها من حيث اشتراط أن لا يدخل فيه الفصل ولا شك أنه متقدم عليها من هذه الحيثية وصادق عليها من حيث أنه لا يشترط فيه ذلك فهو جزء منها باعتبار وصادق عليها باعتبار آخر فمثلا الحيوان ان اخذ بشرط أن لا يدخل فيه الناطق فهو جزء من ماهية الانسان وان أخذ لا بهذا الشرط فهو صادق عليها وانظر هل يأتى مثل هذا الاشكال والجواب فى الفصل أيضا (قوله لكن لا يحمل الخ) هو محط التوجيه (قوله بل فى جواب الخ) اضراب انتقالى وقوله عند الشركة الخ ظرف لقوله بل فى جواب الخ (قوله فى السؤال متعلق بالشركة (قوله وأما قولنا الخ) مقابل لمحذوف تقديره أما قولنا جزء الماهية الخ فنعنى به ما تقدم (قوله وان اختلفت) الواو للحال (قوله فقولنا الخ) الفاء للافصاح وقوله أيضا مقدمة من تأخير وقوله يخرج الشخصى فيه ما تقدم غير مرة وقوله فلا يكون الخ مفرع على ما قبله وقوله يخرج الجزء المادى فيه ما علمته (قوله يخرج النوع الخ) وجهه أن كلا من النوع والجنس لا يصدقان فى جواب أىّ ماهو وانما يصدقان فى جواب ماهو وأن العرض العام لا يصدق فى ذلك بل ولا يقع فى الجواب اصلا على ما مر (قوله فانها الخ) محط التعليل قوله ولكن الخ (قوله اعلم ان كل واحد الخ) لو قدم الكلام على الجنس فيما مر لكان أولى لكنه نظر الى المناسبة بينه وبين الفصل فى ذلك فجمعهما معا (قوله قد يكون) أى كل وقوله لما هو الخ أى لنوع هو أى كل منهما جنس وفصل له أى لما وقوله وقد يكون أى كل وقوله بعيدا أى عما هو جنس وفصل له ففيه حذف من الثانى لدلالة الاول وشمل قوله وقد يكون بعيدا ما هو بعيد بمرتبة وما هو بعيد باكثر كما سيتضح ان شاء الله تعالى (قوله أما الجنس الخ) أى أما بيان ذلك فى الجنس فقد علمت الخ ومحط البيان قوله فان كان الخ ومحصله أن الجنس تارة يكون تمام المشترك بين الماهية وبين كل ما شاركها فيه من الماهيات كما فى الحيوان بالنسبة الى نحو الانسان فانه تمام المشترك بينه وبين كل ما شاركه فيه فلا تجد شيئا يشارك الانسان فى الحيوانية الا وجدت

الحيوان تمام المشترك بينه و بينه وذلك هو الجنس القريب وتارة يكون تمام المشترك بين الماهية و بين بعض ما شاركها فيه من الماهيات دون بعض كما فى الجسم بالنسبة الى نحو الانسان فانه تمام المشترك بينه و بين بعض ما شاركه فيه وهو الحجر وليس تمام المشترك بينه وبين بعض آخر كالفرس وذلك هو الجنس البعيد ثم هو تارة يكون تحته تمام مشترك آخر اخص منه فقط كما فى الجسم النامى بالنسبة للانسان فان تحته تمام مشترك آخر اخص منه فقط وهو الحيوان وذلك هو البعيد بمرتبة واحدة وتارة يكون تحته اكثر من واحد كما فى الجسم المطلق بالنسبة لذلك فان تحته اكثر من واحد اذ تحته الجسم النامى وهو تمام المشترك بينه و بين الشجر وتحته أيضا الحيوان وهو تمام المشترك بينه و بين الفرس مثلا وذلك هو البعيد باكثر من مرتبة فتأمل (قوله تشاركها) المتبادر أن الضمير المستتر عائد للماهية الثانية والبارز عائد للاولى وقوله فيه أى فى ذلك الجنس (قوله و بين بعض ما يشاركها فيه) أى من الماهيات (قوله وبعض) جار و مجرور متعلق بما بعده (قوله ونحوه) أى كالفرس (قوله فانه تمام الخ) تعليل لجعل ما ذكر مثالا للجنس القريب (قوله مثلا) أى والحمار ونحوه (قوله وكذلك الجسم الخ) أى أنه جنس قريب بالنسبة لذلك (قوله مثلا) أى أو الحديد أو نحوه (قوله فانه تمام الخ) تعليل لقوله وكذلك الجسم الخ (قوله فانه الخ) تعليل لجعل الجسم بتلك النسبة هو المثال (قوله وقريب) للحجر لا حاجة لذكره هنا (قوله وأما الفصل الخ) أى وأما بيان ذلك فى الفصل فان كان الخ وملخصه مع ايضاح أن الفصل تارة يكون مساويا للماهية بأن كانا متحدين ماصدقا مع اختلافهما مفهوما وتارة لا يكون كذلك بل يكون اعم منها واذا كان مساويا لها فتارة يكون تمام الجزء المميز لها وذلك كالناطق بالنسبة لماهية الانسان فانه مع كونه مساويا لها تمام الجزء المميز لها اذ لا يحتاج لشئ آخر معه فى تمييزها وذلك هو الفصل القريب لها وتارة لا يكون تمام الجزء المميز لها واذا كان كذلك فتارة يكون تمام المميز لذلك المميز كالقوة التى هى جزء من ماهية الناطق التى هى متفكر بالقوة فانها ليست تمام المميز لماهية الانسان بل جزء منه وذلك الجزء تمام المميز لذلك المميز الذى هو الناطق وهذا هو الفصل البعيد بالنسبة للماهية والفصل القريب بالنسبة لمميزها وتارة يكون ليس تمام المميز لذلك المميز كالراسخة التى هى جزء من ماهية القوة التى هى كيفية راسخة فى الذهن فانها ليست تمام المميز لذلك المميز بل جزء منه وهذا هو





الفصل البعيد بالنسبة للماهية بل وبالنسبة لمميزها الا أنه بعيد بالنسبة الاولى بمرتبتين و بالنسبة الثانية بمرتبة والفصل القريب بالنسبة لمميز المميز وعلى هذا القياس لكن لابد أن ينتهى المعرف ذلك الفصل الى أمر بسيط لئلا يلزم التسلسل اذ لو كان مركبا واعتبر جزؤه وذلك الجزء يكون مركبا أيضا و يعتبر جزؤه وهكذا للزم ماذكر واذا كان فصل الماهية ليس مساويا لها بل اعم منها فهو فصل بعيد بالنسبة لها وان كان قريبا بالنسبة لبعض اجناسها ثم هو تارة يكون تحته فصل فقط وذلك كالحساس بالنسبة للانسان فانه ليس مساويا للماهية وتحته فصل فقط وهو الناطق وهذا فصل بعيد بمرتبة واحدة وتارة يكون تحته اكثر من فصل وذلك كالنامى بالنسبة للانسان فانه ليس مساويا للماهية وتحته اكثر من فصل فان تحته الحساس والناطق وهذا فصل بعيد باكثر من مرتبة فليتأمل (قوله فان كان مساويا للماهية الخ) قد عرفت أن المراد بالمساواة هنا الاتحاد فى الماصدق مع الاختلاف مفهوما وان وهم فيه بعضهم حيث فهم أن المراد المساواة فى المفهوم (قوله فهو فصل قريب) تقدم أنه كالناطق ونحوه (قوله فهو جزء من تمام المميز) ثم هو تارة يكون تمام المميز لذلك المميز وتارة يكون جزأ من المميز له كما سيشير اليه بقوله فان كان تماما الخ (قوله ومساوله) أى لتمام المميز وقوله لانهما معا أى لان تمام المميز وجزءه يساويان الماهية أى ومعلوم أن كلا من المساويين لشئ مساو للآخر فاذا فرضت أن زيدا وعمرا يساويان بكرا لزم ضرورة أن كلا منهما مساو للآخر (قوله فهو أيضا الخ) مفرع على قوله فهو جزء من تمام المميز وأيضا مقدمة من تأخير والاصل فهو فصل لتمام المميز أيضا أى كما أنه فصل للماهية (قوله فان كان تماما الخ) قد علمت أن هذا تقسيم لجزء المميز الى قسمين الاول ما يكون تمام المميز لتمام المميز كالقوة فانها تمام المميز لتمام مميز الماهية الذى هو الناطق اذ تعريفه متفكر بالقوة والثانى ما ليس كذلك بل هو جزء من تمام المميز لتمام المميز كالراسخة فانها جزء من تمام المميز لتمام مميز الماهية الذى هو الناطق اذ تعريفه متفكر بالقوة كما علمت وتعريف القوة التى هى تمام المميز له كيفية راسخة فى الذهن (قوله لمميزه) الضمير عائد على تمام المميز (قوله فهو) أى ذلك الفصل الذى هو تمام المميز لتمام مميز الماهية وقوله فصله القريب اى فصل تمام المميز القريب له (قوله والا فهو الخ) أى والا يكن تمام المميز لتمام المميز فهو جزؤه الخ وقوله من تمام المميز له أى لتمام المميز (قوله ولا بد أن ينتهى الخ) كان الاولى ان يقول ولا بد أن

ينتهى الى أمر بسيط لئلا يتسلسل ويلزم الخ كما أشرت اليه فيما مر لان ماذكره لا يستلزم انتفاء التسلسل كما يقتضيه صنيعه لاحتمال ان يكون هذا الفصل مركبا من جنس وفصل مساو لبعض الفصول وتمام المميزله وذلك مركب من جنس وفصل مساو لبعض الفصول وتمام المميزله وهكذا فيأتى التسلسل (قوله ويلزم تركب الخ) عطف لازم على ماقبله (قوله فهذا الفصل) أى الذى انتهى لبعض الفصول وكان تمام المميزلها وقوله لذلك الفصل أى الذى ساواه هذا الفصل وكان تمام المميزله وقوله وفصل فصل للماهية أى ولو بوسائط كما أشارله بقوله فهو فصل بعيد لها بمرتبة أو اكثر (قوله هذا كله الخ) لوقال من أول الامر وان كان اعم منها فهو فصل بعيد لها بمرتبة أيضا أو اكثر كالحساس والمتحرك بالارادة للانسان الا أن هذا الفصل الخ لكان أوضح واخصر (قوله فهو فصل لبعض اجناسها) أى كالحيوان فالحساس مثلا فصل لذلك (قوله مثلا) لاحاجة له (قوله بعيدا الخ) لعله مرتبط بمحذوف والتقدير وهو فصل للماهية بعيدا الخ وقوله بمرتبة الخ قد علمت توضيحه مما مر (قوله الا أن الخ) استدراك على جعل ذلك فصلا للماهية (قوله لكنه قد يميزها الخ استدراك على قوله الا أن الخ وهو استدراك صورى (قوله بهذا الاعتبار) أى كونه يميزها عما لا يشاركها فيه (قوله وان كان اعم) الواو للحال (قوله يلزم عليها الخ) بيان لوجه ضعفها وقوله أن يسمى الجنس فصلا أى لان الحيوان مثلا يميز الانسان عما لا يشاركه فى الحيوانية كالحجر والشجر والمراد الجنس غير العالى اذ لا يأتى ذلك الاعتبار فيه وأجيب بمنع هذا اللزوم المذكور وذلك لانا اعتبرنا فى حد الجنس كونه فى جواب ماهو وفى حد الفصل كونه فى جواب أى ماهو وحينئذ اذا وقع الحيوان فى جواب ماهو كان جنسا واذا وقع فى جواب أى ماهو كان فصلا فهو فى حالة وقوعه جنسا غير فصل وفى حالة وقوعه فصلا غير جنس وتعقب هذا الجواب بأنه يخالف اعتبارهم فى الفصل أن لا يكون تمام المشترك ورد بأن المعتبر فيه ذلك انما هو الفصل القريب لامطلق الفصل (قوله والخاصة الكلى الخ) سميت بذلك لانها تختص بالماهية دون غيرها (قوله كالضاحك للانسان) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها كالضحك الخ والاول هو الاولى لان الكلام فى الكلى المحمول حمل مواطأة لاحمل اشتقاق وليس الضحك كذلك واورد على التمثيل بالضاحك للخاصة أنه حكى أن النسناس يضحك اذا سمع مايتعجب منه أو رآه





وأنه وقع الضحك من الجن والملائكة كما فى بعض الاثار وأجيب بأن ذلك ليس باقتضاء الطبع له بل هو امر اتفاقى بخلافه فى الانسان قال الغنيمى ومن يجعل ذلك باقتضاء الطبع أيضا عليه أن لا يجعل الضاحك من خواص الانسان أى لانه من العرض العام على هذا الرأى (قوله فى جواب أى ماهو) كان الاولى أخذا مما مر ان يزيد على ذلك فى عرضه ليتعين أن السؤال عن العرضى ولو زاد ذلك لاستغنى عن قوله قولا عرضيا (قوله قولا عرضيا) نسبة للعرض لتعلقه به بواسطة تعلقه بالعرضى أو نسبة للعرضى من أول الامر كما مر نظيره فى الذاتى (قوله تخرج عنه الاشخاص) جرى هنا على التحقيق من أن الجنس لا يخرج به وانما يخرج عنه (قوله يخرج الجنس الخ) أى لانها ليست خارجة عنها اذ كل من الجنس والفصل جزء منها والنوع تمامها (قوله وقوله فى الحد الثانى الكلى الخ) ظاهره أن مجموع كل من الكلى والمقول جنس وليس كذلك بل الجنس هو الكلى فقط والمقول توطئة لما بعده (قوله يخرج الجنس الخ) وجهه أن كلا منها لا يقال فى جواب أى ماهو بل العرض العام لا يقع فى الجواب اصلا على ما تقدم (قوله والعرض العام الخ) سمى بذلك لانه يعم الماهية وغيرها وان لم يكن شاملا لجميع أفرادها أخذا من التقسيم الآتى (قوله كالمتحرك للانسان كذا فى نسخ وفى بعض النسخ كالتحرك للانسان وفيه ما تقدم (قوله وكل من الخاصة الخ) شمل كلامه بحسب ظاهره ثنتين وثلاثين صورة ست عشرة منها للخاصة ومثلها للعرض العام لان كلا منهما اما شامل أو غير شامل وكل منهما اما لازم أو مفارق فهذه أربعة ثم أن المفارق بقسميه ينقسم الى بطىء المفارقة أو سريعها وكل منهما الى سهلها أو صعبها فهذه ثمانية واللازم بقسميه ينقسم الى لازم للوجود أو للماهية وكل منهما الى ما بواسطة أو بغيرها فهذه ثمانية أيضا فتكون الجملة ستة عشر لكل من الخاصة والعرض العام وحينئذ فالمجموع ماذكر وسيذكر فى الشرح المفارق الدايم وهو اما شامل أو غير شامل وكل منهما يجرى فى الخاصة والعرض العام وبضم ذلك الى ماذكر يكون المجموع ستا وثلاثين هذا وجعل بعضهم الصور ستا وعشرين وذلك لان اللازم لا يكون الا شاملا واللازم للوجود لا يكون الا بواسطة وحينئذ فيسقط عشر لبطلان كون اللازم غير شامل سواء كان لازما للوجود أو للماهية بواسطة أو بغيرها وسواء كان خاصة أو عرضا عاما وكونه شاملا لازما للوجود بلا واسطة سواء كان خاصة أو عرضا عاما واذا اسقط عشر من ست وثلاثين كان الباقى

ستاوعشرين فعليك باستخراجها (قوله اماشامل) أى لجميع أفراد الماهية وقوله أوغير شامل أى لذلك (قوله وكل منهما الخ) ظاهره أن الضمير عائد للشامل وغير الشامل فيقتضى أن غير الشامل ينقسم الى لازم ومفارق مع أنه لا يكون الا مفارقا كما يؤخذ مما مر ويحتمل أن الضمير عائد للخاصة والعرض باعتبار أحد القسمين وهو الشامل (قوله أما لازم) أى عقلى وهو الذى يستحيل فى العقل انفكاكه كما سيذكره وقوله أومفارق أى غير لازم عقلى وهو الذى لا يستحيل فى العقل انفكاكه ولوا تفق دوامه كما سيأتى وان لم يشمل ذلك قوله والمفارق أما بطئ المفارقة الخ (قوله والمفارق الخ) أى سواء كان شاملا أوغيره وان كان قوله وكل منهما الخ خاصا بالشامل على مامر وقوله اما بطئ المفارقة أى بحيث لا يزول الا بعد طول وقوله أوسريعها أى بحيث يزول من غير بطئ وقوله وكل منهما أى من بطئ المفارقة وسريعها وقوله أما بسهولة أوصعوبة أى مفارقته بسهولة الخ (قوله أما لازم للوجود) أى لوجود الافراد وقوله أوللماهية أى وان لم توجد أفرادها وقوله أما بوسط أى بسبب واسطة وقوله واما بغير وسط أى مع غير واسطة وجعل بعضهم الباء بمعنى مع فيهما وهذا التعميم خاص بقوله أوللماهية دون ماقبله فانه لا يكون الا بوسط على ممامر (قوله يخرج الجنس الخ) تقدم وجهه وقوله يخرج الخاصة أى لانها لا تصدق الا على الماهية (قوله واعلم أن الخاصة والعرض العام الخ) هذا تقسيم أولى وسيأتى تقسيم ثانوى لبعض الاقسام (قوله التى هى الخ) انث الضمير مع أن المناسب تذكيره لكونه عائدا لكل واحد نظرا للخبر وفى بعض النسخ التى هو بضمير التذكير وهو ظاهر (قوله أى يحمل الخ) هذا تفسير باللازم لقوله شاملا لجميع الافراد (قوله ويكون الخ) معطوف على مدخول أن فى قوله ان يكون الخ (قوله كالتنفس الخ) مثال للخاصة بالنسبة للحيوان وللعرض العام بالنسبة للانسان وكان الاولى ان يقول كالمتنفس لما مر وهكذا يقال فيما يأتى (قوله ذى الرئة) احترز بذلك عن السمك لانه لا رئة له وهى لحمة تروح على القلب لولاها لاحترق من حر المعدة (قوله كالضاحك الخ) المثال الاول للخاصة والثانى للعرض العام (قوله كالمخلوقية) مثال للخاصة بالنسبة للممكنات وللعرض العام بالنسبة للحيوان (قوله فلا ممكن الخ) مفرع على التمثيل بالمخلوقية لما ذكر (قوله لقيام البرهان الخ) تعليل للمفرع والمفرع عليه فلا يقال لا حاجة الى ذلك لما هو القاعدة من أن المفرع علة فى التفريع ويعلم من





ذلك أن اللازم لوجود الافراد لا يكون الا بوسط كما مر (قوله ثم لا يلزمهما الخ) ولذلك قيد بالموجود فى قوله فلا ممكن ولا حيوان موجود (قوله كالكاتب الخ) المثال الاول للخاصة والثانى للعرض العام (قوله ثم اللازم) أى للماهية لما مر من أن اللازم للوجود لا يكون الا بواسطة وقوله الى لازم بوسط أى سواء كان ذلك الوسط برهانا أوحدسا أوتجربة وأن قصره بعضهم على الاول فقال قوله الى لازم بوسط أى وسط برهانى كالحدوث للعالم فانه لازم بوسط برهانى وهو التغير بأن يقال العالم متغير وكل متغير حادث وقوله والى لازم بغير وسط أى برهانى بأن لا يكون هناك وسط اصلا أوكان هناك وسط غير برهانى وهو الحدس والتجربة (قوله وغير اللازم) هو المعبر عنه فيما مر بالمفارق سواء كان شاملا أولا (قوله لا يزول) تفسير لقوله دائم وكذا قوله مفارق تفسير لقوله زائل (قوله فى العقل) اى بسببه (قوله ليست بهذه المثابة) أى بكونها يستحيل فى العقل أن تفارق (قوله اذ ما من لون الخ) تعليل لقوله ليست بهذه المثابة (قوله وأما المفارق الخ) مقابل لقوله فالدائم الخ وقوله فاربعة أقسام وكل منها يجرى فى الخاصة والعرض العام وعلى كل اما شامل أوغير شامل كما مر فلا تغفل (قوله كالشباب) مثال للخاصة بطئ المفارقة عسيرها ومثال العرض العام بطئ المفارقة عسيرها سواد الشعر بالنسبة للانسان ولم يمثل له فى الشرح وقوله كحمرة الخجل مثال للخاصة السريعة السهلة ومثال العرض العام السريع السهل الحركة بالنسبة للانسان وترك مثاله فى الشرح وقوله كبعض الامراض أى الخاصة بالانسان عادة أوالعامة له ولغيره من الحيوانات فهو مثال للخاصة والعرض العام وهكذا يقال فيما بعد (قوله غير الحادة بالحاء المهملة) بعدها ألف ودال مهملة مشددة أى غير الصعبة (قوله المعاناة) أى المعالجة

## (فصل)

هو فى الاصل الحاجز بين الشيئين وفى الاصطلاح الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة كسائر اسماء التراجم كما مر (قوله المعرف الخ) لا يخفى أن فيه مجازا فى الاسناد من باب اسناد الشئ الى آلته لانه معرف به وكذلك فى قوله القول الشارح فانه مجاز من باب الاسناد الى الالة لانه مشروح به وأما اطلاق التعريف على ذلك فمجاز مرسل من باب اطلاق اسم الشئ على آلته ثم أن اريد بشرح الماهية ايضاحها بذاتياتها كان القول الشارح اسما للحد التام فقط فيكون اطلاقه على مطلق المعرف مجازا مرسلا من تسمية الشئ باسم بعض أفراده وأن اريد به تمييزها

عن غيرها بأى وجه كان اسمالكل من أقسام المعرف الآتيه فيكون اطلاقه على ذلك حقيقة وهذا كله بقطع النظر عن جعل تلك الالفاظ أعلاما والا تعين انها حقيقة (قوله للحقيقة) فيه أن كلامه قاصر على معرف الموجودات اذهى التى لها الحقائق دون المعدومات كمامر ويجاب بأنه اراد بالحقيقة مطلق المفهوم فلاقصور واجاب بعضهم بأنه اقتصر على ذلك لكونه هو المحقق (قوله مامعرفته الخ) أورد عليه أنه غير مانع لدخول الملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة كالعمى بالنسبة الى البصر ولدخول كل من المتضايفين بالنسبة الى الآخر كالابوة بالنسبة الى البنوة وبالعكس ويجاب بأن المراد مامعرفته سبب الخ على وجه خاص بأن يحمل عليه كماسينبه عليه فى الشرح واجاب بعضهم بأن المراد بالمعرفة الاولى الخطور بالبال وبالمعرفة الثانية الحصول عن جهل كماسيذكره فى الشرح وماذكر ليس كذلك لان المراد بالمعرفتين فيه شئ واحد فان قلت اذا كان المراد هنا بالمعرفة الاولى الخطور بالبال وبالمعرفة الثانية الحصول عن جهل كان استعمالهما فى التعريف معترضا لانه اما من باب الحقيقة والمجاز ان كان أحدهما حقيقة والآخر مجازا واما من باب المشترك ان كان كل منهما حقيقة أجيب بما أفاده ابن يعقوب من أنه لامحذور فى ذلك لعدم اللبس للعلم بأن المجهول لا يعرف به والمعلوم لا يعرف وسيأتى لذلك تتمة أن شاء الله تعالى (قوله فلابد أن يكون الخ) فرع على التعريف المذكور تفريعات أربعة كمايظهر للناظر فيه وقوله ان يكون غيرها أى باعتبار الاجمال والتفصيل فى الحد والرسم وباعتبار الظهور والخفا فى التعريف اللفظى وقوله وسابقا فى المعرفة عليها أى لامعها ولا بعدها وقوله واجلى منها أى عند السامع لاغيره لان بعض الالفاظ يكون اشهر من غيره عند قوم ويكون مساويا أو اخفى منه عند آخرين والتعبير بافعل التفضيل فيه نظر لانه يقتضى أن فيها أصل الفعل وليس كذلك فكان الاولى ان يقول وظاهرا عنها كماعبر به بعضهم لايقال انه على غير بابه لانه يمنع من ذلك اقترانه بمن كمانص عليه بعض المحققين هذا وقال بعضهم لاحاجة الى قوله واجلى منها للاستغناء عنه بقوله قبل وسابقا فى المعرفة عليها لانه يلزم منه انه اجلى منها اه وقوله ومساويا لها أى متحدا معها ماصدقا ومخالفا لها مفهوما كمامر فيلزم من ذلك أنه مطرد منعكس وقوله لاأعم ولاأخص تفسير لماقبله باللازم والمراد لاأعم مطلقا أو من وجه وكذا قوله ولاأخص وفهم بالاولى انه لايكون مباينا كماسيذكره فى الشرح (قوله والا كان

الخ



الخ) أى والا يكن مساويا بالا أعم ولا أخص بأن كان أعم مطلقا أو بوجه أو أخص كذلك كان غير مطرد بمعنى أنه لا يلزم من وجوده وجود المحدود وذلك اذا كان اعم أو غير منعكس بمعنى أنه لا يلزم من انتفائه انتفاء المحدود وذلك اذا كان اخص فعلمت من هذا أن فيه مع ماقبله لفاونشرا مرتبا (قوله على المفرد) أى على مفهومه وتقسيمه وقوله على مايتركب منه أى من أفراده (قوله ثم المركب الخ) توطئة لبيان سبب تقديم الكلام على التعريفات قبل الكلام على القضايا (قوله فى قوة المفرد) أى مؤول بالمفرد (قوله لا يؤول بالمفرد) تفسير لقوله محض (قوله فالذى فى قوة المفرد الخ) الفاء للافصاح (قوله هو المفرد المقيد الخ) فهذا هو المركب التقييدى نحو قولك الحيوان الناطق بخلاف الثانى فهو المركب الخبرى نحو زيد كاتب (قوله كقولنا الخ) انمامثل للمقيد بصفات ولم يمثل للمقيد بصفة لظهوره ومثاله أن تقول الحيوان الناطق فيقوم مقام ذلك مفرد واحد وهو الانسان (قوله والمركب الذى الخ) لو اسقط لفظ المركب وقال والذى الخ لكان انسب بماقبله (قوله قبل المركب طبعا ووضعا) اعلم أن أقسام التقدم خمسة تقدم بالزمان كتقدم الاب على الابن وتقدم بالمكان كتقدم الامام على المأموم ومن ذلك التقدم بالوضع وتقدم بالشرف كتقدم العالم على الجاهل وتقدم بالعلة كتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم والمراد بتقدمها عليها تقدمها عليها فى التعقل لافى الوجود الخارجى والا فهما متقارنان فيه والمراد بكونها علة فيها انها ملزومة لها مع كونها غير مؤثرة فيها كماهو مذهب أهل السنة وتقدم بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وضابطه ان يكون الثانى متوقفا على الاول وليس معلولا له (قوله كان الابتدا فى المركب) أى فى الكلام على المركب وقوله بماهو أقرب الخ أى بمركب هو أقرب الخ وهو الذى فى قوة المفرد ومؤول به (قوله فلذلك) أى لاجل كون الابتداء فى المركب بماهو أقرب الى المفرد أولى من الابتداء بالمركب المحض (قوله لاسيما) أى خصوصا (قوله اذا كان الخ) كان الاظهر ان يقول وهما الحد بالفصل وحده الخ وذلك كان تقول فى تعريف الانسان هو ناطق فهذا حد بالفصل وحده فهو حد ناقص أو ضاحك فهذا رسم بالخاصة وحدها فهو رسم ناقص (قوله اعنى الخ) انماأتى بذلك لاجل قوله لاسيما الخ فليس المراد تقييد الحد والرسم الناقصين بكون الفصل والخاصة مفردين اذ لا يشترط فيهما ذلك (قوله المفردين) أى كمافى المثالين السابقين وقوله لاالمركبين

وذلك كأن تقول فى تعريف الجوهر هو الآخذ قدرا من الفراغ فهذا حد بالفصل المركب أو تقول فى تعريف الانسان هو الماشى بالقدمين العريض الاظفار البادى البشرة المستقيم القامة فهذا رسم بالخاصة المركبة من عوارض تختص جملتها بالمعرف لا كل منها لوجوده فى غيره (قوله على أن الخ) هذا استدراك على قوله لاسيما الخ الموهم أنه متفق على ذلك فعلى أن بمعنى لكن وقوله من يمنع الخ وتقدم انهم الاقدمون من المناطقة (قوله بالفصل والخاصة) المفردين يقتضى انه يصح عنده التعريف بالفصل والخاصة المركبين وهو كذلك (قوله لكن الخ) استدراك على الاستدراك قبله ٣ لانه قد يوهم أن المانعين هم الجمهور وهذا ربما اشعر به قوله على أن من أهل المنطق الخ (قوله على أن ذلك) اى المفرد وكان الانسب ان يقول لكن جمهورهم لا يمنعون ذلك (قوله وأيضا قدموا الخ) هذا بيان لسبب آخر لتقديم التعريفات لكن من حيث مفادها (قوله على الخ) كان المناسب لما قبله التعبير بالقضايا بدل الحجج (قوله والتصورات سابقة الخ) لان التصديق متوقف على التصور وهذا هو المراد بقولهم الحكم على الشئ أو به فرع عن تصوره (قوله فقولنا الخ) الفاء فصيحة لافصاحها عن شرط محذوف والتقدير اذا اردت بيان ماذكرناه فقولنا الخ (قوله وهى أى المقدمة وفى بعض النسخ وهو بالتذكير مراعاة للخبر وقوله أن تعلم الخ) أى متعلق أن تعلم الخ وهو الالفاظ فهو على تقدير مضاف والا اقتضى أن المقدمة هى العلم بما ذكره وليس كذلك (قوله للعقل) أى للنفس بسبب العقل ففيه تسمح (قوله كمن يرى الحبر الخ) أى كالاتضاح الذى يحصل لمن يرى الخ ومثل ذلك يقال فى قوله بعد كمن عرف الخ بأن يقال كالخطور الذى يحصل لمن عرف الخ (قوله فيجهل الخ) كان الانسب وهو يجهل الخ وقوله مم يتركب أى من أى شئ يتركب أى يجهل جواب ذلك (قوله فهذه) أى المعرفة المفهومة من قوله عرف وقوله بمعنى حصول الخ الاضافة للبيان وعبرهنا بالحصول وفيما قبله بالاتضاح للتفنن (قوله عند العقل) أى عند النفس أى لها وكذا يقال فيما يأتى (قوله لا تعلم حقيقته) تفسير لقوله مجهولا (قوله قد ذهل) بكسر الثانى كعلم (قوله على ذكره) بضم أوله كما تقدم (قوله فقولنا الخ) أى فاقول أن قولنا الخ ليصح أن يكون جواب الشرط اذ لابد ان يكون الجواب مترتبا على فعل الشرط (قوله قد تكرر فيه لفظ المعرفة الخ) أى ولو بالقوة ليدخل الاول (قوله فانه مشتق الخ) علة لجعله من

قوله لانه قد يوهم ان المانعين هم الجمهور الذى فى نسخة المؤلف لانه قد يتوهم وما بعده مطموس بالمداد فحرر المقام فان ظهر صحة هذا فبها والا فنبه على صحته او جوزان المقام ما ظهر لى منه شئ اه





الثلاث المذكورة (قوله ما معرفته) فيه تسمح وكان الاولى اسقاط ما (قوله سبب لمعرفة) فيه تسمح أيضا (قوله فقولنا الخ) الفاء فصيحة (قوله الا أن الخ) مرتبط بقوله لما كان معلوما (قوله فان مثل هذا الخ) تعليل لقوله وليس نعنى الخ واسم الاشارة عائد لما كان معلوما الا أن العقل قد غفل عنه وقوله لا بحد للغافل عنه أى وأما الناسى فيحد له لان معرفته السابقة كأنها لم تكن فاندفع ما اعترض به هنا (قوله نعم اذا احتيج الخ) استدراك صورى (قوله كما فى مخاطبات الناس) أى مكالمات بعضهم لبعض وقوله فى محاوراتهم أى امورهم التى يتحاورون فيها ويشتغلون بها فعطف قوله وبمنازعاتهم عليه من عطف الخاص على العام وان كان ظاهر قوله وغيرهما خلافه (قوله فان كل واحد الخ) تعليل لقوله كما فى مخاطبات الناس الخ وقوله ببال صاحبه أى عليه وقوله بذكر الاسم أى بسببه (قوله بالمعنى الاول) أى الذى هو اتضاح الامر للنفس بعد أن كان مجهولا (قوله والا كان الخ) أى والا يكن ليس المقصود ماذكر بأن كان المقصود ذلك مع كون الغرض أنه انما ذكر المعرف من غير أن يأتى بشئ يعرفه كان تعريفا للمجهول بالمجهول وهو لا يصح وبقولنا مع كون الغرض الخ اندفع اعتراض بعضهم على المؤلف بأنه لا يترتب على ماذكر تعريف المجهول بالمجهول وانما يترتب عليه لزوم التسلسل لانه لا يرد ذلك الا لو كان المراد أنه أتى بما يعرف المعرف ثم بما يعرف ذلك وهكذا على أنه لا يلزم التسلسل حينئذ الا اذا لم ينته الامر الى معرف ضرورى ومن ذلك يؤخذ أن قصره هذه المعرفة على المعنى الثانى ليس على ما ينبغى والاولى أن لا يقصرها على ذلك بل يجعلها بمعنى التصور مطلقا ليشمل المعنى الثانى اذا انتهى الامر الى المعرف الضرورى تأمل (قوله ويؤتى بها الخ) أى كان يقال فى تعريف الانسان مثلا هو حيوان ناطق وأشار بذلك الى أن المراد بقوله ما معرفته الخ ان يكون ذلك على وجه مخصوص كما مر (قوله بسبب ذلك) أى بسبب خطورها بالبال مع كونها محمولة على المعرف (قوله فلفظ المعرفة الخ) تفريع على مجموع ما تقدم وكان الاولى ان يقول قبل ذلك وقولنا سبب لمعرفتها نعنى به أنه سبب لاتضاحها للعقل بعد ان كانت مجهولة ليناسب صنيعه السابق ولعله لم يصرح بذلك للعلم به وقوله المذكورة أى ولو بالقوة كما مر (قوله بمعنى حصول الخ) الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله يشمل الحد الخ) محصل ما ذكره أنه يشمل أربعة أقسام على ما يأتى وهى الحد والرسم بقسميهما والتعريف بالمثال

والتعريف باللفظ المرادف ويشمل أيضا التعريف بالتقسيم كقولهم العلم ينقسم الى تصور وتصديق هذا والتحقيق أنه لا حاجة لزيادة التعريف بالمثال وما بعده لدخول ذلك فى الرسم كما سيشير اليه المؤلف لانه تعريف بالخاصة اذ التعريف بالمثال فى قوة ان يقال هو مثل كذا والتعريف باللفظ المرادف فى قوة ان يقال هو مسمى بكذا والتعريف بالتقسيم فى قوة ان يقال هو منقسم الى كذا وكذا ولا شك ان كلا مما ذكر تعريف بالخاصة (قوله بالمثال) المراد به ما يعم المشبه به لا خصوص الجزئ الذى يذكر من الكلى أخذا من تمثيلهم لذلك بقولهم العلم كالنور والجهل كالظلمة بل يصرح بذلك قول المؤلف وهو التعريف بالشبه لكن فيه قصور لانه لا يشمل التعريف بالمثال الحقيقى (قوله وذلك الشبه الخ) يشير به وبنظيره بعد الى ما ذكرنا فتنبه (قوله فهو) أى التعريف المذكور (قوله يعنى لوجوب الخ) أى يعنى فى تعليله وقوله تغاير السبب والمسبب مقتضاه أن السبب هو المعرف والمسبب هو الحقيقة مع أنه فى المتن جعل السبب هو معرفة المعرف والمسبب معرفة الحقيقة ولا مانع من صحة ذلك أيضا (قوله والشئ الخ) فى قوة تعليل ثان فكأنه قال ولان الشئ لا يعرف الخ وقوله والا لزم الخ أى والا يكن لا يعرف نفسه بأن كان يعرف نفسه لزم الخ وذلك لان مقتضى كونه معرفا بكسر الراء أنه معلوم ومقتضى كونه معرفا بفتحها أنه مجهول فيلزم ان يكون معلوما مجهولا وهو باطل (قوله واجلى منها) فلا يصح التعريف بالمساوى فى الخفا ولا بما هو اخفى وتقدم ما فيه (قوله من معرفة المعرف) لو قال من المعرف لكان أولى (قوله أو مباين) فهم من كلامه بالاولى كما سيأتى (قوله والانحصار ظاهر) أى مما تقدم فى الفائدة المارة فان قيل بقى الترادف والتناقض فلا انحصار أجيب بأنه ادخل الاول فى المساواة والثانى فى التباين (قوله ولا شئ من هذه) أى المذكورات أى التى هى الاعم بقسميه والاخص كذلك والمباين (قوله أما الاعم الخ) أى اما كون الاعم سببا لمعرفة الحقيقة فباطل وكذا ما بعد والمراد الاعم مطلقا وكذا قوله والاخص أخذا مما يأتى (قوله لانه يفهم الخ) مثلا اذا قيل فى تعريف الانسان هو الحيوان فلا شك انه يفهم منه أن غير أفراد المحدود كافراد الحمار والفرس من جملة أفراد المحدود (قوله لانه يوهم الخ) مثلا اذا قيل فى تعريف الحيوان هو الانسان فلا شك أنه يوهم أن بعض أفراد المحدود كافراد الفرس ليست منه فيوقع فى الجهل المركب وانما حذف ذلك من الثانى لدلالة الاول (قوله فالاعم

الخ



الخ) مفرع على مجموع الامرين السابقين وقوله فاسد الطرد أى لانه لا يلزم من وجود الحد وجود المحدود فهو غير مانع وقوله فاسد العكس أى لانه لا يلزم من انتفاء الحد انتفاء المحدود فهو غير جامع (قوله اذ معنى الطرد الخ) فهو التلازم فى الثبوت من جهة الحد وقوله كلما وجد الحد وجد المحدود فلا يزيد الاول على الثانى بافراد يصدق فيها دونه فيلزم ان يكون مانعا (قوله وما هو اعم) أى وهو فى مثالنا الحيوان وقوله من المحدود وهو فى مثالنا الانسان وقوله لا يلزم من وجوده وجود المحدود اى لان الحيوان يوجد فى الحمار ونحوه ولا يوجد فيه الانسان فدخل فى الحد ما ليس من أفراد المحدود فكان غير مانع (قوله ومعنى العكس الخ) فهو التلازم فى الانتفاء من جهة الحد أيضا وقوله كلما انتفى الحد انتفى المحدود فلا يزيد الثانى على الاول بافراد ينتفى فيها الاول دونه فيلزم ان يكون جامعا وقوله وما هو اخص أى وهو فى مثالنا الانسان وقوله من المحدود وهو فى مثالنا الحيوان وقوله لا يلزم من انتفائه انتفاء المحدود أى لان الانسان ينتفى فى الحمار ونحوه ويوجد فيه الحيوان فخرج من الحد بعض أفراد المحدود فهو غير جامع وما ذكر من أن معنى الطرد والعكس ذلك هو الجارى على السنة الفقهاء ويؤخذ من كلام القرافى تفسير الطرد بالتلازم فى الانتفاء ويلزم منه الجمع وتفسير العكس بالتلازم فى الثبوت ويلزم منه المنع فهو بعكس المشهور (قوله وبهذا) أى بالمذكور من معنى الطرد ومعنى العكس وقوله ان الطرد يستلزم الخ فتفسير الغزالى وابن الحاجب المطرد بالمانع والمنعكس بالجامع تفسير باللازم لا بالحقيقة (قوله فيدخله من الفساد الخ) مثلا اذا قيل فى تعريف الانسان هو الاسود فلا شك أنه فاسد الطرد والعكس أما الاول فلانه يدخل فيه ما ليس من أفراد المعرف كالفحم وأما الثانى فلانه يخرج منه بعض أفراد المحدود كالعبد الابيض وهذا هو الذى اشار له بقوله لانه يدخل الخ (قوله فليس بمطرد الخ) فيه نشر على ترتيب اللف (قوله ففيه الخ) مثلا اذا قيل فى تعريف الانسان هو الفرس فلا شك أنه غير مطرد اذ ليس كلما وجد الحد وجد المحدود وغير منعكس اذ ليس كلما انتفى الحد انتفى المحدود ولا شك أنه لم يتناول شيأ من أفراد المحدود (قوله فقولنا الخ) تفريع على ما تقدم وقوله يدخل فيه أى المنفى عنه والا فليس ذلك داخلا فى النفى (قوله بمفهوم احرى) أى بمفهوم أولى لانه اذا لم يصح التعريف بالاعم والاخص مع انهما لا يباينان المعرف من كل وجه بل قد يجتمعان معه لم يصح بالمباين من باب أولى (قوله نشر) أى تفصيل

وقوله بعد لف أى اجمال والمراد نشر على سبيل الترتيب كما أشار له بالتفريع (قوله وينقسم) أى المعرف من حيث هو (قوله الى أربعة أقسام) أى لانه اما ان يكون بالجنس والفصل القريبين وذلك هو الحد التام واما ان يكون بالفصل وحده أو مع الجنس البعيد وذلك هو الحد الناقص وأما ان يكون بالخاصة مع جنس قريب أى ولو بعيدا على ما يأتى من الخلاف وذلك هو الرسم التام واما ان يكون بالخاصة وحدها أو مع الجنس البعيد على ما فيه وذلك هو الرسم الناقص ولما كان العرض العام ساقطا عن الاعتبار لعدم أفادته لشرح الماهية وتمييزها عن غيرها لم ينظر لتركيبه مع كل من الجنس والفصل والخاصة وكذلك تركب الخاصة مع الفصل ساقط عن الاعتبار لعدم فائدته معه وبذلك سقط ايراد بعضهم لذلك (قوله حدا تاما سمى حدا) لمنعه من دخول أفراد غير المحدود والحد لغة المنع وتاما لذكر أجزاء الماهية فيه بتمامها وقوله وحد ناقص سمى حد المامذكر وناقصا لنقصه عن التام لحذف بعض الاجزاء منه وقوله ورسم تام سمى رسما لكونه أثرا وعلامة على الماهية والرسم لغة اسم لذلك وتاما لشبهه بالحد التام من حيث أنه ذكر فيه الجنس مقيدا بما هو كالفصل من الخواص وقوله ورسم ناقص سمى رسما لما ذكر وناقصا لنقصه عن التام بحذف بعض اجزائه منه فان قيل لم لم يسم الرسم حدا مع وجود علة التسمية فيه وهو المنع أجيب بأن ذلك فى الحد لكونه بالذاتيات أقوى منه فى الرسم لكونه بالعرضيات مع كون ماذكر أعنى تسميته رسما انسب به ولك أن تجيب بأن علة التسمية لا توجبها (قوله فالحد الخ) الفاء فصيحية (قوله القريبين) احتراز من الجنس البعيد والفصل كذلك لكن فيه أن الفصل البعيد ساقط عن الاعتبار فلا حاجة للاحتراز عنه ولذلك جعل بعضهم التقييد بالقريب لبيان الواقع بالنسبة للفصل ويؤيده عدم التقييد به فيما بعد (قوله فى تعريف الانسان) أى فى مقام تبيين حقيقة الانسان (قوله من الجنس القريب والخاصة) انما قيد بالقريب جريا على القول بأن المركب من الجنس البعيد والخاصة يسمى رسما ناقصا كما ذكره بعد وأما على القول بأنه يسمى رسما تاما فلا تقييد (قوله وكل منهما الخ) كان عليه ان يقول وكل منهما اما وحده أو مع الجنس الخ ليناسب صنيعه بعد (قوله أو مع ذكر أجزائه بالمطابقة) أى كأن يقال الانسان جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (قوله ومنهم من شرط فى تمامه الخ) مقابل لما يفهم من اطلاقه فيما مر من أنه لا يشترط ذلك (قوله بذكر الجزء الخ) أى





كأن يقال فى تعريف الانسان حيوان ناطق وقوله فان عكس الخ أى كأن يقال فى ذلك ناطق حيوان وقوله لم يسم عند هؤلاء الخ أى لان الاعم لا فائدة له حينئذ فكان التعريف انما وقع بالاخص فقط ولعل القائلين بأنه يسمى بذلك ينظرون لذكر اجزاء الماهية فيه وأن لم يكن للأعم فائدة (قوله بل ناقصا) أى بل يسمى حدا ناقصا (قوله ومنهم من شرط التركيب الخ) مقابل أيضا لاطلاقه فيما مر

(فصــــل)

قوله القضية هى ماخوذة من القضاء بمعنى الحكم وانما اخذت منه لانها تتضمن الحكم الذى هو النسبة بين الطرفين وهى اما فعيلة بمعنى مفعولة أى مقضى فيها أو بمعنى فاعلة أى قاضية على الاسناد المجازى واعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى كما قاله فى التلويح من حيث اشتماله على القضاء بمعنى الحكم قضية ومن حيث احتماله للصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزء من الدليل مقدمة ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث كونه يحصل من بالدليل نتيجة ومن حيث كونه يسئل عنه مسئلة ومن حيث كونه يفتقر الى دليل دعوى ومن حيث كونه محلا للبحث مبحثا فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات (قوله اللفظ المركب الخ) بحث فيه بأنه غير جامع لخروج القضية المعقولة كما لو تعقلت زيد قائم ولم تلفظ بشئ والمركبة من معقول وغيره نحو أقوم فالضمير المستتر معقول وأقوم لفظ وأجيب بأن المراد اللفظ ولو بالقوة فدخل ماذكر والمراد بالمركب هنا المركب الاسنادى فقط لا ما يشمل المركب التقييدى وقد اشتمل هذا التعريف على ثلاثة قيود اثنان منها للاخراج وواحد للادخال وهو قوله بالنظر الى ذاته كما هو شأن قيد القيد (قوله بالنظر الخ) أى وان لم يحتمل ذلك بالنظر للمخبر او بالنظر للعقل أو بالنظر للواقع أو بالنظر لدليل شرعى فلا يقال ان أخباره تعالى وأخبار رسله وما علم بالضرورة صدقه أو كذبه بل الخبر مطلقا واخبار مسيلمة فى دعواه النبوة غير محتملة للصدق والكذب لان أخباره تعالى وأخبار رسله وما علم بالضرورة صدقه نحو السماء فوقنا لا تحتمل الكذب بل هى صادقة قطعا وما علم كذبه بالضرورة نحو السماء تحتنا واخبار مسيلمة فيما ذكر لا تحتمل الصدق بل هى كاذبة قطعا والخبر مطلقا من حيث مطابقته للواقع لا يحتمل الكذب ومن حيث عدمها لا يحتمل الصدق فاشار المصنف الى دفع ذلك بقوله بالنظر الخ لانه لا شك أن ذلك كله بالنظر لذاته وقطع

النظر عن غيره محتمل للصدق والكذب (قوله فقط) هو لبيان الواقع اذ لم يخرج به
شئ (قوله الصدق والكذب) اعترض بأن اخذهما فى التعريف يوجب الدور لان
الصدق معناه مطابقة الخبر للواقع والكذب عدمها فأخذ الخبر فى تعريفهما وهو
مرادف للقضية فاذا أخذا فى تعريفها لزم الدور وأجيب بأنه لما لم يحتاجا التعريف
لشهرتهما فى المحاورات لم يوجب أخذهما فى التعريف الدور فتأمل (قوله فعرف
القضية) معطوف على قوله شرع (قوله فقولنا اللفظ الخ) الفاء للافصاح وقوله
المفرد المراد به ما ليس مركبا تركيبا اسناديا فيشمل المركب التقييدى وقوله
ولا يعترض أى على قوله اخرج المفرد ويحتمل أن المراد ولا يعترض على التعريف
والاول أقرب وقوله بلفظ نعم الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله فانهما الخ) تعليل
لقوله ولا يعترض الخ وقوله وحدهما يقتضى أن المجموع من كل منهما مع ما قدر بعده
هو القضية فيكون له دخل فى القضية وهو خلاف ما يقتضيه قوله وانما القضية
مقدرة بعدهما من أنه لا دخل له فيها فلو حذف وحدهما لكان أولى (قوله عند
المحققين يشير الى خلاف من قال بانهما جملة وهو مذهب ابن طلحة وابن عصفور من
النحويين فانهم لا يشترطون التركيب تحقيقا فى الكلام والصحيح خلافه (قوله وانما
القضية مقدرة بعدهما) التحقيق ان كلا منهما قائم مقام القضية وليست مقدرة
بعده (قوله كالاوامر الخ) ادخل بالكاف بقية أفراد الانشا كالعرض والتحضيض
وقوله فانها لا تحتمل الخ توجيه للاخراج (قوله فبدلالة الالتزام) مثلا اسقنى يلزمه
انا عطشان ونحو ذلك مما هو كثير (قوله يدخل أيضا) أى كما يدخل نحو قولك
زيد قائم كذا قال بعضهم وفيه بعد فلو حذف المؤلف ذلك لكان أولى (قوله
أخبار الله) بفتح الهمزة وكذا قوله وأخبار رسله وأما قوله والاخبار بما الخ فبكسر
الهمزة لتعليق الجار والمجرور به ويحتمل أنه بفتحها أيضا) وتكون الباء للملابسة وعلى
الاول فيحتاج لتقدير مضاف لان الاخبار بكسرها ليس قضية والتقدير ومتعلق
الاخبار الخ وذلك المتعلق هو الخبر (قوله فان هذه الخ) تعليل لادخال هذه
المذكورات ومحط التعليل قوله لكن الخ (قوله والقضية) عطف على ما قبله من
عطف المرادف لانهما متحدان بالذات وان اختلفا بالاعتبار كما يؤخذ مما مر (قوله
بل امر الخ) اضراب انتقالى (قوله من جهة المخبر) أى وهو الله ورسله فانه يجب
له تعالى ولرسله الصدق وقوله أو المخبر به أى كقولنا الواحد نصف الاثنين فانه





يعلم صدقه ضرورة (قوله ويدخل فيه) أى فى التعريف المذكور ولو اسقط قوله
فيه لكان أولى (قوله مسيلمة) بكسر اللام ومن فتحها فهو اكذب منه كذا اشتهر
وهو من باب المبالغة (قوله والخبر) معطوف على قوله الاخبار (قوله من امر خارج
الخ) أى الذى هو قوله تعالى وخاتم النبيين بالنسبة لاخبار مسيلمة والعقل بالنسبة
لما علم كذبه ضرورة ونحو ذلك (قوله وتنقسم الى حملية وشرطية) هذا تقسيم أولى
للقضية من حيث هى وسيأتى تقسيم ثانوى لكل من الحملية والشرطية وسميت الاولى
بالحملية لما فيها من حمل المحكوم به على المحكوم عليه وسميت الثانية بالشرطية لاقترانها
باداة الشرط لفظا أو تقديرا فدخل نحو قولنا اما ان يكون العدد زوجا أو فردا لانه
فى قوة أن يقال ان كان العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا فان قيل
لم قدم الحملية على الشرطية هنا وعكس فيما يأتى أجيب بأنه قدمها هنا لكونها
بالنسبة للشرطية كالمفرد بالنسبة للمركب وعكس فيما يأتى لطول الكلام عليها
بسبب كثرة تقاسيمها وابحاثها (قوله فالحملية الخ) الفا فصيحية (قوله ما تركبت من
مفردين الخ) اعلم ان الاقسام أربعة الاول أن تتركب من مفردين بالفعل الثانى
أن تتركب من مفرد بالفعل هو الموضوع ومفرد بالقوة هو المحمول وقد مثل المؤلف
لهذين القسمين الثالث أن تتركب من عكس ذلك كقولك زيد قائم قضية الرابع أن
تتركب من مفردين بالقوة كقولك زيد قائم نقيضه ليس زيد بقائم فاشار الى القسم
الاول بقوله ما تركبت من مفردين والى ما عداه من الاقسام الثلاثة بقوله أو ما فى
قوتهما وان كان المتبادر منه القسم الاخير واورد عليه أن الشرطية مؤلفة من
مفردين بالقوة اذ المتصلة فى قوة أن يقال هذا ملزوم لذاك والمنفصلة فى قوة ان
يقال هذا معاند لذاك فهى داخلة فى تعريف الحملية فلو قال فالحملية ما حكم فيها
باسناد شئ لشئ أو رفعه عنه والشرطية ما حكم فيها بتعليق شئ على شئ أو رفعه عنه
أو بمعاندة شئ لشئ أو رفعها عنه وسكت عن الافراد والتركيب لكان اسلم
وأجيب بأن القضيتين فى الشرطية ليسا فى قوة المفردين حال قيام التركيب
ووجود اداة الشرط بخلاف القضيتين فى الحملية فانهما فى قوة المفردين حال قيام
التركيب ووجود الاسناد الرابط بين الطرفين وفيه نظر لانهما فى قوة المفردين
فيهما حال التركيب فالفرق محض تحكم (قوله من قضيتين) تسميتهما بذلك انما هو
بالنظر لما قبل تركيبهما وجعلهما شرطية كما سيأتى وأما بالنظر لحال تركيبهما فليسا

قضيتين لخروج الحكم الذى اشتمل عليه كل واحدة منهما عن التمام بحيث يحسن
السكوت عليه بسبب طرو مانع وهو اداة الشرط وكذا بالنظر لحال انحلالهما بعد
التركيب على ماذهب اليه بعضهم لانهما اذا لم يكونا عند التركيب قضيتين لم يكونا
عند الانحلال أيضا قضيتين والا كانا غير جزئى الشرطية وهو خلاف الغرض وذهب
بعضهم الى انهما يسميان حينئذ قضيتين وهو الاقرب لان خروجهما عن كونهما
قضيتين حال التركيب انما هو لمانع فاذا زال لم يتجه عدم تسميتهما بذلك (قوله يعنى
أن كل قضية الخ) أى يعنى ذلك بقوله وتنقسم الخ لانه يلزم منه أن بين طرفيها ربطا
اذ لا تكون قضية الا حينئذ كما أشار له بقوله وبذلك الربط الخ (قوله وان تركبت
الخ) كان الانسب بسابقه أن يقول وان كان طرفاها قضيتين الخ لكنه عدل عن
ذلك لانهما لا يسميان قضيتين حال التركيب كما يوهمه ذلك تأمل (قوله مثلا لا حاجة
اليه كما لا يخفى (قوله أو قام أبو زيد) بحث فيه بأنه يقتضى أن المقصود من قولنا زيد
قام أبوه نسبة القيام الى أبى زيد وليس كذلك بل المقصود نسبة قيام الاب الى زيد
كما فى نظائره (قوله هنا) أى فى باب القضايا بخلافه فيما تقدم (قوله ما يضاد الجملة) فهو
هنا ما ليس بجملة ولو مركبا بأن دل جزؤه على جزء معناه وقوله لا ما يضاد المركب أى
وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه الخ ما تقدم (قوله لكنهما الخ) استدراك على قوله
غير مفردين بل مركبين وغرضه به دفع ما قد يقال اذا كانا مركبين على هذا الغرض
فكيف يسميان فى اصطلاح النحويين مفردين وحاصل الدفع أنهما وان كانا مركبين
لكنهما غير جملتين فصح أن يسميا مفردين ومع ذلك ففيه خفاء فكان الاولى اسقاطه
(قوله ويصح أن يكون الخ) هذا هو الاقرب والمفرد بهذا المعنى أعم من المفرد بالمعنى
الذى قبله اذ القضية أخص من الجملة لانها المركب الاسنادى التام بخلاف الجملة
فانها المركب الاسنادى وان لم يكن تاما وحينئذ فيلزم أن ما قابل القضية اعم مما قابل
الجملة لشموله نحو ان قام زيد دونه (قوله وبضدها الخ) هذا فى قوة التعليل لقوله بدليل
الخ فكانه قال انما كان ذلك دليلا على ما ذكر لانه بضدها الخ (قوله قولك كلما كانت
الخ) هذا مثال للشرطية المتصلة وقوله واما ان تكون الشمس الخ هو مثال للشرطية
المنفصلة وهذا هو نكتة تكرار المثال (قوله فالاولى) أى التى هى قولك كلما
كانت الشمس طالعة الخ وقوله من قولنا الخ أشار بذلك الى أن كلما ونحوه ليس من
القضية (قوله قبل الربط) أى بخلافهما حال الربط وكذا بعده على ما مر (قوله





بالشرط) أى التعليق أو أداته (قوله الثانية) أى التى هى قولك أما ان تكون
الشمس الخ (قوله وهى) أى الشرطية من حيث هى (قوله الى شرطية متصلة)
سميت بذلك لاتصال طرفيها وقوله وشرطية منفصلة سميت بذلك لانفصال طرفيها
(قوله لما كانت الخ) غرضه بذلك بيان وجه انقسامها الى هذين القسمين الآن
فيه قصور العدم شموله للسوالب نحو قولك ليس كلما كانت الشمس طالعة كان الليل
موجودا وقولك ليس الانسان اما ناطق أو كاتب فلو قال لما كانت القضيتان اللتان
تركبت منهما الشرطية تارة يحكم بينهما بالصحبة أو رفعها وتارة يحكم بينهما بالعناد
أو رفعه اما فى الثبوت الخ لكان أولى لشموله لذلك لكنه اقتصر على الموجبات وترك
السوالب اتكالا على ما سيأتى (قوله بالصحبة) أى بمصاحبة الثانية للاولى اخذا
من قوله بمعنى أنه الخ (قوله متى صدقت الاولى الخ) أى متى تحققت الاولى تحققت
الثانية فالمراد من الصدق هنا التحقق والثبوت لا المطابقة لما فى نفس الامر (قوله
بالعناد) أى المعاندة وعدم الصحبة (قوله اما فى الثبوت الخ) مرتبط بالعناد وهو
اشارة الى أقسام المنفصلة الثلاثة مانعة الجمع ومانعة الخلو ومانعتهما وسيأتى توضيح
ذلك فى قوله والمنفصلة الخ (قوله لذلك) أى لكون القضيتين اللتين تركبت منهما
تارة يحكم بينهما بالصحبة وتارة يحكم بينهما بالعناد وهذا مستغنى عنه للعلم بأن الجواب
متسبب عن الشرط لكنه أتى به للتوضيح (قوله فالمتصلة الخ) الفاء للافصاح
وقوله ما حكم فيها الخ أى ولو كان الواقع بخلافه فدخلت الكاذبة نحو كلما كانت
الشمس طالعة فالليل موجود وقد عرفت أنه قصر كلامه على الموجبات وترك
السوالب اتكالا على ما سيأتى والا لقال ما حكم فيها بصحبة احدى القضيتين للاخرى
أو برفعها (قوله أحدى القضيتين) أى التى هى الثانية وقوله للاخرى أى التى
هى الاولى هذا هو المراد وان كان كلامه محتملا وتسميتهما قضيتين انما هى باعتبار
ما كان والا فقد تقدم انهما لا يسميان بذلك حال التركيب (قوله وتسمى لزومية
الخ) يعنى أن الشرطية المتصلة تنقسم الى لزومية والى اتفاقية فاللزومية ما كانت
الصحبة فيها لموجب والاتفاقية ما كانت الصحبة فيها لا لموجب كما سيأتى (قوله
ككون احدى القضيتين أى التى هى الاولى وقوله للاخرى أى التى هى الثانية
هذا هو المراد ولو عبر به لكان أولى (قوله سببا الخ) ذكر من انواع الموجب ثلاثة
السببية والمسببية والاشتراك فى سبب واحد وبقى عليه التضايف نحو ان كان

زيد أبا لعمرو فعمرو ابن له (قوله أو اشتركا الخ) لو قال أو مشتركة معها الخ لكان
أولى (قوله كقولك ان كانت الخ) أتى بثلاثة امثلة وهى مع ما قبلها لف ونشر
مرتب فالمثال الاول للاول والثانى للثانى وهكذا (قوله وان كانت الصحبة الخ)
كان الانسب بسابقه ان يقول وتسمى اتفاقية ان كانت الصحبة الخ واعلم أن لهم
اتفاقية عامة واتفاقية خاصة فالاولى هى التى صدق تاليها ولا ينافى صدقه صدق
المقدم سواء صدق المقدم أولم يصدق فالاول نحو ان كان الانسان ناطقا كان
الحمار ناهقا والثانى نحو ان كان الانسان حمارا كان الحيوان متحركا وانما كانت
هذه أعم لانها تصدق فيما اذا صدق التالى والمقدم وفيما اذا صدق التالى فقط
بخلاف الخاصة وخرج بقولنا ولا ينافى الخ نحو قولك ان لم يكن الانسان ناطقا فهو
ناطق فلا تصدق الاتفاقية حينئذ والثانية هى التى حكم فيها بالصحبة بين طرفيها
فى الصدق اذا علمت ذلك علمت أن المؤلف رحمه الله تعالى اقتصر على الاتفاقية
الخاصة ولو حذف قوله فى الصدق لكان اعم (قوله كقولك ان كانت الشمس
طالعة كان الانسان الخ) فالصحبة بين هاتين القضيتين لغير موجب اقتضاها والمراد
كان الانسان ناطقا بالقوة لا بالفعل (قوله ويسمى الشرط الخ) أى لتقدمه لفظا
وحكما فى نحو ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أو لفظا وان تأخر حكما فى نحو
هذا حيوان ان كان انسانا وقوله والجزاء تاليا أى لتلوه الاول لفظا وحكما أو حكما
فقط وما قيل من ان الجزاء فى نحو هذا حيوان ان كان انسانا محذوف والمذكور
أولا دليله انما هو اصطلاح للنحاة هكذا قال السعد وهو ان كان قد علمه من اصطلاح
المناطقة وجب المصير اليه والا تعين ما قاله النحاة كما ذهب اليه بعضهم (قوله بحيث
يتعذر الخ) أى اقتضاء ملتبسا بحالة هى أنه يتعذر الخ وقوله المستصحب بكسر الحاء
وهو المقدم وقوله من صاحبه وهو التالى وقوله سميت أى تلك القضية (قوله لان
الحيوان الخ) تعليل للتمثيل (قوله والكل يستحيل أن ينفك عن جزئه) أى لان
الكل عبارة عن الاجزاء كلها فلو زال أحد اجزائه لزال المركب ضرورة أن المركب
لا يوجد الا بوجود جميع اجزائه والكل فى المثال المذكور هو الانسان والجزء هو
الحيوان لتركب الانسان من حيوان وناطق (قوله ومن ذلك الامثلة الخ) أى من
المتصلة التى سبب الصحبة فيها عادى (قوله فان الملازمة الخ) علة لقوله ومن ذلك
الامثلة الخ لكن بالنسبة للمثالين الاولين وسيأتى تعليله بالنسبة للثالث فى قوله وكذلك





الملازمة الخ (قوله وهو) أى النهار وقوله الضوء الخاص فليس المراد أى ضوء كان
ولو ضوء القتيلة بل المراد الضوء الخاص بكونه عاما لجميع الافاق (قوله لانه يمكن أن
يخلق الخ) علة لقوله فان الملازمة الخ لكن صدره بالنسبة للمثال الثانى وعجزه بالنسبة
للمثال الاول (قوله على هيئة النجوم) أى فى كونها خالية عن ضوئها المخصوص
(قوله انما هى عادية) تفسير لقوله وكذلك (قوله اذ يمكن الخ) علة لقوله وكذلك
الملازمة الخ وقوله أن يخلق الخ كان الانسب أن يقول أن يظهرها مع وجود النهار
لكنه اكتفى بالملزوم اذ يلزم من ابصارها ظهورها (قوله وان كانت الصحبة الخ) مقابل
لقوله ان كانت لسبب الخ (قوله بل اتفق الخ) قد علم مما مر أنه لم يذكر الا الاتفاقية
الخاصة ولذلك قال ان صدقت الخ وأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان
محذوف والتقدير أنه صدقت الخ وحينئذ فان بالتثقيل كما نص عليه ابن هشام فما
يقع من قراءتها بالتخفيف مع التصريح بالضمير خطأ (قوله حكمت بالصحبة الخ) أى
حكم فيها ففيه تجوز فى الاسناد (قوله لا بمعنى أنهما الخ) فيه قصور فكان الاولى
أن يقول لا بمعنى أنه اقتضى الصحبة بينهما سبب وموجب كما يرشد الى ذلك التعليل
بقوله اذ لا علاقة بينهما اصلا (قوله قال بعض الشيوخ القصد بهذه الاتفاقية الخ)
اسم الاشارة فى كلام بعض الشيوخ راجع للاتفاقية العامة كما يؤخذ من الامثلة
التى ذكرت بعد اذ لم يتفق مقدمها وتاليها فى الصدق وانما المتحقق التالى فقط وان
كان ظاهر سياق المؤلف أنه راجع للاتفاقية الخاصة (قوله مثلا) أى أو ضربك
أو نحو ذلك (قوله وتغضب) تفسير لما قبله (قوله رجاء أن ترضى عنه) علة لقوله أن
يحسن اليك ويستغفر مما صنع (قوله فى الوهم) أى فى وهم شخص آخر (قوله ذلك) أى
المذكور من الاحسان والاستغفار (قوله وأنه لا يجتمع الخ) توضيح لما قبله والا فهو
مستغنى عنه به وقوله ذلك الاحسان أى مع الاستغفار (قوله لمن يتوهم ذلك)
أى أنه ان فعل ذلك لم يبق غضبك عليه (قوله وضاعف الاحسان) هذه زيادة عما
يقتضيه الكلام للمبالغة فى دفع الوهم المذكور (قوله ومثل هذا) أى هذا المثال
(قوله قل لو كنتم فى بيوتكم الخ) فالقصد دفع ما كانوا يتوهمونه من المنافاة بين
المقدم والتالى والمعنى لو فرض انكم كنتم فى بيوتكم والحال ان فيكم من كتب عليه
القتل لخرجوا الى مصارعهم ولم ينفعهم ذلك اذ لا فرار من قضاء من لا معقب لحكمه
(قوله وكقوله عليه الصلاة والسلام الخ) صريح فى انه من كلام النبى صلى الله

عليه وسلم قال بعضهم وهو وهم وانما الذى من كلامه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعيم فى الحلية انه صلى الله عليه وسلم قال فى حق سالم مولى ابى حذيفة أنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه اه وما ذكر المؤلف انما هو من كلام عمر رضى الله عنه (قوله لو لم يخف الله الخ) صدره نعم المرء صهيب لو لم يخف الله الخ والقصد بذلك دفع توهم المنافاة بين المقدم والتالى فترتيب عدم العصيان على عدم الخوف يدل على عدم المنافاة بينهما لانه عند عدم الخوف قد يوجد سبب آخر لعدم العصيان كالخشية فيتحقق عدم العصيان عند عدم الخوف واذا تحقق عند عدم الخوف تحقق عند الخوف من باب أولى لان لو قد تستعمل لربط الشئ مع ابعد النقيضين ليدل على ثبوته مع اقربهما بالاولى (قوله وهو) أى مثل المثال السابق (قوله لانه طالب للجزاء متبع له) أى ولا شك أن الطالب المتبع مقدم على مطلوبه وما استتبعه (قوله لانه مطلوب تابع) أى ولا شك أن المطلوب التابع جزاء لطالبه ومستتبعه (قوله والمنفصلة ما حكم الخ) أى ولو بخلاف ما فى نفس الامر فتصدق بالكاذبة كما اذا حكم بالتنافى بين الشئ ومساويه نحو اما أن يكون هذا انسانا واما أن يكون ناطقا أو الاعم منه أو الاخص منه مطلقا نحو اما ان يكون هذا حيوانا واما ان يكون انسانا أو من وجه نحو اما ان يكون هذا انسانا واما ان يكون اسود ومن ذلك يعلم أن قول المؤلف فى كل قسم من الاقسام الثلاثة وهى مركبة من كذا وكذا مخصوص بالصادق وقد علمت فيما مر انه قصر كلامه على الموجبات وترك السوالب والاقسال ما حكم فيها بالتنافر بين قضيتين أو برفعه ولم يتعرض المؤلف رحمه الله تعالى الى تقسيم المنفصلة الى لزومية واتفاقية كما صنع فى المتصلة مع انها منقسمة اليهما أيضا فاللزومية هى التى يكون التنافر بين طرفيها لذاتهما كما فى امثلة المؤلف والاتفاقية هى التى يكون التنافر بين طرفيها لمجرد اتفاق المعاندة بينهما فى الوجود وتنقسم الى الاقسام الثلاثة المذكورة للزومية فالحقيقية كقولنا فى شخص اسود كاتب أما ان يكون هذا ابيض أو كاتبا اذ لا يجتمع البياض والكتابة ولا يرتفعان فى ذلك لكون الفرض أنه اسود كاتب ومانعة الجمع كقولنا فى الشخص المذكور اما ان يكون هذا أبيض أو لا كاتبا اذ لا يجتمع فيها البياض وعدم الكتابة مع صحة ارتفاعهما للفرض المذكور ومانعة الخلو كقولنا فى ذلك الشخص اما أن يكون هذا لا ابيض أو كاتبا اذ لا يصح ارتفاعهما مع صحة اجتماعهما للفرض المذكور ولم يتعرض





أيضا التسمية أول جزئى المنفصلة مقدما وثانيهما تاليا فظاهر صنيعه أن كلا منهما لا يسمى بذلك وقد صرح بذلك فى شرحه على ايساغوجى وذلك لان الترتيب فيهما انما هو فى مجرد اللفظ بخلافه فى المتصلة فان الترتيب فيهما طبيعى لان الاول مستتبع للثانى وطالب له والثانى تابع ومطلوب فحسن أن يسمى كل واحد بما اقتضته رتبته من التقدم والتأخر لكن مقتضى كلام بعضهم ان كلا منهما يسمى بذلك بل صرح به بعض شراح ايساغوجى والسيد الشريف فى شرح الخونجى والقطب (قوله فيهما) متعلق بحكم وكذا قوله بالتنافر وأما قوله بين قضيتين فظرف للتنافر (قوله فان كان الخ) الفاء فصيحة أو للاستئناف والضمير فى كان اتنافر وجملة ماذكره ثلاثة أقسام وليس المراد أن كلما كان فيه اداة الانفصال يجب ان يكون أحد هذه الاقسام كما قاله السعد فى شرح الشمسية لما صرح به فى الاشارات من أن هناك اصنافا أخر نحو رأيت اما زيدا واما عمرا والعالم اما ان يعبد الله واما ان ينفع الناس اه وناقش بعضهم فى المثال الاول (قوله فى الصدق) أى التحقق والثبوت وقوله والكذب أى الارتفاع والانتفاء كما سيأتى (قوله سميت منفصلة حقيقية) أى لان التنافر فيها أقوى منه فى غيرها اذ هو فيها بالنظر للجهتين بخلافه فى غيرها فانه بالنظر لجهة واحدة كما لا يخفى (قوله من النقيضين) أى القضيتين اللتين اشتملت أحداهما على ثبوت امر والاخرى على عدمه كما فى مثال المؤلف وهل يقع التناقض فى المفردين نحو زيد لا زيد أولا وقع فى ذلك خلف بينهم (قوله أو مما يساوى الخ) كان الاظهر ان يقول أو من قضية والمساوى لنقيضها كما سيعبر بذلك فى الشرح لكنه نظر الى أن كلا منهما مساو لنقيض الاخرى وذلك ان نقيض كونه قديما كونه ليس بقديم وهو يساويه كونه حادثا ونقيضه كونه ليس بحادث وهو يساويه كونه قديما فصدق عليهما حينئذ انهما مساويان للنقيضين فتأمل (قوله فى الصدق فقط) أى دون الكذب (قوله سميت مانعة جمع) أى لدلالتها على امتناع الجمع بين طرفيها (قوله من قضية والاخص من نقيضها) بيان ذلك فى المثال الذى ذكره ان كون الجسم ابيض نقيضه كونه ليس ابيض وهو اعم من كونه اسود اذ يشمل كونه اخضر أو احمر أو نحو ذلك فكونه اسود اخص من ذلك النقيض واعترض بأن فى قوله والاخص من نقيضها قرن افعل التفضيل المحلى بال بمن مع أنه غير سائغ وكذا يقال فى قوله بعد والاعم من نقيضها وأجيب بأن أل زائدة أو أن

الجار والمجرور متعلق بمحذوف دل عليه المذكور (قوله فى الكذب فقط) أى
دون الصدق (قوله سميت مانعة خلو) أى لدلالتها على امتناع خلو الامر عن أحد
طرفيها (قوله من قضية والاعم من نقيضها) بيانه فى المثال الذى ذكره ان كون الجسم
غير ابيض نقيضه كونه ابيض واعم منه كونه غير اسود اذ يشمل الاحمر ونحوه تأمل
(قوله قد عرفت الخ) أى فى شرح قوله وهى تنقسم الى شرطية متصلة وشرطية
منفصلة لانه قال هناك وتارة يحكم بينهما بالعناد امافى الثبوت وامافى النفى وامافيهما
(قوله فى الثبوت فقط) أى عناد فى الثبوت فقط وكذا مابعد ليصح جعل ذلك بدلا من
ثلاثة أقسام وقوله فى النفى أى الانتفاء ولو عبر به لكان اظهر (قوله والثبوت هو
الذى عبر عنه هنا بالصدق) أى فالمراد من الصدق الثبوت والتحقق وقوله والنفى
هو الذى عبر عنه هنا بالكذب أى فالمراد من الكذب الانتفاء والارتفاع كمامر
(قوله فالمنفصلة الخ) الفاء فصيحية (قوله بمعنى انه الخ) أى حال كون التنافر
المذكور ملتبسا بمعنى الخ (قوله ولا يصدقان معا) من عطف اللازم على الملزوم
(قوله بمعنى الخ) الباء للملابسة كالذى قبله (قوله ولا يكذبان معا) من عطف اللازم
أيضا (قوله ثم ذكرنا الخ) ظاهره أنه بعد أن سرد الاقسام الثلاثة فى المتن ذكر
مايتركب منه كل واحدة وليس مرادا بل المراد أنه بعد ان ذكر كل قسم ذكر مايتركب
منه بلصقه كما يعلم من المتن فالترتيب باعتبار كل قسم ومايتركب منه (قوله فذكرنا
الخ) هذا تفصيل لما قبله (قوله أن الحقيقية انما تتركب الخ) فيه انه لم يذكر فى المتن
مايفيد هذا الحصر وكذا يقال فى نظيريه بعد اللهم الا أن يقال انه قد استفيد من
الاقتصار على ماذكر لان الاقتصار على الشئ فى مقام البيان يفيد الحصر (قوله
جلى) أى ظاهر فلا يحتاج الى دليل (قوله لانه كلما صدقت الخ) أشار بذلك الى قياس
اقترانى فذكر صغراه بقوله كلما صدقت الخ) وعللها بقوله للمساواة وذكر كبراه بقوله
وكلما صدق الخ ولظهورها لم يذكر لها علة وذكر النتيجة بقوله فكلما الخ وتوضيح ذلك
انه لو صدقت القضية الاولى فى قولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا واما ان يكون
فردا صدق نقيض الثانية وهو كونه ليس فردا واذا صدق ذلك كذبت نفس
الثانية فلزم من صدق الاولى كذب الثانية وأنه لو صدقت الثانية فى ذلك صدق
نقيض الاولى وهو كونه ليس زوجا واذا صدق ذلك كذبت نفس الاولى فلزم من
صدق الثانية كذب الاولى تأمل (قوله فلانه كلما كذبت الخ) أشار بذلك الى





قياس اقترانى أيضا فذكر الصغرى بقوله كلما كذبت الخ وذكر علتها بقوله للمساواة
وذكر الكبرى بقوله وكلما كذب الخ ولم يعللها لظهورها وذكر النتيجة بقوله فكلما
كذبت الخ وتوضيحه أنه لو كذبت القضية الاولى فى المثال السابق كذب نقيض
الثانية وهو كونه ليس فردا واذا كذب ذلك صدقت الثانية نفسها فلزم من كذب
الاولى صدق الثانية وانه لو كذبت الثانية فى ذلك كذب نقيض الاولى وهو كونه
ليس زوجا واذا كذب ذلك صدقت الاولى نفسها فلزم من كذب الثانية صدق
الاولى تأمل (قوله ولا يخفى عليك الخ) أى فلا يحتاج الى الاستدلال عليه وقوله
الا من هذين النوعين أى اللذين هما النقيضان والقضيتان المساوية أحداهما
لنقيض الاخرى (قوله لانها اذا تركبت الخ) علة لكونها مانعة جمع وقوله من
ذلك أى من القضية والاخص من نقيضها (قوله لزم أن لا يجتمع الخ) أى وامكن
أن يجتمعا على الكذب أخذا من باقى كلامه (قوله والالزم الخ) أشار بذلك الى
قياس استثنائى نظمه هكذا لو امكن اجتماع الطرفين على الصدق لزم اجتماع
النقيضين عليه لكن التالى باطل بالضرورة واذا بطل التالى بطل المقدم فاشار الى
القضية الاولى بقوله والالزم الخ وحذف الثانية التى هى الاستثنائية ثم علل الملازمة
بين طرفى الاولى بقوله لانه لما كان الخ وتوضيح ذلك أنه لو صدق الطرفان فى قولنا
هذا الجسم اما ان يكون ابيض واما ان يكون اسود لزم صدق النقيضين وهما بالنسبة
للطرف الاول كونه ابيض وكونه ليس بابيض وبالنسبة للثانى كونه اسود وكونه
غير اسود وذلك لان كونه ابيض اخص من نقيض كونه اسود وهو كونه غير اسود
وكونه اسود اخص من نقيض كونه ابيض وهو كونه غير ابيض والقاعدة أنه يلزم
من ثبوت الاخص ثبوت الاعم فيلزم من ثبوت كونه ابيض ثبوت كونه غير اسود
ويلزم من ثبوت كونه اسود ثبوت كونه غير ابيض فلزم من هذا اجتماع كونه
ابيض وكونه غير ابيض واجتماع كونه اسود وكونه غير اسود فتأمل (قوله لزم من
صدق الخ) أى لان القاعدة أنه يلزم من ثبوت الاخص ثبوت الاعم كما علمت أى
واذا لزم ذلك فقد اجتمع النقيضان على فرض صدق الطرفين معا كما أشار له بقوله
فلو صدقا معا الخ (قوله وأيضا كلما صدق الخ) أشار بذلك الى قياس اقترانى فذكر
صغراه بقوله كلما صدق أحدهما الخ وعللها بقوله لانه اخص منه وذكر كبراه بقوله
وكلما صدق نقيض الآخر الخ وذكر النتيجة بقوله فكلما صدق احدهما الخ وتوضيحه

أنه لو صدق الطرف الاول فى المثال المذكور صدق نقيض الثانى وهو كونه غير اسود واذا صدق ذلك كذب الثانى نفسه فلزم من صدق الاول كذب الثانى وأنه لو صدق الطرف الثانى فى ذلك صدق نقيض الاول وهو كونه غير ابيض واذا صدق ذلك كذب الاول نفسه فلزم من صدق الثانى كذب الاول تأمل (قوله لانه) أى احدهما وقوله اخص منه أى من نقيض الآخر أى والقاعدة أنه يلزم من ثبوت الاخص ثبوت الاعم كما تقدم (قوله فلا يجتمعان الخ) نتيجة الدليلين المذكورين وهى عين الدعوى كما هو القاعدة (قوله وأيضا لا يلزم الخ) أشار بذلك الى قياس اقترانى نظمه هكذا كلما كذب أحد الطرفين صح صدق نقيض الآخر وكلما صح صدق نقيض الآخر صح كذب ذلك الآخر ينتج أنه كلما كذب أحد الطرفين صح كذب الآخر فاشار الى الصغرى بقوله لا يلزم من كذب أحد الطرفين الخ وعللها بقوله اذ لا يلزم الخ وحذف الكبرى وأشار الى النتيجة بقوله فلا يلزم اذا الخ وتوضيح ذلك أنه اذا كذب الطرف الاول فى المثال السابق لم يلزم كذب نقيض الطرف الثانى وهو كونه غير اسود بل يصح صدقه لان الطرف الاول اخص من نقيض الطرف الثانى والقاعدة انه لا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم واذا لم يلزم ذلك لم يلزم صدق الثانى بل يصح كذبه فلم يلزم من كذب الطرف **الاول** صدق الطرف الثانى وأنه اذا كذب الطرف الثانى فى ذلك لم يلزم كذب نقيض الطرف الاول وهو كونه غير ابيض لان الطرف الثانى اخص من نقيض الطرف الاول والقاعدة أنه لا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم كما علمت واذا لم يلزم ذلك لم يلزم صدق الاول بل يصح كذبه فلم يلزم من كذب الطرف الثانى صدق الطرف الاول تأمل واعترض صنيع المؤلف بأنه يوهم أن هذا دليل على امتناع اجتماع الطرفين فى الصدق كالدليلين قبله وليس كذلك وانما هو دليل على امكان اجتماعهما فى الكذب كما هو ظاهر (قوله فلا يلزم اذا) أى اذ كان لا يلزم من كذب أحد الطرفين كذب نقيض الآخر مع ضميمة قولنا واذا لم يلزم ذلك لم يلزم صدق الآخر فتأمل (قوله والالزم الخ) قد علمت أن قوله فلا يلزم اذا الخ نتيجة للقياس المذكور وحينئذ فلا يحتاج لقوله والالزم الخ لكنه أتى به للتوضيح وأشار به الى قياس استثنائى نظمه هكذا ولزم من كذب احد الطرفين صدق الآخر للزم من كذب كل واحد منهما كذب نقيض الآخر لكن التالى باطل لانه يؤدى الى أن كذب الاخص مستلزم لكذب





الاعم وهو باطل وما ادى الى الباطل باطل واذا بطل التالى بطل المقدم فاشار الى القضية الاولى بقوله والالزم الخ وحذف الاستثنائية ثم فرع على المقدمة الاولى قوله فيكون كذب الاخص الخ وتوضيحه أنه اذا لزم من كذب الطرف الاول فى ذلك المثال وهو كونه ابيض صدق الطرف الثانى فيه وهو كونه اسود لزم من كذب الطرف الاول كذب نقيض الطرف الثانى وهو كونه غير اسود واذا لزم من كذب الطرف الثانى فى ذلك صدق الطرف الاول فيه لزم من كذب الطرف الثانى كذب نقيض الطرف الاول وهو كونه غير ابيض فيكون كذب الاخص مستلزما لكذب الاعم وهو باطل فليتأمل (قوله وهو) أى كون كذب الاخص مستلزما لكذب الاعم (قوله فيصح اذا) أى اذ كان لا يلزم من كذب أحدهما صدق الآخر (قوله لانها اذا تركبت الخ) علة لكونها حينئذ مانعة خلو وقوله من ذلك أى من القضية والاعم من نقيضها (قوله لم يمكن كذب الخ) أى ويمكن اجتماعهما على الصدق أخذا من باقى كلامه (قوله لما يلزم عليه الخ) بيانه أنه لو فرض كذب الطرفين فى قولنا هذا الجسم اما ان يكون غير ابيض واما ان يكون غير اسود لزم كذب كونه غير ابيض مع نقيضه وهو كونه ابيض وكذب كونه غير اسود مع نقيضه وهو كونه اسود لانه يلزم من كذب كونه غير اسود كذب كونه ابيض الذى هو نقيض الطرف الثانى ويلزم من كذب كونه غير ابيض كذب كونه اسود الذى هو نقيض الطرف الاول اذ يلزم من كذب الاعم كذب الاخص ولا شك ان كونه غير اسود اعم من كونه ابيض وان كونه غير ابيض اعم من كونه اسود فظهر من هذا كذب كل واحد مع نقيضه وهو **باطل** فتأمل (قوله من كذب كل واحد الخ) بيان لما (قوله لانه يلزم الخ) علة للعلة (قوله لانه) أى كل واحد منهما وقوله اعم منه أى من نقيض الآخر وهذا دليل لعلة العلة لكن محط التعليل قوله وكذب الاعم الخ (قوله فيلزم من كذبهما الخ) مفرع على ما قبله لكن ليس المراد أنه يلزم من كذب كل منهما كذب نقيضه هو بل المراد أنه يلزم من كذب كل منهما ٣ نقيض الآخر كما صرح به قبل (قوله فيكذب الخ) مفرع على التفريع قبله (قوله وهو) أى كذب كل واحد منهما مع نقيضه (قوله وان شئت قلت كلما كذب الخ) أشار بذلك الى أنه يصح أن يستدل على ذلك بقياس اقترانى فذكر الصغرى بقوله كلما كذب أحد الطرفين الخ ثم عللها بقوله لانه اعم الخ وذكر الكبرى بقوله وكلما كذب نقيض

٣ قوله نقيض الآخر هكذا بخط المؤلف فى مسودته ولكن فى هامشها بعد علامة أى كذب نقيض الآخر تأمل وحرر اه

الآخر وذكر النتيجة بقوله فكلما كذب الخ وتوضيحه أنه اذا كذب الطرف
الاول فى المثال المذكور كذب نقيض الطرف الثانى فيه وهو كونه اسود لانه
اعم منه وكذب الاعم يستلزم كذب الاخص واذا كذب ذلك صدق الطرف
الثانى نفسه واذا كذب الطرف الثانى فى ذلك كذب نقيض الطرف الاول
وهو كونه ابيض لانه اعم منه وكذب الاعم يستلزم كذب الاخص كما علمت واذا
كذب ذلك صدق الطرف الاول نفسه فكلما كذب أحد الطرفين صدق الآخر
فتأمل (قوله لانه) أى احد الطرفين وقوله اعم الخ أى وكذب الاعم يستلزم كذب
الاخص (قوله فلا يجتمعان اذا) أى اذ كان كلما كذب أحد الطرفين صدق الآخر
(قوله وأما صحة اجتماعهما الخ) أى أما امتناع اجتماعهما على الكذب فقد علمت دليله
وأما صحة اجتماعهما الخ فهو مقابل لهذا المقدر (قوله فلأنه لا يلزم الخ) أشار بذلك
الى قياس اقترانى نظمه هكذا كلما صدق أحدهما صح كذب نقيض الآخر وكلما
صح كذب نقيض الآخر صح صدق ذلك الآخر ينتج أنه كلما صدق أحدهما
صح صدق الآخر فاشار الى الصغرى بقوله لا يلزم من صدق أحدهما الخ ثم عللها
بقوله لانه لا يلزم الخ وأشار الى الكبرى بقوله وكلما لم يلزم الخ وأشار الى النتيجة بقوله
فلا يلزم اذا الخ وتوضيحه أنه اذا صدق الطرف الاول فى المثال السابق لم يلزم
صدق نقيض الطرف الثانى وهو كونه اسود بل يصح كذبه لانه لا يلزم من صدق
الاعم صدق الاخص واذا لم يلزم ذلك لم يلزم كذب الطرف الثانى واذا صدق الطرف
الثانى فيه لم يلزم صدق نقيض الطرف الاول وهو كونه ابيض بل يصح كذبه لذلك
واذا لم يلزم ذلك لم يلزم كذب الطرف الاول فلم يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر
تأمل (قوله فلا يلزم اذا) أى اذ كان لا يلزم من صدق أحدهما صدق نقيض الآخر
الخ (قوله فيصح اذا) أى اذ كان لا يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر (قوله
فائدة الحقيقية الخ) غرضه بهذه الفائدة بيان أن ما استفيد من قوله فى المنفصلة
الحقيقية وهى مركبة من النقيضين أو مما يساوى النقيضين من انها مركبة من جزئين
قيد لا بد منه بخلاف ما استفيد من نظيره بعد فى مانعة الجمع ومانعة الخلو فانه ليس
بقيد وانما اقتصر واعليه لانه اذا علم الحكم بين الطرفين علم بين الاكثر وناقش السعد
فى ذلك حيث قال والحق أنا اذا اعتبرنا الظاهر فالحقيقية أيضا قد تتركب من اكثر من
جزئين كقولنا الكلمة اما اسم أو فعل أو اداة وان رجعنا الى التحقيق فالمنفصلة

مطلقا



مطلقا لا تتركب الا من جزئين اذ النسبة الواحدة لا تكون الا بين شيئين فعند زيادة
الاجزاء تتعدد المنفصلات فاذا قلنا الكلمة اما اسم أو فعل أو اداة كان ذلك منفصلتين
حقيقيتين لان المعنى الكلمة اما اسم أو غيره وهذا الغير اما فعل أو غيره واذا قلنا
هذا الشئ اما ان يكون شجرا أو حجرا أو انسانا كان ذلك ثلاث منفصلات مانعات
للجمع واذا قلنا هذا الشئ اما أن يكون لا شجرا أو لا حجرا أو لا انسانا كان ذلك ثلاث
منفصلات مانعات للخلو باعتبار الانفصال بين كل جزئين اه ونظر فيه اليوسى
بأنه اذا نظر للتقدير الذى قدره أولا لزم أن كلا من مانعة الجمع ومانعة الخلو من
الحقيقية ألا ترى أن المثال الذى جعله من مانعات الجمع معناه هذا الشئ اما أن
يكون شجرا أو غيره وهذا الغير اما أن يكون حجرا أو غيره وهذا الغير اما أن يكون
انسانا أو غيره اه (قوله اذ لا واسطة) أى حتى تكون جزأ ثالثا (قوله فيصح
أن تتركب من اجزاء كثيرة) أى كما يصح أن تتركب من جزئين واعلم انها لا تكون
الا فيما له ثلاثة اجزاء فاكثر لانها مركبة من الشئ والاخص من نقيضه ومعلوم أن
هذا النقيض لا بد أن ينفرد فى محل آخر تحقيقا لعمومه لكن يصح الاقتصار تارة على
جزئين كما هو ظاهر (قوله فان كل واحد الخ) توجيه للتمثيل وقوله منها أى من
انواع الجنس الواحد (قوله هذا الشئ) المراد به شئ يصدق عليه الحيوان بقرينة
حمل انواع الحيوان عليه (قوله وهكذا الى تمام انواع الحيوان) اعترض بأن القضية
تكون حقيقية حينئذ لانها حينئذ مانعة جمع ومانعة خلو وأجيب بأن المراد الى
تمام انواع الحيوان الموجودة وهى ترتفع بالانواع المقدرة فهى مانعة جمع فقط وفيه
بعد ويمكن أن يجاب بأن الغاية خارجة كما هو الغالب فى المغيى بالى بخلاف المغيى
بحتى كما فى النظم المشهور وحينئذ فهى مانعة جمع فقط (قوله فيصح أيضا) أى
كما صح تركب مانعة الجمع من ذلك وقوله أن تتركب الخ أى كأن تقول اما أن يكون
هذا الشئ غير انسان واما أن يكون غير فرس واما أن يكون غير حمار وهكذا الى تمام
نقائض انواع الحيوان (قوله لان كل جزء من اجزاء مانعة الجمع الخ) أى كما فى قولك
اما أن يكون هذا الشئ انسانا واما أن يكون فرسا واما أن يكون حمارا وهكذا فكل
جزء من هذه الاجزاء لا يصح اجتماعه مع شئ من الاجزاء الباقية فلا يجتمع الانسان مع
الفرس أو مع الحمار أو غير ذلك ولا يجتمع الفرس مع الحمار أو غيره وهكذا وحينئذ
فنقائض تلك الاجزاء لا بد أن يتحقق منها اثنان فاكثر فتتركب منها مانعة

الخلوّ كما فى المثال المذكور ولو قال لانها ابدا مركبة من نقائض اجزاء مانعة الجمع وقدمر أنها تتركب من اجزاء كثيرة فلتكن هى أيضا كذلك لكان أوضح (قوله لا يصح اجتماعه الخ) فلا يصح اجتماع الانسان مع الفرس أو غيره وهكذا فتى ثبت جزء منها لم يثبت معه غيره من باقى الاجزاء بل يثبت معه نقائض ذلك (قوله اثنان) أى فاكثر (قوله اذلو خلى الوجود الخ) أتى بذلك للتوضيح لان المفرع عليه علة فى التفريع وأشار به الى دليل الخلف وقد تقدم أنه اثبات المدّعى بابطال نقيضه فالمدّعى هنا لزوم أن لا ينتفى اثنان منها من الوجود ونقيضه هو عدم لزوم ذلك المعبر عنه بقوله اذلو خلى الخ اللازم له وجود نقيضيهما من اجزاء مانعة الجمع وقد ابطل ذلك بقوله هذا خلف واذا بطل هذا بطل ما ادى اليه وهو خلو الوجود عن نقيضين منها معا واذا بطل ذلك ثبت نقيضه وهو لزوم أن لا ينتفى اثنان منها من الوجود (قوله هذا) أى وجود نقيضيهما من اجزاء مانعة الجمع (قوله فاذا) أى فاذ كان لو خلى الوجود عن نقيضين معا منها لوجد نقيضاهما الخ (قوله أن ينعدم) فيه أن المطاوعة لا تكون الا فيما فيه علاج كانكسر ولذلك قال بعضهم هو لحن جرى على السنة المتكلمين وقوله اثنان أى فاكثر (قوله وذلك) أى وجود اثنين فاكثر منها (قوله حيث يعدم اثنان) أى فاكثر (قوله فقد صح اذا) أى اذ جاز أن يوجد اثنان فاكثر منها أى من نقائض اجزاء مانعة الجمع (قوله وقد تفسر الخ) أشار بقد الى قلة هذا التفسير لان المتبادر انها للتقليل لا للتحقيق (قوله أعم) أى عموما مطلقا كما سيوضحه فى الشرح (قوله بالعكس) أى وهو ما لا يجتمع طرفاها على الكذب اجتمع طرفاها على الصدق ام لا (قوله فتصدق الخ) تفريع على مجموع التفسيرين المذكورين (قوله بهذا التفسير الاعم) الباء للملابسة وكذا ما بعد (قوله وتباينهما فيما بينهما) فيه ظرفية الخاص فى العام والمعنى وتباينهما فى النسبة التى بينهما فتأمل (قوله وذلك) أى ووجه ذلك (قوله كلمة فقط) الاضافة للبيان (قوله فى الصدق) متعلق بالتنافر وقوله فى تفسيره تعلق بزيادة (قوله اذ ليس الخ) علة لقوله توجب اخراج الخ (قوله بل فى الصدق والكذب معا) اضراب انتقالى (قوله وتوجب أيضا) أى كما أوجبت ما ذكر (قوله لان تلك الزيادة الخ) علة لقوله وتوجب أيضا الخ (قوله وذلك) أى هذا المقتضى وهو عدم التنافر بين طرفيها فى الكذب (قوله تقتضى الخ) تفسير لقوله وكذلك (قوله





وذلك) أى هذا المقتضى وهو عدم التنافر بين طرفيها فى الصدق (قوله والتفسير الثانى كان الانسب أن يقول وثانيهما كما لا يخفى (قوله أن تحذف الخ) فيه تسمح لان التفسير الثانى ليس عين الحذف بل ما بقى بعده فالمعنى على ذلك (قوله كلمة فقط) الاضافة للبيان كما مر (قوله اعم من الحقيقية) أى عموما مطلقا فكل حقيقية مانعة خلوّ ومانعة جمع ولا عكس فيهما (قوله وتصير الحقيقية الخ) من عطف اللازم على ما قبله (قوله حينئذ) أى حين اذ حذفت كلمة فقط من حد كل واحدة منهما (قوله فتنقسم الخ) مفرع على قوله فتصير الخ وقوله الى حقيقية كقولنا العدد اما زوج أو فرد وقوله الى ما حكم فيها بمنع الجمع فقط كقولنا هذا الشئ اما أن يكون أبيض واما ان يكون اسود وقوله الى حقيقية كالمثال المذكور وقوله الى ما حكم فيها بمنع الخلوّ فقط كقولنا هذا الشئ اما أن يكون غير أبيض واما أن يكون غير اسود كما هو ظاهر (قوله وبين مانعة الجمع ومانعة الخلو الخ) هذا زائد على ما صرح به فى المتن وان كان منه ومانته فتأمل (قوله يجتمعان الخ) بيان للعموم والخصوص من وجه وقوله فى الحقيقية كقولنا العدد اما زوج أو فرد (قوله بما اذا كان بين طرفيها منع الجمع فقط) كقولنا هذا الشئ اما أن يكون أبيض واما أن يكون اسود وقوله بما اذا كان بين طرفيها منع الخلوّ فقط كقولنا هذا الشئ اما أن يكون غير أبيض واما أن يكون غير أسود كما لا يخفى (قوله وبين مانعة الجمع الخ) فكل مانعة جمع فى التفسير الاول مانعة جمع فى التفسير الثانى لاجتماعهما فيما يمنع الجمع فقط ولا عكس لانفراد التفسير الثانى فيما يمنع الجمع والخلوّ معا وقوله وكذا بين مانعتى الخلوّ الخ فكل مانعة خلوّ فى التفسير الاول مانعة خلوّ فى التفسير الثانى لاجتماعهما فيما يمنع الخلوّ فقط ولا عكس لما تقدم ولا يخفى عليك الامثلة (قوله والتفسير الاول) مبتدأ خبره قوله هو الاخص وكذا قوله والثانى هو الاعم (قوله والقضية الحملية الخ) ظاهره أن اجزاءها ثلاثة فقط موضوع ومحمول ونسبة بينهما والمصرح به فى كلامهم انها أربعة بزيادة النسبة الخارجية وهى وقوع النسبة الخبرية أولا وقوعها كما تقدم وجعل القرى الجزء الرابع الايقاع والانتزاع ورده ملا أحمد بأن ذلك معناه ادراك الوقوع أو عدم الوقوع وليس ذلك جزأ للقضية فالتحقيق ما ذكرنا ويجاب عن المؤلف بأن المراد بالنسبة فى كلامه ما يعم النسبة الخبرية والخارجية وانما جعلهما المؤلف جزأ واحدا لانهما يفهمان من لفظ واحد وهو الرابطة لكنه يدل على

النسبة الخارجية مطابقة وعلى النسبة الخبرية التزاما فلما كان اللفظ الدال عليهما واحدا جعلهما المصنف جزأ واحدا طلبا للاختصار (هذا) وقال بعضهم جعل اجزائها أربعة انما هو عند العجم وأما عند العرب فهى ثلاثة فقط فالمؤلف جار على اصطلاح العرب لكن لم يوافقه على ذلك بعض العلماء (قوله ويسمى موضوعا انما سمى بذلك) كما قاله ابن يعقوب لانه يتخيل فيه أنه كشئ وضع ونصب ليحمل عليه غيره وقوله ويسمى محمولا انما سمى بذلك كما قاله ابن يعقوب أيضا لانه يتخيل فيه أنه كشئ حمل على غيره وسبب التخيل المذكور أن المعروض وهو المحكوم عليه أصله ان يكون ذاتا وهى أحق بأن تكون حاملا والعارض وهو المحكوم به اصله ان يكون وصفا وهو أحق بأن يكون محمولا (قوله ولابد من نسبة بينهما) ظاهره أن المراد منه النسبة الخبرية وقد عرفت مافيه (قوله ويسمى اللفظ الخ) أى لانه دل على النسبة الرابطة بين المحكوم عليه والمحكوم به فتسميته بذلك من باب تسمية الدال باسم المدلول واعلم أن هذا اللفظ اداة لدلالته على معنى غير مستقل وهى النسبة بين الطرفين لكنه تارة يكون فى قالب الاسم بأن يكون على صورة الضمير سواء كان للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب ويسمى حينئذ رابطة غير زمانية وتارة يكو فى قالب الفعل بأن يكون على صورة فعل من الافعال الناقصة لافرق بين ان يكون لفظ كان أو غيره الا ما يكون الكلام معه انشاء كعسى ويسمى حينئذ رابطة زمانية فهو قسمان واشتشكل السعد الاول بأن لفظ هو مثلا فى قولنا زيد هو قائم ضمير عائد على زيد فهو دال عليه ولا دلالة له على النسبة اصلا عند أهل العربية فان ارادوا به مايسمى ضمير الفصل فهو لايكون الا بين جزئى ابتداء معرفتين أو كالمعرفتين فى امتناع لحوق أل فلا يكون فى مثل ذلك وعلى فرض أن يكون فلا دلالة له على النسبة وانما يدل على التاكيد والحصر وتحقيق أن ما بعده خبر لا نعت واجاب عنه الشيخ ابو نصر الفارابى بأن المراد أن أهل هذا الفن نقلوا ذلك للدلالة على النسبة وليس المراد أنه موضوع لها فى اللغة العربية واختار بعضهم أن المراد ضمير الفصل قال وقوله لايكون الخ يمكن التخلص منه بأن يقال انما قصره النحاة على ذلك لان المقصود الاهم به عندهم الفرق بين الخبر والتابع فلا حاجة الى ذكره اذا كان المحكوم به لا يلتبس بالتابع على أن بعض النحاة يجوز الفصل بين النكرات مطلقا وأما المناطقة فلا يبعد ان يلتزموه فى كل موضع ولونية لان مقصودهم به از يد من ذلك وهو الربط أيضا فلهم به مزيد اهتمام وقوله

وعلى



وعلى فرض الخ غير مسلم لتصريحه بأنه يحقق أن ما بعده خبر لا نعت وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع اذ كل ما أفاد أن هذا الشئ خبر أفاد أنه مسند للموضوع واستشكل الثانى أبو عبد الله الشريف من وجهين الاول أنها قد تجتمع مع الضمير الرابطة كما فى قوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم وهذا يمنع كونها رابطة الثانى انها وضعت لمعنى آخر غير الربط كالدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمن الموافق لصيغتها واجاب ابن مرزوق عن الاول بأنهم لم يقولوا بانها فى كل مكان للربط بل يصح الربط بها كما أن الضمائر كذلك ولك أن تجعل كليهما للربط تاكيدا فكما أن كل واحد من الطرفين يجوز تاكيده كذلك ما يدل على النسبة وعن الثانى بأن كونها وضعت لمعنى آخر غير الربط لاينافى كونها رابطة وأيضا انما سميت ناقصة لانها لاتكتفى بالموضوع بل تطلب معه المحمول وهذا شأن النسب فانها تستلزم المنتسبين اه ملخصا من حاشية شيخ شيخنا على الملوى بتصرف وزيادة (قوله الدال عليها) أى على النسبة وهذا يقتضى بناء على ظاهره أن اللفظ المسمى رابطة دال على النسبة نفسها مع أنه دال على وقوعها أولا وقوعها وأما على ما مر من أن المراد بالنسبة ما يشمل الخبرية والخارجية فظاهر لان المراد الدال عليها بطريق الالتزام بالنظر للاولى وبطريق المطابقة بالنظر للثانية كما صرح به السعد فى شرح الشمسية (قوله ويسمى الثانى الخ) أى فى اصطلاح أهل المنطق وكذا ما بعد كما ذكره فى الاول ففيه حذف من غير الاول لدلالته (قوله فلو قلت الخ) مفرع على ما قبله على ترتيب اللف والنشر (قوله قدمته أو أخرته توضيح لما علم من تكرير المثال قبله وكذلك قوله تقدم أو تأخر (قوله لانه المحكوم عليه) أى وقد تقدم أن المحكوم عليه هو الموضوع وقوله لانه المحكوم به أى وقد تقدم أن المحكوم به هو المحمول (قوله ولو قلت كل انسان الخ) غرضه بذلك دفع ما قد يتوهم من ظاهر التركيب أن لفظ كل أو بعض هو الموضوع كما هو ظاهر (قوله اذ عليهما الخ) أى لا على لفظ كل أو بعض ولما استشعر سؤالا صورته واذا كان كذلك فلم أتى بلفظ كل أو بعض قال أما لفظ كل الخ (قوله أما لفظ كل وبعض) الاضافة فيهما للبيان كما هو واضح (قوله لانه لا معنى لها الخ) هذا صريح فى أن المراد أنه دال على النسبة الخبرية فقط الا أنها مقيدة بالايجاب أو السلب وفيه ما مر (قوله بالايجاب) الباء للملابسة متعلقة بمحذوف حال من النسبة أى حال كون تلك النسبة ملتبسة بالايجاب الخ والمراد من الايجاب والسلب هنا وقوع النسبة ولا وقوعها

لا الايقاع والانتزاع اللذين هما ادراك الوقوع وادراك اللاوقوع (قوله الا أن هذه الخ) أى لكن هذه الخ وهو استدراك على ما قد يفهم مما سبق أنه مصرح به دائما كالموضوع والمحمول (قوله فى اللغة العربية) أى بخلاف غيرها من اللغات لانه قيل أن لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها ولغة العجم لا تستعمل القضية خالية عنها واعترض على المؤلف بأن كلامه يقتضى أن العرب قد تستعمل هذا الضمير للربط مع أنه ليس كذلك كما مر وأجيب بأن المراد اللغة العربية التى عربوا بها هذا الفن لا اللغة التى ينطقون بها العرب وذلك أن أهل هذا الفن كانوا وضعوه باللغة الفارسية واليونانية وكانوا يعبرون عن الربط بما يوافق لغتهم كهست فى اللغة الفارسية ثم انهم عربوه فعبروا عنه بلغة العرب وهى المرادة بقوله فى اللغة العربية فتأمل (قوله والربط اللفظى) عطف مسبب على سبب وجعله بعضهم من عطف المرادف وانما كان ذلك رابطة لانه لو قلنا زيد عالم وزيد قائم على سبيل التعداد بلا اعراب وربط لفظى لم يفهم منه اسناد ولا ربط فاذا قيل زيد عالم وزيد قائم بالاعراب والربط اللفظى فهم ذلك فتأمل (قوله وتسمى الحملية عند حذف الرابطة) أى كأن قيل زيد قائم أو قام زيد وقوله ثنائية أى لانها لم يصرح فيها الا بجزئين (قوله وعند التصريح بها) أى كأن يقال زيد هو قائم وقوله ثلاثية أى لانها صرح فيها بثلاثة اجزاء (قوله وعند التصريح معها) أى مع الرابطة وقوله بالجهة وذلك كأن يقال الله هو موجود بالضرورة وقوله رباعية أى لانها صرح فيها بأربعة اشيا وان لم يكن الرابع جزأ (قوله مع ذلك) أى المذكور من الرابطة والجهة وقوله بالسور أى كأن يقال كل انسان هو حيوان بالضرورة (قوله اذ ليس معنى الخ) علة لقوله ولا تسمى الخ وقوله بدليل أن الشخصية الخ استدلال على العلة قبله واعلم أن القضية الشخصية ما كان موضوعها مشخصا معينا كقولك زيد قائم أو ليس زيد بقائم كما تقدم بيان ذلك مع بيان باقى أقسام القضية الحملية فى الكلام على البسملة (قوله معنى السور) أى الذى هو الاحاطة بكل الافراد أو ببعضها (قوله بخلاف معنى الجهة ومعنى الرابطة) يعنى أن كل قضية لابد لها من النسبة التى هى معنى الرابطة ولابد لتلك النسبة من الصفة التى هى معنى الجهة وتلك الصفة هى اما الوجوب أو الاستحالة أو الجواز كما سيأتى توضيحه ان شاء الله تعالى (قوله فانهما الازمان الخ) هذا تصريح بمفاد قوله بخلاف الخ وقوله كموضوعها الخ تنظير فى اللزوم (قوله تنبيهات)





أى ثلاثة (قوله اختلفوا الخ) أى على أقوال ثلاثة الاول أن كيفية صدق الموضوع على افراده المحكوم عليها الامكان الثانى انها الفعل الثالث انها تابعة لكيفية صدق المحمول فان كانت الامكان فهى هو وان كانت الفعل فهى هو مثلا اذا قلنا كل كاتب انسان فالموضوع فيه يصدق على أفراد أى يحمل عليها بمعنى أنه يخبر به عنها وكيفية صدقه عليها الامكان على القول الاول بأن يقال زيد كاتب بالامكان وعمرو كاتب بالامكان وخالد كاتب بالامكان وهكذا والفعل على القول الثانى بأن يقال زيد كاتب بالفعل وعمرو كاتب بالفعل وخالد كاتب بالفعل وهكذا وأما على القول الثالث فان اريد أنه انسان بالامكان فكيفية صدق الموضوع على أفراده الامكان وان أريد أنه انسان بالفعل فكيفية ذلك الفعل فتأمل (قوله فى كيفية صدق الخ) أى فى صفة حمله عليها بمعنى الاخبار به عنها هل هى الامكان أو الفعل أو تابعة لكيفية صدق المحمول كما علمت (قوله عند الاطلاق) ظرف لقوله صدق الموضوع أى وأما عند التقييد بالامكان كأن يقال كل كاتب بالامكان انسان أو بالفعل كأن يقال كل كاتب بالفعل انسان فلا خلاف فيها حينئذ بل هى الامكان فى الاول اتفاقا والفعل فى الثانى كذلك (قوله فقيل الخ) هذا مع ما يأتى تفصيل للخلاف وقوله يحمل أى يصدق الموضوع على افراده المذكورة (قوله بالامكان) أى الذى هو أعم من الفعل لانه يشمله ويشمل القوة كما أشار له بقوله صدق عليها الخ وسيشير اليه فى الكلام على القول الثانى أيضا فالمراد به ما قابل الامتناع لا ما قابل الفعل (قوله فقولك الخ) مفرع على قوله يحمل الخ وقوله كل كاتب انسان قال بعضهم هذا المثال لا يصح الا على مذهب الفلاسفة النافين للجن والملك اه وهو مبنى على أن الانسان مأخوذ من الانس فيكون خاصا ببنى آدم وأما على أنه مأخوذ من ناس اذا تحرك فيكون عاما لانواع العقلاء الثلاثة فالمثال صحيح على مذهب المسلمين المثبتين لذلك (قوله كما يصدق الخ) أى كل فرد فرد يصدق الخ كما مر (قوله كتب بالفعل الخ) هذا تصريح بمفاد الامكان (قوله عند الاطلاق) لا حاجة له لانه فرض الكلام كما هو ظاهر (قوله من غير تقييد الخ) هذا تفسير لقوله المطلق (قوله ولا غيرهما من سائر الجهات) نظر فيه بأن الفعل من الجهات فيقتضى ذلك انه ليس مقيدا به وأجيب بأن المراد نفى غيره لانه هو المفروض فلا يتوهم نفيه (قوله فقولك الخ) مفرع على قوله وقيل يحمل الخ (قوله على هذا) أى على هذا القول (قوله الذى

هوأعم من الفعل) فالفعل أخص من الامكان وكذلك القوة فهو أعم منهما وهما متباينان (قوله كلام المعلم الاول) أى المدون لهذا الفن أولا وقوله ارسطاطاليس بفتح الهمزة وضم الراء وسكون السين و بطائين مهملتين بينهما و بعدهما ألف و بلام مكسورة فياء ساكنة فسين مهملة وقد يختصر فيقال ارسطو بكسر الهمزة وفتحتين بعدها فهو مختصر منه خلافا لمن توهم انهما اسمان لشخصين مختلفين وتغير الشكل لا يقتضى ذلك وكان كل من الاسكندر والمعلم الاول قبل مبعث النبى صلى الله عليه وسلم (قوله وهو) أى هذا القول الثانى وقوله الذى يدل عليه الخ) وجه الدلالة انه لا يصح أن يحمل صدق الموضوع على افراده المحكوم عليها فى الآيتين المذكورتين ونحوهما على الصدق بالامكان لانه يصير المعنى فى الآية الاولى وكل فرد فرد يصدق عليه السارق والسارقة بالامكان سواء سرق بالفعل أم لا فاقطعوا أيديهما وفى الآية الثانية وكل فرد فرد يصدق عليه الزانى والزانية بالامكان سواء زنى بالفعل أم لا فاجلدوهما وهذا ليس بصحيح اتفاقا فتعين أن يحمل على الصدق بالفعل تأمل (قوله ونحو ذلك) أى المذكور من الآيتين (قوله لجهة صدق الخ) كان الاظهر أن يقول لصدق المحمول فى جهته كما لا يخفى على المتأمل (قوله للحفيد الخ) ذكر اليوسى انه ليس منفردا به لانه مذهب قوم آخرين وهو من علماء المالكية (قوله الموضوع يحتمل الخ) هذا قد يخالف جزمه فى صدر التنبيه الاول بأن الافراد محكوم عليها ولعله مبنى على الاحتمال الرابع لانه هو المراد من الموضوع على ما اصطلح عليه أهل المنطق على ما فيه كما سيأتى أو مبنى على الاحتمال الثانى وهذا هو الاظهر فليحرر (قوله ذاته وحقيقته) العطف للتفسير فالذات والحقيقة بمعنى هذا هو المتعارف لكن الذى فى شروح الشمسية ان ذات الموضوع عند المناطقة افراده وأما حقيقته فهى مفهومه ويسمى عندهم وصف الموضوع وعنوانه وعليه فكان على المؤلف أن يحذف الذات ويقتصر على الحقيقة لكنه قد جرى على المتعارف كما علمته (قوله الثانى افراده) سيأتى ان هذا هو القريب للتحقيق فتنبه (قوله الثالث الموصوف به) أى بالموضوع أى بمفهومه وحقيقته والمراد به معنى كلى موجود فى الذهن وان كان فى الخارج هو الافراد فتحصل أن للموضوع ثلاثة أمور الحقيقة والافراد والموصوف به مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان فالموضوع الانسان وهو محتمل لان يراد به ذاته وحقيقته التى هى الحيوان





الناطق ولان يراد به افراده كزيد وعمرو وهكذا ولان يراد به الموصوف بالانسانية أى الشئ المتصف بها اى بهذا المعنى الكلى المعقول فى الذهن وان كان فى الخارج هو الافراد المذكورة (قوله ماصدق) أى الموضوع فالصلة جرت على غير من هى له ولم يبرز لامن اللبس والضمير فى قوله عليه لما وكذا الضمير فى قوله الى كونه واما الضمائر الثلاثة التى بعد فهى للموضوع (قوله حتى يدخل) أى فيدخل ففى تفريعية على قوله من غير التفات الخ (قوله اذ هو صادق الخ) علة لقوله حتى يدخل الخ وفيه ان المفرع عليه علة فى التفريع كما مر غير مرة ويجاب بما مر أيضا من انه قد يأتى بذلك للتوضيح وأنه علة للعلية (قوله وهذا الاحتمال الرابع هو المراد الخ) اعترض بانه يقتضى أن هذا متفق عليه عند أهل المنطق مع أنه انما هو طريقة لبعضهم جرى عليها فى الجمل وقال بعضهم ان كان المحكوم عليه نوعا أو ما يساويه من الفصل أو الخاصة فالحكم على الافراد الشخصية فقط نحو كل انسان أو كل ناطق أو كل ضاحك حيوان وان كان المحكوم عليه جنسا أو عرضا عاما فالحكم على كل من الافراد الشخصية والحقائق النوعية من الانسان والفرس ونحوهما نحو أن يقال كل حيوان جسم أو كل ماش جسم ومن الافاضل كما قاله القطب من قصر الحكم على الافراد الشخصية مطلقا قال وهو قريب الى التحقيق لان اتصاف الحقيقة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لاتصاف شخص من اشخاصها به واجيب بان المراد بأهل المنطق أهل تلك الطريقة فقط لا جميع أهل هذا الفن (قوله وعلى هذا) أى الاحتمال الرابع وهو كون المراد من الموضوع فى اصطلاح أهل المنطق ما يشمل الحقيقة والافراد (قوله لانه يدخل الخ) علة لقوله فلا يصح الخ (قوله بل هى الخ) اضراب انتقالى (قوله أيضا) أى كما لا يصدق قولك كل انسان شخص جزئى (قوله لان الافراد الخ) علة لقوله ولا يصدق أيضا (قوله وهذا المثال فى موجب الكذب الخ) وذلك لان سبب الكذب فى المثال الاول الحكم على الحقيقة بحكم الاشخاص وفى المثال الثانى الحكم على الافراد بحكم الحقيقة (قوله وهما قولنا الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب فالاول للاول والثانى للثانى (قوله وانما منعوا ان يراد الخ) هذا شروع فى بيان وجه منعهم لارادة غير الاحتمال الرابع لكنه لم يبين ذلك فى الاحتمال الثانى وكأنه ترك ذلك فيه لكونه غير مسلم (قوله لان ذلك) أى كون المراد من الموضوع ذاته وحقيقته وقوله يمنع الخ أى قد يمنع الخ أخذا من قوله لجواز الخ وقوله

فى القياس الخ نظمه هكذا كل انسان حيوان والحيوان فرس فالاصغر الذى هو موضوع الصغرى لم يندرج فى الاوسط الذى هو موضوع الكبرى لان المراد به حقيقة مخصوصة وهى الحيوان الصاهل بدليل الاخبار عن ذلك بالفرس (قوله فلا يتعدى الخ) مفرع على منع اندراج الاصغر تحت الاوسط وقوله منه اليه كل منهما متعلق بيتعدى والضمير الاول للاوسط والثانى للاصغر أى فلا يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر (قوله لجواز الخ) قيل ان هذا لا يصلح علة لذلك وانما علته عدم الاندراج وفيه نظر لانه منشأ عدم الاندراج فهو علة له ظاهرة كما قاله شيخنا (قوله باحدى الحقيقتين) أى التى هى حقيقة الاوسط وقوله دون الاخرى اى التى هى حقيقة الاصغر (قوله كقولنا ما حقيقة الخ) هذا اشارة الى القياس المذكور بيان المراد منه ولو أورد القياس على نظمه الاصلى لكان أوضح وأخصر وما اسم موصول مبتدا وحقيقة خبر مبتدأ محذوف والجملة صلتها وحيوان خبرها فى القضية الاولى وفرس خبرها أيضا فى الثانية والمعنى الذى هو حقيقة الانسان حيوان والذى هو حقيقة الحيوان فرس والكبرى مشكلة لحمل الاخص فيها على الاعم ويجاب بأن المراد بالحيوان فيها الصاهل لكن القياس يكون حينئذ فاسد الصورة لعدم كلية الكبرى تأمل (قوله أن يراد به) أى بالموضوع (قوله عليه) أى على كون المراد بالموضوع موصوفه (قوله ان يكون لكل موضوع موضوع الى غير نهاية) بيان ذلك أنه اذا قيل مثلا كل انسان حيوان فالموضوع فيه انسان فلو اريد منه موصوفه لكان موضوعا وهذا الموضوع يراد منه موصوفه فيكون موضوعا وهذا الموضوع يراد منه موصوفه فيكون موضوعا فيتسلسل فتأمل (قوله قد يقصد الخ) غرضه بذلك بيان القضية الخارجية والحقيقية كما لا يخفى لكن لا حاجة لذكر ذلك هنا لانه سيذكره فى المتن فيما يأتى (قوله فى نفس الامر) المراد به علم الله تعالى وارادته كما يؤخذ مما بعده (قوله وقد أوضح الخونجى الخ) أى حيث ذكر ما يترتب على كل منهما (قوله الكشف) بدل مما قبله (قوله وانعكس الصدق والكذب الخ) أى فيصدق بهذا الاعتبار ما كان قد كذب بالاعتبار الاول وهو قولك كل بياض لون ويكذب بهذا الاعتبار ما كان قد صدق بالاعتبار الاول وهو قولك كل لون سواد (قوله وذلك) أى الفرق الذى أوضحه الخونجى (قوله وتسمى الخ) هذه التسمية اصطلاحية والافادة الشئ ما تركب منه ذلك الشئ وكيفية النسبة ليست كذلك وكما تسمى بذلك





تسمى عنصر القضية وأصل القضية كما قاله الغنيمى وقد فرض المؤلف كلامه كما ترى فى الحملية ولم يذكر ذلك فى الشرطية مع أنها تكون موجهة أيضا اذا ذكر اللفظ الدال على كيفية تعلق تاليها بمقدمها من اللزوم أو الاتفاق فى المتصلة كأن يقال كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا لزوما أو كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا اتفاقا أو على كيفية العناد بين طرفيها من كونه عقليا أو اتفاقيا كأن يقال العدد اما زوج أو فرد عقلا أو يقال فى شخص اسود كاتب اما أن يكون هذا ابيض أو كاتبا اتفاقا أفاده الملوى فى موجهاته (قوله بالضرورة الخ) الباء للتصوير وكذا ما بعد والمراد من الضرورة الوجوب العقلى كما سيشير اليه فى الشرح واعلم أن الضرورة اخص من الدوام وهو اخص من الاطلاق وهو اخص من الامكان فهو اعمها وقد جعل تحت كل من هذه الاربعة قسمين مطلق ومقيد فتكون الجملة ثمانية وقد دخل تحت الضرورة مطلقة ومقيدة سبع قضايا الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة والوقتية المطلقة والوقتية غير الموصوفة بالاطلاق والمنتشرة المطلقة والمنتشرة غير الموصوفة بالاطلاق ودخل تحت الدوام مطلقا ومقيدا ثلاث قضايا الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة ودخل تحت الامكان مطلقا ومقيدا خمس قضايا الممكنة العامة والممكنة الخاصة والممكنة الوقتية والممكنة الدائمة والممكنة الحينية ودخل تحت الاطلاق مطلقا ومقيدا أربع قضايا المطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية والحينية المطلقة فالمجموع تسع عشرة كما سيذكره فى الشرح مفصلا وهى غير منحصرة فى ذلك اذ لا تنحصر فى عدد كما قاله القطب (قوله بغير المحمول) أى كوصف الموضوع وكوقته المعين أو المبهم كما سيجىء أن شاء الله تعالى (قوله أو بمقابليهما) فمقابل الضرورة الامكان ومقابل الدوام الاطلاق كما سيأتى وقوله كذلك أى مطلقين أو مقيدين بغير المحمول وقوله مادة مفعول ثان لتسمى (قوله ويسمى اللفظ الخ) هذا ظاهر فى القضية الملفوظة أما فى المعقولة فالجهة اسم لحكم العقل بتكيف النسبة بالكيفية كما فى القطب ولك أن تحمل اللفظ على ما يعم الملفوظ به حقيقة أو حكما فيكون ظاهرا فيهما (قوله ويدخل الخ) هذه العبارة من هنا الى أول كلام الشرح اعنى قوله قد عرفته الخ ليست فى اكثر النسخ ومقتضاه انها ليست من اصل التأليف بل ملحقة وهو كذلك فيما اظهر لانها تخالف كلامه الآتى فى الشرح حيث جعل الموجهات تسع عشرة بجعل الممكنات خمسا وهى ليس فيها الا ست

عشرة بجعلها اثنتين فتأمل (قوله فيما ذكر) أى فى متعلق ما ذكر لان ما ذكر هو كيفية النسبة المصورة بالضرورة الخ ولا خفاء أن ما سيذكره لا يدخل فى ذلك وانما يدخل فى متعلقه وهو القضية ويصح أن يقدر فيما بعد بأن يقال ويدخل فيما ذكر كيفية نسبة الضرورية الخ وكذا ما يأتى لكن الاول اقل تكلفا (قوله الضرورية المطلقة) سميت ضرورية لان صفة نسبتها الضرورة ومطلقة لعدم التقييد فيها بوصف أو وقت ولا فرق فيها بين أن يكون موضوعها ازليا أولا كما قاله الجمهور فالاولى نحو قولك الله عالم بالضرورة والثانية نحو قولك الانسان حيوان بالضرورة وعند ابن سينا على ما قيل انها اذا اطلقت فهى خصوص الاولى وأما الثانية فتقيد بدوام ذات الموضوع وكلام المصنف يميل اليه وهى بسيطة لعدم تركبها من جزئين كما سيأتى (قوله وهى ما يجب الخ) أى قضية يجب الخ أى ثبوتا أو نفيا فمثال الاول ما ذكره المصنف ومثال الثانى قولك لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة (قوله والمشروطة العامة) أى ويدخل فيه المشروطة العامة سميت مشروطة لما فيها من اشتراط دوام وصف الموضوع وعامة لانها اعم من المشروطة الخاصة فانها لم تقيد بما ينفى احتمال دوام الوصف وهو قولنا لادائما وهى بسيطة كالتى قبلها (قوله وهى ما يجب الخ) أى ثبوتا كما فى المثال الذى ذكره أو نفيا كما فى قولك لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وقوله بالوصف الذى الخ أى الذى هو فى المثال كاتب وقوله عبر به أى بالوصف وقوله عنه أى عن الموضوع وقوله من غير تقييد الخ احترز به من المشروطة الخاصة كما سيتضح أن شاء الله تعالى واعلم أن المشروطة العامة تطلق على معنيين أحدهما ما حكم فيها بضرورة النسبة بشرط دوام الوصف الذى لولاه لم تكن الضرورة كالمثال الذى ذكره المصنف فان تحرك الاصابع مشروط بدوام الكتابة ولولا ذلك لم تكن الضرورة وثانيهما ما حكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف سواء توقفت الضرورة على ذلك الوصف ام لا فالاول كما فى المثال المذكور والثانى كقولك كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتبا فان الانسانية ثابتة مادامت الكتابة بل وفى غير وقت دوامها ولا تتوقف الضرورة عليها وهذا هو المتبادر من كلام المصنف وان لم يشمل الا لما توقفت الضرورة فيها على الوصف فتأمل (قوله والمشروطة الخاصة) أى ويدخل فيه المشروطة الخاصة سميت مشروطة لما مر وخاصة لانها اخص من المشروطة العامة فانها مقيدة بما ينفى احتمال دوام الوصف





وهو قولنا لادائما وهى مركبة فان كانت موجبة كما فى المثال الذى ذكره المصنف كانت مركبة من مشروطة عامة موجبة ومطلقة عامة سالبة فالاولى هى الجزء الاول اعنى قولك مثلا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا والثانية هى الجزء الثانى اعنى قولك لادائما فانه فى قوة أن يقال لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام أى بالفعل فى بعض الاوقات وذلك عند التجرد عن الكتابة كما سيشير اليه الشرح وانما كان ذلك فى قوة ما ذكر لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما كان السلب متحققا فى الجملة وهذا هو معنى السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة كما فى قولك لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما كانت مركبة من مشروطة عامة سالبة وهى الصدر وموجبة مطلقة عامة وهى العجز لانه فى قوة أن يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام أى بالفعل فى بعض الاوقات وذلك عند التجرد عن الكتابة كما علمت وانما كان فى قوته لان سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائما كان الايجاب متحققا فى الجملة وهذا هو معنى الموجبة المطلقة العامة (قوله وهى مثل المشروطة العامة) أى فى تعريفها السابق ولما كان ذلك يوهم أنه يعتبر فيها عدم التقييد بنفى الدوام استدرك عليه بقوله لكن مع التقييد الخ (قوله بحسب ذات الموضوع) متعلق بنفى الدوام أى لا بحسب الوصف الذى اتصف به الموضوع وقوله عند تجرد الخ ظرف لنفى الدوام فنفى الدوام انما هو بالنظر لذلك (قوله والوقتية المطلقة) أى ويدخل فيه الوقتية المطلقة سميت وقتية للتقييد فيها بالوقت ومطلقة لاطلاقها عن التقييد بقولنا لادائما وهى بسيطة لعدم تركبها مثل ما مر (قوله وهى ما يجب الخ) أى ثبوتا كما فى مثال المصنف أو نفيا كما فى قولك لاشئ من الانسان بساكن الاصابع وقت الكتابة بالضرورة وقوله فى وقت معين أى كقولنا وقت الكتابة فى المثال المذكور (قوله باعتبار ذات الموضوع) أى لا باعتبار الوقت المعين المقيد به وقوله عند مفارقة الخ ظرف لعدم الدوام (قوله سميت وقتية غير موصوفة بالاطلاق) انما سميت وقتية لما مر وغير موصوفة الخ لانها مقيدة بقولنا لادائما وهى مركبة فان كانت موجبة كما فى قولك كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائما كانت مركبة من وقتية مطلقة موجبة وهى الصدر ومطلقة عامة سالبة وهى العجز لانه فى قوة أن يقال لاشئ من الانسان بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام وانما كان فى قوته لما مر من أن ايجاب المحمول

للموضوع اذا لم يكن دائما كان السلب متحققا فى الجملة وان كانت سالبة كما فى قولك
لا شئ من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائما كانت مركبة
من وقتية مطلقة سالبة وهى الصدر فطلقة عامة موجبة وهى العجز لانه فى قوة أن
يقال كل انسان ساكن الاصابع بالاطلاق العام وانما كان فى قوته لما مر من أن سلب
المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائما كان الايجاب متحققا فى الجملة (قوله والمنتشرة
موصوفة الخ) أى ويدخل المنتشرة الخ سميت منتشرة لانتشار وقتها وعدم تعيينه
وقوله موصوفة بالاطلاق أى لعدم تقييدها بقولنا لا دائما وهذه بسيطة لا مركبة
وقوله وغير موصوفة به أى لانها مقيدة بقولنا لا دائما وهى مركبة فان كانت موجبة
كما فى مثال المصنف كانت مركبة من منتشرة مطلقة موجبة وهى الصدر فطلقة عامة
سالبة وهى العجز فانه فى قوة أن يقال لا شئ من الممكن بمعدوم بالاطلاق العام أى
بالفعل فى بعض الاوقات وذلك فى حال وجوده لما مر وان كانت سالبة كما فى قولك
لا شئ من الممكن بمعدوم وقتا ما بالضرورة لا دائما كانت مركبة من منتشرة مطلقة
سالبة وهى الصدر فطلقة عامة موجبة وهى العجز فانه فى قوة ان يقال كل ممكن معدوم
بالاطلاق العام لما تقدم (قوله وهى كالوقتية) أى فى التعريف ولما كان يتوهم من ذلك
اعتبار أن الوقت معين استدرك عليه بقوله الا أن الوقت الخ فالمنتشرة المطلقة ما يجب
محمولها لموضوعها فى وقت غير معين من غير تقييد بعدم الدوام ٢ والظاهر أن المراد
ما يجب محمولها لموضوعها ثبوتا كما فى مثال المصنف أو نفيا كما فى قولك لا شئ من الممكن
بمعدوم وقتا ما بالضرورة والمنتشرة غير المطلقة ما يجب محمولها لموضوعها فى وقت غير
معين مع التقييد بقولنا لا دائما والمراد ما يجب محمولها لموضوعها ثبوتا أو نفيا كما يعلم مما
مر (قوله والدائمة المطلقة) أى ويدخل تحته الدائمة المطلقة سميت دائمة لان صفة
نسبتها الدوام ومطلقة لعدم التقييد فيها بوصف أو وقت وهى بسيطة لا مركبة
(قوله وهى ما يدوم محمولها الخ) أى ثبوتا كما فى مثال المصنف أو نفيا كما فى قولك لا شئ
من الانسان بحجر دائما (قوله بحسب ذاته) أى لا بحسب الوصف الذى عبر به عن
الموضوع (قوله فان دام المحمول الخ) هذا مقابل لقوله بحسب ذاته كما هو ظاهر
(قوله بدوام الوصف الذى عبر به الخ) أى كالكاتب فى المثال الآتى وقوله بحسب
الذات متعلق بنفى الدوام (قوله سميت عرفية عامة) انما سميت عرفية لانفهام التقييد
فيها بدوام الوصف عرفا ولو لم يصرح به وعامة لانها اعم من العرفية الخاصة فانها لم تقيد

٢ قوله والظاهر أن المراد الخ الذى هو بخط المحشى رحمه الله وظاهر أن المراد الخ ولم يظهر لى معناه فتأمل





بما ينفى احتمال الدوام وهو قولنا لا دائما بخلافها فانها مقيدة به كما سيأتى وهى بسيطة
لا مركبة ويؤخذ مما ذكر أن العرفية العامة ما يدوم فيها المحمول للموضوع بدوام الوصف
الذى عبر به عنه من غير تقييد بنفى الدوام بحسب الذات ومعلوم أن المراد ما يدوم
المحمول للموضوع ثبوتا أو نفيا فالاول كما فى قولك كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام
كاتبا والثانى كما فى قولك لا شئ من الكاتب بساكن الاصابع دائما مادام كاتبا
(قوله وان قيدت به) أى بنفى الدوام بحسب الذات وهذا مقابل لقوله من غير تقييد
بنفى الدوام وقوله سميت عرفية خاصة وجهه معلوم مما تقدم وهى مركبة فان كانت
موجبة كما فى قولك كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما كانت مركبة
من عرفية عامة موجبة وهى الجزء الاول فطلقة عامة سالبة وهى الجزء الثانى لانه
فى قوة أن يقال لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام أى بالفعل
فى بعض الاوقات وذلك عند التجرد عن الكتابة كما مر وان كانت سالبة كما فى قولك
لا شئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما كانت مركبة من عرفية
عامة سالبة وهى الجزء الاول فطلقة عامة موجبة وهى الجزء الثانى لانه فى قوة أن
يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام أى بالفعل فى بعض الاوقات
وذلك عند التجرد عن الكتابة كما علمت (قوله ومثالهما ابدا كالمشروطتين) وقد تقدم
التمثيل لهما قبل ولما كان ذلك موهما أنه يوتى فيه بلفظ الضرورة استدرك عليه
بقوله لكن الخ (قوله والمطلقة العامة) أى ويدخل فيه المطلقة العامة سميت مطلقة
مع أن المطلقة فى الاصل ما لم تقيد بجهة من الجهات لان صفة نسبتها الاطلاق أى
الفعل وعامة لانها اعم من الوجوديتين المذكورتين بعد لعدم تقييدها بنفى الدوام
أو نفى الضرورة بخلافهما وهى بسيطة لا مركبة وقوله فيها أى فيما يثبت محمولها بالفعل
لموضوعها أو ينتفى وقوله لا كثر من ذلك أى كالتقييد بنفى الدوام أو نفى الضرورة
واسم الاشارة عائد لثبوت المحمول بالفعل للموضوع أو انتفائه عنه (قوله كقولنا كل
انسان الخ) هذا تمثيل للشق الاول ومثال الشق الثانى نحو قولك لا شئ من الانسان
بميت بالاطلاق العام أى بالفعل وذلك فى حال حياته (قوله فان قيد فيها) أى فيما
يثبت محمولها بالفعل لموضوعها أو ينتفى عنه وهذا مقابل لقوله من غير تعرض فيها
لا كثر من ذلك وقوله الثبوت الفعلى أى أو الانتفاء لتكون شاملة لكل من الموجبة
والسالبة وقوله سميت وجودية لا دائمة انما سميت وجودية لوجود نسبتها أو سلبها

بالفعل ولا دائمة لتقييدها بقولنا لا دائما وهى مركبة فان كانت موجبة كما فى مثال المصنف كانت مركبة من مطلقة عامة موجبة وهى الصدر فمطلقة عامة سالبة وهى العجز لانه فى قوة أن يقال لا شئ من الانسان بميت بالاطلاق العام اى بالفعل ودفن حال حياته وان كانت سالبة كما فى قولك لا شئ من الانسان بميت بالاطلاق لا دائما كانت مركبة من مطلقة عامة سالبة وهى الصدر فمطلقة عامة موجبة وهى العجز لانه فى قوة أن يقال كل انسان ميت بالاطلاق العام لما سبق (قوله وان قيد) اى الثبوت الفعلى او الانتفاء كما مر فمثال الاول ماذكره المصنف ومثال الثانى قولك لا شئ من الانسان بميت بالاطلاق لا ضرورة (قوله سميت وجودية لا ضرورية) انما سميت وجودية لما مر ولا ضرورية لتقييدها بقولنا لا ضرورة وهى مركبة فان كانت موجبة كانت مركبة من مطلقة عامة موجبة فممكنة عامة سالبة فالاولى هى الصدر والثانية هى العجز لانه فى قوة ان يقال لا شئ من الانسان بميت بالامكان العام وان كانت سالبة كانت مركبة من مطلقة عامة سالبة فممكنة عامة موجبة فالاولى هى الصدر والثانية هى العجز لانه فى قوة ان يقال كل انسان ميت بالامكان العام (قوله والحينية المطلقة) أى ويدخل فيه الحينية المطلقة سميت حينية لما فيها من التقييد بحين وصف الموضوع ومطلقة لان صفة نسبتها الاطلاق وهى بسيطة لا مركبة (قوله وهى التى قيدت نسبتها الخ) اى على وجه الاثبات كما فى المثال الذى ذكره المصنف او على وجه النفى كما فى قولك لا شئ من الكاتب بساكن الاصابع بالاطلاق حين الكتابة وقوله بحين وصف الموضوع قال بعضهم الفرق بين الحين والوقت فى هذا المقام أنا اذا قلنا وقت الكتابة مثلا فالمراد جميع اوقاتها واذا قلنا حين الكتابة فالمراد وقت من أوقاتها اه وفيه تحكم (قوله والممكنة العامة) أى ويدخل فيه الممكنة العامة سميت ممكنة لان صفة نسبتها الامكان وعامة لانها اعم من الممكنة الخاصة فانها تصدق بها وبالضرورية وهى بسيطة لا مركبة (قوله وهى التى حكم فيها الخ) وان شئت قلت هى التى حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف لما نطقت به كما اشتهر ومثالها موجبة ماذكره المصنف ومثالها سالبة لا شئ من الانسان بحجر بالامكان العام (قوله كقولنا كل انسان حيوان الخ) تمثيل للتى نسبتها واجبة وقوله وكقولنا كل انسان كاتب الخ تمثيل للتى نسبتها جائزة ففيه مع ماقبله لف ونشر مرتب (قوله والممكنة الخاصة) أى ويدخل فيه الممكنة الخاصة سميت ممكنة





لما مر وخاصة لانها أخص من الممكنة العامة وقد مثل المصنف لها موجبة ومثالها سالبة لا شئ من الانسان بمكلف بالامكان الخاص وهى مركبة سواء كانت موجبة أو سالبة من ممكنتين عامتين احداهما موجبة والاخرى سالبة لان قولنا كل انسان مكلف بالامكان الخاص فى قوة أن يقال كل انسان مكلف بالامكان العام وأن يقال لا شئ من الانسان بمكلف بالامكان العام وكذا يقال فى مثال السالبة وبذلك تعلم أنه ليس المراد أنها مركبة لفظا بل المراد أنها فى قوة قضيتين فتأمل (قوله وهى التى نسبتها الخ) وان شئت قلت هى سلب الضرورة عن كل من الطرف المخالف والطرف الموافق (قوله لا واجبة ولا مستحيلة) تفسير لقوله جائزة (قوله وهذه الموجهات) أى الست عشرة المذكورة وقوله تنقسم الخ وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

وماحوى من النقضا بالا كذا * أو خاص امكان مركبا خذا
وماخلى عن ذين فالبسيط * فادع لمن ألف بانشيط

قوله وهى ماليس فى آخرها الخ) وجملة ذلك تسع الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والدائمة المطلقة والعرفية العامة والمطلقة العامة والحينية المطلقة والممكنة العامة وقوله وهى مافيها التقييد الخ وجملة ذلك سبع المشروطة الخاصة والوقتية غير الموصوفة بالاطلاق والمنتشرة كذلك والعرفية الخاصة والوجودية لا دائمة والوجودية لا ضرورية والممكنة الخاصة (قوله ونفى الدوام يدل الخ) أى لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما كان السلب متحققا فى الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة وسلبه عنه اذا لم يكن دائما كان الايجاب متحققا فى الجملة وهو معنى المطلقة العامة الموجبة كما تقدم (قوله ونفى الضرورة يدل الخ) أى لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن بالضرورة كانت النسبة فى الطرف الآخر ليست بمستحيلة وهو معنى الممكنة العامة الموجبة تأمل (قوله والامكان الخاص يدل الخ) أى لانه يدل على ان نسبة الطرف المنطوق به ليست مستحيلة وهو معنى الممكنة العامة وعلى ان نسبة الطرف الثانى كذلك وهو معنى الممكنة العامة الاخرى فتأمل (قوله فكل مركبة الخ) مفرع على ماقبله وقد تقدم توضيحه مفصلا (قوله فى الكم) أى الكلية مثلا وقوله فى الكيف أى فى الايجاب أو السلب (قوله قد عرفت ان القضية الخ) أى من قوله فيما مر والقضية الحملية لابد فيها الخ (قوله ايجابية أو سلبية) أى واقعة أو غير واقعة هذا هو المراد وهو من نسبة المتعلق بالكسر للمتعلق بالفتح

(قوله وانها لاتتم الخ) أى كما يفيده قوله لابد فيها الخ والضمير فى قوله وانها للقصة
والشأن ويصح أن يكون للقضية ويكون فى قوله لاتتم قضية اظهار فى مقام الاضمار
لكن الاول أظهر وقوله الابذلك أى المذكور من الموضوع والمحمول والنسبة بينهما
(قوله فبين هنا الخ) لوقال وقد بين الخ لكان اظهر لان ذلك لايتسبب عما قبله (قوله
تتكيف بها) أى تتصف بها (قوله اماضرورة الخ) هذا تفصيل للكيفية (قوله بحيث
يحيل الخ) أفاد بذلك أن الوجوب ليس عاديا بل عقلى (قوله كثبوت الزوجية
للاربعة مثال للنسبة المتكيفة بالضرورة وقوله وسلب الفردية عنها عطف لازم
على ملزوم (قوله مثلا) لاحاجة اليه مع الاتيان بالكاف وانما اتى به للتوضيح (قوله
واماغيرضرورية) دخل تحت ذلك الدوام والاطلاق والامكان (قوله ان تكون
النسبة الخ) لوقال أى غير واجبة بحيث يجوز العقل الخ لكان احسن (قوله مثلا
لاحاجة اليه (قوله وهذه النسبة الخ) كان مقتضى الظاهر ان يقول وهذه الكيفية
الخ وقوله انما تعتبر الخ محصله أنه اذا قلنا مثلا الكاتب ضاحك كان فيه نسبتان نسبة
مفهوم المحمول الى افراد الموضوع ونسبة مفهوم الموضوع الى افراد المحمول لكن
الكيفية انما تعتبر فى النسبة الاولى لافى الثانية خلافا للامام فى الملخص حيث قال
بعكس ذلك لكنه ذهب فى شرح الاشارات الى الاول فتأمل (قوله لافى عكسه) أى
لافى نسبة الموضوع الى المحمول (قوله وعكس الامام) أى حيث قال بأنها انما تعتبر فى
نسبة الموضوع الى المحمول لافى عكسه (قوله فان نفس الحاكم الخ) علة لما قبله (قوله
فضلا عن كيفيتها اعلم انه يؤتى بلفظ فضلا للدلالة على اولوية ما بعدها بالحكم مما قبلها
كما فى قولهم زيد لايملك درهما فضلا عن دينار وهو منصوب بفعل محذوف والتقدير
فضل هذا الحكم فضلا أى زاد زيادة بالنسبة لما بعده (قوله ولاشك أن بين الخ) هذا
مجرد فائدة ليس من محل الخلاف فى شئ نبه به على أن كيفية نسبة الموضوع الى المحمول
وان لم تكن ملاحظة قد توافق كيفية نسبة المحمول الى الموضوع وقد تخالفها (قوله
فيتفق الخ) مفرع على جعله بينهما عموما وخصوصا من وجه (قوله فيما اذا قلنا مثلا
الكاتب ضاحك) أى واردنا الكاتب بالفعل والضاحك كذلك حتى يصح جعل
النسبة غيرضرورية اذ لو اردنا الكاتب والضاحك ولو بالقوة كانت ضرورية (قوله
فان نسبة الضحك الخ) تعليل لقوله فتتفق الخ (قوله وقولنا الخ) معطوف على
مدخول فى من قوله فيما اذا قلنا الخ أى وتتفق الكيفيتان فى قولنا الخ (قوله فان





نسبته الخ) أى فان جنس نسبته المتحقق فى الفردين فلا يرد أن الاتفاق لايكون الا بين
اثنين والنسبة امر واحد ولوقال فان نسبتيه متفقتان الخ لكان اظهر ولايخفى أن محل
ذلك اذا أردنا الناطق ولو بالقوة واما اذا أردنا الناطق بالفعل فليستا متفقتين لان نسبة
المحمول الى الموضوع غيرضرورية بخلاف نسبة الموضوع الى المحمول فانها ضرورية
وقوله أيضا أى كما أنها متفقة فى ذلك المثال (قوله ومثله الانسان حيوان) أى فان
نسبتيه متفقتان فى الضرورة ونظر فيه بأن نسبة انسان الى الحيوان ليست بالضرورة
بل بالامكان ونسبة الحيوان الى الانسان بالضرورة فهما مختلفتان لامتفقتان
وأجيب بأن قولك الحيوان انسان فى قوة الجزئية اعنى بعض الحيوان انسان وهو
ضرورى فنسبة الانسان الى الحيوان أى بعضه ضرورية (قوله وقد تختلف الخ)
معطوف على قوله فتتفق الخ (قوله كقولنا الانسان الخ) هذا تمثيل لما اختلف فيه
الكيفيتان لالاختلافهما كما هو ظاهر تعبيره فلوقال كما فى قولنا الخ لكان أولى
(قوله فنسبة المحمول الخ) تفسير لقوله وعكسه الخ وقوله بعكس الخ مستغنى عنه (قوله
واما فى السلب فقد يكون الخ) هذا مقابل لمحذوف والتقدير والايجاب لايكون
ممكنا فى أحدهما ممتنعا فى الآخر واما فى السلب فقد يكون الخ وكان الاولى ان
يقول واما السلب فقد يكون ممكنا الخ كما لايخفى (قوله فقد يكون السلب الخ)
أى وقد يكون ممكنا فيهما كما فى قولك الكاتب ليس بضاحك وقد يكون ممتنعا فيهما
كما فى قولك الانسان ليس بناطق اذا كان المراد الناطق بالقوة (قوله كقولنا الخ)
الاولى كما فى قولنا الخ (قوله ويمتنع أن تقول الخ) فى قوة التعليل للتمثيل فكأنه قال
انما صح التمثيل بذلك لما فيه لسلب ممكنا فى نسبة المحمول الى الموضوع ممتنعا فى
نسبة الموضوع الى المحمول لانه يمتنع ان تقول الخ وامتناع ذلك انما هو على رأى من ينفى
الملائكة والجن وهم الفلاسفة أو على رأى من يثبتهم ويقول بأن الانسان ماخوذ من
ناس اذا تحرك وأما ان قلنا بأنه ماخوذ من الانس فلا يكون ذلك ممتنعا (قوله فى
الضرورة ومقابلها) أى الذى هو لاضرورة وقوله أو الدوام ومقابله أى الذى هو
لادوام (قوله فاحدهما الخ) مفرع على التعبير بأو لانها لاحد الشيئين وقوله يكفى
فى الحصر أى لان مقابل الضرورة لاضرورة الصادق بالدوام والاطلاق والامكان
ولاشك أن كل معقول لايخرج عن الضرورة ومقابلها المذكور وكذلك مقابل
الدوام لادوام وهو صادق بالضرورة وبالاطلاق والامكان ولاشك أن كل معقول

لايخرج عن الدوام ومقابله المذكور كما وضحه الشارح بقوله اذ كل معقول الخ
(قوله اذ كل معقول الخ) علة لقوله فاحدهما الخ وان كان مفرعا على ماقبله وقوله
اذ لا واسطة الخ علة لهذه العلة ولما استشعر سؤالا صورته اذا كان احدهما كاف فى
الحصر فلم جمعت بينهما ولم تستغن بأحدهما عن الآخر اجاب عنه بقوله وانما لم نستغن
الخ (قوله لانا اردنا التنصيص الخ) أى ولا يتأتى ذلك الا بالجمع بينهما فكل منهما وان
كان كاف فى الحصر لا يستفاد منه جميع انواع الكيفيات على سبيل التنصيص وانما
يستفاد ذلك بالجمع بينهما (قوله لتعرف منها الخ) علة للتعليل قبله (قوله فذكرنا
الضروريات الخ) أى لزوما والا فهو لم يذكر الا الكيفيات بناء على أن العبارة السابقة
أعنى قوله ويدخل فيما ذكر ليست من الاصل وانما هى ملحقه بعد وأما على انها منه
فيكون قوله فذكرنا الخ ظاهرا وهو معطوف على قوله اردنا التنصيص (قوله
فالضروريات الخ) الفاء للافصاح عن شرط تقديره اذا اردت النسبة بين هذه
المذكورات هكذا ظهر وجه له الضروريات والممكنات متقابلة والدوائم والمطلقات
متقابلة لا ينافى مامر من ان الضرورة يقابلها الاضرورة وان الدوام يقابله لادوام وان
كلا منهما كاف فى الحصر لان هذا انما هو بحسب الظاهر بعد الجمع بينهما للتنصيص
والا فعند التأمل تجد ماتقدم هو الواقع (قوله وذكرنا انها تكون الخ) معطوف على قوله
فذكرنا الضروريات الخ والضمير فى انها عائد للمذكورات من الضروريات والممكنات
والدوائم والمطلقات واذا كانت هذه المذكورات تنقسم الى مطلقة ومقيدة بغير
المحمول كان المجموع ثمانية كما تقدم (قوله فدخل الخ) مفرع على التقسيم قبله وقوله
فى ذلك أى فى المذكور من الضروريات والممكنات والدوائم والمطلقات ثم فصل ذلك
بقوله اما الضروريات الخ (قوله فيدخل فيها سبع قضايا) وجه كونها سبعا أن
الضرورة اما أن تكون لذات الموضوع واما ان تكون لوصفه من غير تقييد بلا دائما
أو معه واما ان تكون لوقته المعين كذلك او لوقته المبهم كذلك تأمل واعترض بأن فيه
دخول الشئ فى نفسه فكان عليه ان يقول فهى سبع قضايا واجيب بأنه لما كانت
الضروريات باعتبارها مجملة غيرها باعتبارها مفصلة صحت الظرفية بهذا الاعتبار
وكذا يقال فى جميع مايأتى (قوله الأولى الضرورية التى لم تقيد الخ) وقد مثل لها
موجبة ومثالها سالبة قولك لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة كما مر (قوله وتسمى
هذه) أى الضرورية التى لم تقيد ضروريتها بقيد زائد على ذات الموضوع (قوله الثانية





أن تقيد الخ) وقد مثل لها موجبة ومثالها سالبة كما تقدم قولك لاشئ من الكاتب
بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا (قوله عند مفارقة الخ) ظرف لقوله نفى
الدوام وقوله ذلك الوصف أى الذى هو وصف الموضوع (قوله وتسمى هذه) أى التى
قيدت ضرورتها بوصف الموضوع من غير تعرض لنفى الدوام (قوله الثالثة مثلها وقد
مثل لها موجبة ومثالها سالبة قولك لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا
لا دائما (قوله لكن مع التعرض الخ) استدراك على قوله مثلها لايهامه انها لا يتعرض
فيها لذلك (قوله عند مفارقة الخ) ظرف لقوله نفى الدوام (قوله ويستلزم ذلك) أى نفى
الدوام وقوله أنه لابد الخ أى لانه لو لم يفارق بأن كان دائما لكان وصف المحمول دائما
لذات الموضوع لانه ثابت بدوام وصفه والفرض أنه ليس دائما هذا خلف (قوله وتسمى
هذه) أى التى قيدت ضرورتها بوصف الموضوع مع التعرض فيها لنفى الدوام (قوله
الرابعة ان تقيد الخ) وقد مثل لها موجبة ومثالها سالبة قولك لاشئ من الانسان بساكن
الاصابع وقت الكتابة بالضرورة وقوله بوقت معين أى كوقت الكتابة فى المثال
المذكور (قوله وتسمى هذه) أى التى قيدت ضرورتها بوقت معين من غير تعرض لنفى
دوام المحمول للموضوع (قوله الخامسة) مثلها وقد مثل لها موجبة ومثالها سالبة قولك
لاشئ من الانسان بساكن الاصابع وقت الكتابة بالضرورة (قوله لكن الخ) استدراك
على قوله مثلها الموهم أنه لا يتعرض فيها لذلك (قوله وتسمى ٢ هذى) أى التى قيدت
ضرورتها بوقت معين مع التعرض فيها لنفى الدوام عند مفارقة ذلك الوقت المعين
(قوله السادسة والسابعة مثل هاتين ٣ وقد مثل كلا منهما موجبة ومثال الاولى سالبة
قولك لاشئ من الممكن بمعدوم وقتاما ٤ بالضرورية لا دائما ومثال الثانية سالبة قولك
لاشئ من الممكن بمعدوم وقتاما بالضرورة لا دائما (قوله الا أن الخ) استدراك على
قوله مثل هاتين لايهامه أن الوقت فيهما معين (قوله وتسمى الاولى) أى وهى التى
قيدت ضرورتها بوقت غير معين من غير تعرض فيها لنفى دوام المحمول للموضوع وقوله
والثانية أى وهى التى قيدت ضرورتها بوقت غير معين مع التعرض فيها لذلك (قوله
ويحذف منها الخ) ظاهره انهم يقولون منتشرة ولا يزيدون على ذلك وقد يقولون منتشرة
غير موصوفة بالاطلاق (قوله واما الدوائم الخ) مقابل لقوله اما الضروريات الخ (قوله
فيدخل فيها ثلاث قضايا) وجه كونها ثلاثة أن الدوام اما أن يكون لذات الموضوع
واما أن يكون لوصفه من غير تقييد بلا دائما أو معه تأمل (قوله الاولى التى لم تقيد الخ)

٢ قوله هذى هكذا بخطه والمناسب هذه كما فى الشرح اه

٣ قوله وقد مثل كلا هكذا بخطه والمناسب وقد مثل لكل اه

٤ قوله بالضرورية هكذا بخطه والمناسب بالضرورة اه

وقد مثل لها موجبة ومثالها سالبة قولك لاشئ من الكافر بمنعم فى الآخرة دائما أو لاشئ من الفلك بساكن دائما (قوله كقولنا الخ) انما كرر المثال أشارة الى انه لافرق بين أن يكون معنى المحمول سيحصل فى المستقبل أو حاصل بالفعل (قوله وتسمى هذه) أى الدائمة التى لم يقيد دوامها بقيد زائد على ذات الموضوع (قوله الثانية أن يقيد الخ) وقد مثل لها موجبة ومثالها سالبة قولك لاشئ من الآكل بساكن الفم مادام آكلا (قوله وتسمى هذه) أى التى قيد فيها الدوام بوصف الموضوع من غير تعرض فيها النفى دوام المحمول (قوله الثالثة) مثلها وقد مثل لها موجبة ومثالها سالبة لاشئ من الآكل بساكن الفم مادام آكلا لا دائما (قوله لكن مع التعرض الخ) استدراك على قوله مثلها لايهامه أنه لا يتعرض فيها لذلك (قوله وتسمى هذه) أى التى قيد دوامها بوصف الموضوع مع التعرض فيها النفى دوام المحمول للموضوع (قوله التى هى مقابلة الضروريات) بحث فيه بأن غير الممكنة الخاصة يشمل الضروريات فلا تصح المقابلة ويجاب بانها مقابلة اصطلاحية للمناطقة ولعلهم نظروا الى أن الامكان فى الجملة مقابل للضرورة واما ما أجابوا به من أن المقابلة بناء على تفسير غير المؤلف للامكان العام بأنه سلب الضرورة عن الطرف المخالف فغير سديد لانه لم يزل البحث باقيا بحاله فان الشمول المذكور لم يزل كما لا يخفى على المتامل (قوله فيدخل فيها مطلقة ومقيدة خمس قضايا) زاد غيره كالخونجى فى الجمل ثنتين أخريين وهما الممكنة الاخصية والممكنة الاستقبالية أما الاولى فهى التى سلب فيها الضرورة عن الطرفين فى الحال باعتبار كل من ذات الموضوع ووصفه ووقته المعين أو غيره نحو كل انسان كاتب بالامكان الأخص والمعنى أن ثبوت الكتابة للانسان وعدمه كل منهما ليس بالضرورة فى الحال لا باعتبار ذات الموضوع ولا وصفه ولا وقته المعين أو غير المعين وأما الثانية فهى التى سلب فيها الضرورة عن الطرفين فى الاستقبال باعتبار ذلك نحو كل انسان كاتب بالامكان الاستقبالى والمعنى أن ثبوت الكتابة للانسان وعدمه كل منهما ليس بالضرورة فى الاستقبال لا باعتبار ذات الموضوع ولا وصفه ولا وقته المعين أو غيره وانما سكت المصنف عنهما تبعا للمناطقة فانهم أهملوا الكلام عليهما كما قاله ابن مرزوق (قوله الممكنة التى اريد الخ) أى ولم يقيد امكانها بوقت معين ولا بالدوام ولا بحين وصف الموضوع لتقابل ما يأتى من سائر الممكنات (قوله أعم من أن تكون الخ) أى لان كون نسبتها غير ممتنعة انما يصح تحققها وهو صادق بذلك وقوله أن تكون النسبة ضرورية





سيأتى التمثيل له بقولنا كل انسان حيوان بالامكان العام ويصح أيضا أن يكون مثالا لقوله أو دائمة وقوله أو غيرهما أى غير الضرورية وغير الدائمة وقد مثل له المصنف بقوله كقولنا كل انسان كاتب بالامكان العام أو لاشئ الخ (قوله واعم أيضا) أى كما هى اعم من أن تكون نسبتها ضرورية الخ وقوله أن يكون نقيض نسبتها ممكنا أى كما مثل لها اعنى الممكنة التى يكون نقيض نسبتها ممكنا بقوله كقولنا كل انسان كاتب الخ وقوله أو دائما مثال الممكنة التى يكون نقيضها كذلك نحو قولنا لاشئ من الفلك بمتحرك بالامكان العام وقوله أو ممتنعا أى كما مثل لها اعنى الممكنة التى يكون نقيض نسبتها ممتنعا بقوله وكقولنا كل انسان حيوان الخ (قوله والا كانت الخ) أشار بذلك الى دليل الخلف وهو اثبات المدعى بابطال نقيضه كما مر فالمدعى أن لا يكون النقيض ضروريا ونقيضه كونه ضروريا واللازم له كون النسبة ممتنعة اللازم له كونها ليست ممكنة وقوله فلا تكون ممكنة أى وهو خلاف الفرض فيكون باطلا واذا بطل هو بطل ما ادى اليه وهو كون نسبتها ممتنعة واذا بطل ذلك بطل ما ادى اليه وهو كون نقيضها ضروريا فثبت نقيضه وهو المطلوب (قوله فنفى الضرورة اذا) أى اذ كان يلزم من كونه ضروريا انتفاء كونها ممكنة وهذا تفريع على قوله والا كانت الخ (قوله كقولنا كل انسان كاتب الخ) قد علمت مما مر أن هذا تمثيل للممكنة التى نسبتها غير ضرورية وغير دائمة وللممكنة التى يكون نقيض نسبتها ممكنا وقوله أو لاشئ الخ اتى بذلك ليجمع بين مثالى الموجبة والسالبة وقوله وكقولنا كل انسان حيوان الخ تقدم أن هذا المثال يصح أن يكون مثالا للممكنة التى نسبتها ضرورية ويصح أن يكون مثالا للممكنة التى نسبتها دائمة ومع ذلك فهو مثال للممكنة التى يكون نقيضها ممتنعا فتأمل (قوله وتسمى هذه) أى الممكنة التى اريد فيها أن نسبتها غير ممتنعة أى ولم يقيد امكانها بوقت معين ولا بالدوام ولا بحين وصف الموضوع كما مر (قوله التى اريد بها) أن نسبتها الخ اعلم أن كل مادة صلح فيها الامكان الخاص بأن كان كل من الطرفين غير ممتنع صلح فيها الامكان العام ولا عكس لانفراده فيما اذا كانت النسبة غير ممتنعة ونقيضها ممتنع كما لا يخفى وبهذا يظهر وجه العموم والخصوص (قوله فلا ضرورة فيهما معا) فرع على كون النسبة غير ممتنعة وكون نقيضها غير ممتنع ووجه التفريع أنه يلزم من كون النسبة غير ممتنعة أنه لا ضرورة فى نقيضها ويلزم من كون النقيض غير ممتنع أنه لا ضرورة فى النسبة (قوله بل كلتا النسبتين الخ) اضراب انتقالى

(قوله وتسمى هذه) أى الممكنة التى اريد بها أن نسبتها غير ممتنعة ونقيض نسبتها غير
ممتنع (قوله بوقت معين) أى كوقت مفارقة الروح فى المثال المذكور (قوله أى
لا يمتنع الخ) تفسير لقوله فهو حى الخ (قوله اذ ليس الخ) علة لقوله أى لا يمتنع الخ وقوله
لمشابكة الروح أى مخالطتها للبدن وكأنه يشير بذلك الى قول بعضهم أن الارواح
اجسام لطيفة تشتبك بالاجسام الكثيفة اشتباك الماء بالعود الاخضر وهو اصح
الاقوال عند من تكلم عليها (قوله وخلق الموت) معطوف على خلق الحياة (قوله
خلاف ذلك) أى المذكور من خلق الحياة فى الجسوم عند مشابكة الارواح لها ومن
خلق الموت فيها عند مفارقتها وقوله لكان أى وجد فهى تامة لا ناقصة (قوله وقد
امد الله الخ) هذا كالاستدلال على قوله واراد جل وعلا الخ (قوله وتسمى هذه
القضية) أى التى قيد امكانها بوقت معين قوله وتسمى هذه أى التى قيد امكانها
بالدوام (قوله له) متعلق بالمقتات وقوله عادة أى فى العادة فهو ظرف للمقتات (قوله
وتسمى هذه) أى التى قيد امكانها بحين وصف الموضوع (قوله التى هى مقابلة الدوائم)
يأتى فيه مثل ما تقدم بحثا وجوابا فانظره (قوله مجرد كون الخ من اضافة الصفة
للموصوف والمراد بكون النسبة فعلية أنها متحققة بالفعل ولو فى المستقبل (قوله من
غير تعرض الخ) هذا كالتفسير لقوله مجرد كون نسبتها الخ (قوله مع التعرض الخ)
ليس من جملة وجه الشبه بل هو مرتبط بقوله مثلها فكأنه قال الثانية مثلها مع التعرض
ولو قال لكن مع التعرض الخ لكان اصرح (قوله وتسمى هذه) أى التى اريد فيها أن
النسبة فعلية مع التعرض لنفى الدوام (قوله أيضا) أى كما أن الثانية مثلها (قوله مع
التعرض كان الاصرح) أن يقول لكن مع التعرض الخ نظير ما مر (قوله غير واجبة
عقلا) أى وان كانت واجبة شرعا (قوله وتسمى هذه) أى التى اريد فيها أن النسبة
فعلية مع التعرض لنفى الضرورة (قوله وتسمى هذه) أى التى قيد اطلاقها بحين
وصف الموضوع (قوله فمجموع القضايا الموجبة الخ) وعلى زيادة الممكنة الاخصية
والممكنة الاستقبالية يكون المجموع احدى وعشرين (قوله الا أنها لا تسمى الخ) كان
الاظهر ولا تسمى الخ بدون استدراك كما لا يخفى (قوله وهو قد يكون موافقا الخ) لا يخفى
أن موافقته لمادة القضية ومخالفته لها باعتبار مدلوله وهو الكيفية التى دل عليها
لا باعتبار ذاته فالموافقة والمخالفة فى الحقيقة بين الكيفية الدال عليها والكيفية التى
فى نفس الامر (قوله فان مادة هذه القضية الخ) توجيه للتمثيل بذلك وقوله لان تخليد





المؤمن الخ علة لهذا التوجيه (قوله ممكن) لو حذفه لكان أولى (قوله ولا امتناع) هذا
لازم لما قبله لانه يلزم من كونه لا ضرورة فى كل من الطرفين أنه لا امتناع فيه كما مر
(قوله اذ لا حق لاحد الخ) تعليل للعلة بالنسبة لانتفاء الضرورة عن تخليد المؤمن
اللازم له انتفاء امتناع نقيضه وهو عدم التخليد (قوله وانما يقول بصدق هذه
الموجهة المعتزلة) أى لا اهل السنة (قوله وقولنا فى الاصل أن الجهة الخ) أى ضمنا اذ لم
يصرح فيه بذلك وانما يفهم من قوله مطلقين أو مقيدين بغير المحمول وكان الاولى ان
يقول ان الكيفية ليناسب كلامه فى الاصل (قوله الى أن الضرورة الخ) انما خص
الضرورة ولم يقل الى أن الكيفية الخ لانها هى المحققة من جهة المحمول بخلاف غيرها
وقوله اللاحقة من جهة المحمول أى التى لحقته وجاءت باعتبار قيد المحمول كما يظهر
بالمثال المذكور (قوله لان هذا الخ) علة لقوله غير معتبرة وقوله وان كان حقا الواو
فيه للحال (قوله اذ الشئ الخ) تعليل للعلة وايضاح ذلك أن معنى قولنا العالم موجود
بالضرورة ما دام موجودا مثلا العالم موجود ولا يجوز عدمه ما دام موجودا وهذا كما
ترى اخبار بمعلوم اذ لا يجتمع العدم مع الوجود فمتى كان موجودا امتنع عدمه أى
امتنع مع كونه موجودا أن يعرض له العدم مع دوام وجوده فتأمل (قوله وايضا
فيوهم الخ) وجه ذلك أن المتبادر من قولنا العالم موجود بالضرورة ما دام موجودا
أن وجوده واجب وجوبا ذاتيا ما دام موجودا ومتى كان وجوده كذلك انتفى عنه
الجواز الذاتى لانه مقابل للوجوب الذاتى كما سيذكره وقوله هذا القيد المراد منه قولنا
بالضرورة ما دام موجودا (قوله فى بعض الاحوال) أى كدوام الوجود فى المثال
المذكور (قوله كيف) هذا استفهام انكارى فكأنه قال وليس كذلك وقوله وجواز
العدم الخ اى لان جواز العدم الخ فالواو للتعليل ويصح أن تكون للحال (قوله مثلا)
أى أو الوجود وقوله ولو فى ازمنة وجودها أى سواء كان فى أزمنة عدمها أو فى أزمنة
وجودها (قوله بمعنى الخ) أى حال كون ذلك متلبسا بمعنى الخ وقوله لم يلزم منه محال
أى لذاته أخذا مما بعد فلا يرد أنه اذا تعلق علمه تعالى بوجود الممكنات فى وقت معين
لزم من تقدير عدمها فيه بدلا عن وجودها فيه محال وهو كون علمه تعالى متعلقا
بخلاف الواقع وهو جهل لا علم ووجه دفع الايراد أن لزوم المحال من ذلك ليس لذاته
وانما هو بالنظر لتعلق العلم (قوله وهذا معنى الخ) أشار بذلك الى أن الجواز الذاتى هو
عين الجواز العقلى واورد عليه أن المشار اليه اخص من معنى الجواز العقلى لان اسم

الاشارة عائد لقوله أنه لو قدر الخ ومعنى الجواز العقلى أنه لو قدر العدم بدلا عن الوجود أو الوجود بدلا عن العدم لم يلزم منه محال وأجيب بأن المراد هذا معنى الجواز العقلى باعتبار أحد شقيه وهو جواز العدم (قوله وانما يقابله الخ) لما استشعر من جانب الخصم ما قد يقال كيف تقولون بأن الجواز العقلى لا يفارق الممكنات ولو فى ازمنة وجودها مع أن وجودها فيها واجب ووجوب الوجود لا يجامع الجواز العقلى لانه مقابله دفع ذلك بقوله وانما يقابله الخ فكانه قال وما يزعمه الخصم من أن الجواز العقلى يقابله وجوب الوجود ليس مسلما على اطلاقه وانما يقابله الخ فتأمل (قوله وهو) أى الوجوب الذاتى (قوله لذاته) أى لا لغيره ولذلك سمى ذاتيا واحترز بذلك عن الوجوب العرضى فانه كون الشئ بحيث لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لزم المحال عقلا بالنظر لغيره لا لذاته وذلك كوجوب وجود الممكنات فى وقت علم الله وجودها فيه كما يؤخذ مما تقدم (قوله وذلك) أى الشئ الذى يكون بحيث لو قدر الخ ويحتمل أن الاشارة عائدة للوجوب الذاتى وعليه فلا بد من تقدير مضاف بأن يقال وذلك كوجوب وجود مولانا الخ والاول أولى (قوله كوجود مولانا) كان الاظهر أن يقول كذات مولانا تأمل (قوله ويقابله أيضا الخ) منه يؤخذ ان الحصر فى قوله وانما الخ اضافى أى بالنسبة للوجوب العرضى وقوله لا لامتناع الذاتى أى لا الامتناع العرضى وهو أن يكون الامر بحيث لو قدر وجوده بدلا عن عدمه لزم منه المحال لا لذاته بل لغيره وذلك كامتناع وجود الممكن فى الوقت الذى علم الله عدمه فيه (قوله وهو) أى الامتناع الذاتى وقوله ان يكون الامر الخ انما قال هنا الامر وفيما قبله الشئ لان الشئ خاص بالموجود عند أهل السنة والفرض هنا أن الامر معدوم (قوله لذاته) أحترز به عن الامتناع العرضى وقد تقدم (قوله كوجود الشريك) تمثيل للامر الذى يكون بحيث لو قدر الخ ويحتمل أنه تمثيل للامتناع الذاتى وعليه فلا بد من تقدير مضاف بأن يقال كامتناع وجود الشريك الخ والاول أولى وقوله فى الوهيته متعلق بالشريك (قوله وانما يعتبر هذا الوجوب الخ) أى لا أهل الاسلام فلا يعتبرون ذلك وانما يعتبرون الوجوب الذاتى والامتناع الذاتى والظاهر أن السوفسطائية لا يصفون الوجوب بالعرضى ولا الاستحالة بالعرضية وأن أوهمته العبارة ليصح الجواب الآتى (قوله بذلك) أى باعتبارهم الوجوب العرضى والاستحالة العرضية (قوله لانها عندهم الخ) هذا اشارة الى قياس نظمه هكذا العوالم اما مستحيلة الوجود





وواجبته وكل ما كان كذلك غنى عن الفاعل المختار ينتج أن العوالم غنية عن الفاعل المختار فاشار الى الصغرى بقوله لانها عندهم الخ والى الكبرى بقوله والمستحيل والواجب الخ وحذف النتيجة كما هو الغالب للعلم بها ومنشأ الصغرى انهم توهموا أن الجواز العقلى أن يمكن وجوده مع استمرار عدمه أو يمكن عدمه مع استمرار وجوده وهذا مستحيل واذا استحال هذا فقد انحصرت العوالم فيما ذكر (قوله اما مستحيلة الوجود حال عدمها) أى لان استحالة الوجود عندهم بمعنى ان يكون الشئ بحيث لا يمكن وجوده مع استمرار عدمه وقوله أو واجبة الوجود أى لان وجوب الوجود عندهم بمعنى ان يكون الشئ بحيث لا يمكن عدمه مع استمرار وجوده (قوله وجوابهم أن يقال الخ) هذا جواب بمنع الصغرى وابطال ما نشأت منه وسيأتى جواب بمنع الكبرى على تقدير تسليم الصغرى فتأمل (قوله لانه ممكن الوجود الخ) وحينئذ بطل استحالة الوجود حال العدم وقوله وهو أيضا ممكن العدم الخ وحينئذ بطل وجوب وجوده حال الوجود (قوله وليس معنى الجواز الخ) هذا ابطال لمنشأ الصغرى (قوله وهو ما لو قدر الخ) فيه تسمح اذ ليس الجواز العقلى هو نفس ما لو قدر اجتماع الخ فكان الاولى ان يقول وهو أن يكون الشئ بحيث يمكن اجتماع وجوده مع عدمه اذا كان معدوما واجتماع عدمه مع وجوده اذا كان موجودا (قوله لا امتناع فيه) تفسير لما قبله (قوله فقد قلبتم الخ) مفرع على ما تقدم اما بالنظر لمعنى الجواز العقلى فظاهر واما بالنظر لمعنى الوجوب والاستحالة فلانه يفهم من قوله فيما مر لانها عندهم اما مستحيلة الوجود الخ ان الاستحالة عندهم بمعنى أن يكون الشئ بحيث لا يمكن وجوده مع استمرار عدمه وأن الوجوب عندهم بمعنى أن يكون الشئ بحيث لا يمكن عدمه مع استمرار وجوده كما مر (قوله وفسرتموها الخ) تفسير لقوله فقد قلبتم الخ والحاصل أن مدلولاتها عند أهل الاسلام ان يكون الشئ بحيث لو قدر وجوده بدلا عن عدمه أو عدمه بدلا عن وجوده لم يلزم محال فى الاول وهو الجواز العقلى وأن يكون الشئ بحيث لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لزم المحال لذاته فى الثانى وهو الوجوب وان يكون الشئ بحيث لو قدر وجوده بدلا عن عدمه لزم المحال لذاته فى الثالث وهو الاستحالة فغير السوفسطائية هذه المدلولات وفسروا الاول بأنه ان يكون الشئ بحيث يمكن اجتماع وجوده مع عدمه اذا كان معدوما أو اجتماع عدمه مع وجوده اذا كان موجودا والثانى بأنه ان يكون الشئ بحيث لا يمكن عدمه مع استمرار وجوده والثالث بأنه ان يكون الشئ بحيث لا يمكن

وجوده مع استمرار عدمه فتأمل (قوله وعلى تقدير ان نسلم لكم الخ) هذا شروع
فى أبطال الكبرى على فرض تسليم الصغرى ومحصله عدم تسليم أن كل واجب
وكل مستحيل غنى عن الفاعل ولا تتعلق به القدرة بل ذلك خاص بالواجب الذاتى
والمستحيل الذاتى وليس العالم واحدا منهما الان وجوبه حالة استمرار وجوده عرضى
واستحالته حالة استمرار عدمه عرضية وكل منهما ليس منافيا للافتقار للفاعل (قوله
فهو لا ينافى الخ) كان مقتضى الظاهر ان يقول فكل منهما لا ينافى الخ ويكون الضمير
عائدا للوجوب والاستحالة وقد يقال أفرد الضمير على تأويل انه لكل منهما وكذا
يقال فى قوله لانه ويمكن انه راجع للاطلاق أو لصحته وتذكير الضمير على هذا
لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (قوله عرضى لاحق) الثانى تفسير للاول
وقوله مقيد أى بوصف المحمول (قوله هو المحقق) بصيغة أسم المفعول (قوله دائما)
تأكيد لقوله ضروريا (قوله ان مواد القضايا) أى كيفياتها التى هى الضرورة
والامكان والدوم والاطلاق مطلقة ومقيدة بغير المحمول والامتناع وان لم يذكر فيما
تقدم للاقتصار على غير الممتنع (قوله وجوب الوجود) أى كما فى قولنا كل انسان
حيوان وقوله وامتناعه أى كما فى قولنا كل انسان حجر وقوله وامكان خاص أى كما فى
قولنا كل انسان كاتب (قوله وهذه الثلاثة) أى التى هى وجوب الوجود وامتناعه
والامكان الخاص وقوله هى أقسام الحكم العقلى أى أقسام كيفية متعلق الحكم العقلى
وانما احتيج لتقدير هذين المضافين لان الحكم العقلى أدراك أن النسبة واجبة
كما فى الاول أو أنها ممتنعة كما فى الثانى أو ممكنة كما فى الثالث فليس عين الوجوب
والامتناع والامكان وانما هو متعلق بالنسبة المتكيفة بالوجوب أو بالامتناع
أو بالامكان فهى أقسام لكيفية متعلقه لا له فتأمل (قوله والجهات) أى التى هى
الالفاظ الدالة على المواد فعطفه على ما قبله من عطف الدال على المدلول ولو اسقطه
ما ضره (قوله متفرعة عن هذه الثلاثة) لا يقال يلزم على ذلك تفرع الشئ على نفسه
لانا نقول المراد المواد التى هى الجزئيات المفصلة كالضرورة المطلقة والضرورة المقيدة
بذات الموضوع والمقيدة بوصفه الى غير ذلك فتفريعها على ذلك من تفريع الجزئيات
على كلياتها (قوله أما وجوب الوجود الخ) ليس الغرض من ذلك تفصيل قوله
والمواد كلها والجهات متفرعة الخ كما قد يتوهم وانما الغرض منه اتمام الكلام
على كل من الثلاثة أنواع التى أجملها أولا كما لا يخفى ومحصله انه ذكر لطبقة وجوب





الوجود ثلاثة مفاهيم متلازمة متعاكسة فيلزم من وجوب الوجود امتناع العدم
وبالعكس ويلزم من كل منهما سلب الامكان العام عن العدم وبالعكس ولطبقة
امتناع الوجود ثلاثة كذلك فيلزم من امتناع الوجود وجوب العدم وبالعكس
ويلزم من كل منهما سلب الامكان العام عن الوجود وبالعكس ولطبقة الامكان
الخاص اثنين كذلك فيلزم من كونه ممكنا وجوده كونه ممكنا عدمه وبالعكس (قوله
لزوما متعاكسا) ظاهره أن لزوم امتناع العدم لوجوب الوجود يسمى لزوما متعاكسا
وليس مرادا لانه لا يسمى بذلك الا اللزوم بينهما من حيث هو بقطع النظر عن نسبته
لاحدهما بعينه فلو قال فيلزمه امتناع العدم وبالعكس لكان اولى تأمل وكذا
يقال فى نظيره بعد (قوله أيضا) أى كما لزم من وجوب الوجود امتناع العدم لزوما
متعاكسا (قوله كل واحد) لا يخفى انه مفعول مقدم وقوله سلب الامكان الخ فاعل
مؤخر وقوله منهما أى من وجوب الوجود وامتناع العدم (قوله سلب الامكان العام
عن العدم) أى سلب أن ثبوت العدم غير ممتنع ولا يخفى أن مفاد ذلك أنه ممتنع فهو
يرجع فى الحقيقة الى امتناع العدم وبهذا تعلم أن ما يفهم من كلام المؤلف انهما
متغايران انما هو بحسب الظاهر والا فهما شئ واحد (قوله أى لا يمكن الخ) تفسير
للزوم سلب الامكان العام عن العدم لكل من وجوب الوجود وامتناع العدم وقوله
فيهما أى معهما وقوله بوجه متعلق بيمكن المنفى والمعنى أى لا يمكن بوجه من أوجه
الامكان التى هى الضرورة والدوام والجواز العدم معهما (قوله فقد صار الخ) مفرع
على قوله أما وجوب الوجود فيلزمه الخ وقوله فى طبقة وجوب الوجود أى فى مرتبته
(قوله متعاكسة اللازم) أى متعاكس تلازمها (قوله وجوب الوجود الخ) بدل
من قوله ثلاث مفهومات (قوله مثل ذلك) أى المذكور من الثلاثة مفاهيم قوله فى
طبقة العدم لو قال فى طبقة امتناع الوجود لكان انسب بصدر كلامه (قوله فانها
امتناع الخ) الانسب بصنيعه السابق فان فيها امتناع الخ (قوله وسلب الامكان العام
عن الوجود) أى سلب أن ثبوته غير ممتنع ومفاد ذلك أنه ممتنع فهو راجع فى الحقيقة
الى امتناع الوجود فالتغاير بينهما انما هو بحسب الظاهر نظير ما تقدم قوله فقد صار
لهذه الطبقات الخ) مفرع على مجموع ما تقدم (قوله ولكل واحد منها) أى من الثمان
مفهومات (قوله وقد وضعوا) أى أهل هذا الفن (قوله لوحا مشكلا) بضم الميم وفتح
الشين المعجمة وتشديد الكاف مفتوحة أى مصورا بشكله أى صورة وقوله كما ترى

أى كالشكل الذى تراه ومحصله انه ست طبقات ثلاثة يمانية وهى التى تكون جهة يمين الناظر وثلاثة يسارية وهى التى تكون جهة يساره فالطبقة الاولى من اليمانية هى طبقة وجوب الوجود والطبقة التى بازائها من اليسارية هى طبقة نقيض وجوب الوجود والطبقة الثانية من اليمانية هى طبقة امتناع الوجود والطبقة التى بازائها من اليسارية هى طبقة نقيض امتناع الوجود والطبقة الثالثة من اليمانية هى طبقة الامكان الخاص والطبقة التى بازائها من اليسارية هى طبقة نقيض الامكان الخاص (قوله وهذه صورته) وكيفية قراءته أن تأتى بالمفهوم الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليمانية ثم بنقيضه من الطبقة الاولى من الطبقات اليسارية وبالثانى من تلك الطبقة من الطبقات اليمانية ثم بنقيضه من تلك الطبقة من الطبقات اليسارية وهكذا (قوله لوح طبقات المواد) هذه ترجمة لمجموع ماذكره بعد واما قوله طبقة الوجوب فهو ترجمة للثلاثة مفاهيم التى ذكرها بعدها وكذا قوله طبقة نقيض الوجوب وقوله طبقة الامتناع وقوله طبقة نقيض الامتناع وهكذا كما لا يخفى (قوله مهما أخذت مفهوما الخ) فاذا أخذت الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليمانية وهو واجب ان يوجد وأخذت معه الاول من الطبقة الثانية من تلك الطبقات وهو واجب ان لا يوجد وجدتهما لا يجتمعان على الصدق اذ لا يتأتى أن يكون الشئ الواحد واجب الوجود وواجب العدم وقد يجتمعان على الكذب بسبب صدق الطبقة الثالثة من تلك الطبقات فالممكن ليس بواجب الوجود ولا واجب العدم وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق احدهما ويكذب الآخر كما فى المولى تبارك وتعالى فانه واجب أن يوجد وليس بواجب ان لا يوجد وكما فى الشريك فانه ليس بواجب ان يوجد وواجب ان لا يوجد واذا أخذت الاول من الطبقة الاولى من تلك الطبقات وأخذت معه الاول من الطبقة الثالثة من تلك الطبقات وهو ممكن خاص أن يوجد وجدتهما كذلك فلا يجتمعان على الصدق اذ لا يتأتى ان يكون الشئ الواحد واجب الوجود وممكنه امكانا خاصا وقد يجتمعان على الكذب بسبب صدق الطبقة الثانية كما فى الشريك فانه ليس بواجب أن يوجد وليس بممكن خاص أن يوجد بل هو انه واجب ان لا يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما ويكذب الآخر كما فى المولى تبارك وتعالى فانه واجب ان يوجد وليس بممكن خاص ان يوجد وكما فى الممكن فانه ليس بواجب ان يوجد وممكن الخاص أن يوجد واذا أخذت الاول





من الطبقة الثانية من تلك الطبقات واخذت معه الاول من الطبقة الثالثة من تلك الطبقات وجدتهما كذلك أيضا فلا يجتمعان على الصدق اذ لا يتأتى أن يكون الشئ الواحد واجب العدم وممكن الوجود امكانا خاصا وقد يجتمعان على الكذب بسبب صدق الطبقة الاولى كما فى المولى تبارك وتعالى فانه ليس بواجب أن لا يوجد وليس بممكن خاص أن يوجد بل هو واجب أن يوجد وقد لا يجتمعان عليه أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر كما فى الشريك فانه واجب أن لا يوجد وليس بممكن خاص أن يوجد وكما فى الممكن فانه ليس بواجب أن لا يوجد وممكن خاص أن يوجد وعلى هذا القياس (قوله اليمانية) نسبة لليمان لغة فى اليمنى كما أن اليسارية نسبة لليسار لغة فى اليسرى (قوله وجدتهما لا يجتمعان على الصدق) أى لانهما متنافيان وقوله وقد يجتمعان على الكذب أى وقد لا يجتمعان عليه كما تقدم ايضاحه (قوله وذلك) أى اجتماعهما على الكذب وقوله بصدق الخ أى بسبب ذلك فالباء سببية كما مرت الاشارة اليه (قوله واذا لزم هذا) أى أنهما لا يجتمعان على الصدق وقد يجتمعان على الكذب وقد لا يجتمعان عليه وقوله لزم عكسه أى وهو أنه مهما أخذت مفهوما من طبقة من تلك الطبقات واخذت معه مفهوما من طبقة أخرى من تلك الطبقات وجدتهما لا يجتمعان على الكذب وقد يجتمعان على الصدق وقد لا يجتمعان عليه فاذا اخذت الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليسارية وهو ليس بواجب أن يوجد واخذت معه الاول من الطبقة الثانية من تلك الطبقات وهو ليس بواجب أن لا يوجد وجدتهما لا يجتمعان على الكذب البتة اذ لا يتأتى أن يكون الشئ واجب الوجود وواجب العدم كما علمت فيما مر وقد يجتمعان على الصدق بسبب كذب الطبقة الثالثة من تلك الطبقات فالممكن ليس بواجب أن يوجد وليس بواجب أن لا يوجد بل ممكن خاص أن يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما ويكذب الآخر كما فى الشريك فانه يصدق فيه الاول ويكذب فيه الثانى وكما فى المولى تبارك وتعالى فانه يكذب فيه الاول ويصدق فيه الثانى واذا أخذت الاول من الطبقة الاولى من تلك الطبقات واخذت معه الاول من الطبقة الثالثة من تلك الطبقات وهو ليس بممكن خاص أن يوجد وجدتهما كذلك فلا يجتمعان على الكذب البتة اذ لا يتأتى أن يكون الشئ واجب الوجود وممكنه امكانا خاصا كما تقدم وقد يجتمعان على الصدق بسبب كذب الطبقة الثانية من تلك الطبقات كما فى الشريك فانه ليس بواجب أن

يوجد وليس بممكن خاص أن يوجد بل هو واجب أن لا يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما ويكذب الآخر كما فى الممكن فانه يصدق فيه الاول ويكذب فيه الثانى وكما فى المولى تبارك وتعالى فانه يكذب فيه الاول ويصدق فيه الثانى واذا أخذت الاول من الطبقة الثانية من تلك الطبقات واخذت معه الاول من الطبقة الثالثة من تلك الطبقات وجدتهما كذلك فلا يجتمعان على الكذب البتة اذ لا يتأتى أن يكون الشئ واجب العدم وممكن الوجود لكانا خاصا كما مر وقد يجتمعان على الصدق بسبب كذب الطبقة الاولى من تلك الطبقات كما فى المولى تبارك وتعالى فانه ليس بواجب أن لا يوجد وليس بممكن خاص أن يوجد بل هو واجب أن يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما ويكذب الآخر كما فى الممكن فانه يصدق فيه الاول ويكذب فيه الثانى وكما فى الشريك فانه يكذب فيه الاول ويصدق فيه الثانى وعلى هذا القياس (قوله اذ هى نقائضها) أى واذا كانت نقائضها اثبت لها نقيض ما ثبت لتلك (قوله فمهما أخذت الخ) مفرع على قوله لزم عكسه وقد تقدم لك ايضاحه (قوله الفيتهما) أى وجدتهما (قوله وقد يجتمعان الخ) أى وقد لا يجتمعان عليه كما علم مما مر (قوله وذلك أى اجتماعهما على الصدق وقوله بكذب الخ) أى بسبب كذب الخ كما تقدم (قوله ومهما أخذت أيضا الخ) فاذا اخذت الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليمانية وهو واجب أن يوجد وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الثانية من الطبقات اليسارية وهو ليس بواجب أن لا يوجد وجدت المفهوم اليمانى اخص من المفهوم اليسارى لانه يشمل واجب الوجود وجائزه بخلاف ذلك فانه خاص بالاول فبينهما العموم والخصوص باطلاق فيجتمعان فى المولى تبارك وتعالى فانه يصدق عليه أنه واجب أن يوجد وأنه ليس بواجب أن لا يوجد وينفرد اليسارى فى الممكن فانه يصدق عليه أنه ليس بواجب أن لا يوجد ولا يصدق عليه أنه واجب أن يوجد واذا أخذت الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليمانية وهو واجب أن يوجد وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الثالثة من الطبقات اليسارية وهو ليس بممكن خاص أن يوجد وجدت المفهوم اليمانى كذلك لان المفهوم اليسارى يشمل واجب الوجود وواجب العدم بخلاف ذلك فانه خاص بالاول فبينهما ما مر من النسبة فيجتمعان فى المولى الكريم تبارك وتعالى فانه يصدق عليه أنه واجب أن يوجد ويصدق عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد وينفرد اليسارى فى الشريك





فانه يصدق عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد ولا يصدق عليه أنه واجب أن يوجد واذا أخذت الاول من الطبقة الثانية من الطبقات اليمانية وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليسارية وجدت المفهوم اليمانى أيضا كذلك لان المفهوم اليسارى يشمل واجب العدم وجائز الوجود بخلاف ذلك فانه خاص بالاول فبينهما ما تقدم من النسبة فيجتمعان فى الشريك فانه يصدق عليه أنه واجب أن لا يوجد ويصدق عليه أنه ليس بواجب أن يوجد وينفرد اليسارى فى الممكن فانه يصدق عليه أنه ليس بواجب أن يوجد ولا يصدق عليه أنه واجب أن لا يوجد واذا أخذت الاول من الطبقة الثانية من الطبقات اليمانية وهو واجب أن لا يوجد وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الثالثة من الطبقات اليسارية وهو ليس بممكن خاص أن يوجد وجدت المفهوم اليمانى كذلك أيضا لان المفهوم اليسارى يشمل واجب العدم وواجب الوجود كما علمت بخلاف ذلك فان خاص بالاول فبينهما ما علمت من النسبة فيجتمعان فى واجب العدم فانه يصدق عليه أنه واجب أن لا يوجد ويصدق عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد وينفرد اليسارى فى واجب الوجود فانه يصدق عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد ولا يصدق عليه أنه واجب ان لا يوجد واذا أخذت الاول من الطبقة الثالثة من الطبقات اليمانية وهو ممكن خاص أن يوجد وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليسارية وهو ليس بواجب أن يوجد وجدت المفهوم اليمانى كذلك أيضا لان المفهوم اليسارى يشمل واجب العدم والممكن بخلاف ذلك فانه خاص بالثانى فبينهما ما علمت من النسبة فيجتمعان فى الممكن فانه يصدق عليه أنه ممكن خاص أن يوجد وانه ليس بواجب أن يوجد وينفرد اليسارى فى واجب العدم فانه يصدق عليه أنه ليس بواجب أن يوجد ولا يصدق عليه أنه ممكن خاص أن يوجد واذا أخذت الاول من الطبقة الثالثة من الطبقات اليمانية وهو ممكن خاص أن يوجد وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الثانية من الطبقات اليسارية وهو ليس بواجب أن لا يوجد وجدت المفهوم اليمانى كذلك أيضا لان المفهوم اليسارى يشمل واجب الوجود والممكن بخلاف ذلك فانه خاص بالثانى فبينهما ما ذكر من النسبة فيجتمعان فى الممكن فانه يصدق عليه أنه ممكن خاص أن يوجد وأنه ليس بواجب أن لا يوجد وينفرد اليسارى فى واجب الوجود فانه يصدق عليه أنه ليس بواجب أن لا يوجد ولا يصدق عليه أنه ممكن خاص أن يوجد

وعلى هذا القياس (قوله ليست نقيضا الخ) وأما اذا كانت تلك الطبقة نقيضا للطبقة التى أخذت منها فلا يكون المفهوم اليمانى اخص من المفهوم اليسارى لانه نقيضه أولازم نقيضه فاذا أخذت الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليمانية وهو واجب أن يوجد وقابلت بينه وبين الاول من الطبقة الاولى من الطبقات اليسارية وهو ليس بواجب أن يوجد لم تجد اليمانى اخص من اليسارى لانه نقيضه وأن قابلت بينه وبين الثانى أوالثالث من تلك الطبقة لم تجد اليمانى كذلك لان اليسارى لازم نقيضه وهكذا يقال فى الباقى فتأمل (قوله ثم القضية الخ) لايخفى أن الترتيب اخبارى (قوله ان كان موضوعها جزئيا الخ) ان قيل ان كان المراد أنه جزئى باعتبار الوضع ورد أن نحو هذا كاتب وأناقائم يسمى قضية شخصية مع أن الموضوع فى ذلك ليس جزئيا باعتبار الوضع لانه انما وضع لمعنى كلى وان كان لايستعمل الافى معنى جزئى وان كان المراد انه جزئى باعتبار ماصدق عليه فى الاستعمال ورد أن نحو كل انسان حيوان لايسمى بذلك مع أن الموضوع فى ذلك جزئى باعتبار ماصدق عليه فى الاستعمال لدلالته على كل فرد اجيب بانا نختار الثانى ولا يرد ماذكر لان المراد أنه يكون بحيث يفهم منه جزئى معين كذا يؤخذ من كلام السعد وانت خبير بان ماأورده على الشق الاول انما يرد على ماذهب اليه من أن كلا من اسم الاشارة والضمير ونحوهما كلى وضعا جزئى استعمالا واما على التحقيق من أنه جزئى وضعا واستعمالا فلا يرد كما لايخفى (قوله سميت شخصية ومخصوصة) انما سميت شخصية لان موضوعها شخصى ومخصوصة لانه شئ مخصوص ونص الملوى فى شرح السلم الكبير على أنه يمتنع اطلاق الشخصية على نحو قولك الله تعالى قادر لانه وان اريد به معنى صحيح وهو أن المنسوب اليه معين يوهم التشخص الجسمانى (قوله موجبة) بفتح الجيم على أنه دخله الحذف والايصال والاصل موجب فيها وبكسرها على انه من باب الاسناد المجازى وهذا هو المناسب لمقابلة بالسالبة (قوله كقولك الخ) فيه مع ماقبله لف ونشر مرتب (قوله بما يدل على تعميم الحكم) أى وهو السور الكلى وسيأتى بيانه فى كلام المصنف والاضافة فى قوله تعميم الحكم من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل والاصل على تعميم المتكلم الحكم أونحو ذلك ويحتمل أن المراد بالتعميم العموم وعليه فالاضافة من اضافة المصدر لفاعله وقوله أو تبعيضه أى تخصيصه وفيه الاحتمالان المذكوران (قوله سميت مسورة ومحصورة) انما سميت بذلك لاشتمالها على السور وحصر الافراد المحكوم عليها به

وظاهر



وظاهر انها تسمى كلية ان كان السور يدل على تعميم الحكم وجزئية ان كان يدل على تبعيضه (قوله موجبة كانت الخ) فمثال الموجبة بالنسبة للكلية نحو قولك كل انسان حيوان وبالنسبة للجزئية بعض الحيوان انسان ومثال السالبة بالنسبة للكلية نحو قولك ليس كل انسان بحجر وبالنسبة للجزئية ليس بعض الحيوان بحجر وقوله فيهما أى فى الشقين المذكورين (قوله وان لم يقترن موضوعها الخ) دخل فى ذلك القضية الطبيعية وهى ما حكم فيها على الطبيعة نحو قولك الانسان نوع والحيوان جنس فهى قسم من المهملة وقيل انها قسم من الشخصية لان الحكم فيها على شئ معين فى الذهن وقيل انها قسم برأسها فليست من المهملة ولا من الشخصية (قوله سميت مهملة) انما سميت بذلك لاهمالها فى الاستعمال وقيل لاهمال السور فيها وعليه فهو من باب الحذف والايصال والاصل مهمل فيها (قوله أيضا) أى كما ان كلا من القضايا السابقة موجبة وسالبة وقوله موجبة أوسالبة فمثال الاولى نحو ان تقول الانسان حيوان ومثال الثانية نحو أن تقول ليس الانسان بحجر بجعل أل فى الموضوع فى المثالين للحقيقة فى ضمن الافراد لا بقيد كلها ولا بقيد بعضها فلا يقال انها ان جعلت استغراقية فالقضية كلية اوعهدية عهدا خارجيا فشخصية اوذهنيا فجزئية أوجنسية بأن جعلت للحقيقة من حيث هى فطبيعية كذا لبعضهم واعترض بانهم لم يذكروا من أقسام أل ماذكره أولا بل حصروها فيما ذكر بعده واجيب بأنه قد ذكر ذلك حفيد السعد فى حواشى المطول والمختصر حيث قال قد يعتبر فى المعرف بلام الجنس وجود الحقيقة فى ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية كما فى المهملة اه (قوله حاصله) أى محصل قوله ثم القضية الحملية الخ قوله اذا لم يعتبر فيها عدول الخ اعلم أن العدول أن تجعل اداة السلب جزأ من المحمول وقد يطلق على جعلها جزأ من الموضوع وعلى جعلها جزأ منهما معا وتسمى القضية فى الاول معدولة المحمول وهى المرادة عند الاطلاق وفى الثانى معدولة الموضوع وفى الثالث معدولتهما فأقسامها ثلاثة واما التحصيل فهو أن لاتجعل اداة السلب جزأ من ذلك فتسمى القضية فى الاول محصلة المحمول وفى الثانى محصلة الموضوع وفى الثالث محصلتهما فأقسامها ثلاثة أيضا وانما قيد بقوله اذا لم يعتبر فيها الخ لانه ان اعتبر فيها ذلك بان اعتبر فيها اقسام العدول والتحصيل وهى ستة كما علمت والجهات السابقة وهى تسع عشرة جهة أواحدى وعشرين على ما تقدم زاد العدد كثيرا فليتأمل (قوله لانها) أى القضية الحملية وان كان المتبادر انه راجع

للجمع ليظهر قوله اماشخصية الخ (قوله وحكم فيهابالتعميم) ظاهره ان الباء للتعدية وليس مرادا وانماهى للملابسة وكذا يقال فيما بعد (قوله وان قرن السور بالمحمول أو بالجزئى الخ) دخل فى ذلك جميع ماتصوّر من القضايا المنحرفة وهى مائة واثنتى عشرة قضية كماسيأتى لان قرن السور بالمحمول يشمل ستا وتسعين وقرنه بالجزئ يشمل ست عشرة اما الاول فلان المحمول اما كلى أو جزئى وعلى كل اماأن يكون السور كلياأو جزئيا فهذه أربعة وعلى كل منها اماأن يكون الموضوع كلياأو جزئيا وعلى كل منهما اماأن يكون مسورا بالسور الكلى أو بالجزئى أومهملا فهذه اربعة وعشرون قائمة من ضرب ستة فى أربعة وعلى كل منها اماأن يقترن الطرفان بحرف السلب اولا يقترنا او يقترن الموضوع فقط اوالمحمول فقط فهذه ستة وتسعون قائمة من ضرب أربعة فى أربعة وعشرين واما الثانى فلان الجزئى والمراد به خصوص الموضوع أخذا من العطف اماأن يكون مسورا بالسور الكلى اوالجزئى وعلى كل اماأن يكون المحمول ولايكون الامهملا لئلا يتكرر مع ماسبق كلياوجزئيا فهذه أربعة قائمة من ضرب اثنين فى اثنين وعلى كل منها اماأن يقترن الطرفان بحرف السلب أولا يقترنا او يقترن الموضوع فقطأ والمحمول فقط فهذه ستة عشر قائمة من ضرب أربعة فى أربعة ولك تقرير آخر فى المتن وهوأن تحمل المحمول فيه على خصوص الكلى وتعمم فى قوله او بالجزئى فتجعله أعم من أن يكون هذا الجزئى محمولا أوموضوعا وتدخل فى كلامه الصور المذكورة على هذا التقرير أيضا ويؤيد التقرير الاول قوله فى الشرح لان القضية المنحرفة أن دخل السور الخ ويؤيد الثانى قوله فيه أيضا فاذا دخل السور على ماله افراد الخ فتأمل (قوله سميت منحرفة) انما سميت بذلك لانحراف السور فيها عن موضعه اللائق به كمايؤخذ من كلامه بعد فهو من باب الحذف والايصال والاصل منحرف فيها (قوله وتكذب الخ) أى حيث كانت موجبة أوفى قوتها كماسيذكره وقوله مهما أثبتت للجزئى افرادا أى كأن قيل كل زيد عمرو أوزيد كل عمر فقد اثبتت للموضوع فى الاولى وللمحمول فى الثانية افرادا وقوله أو حكمت باجتماع افراد فى فرد واحد أى كأن يقال زيد كل انسان فقد حكمت بأن افراد الانسان اجتمعت فى زيد وهو فرد واحد وقوله والافكغيرها أى فى أنها تصدق تارة كأن يقال زيد بعض الانسان وتكذب أخرى كأن يقال زيد بعض الحجر فتأمل (قوله اعلم أن السور لما كان الخ) لما كان بيان انحراف السور متوقفا على بيان موضعه اللائق به





ذكره مبينا حكمة ذلك بقوله اعلم أن السور الخ (قوله على كمية الافراد) اى على صفتها المنسوبة للحكم وهو العدد والمراد بصفتها شمولها أوعدم شمولها (قوله وكان المقصود الخ) معطوف على قوله كان هو اللفظ الخ (قوله من متعددا أو متحد) بيان لماصدق عليه الموضوع وظاهر أن الاول اذا كان الموضوع كلياوالثانى اذا كان جزئيا (قوله لا أن يحكم الخ) أى لان الافراد لايصح الحكم بها (قوله كان الواجب الخ) جواب لما (قوله على ماله افراد الخ) أى ولوذهنية (قوله وهو الموضوع الكلى) أى لا المحمول جزئيا كان أوسلبيا ولا الموضوع الجزئى (قوله فاذا دخل الخ) مفرع على قوله كان الواجب فى السور الخ (قوله وهو) أى ماله افراد غير مقصودة فى الحكم (قوله فقد انحرف الخ) جواب اذا وقوله عن موضعه اللائق به أى الذى هو الموضوع الكلى (قوله ووجب أن تسمى الخ) معطوف على قوله انحرف الخ (قوله وعدما يتصور فى ذلك) أى فى ذلك المقام وهو مقام الانحراف ولوقال وعدما يتصوّر فيه ذلك الخ لكان أوضح (قوله لان القضية المنحرفة الخ) محصله أن المحمول له أربع أحوال والموضوع له ستة فاذا ضربت الاربعة التى للمحمول فى الستة التى للموضوع كان الحاصل أربعاوعشرين ثم ان لهما أربع أحوال أخرفاذاضربت فى الاربع والعشرين كان المتحصل ستا وتسعين واذاضم لذلك الست عشرة الباقية كان المجموع مائة واثنتى عشرة كماذكره قبل (قوله ان دخل السور الخ) انما قيد بذلك وجعله موضوع التفصيل لانه هو الذى تكلم عليه صاحب الجمل وغيره وسيأتى تعقب المصنف له فتفطن (قوله أيضا) مقدمة من تأخير والاصل والسور اما كلى واما جزئى أيضا أى كما ان المحمول اما كلى واما جزئى (قوله مع كل واحد منها) أى من هذه الاربعة (قوله فهذه ستة أقسام الخ) كان مقتضى الظاهر ان يقول فهذه أربعة وعشرون حاصلة من ضرب أربعة فى ستة نعم لواسقط قوله فيمامر مع كل واحد منها وقال والموضوع اما كلى اوجزئى الخ لكانت هذه العبارة محتاجا اليها (قوله يخرج أربعة وعشرون) وهى أربعة أقسام ستة فى حمل الجزئى على الجزئى وهى أن يكون المحمول مسورا بالسور الكلى أو الجزئى وعلى كل منهما اماأن يكون الموضوع مسورا بالسور الكلى أو الجزئى أومهملا وقد علمت أن الفرض ان كلا من المحمول والموضوع جزئى وستة فى حمل الكلى على الكلى وهى مثل ماذكر الا ان كلا من المحمول والموضوع كلى وستة فى حمل الكلى على الجزئى وهى مثل ماذكر أيضا الا ان المحمول كلى والموضوع جزئى وستة فى عكس ذلك اعنى حمل الجزئى على الكلى

وهى مثل ماذكر أيضا الا أن المحمول جزئى والموضوع كلى فاذا ضربت فى كل ستة منها الاربعة احوال الآتية صار كل منها أربعة وعشرين وبهذا ظهر وجه قوله الآتى أربعة وعشرون منها فى كذا وأربعة وعشرون منها فى كذا الخ (قوله فى جميعها) أى الاربعة والعشرين (قوله فهذه أربع حالات) كان مقتضى الظاهر ان يقول فهذه ستة وتسعون ثم لو اسقط قوله قبل فى جميعها وقال والطرفان اما أن يقترنا الخ لكان ذلك محتاجا اليه نظير ما تقدم (قوله وهذه) أى الستة والتسعون (قوله أربعة وعشرون منها فى حمل الجزئى على الجزئى) وهى ان يكون المحمول مسورا بالسور الكلى أو الجزئى وعلى كل منهما اما أن يكون الموضوع مسورا بالسور الكلى أو الجزئى أو مهملا فهذه ستة وعلى كل منها اما أن يقترن الطرفان بحرف السلب أو لا يقترنا أو يقترن الموضوع فقط أو المحمول فقط فالمجموع ماذكر وامثلة ذلك ان تقول ليس كل زيد ليس كل عمرو ليس بعض زيد ليس كل عمرو ليس زيد ليس كل عمرو ليس كل زيد ليس بعض عمرو ليس بعض زيد ليس بعض عمرو ليس زيد ليس بعض عمرو فهذه الامثلة الستة لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب ثم تقول كل زيد كل عمرو بعض زيد كل عمرو زيد كل عمرو كل زيد بعض عمرو بعض زيد بعض عمرو زيد بعض عمرو فهذه الامثلة الستة لما لم يقترن فيه الطرفان بحرف السلب ثم تقول ليس كل زيد كل عمرو ليس بعض زيد كل عمرو ليس زيد كل عمرو ليس كل زيد بعض عمرو ليس بعض زيد بعض عمرو ليس زيد بعض عمرو فهذه الامثلة الستة لما اقترن فيه الموضوع فقط بحرف السلب ثم تقول كل زيد ليس كل عمرو بعض زيد ليس كل عمرو زيد ليس كل عمرو كل زيد ليس بعض عمرو بعض زيد ليس بعض عمرو زيد ليس بعض عمرو فهذه الامثلة الستة لما اقترن فيه المحمول فقط بحرف السلب وقوله وأربعة وعشرون منها فى حمل الكلى على الكلى وهى مثل ماذكر الا ان كلا من المحمول والموضوع كلى وامثلة ذلك أن تقول ليس كل انسان ليس كل حيوان ليس بعض الانسان ليس كل حيوان ليس الانسان ليس كل حيوان ليس كل انسان ليس بعض الحيوان ليس بعض الانسان ليس بعض الحيوان ليس الانسان ليس بعض الحيوان فهذه الامثلة الستة لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب ولا يخفى عليك بقية الامثلة وقوله وأربعة وعشرون منها فى حمل الكلى على الجزئى وهى مثل ما تقدم الا أن المحمول كلى والموضوع جزئى وامثلة ذلك أن تقول ليس كل زيد ليس كل انسان ليس بعض زيد ليس كل





انسان ليس زيد ليس كل انسان ليس كل زيد ليس بعض الانسان ليس بعض زيد ليس بعض الانسان ليس زيد ليس بعض الانسان فهذه الامثلة الستة لما اقترن فيها الطرفان بحرف السلب وباقى الامثلة واضح لك مما مر وقوله وأربعة وعشرون منها فى حمل الجزئى على الكلى وهى مثل مامر الا أن المحمول جزئى والموضوع كلى وامثلة ذلك أن تقول ليس كل انسان ليس كل زيد ليس بعض الانسان ليس كل زيد ليس الانسان ليس كل زيد ليس كل انسان ليس بعض زيد ليس بعض الانسان ليس بعض زيد ليس الانسان ليس بعض زيد فهذه الامثلة الستة لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب وواضح مما تقدم باقى الامثلة فتأمل (قوله عليها) أى على الستة والتسعين (قوله من اجل أن الانحراف الخ) علة لقوله ويجب أن يزاد الخ (قوله فقط) أى دون المحمول فقوله ولا يدخل الخ تفسير لذلك (قوله فحينئذ) أى فحين اذ كان السور داخلا على الموضوع الجزئى فقط وقوله اما أن يكون الخ محصله أن المحمول له حالتان والموضوع له حالتان فاذا ضربت اثنين فى اثنين تحصل أربعة ثم ان لهما أربع احوال فاذا ضربت أربعة فى أربعة تحصل ستة عشر وامثلتها أن تقول ليس كل زيد ليس بانسان ليس بعض زيد ليس بانسان ليس كل زيد ليس بعمرو ليس بعض زيد ليس بعمرو فهذه الامثلة الاربعة لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب وبقية الامثلة ظاهرة لك مما مر (قوله ولما كان انحراف السور الخ) غرضه الدخول على شرح قوله وتكذب مهما اثبتت الخ مع بيان النكتة فى ذكر ذلك فى المتن لكن فى عبارته بعض حزازة فلو قال ولما أوجب انحراف السور عن موضعه الكذب الخ لكان أولى (قوله ضابطا) أى الذى هو قوله وتكذب مهما اثبتت الخ (قوله بسبب الانحراف) أى واما الكاذب بغير هذا السبب ككون المادة ممتنعة فلا حاجة لنا بذكره فى المنحرفات بخصوصها بل هو مضر كما سيذكره (قوله والصادق الذى الخ) فيه أن الضابط الذى ذكره انما يفيد أن المنحرفة اذا دخلت على السببين المذكورين كانت كغيرها فى الصدق تارة والكذب أخرى كما مر لا أنها حينئذ صادقة ولا بد فكان الاولى أن يقول بدل ذلك وغير الكاذب بسبب الانحراف اللهم الا أن يقال أراد بالصادق ما لا يلزم كذبه بالسبب المذكور ولو لم يصدق لسبب آخر كما يشعر بذلك قوله الذى لم يضره الانحراف (قوله وتركنا الخ) ظاهره أنه مرتب أيضا على قوله ولما كان الخ وفى ترتبه على ذلك شئ لا يخفى (قوله كما ذكره الخونجى فى الجمل) أى بالقوة لانه انما يؤخذ ذلك

من كلامه بطريق المفهوم لا بطريق التصريح كما يعلم بالوقوف على عبارته (قوله فزاد الخ) معطوف على قوله ذكره وقوله كون المادة أى كيفية النسبة وقوله ممتنعة كان مقتضى الظاهر أن يقول الامتناع ليناسب قوله المادة اذ هى امتناع النسبة لا ممتنعة اللهم الا أن يقال اراد بالمادة النسبة فحينئذ صح الوصف بممتنعة (قوله وما يوافقها الخ) كان الانسب ان يقول وكون غيرها من الممكنات موافقا لها فى عدم الوقوع كما لا يخفى (قوله وذلك) أى المذكور من زيادة كون المادة ممتنعة وما يوافقها الخ وقوله اذ كل قضية الخ علة لقوله وذلك تخليط على المتعلم (قوله بوجود هذه الاسباب اراد بالجمع ما فوق الواحد لانه لم يذكر الا سببين وقوله اذ لو قلت الخ) تعليل للعلة (قوله زيد حمارا أو بعض الحمار زيد) انما كرر المثال أشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الموضوع جزئيا أو كليا مسورا أولا وكذا يقال فيما بعد (قوله الامى) هو الذى لا يقرأ ولا يكتب سمى بذلك لانه كيوم ولدته امه فهو نسبة للأم لذلك (قوله لا بالامكان) ذكر المتكلم بهذه القضية لذلك غير متعين للاستغناء عنه بقوله بالفعل (قوله لكانت كاذبة) كان الاولى اسقاطه كما هو واضح (قوله فقد ظهر الخ) أى من قوله اذ كل قضية الخ (قوله من ذكر الخ) بيان لما (قوله موهم) أى لانه يوهم أن الكذب لم يجئ من هذه الاسباب وحدها وانما هو بواسطة انضمامها الى الانحراف كما سيذكره (قوله بل هو مضر الخ) لا فائدة لهذا الاضراب بعد قوله موهم لانه قد فهم منه الا أن يقال ذكره وان كان مفهوما من ذلك لبيان ما أوهمه بقوله لما يوهمه أن الكذب الخ (قوله انما جاء الخ) أى لم يجئ منها لذاتها وحدها بل لانضمامها مع الانحراف أى والواقع أن الكذب جاء منها لذاتها وحدها بدليل أنه لو كان شئ منها فى القضية لكانت كاذبة وان لم يكن فيها انحراف كما تقدم (قوله وبهذا تعرف الخ) اسم الاشارة عائد لما تقدم من قوله ويجب أن يزاد عليها ستة عشر أخرى الى هنا حتى يتم قوله تعرف الخ (قوله ما لا حاجة اليه) أى الذى هو الاسباب المتقدمة (قوله فان هذا تحريف الخ) تعليل لكون ما ذكره مما به الحاجة وقوله اذ موضعه الخ علة لهذا التعليل (قوله فقد اخلوا الخ) فى هذا التفريع خفاء فكان مقتضى الظاهر أن يعبر بالواو (قوله هذا القسم) كان الانسب بقوله وهو أقسام الخ أن يقول هذه الاقسام (قوله فلاجل هذا الخلل الخ) لا يخفى أن هذا علة مقدمة على معلولها وهو قوله ذكرنا فى الاصل الخ وفيه أن العلة لا تنتج المعلل اللهم الا أن يقال أن المعنى انه لاجل ذلك لم نصنع مثل صنيعهم





ولم نجر على نمطهم بل ذكرنا فى الاصل (قوله ونحوه) كان مقتضى الظاهر أن يقول ونحوها بضمير التأنيث واجيب بانه ذكر الضمير باعتبار كون الجمل كتابا (قوله والحاصل الخ) أى حاصل معنى كلام المتن فليس المراد حاصل الكلام السابق كما قد يتوهم ببادئ الرأى (قوله كقولنا الخ) مثل للقضية التى اثبتت للموضوع الجزئى أفرادا بمثالين وللقضية التى اثبتت للمحمول الجزئى أفرادا بمثال وانما ذكر للأولى مثالين أشارة الى أنه لا فرق بين ان يكون المحمول جزئيا أو كليا وقوله ونحوها لا حاجة اليه بعد التعبير بالكاف كما لا يخفى (قوله فان هذه القضايا الخ) علة للتمثيل بما ذكر وقوله وقد عرفت الخ من جملة التعليل بل هو روحه (قوله كقولك زيد كل انسان) أى فان هذه القضية دالة على أن أفراد الانسان اجتمعت فى فرد واحد وهو زيد (قوله واعلم أن هذين السببين الخ) محصله ان كون القضية تثبت للجزئى أفرادا وكونها تدل على اجتماع أفراد فى فرد واحد لا يكون كل منهما ولا يتحقق الا اذا كانت القضية المنحرفة موجبة بأن لم يدخل على كل من طرفيها حرف سلب كما فى قولنا كل زيد عمرو وزيد كل عمرو وكقولنا زيد كل انسان أو فى قوة الموجبة بأن دخل حرف السلب على كل من طرفيها ولم تجعل معدولة كقولك ليس كل زيد ليس كل عمر بخلاف ما لو لم تكن القضية المنحرفة موجبة أو فى قوتها بان كانت سالبة لفظا ومعنى وذلك حيث يكون حرف السلب داخلا على أحد طرفيها فقط والفرق بين الموجبة والسالبة ان الموجبة تقتضى وجود موضوعها خارجا وصحة حمل محمولها على موضوعها والسبب الاول يمنع من وجود موضوعها فى المثال الاول ومن صحة الحمل فى المثال الثانى والسبب الآخر يمنع من صحة الحمل فقط فلا تكون مع واحد منهما صادقة بخلاف السالبة فانها لا تقتضى وجود موضوعها خارجا لان المدار فيها على انتفاء المحمول وعدم اتصاف الموضوع به ولا شك أن هذا صادق مع انتفاء الموضوع مثلا اذا قلت ليس كل زيد بانسان أو كل زيد ليس بانسان فالمعنى انتفت الانسانية عن افراد زيد ولا خفاء ان هذا صادق مع انتفاء تلك الافراد وهذا ظاهر فيما اذا كانت القضية تثبت للجزئى افرادا قبل السلب وأما اذا كانت تدل على اجتماع افراد فى فرد قبل ذلك نحو أن تقول ليس زيد كل انسان او زيد ليس كل انسان فلان السلب قد سلب ذلك فيها ولا شك انه اذا انتفى سبب كذبها صدقت فتأمل (قوله حيث تكون المنحرفة موجبة) أى او فى قوتها أخذا مما بعد (قوله لاقتضاء الموجبة الخ) علة لكون

السببين المذكورين يوجبان الكذب فى المنحرفة الموجبة ومايتبادر من صنيعه من
أن ذلك علة للحصر فغير ظاهر وقوله وجود موضوعها أى خارجا فى أحد الازمنة
الثلاثة والمراد وجود موضوعها ولو تقديرا كما فى قولهم كل عنقاء طائر فان معناه
ان العنقا لو وجدت يكون كل فرد منها طائرا وانما قيدت بقولى أى خارجا لان وجود
الموضوع الخارجى هو الذى اختصت باقتضائه الموجبة وأما وجوده الذهنى فلا
تختص باقتضائه بل كل قضية تقتضى وجود موضوعها ذهنا حال ايقاع النسبة بين
الطرفين ضرورة انك لاتحكم على الشئ بحكم ايجابى أو سلبى الا بعد استحضاره فى ذهنك
فقولهم السالبة لاتقتضى وجود الموضوع اى خارجا كما لايخفى (قوله يمنعان من ذلك)
أى المذكور من وجود موضوعها وصحة حمل محمولها عليه وقد علمت ان السبب الاول
يمنع من الاول والثانى وأن السبب الآخر لايمنع الامن الثانى فلاتغفل (قوله فلا
تكون الموجبة الخ) مفرع على قوله والسببان المذكوران يمنعان من ذلك (قوله
فترجع الخ) فى قوة التعليل لقوله وفى حكم الموجبة الخ ولو قال لان القضية حينئذ
ترجع الى الموجبة لكان أوضح وقوله لان سلب السلب الخ تعليل لقوله فترجع
الى الموجبة (قوله مثلا) لاحاجة اليه (قوله لانه يرجع الخ) علة للتمثيل بذلك (قوله
لكان كاذبا) الاولى اسقاطه كما مر نظيره وقوله لانه فى قوة الخ علة لقوله وكذلك لو قلت
الخ (قوله فلو لم تكن المنحرفة الخ) محترز قوله فيما تقدم حيث تكون المنحرفة موجبة
مع قوله وفى حكم الموجبة الخ وقوله لكانت صادقة كان مقتضى الظاهر فى المقابلة
أن يقول لم يتحقق هذان السببان وأيضا فليست بلازمة الصدق بل هى كغير
المنحرفة فى كونها قد تصدق وقد تكذب كما يؤخذ من المتن (قوله وذلك) أى انتفاء
كون المنحرفة موجبة أو فى قوتها وقوله بان يقترن الخ) تصوير لكون المنحرفة
سالبة لفظا ومعنى (قوله كما اذا قلت الخ) المثالان الاولان للقضية التى تثبت للجزء
افرادا قبل السلب والمثالان الآخران للقضية التى تدل على اجتماع افراد فى فرد قبل
ذلك (قوله مثلا) لاحاجة اليه (قوله لما استحال الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول فهو
انه لما استحال الخ (قوله اذ لا يكون الخ) علة لقوله صدق ان تلك الافراد الخ (قوله واذا
كانت السالبة الخ) هو فى قوة تعليل ثان لقوله صدق ان تلك الافراد الخ فكأنه قال
ولانه اذا كانت الخ وقوله عند عدم موضوعها الممكن أى نحو قولك لاشئ من العنقاء
بطائر (قوله وبهذا) أى بكونها تصدق عند عدم موضوعها الممكن ومن صدقها





عند عدم موضوعها المستحيل أحرى (قوله فان الموجبة الخ) بيان لوجه الافتراق
(قوله ليصح الخ) متعلق بقوله وجود موضوعها وقوله لانها تثبت الخ علة لقوله فان
الموجبة تقتضى وجود موضوعها (قوله فحيث كان الخ) تفريع على قوله فان الموجبة
الخ وقوله فكانت كاذبة تفريع على قوله بطل الاتصاف الخ (قوله وأما السالبة فلا
تقتضى وجود موضوعها) أى خارجا والا فهى تقتضى وجوده ذهنا كما مر (قوله لانها انما
تنفى الخ) علة لقوله فلا تقتضى وجود موضوعها (قوله فحيث كان موضوعها الخ) مفرع
على قوله لانها انما تنفى الخ (قوله لان المعدوم الخ) تعليل لقوله تحقق عدم الاتصاف
وان كان مقتضى كونه مفرعا على ماقبله عدم الاحتياج الى ذلك لما تقدم من انهم
قد يعللون ذلك للتوضيح (قوله فان قلت الخ) محصل هذا السؤال انه يلزم على ماقلتم
من ان السالبة صادقة فيما ذكر لانها لا تقتضى وجود موضوعها ان المنحرفة التى اقترن
فيها حرف السلب بالطرفين نحو ليس زيد ليس كل انسان صادقة لقياس نظمه هكذا
هذه سالبة معدولة وكل سالبة معدولة صادقة ينتج ان هذه صادقة كذا يؤخذ من
كلام المؤلف ولايخفى انه يفهم من قوله التى اقترن فيها حرف السلب بالطرفين أن
حرف السلب ليس جزء من طرفيها وحينئذ لا تكون معدولة وهذا ينافى قوله بعد وهذه
سالبة الا انها معدولة على ان هذا لايرد بعد قوله فيما تقدم لان سلب السلب
ايجاب لانه علم منه انها ليست معدولة اذا المعدولة ليس فيها سلب سلب وانما فيها
سلب ايجاب كما سيشير اليه ولهذا قال بعضهم لاورود لهذا الاشكال حتى يحتاج للجواب
عنه بعد قوله فيما تقدم لان سلب السلب الخ اه وبالجملة لايخلو هذا السؤال عن
شئ فليتأمل (قوله على هذا) أى ماذكر من كون السالبة لاتقتضى وجود الموضوع
ولو حذف ذلك لكان أولى ليستقيم قوله بعد لما ذكرتم الخ ففى الجمع بينهما حزازة
ولذلك قال بعضهم لو قال أى على ماذكرتم الخ لكان أولى ويكون تفسيرا لقوله على هذا
(قوله لو جود السلب الخ) هذا يقتضى انه متى وجد السلب فى محمولها كانت معدولة
وليس كذلك لما تقدم من انها لاتكون معدولة الا ان جعل السلب جزء من المحمول
(قوله وذلك) أى كونها سالبة معدولة وقوله لما تقرر أى عند المناطقة وبيان ذلك انه
لو قلت مثلا زيد هو قائم كانت موجبة محصلة وهى خاصة لانه لابد ان يكون موضوعها
موجودا ولو قلت ليس زيد هو لاقائم كانت سالبة معدولة وهى أعم من تلك لانها تحتمل
ان يكون موضوعها موجودا والا فقد اتضح لك ان السالبة المعدولة ليست فى حكم

الموجبة المحصلة (قوله فالجواب الخ) هذا جواب بمنع صغرى القياس المار وقوله ان هذه أى التى اقترن فيها حرف السلب بالطرفين (قوله فنفى هذا السلب الثانى) المراد به الداخل على لطرف الاول فالمراد الثانى فى الاتيان وان كان هو اول فى الذكر بالقضية (قوله فقف على هذا الفرق) محصله ان السلب فى المعدولة انما سلب ايجابا وهذا لا يجعل القضية فى حكم الموجبة بخلافه فى هذه القضية فانه قد سلب السلب الذى كان فيها قبل وهذا يجعلها فى حكم الموجبة (قوله واما وجه الصدق الخ) مقابل لقوله فيما مر أما وجه صدق السالبة فى المثالين الاولين الخ (قوله لان موجب الكذب الخ) أى لان سبب الكذب فى موجبتهما قبل دخول السلب (قوله وذلك) أى الجعل المذكور (قوله ونفى المستحيل صدق) أى والخبر الذى افاد نفى المستحيل صدق لما هو معلوم من أن الصدق انما هو من أوصاف الخبر كما ان الكذب كذلك و بهذا تعلم ان قوله وانما الكذب اثباته معناه وانما الكذب الخبر المفيد اثباته (قوله فوجب الكذب الخ) وانما كان ذلك موجبا للكذب لانه يستلزم اجتماع الافراد فى فرد واحد وذلك باطل بالضرورة ولما كان فى هذا التعليل خفاء قال والتعليل الاول أقرب وأوضح (قوله زال ذلك) أى الايجاب الكلى وقوله ورجع الخ اى لان القاعدة انه اذا انتفى الايجاب الكلى يرجع الى السلب الجزئى فالايجاب فى المثالين المذكورين زيد كل انسان فاذا انتفى هذا حمل على السلب الجزئى فهو فى قوة أن يقال ليس زيد بعض الانسان وهل هو البعض الآخر أولا شئ مسكوت عنه (قوله والى ضابط الكذب والصدق الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول والى ضابط الكذب بسبب الانحراف وعدم الكذب بسببه الخ ولعل مراده ما ذكر فتأمل (قوله اشرنا بقولنا الخ) سيأتى أنه يعطف عليه قوله بعد وقولنا أو حكمت الخ وقولنا والا فكغيرها كما لا يخفى (قوله وتكون المنحرفة الخ) معطوف على قوله يدخل السور الخ (قوله موجبة) أى حقيقة أو حكما لتدخل سالبة الطرفين (قوله وذلك) أى ثبوت تلك الافراد (قوله ويدخل عليه الخ) معطوف على قوله يكون الخ (قوله وذلك) أى الحكم باجتماع افراد فى فرد واحد (قوله وهو معنى الخ) الضمير عائد لقوله أو حكمت باجتماع الخ (قوله ان كذبت) اشار بذلك الى انها ليست بلازمة الكذب (قوله فانهما الخ) توجيه للتمثيل بذلك (قوله فلهذا) أى لكون كذبهما ليس من أجل انحراف السور بل من أجل المادة (قوله لكانت صادقة) كان الاولى اسقاطه





كنظيره السابق (قوله جامع) أى لصور المنحرفات وقوله مانع أى لغيرها (قوله فيشمل الخ) تفريع على قوله جامع وترك التفريع على قوله مانع (قوله وما اعتبر الخ) أى والقضية التى اعتبر الخ فما واقعة على القضية ومعنى اعتبر لوحظ على سبيل الاشتراط وهذا شروع فى تقسيم القضية الى خارجية وحقيقية مع بيان ضابط كل منهما وسيذكر فيما يأتى قسما آخر زاده الاثير وهو القضية الذهنية وعليه فالقسمة ثلاثية وكثير من المناطقة لا يعتبرون تلك الزيادة لعدم استعمالها فى العلوم فيجعلون القسمة ثنائية مع اعترافهم بان القسمة غير حاصرة وقد اعتبر بعضهم ضابطا يجمع ما ذكر كما نقله السعد وهو أن كلما صدق عليه (ج) فى الخارج محققا أو مقدرا أو فى الذهن فهو (ب) (قوله فى صدق عنوانها) كتب بعضهم ان المراد بالصدق فى كلامه الصدق التوصيفى الذى اقتضاه الموضوع وبالعنوان مفهوم الموضوع لانه عنوان على الافراد وعلامة عليها فقوله عنوانها أى عنوان موضوعها والمعنى فى صدق مفهوم موضوعها على افراده صدقا توصيفيا والذى يظهر ان الاضافة فى قوله عنوانها للبيان فالمعنى فى صدق عنوان هو هى ولو قال فى صدقها لكان أوضح (قوله وجود موضوعها) أى خارجا (قوله فى أحد الازمنة الثلاثة) أى التى هى الزمن الحالى والماضى والمستقبل سواء كان ذلك الاحد معينا كقولك كل كاتب انسان على معنى كل كاتب فى الماضى فقط أو فى الحال فقط أو فى الاستقبال فقط فهو انسان أو مبهما كما لو لاحظت فى المثال المذكور وجود الكاتب فى أحد الازمنة الثلاثة مبهما وهذا اقتصار على أقل ما تتحقق به الخارجية والا فقد يكون وجود موضوعها معتبرا فى اثنين منها أو فى جميعها (قوله تسمى قضية خارجية) سميت بذلك لانه قد اعتبر فيها الوجود الخارجى (قوله وما اعتبر فيها) كان الانسب بسابقه ان يقول وما اعتبر فى صدق عنوانها لكن الخطب يسير وقوله تقدير وجوده الخ أى بشرط أن يكون ممكنا بالامكان العام كما سيصرح به فى شرح قوله وقد تؤخذ القضية باعتبار الوجود الذهنى الخ لئلا يشمل الممتنع كقولك شريك البارى معدوم فان هذه قضية ذهنية وهى قسم ثالث غير الخارجية والحقيقية كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله وان لم يوجد الخ) أى سواء وجد فى زمن من تلك الازمنة أو لم يوجد فى ذلك فليس خاصا بما لم يوجد كما قد يتوهم وقوله فى زمن الخ يرجع لكل من المصدر والفعل قبله (قوله تسمى قضية حقيقية) سميت بذلك لانه قد اعتبرت فيها الحقيقة من غير نظر للوجود الخارجى فلذلك نسبت للحقيقة كما سيشير الى ذلك فى الشرح بقوله وقد

تعتبر بحسب الحقيقة ولو قال وما اعتبر فيها الحقيقة بقطع النظر عن الوجود الخارجى
لكان أنسب (قوله مثلا) أى أو قولنا أو كل (د)(ط) أونحو ذلك وانما جرت عادتهم
بالتعبير بما ذكر طلبا للاختصار ودفعا لتوهم القصور على مادة مخصوصة لكن
لايخلو عن خفاء بالنسبة لبعض القاصرين فمن أراد البيان مثل بالمواد لوضوحها (قوله
كل ج ب) أى كل انسان حيوان مثلا فالحرف الاول كناية عن الموضوع والثانى كناية
عن المحمول (قوله قد يعتبر بحسب الخ) أى قد يعتبر الصدق فيه وكذا يقال فى قوله
بعد وقد يعتبر الخ وهذا يؤيد ما قدمته من أن الاضافة فى عنوانها للبيان (قوله بحسب
الحقيقة) أى المجردة عن اعتبار الوجود الخارجى (قوله اما الاول) أى الذى اعتبر
فيه الصدق بحسب الوجود الخارجى وقوله وأما الثانى أى الذى اعتبر فيه الصدق
بحسب الحقيقة بقطع النظر عن الوجود الخارجى وانما فسرنا بذلك وان كان المتبادر
ان المراد اما الاعتبار الاول واما الاعتبار الثانى ليستقيم قوله فى الاول فمعناه الخ
وقوله فى الثانى فليس المراد الخ ويحتمل ان يبقى على ظاهره ولا يخلو حينئذ عن التسامح
(قوله ماصدق) أى أو يصدق ليشمل الحال والمستقبل ويحتمل انه استعمل الفعل
فيما يعم ذلك فيكون مستعملا فى حقيقته ومجازه (قوله ويشترط الخ) المتام للتفريع
كما لا يخفى (قوله والبائية) لا حاجة اليه لان المحدث عنه انما هو وجود الموضوع لكن
المحمول تابع له وقوله المصدوق عليها أى التى وقع الصدق عليها فى القضية وقوله
فى الخارج متعلق بقوله صدق الجيمية وقوله سواء كان أى صدق الجيمية فى الخارج
(قوله بل المراد الخ) اضراب انتقالى وقوله كلما لو وجد الخ اشتملت هذه العبارة على
شرطيتين وقعت الاولى فى موضع الموضوع والثانية فى موضع المحمول والمعنى كل
ما لو قدر وجوده اتصف بوصف الموضوع ثبتت له هذه الحيثية على ما يأتى (قوله فهو
بحيث لو وجد الخ) كان مقتضى الظاهر ان يقول فهو (ب) للاستغناء عن تلك الحيثية
كما هو واضح (قوله او ممتنعا) كان عليه ان يسقط ذلك لانه ان كان مراده به الممتنع
عقلا كما هو المتبادر فلا يصح لانه يشترط فى الحقيقة ان يكون موضوعها ممكنا بالامكان
العام كما مر وان كان مراده الممتنع عادة فهو بعيد جدا مع كونه مستغنى عنه حينئذ بما
قبله فتأمل (قوله فانا لو قدرنا الخ) علة لكون الفرق المذكور ظاهرا (قوله بالاعتبار
الثانى) أى وهو أن يعتبر الصدق فى القضية بحسب الحقيقة من غير اعتبار الوجود
الخارجى (قوله فهو بحيث الخ) قد علمت انه لا حاجة الى هذه الحيثية وقوله وان لم يكن

الخ



الخ او للمحال كما يقتضيه الفرض السابق (قوله وكذب الخ) معطوف على قوله صدق
الخ (قوله لانه يكذب الخ) تعليل لقوله فبالعكس (قوله كان كاذبا) أى لان القضية
الموجبة تقتضى وجود الموضوع قوله وقد يجتمع الخ معطوف على محذوف معلوم مما
تقدم والتقدير فقد انفرد صدق كل منهما وقد يجتمع الخ (قوله فظهر الخ) تفريع على
ما تقدم وقوله بهذا أى بقوله وقد يجتمع الخ مع ملاحظة ما تقدم (قوله والى هذا
اشرنا بقولنا) ليس من المشار به قوله أو جزئيتين الخ كما لا يخفى (قوله وبينها وبين
الخارجية الخ) اعلم ان الحقيقية اما أن تكون موجبة أو سالبة وعلى كل اما كلية
او جزئية فهذه اربعة فى الحقيقية ويجرى مثلها فى الخارجية فاذا ضربت أربعة
فى مثلها تحصل ستة عشر والمؤلف قد تكلم على ما اذا تساويا فى الكم والكيف اولا
ودخل تحت ذلك أربعة وهى ان يكونا موجبتين كليتين أو جزئيتين سالبتين والنسبة
بينهما فى هاتين الصورتين العموم والخصوص من وجه او يكونا موجبتين جزئيتين أو
سالبتين كليتين والنسبة بينهما فى هاتين الصورتين العموم والخصوص باطلاق الا انه
فى اولاهما الحقيقية اعم وفى ثانيتهما الخارجية اعم وتكلم على ما اذا اختلفا فى الكم
والكيف او فى أحدهما ثانيا ودخل تحت ذلك اثنا عشر كما سيأتى (قوله كقولنا كل
عنقاء طائر) هذا المثال انما يمشى على قول من انكر وجودها وانما يضرب بها المثل
للامر العجيب لا على قول من اثبته وذكر أن العنقاء كانت طائرا فى بنى اسرائيل
وكان منها الذكر والانثى وكانت من احسن الحيوان خلقة فانتقل نسلها الى بلاد قيس
غيلان ثم آذى الصبيان فشكوا ذلك الى خالد بن سنان وكان من اهل الفترة وقيل
بنبوته فدعى الله ان يقطع نسل العنقاء فقطع (قوله ومنه) أى مما يكون الموضوع فيه
موجودا ويصدق الحكم فيه على جميع الافراد الموجودة منه دون المقدرة (قوله
فلانهما نقيضا الكليتين الخ) فنقيض الموجبة الكلية الحقيقية السالبة الجزئية
الحقيقية ونقيض الموجبة الكلية الخارجية السالبة الجزئية الخارجية (قوله
ليستا متباينتين) أى لانهما قد يتصادقان فى بعض المواد كما سيذكره والمتباينتان
لا يتصادقان ويؤخذ من ذلك قياس نظمه هكذا الجزئيتان السالبتان يتصادقان
ولا شئ من المتباينتين يتصادقان ينتج لا شئ من الجزئيتين السالبتين بمتباينتين (قوله
فتصدقان معا) أى حيث كان الموضوع موجودا والحكم مسلوب عن بعض افراده
الموجودة والمقدرة كما فى المثال الذى ذكره وهو قوله بعض الحيوان ليس بفرس ووجه

صدقهما معافى هذا المثال انه يصح ان تقول بعض افراد الحيوان فى الخارج ليس بفرس و بعض افراده المقدرة بحيث لو وجد وكان حيوانا فهو ليس بفرس وقوله وتصدق الحقيقية دون الخارجية أى حيث لا يصح سلب الحكم الا عن الافراد المقدرة كما فى المثال الذى ذكره وهو قوله بعض اللون ليس بسواد فانه لا يصح سلب السواد عن بعض الافراد الموجودة و يصح سلبه عن الافراد المقدرة وقوله تصدق الخارجية دون الحقيقية أى حيث لا يصح سلب الحكم الا باعتبار الخارج كما فى المثال الذى ذكره وهو قوله بعض البياض ليس بلون فانه لا يصح سلب اللون عن البياض الا باعتبار الافراد فى الخارج لا باعتبار الافراد فى التقدير (قوله فالحقيقية أعم مطلقا من الخارجية فيصدقان معا حيث كان الموضوع موجودا والحكم ثابت للافراد الموجودة والمقدرة كما فى نحو قولنا بعض الحيوان انسان وتنفرد الحقيقية حيث كان الموضوع معدوما والحكم ثابت لافراده المقدرة كما فى نحو قولنا بعض العنقاء طائر (قوله من غير عكس) أى فلا يقال متى صدق الحكم على بعض الافراد المقدرة صدق على بعض الافراد الخارجية اذ قد يحكم على بعض الافراد المقدرة دون بعض الافراد الخارجية لعدم وجدانها كما فى العنقاء (قوله فالخارجية اعم مطلقا من الحقيقية) فيصدقان معا حيث كان الموضوع موجودا والحكم مسلوب عن كل من الافراد الموجودة والمقدرة نحو قولنا لا شئ من الانسان بحجر وتنفرد الخارجية حيث لا يصح سلب الحكم الا باعتبار الخارج كما فى نحو قولنا لا شئ من العنقاء بطائر (قوله لما ثبت الخ) قد تقدم بيان ذلك فتنبه له (قوله لان صدق الخ) علة لقوله ولانه متى صدق الخ (قوله اما لانتفاء الموضوع الخ) أى كما فى نحو قولنا لا شئ من شريك البارى بمو جرد و قوله محققا كان او مقدرا أى المحقق والمقدر ولو اتى بذلك لكان اوضح وقوله واما لعدم ثبوت المحمول الخ أى كما فى نحو قولنا لا شئ من الحيوان بحجر (قوله فانه الوارتفعا الخ) أى بان يوجد الموضوع ويثبت له المحمول وهذا تعليل للحصر المستفاد من قوله لان صدق السلب الحقيقى اما لانتفاء الخ) والضمير راجع لانتفاء الموضوع المحقق والمقدر وعدم ثبوت المحمول للموضوع وقوله صدق الايجاب أى كما فى نحو قولنا كل أنسان حيوان (قوله وايا ما كان الخ) أى ولاى شئ وجد من هذين التقديرين أعنى انتفاء الموضوع وعدم ثبوت المحمول للموضوع يلزم الخ فالواو داخلة على قوله يلزم الخ وايا منصوب بنزع الخافض وكان تامة لا ناقصة وان أوهمته عبارة بعضهم (قوله بخلافه هو) أى فانه

ليس



ليس اما لانتفاء الموضوع المحقق والمقدر واما لعدم ثبوت المحمول للموضوع كما أوضح ذلك بقوله فان صدقه الخ فهو فى المعنى تعليل لقوله ولا ينعكس فقول بعضهم انه عين قوله ولا ينعكس اعادة توطئة لقوله فان صدقه الخ فيه نظر (قوله هذا) أى ما تقدم من قوله و بينها و بين الخارجية الخ وقوله حكم الاتحاد أى يعرف منه ذلك كما نبه عليه فى الشرح اذ الالفاظ المذكورة ليست نفس حكم الاتحاد وانما يعرف منها والمراد بالحكم الانظار السابقة والاضافة فى قوله حكم الاتحاد لادنى ملابسة اذ المراد حكم القضيتين عند الاتحاد وقوله بينهما أى بين القضية الحقيقية والقضية الخارجية وقوله فى الكيف أى السلب أو الايجاب وقوله والكم أى الكلية أو الجزئية كما فسره فى الشرح (قوله وذلك) أى كونهما متحدتين فى الكيف والكم وقوله وهى أى القضايا المذكورة التى هى الكليتان موجبتين أو سالبتين والجزئيتان موجبتين أو سالبتين (قوله فهذه) أى المحصورات الاربع من الحقيقية مع المحصورات الاربع امثالها من الخارجية وقوله أربعة انظار أى محل أربعة انظار فهو على تقدير مضاف لان القضايا المذكورة ليست نفس الانظار بل هى محلها ولو قال ففى هذه أربعة انظار لكان أوضح وانسب بما بعده (قوله فان اختلفتا فى الكيف والكم معا) وذلك بأن نأخذ الكلية الموجبة الحقيقية مع الجزئية السالبة الخارجية أو نأخذ الجزئية السالبة الحقيقية مع الكلية الموجبة الخارجية أو نأخذ السالبة الكلية الحقيقية مع الموجبة الجزئية الخارجية أو نأخذ الجزئية الموجبة الحقيقية مع الكلية السالبة الخارجية فهذه أربعة داخلة تحت قوله فان اختلفتا فى الكيف والكم معا واما الثمانية الباقية فهى داخلة تحت قوله أو فى أحدهما أى أو اختلفتا فى احدهما وذلك بأن نأخذ الكلية الموجبة الحقيقية مع الكلية السالبة الخارجية أو مع الجزئية الموجبة الخارجية أو نأخذ الجزئية السالبة الحقيقية مع الجزئية الموجبة الخارجية أو مع الكلية السالبة الخارجية أو نأخذ السالبة الكلية الحقيقية مع الموجبة الكلية الخارجية أو مع السالبة الجزئية الخارجية أو نأخذ الجزئية الموجبة الحقيقية مع الجزئية السالبة الخارجية أو مع الكلية الموجبة الخارجية و مجموع ما ذكرناه اثنا عشر كما ذكره بقوله ففى ذلك الخ واذا اضم الى ذلك الاربعة السابقة عند الاتحاد كان المجموع ستة عشر كما مر فلا تغفل (قوله من ضرب الخ) أى حاصلة من ضرب الخ فان الحاصل من ضرب أربعة فى ثلاثة اثنا عشر وقوله المحصورات الاربع الحقيقيات أى

التى هى الموجبة الكلية الحقيقية والموجبة الجزئية الحقيقية والسالبة الكلية الحقيقية والسالبة الجزئية الحقيقية فاذا أخذنا الموجبة الكلية الحقيقية مع مالا يماثلها من الخارجية وهو ماعدا الموجبة الكلية الخارجية من الموجبة الجزئية الخارجية والسالبتين الخارجيتين حصل ثلاث واذا أخذنا الموجبة الجزئية الحقيقية مع مالا يماثلها من الخارجية وهو ماعدا الموجبة الجزئية الخارجية من الموجبة الكلية الخارجية والسالبتين الخارجيتين حصل ثلاث أيضا واذا أخذنا السالبة الكلية الحقيقية مع مالا يماثلها من الخارجية وهو ماعدا السالبة الكلية الخارجية من الموجبتين الخارجيتين والسالبة الجزئية الخارجية حصل ثلاث أيضا واذا أخذنا السالبة الجزئية الحقيقية مع مالا يماثلها من الخارجية وهو ماعدا السالبة الجزئية الخارجية من الموجبتين الخارجيتين والسالبة الكلية الخارجية حصل ثلاث أيضا ومجموع ذلك اثنا عشر كما ذكره المؤلف (قوله فيما لا يماثلها) أى فى الكيف والكم معا أوفى احدهما فقط كما تضح لك وقوله وهى أى مالا يماثلها من المحصورات الخارجية (قوله فالكلية الموجبة الحقيقية الخ) لايخفى أن جواب الشرط مجموع ذلك مع مابعده الى قوله وقد تأخذ القضية الخ (قوله من سائر المحصورات الخارجية) أى باقيها وهو ماعدا الموجبة الكلية الخارجية من الجزئية السالبة الخارجية والكلية السالبة الخارجية والجزئية الموجبة الخارجية وأن شئت قلت وهو الاسهل الموجبة الجزئية الخارجية والسالبتان الخارجيتان (قوله ومثلها الجزئية الخ) أى فى كونها اعم من وجه من سائر المحصورات الخارجية أى باقيها وهو ماعدا الجزئية السالبة الخارجية من الكلية الموجبة الخارجية والجزئية الموجبة الخارجية والكلية السالبة الخارجية (قوله فهما الخ) تفريع على قوله فالكلية الموجبة الحقيقيه اعم من وجه من سائر المحصورات الخارجية ومثلها الجزئيه السالبه الحقيقية مع ملاحظة ماسبق من أن كلا منهما اعم من وجه مما يماثله كما سينبه عليه فى الشرح وقوله اذا أى اذ كانتا اعم من وجه من سائر المحصورات مع أنه تقدم انهما أعم كذلك مما يماثلهما وقوله من جميع المحصورات الخارجية أى المماثلة والمخالفة (قوله أما وجه كون الخ) محصله أنه بين أولا وجه كون الكليه الموجبة الحقيقية اعم من وجه من المحصورات الثلاثة الخارجية المخالفة لها مقدما بيان وجه كونها كذلك من الموجبة الجزئية الخارجية مع أنه كان الانسب بصنيعه فى المتن ان يقدم بيان وجه كونها كذلك من السالبة





الجزئية الخارجية لكونها هى التى خالفت فى الكيف والكم معا كما لايخفى ولعله انما صنع هكذا لاتفاق السالبتين فى الوجه ثم بين وجه كون السالبة الجزئية الحقيقية اعم من سائر المحصورات الخارجيه فتأمل (قوله فهو مامر) أى نظير مامر كما هو ظاهر ومحصله أن الكلية الموجبة الحقيقية تصدق بدون الموجبة الجزئية الخارجية حيث كان الموضوع غير موجود فى الخارج وذلك كأن يقال كل عنقاء طائر ففى هذا المثال قد صدقت الموجبة الكلية الحقيقية لان المعنى ان كل فرد من أفراد العنقاء المقدرة طائر دون الموجبة الجزئية الخارجية اذ لا يصح أن يقال بعض العنقاء فى الخارج طائر لعدم وجوده وان الموجبة الجزئية الخارجية تصدق بدون الموجبة الكلية الحقيقية حيث يكون الموضوع موجودا فى الخارج ولا يصح الحكم الا على الافراد الموجودة منه دون المقدرة وذلك كأن يقال بعض الشكل مثلث بناء على الفرض السابق ففى هذا المثال قد صدقت الموجبة الجزئية الخارجية لان المعنى بعض أفراد الشكل الموجودة فى الخارج مثلث دون الموجبة الكلية الحقيقية اذ لا يصح أن يقال كل فرد من أفراد الشكل المقدرة مثلث لان منها غير المثلث كالمربع والمخمس والمسدس وانهما يصدقان معا حيث يكون الموضوع موجودا فى الخارج ويكون الحكم به صحيحا على الافراد الموجودة والمقدرة وذلك كما فى مادة الانسان حيوان كأن يقال كل انسان حيوان ففى هذا قد صدقت الكلية الموجبة الحقيقية أو يقال بعض الانسان حيوان ففى هذا قد صدقت الموجبة الجزئية الخارجية فليتأمل (قوله من السالبتين الخارجيتين) أى الكلية والجزئية (قوله فلتصادق الجميع عند انتفاء الموضوع) وذلك كما فى مادة العنقاء طائر كأن يقال كل عنقاء أى فى التقدير طائر ففى هذا قد صدقت الموجبة الكلية الحقيقية أو يقال لاشئ من العنقاء أى فى الخارج بطائر ففى هذا قد صدقت السالبة الكلية الخارجية أو يقال بعض العنقاء أى فى الخارج ليس بطائر ففى هذا قد صدقت السالبة الجزئية الخارجية وقوله وصدقها بدون السالبتين عند وجود الخ وذلك كما فى مادة الانسان حيوان كأن يقال كل انسان أى فى التقدير وهو صادق بالوجود بالفعل حيوان ففى هذا قد صدقت الموجبة الكلية الحقيقية بدون السالبتين الخارجيتين وقد مثل لقوله وبالعكس الخ فتأمل (قوله وبالعكس) أى الذى هو صدق السالبتين بدون الكلية الموجبة الحقيقية وقوله كقولنا لاشئ من الممتنع الخ أى وكقولنا بعض الممتنع ليس بموجود فهو وقد ذكر مثالا للسالبة الكلية الخارجية

وترك التمثيل للسالبة الجزئية الخارجية وقوله أو حيث لم يثبت الخ معطوف على قوله حيث لا يكون للموضوع الخ وقوله وكقولنا لاشئ من الحيوان الخ تمثيل للسالبة الكلية الخارجية وقد ترك التمثيل للسالبة الجزئية الخارجية وذلك كأن يقال بعض الحيوان ليس بحجر (قوله واما كون السالبة الخ) معطوف على قوله اما وجه كون الكلية الموجبة الخ وقوله فلتحقق العموم الخ فيه أنه قد يتحقق العموم من وجه بين ذلك ويكون بين نقيضيهما التباين كما يعلم مما سبق فى الفائدة التى قدمها المصنف فيما مر واجيب بأن فى الكلام حذفا والتقدير فلتحقق العموم فى نقائضها مع انتفاء التباين بين الاصول المشاهدة اجتماعها ولاشك أنه يكون بينها حينئذ العموم من وجه وقوله بين نقائضها أى السالبة الجزئية الحقيقية والخارجيات المخالفة لها ونقائضها هى التى تقررت فى صدر هذه العبارة كما نظهر بالتأمل (قوله فاذا أخذنا السالبة الخ) هذا بيان وتفصيل لما قبله وقوله فالنسبة بينهما العموم من وجه فيجتمعان فى مادة نحو اللون سواد على الفرض المار كأن يقال بعض اللون أى فى التقدير ليس بسواد ففى هذا قد صدقت السالبة الجزئية الحقيقية أو يقال كل لون أى فى الخارج سواد ففى هذا قد صدقت الموجبة الكلية الخارجية وتنفرد السالبة الجزئية الحقيقية فى نحو مادة الانسان حجر كأن يقال بعض الانسان أى فى التقدير ليس بحجر فقد صدق فى هذا السالبة الجزئية الحقيقية دون الموجبة الكلية الخارجية وتنفرد الموجبة الكلية الخارجية فى نحو مادة الانسان ناطق كان يقال كل انسان أى فى الخارج ناطق فقد صدق فى هذا الموجبة الكلية الخارجية دون السالبة الجزئية الحقيقية فتأمل (قوله لان بين نقيضيهما) وهما الموجبة الكلية الحقيقية والسالبة الجزئية الخارجية عموما من وجه قد علمت انهما يتصادقان (قوله فى مادة العنقاء طائر) كأن يقال كل عنقاء أى فى التقدير طائر فقد صدق فى هذا الموجبة الكلية الحقيقية أو يقال بعض العنقاء أى فى الخارج ليس بطائر فقد صدق فى هذا السالبة الجزئية الخارجية وتصدق الموجبة الكلية الحقيقية دون السالبة الجزئية الخارجية (قوله فى مادة الانسان حيوان) كأن يقال كل انسان حيوان فقد صدق فى هذا الموجبة الكلية الحقيقية دون السالبة الجزئية الخارجية والعكس كما فى قولنا بعض الممتنع ليس بموجود فقد صدق فى هذا السالبة الجزئية الخارجية دون الموجبة الكلية الحقيقية (قوله وكذا اذا أخذناها مع الموجبة الجزئية الخارجية) اعلم أن مادة الاجتماع والانفراد هنا كمادة الاجماع والانفراد بين السالبة





الجزئية الحقيقية والموجبة الكلية الخارجية فيتصادق السالبة الجزئية الحقيقية والموجبة الجزئية الخارجية فى نحو مادة اللون سواد على الفرض السابق كأن يقال بعض اللون أى فى التقدير ليس بسواد فقد صدق فى هذا السالبة الجزئية الحقيقية أو يقال بعض اللون أى فى الخارج سواد فقد صدق فى هذا الموجبة الجزئية الخارجية وتنفرد السالبة الجزئية الحقيقية فى نحو مادة الانسان حجر كأن يقال بعض الانسان أى فى التقدير ليس بحجر فقد صدق فى هذا السالبة الجزئية الحقيقية دون الموجبة الجزئية الخارجية وتنفرد الموجبة الجزئية الخارجية فى نحو مادة الانسان ناطق كأن يقال بعض الانسان أى فى الخارج ناطق فقد صدق فى هذا الموجبة الجزئية الخارجية دون السالبة الجزئية الحقيقية فتنبه (قوله فالنسبة الخ) مفرع على قوله وكذا اذا أخذناها الخ وقوله أيضا الجمع بينه وبين قوله كذلك للتوكيد كما هو واضح (قوله لان بين نقيضيهما) وهما الموجبة الكلية الحقيقية والسالبة الكلية الخارجية عموما من وجه قد عرفته فيما مر وهو معلوم أيضا مما ذكرناه لك قبل فيتصادقان فى نحو مادة العنقاء طائر كأن يقال كل عنقاء أى فى التقدير طائر فقد صدق فى هذا الموجبة الكلية الحقيقية أو يقال لاشئ من العنقاء أى فى الخارج بطائر فقد صدق فى هذا السالبة الكلية الخارجية وتصدق الكلية الحقيقية دون السالبة الكلية الخارجية كما فى مادة الانسان حيوان كأن يقال كل انسان أى فى التقدير حيوان فقد صدق فى هذا الكلية الحقيقية دون السالبة الكلية الخارجية والعكس كما فى قولنا لاشئ من الممتنع بموجود فقد صدق فى هذا السالبة الكلية الخارجية دون الموجبة الكلية الحقيقية (قوله وكذا لو أخذناها مع السالبة الكلية الخارجية) فيجتمعان فى نحو مادة الانسان حجر كأن يقال بعض الانسان أى فى التقدير ليس بحجر فقد صدق فى هذا السالبة الجزئية الحقيقية أو يقال لاشئ من الانسان أى فى الخارج بحجر فقد صدق فى هذا السالبة الكلية الخارجية وتنفرد السالبة الجزئية الحقيقية فى نحو مادة الحيوان فرس كأن يقال بعض الحيوان أى فى التقدير ليس بفرس فقد صدق فى هذا السالبة الجزئية الحقيقية دون السالبة الكلية الخارجية وتنفرد السالبة الكلية الخارجية فى نحو مادة البياض لون كأن يقال لاشئ من البياض أى فى الخارج بلون فقد صدق فى هذا السالبة الكلية الخارجية دون السالبة الجزئية الحقيقية فتأمل (قوله فبينهما الخ)

مفرع على قوله وكذا الخ وقوله أيضا أى كما ان بين ما تقدم عموما من وجه (قوله لان بين نقيضيهما) وهما الموجبة الكلية الحقيقية والموجبة الجزئية الخارجية عموما من وجه كما مر أى فى صدر عبارة الشرح فانظر ما قدمناه هناك (قوله واذا كانت الموجبة الخ) هذا بيان لقوله فى المتن فهما اذا الخ (قوله والسالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية أى مطلقا فيجتمعان فى نحو مادة الانسان حجر كأن يقال لا شئ من الانسان) أى فى التقدير بحجر فقد صدق فى هذا السالبة الكلية الحقيقية أو يقال بعض الانسان أى فى الخارج ليس بحجر فقد صدق فى هذا السالبة الجزئية الخارجية وتنفرد السالبة الجزئية الخارجية فى نحو مادة الحيوان انسان كأن يقال بعض الحيوان أى فى الخارج ليس بانسان فقد صدق فى هذا السالبة الجزئية الخارجية دون السالبة الكلية الحقيقية وقوله لانها أى السالبة الكلية الحقيقية وقوله أخص الخ أى كما تقدم فى النظر عند الاتحاد بين السالبتين الكليتين ومعلوم أن السالبة الكلية الخارجية أخص من السالبة الجزئية الخارجية والقاعدة ان الاخص من الاخص من شئ أخص من ذلك الشئ وقوله من سالبتها أى الخارجية وقوله وهى أى السالبة الكلية الحقيقية وقوله للموجبتين الخارجيتين أى الكلية والجزئية (قوله يعنى أن السالبة الكلية الحقيقية لما كانت الخ) أشار بذلك الى قياس المساواة ونظمه هكذا السالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية الخارجية اخص من السالبة الجزئية الخارجية ينتج السالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية ولما كان قياس المساواة يتوقف صدقه على صدق مقدمة غريبة أشار اليها بقوله لان الاخص من الاخص من شئ الخ (قوله التى هى أخص من سالبتها الجزئية) أى لان كل قضية كلية أخص من جزئيتها وقوله لان الاخص الخ الاخص الاول هنا هو السالبة الكلية الحقيقية والاخص الثانى هنا هو السالبة الكلية الخارجية والشئ هنا هو السالبة الجزئية الخارجية وقد انطبق هذا التعليل على ما هنا لان السالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الكلية الخارجية وهى أخص من السالبة الجزئية الخارجية فتكون السالبة الكلية الحقيقية أخص منها فقد صدق عليها انها أخص من الاخص من شئ فتكون أخص من ذلك الشئ فتفطن (قوله وأيضا) أى وارجع الى تعليل ذلك رجوعا بقولى فلان الموجبة الخ وقوله أعم مطلقا الخ فيجتمعان كما سيأتى فى نحو





مادة الانسان حيوان كأن يقال كل انسان أى فى الخارج حيوان فقد صدق فى هذا الموجبة الكلية الخارجية أو يقال بعض الانسان أى فى التقدير حيوان فقد صدق فى هذا الموجبة الجزئية الحقيقية وتنفرد الجزئية الموجبة الحقيقية فى نحو مادة العنقاء طائر كأن يقال بعض العنقاء أى فى التقدير طائر فقد صدق فى هذا الموجبة الجزئية الحقيقية دون الموجبة الكلية الخارجية ولا تنفرد عنها لما سيأتى وقوله ونقيض الاعم الخ النقيض الاول هنا هو السالبة الكلية الحقيقية والاعم هنا هو الموجبة الجزئية الحقيقية والنقيض الثانى هنا هو السالبة الجزئية الخارجية والاخص هنا هو الموجبة الكلية الخارجية فالسالبة الكلية الحقيقية نقيض الموجبة الجزئية الحقيقية التى هى أعم من الموجبة الكلية الخارجية فتكون السالبة الكلية الحقيقية أخص من نقيض الموجبة الكلية الخارجية وهو السالبة الجزئية الخارجية فقد صدق على السالبة الكلية الحقيقية انها نقيض الاعم فتكون أخص من نقيض الاخص كما هو القاعدة كما تقدم توضيحه سابقا فتفطن (قوله فلان صدق كل واحدة منهما الخ) مثلا اذا قلنا كل انسان أى فى الخارج حيوان أو بعض الانسان أى فى الخارج حيوان فقد صدق فى هذا كل واحدة من الموجبة الكلية الخارجية والموجبة الجزئية الخارجية ويلزم من ذلك صدق قضية قائلة بعض الانسان حيوان باعتبار الافراد المقدرة وهى الموجبة الجزئية الحقيقية ومتى صدقت هذه ارتفع نقيضها وهو السالبة الكلية الحقيقية ويؤخذ من ذلك قياس من الشكل الاول نظمه هكذا كلما صدق واحدة من الموجبتين الخارجيتين صدقت الموجبة الجزئية الحقيقة وكلما صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية ارتفعت السالبة الكلية الحقيقية ينتج انه كلما صدقت واحدة من الموجبتين الخارجيتين ارتفعت السالبة الكلية الحقيقية وهذا القياس كما ترى انما اثبت المباينة من أحد الطرفين ونظم القياس على ثبوتها من الطرف الآخر ان تقول كلما ارتفعت السالبة الكلية الحقيقية صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية وكلما صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية صدق كل واحدة من الموجبتين الخارجيتين ينتج انه كلما ارتفعت السالبة الكلية الحقيقية صدق كل واحدة من الموجبتين الخارجيتين فتأمل (قوله يستلزم صدق الموجبة الخ) اما فى صدق الموجبة الجزئية الخارجية فلما تقدم فى النظر عند الاتحاد بين الموجبتين الجزئيتين من انها أخص من الموجبة الجزئية الحقيقية ومعلوم أن صدق الاخص يستلزم صدق الاعم

وامافى صدق الموجبة الكلية الخارجية فلأنه يستلزم صدق الموجبة الجزئية الخارجية المستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية فتبين من هذا أن قوله يستلزم صدق الموجبة الخ أى من غير واسطة بالنظر لصدق الموجبة الجزئية الخارجية ومع واسطة بالنظر لصدق الموجبة الكلية الخارجية (قوله فتكون الخ) مفرع على قوله يستلزم الخ وقوله نقيضها أى وهو السالبة الكلية الحقيقية وقوله لان نقيض اللازم الخ علة لقوله فيكون نقيضها الخ وان كان مفرعا على ماقبله لما تقدم غير مرة ووجه انطباق هذا التعليل على ماهنا أن السالبة الكلية الحقيقية نقيض للموجبة الجزئية الحقيقية وهى لازمة لكل من الموجبتين الخارجيتين فهما ملزومان لها فقد صدق على السالبة الكلية انها نقيض اللازم فتكون مباينة للملزوم فتنبه (قوله والجزئية الموجبة الحقيقية اعم الخ) محصله أن بينها وبين السالبتين الخارجيتين عموما من وجه فيتصادق الجميع فى نحو مادة العنقاء طائر اذ يصدق أن يقال بعض العنقاء أى فى التقدير طائر وان يقال لاشئ من العنقاء أى فى الخارج بطائر وأن يقال بعض العنقاء أى فى الخارج ليس بطائر فقد صدق فى هذه المادة الموجبة الجزئية الحقيقية والسالبة الكلية الخارجيه والسالبة الجزئية الخارجية وتصدق الموجبة الجزئية الحقيقية بدون السالبتين الخارجيتين فى نحو مادة الانسان حيوان اذ يصدق أن يقال بعض الانسان أى فى التقدير حيوان ولا يصدق كل من السالبتين الخارجيتين كما لايخفى ويصدق كل منهما بدونها فى نحو أن يقال لاشئ من الممتنع بموجود أو بعض الممتنع ليس بموجود وأن بينها وبين الموجبة الكلية الخارجية عموما باطلاق فيتصادقان فى نحو مادة الانسان حيوان اذ يصدق أن يقال بعض الانسان أى فى التقدير حيوان وأن يقال كل انسان أى فى الخارج حيوان فقد صدق فى هذه المادة كل من الموجبة الجزئية الحقيقية والموجبة الكلية الخارجية وتصدق الموجبه الجزئية الحقيقية بدون الموجبة الكلية الخارجية فى نحو مادة الحيوان انسان اذ يصدق أن يقال بعض الحيوان أى فى التقدير انسان دون أن يقال كل حيوان انسان ولا تنفرد الموجبة الكلية الخارجية لما سيذكره المؤلف فلا تغفل (قوله بخلاف العكس) أى أنه ليس الحكم على بعض الافراد المقدرة حكما على الافراد الخارجية (قوله فلما سبق تقريره) يعنى قوله فيما مر فلتصادق الجميع عند انتفا الموضوع الخ (قوله وقد تؤخذ القضية الخ) لوقال وما اعتبر فى صدق عنوانها وجود





موضوعها ذهنا تسمى قضية ذهنية لكان أوضح وانسب بصنيعه السابق ولعله أشار بذلك الى قلتها لعدم استعمالها فى العلوم وقوله باعتبار الوجود الذهنى أى فقط فلا ينافى أن الذى تقدم فيه اعتبار الوجود الذهنى أيضا والباء للملابسة أى حال كونها متلبسة باعتبار الخ والمراد الوجود الذهنى لموضوعها كما لايخفى (قوله كقولنا الخ) هذا تمثيل للقضية المأخوذة باعتبار الوجود الذهنى (قوله فهى قسم ثالث مفرع على قوله وقد تؤخذ القضية الخ وقوله ليست بحقيقية الخ توضيح والا فهو مستغنى عنه بقوله فهى قسم ثالث (قوله هذه القضية زادها الاثير) على القسمين السابقين اللذين ذكرهما الجمهور فالقسمة عنده ثلاثية وعندهم ثنائية ومع ذلك لاينكرون تلك الزيادة بل يعترفون بها ويقولون بأن القسمة غير حاصرة (قوله لان ضابط الخ) تعليل لقوله زادها ولا يخفى أن هذا التعليل له شقان وقد علل المصنف كلا منهما فعلل الاول بقوله لعدم وجود الخ والثانى بقوله لان الافراد الخ (قوله لعدم وجود أفراد هذه فى الخارج) أى لعدم وجود أفراد موضوع هذه فى الخارج يعنى وضابط الخارجية أن يعتبر وجود أفراد موضوعها فى الخارج كما يعلم مما مر (قوله وضابط الحقيقية الخ) من تتمة التعليل لزيادة هذه القضية كما علمت وقوله أيضا أى كما أن ضابط الخارجية لايتناولها (قوله فى موضوع الحقيقية) أى لموضوعها ففى بمعنى اللام وأن شئت قلت المندرجة فى موضوع الخ فتكون فى على بابها (قوله بالامكان العام انما قيد بالعام لتشمل كلا من الافراد الجائزة والافراد الواجبة وقوله وأفراد هذه القضية الخ من تتمة تعليل الشق الثانى من تعليل زيادة هذه القضية وفى الكلام مضاف محذوف والتقدير وافراد موضوع هذه القضية الخ (قوله فوجب أن تزاد الخ) هذه نتيجة تعليل زيادة القضية المذكورة وقوله لان تقسيم الخ علة لتفريع قوله فوجب الخ على التعليل المار وكان الاولى أن يبدل الجمع اعنى قوله القضايا بالمفرد وهو القضية لان التقسيم له لا للجمع (قوله وانما قيد الاثير الخ) أى حيث قال الحقيقية هى التى قدر وجود أفراد موضوعها الممكنة الحصول بالامكان العام واعترض بأنه لاحاجة لذلك التقييد بعد قولنا التى قدر وجود الخ لان التقدير بمعنى الامكان وأجيب بأن المراد بالتقدير الفرض وهو لا يستلزم الامكان وقوله ممكنة الحصول أى بالامكان العام كما علمت (قوله لانه لولا ذلك) أى لولا هذا التقييد وقوله لما صدقت الخ أى لصدق نقيضها حينئذ وهو بالنسبة للسالبة القائلة لاشئ من الحيوان بحجر على

الفرض الآتى بعض الحيوان حجر وبالنسبة للموجبة القائلة كل انسان حيوان على الفرض الآتى بعض الانسان ليس بحيوان وبتى صدق نقيض شئ كذب ذلك الشئ فيلزم من صدق النقيضين المذكورين عدم صدق تلك القضية كما سيتضح لك مما سيذكره فتفطن (قوله أما السالبة الخ) أى واما وجه عدم صدق السالبة حينئذ فهو أنه اذا قلنا الخ ومثل ذلك يقال فى قوله الآتى واما الموجبة الخ (قوله مثلا راجع لقوله قلنا لا لقوله بالاعتبار الحقيقى كما قد يتوهم (قوله وهو) أى ذلك الفرد المستحيل وقوله مثلا أى أو شجرا أو نحو ذلك (قوله فانه يلزم الخ) جواب الشرط وقوله لان هذا الفرد الخ تعليل لذلك الجواب وقوله فى موضوع الخ أى مندرجا فى موضوع الخ وقوله فانه يلزم الخ جواب الشرط الثانى (قوله فيصدق الخ مفرع على قوله فانه يلزم أنه لو وجد الخ وقوله اذا أى اذ لزم انه لو وجد كان حيوانا حجرا (قوله وهو) أى ذلك الفرد المستحيل (قوله وذلك) أى قولنا بعض الحيوان حجر (قوله واما الموجبة الخ) معطوف على قوله اما السالبة الخ وقد عرفت أن المعنى واما وجه عدم صدق الموجبة حينئذ فهو أنه اذا قلنا الخ (قوله مثلا راجع) لقوله قلنا كما مر نظيره (قوله فيلزم أن يصدق الخ) جواب الشرط (قوله وهو) أى الفرد المستحيل (قوله فالحق اذا الخ) هذا مفرع على تعليل الزيادة فيما نظهر لا على ما قبله والا لقال فالحق اذا أن تقيد الحقيقية بأن تكون أفرادها ممكنة الحصول بالامكان العام (قوله والمعنى فى ذلك) أى فى المثال الاول اعنى قولنا شريك الاله الحق ممتنع (قوله وسور الكلية الخ) هذا شروع فى بيان سور الحملية وسيأتى بيان سور الشرطية فتنبه (قوله فى الجميع) أى الخارجية والحقيقية والذهنية كما سيذكره (قوله وما فى معناهما) أى من كل ما دل على الاحاطة بجميع الافراد فى الايجاب وذلك كعامة وطرا وقاطبة وكافة وال الاستغراقية (قوله كقولك كل جرم الخ) المثال الاول للقضية المسورة بلفظ كل والثانى للقضية المسورة بلفظ جميع وقد انتظم منهما قياس من الشكل الاول كما سيأتى التنبيه على ذلك (قوله وسور السلب الخ لو قال وسور الكلية السالبة لكان انسب بما قبله وكذا يقال فيما بعد (قوله وما فى معناهما) أى من كل ما يدل على الاحاطة بجميع الافراد فى السلب كلا انسان أولا ديارا ولا رجل وسائر النكرات فى سياق النفى على ما اطلقه أهل هذا الفن وان كان عند أهل العربية التفصيل بين ان تكون مختصة بالنفى كاحد وديار أو مع من ولو مقدرة فتكون نصا فى العموم وبين ان تكون ليست كذلك فتكون





ظاهرة فيه لا نصا وحينئذ يتعين المراد بالقرائن (قوله كقولك لا شئ من الجرم الخ) المثال الاول للقضية المسورة بلا شئ والثانى للمسورة بلا واحد (قوله ونحوه) أى نحو قولك المذكور وقوله لا شخص اغير من الله سيأتى أن المراد بالغيرة المثبتة فى ذلك لله تعالى لازمها وهو حرمة ارتكاب المحرمات وشدة العقوبة دنيا وأخرى لمن ارتكبها لا ان المعنى الاصلى وهو التغير والانحراف على الفاعل مستحيل عليه تعالى وسيأتى أيضا أنه لا يؤخذ من هذا الحديث جواز اطلاق الشخص عليه تعالى خلافا للزركشى فتنبه (قوله بعض وواحد) أى وما فى معناهما مما دل على الاحاطة ببعض الافراد فى الايجاب كاثنين وثلاثة (قوله كقولك بعض الذات الخ) المثال الاول للقضية المسورة بلفظ بعض والثانى للمسورة بلفظ واحد (قوله ليس كل وبعض ليس وليس بعض) الفرق بين ليس كل وما بعده أن ليس كل يدل على رفع الايجاب الكلى مطابقة وعلى السلب الجزئى التزاما وما بعده بالعكس اما الاول فلانا اذا قلنا ليس كل حيوان بفرس كان معناه ليست الفرسية ثابتة لكل فرد من أفراد الحيوان فهذا مدلوله المطابقى وهو محتمل لان لا تكون الفرسية ثابتة لشئ من تلك الافراد فيكون سلبا كليا ولان لا تكون ثابتة لبعضها مع ثبوتها للبعض الآخر فيكون سلبا جزئيا لكن لما كان السلب الجزئى متحققا حتى على الاحتمال الاول لانه اذا انسلب الحكم عن الجميع فقد انسلب عن البعض حملوه عليه أخذا بالمحقق وتركا للمشكوك فيه واما الثانى فلانه لما تسلط النفى فيه على البعض دل صريحا على سلب الحكم عن البعض الذى هو السلب الجزئى والتزاما على أن الحكم ليس ثابتا لكل فرد لانه اذا انتفى عن بعض الافراد صدق أنه لم يثبت لكل الافراد فيكذب الايجاب الكلى والفرق بين بعض ليس وليس بعض من وجهين أحدهما أن الاول لا يستعمل للسلب الكلى اصلا بخلاف الثانى فانه قد يستعمل له كما سيذكره المصنف لان لفظ بعض من النكرات فاذا وقع بعد النفى صح أن يعم بخلاف ما اذا وقع قبله ثانيهما أن الاول قد يستعمل للايجاب الجزئى فتكون القضية موجبة معدولة كأن يقال بعض الانسان ليس بحجر على أن اداة السلب جزء من المحمول فيكون قد وصف الانسان باللاحجرية بخلاف الثانى فانه لا يكون الا للسلب بقى أن القضية المسورة بلفظ ليس كل اذا كانت محتملة للسلب الكلى وللسلب الجزئى لم يكن فرق بينها وبين المهملة لعدم وضوح المراد منها مثلها لا يقال هذه يتحقق فيها السلب الجزئى فحملوها عليه لانا نقول تلك أيضا كذلك ولذلك كانت فى قوة الجزئية

كذا لبعضهم واجاب بعضهم بما لا يجدى (قوله كقولك ليس كل حيوان الخ) المثال الاول للقضية المسورة بلفظ ليس كل والثانى للمسورة بلفظ بعض ليس والثالث للمسورة بليس بعض (قوله وقد يستعمل هذا الاخير الخ) أى لما تقدم من أن لفظ بعض نكرة وهى بعد النفى يصح أن تعم (قوله من ابعاضه) أى من أفراده (قوله فهذه) أى المسورات المذكورة التى هى المسورة بالسور الكلى أو الجزئى ايجابا أو سلبا وعلى كل اما أن تكون القضية خارجية أو حقيقية فصح قوله قضايا ثمانية وكان مقتضى صدر كلامه أن يعتبر الذهنية أيضا و يجعل القضايا اثنتى عشرة لكنه لم يعتبر الذهنية هنا لقلة استعمالها واهمالها وقيل ان المراد فهذه ثمانية بزيادة المهملة والشخصية موجبتين وسالبتين وفيه بعد لا يخفى (قوله الدال على التعميم) أى فى الايجاب او السلب وقوله أو التبعيض أى فى الايجاب أو السلب فدخلت أقسام السور الاربعة (قوله فهو مجاز لغوى) أى باعتبار الاصل وقوله وحقيقة عرفية أى باعتبار الاصطلاح الآن (قوله والعلاقة فيه الاحاطة) فيه تسمح لان العلاقة انما هى المشابهة فى الاحاطة لا نفس الاحاطة (قوله واعلم أن الكل الخ) ظاهره أن لفظ كل هو الذى يطلق على هذه المفهومات الثلاثة وليس مرادا وانما المراد أن مدخول ذلك هو الذى يطلق عليها ولذلك قال بعضهم فى العبارة حذف والاصل أن مدخول لفظ كل الخ والمراد ما شأنه أن يكون مدخولا لذلك ولو فى الجملة فلا يرد أن الاطلاق الاول لا يصح معه أن يكون اللفظ مدخول كل لان مفهومه حينئذ شىء واحد ومحصله أن مدخول كل ولو باعتبار الشان يطلق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاثة والمعتبر منها فى مدخول كل المستعمل فى اسوار القضايا المعنى الثالث وهو الكلية دون المعنيين الاولين وهما الكلى الطبيعى والكل المجموعى لانه لو اعتبر أحدهما لزم عدم الانتاج فى الاقيسة لعدم تعدى الحكم من الحد الاوسط وهو موضوع الكبرى الى الحد الاصغر وهو موضوع الصغرى بخلاف ما لو اعتبر المعنى الثالث فان الانتاج حاصل حينئذ لتعدى الحكم من الحد الاوسط الى الحد الاصغر فتأمل (قوله المستعمل فى اسوار القضايا) أى المستعمل فى معناه حال كونه مندرجا فى اسوار القضايا فليس الجار والمجرور صلة للمستعمل كما قد يتوهم وكذا يقال فى نظيره بعد وقوله عندهم أى عند أهل هذا الفن وقوله بحسب الاشتراك أى لا بحسب الحقيقة والمجاز (قوله الكلى) بدل من قوله ثلاثة واعلم أن للكلى ثلاثة أقسام كلى منطقى وهو الذى ذكره المناطقة أعنى ما لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع





الشركة فيه وكلى طبيعى وهو ما صدق ذلك من غير اعتبار انه لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كحقيقة الانسان وحقيقة الحيوان من غير ذلك الاعتبار وكلى عقلى وهو كالذى قبله لكن مع اعتبار أنه لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه والمراد هنا الثانى اذا علمت ذلك علمت أن قوله وهو ما لا يمنع الخ على حذف مضاف والتقدير وهو ما صدق ما لا يمنع الخ ويؤيد ذلك التمثيل بقوله كحقيقة الانسان وبهذا التقدير اندفع ما لبعضهم هنا من الاشكال (قوله وهى كونه الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول وهى حيوان ناطق اذ حقيقة الانسان هى ذلك لا كونه كذلك ففى عبارته تسمح (قوله والكل المجموعى وهو الافراد بقيد الاجتماع وقوله والكلية هى الافراد لا بذلك القيد (قوله فى معنى كل) أى فى معنى مدخول كل كما علم ولو اسقط معنى لكان أوضح (قوله والعلوم يحتمل أن المراد بها العلوم الحكمية وهى التى يبحث فيها عن احوال الموجودات قديمها وحادثها ويحتمل أن المراد بها النتائج التى تنتجها الاقيسة والاقرب الاول (قوله فضلا عن غيره) راجع لقوله لزم أن لا ينتج الشكل الاول وقوله لانه لا يتعدى الحكم الخ علة لقوله لزم أن لا ينتج الخ (قوله حينئذ) أى حين اذ كان المعتبر أحد المعنيين الاولين (قوله أما اذا عنينا به الخ) أى اما عدم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر اذا عنينا به الكلى فثابت للتغاير الخ والضمير فى به عائد للكل أى لمدخوله (وقوله والحكم على أحد المتغايرين الخ) من تتمة التعليل بل هو روحه أو قوله لا يتضمن الحكم الخ أى ولو اتفق اتحادهما فى الحكم فى نفس الامر كما فى قولنا الانسان حيوان والحيوان جسم فان الحكم على الحيوان بأنه جسم على ذلك الاحتمال لا يتضمن الحكم على الانسان بذلك وان كان حكمه كذلك فى نفس الامر (قوله كقولنا الانسان حيوان) أى حقيقة الانسان حيوان وقوله والحيوان جنس طبيعى أو عقلى أى وحقيقة الحيوان الخ واعلم أن للجنس ثلاثة أقسام كالاقسام المذكورة فى الكلى جنس منطقى وهو الذى ذكره المناطقة اعنى المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة وجنس طبيعى وهو ما صدق ذلك من غير اعتبار أنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحقيقة الحيوان وحقيقة الجسم وجنس عقلى وهو كالذى قبله الا انه مع اعتبار انه مقول على كثيرين الخ والمراد هنا أحد المعنيين الاخيرين كما أشار لذلك بقوله جنس طبيعى أو عقلى ويجرى نظير تلك الاقسام فى النوع والفصل والخاصة (قوله ولا تلزم) النتيجة كان الانسب التفريع كما فى بعض النسخ (قوله واما اذا عنينا الخ)

أى واما عدم تعدى الحكم اذا اعتنينابه المجموعى فثابت لجواز الخ (قوله والحكم الخ) من تتمة التعليل بل هو روحه وقوله لا يجب الخ أشار بذلك التعبير الى أنه قد يكون الحكم على مجموع أفراد الاعم حكما على مجموع أفراد الاخص كما فى قولنا مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان جسم (قوله فانك اذا قلت الخ) تعليل لقوله فلجواز ان يكون الخ وقوله مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان فرس وحمار وغيرهما هذا بيان للمراد من نظم القياس لا له بعينه اذ اصل القياس الانسان حيوان والحيوان فرس وحمار وغيرهما وفى ذلك مانع آخر وهو عدم صدق الصغرى اذ المجموع ليس الحيوان وانما الحيوان كل فرد فتأمل (قوله كذلك) أى فرس وحمار وغيرهما (قوله واما لو اعتبرنا الخ) قال بعضهم لو قال فتعين اعتبار المعنى الثالث فى مدخول كل لكان اظهر وهو كذلك لكن فى صنيعه حسن وله وجه أيضا كما لا يخفى (قوله لكون الاصغر الخ) قال بعضهم لو قال لكون الحكم على جميع أفراد الاوسط ومن جملتها أفراد الاصغر لكان على ما ينبغى وهو بمعنى ما ذكره كما لا يخفى أيضا وقوله حينئذ أى حين اذ كان المعتبر المعنى الثالث (قوله على بعض الخ) أى على ما يتعلق ببعض الخ (قوله لكنه مما يجب الخ) استدراك على قوله بما هوا جنبى الخ الموهم أن المتعلم لا يرغب فيه وفى بعض النسخ لكونه مما يجب الخ وعليه فهو تعليل للتنبيه على ذلك (قوله فقولنا فى مثال الخ) أى اذا اردت ذلك فقولنا الخ فالفاء فصيحية (قوله أى كما له الخ) هذا تفسير لكل من جزئى القضية وقوله فراغا تسميته بذلك انما هى باعتبار وهم الشخص والا فهو مملوء بالهوى فى نفس الامر لكن للطافة اجزائه ينضم بعضها الى بعض اذا زاحمها فيه جرم آخر هذا مذهب أهل السنة وذهب الحكما الى أنه فراغ محقق (قوله اما بالحصول) أى الثبوت والتحقق وقوله والمشاهدة المراد بها ما يشمل المشاهدة بالحواس الظاهرة والمشاهدة بالحواس الباطنة أخذا من قوله كتغير بعض الاجرام الخ فان بعض ذلك مشاهد بالحواس الظاهرة وبعضه مشاهد بالحواس الباطنة فتأمل (قوله ثم كذلك) أى ثم من مضغة الى صورة مخلقة (قوله وتغيرها معطوف) على مدخول الكاف فى قوله كتغير بعض الاجرام والضمير اما عائد للاجرام وعليه فتأنيثه ظاهر واما للبعض الاجرام وعليه فتأنيثه لاكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه (قوله الى غير ذلك) أى وانته الى غير ذلك (قوله واما بالحصول من غير مشاهدة) معطوف على قوله اما بالحصول والمشاهدة (قوله كبعض الجبال) كان الاولى





والانسب بسابقه أن يقول كتغير بعض الجبال وقوله فان التغير الخ تعليل للتمثيل (قوله على القطع) أى بالقطع فعلى بمعنى الباء فيما يظهر (قوله لانعدام الخ) علة لقوله فان التغير الخ وقوله من اعراض الاجتماع الخ بيان لما والاضافة للبيان أى من اعراض هى الاجتماع أى اجتماع بعض اجزائها البعض والالوان وغيرها وجعله الاجتماع من الاعراض انما يتمشى على مذهب الحكما القائلين بعدم اشتراط كون العرض امرا وجوديا دون مذهب أهل السنة القائلين باشتراط ذلك وعليه فالاجتماع امر اعتبارى لا عرض وقوله فى كل لحظة متعلق بقوله لانعدام الخ وقوله لما قام عليه الخ تعليل لقوله لانعدام الخ وقد جرى المؤلف فى ذلك على قول الاشعرى وهو أحد قولين فى المسألة ثانيهما وهو التحقيق أنها تبقى زمانين فاكثر فالاول خلاف التحقيق بل قال بعضهم أنه نزغة من نزغات الفلاسفة وعليه فالصحيح أن الله تعالى يخلق عند انعدامها امثالها خلافا لمن قال بتجددها باعيانها (قوله الا انا لا نشاهد الخ) استدراك على قوله فان التغير الخ وقوله ذلك أى التغير وقوله بابصارنا أى ولا بغيرها من الحواس الباطنة والظاهرة وانما أثبتناه لقيام البرهان عليه (قوله وأيضا فهى الخ) كان الاولى أن يقول عطفا على ما تقدم واما بالقبول كبعض الجبال والارضين فانه قابل لما شوهد فى غيره من التغيرات الحسية (قوله فكل جرم الخ) قال بعضهم هذا التفريع عين ما قبله فلو اسقطه لكان أولى لانه يلزم على ذكره تفريع الشئ على نفسه اه وقد يقال يكفى الاختلاف بين التفريع والمفرع عليه بالاجمال والتفصيل وقوله اذا أى اذ اعتنينا ما ذكر فقوله فهو متغير بالحصول أى مع المشاهدة أو مع غير مشاهدة كما علم (قوله انتظم منهما) أى تركب من المثالين المذكورين وقوله من الضرب الاول الخ أى الذى هو أن يكون كل من الصغرى والكبرى كليا (قوله فينتجان) أى المثالان ولو قال فينتج لكان أولى وعليه فالضمير راجع للقياس المنتظم منهما (قوله ودليل الكبرى الخ) هذا الدليل يتضمن قياسين احدهما ينتج حدوث الاجرام وثانيهما ينتج حدوث صفاتها ونظم الثانى هكذا الصفات القائمة بالاجرام تقبل الوجود والعدم وكلما كان كذلك فهو حادث ينتج أن هذه الصفات حادثة فاشار الى الصغرى بقوله التى تقبل الوجود والعدم والى الكبرى بقوله وكلما يقبل الخ على ما يأتى والى النتيجة بقوله فتلك الصفات الخ ونظم الاول هكذا الاجرام ملازمة للصفات الحادثة وكلما كان كذلك فهو حادث ينتج أن الاجرام حادثة فاشار الى الكبرى بقوله والاجرام الخ وحذف

الكبرى وأشار الى النتيجة بقوله فتعين الخ على ما يأتى ولما كان القياس الاول متوقفا على القياس الثانى أخره عنه فتأمل (قوله مشاهدة ذلك) أى الوجود والعدم وفيه أن الوجود والعدم لا يشاهد كل منهما وقد يجاب بأن المراد بالمشاهدة المشاهدة بالحواس الباطنية (قوله فهو جائز الخ) كان الاولى أن يقول فهو حادث كما يؤخذ مما تقدم ولذلك قال بعضهم ان قوله فهو جائز الخ فى قوة التعليل للكبرى أى ومحمولها قوله فلا يكون الا حادثا ولا يخفى ما فيه من البعد والتكلف (قوله برجحه) أى الوجود وقوله على ما يساويه الخ جرى فى ذلك على القول بأن المعدوم الممكن يستوى نسبتا الوجود والعدم اليه وهو المشهور وقيل نسبة العدم ارجح لاسبقيته فالاصل بقاؤه (قوله فلا يكون الخ) مفرع على قوله فهو جائز الخ أن جعل ذلك هو محمول الكبرى وهو الذى يظهر واما ان جعل تعليلا لها مقدما كما قاله بعضهم على ما فيه فيكون قوله فلا يكون الخ هو محمول الكبرى (قوله لا يمكن اذا) أى اذ كانت تقبل الوجود والعدم (قوله والاجرام الخ) قد عرفت أنه أشارة لصغرى القياس الاول لكن قد يقال لا حاجة لهذا بعد قوله ان كل جرم لما كان ملازما الخ وقوله فتعين الخ جعله بعضهم جواب لما وكان حقه حينئذ أن لا يقترن بالفاء فلعله أشارة للنتيجة ويكون المصنف قد حذف الجواب للعلم به من ذلك وبالجملة فلا يخفى ما فى هذه العبارة من الركاكة (قوله جميعها) أى جميع الاجرام ورجع بعضهم الضمير للاجرام والصفات والاول اظهر ليناسب ما بعده (قوله ما شاء فيها من الجائزات الخ) وهذه هى الممكنات المتقابلات المنظومة فى قوله بعضهم

الممكنات المتقابلات * وجودنا والعدم الصفات
ازمنة امكنة جهات * كذا المقادير روى الثقات

(قوله ويجب الخ) معطوف على قوله وجب افتقارها الخ وقوله واجب الوجود أى وجوبا ذاتيا مطلقا فليس وجوب وجوده تعالى لغيره ولا لذاته مقيدا والحاصل أن واجب الوجود له ثلاثة أقسام واجب الوجود وجوبا ذاتيا مطلقا وذلك كمولانا تبارك وتعالى وواجب الوجود وجوبا عرضيا وذلك كمن تعلق علمه تعالى بوجوده من الممكنات وواجب الوجود وجوبا ذاتيا مقيدا كالتحيز للجرم فانه واجب الثبوت مادام الجرم موجودا (قوله عام القدرة والارادة) أى لجميع الممكنات وقوله والعلم أى وعام العلم لجميع الامور ممكنها وغيره وموجودها وغيره وكليها وغيره وقوله واحدا أى ذاتا وصفة وفعلا كما هو موضح فى محله وقوله غنيا أى غنى مطلقا وهو انتفاء الحاجات





كلها بخلاف غيره تعالى فانه غنى غنى مقيدا وهو انتفاء بعض الحوائج فتحصل لك أن الغنى قسمان مطلق ولا يكون الا لله ومقيد وهو الثابت لغيره تعالى كما صرح به شارح القاموس (قوله والا لزم الخ) أى والا يكن تعالى واجب الوجود الخ لزم الخ (قوله يعنى لو كان الخ) لو قال يعنى لانه لو كان لكان أولى وأشار بذلك الى قياس مركب من شرطية وحملية نظمه هكذا لو كان قديما لكان مجردا عن كل ما يفتقر الى الفاعل وكونه متجردا عن ذلك لا يعقل ينتج ان كونه قديما لا يعقل فتعين حينئذ أن يكون حادثا فاشار الى الشرطية بقوله لو كان الخ والى الحملية بقوله وذلك لا يعقل وحذف النتيجة ويحتمل أنه مركب من شرطية واستثنائية نظمه هكذا لو كان قديما لكان مجردا عن ذلك لكن كونه مجردا عن ذلك باطل فيكون ما ادى اليه وهو كونه قديما باطلا واذا بطل ذلك ثبت كونه حادثا وهو المطلوب فتأمل (قوله وهو) أى ما يفتقر الى الفاعل وقوله المقدار المخصوص أى كالطول أو القصر وقوله الحيز المخصوص أى مكان التحيز المخصوص وهو أخذ الجرم قدرا من الفراغ وقوله وغيرهما أى كالبياض والسواد وقوله وذلك أى تجرده عن كل ما يفتقر الى الفاعل (قوله لانه لو استغنى الخ) ما تقدم فى قوله لو كان قديما الخ من الاحتمالين المذكورين يأتى هنا فنظمه على الاول لو استغنى جائز عن الفاعل لزم ترجح أحد الامرين الجائزين المتساويين على مساويه من غير مرجح وترجحه من غير مرجح لا يعقل ونظمه على الثانى هكذا لو استغنى جائز عن الفاعل لزم ترجح أحد المتساويين من غير مرجح لكن ترجح ذلك باطل واذا بطل ذلك بطل ما ادى اليه وهو استغناؤه عن الفاعل واذا بطل ذلك ثبت نقيضه وهو المطلوب (قوله لزم ترجح) هكذا بصيغة التفعل لا بصيغة التفعيل وقوله وذلك أى ترجح أحد الجائزين الخ (قوله وقولنا ونحوه ما فى الحديث الخ) لو قال وقوله فى الحديث لا شخص الخ لكان انسب بقوله لا شك أن هذه سالبة الخ فتأمل (قوله من تحريم الخ) بيان للازم وقوله التسور أى الاقتحام والارتكاب وقوله على المحارم أى المحرمات وقوله بغير اذن هو بيان للواقع كالذى بعده (قوله وشدة العقوبة) معطوف على قوله تحريم التسور الخ وقوله لمن انتهكها أى ارتكبها (قوله بمعنى الانفة الخ) الاضافة للبيان والانفة معناها الاستنكاف والاستعظام وقوله والتغير عطف تفسير وقوله فى الذات أى لها وقوله يعز أى يشق (قوله وهى) أى أخذ ذلك وانث الضمير مراعاة للخبر (قوله سببها الاغترار الخ) كيف يتاتى ذلك مع قولهم بعض ما يضاف اليه اللهم الا أن يكون الزركشى حمل

الاضافة على المعنى اللغوى وهومطلق النسبه واليه يشيرقول المؤلف وذلك خاص الخ (قوله وذلك) أى كونه لابدأن يكون الموصوف بأفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه وقوله خاص الخ أى كما يقتضيه قولهم بعض ما يضاف اليه (قوله لم يلزم حينئذ) أى حين اذلم يكن مضافاوذكر بعده الخ (قوله ولهذا) أى لما تقدم من أنه لابدأن يكون الموصوف بافعل التفضيل اذا كان مضافا بعض ما يضاف اليه واما اذالم يكن مضافا لم يلزم ذلك تأمل (قوله تستلزم خروجه منهم) أى ضرورة أن المضاف غيرالمضاف اليه (قوله يعنى أن الذات الخ) أى بطريق المفهوم ونظرفيه بأن مفهوم الايجاب الجزئى الذى هوالسلب الجزئى غيرلازم تحققه اذقد يصدق الجزئى مع صدق الكلى كمافى قولنا بعض الانسان حيوان وعلى فرض لزوم تحققه فهوغيرمعتبرعندهم (قوله عند أهل الحق) أى بخلافه عندغيرهم ممن يأتى (قوله على الذات الحادثة) أى على الذوات الحادثة فأل للجنس المتحقق فى الجمع أخذامن قوله وهى الاجرام (قوله فانها ذات الخ) تعليل لقوله وعلى الذات العلية (قوله والا) أى بان كانت جرماوقوله ولاصفة معطوف على قوله وليست جرما والاأى بأن كانت صفة (قوله لاستحالة قيام الصفة بالصفة المرادلاستحالة قيام الصفة التى هى أحد المعانى أوالمعنوية واما التى هى أحد الصفات النفسية كالوجودوالسلبية كالقدم فلاشك فى صحة قيام ذلك بها فلامحذورفيه وانما استحال قيام صفة من صفات المعانى أوالمعنوية بالصفة لانه يلزم عليه قيام المعنى بالمعنى امافى الاولى فواضح واما فى الثانية فلانها ملازمة لصفة المعنى فيلزم من قيامها بها قيام صفة المعنى بها وأيضا يلزم عليه ثبوت الحكم لها بكونها قادرة أوعالمة أومتكلمة الى غيرذلك امافى الثانية فظاهر واما فى الاولى فلانها ملازمة للصفة المعنوية وهذا كله بديهى البطلان (قوله وفيه) أى فى قوا بعض الذات جرم باعتبارمفهومه وقدعلمت مافيه (قوله فكل ذات الخ) مفرع على قول القائلين بمرادفة الخ (قوله فلذلك) أى لقولهم بمرادفة الذات للجرم (قوله وفساد مذهب الخ) معطوف على مدخول على فى قوله على فساد مذهب الحشوية (قوله فى مرادفة الخ) لعل الاولى اى مرادفة الخ وقوله الاأنهم ظهرلهم الخ استدراك على قوله القائلين بمثل الخ (قوله بانها صفة) ومع ذلك صرحوابان معبودهم جوهر فقيل لهم كيف وانتم تقولون بأنه صفة فقالوا مرادنا بالجوهر الشئ النفيس (قوله يعنى أن الصفة الخ) فيه ماتقدم من النظر السابق عند قوله يعنى أن الذات الخ (قوله لانه لابقاء لها الخ) الملحوظ





فى التعليل والمعول عليه انما هوقوله فتعرض للجرم وعلى هذا يشكل قوله ولقرب انصرام الدنيا الخ لكن الشارح لاحظ أن الدنيا اشبهت العرض فى عدم البقاء وسرعة الزوال (قوله اثر) أى عقب فهو بكسر الهمزة وسكون المثلثة (قوله وسرعة زوالها) عطف تفسير (قوله فقال الخ) معطوف على قوله سماها الخ وقوله والله يريد الآخرة أتى بذلك لتتميم الآية فقط كما لايخفى (قوله وكل واحدة منها) أى من القضايا الثمانية كما أشارله فى الشرح وقوله اما محصلة أومعدولة قد تقدم أن كلا من المحصلة والمعدولة ثلاثة أقسام والمصنف لم يعتبر ذلك وانما اعتبر محصلة المحمول ومعدولته وانما اقتصر عليها لانهما المعتبران عندهم حتى انه متى اطلق لفظ المحصلة والمعدولة انصرف اليهما (قوله فالمجموع الخ) مفرع على قوله وكل واحدة الخ وقوله ستة عشر قضية وهى قائمة من ضرب ثمانية فى اثنين كما ذكره فى الشرح (قوله وحقيقة التحصيل) أى للمحمول كما علمت وكذلك قوله والعدول وقوله بعد الرابطة أى الملفوظة أوالمقدرة وقوله ليس سلبيا أى ليس عدميا بل ثبوتيا سواء كان هناك سلب قبل الرابطة أولا أخذا من تعداد المثال فى الشرح (قوله والعدول) أى وحقيقة العدول وقوله ان يكون سلبيا أى ان يكون المحمول وهوما بعد الرابطة عدميا سواء كان هناك سلب قبل الرابطة اولا أخذا من تعداد المثال أيضا فتأمل (قوله اما أن يكون فيها) أى فى كل واحدة وانما أنث الضمير مراعاة للمعنى وقوله مع ما اضيف اليه أى حال كونه مع مانسب اليه فهو حال من الضمير فى قوله بنسبته والمراد الاضافة اللغوية وهى مطلق النسبة وقوله ايجابا وسلبا أى سواء كانت النسبة على سبيل الايجاب أوعلى سبيل السلب وقوله الى الموضوع متعلق بقوله نسبته (قوله كقولك زيدهو الخ) فيه مع ما قبله لف ونشرمرتب فتنبه (قوله وتسمى هذه الخ) انما سميت بذلك لانه عدل فيها باداة السلب عن أصل وضعها وهو رفع النسبة فهومن باب الحذف والايصال والاصل معدول فيها (قوله واما ان لايكون الخ) معطوف على قوله اما ان يكون الخ وقوله فيها أى فى كل واحدة وأنث الضمير لما مر وقوله ذلك أى السلب الذى حكم بنسبته مع ما اضيف اليه الخ وحينئذ فيصدق النفى بان لايكون فيها سلب اصلا او فيها سلب لم يحكم بنسبته مع ما اضيف اليه الى الموضوع وقد مثل لكل من ذلك (قوله وتسمى هذه الخ) انما سميت بذلك لانه جعل المحمول فيها محصلا أى ليس سلبيا بل ثبوتيا فهومن باب الحذف والايصال والاصل محصل فيها كما مر فى نظيره (قوله والجمهوران كل قضية الخ) أى على أن كل قضية الخ وهذا شروع فى

الخلاف فى العدول وهو على اقوال ستة كما يعلم من استقصاء كلامه وقوله سواء كان الخ أى وسواء كانا مشتركين فى النوع السافل أولا وسواء اتصف الموضوع بالمحمول يوما أولا وسواء كان الموضوع قابلا للاتصاف بالمحمول أولا أخذا من باقى كلامه (قوله فعلى هذا) أى على هذا القول وهو ان كل قضية كان السلب الخ وقوله فتكون أى قولك الجوهر الخ وأنث الضمير مراعاة للخبر (قوله وان لم يشترك الخ) أى والحال انه لم يشترك الخ فالواو للحال كما هو ظاهر (قوله ان يكون الموضوع والمحمول داخلين تحت جنس الخ) خرج بذلك نحو ان يقال الجوهر هو ليس بعرض فلا عدول فيه على هذا وقوله ولو كان أعلى الاجناس أى كما فى قولنا المركب هو لا جوهر فرد (قوله فيه) أى العدول وكذا ما بعد وقوله دخولهما تحت الجنس السافل أى نحو قولنا الانسان هو لا فرس فان الموضوع والمحمول فى هذا المثال قد دخلا تحت الجنس السافل القريب وهو الحيوان وخرج بذلك ما لم يدخلا تحت الجنس السافل ولو دخلا تحت ما فوقه نحو أن يقال الانسان هو لا حجر تأمل (قوله دخولهما تحت النوع السافل) أى نحو ان يقال الرجل هو لا أمرأة فان الموضوع والمحمول فى هذا المثال قد دخلا تحت النوع السافل وهو الانسان وخرج بذلك ما لم يدخلا تحت ما ذكره ولو دخلا تحت الجنس السافل نحو قولك الانسان هو لا فرس (قوله اتصاف الموضوع الخ) أى بالفعل نظير ما بعده وقوله يوما ما أى أى يوم كان ولو غير زمن الحمل وذلك نحو ان يقال زيد هو لا ميت و زيد هو لا قائم الى غير ذلك وخرج بما ذكر ما اذا لم يتصف الموضوع بالمحمول يوما ما كما فى قولنا زيد هو لا اعمى اذا لم يتصف بالعمى ابدا (قوله الا حيث يكون الخ) أى نحو قولك زيد هو لا اعمى وخرج بذلك ما اذا لم يكن الموضوع قابلا للاتصاف بالمحمول كما فى قولك زيد هو لا حائض وقوله قابلا للاتصاف الخ أى وان لم يتصف بالفعل وقد علمت مثاله والمراد قابلا حال الحمل فخرج ما لم يكن كذلك فى هذه الحالة وان كان يصير قابلا لذلك بعدها وذلك كما فى قولك هند هى لا حائض فى حالة كونها بنت سنتين مثلا (قوله وهذا الخلاف أى المذكور فى قوله والجمهور الخ) وقوله فى هذه الاقوال فيه ظرفية الشئ فى نفسه الا أن يقال بتغاير المظروف والظرف بالاجمال فى الاول والتفصيل فى الثانى وبالجملة لو حذفه ما ضره وقوله خلاف فى الاصطلاح فقول الجمهور اصطلاح لهم وهكذا (قوله وليخاطب مع كل الخ) أى فاذا جريت على كلام الجمهور فى كلامك فأت فيه بمعدولة على كلامهم واذا جريت على كلام من بعدهم





فيه فأت فيه بالمعدولة على كلامه وهكذا (قوله والموجبة سوا كانت الخ) أن قلت كان المناسب أن يذكر فى المتن ما هو الحق عنده ولم يذكر ما قالوه فيه قلت لما كان ذلك انما هو أمر ظهر له ولم يأخذه من القواعد المقررة عندهم ذكر ما ذكروه ثم اعترضه بما ظهر له وقد سبقه الى هذا الاعتراض العلامة العقبانى فى شرح الجمل والمحقق سعد الدين التفتازانى لا يقال كان الاولى له حينئذ أن ينسبه لهما لانا نقول لعله لم يطلع على قولهما به وانما وافق كلامه كلامهما (قوله تقتضى وجود الموضوع) أى خارجا فى أحد الازمنة الثلاثة وانما قيدت بذلك لان الوجود الخارجى هو الذى اختصت الموجبة باقتضائه واما الوجود الذهنى فلا تختص باقتضائه بل كل قضية تقتضيه ضرورة أنه لا يصح الحكم على الشئ الا بعد استحضاره ذهنا ولذلك يقولون الحكم على الشئ فرع عن تصوره كما تقدم (قوله والسالبة فيهما) أى فى المحصلة والمعدولة وقوله لا تقتضيه أى لا تقتضى وجود الموضوع (قوله ومن ثم كانت الخ) أى من اجل أن الموجبة تقتضى وجود الموضوع والسالبة لا تقتضيه كانت الشخصيتان الخ وهذا التعليل لا يظهر بالنسبة لبعض ما سيذكره فتأمل ومحصله أن فى هذا المقام ستة انظار وهى التى وضعوا لها اللوح الآتى النظر الاول بين المختلفتين فى الكيف بأن كانت أحداهما موجبة والاخرى سالبة المتفقتين فى التحصيل وذلك نحو أن يقال زيد هو عالم زيد ليس هو بعالم وهذا هو النظر الاول من اللوح النظر الثانى بين المختلفتين فى الكيف أيضا المتفقتين فى العدول وذلك نحو أن يقال زيد هو لا عالم زيد ليس هو لا عالم وهذا هو النظر الثانى من اللوح وقد أشار الى هذين النظرين هنا بقوله اذا اختلفتا فى الكيف وتوافقتا فى التحصيل أو العدول تناقضتا النظر الثالث بين المتفقتين فى الكيف بأن كانتا موجبتين المختلفتين فى العدول والتحصيل وذلك نحو أن يقال زيد هو عالم زيد هو لا عالم وهذا هو النظر الثالث من اللوح النظر الرابع بين المتفقتين فى الكيف بأن كانتا سالبتين المختلفتين فى العدول والتحصيل أيضا وذلك نحو أن يقال زيد ليس هو بعالم زيد ليس هو بلا عالم وهذا هو النظر الرابع من اللوح وقد أشار لهذين النظرين هنا بقوله وبالعكس تعاندتا فى الصدق موجبتين وفى الكذب سالبتين النظر الخامس بين المختلفتين فيهما بأن كانت احداهما موجبة محصلة والاخرى سالبة معدولة وذلك نحو أن يقال زيد هو عالم زيد ليس هو بلا عالم وهذا هو النظر الخامس من اللوح النظر السادس بين المختلفتين فيهما بأن كانت

احداهما موجبة معدولة والاخرى سالبة محصلة وذلك نحو ان يقال زيد هو لا عالم زيد
ليس هو بعالم وهذا هو النظر السادس من اللوح وقد أشار لهذين النظرين هنا بقوله
وأن اختلفتا فيهما كانت الموجبة اخص من السالبة فتأمل (قوله تناقضتا) أى لم يجتمعا
على صدق ولا كذب كما سيذكره فى الشرح (قوله فى الصدق) أى دون الكذب وقوله
وفى الكذب أى دون الصدق (قوله فيهما) أى فى الكيف والعدول أو التحصيل
وقوله كانت الموجبة أى سواء كانت محصلة أو معدولة وقوله اخص من السالبة أى
سواء كانت معدولة أو محصلة (قوله من غير تقييد) تفسير لما قبله والمراد من غير
تقييد بكون القضية تقتضى قيام صفة وجودية بالموضوع أخذا مما يأتى وأتى بذلك
للاشارة الى الاعتراض وسيصرح به فيما بعد (قوله واذا ارادوا فى مجالس الاقراء)
أى فى مجالس التدريس للطلبة (قوله أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة والسالبة
المحصلة الخ) وانما احتيج للفرق بينهما من الاشتباه ظاهر المابينهما فانه قد يتوهم
اتحادهما فى المعنى كما لايخفى (قوله أن هذا التفسير) أى الذى ذكروه اذا أرادوا فى
مجالس الاقراء أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة (قوله وحصل به)
أى عليه وقوله فالسمع والطاعة اى لازمان لى مثلا فهما مبتدأ والخبر محذوف وقوله
والا فالذى يتبادر الخ أى والا يكونوا فهموه من الاقدمين وحصل به الاجماع فلا نسلم
وذلك لان الذى يتبادر الخ (قوله أن معنى العدول الخ) هذا هو محل المخالفة لتفسيرهم
واما قوله ومعنى السلب الخ فلا مخالفة فيه لذلك فليتأمل (قوله فان المحمول الخ)
تعليل لقوله فليس فى قولنا الخ وقوله اذا كان عدميا أى كما هنا وقوله أو مشتركا الخ
أى كائن يكون من مادة الامكان كما يؤخذ مما بعد (قوله ولهذا) أى لهذا التعليل
وقوله من الصفات العدمية أى كغير واجب الوجود وغير مستحيله وقوله والمتعقلة
هكذا بتقديم القاف على اللام وما فى بعض النسخ من تقديم اللام على القاف خلاف
المتبادر وتلك الصفات نحو المعلوم والمذكور (قوله بل قد يكون الخ) هذا اضراب
انتقالى عن قوله فان المحمول اذا كان عدميا الخ وهذا كله أى قولنا فان المحمول الخ
وقوله وأن الموجبة الخ عطف تفسير على قوله خلاف ماذكروه (قوله بأن يقال الخ)
تصوير للتفصيل (قوله فقولنا الخ) الفاء للافصاح لا للتفريع وهذا رجوع الشرح
كلام المتن الذى جرى فيه على ما قالوه (قوله مطلقا) أى سواء كانت محصلة أو معدولة
(قوله والسالبة لاتقتضيه) أى ومن اجل كون السالبة لاتقتضيه لكن فى هذا





العطف شئ لايخفى (قوله أى لا يجتمعان الخ) أى بل متى صدقت أحداهما كذبت
الاخرى ومتى كذبت أحداهما صدقت الاخرى وبيان ذلك أنه أن وجد زيد
متصفا بالعلم صدق قولنا زيد هو عالم وكذب قولنا زيد ليس هو بعالم وأن وجد
متصفا بغير العلم أولم يوجد اصلا فالعكس وهذا بالنظر للمثال الاول واما بالنظر للمثال
الثانى فان وجد متصفا بغير العلم صدق قولنا زيد هو لا عالم وكذب قولنا زيد ليس هو
لا عالم وأن وجد متصفا بالعلم أولم يوجد اصلا فالعكس بناء على ماذكروه من أن الموجبة
مطلقا تقتضى وجود موضوعها واما لو بنينا على ما اختاره المؤلف فيجتمعان على
الصدق فيما اذا كان زيد معدوما فتأمل (قوله أن صح ماذكروه الخ) هذا التقييد
غير ظاهر فى المثال الاول لان بين القضيتين فيه التناقض اتفاقا حتى على ما اختاره
المؤلف واما فى المثال الثانى فظاهر كما تقدمت الاشارة اليه فليتأمل (قوله فى التحصيل
أو العدول) أو بمعنى الواو اذ لا يمكن اختلافهما فى أحد الشيئين دون الآخر (قوله
الاوليان من المثالين الخ) فالاولى من المثال الاول قولنا زيد هو عالم والاولى من المثال
الثانى قولنا زيد هو لا عالم كما يعلم من قوله وهما الخ (قوله لانه أن وجد الخ) وجه ذلك
أنه ان وجد بصفة العلم صدق قولنا زيد هو عالم دون قولنا زيد هو لا عالم وأن وجد
بغير صفة العلم فالعكس وقوله وان كان معدوما الخ وجهه أن كلا من معنى قولنا
زيد هو عالم وهو أنه وجد متصفا بالعلم ومعنى قولنا زيد هو لا عالم وهو أنه وجد متصفا
بغير العلم بناء على ماذكروه لم يتحقق لان الفرض أنه معدوم فقد صدق حينئذ انهما
لم يجتمعا على الصدق بل اجتمعا على الكذب واما لو بنينا على ما اختاره المؤلف فلم يجتمعا
على الكذب أيضا الصدق قولنا على هذا زيد هو لا عالم وان كان معدوما فلا تغفل
وقوله فكذلك أى لا يجتمعان على الصدق وقوله بل هما الخ اضراب انتقالى عن قوله
فكذلك وقوله حينئذ أى حين اذ كان معدوما وقوله لانهما الخ تعليل لذلك
الاضراب وقوله فهما لا يصدقان الا عند الخ أى بناء على ماذكروه كما علمت (قوله
الاخيرتان من المثالين الخ) فالاخيرة من المثال الاول قولنا زيد ليس هو بعالم والاخيرة
من المثال الثانى قولنا زيد ليس هو لا عالم كما أوضح ذلك بقوله وهما الخ (قوله لان زيدا
ان كان موجودا الخ) وجه ذلك أنه ان كان موجودا بصفة غير العلم صدق قولنا
زيد ليس هو بعالم دون قولنا زيد ليس هو لا عالم وان كان موجودا بصفة العلم فالعكس
فلم يجتمعا على الكذب حينئذ وقوله وان كان معدوما الخ وجهه ان كلا من معنى قولنا

زيدليس بعالم وهو أنه لم يتصف بالعلم ومعنى قولنازيدليس هولا عالم وهو أنه لم يتصف بعدم العلم متحقق حينئذ فصدق انهما لم يجتمعا حينئذ على الكذب بل اجتمعا على الصدق كما أوضحه المؤلف وقوله أيضا أى كما لم يجتمعا عليه ان كان موجودا وقوله بل هما الخ اضراب انتقالى عن قوله فلم يجتمعا الخ وقوله حينئذ أى حين اذ كان معدوما وقوله لان السالبة الخ تعليل لذلك الاضراب (قوله وفى التحصيل) أو العدول أو بمعنى الواو نظير مامر (قوله الشخصية الاولى مع الشخصية الاخيرة الخ) هذا صادق بالشخصية الاولى من المثال الاول والشخصية الاخيرة من المثال الثانى وبالشخصية الاولى من المثال الثانى مع الشخصية الاخيرة من المثال الاول فالشخصية الاولى من المثال الاول قولنازيدهوعالم والشخصية الاخيرة من المثال الثانى قولنازيدليس هولا عالم كما وضح ذلك بقوله وهما قولنا الخ والشخصية الاولى من المثال الثانى قولنازيدهولا عالم والشخصية الاخيرة من المثال الاول قولنازيدليس هوبعالم كما وضح ذلك بقوله وقولنازيدالخ فتأمل (قوله وانما كانت) أى الموجبة من حيث هى اعم من أن تكون محصلة أو معدولة وقوله اخص من السالبة أى من حيث هى اعم من ان تكون معدولة أو محصلة وقوله ولا تصدق الموجبة الاولى أى التى هى المحصلة وقوله الاحيث وجدالخ أى لانها تقتضى وجود الموضوع وقوله والثانية أى ولا تصدق الموجبة الثانية التى هى المعدولة وقوله الاحيث وجدالخ أى لانها تقتضى وجود الموضوع بناء على ماذكروه فلو بنينا على ماذكره المؤلف اصدقت وان كان معدوما فتأمل (قوله فى لوح مشكل) أى مصور بهذا الشكل وقوله على سبيل التقريب متعلق بوضع وكذا قوله لينظر وقوله طولا أى من جهة الميمنة الى جهة الميسرة من اعلى واسفل والقسمان الذين فيه النظر بين المختلفتين فى الكيف المتفقتين فى التحصيل وذلك كما فى قولنازيدهوعالم زيدليس هو بعالم وهذا هو الذى فى الجانب الاعلى من الطول والنظر بين المختلفتين فى الكيف أيضا المتفقتين فى العدول وذلك كما فى قولنازيدهولا عالم زيدليس هولا عالم وهذا هو الذى فى الجانب الاسفل من الطول وقوله وعرضا أى من جهة الاعلى الى الاسفل من الجانب الايمن والايسر والقسمان اللذين فيه النظر بين المتفقتين فى الكيف وهو الايجاب المختلفتين فى التحصيل والعدول وذلك كما فى قولنازيدهوعالم زيدهولا عالم وهذا هو الذى فى الجانب الايمن من العرض والنظر بين المتفقتين فى الكيف وهو السلب المختلفتين فى التحصيل والعدول وذلك كما فى قولنازيدليس هو

بعالم



بعالم زيدليس هولا عالم وهذا هو الذى فى الجانب الايسر من العرض وقوله وقطرا بضم القاف وسكون الطاء أى ناحية من جهة الميمنة العليا مع جهة الميسرة السفلى وبالعكس والقسمان الذين فيه النظر بين المختلفتين فى الكيف والعدول والتحصيل بأن كانت الموجبة محصلة والسالبة معدولة وذلك كما فى قولنازيدهوعالم زيدليس هولا عالم وهذا هو الذى فى جهة الميمنة العليا مع الجهة الميسرة السفلى من القطر والنظر بين المختلفتين كذلك بان كانت الموجبة معدولة والسالبة محصلة وذلك كما فى قولنا زيدهولا عالم زيدليس هوبعالم وهذا هو الذى فى الجهة الميمنة السفلى مع الجهة الميسرة العليا وبهذا التقرير اتضح لك قوله كل واحد الخ وقوله فمجموع الخ مفرع على ماقبله (قوله وهذه صورته) قد علمت مما سبق أنه على الترتيب المذكور فى المتن والشرح فكيفية قراءته ان تقول متناقضان الذى هو مكتوب فى الطاقة العليا ثم تمثل لذلك بما تحته اعنى قولنازيد هوعالم زيدليس هو بعالم ثم تقول متناقضان الذى هو مكتوب فى الطاقة السفلى بقبال تلك الطاقة ثم تمثل لذلك بما فوقه اعنى قولنازيدهولا عالم زيد ليس هولا عالم ثم تقول متعاندان صدقا الذى هو مكتوب فى الطاقة التى فى الجهة الميمنة ثم تمثل لذلك بما قابلها فى تلك الجهة من الاعلى والاسفل اعنى قولنازيدهوعالم زيدهولا عالم ثم تقول متعاندان كذبا الذى هو مكتوب فى الطاقة التى فى الجهة الميسرة بقبال تلك الطاقة ثم تمثل لذلك بما قابلها فى تلك الجهة من الاعلى والاسفل اعنى قولنازيدليس هو بعالم زيدليس هولا عالم ثم تقول زيدهوعالم اخص من زيدليس هولا عالم الذى هو مكتوب فى الجهة الميمنة العليا مع الجهة الميسرة السفلى ثم تقول زيدهولا عالم اخص من زيدليس هو بعالم فليتأمل (قوله واما الشرطيات الخ) هذا مقابل لقوله فيما سبق والحملية تكون شخصية الخ لكن ليس المقام للمقابلة بدليل قوله فهى كالحمليات فكان الاولى أن يقول والشرطيات كالحمليات فتأمل (قوله تكون مخصوصة الخ) محصله انها تارة تكون مخصوصة وتارة تكون غير مخصوصة وعلى كل منهما اما أن تكون مهملة أو مسورة بالسور الكلى أو مسورة بالسور الجزئى فالجملة ستة قائمة من ضرب اثنين فى ثلاثة وعلى كل منها اما ان تكون موجبة أو سالبة فالمجموع اثنى عشر كما سيذكره فى الشرح فان اعتبرت مع ذلك انها تارة تكون متصلة أو منفصلة كان المجموع أربعة وعشرين وأن زدت على ذلك انها اما ان تكون مركبة من طرفين موجبين أو سالبين أو الاول موجب والثانى سالب أو بالعكس كانت الجملة ستا وتسعين قائمة من ضرب أربعة فى أربعة

وعشرين وان اعتبرت مع ذلك كون طرفيها اما أن يكونا صادقين أو كاذبين أو الاول صادقا والثانى كاذبا أو بالعكس زادت الصور كثيرا فتنبه وهذا اعنى قوله تكون مخصوصة الخ كالتفسير لقوله فهى كالحمليات لكن الخصوص هنا ليس كالخصوص ثم كما سيوضحه فى الشرح (قوله وهى أن يخص الخ) أى ذات أن يخص الخ ففيه تساهل ولو قال وهى ما يخص الخ لكان أولى وانسب بما بعده اعنى قوله وهى مالم يخص الخ وقوله اللزوم أى فى المتصلة وقوله أو العناد اى فى المنفصلة وقوله بحالة معينة أو زمن معين أو مانعة خلو فتجوز الجمع كما فى قولك أن جئتنى راكبا اليوم اكرمتك (قوله كقولك أن جئتنى الخ) هذا تمثيل لقوله أن يخص فيها اللزوم بحالة معينة أو زمن معين وقوله اليوم أوراكبا فيه مع ماقبله أعنى قوله بحالة معينة أو زمن معين لف ونشر مشوش وقوله وكقولك اما أن تكون الخ هذا تمثيل لقوله أو العناد الخ لكن لم يمثل الا للتى خص العناد فيها بزمن معين ولم يمثل للتى خص العناد فيها بحالة معينة ومثالها نحو أن يقال اما أن تكون وانت حى عالما أو جاهلا (قوله وغير مخصوصة) معطوف على قوله مخصوصة (قوله مالم يخص فيها اللزوم) أى فى المتصلة وقوله ولا العناد أى فى المنفصلة وقوله بذلك أى بالحالة المعينة أو الزمن المعين (قوله وتكون) أى الشرطية سواء كانت مخصوصة أو غير مخصوصة كما سيذكره (قوله كلية وجزئية) تعميم فى المسورة فقط كما لا يخفى وقوله موجبات أى هذه الثلاثة التى هى المهملة والمسورة الكلية والجزئية وقوله باثبات اللزوم أى فى المتصلة وقوله أو العناد أى فى المنفصلة وكذا قوله وسالبات برفعهما فلا تغفل (قوله فتكون مخصوصة الخ) أى وتكون غير مخصوصة وتكون مهملة ومسورة الخ وانما حذف ذلك للعلم به (قوله الا أن خصوص الخ) استدراك على قوله كما تكون الحملية مخصوصة الموهم أن الخصوص فيهما بمعنى (قوله مثال المتصلة المخصوصة) أى بحالة معينة وقوله ومثله أن تقول الخ أى مثله فى أنه مثال للمتصلة المخصوصة بصفة كما علمت (قوله لم يتب من فسقه) قد يقال لا حاجة لذلك بعد قوله فاسق الا أن يقال آتى به لدفع توهم أن يراد فاسق ولو فيما مضى (قوله الا أن يعفو المولى الخ) استثناء من محذوف والتقدير ويعاقب على فسقه الا أن يعفو الخ (قوله ومثال المنفصلة المخصوصة) أى بحالة معينة الخ (قوله فى أن خصوصها) كان الاولى أن يقول فى أنه فالمقام للاضمار وفى سببية أى بسبب أنه الخ (قوله أو السلب) أى فى كل واحدة من هذه الثلاثة أخذا مما قبله ففيه الحذف من الثانى لدلالة الاول





(قوله فقولنا فى الاصل الخ) مفرع على قوله قبلت المخصوصة الخ مع ما هو معلوم من أن غير المخصوصة تقبل تلك الاحوال بالاولى وقوله فتكون الخ مفرع على هذا التفريع وقوله فالمجموع الخ مفرع على هذا التفريع وقوله اثنتا عشرة ست مخصوصة وست غير مخصوصة وأن اعتبرت الاتصال والانفصال كانت أربعا وعشرين الى آخر مامر فلا تغفل (قوله ومعنى كلية الشرطية) أى سواء كانت مخصوصة أو غير مخصوصة فان قلت كونها مخصوصة ينافى كليتها أى التعميم المذكور قلت لا منافاة لان المراد بالكلية حينئذ تعميم الاحوال الممكنة مع تلك الحالة التى وقع التخصيص بها أو مع ذلك الزمن الذى وقع التخصيص به (قوله تعميم لزومها) أى فى المتصله وقوله أو عنادها أى فى المنفصلة وقوله فى جميع متعلق بتعميم وقوله الاحوال الممكنة أى الممكنة الاجتماع مع المقدم مثلا اذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فمعناه أن لزوم حيوانية زيد لانسانيته ثابت مع كل الاحوال الممكنة الاجتماع مع الانسانية من كونه قائما أو قاعدا أو ضاحكا أو كاتبا الى غير ذلك واذا قلنا دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فمعناه أن العناد بين الزوجية والفردية ثابت مع كل الاحوال الممكنة الاجتماع مع الزوجية وعلى هذا القياس والحاصل أن الاحوال فى الشرطية كالافراد فى الحملية فبتعميم الافراد فى الحملية تكون كلية وبتبعيضها تكون جزئية وباطلاقها تكون مهملة وكذلك الاحوال فى الشرطية فبتعميمها تكون كلية وبتبعيضها تكون جزئية وباطلاقها تكون مهملة وانما قيد بالممكنة لانه لو اريد الاحوال ولو غير ممكنة لما صدقت شرطية كلية لا متصلة ولا منفصلة اما الاولى فلانا لو اعتبرنا فى قولنا مثلا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا تعميم الاحوال المستحيلة حتى تشمل كون زيد جمادا لم يصح استلزام المقدم للتالى حينئذ اذ لا يجتمع كونه حيوانا مع كونه جمادا واذا لم يصح استلزامه له لم تصدق تلك الكلية لكذب لزومها واما الثانية فلانا لو اعتبرنا فى نحو قولنا اما ان يكون هذا الشئ انسانا واما ان يكون فرسا تلك الاحوال حتى كونه صاهلا لم يصح العناد بين المقدم والتالى حينئذ اذ لا تعاند بين كونه صاهلا وكونه فرسا واذا لم يصح العناد بينهما لم تصدق تلك الكلية لكذب عنادها فليتأمل (قوله اثبات لزومها أو عنادها) أى ان كانت موجبة وقوله أو سلبهما أى ان كانت سالبة وقوله فى بعض الاحوال راجع لكل من قوله اثبات لزومها الخ وقوله أو سلبهما وقوله من غير تعيين أى لذلك البعض (قوله على وجه الخ) راجع لكل من قوله اثبات الخ وقوله أو سلبهما (قوله

ولاعبرة بطرفى الشرطية) أى بل العبرة باثبات اللزوم أو العناد وسلبهما فهما بمنزلة النسبة الحكمية فى الحملية (قوله موجبين كانا) أى كما فى نحو قولنا ليس كلما كان الشئ حيوانا كان حجرا فان طرفى هذه القضية موجبان وقوله أو سالبين أى كما فى نحو قولنا كلما لم يكن الشئ ناميا لم يكن حيوانا فان طرفى هذه القضية سالبان وقوله أو مختلفين أى بأن كان الاول موجبا والاخر سالبا أو بالعكس فالاول كما فى نحو قولنا كلما كان الشئ حيوانا لم يكن جمادا فان الطرف الاول من هذه القضية موجب والآخر منها سالب والثانى كما فى نحو قولنا كلما لم يكن الشئ حيوانا كان جمادا فان الطرف الاول من هذه القضية سالب والآخر منها موجب (قوله وكذلك صدق الشرطية) أى مثل ماذكر من الايجاب والسلب فى اعتبار اللزوم والعناد لان كلا منهما هو المحكوم به فى الشرطية (قوله انما هو الخ) هو تفسير لقوله كذلك وقوله بصدق المعنى الخ أى فان كان مطابقا للواقع كانت صادقة ولو كان الطرفان أو احدهما كاذبا (قوله على العموم أو الخصوص راجع لجميع ماقبله قال بعضهم كان عليه أن يزيد أو على وجه يحتمل العموم والخصوص ليشمل المهملة اه ولك أن تقول المراد على العموم أو الخصوص على سبيل التعيين أو الاحتمال فلا حاجة الى تلك الزيادة (قوله ولا عبرة فى ذلك الخ) أى ولا عبرة فى صدق الشرطية بصدق اجزائها أى لانها قد تتركب من جزئين كاذبين أو من جزء كاذب وجزء صادق ومع ذلك تكون صادقة وذلك كما فى قولنا فى المتصلة الموجبة ان كان زيد فرسا كان صاهلا أو ان كان زيد حمارا كان حيوانا وفى المتصلة السالبة ليس أن كان زيد حمارا كان حجرا أو ليس ان كان زيد حيوانا كان حجرا وفى المنفصلة زيد اما أن يكون حجرا أو شجرا وزيد اما أن يكون انسانا أو حمارا فان قلت كيف توصف اجزاء الشرطية بالصدق والكذب مع أنه لا يوصف بهما الا القضية قلت المراد وصفها بهما عند الانحلال لا عند التركيب ولا شك انها عند الانحلال تكون قضيات كما نبه عليه السعد وقوله أو كذبها الا حاجة اليه لعدم توهم أن يعتبر فى صدق الشرطية كذب اجزائها (قوله ولهذا كانت الشرطية الخ) أى ولاجل كون صدق الشرطية انما هو لصدق المعنى الذى دلت عليه لا لصدق اجزائها كانت الخ (قوله قطعية الصدق) هذا ماذهب اليه الجمهور وذهب السعد الى انها اقناعية لا قطعية (قوله لان الذى دلت عليه الخ) علة للعلية أو أتى به للتوضيح كما تقدم غير مرة فلا يقال لا حاجة لهذا التعليل بعد قوله ولهذا كانت الخ (قوله وقول صدق) أى

ومتعلق



ومتعلق قول صدق لان اللزوم ليس نفس القول الصدق كما هو ظاهر (قوله وسور الايجاب الخ) محصله أن السور فى الايجاب الكلى له ثلاثة الفاظ اثنان منها فى المتصلة وهما كلما ومهما والآخر فى المنفصلة وهو دائما وان السور فى السلب الكلى له لفظ واحد وهو ليس ألبتة وهو مشترك بين المتصلة والمنفصلة وان السور فى الايجاب الجزئى له لفظ واحد أيضا وهو قد يكون وهو مشترك بين المتصلة والمنفصلة وان السور فى السلب الجزئى له أربعة الفاظ وان لم يذكر الرابع فى المتن لانه سينبه عليه فى الشرح اثنان منها فى المتصلة وهما ليس كلما وليس مهما وواحد فى المنفصلة وهو ليس دائما والآخر مشترك بينهما وهو قد لا يكون وان الاهمال يتحقق باطلاق أن ولو واذا عن السور فى المتصلة وباطلاق أما عن ذلك فى المنفصلة فافهم (قوله فيهما) أى فى المتصلة والمنفصلة (قوله ليس كلما) أى فى المتصلة ومثل ذلك ليس مهما كما سيذكره وقوله وليس دائما أى فى المنفصلة وقوله قد لا يكون أى فيهما كما سيتضح (قوله باطلاق ان الخ) أى يتحقق باطلاق ان الخ من غير تنوين اطلاق المضاف لما بعده وقد علمت أن المراد اطلاق هذه المذكورات عن السور (قوله كقولك الخ) هذه الامثلة للمهملة المتصلة بقسميها الموجبة والسالبة والمنفصلة كذلك وهذه الامثلة من مواد الجزئية وانما مثل بها للمهملة لانها فى قوتها كما سيذكره فقولنا اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا فى قوة أن يقال قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا وقولنا ليس اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا فى قوة أن يقال قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا وهكذا (قوله مثلا) لا حاجة اليه كما هو ظاهر وكذا ما بعد (قوله لا يخلو) لو حذفه ماضره (قوله ليس دائما اما أن يكون الانسان مطيعا واما أن يكون عاصيا) أى لا عناد بينهما فى بعض الاحوال لاجتماعهما اذا صلى فى مكان مغصوب فانه مطيع من جهة وعاص من جهة أخرى وارتفاعهما عند عدم التكليف فقولنا فى الاصل الخ تفريع على ماقبله (قوله لان المهملة الخ) علة لمحذوف تقديره صحيح وهو خبر عن قوله وقولى (قوله ولا لبس فى كلامنا الخ) دفع بذلك ماقد يقال فى كلام المصنف لبس لانه لا يعلم منه ماهو مختص بالمتصلة أو بالمنفصلة وما هو مشترك ووجه الدفع أن ذلك يعلم بالنظر للاصل قبل السلب (قوله فلهذا مثلت الخ) كان عليه بمقتضى الظاهر أن يحذف قوله فلهذا ويجعل قوله مثلت الخ جوابا لما ويصح جعل الجواب محذوفا تقديره صح التمثيل بمادة الجزئية وقوله فى مادة الجزئية أى بمادتها (قوله لان الحيوان الخ) علة لما تضمنه

قوله فى مادة الجزئية فكأنه قال وانما كان ذلك من مادة الجزئية لان الحيوان الخ (قوله فيكون ثبوت الخ) لو قال كان ثبوت الخ لكان أولى (قوله وبهذا) أى بهذا التعليل وقوله أيضا أى كما عرفت أن ثبوت لزوم الانسان للحيوان ونفى لزومه له جزئيا (قوله وينسلب العناد الخ) المناسب لما قبله أن يقول وان سلب العناد بين الحيوان وسلب الانسان انما يكون جزئيا أيضا الخ

*(فصــــــل)*

لما فرغ من الكلام على القضية واقسامها شرع الآن يتكلم على احكامها من التناقض والعكس وتلازم الشرطيات وانما قدم التناقض لانه اهمها اذ عليه مدار برهان الخلف وهو غالب استدلال العلماء فى جل مطالبهم وهو مصدر تناقض الكلام أى تخالف فهو لغة التخالف (قوله التناقض فى القضايا هو اختلاف الخ) قد اشتمل هذا التعريف على جنس وهو قوله اختلاف وأربعة فصول على ما سيتبين الاول قوله قضيتين والثانى قوله بالايجاب والسلب والثالث قوله على وجه يقتضى لزوم صدق الخ والرابع قوله لمجرد ذلك الاختلاف (قوله بالايجاب والسلب) أى بالايجاب فى أحدهما والسلب فى الاخرى وهو متعلق بقوله اختلاف وكذا قوله على وجه (قوله على وجه يقتضى الخ) وهذا الوجه الذى يقتضى ماذكر هو الاتحاد فى الوحدات الثمانية الاتية مطلقا والاختلاف فى الكم فى المسورات وفى الجهة فى الموجهات كما يؤخذ مما يأتى (قوله لمجرد ذلك الاختلاف) أى لذلك الاختلاف المجرد عن ملاحظة غيره كما يتضح مما يأتى (قوله لزوم صدق الخ) لو حذف لفظ لزوم لكان أولى اذ لا حاجة اليه واما قوله وانما قلنا لزوم صدق الخ فسيأتى ما فيه فتنبه (قوله اختلاف جنس) أى وما بعده فصول كما أشار لذلك بقوله وقوله قضيتين الخ (قوله يخرج اختلاف المفردات فيه أن ذلك لم يدخل فى موضوع الكلام لتقييده أولا بقوله فى القضايا وكذا يقال فى قوله ويخرج اختلاف غير القضايا وقد يقال أن ذلك بقطع النظر عن الموضوع كما هو ظاهر (قوله من المركبات الانشائية) أى كأن يقال قم لا تقم وقوله وغيرها أى كالمركبات الاضافية كأن يقال غلام زيد لا غلام زيد (قوله كالاختلاف بكون القضية حملية وشرطية) أى كما فى قولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا هذا انسان وما فى بعض النسخ من التعبير باو بدل الواو فى قوله حملية وشرطية بمعنى الواو وقوله أو نحوهما اى كالشخصية والكلية كما فى قولنا زيد حيوان كل انسان





حيوان وقوله وكالاختلاف بالعدول والتحصيل أى كأن يقال زيد هو قائم زيد هو لا قائم وقوله باطراف القضايا أى بسبب اختلاف اطراف القضايا فهو على تقدير هذا المضاف وقوله من موضوع أى كما فى قولنا زيد قائم عمر وقائم وقوله ومحمول أى كما فى قولنا زيد قائم زيد ضاحك (قوله الى ما لا تنحصر الخ) أى وانتهاء الى ما لا تنحصر الخ (قوله يعنى أن الاختلاف المذكور ليس المراد به الخ) هذه الجملة خبر عن قوله والرابط محذوف أى يعنى به وحاصله أن فى هذا المقام أربع اختلافات بالايجاب والسلب كما سيأتى الاول ما يقتضى صدق احدى القضيتين وكذب الاخرى وهو المراد فى التناقض الثانى ما لا يقتضى صدق احدهما ولا كذب الاخرى وذلك كما فى قولنا زيد قائم عمرو ليس بقائم الثالث ما يقتضى كذب احداهما ولا يقتضى صدق الاخرى وذلك كما فى الموجبة الكلية مع سالبتها فان الاختلاف فيهما يقتضى كذب احداهما ولا يقتضى كذب الاخرى لانه اما أن يصدق المحمول على كل فرد من افراد الموضوع فتصدق الموجبة الكلية دون السالبة الكلية كما فى مادة الانسان حيوان فيصدق أن يقال كل نسان حيوان ولا يصدق أن يقال لا شئ من الانسان بحيوان واما أن لا يصدق على شئ من افراده فبالعكس كما فى مادة الانسان حجر فيصدق أن يقال لا شئ من الانسان بحجر ولا يصدق أن يقال كل انسان حجر واما أن يصدق على بعض الافراد دون بعض فيكذبان معا كما فى مادة الحيوان انسان فلا يصدق أن يقال كل حيوان انسان ولا أن يقال لا شئ من الحيوان بانسان الرابع ما يقتضى صدق احداهما ولا يقتضى كذب الاخرى وذلك كما فى الموجبة الجزئية مع سالبتها فان الاختلاف فيهما يقتضى صدق احداهما ولا يقتضى كذب الاخرى لانه اما أن يصدق المحمول على شئ من افراد الموضوع فتصدق الموجبة ثم ان كان المحمول أخص من الموضوع صدقت السالبة أيضا وذلك كما فى مادة الحيوان انسان فيصدق أن يقال بعض الحيوان انسان وان يقال بعض الحيوان ليس بانسان والا لم تصدق وذلك كما فى مادة الانسان حيوان فيصدق أن يقال بعض الانسان حيوان ولا يصدق أن يقال بعض الانسان ليس بحيوان واما أن لا يصدق على شئ منها فتصدق السالبة دون الموجبة وذلك كما فى مادة الانسان حجر فيصدق أن يقال بعض الانسان ليس بحجر ولا يصدق أن يقال بعض الانسان حجر فتأمل (قوله بذلك) أى بقوله يقتضى لمجرد ذلك الاختلاف لزوم الخ على

ما يقتضيه ظاهر السياق لكن الظاهر أن فى قوله لمجرد ذلك الاختلاف ليس المقصود الاحتراز به الآن فتأمل (قوله الذى لا يمنع اجتماع الخ) كان الاوضح والانسب أن يقول الذى لا يقتضى صدق احداهما ولا كذب الاخرى (قوله فلا يوجب صدق احداهما وكذب الاخرى مفرع على قوله لا يمنع اجتماع القضيتين الخ (قوله ومثال ذلك) أى الاختلاف المذكور لكن على حذف مضاف والتقدير ومثال محل ذلك الخ وذلك المحل هو القضيتان وانما احتجنا لتقدير هذا المضاف ليصح قوله قولنا الخ وان شئت قلت ومثال ذلك أى القضيتين المختلفتين بهذا الاختلاف (قوله أو ليس بقاعد) أشار بذلك الى أنه لا فرق بين أن يكون مع اختلاف الموضوع اختلاف المحمول أولا (قوله يصح صدقهما معا) أى بأن فرض أن زيدا قائم فى الواقع وان عمرا غير قائم أو غير قاعد كذلك وقوله وكذبهما معا أى بأن فرض أن زيدا غير قائم فى الواقع وان عمرا قائم أو قاعد كذلك وقوله وصدق احداهما وكذب الاخرى أى بأن فرض أن زيدا قائم فى الواقع وان عمرا قائم أيضا أو قاعد كذلك أو فرض أن زيدا غير قائم فى الواقع وان عمرا غير قائم أيضا أو غير قاعد كذلك (قوله الذى يمنع اجتماع القضيتين على الصدق الخ) كان الاوضح والانسب أن يقول الذى يقتضى كذب احدى القضيتين ولا يقتضى صدق الاخرى (قوله فيقتضى حينئذ) أى حين اذ منع اجتماع القضيتين على الصدق (قوله لانه اما أن يصدق الخ) لو أخر هذا التعليل بعد قوله ومثاله كل قضية الخ) لكان أولى وأوضح ويؤخذ مما ذكره أن المحمول له ثلاث حالات الاولى أن يصدق على كل فرد من افراد الموضوع وحينئذ تصدق الموجبة الكلية دون السالبة الكلية وذلك كما فى مادة الانسان حيوان فيصدق أن يقال كل انسان حيوان ولا يصدق أن يقال لا شئ من الانسان بحيوان الثانية أن لا يصدق على شئ منها وحينئذ تصدق السالبة الكلية دون الموجبة الكلية وذلك كما فى مادة الانسان حجر فيصدق أن يقال لا شئ من الانسان بحجر ولا يصدق أن يقال كل انسان حجر الثالثة أن يصدق على بعضها دون بعض وحينئذ يكذبان معا وذلك كما فى مادة الحيوان انسان فلا يصدق أن يقال كل حيوان انسان ولا أن يقال لا شئ من الانسان بحيوان كما تقدم (قوله فتصدق الكلية الموجبة) أى دون الكلية السالبة وقوله فتصدق السالبة الكلية أى دون الموجبة الكلية (قوله وان صدق المحمول الخ) الانسب أن يقول





عطفا على ما تقدم أو يصدق على بعض افراد الموضوع وينتفى عن بعضها الآخر فيكذبان معا (قوله ومثاله) أى مثال ذلك الاختلاف على تقدير المضاف المار ويأتى فيه باقى ما تقدم (قوله كقولك كل حيوان الخ) هذا مثال لقوله وان صدق المحمول على بعض الخ وقوله وقولك كل انسان الخ هذا مثال لقوله اما أن يصدق المحمول على كل فرد الخ وترك التمثيل لقوله أو لا يصدق على شئ منها ومثاله كل انسان حجر ولا شئ من الانسان بحجر فتفطن (قوله الذى يمنع اجتماعهما على الكذب الخ) الانسب والاوضح ان يقول الذى يقتضى صدق احداهما ولا يقتضى كذب الاخرى (قوله فيقتضى حينئذ) أى حين اذ منع اجتماعهما على الكذب (قوله ومثال ذلك) أى الاختلاف على ما مر (قوله لا يكذبان معا البتة) سيقول عطفا على ذلك ويجوز صدق احداهما فقط ويقول أيضا ويجوز صدقهما معا (قوله لانه اما أن يصدق الخ) تعليل لقوله فهما لا يكذبان الخ وقوله فتصدق الموجبة أى واما السالبة فتارة تصدق أيضا كما فى مادة الحيوان انسان وتارة لا تصدق كما فى مادة الانسان حيوان كما مر توضيحه (قوله أولا) أى أو لا يصدق على شئ من افراد الموضوع وقوله فتصدق السالبة أى دون الموجبة وذلك كما فى مادة الانسان حجر (قوله ويجوز صدق احداهما فقط) لا يخفى أن هذا صادق بأن تكون الموجبة أو السالبة لكن قوله وذلك حيث يكون الخ قاصر على الاولى فكان الاولى ان يقول وذلك حيث يكون الموضوع اخص من المحمول أو مباينا له ويزيد بعد قوله فيكذب نفى المحمول الخ ويكذب اثبات المحمول المباين لشئ من افراد الموضوع ويصدق سلبه عن كلها وبعضها كقولك بعض الانسان حجر وكل انسان أو بعض الانسان ليس بحجر فتأمل (قوله وذلك) أى جواز صدق احداهما فقط وقوله حيث يكون الخ قد عرفت ما فيه (قوله لكلها) لا حاجة الى ذلك هنا لان فرض الكلام فى الجزئية ولذلك لم يمثل له بعد (قوله وذلك) أى جواز صدقهما معا (قوله فهذه اربع اختلافات الخ) الاشارة عائدة للثلاثة المحترز عنها والآخر المقيد به كما هو واضح (قوله والثلاثة الباقية الخ) لا حاجة اليه بعد قوله لا يعتبر منها الخ (قوله وانما قلنا لزوم صدق الخ) فيه أن ما احترز عنه بذلك قد خرج بقوله على وجه يقتضى الخ كما علم من قوله كما يصح ذلك الخ فتأمل (قوله كما يصح ذلك) أى كما يأتى صدق احداهما وكذب الاخرى وقوله فى الامثلة الثلاثة هى قولك زيد قائم عمرو ليس بقائم أو ليس بقاعد وكل انسان حيوان لا شئ من الانسان ٤ بانسان وبعض الانسان

٤ صوابه كحيوان هكذا فى هامش نسخة المحشى رحمه الله اهـ

حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وقوله المحترز عنها أى المحترز عن الاختلافات الممثل لها بهما لان المحترز عنه انما هو الاختلافات كما علم مما مر (قوله فى حكم العقل) متعلق بيكفى وقوله بوجوب متعلق بحكم العقل (قوله لكن لا يعلم الخ) استدراك على قوله فهاتان القضيتان الخ وقوله بل حتى يعلم الخ اضراب انتقالى عن قوله لا يعلم الخ (قوله والا فالمتبادر الخ) أى والا نقل أنه لا يعلم ذلك بمجرد اختلافهما بل قلنا بأنه يعلم بمجرد ذلك فلا يصح لان المتبادر الخ (قوله لا يلزم الخ) تفسير لقوله انهما كقولك زيد قائم الخ وقوله من ثبوت احدهما قال بعضهم ضمير التثنية للمحمولين اه وهو الذى يقتضيه سياق المؤلف بعد لكن كلامه قبل قد يقتضى خلافه (قوله وبالعكس) أى وبأن نفى احدهما يبطل ثبوت الآخر (قوله مثلا) لا حاجة اليه (قوله كل انسان زيد) لا يخفى أن هذا المثال كاذب فى نفسه فكان الاولى أن يمثل بغيره كأن يقول كل انسان حيوان بعض الناطق ليس بحيوان (قوله أو تغاير المحمولان الخ) معطوف على مدخول اذا فى قوله اذا اتحد المحمول الخ (قوله وحكم المترادفين حكم المتساويين) مثال الترادف فى المحمول كما فى قولنا زيد انسان زيد ليس ببشر وفى الموضوع كما فى قولنا الانسان حيوان البشر ليس بحيوان وعليك بمثال الترادف فيهما (قوله فان كانت القضية الخ) هذا بيان وتفصيل للوجه المذكور فى قوله فيما مر على وجه يقتضى الخ (قوله من ايجاب أو سلب) بيان لكيفها وقوله وتتحد معها معطوف على قوله تخالفها وقوله فيما سوى ذلك أى كيفها وقوله من الطرفين الخ بيان لما سوى ذلك (قوله والجزء) الواو فيه بمعنى أو كهى فى قوله والفعل بخلافها فى غير ذلك وبهذا ظهر كون الامور ثمانية (قوله الحملية) قيد بها لكون ما ذكر لا يتأتى فى الشرطية فما يتبادر من كلامه فى المتن من العموم للشرطية والحملية ليس مرادا (قوله وهو) أى الامر الواحد وقوله الايجاب والسلب الخ لو قال الكيف من ايجاب وسلب لكان أولى (قوله وهو) أى ما سوى ذلك (قوله وهما) أى الموضوع والمحمول (قوله جاز صدق القضيتين الخ) لم يقل مع ذلك جاز صدق احداهما وكذب الاخرى مع تأتى ذلك لان الضار انما هو جواز ما ذكره اذ صدق احداهما وكذب الاخرى شأن التناقض (قوله مثلا) لا حاجة اليه (قوله لو انعكست الارادة الخ) أى بأن اريد فى المثال الاول فى الزمان الذى نسخ فيه التوجه الى بيت المقدس وفى المثال الثانى فى الزمان الذى قبل الامر بالتوجه الى الكعبة (قوله مثلا) لا حاجة اليه (قوله ويمثلون ذلك الخ) انما تبرى من ذلك لان هذا





المثال مبحوث فيه بأن القضية فيه مهملة والكلام انما هو فى المخصوصة وكذا يقال فيما يأتى فى قوله فى مثال الاختلاف فى القوة والفعل ومثلوا ذلك بقولهم الخ ولذلك قال اليوسى بعض امثلتهم للاختلاف فى هذه الامور مختل كتمثيلهم للاختلاف فى الشرط بقولهم اللون مفرق للبصر اللون ليس بمفرق للبصر اه بتصرف ويجاب بجعل ال فى ذلك للعهد الحضورى فتكون القضية حينئذ مخصوصة (قوله ولو عكس الشرط) أى بأن شرط فى الاول ان يكون سوادا وفى الثانى ان يكون بياضا (قوله مثلا) كان عليه بمقتضى الظاهر أن يحذف ذلك (قوله ولو عكس فى الارادة) أى بان اريد فى الاول بعضها وهو اثنان وفى الثانى المجموع (قوله والا) أى والا يكن ليس بعضا آخر بان كان بعضا آخر جاز الخ مثلا اذا قيل الستة عدد فرد ونريد البعض وهو ثلاثة الستة عدد ليس فردا ونريد البعض وهو اثنان فقد جاز صدقهما هنا وقوله كالجزئيتين أى كما فى قولنا بعض الستة عدد فرد بعض الستة ليس عددا فردا (قوله والا كذبتا) أى والا يكن ابنا لعمرو والحال انه ابن لخالد كما هو ظاهر وان كان كلامه لا يفيد ذلك (قوله ومنهم من اختصر الخ) يعنى أن ما تقدم كلام الاقدمين من المناطقة واختصر ذلك بعضهم كما ذكره فردها الفخر الى ثلاثة فجعل وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء داخلتين فى وحدة الموضوع وجعل وحدة المكان ووحدة القوة والفعل ووحدة الاضافة داخلة فى وحدة المحمول اما الاول فلانه اذا قلنا مثلا اللون مفرق للبصر أى بشرط كونه بياضا اللون غير مفرق للبصر أى بشرط كونه سودا أو قلنا الثلاثة عدد فرد واردنا المجموع الثلاثة ليست عددا فردا واردنا بعضها وهو اثنان فلا شك أن وحدة الموضوع لم تتحقق اذ اللون اذا كان بياضا غيره اذا كان سوادا والكل غير الجزء واما الثانى فلانه اذا قلنا مثلا نبينا ومولانا محمد فرض عليه الجهاد ونريد فى المدينة نبينا ومولانا محمد لم يفرض عليه الجهاد ونريد فى مكة أو قلنا الخمر فى الدن مسكر ونريد بالقوة الخمر فى الدن غير مسكر ونريد بالفعل أو قلنا زيد ابن ونريد لعمرو زيد ليس ابنا ونريد لخالد فلا شك أن وحدة المحمول لم تتحقق اذ الفرض فى المدينة غيره فى مكة والاسكار بالقوة غيره بالفعل وبنوة زيد لعمرو غيرها لخالد والزم الفخران يرد وحدة الزمان الى وحدة المحمول كوحدة المكان ولذلك رد كثير من المتاخرين الجميع الى وحدة الموضوع ووحدة المحمول كما أشار لذلك المؤلف بقوله ومنهم من ردها الى اثنين (قوله ومنهم من ردها الى واحد الخ) وجه ذلك أنه اذا قلنا زيد قائم عمرو ليس بقائم فلا شك أن وحدة النسبة

لم تتحقق وعلى هذا القياس (قوله وان كانت) أى القضية وقوله مسورة اى بالسور الكلى أو الجزئى وقوله اومافى قوتها أى التى هى المهملة كما سيذكره وقوله مع ذلك أى مع كونه مخالفالها فى كيفها متحدا معها فى الامور الثمانية المتقدمة كما سيذكره أيضا وقوله فى كمها أى فى الكلية أو الجزئية وقوله فاذا كانت الخ مفرع على ماقبله (قوله وهى ان تكون مهملة لوقال وهى المهملة لكان أوضح وقوله فانها الخ) توجيه لكون المهملة فى حكم المسورة وقوله موجبة كانت الخ تعميم فى المهملة وقوله شرط الخ جواب الشرط وقوله من وجوب الخ بيان لما (قوله فاذا كانت الخ) تفريع على ماقبله (قوله وذلك) أى جواز كذبهما معا وقوله حيث يكون المحمول اخص من الموضوع أى كما فى قولنا كل حيوان انسان لاشئ من الحيوان بانسان (قوله وذلك) أى جواز صدقهما معا وقوله فى الموضوع الخ أى وهو الموضوع الاعم من المحمول كما فى قولنا بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان (قوله فاذا عرفت هذا) أى انه يشترط مع ماتقدم أن يختلفا فى السور (قوله وبالعكس) أى ونقيض الجزئية السالبة كلية موجبة وقوله وبالعكس أى ونقيض الجزئية الموجبة سالبة كلية (قوله فاذا قلت فى الكلية الموجبة الخ) راجع لقوله فنقيض الكلية الموجبة الخ وقوله واذا قلت فى الكلية السالبة الخ راجع لقوله ونقيض الكلية السالبة الخ ففيه مع ماقبله نشر على ترتيب اللف (قوله ونقيضها الكاذب بعض الحادث الخ) فيه رد على المعتزلة القائلين بصدق ذلك لقولهم بأن العبد يخلق افعال نفسه (قوله كان ذلك الممكن الخ) تعميم وليس جواب الشرط بل جوابه كانت كلية صادقة كما لايخفى (قوله وهو) أى ذلك البعض وذلك واضح فى محله (قوله وان كانت موجهة) أى ذكر فيها الجهة وهى اللفظ الدال على المادة كما سننبه عليه فى الشرح (قوله مع ذلك) أى مع كونه مخالفالها فى كيفها ومتحدا معها فى الامور الثمانية المتقدمة ومخالفالها فى السور كما لايخفى وقوله أن يخالفها فى جهتها أى على الوجه الآتى فليس المراد مطلق المخالفة فيها (قوله فيقابل الخ) مفرع على ماقبله والمراد أن الضرورة يقابلها الامكان على التفصيل الآتى من أن الضرورية المطلقة يقابلها الممكنة العامة والمشروطة العامة يقابلها الممكنة الحينية وهكذا ومثل ذلك يقال فى قوله والدوام الاطلاق الا أنه قد صرح ببعض تفصيل ذلك بقوله والدوام بحسب الوصف الخ لكن كان الاظهر ان يقول والدوام بحسب الوصف الاطلاق مع التخصيص الخ وقوله بحين من احيانه أى من





احيان ذلك الوصف كما ستتبين مما يأتى (قوله فنقيض المخصوصة الموجبة الخ) هذا مفرع على جميع ماذكره فى قوله فان كانت القضية مخصوصة الخ كما سننبه عليه فى الشرح ومثال المخصوصة الموجبة ونقيضها كما سيأتى ان تقول زيد انسان زيد ليس بانسان وقوله وبالعكس يعنى ان نقيض المخصوصة السالبة مخصوصة موجبة كما سيذكره (قوله ونقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة) مثال ذلك كما تقدم ان تقول كل حادث فهو فعل لله تعالى بعض الحادث ليس فعلا لله تعالى وقوله وبالعكس يعنى ان نقيض الجزئية السالبة كلية موجبة كما لايخفى (قوله ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة) مثال ذلك كما تقدم لاشئ من الممكن بواجب على المولى تبارك وتعالى بعض الممكن واجب على المولى تبارك وتعالى وقوله وبالعكس يعنى ان نقيض الجزئية الموجبة كلية سالبة كما هو واضح (قوله ونقيض المهملة الخ) مثال المهملة الموجبة كما سيأتى ان تقول الانسان حيوان وتريد بالالف واللام الحقيقة فى ضمن الافراد لا بقيد الكل ولا بقيد البعض وهو فى قوة الجزئية الموجبة القائلة بعض الحيوان انسان فنقيضها نقيض هذه الجزئية الموجبة وهو قولك لاشئ من الانسان بحيوان ومثال المهملة السالبة كما سيأتى أيضا ان تقول الحيوان ليس بانسان وتريد بالالف واللام ماذكر وهذه فى قوة الجزئية السالبة القائلة بعض الحيوان ليس بانسان فنقيضها نقيض هذه الجزئية السالبة وهو قولك كل حيوان انسان (قوله جزئيتهما) أى جزئيتى الموجبة والسالبة من حيث هما وفسر بعضهم الضمير بالموجبة والسالبة المهملتين قال واضافة الجزئيتين للمهملتين من اضافة احد المتلازمين للآخر اه والاول أولى (قوله ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة مثال ذلك كما سيأتى ان تقول كل ممكن مفتقر الى الفاعل المختار بالضرورة ليس كل ممكن بمفتقر الى الفاعل المختار بالامكان العام (قوله ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة مثال ذلك كما سيذكره ان تقول كل من دخل الجنة بعد البعث فهو منعم فيها دائما ليس كل من دخل الجنة بعد البعث منعما فيها بالاطلاق العام ولا يخفى أنه كان الاوضح أن يتمم أولا الكلام على نقائض الضروريات ثم يتكلم على نقائض الدوائم (قوله ونقيض المشروطة العامة ممكنة حينية) مثال ذلك كما سيأتى أن تقول كل متحيز فهو متصف بالحركة أو السكون بالضرورة مادام متحيزا ليس كل متحيز متصفا بالحركة أو السكون بالامكان العام حين هو متحيز (قوله ونقيض العرفية العامة مطلقة حينية) سيأتى التمثيل لذلك بقوله كل فاقد للساتر يحوز له أن

يصلى عريانا مادام فاقدا للساتر ليس كل فاقد للساتر يجوز له أن يصلى عريانا بالاطلاق
العام حين هو فاقد للساتر (قوله ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقتية) سيأتى التمثيل
لذلك بقوله كل ممكن فهو فعل الله تعالى بالضرورة وقت حدوثه ليس كل ممكن فعل
الله تعالى بالامكان العام وقت حدوثه (قوله ونقيض المنتشرة المطلقة ممكنة دائمة)
سيأتى التمثيل لذلك بقوله كل ممكن معدوم بالضرورة وقتا ما ليس كل ممكن معدوما
بالامكان العام دائما (قوله وما تركب الخ) لما تكلم على الموجهات البسائط وهى
اثنتا عشرة اخذ يتكلم على الموجهات المركبات وهى سبع فقال وما تركب الخ وذلك
كالمشروطة الخاصة فانها مركبة من موجهتين بسيطتين احداهما مشروطة عامة وهى
التى دل عليها الصدر والاخرى مطلقة عامة وهى التى دل عليها العجز وقوله فنقيضها
منفصلة الخ سيأتى ان تسميتها نقيضا تسمح لان نقيضها الحقيقى انما هو حملية تخالفها فى
الكيف والكم لكن لما كانت تلك المنفصلة مساوية للنقيض اطلقوا عليها نقيضا
واعلم أن الموجهة المركبة من موجهتين ان كانت كلية نحو ان يقال كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما كفى فى نقيضها مانعة خلو مركبة من نقيضى
جزئيها فتعرف أولا جزئيها وتأخذ نقيضيهما وتركبهما منفصلة مانعة خلو وقد عرفت
أن المشروطة الخاصة مركبة من مشروطة عامة ونقيضها ممكنة حينية ومن مطلقة
عامة ونقيضها دائمة مطلقة فالجزء الاول من المثال المذكور قائل كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة مادام كاتبا والجزء الثانى منه وهو قولنا لا دائما فى قوة أن يقال
لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام ونقيض الجزء الاول أن تقول
بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب ونقيض الجزء
الثانى أن تقول بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما فخذ هذين النقيضين وركب
منهما مانعة خلو بأن تقول دائما اما أن يكون بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع
بالامكان العام حين هو كاتب واما أن يكون بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما
وان كانت جزئية نحو أن يقال بعض الحيوان انسان بالاطلاق لا دائما لم يكف فى
نقيضها ما ذكر حتى يقيد موضوع الثانية من الجزئيتين اللتين تنحل اليهما تلك الجزئية
بالحكم المستفاد من محمول الاولى لما سيأتى ان شاء الله تعالى فاذا حللت المثال
المذكور الى جزئيتين قلت بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام بعض الحيوان
الذى هو انسان ليس بانسان بالاطلاق العام فلابد أن يقيد الموضوع فى الثانية





بالحكم المأخوذ من محمول الاولى هكذا ثم بعد ذلك تأخذ نقيضيهما مع التقييد السابق
بأن تقول لا شئ من الحيوان بانسان دائما كل حيوان الذى هو انسان انسان دائما
وتركبهما مانعة خلو هكذا دائما أما لا شئ من الحيوان بانسان دائما وأما كل حيوان
الذى هو انسان انسان دائما ولولا ذلك التقييد لما صح التناقض لان الجزئية
المركبة كاذبة لاقتضائها عدم دوام الانسانية لبعض الحيوان الذى ثبتت له وذلك
كذب مع أن الجزئيتين اللتين تنحل اليهما تلك الجزئية يصدقان حينئذ فيكون
نقيضهما كاذبا وتلك الجزئية كاذبة أيضا ولا تناقض بين كاذبين كما سيأتى ايضاحه
فى الشرح وبهذا ظهر قوله بشرط تقييد موضوع الثانية من المركبة الخ (قوله بشرط
تقييد موضوع الثانية من المركبة الخ) ليس مراده الثانية حال التركيب بل مراده
الثانية حال انحلال المركبة الى جزئيها والا فالثانية حال التركيب لا تحتاج الى هذا
الاشتراط لان التركيب دل على اتحاد الموضوع فى حكميها كما سيأتى (قوله
وبالعكس الخ) يعنى أن ما كان نقيضا لموجهة فتلك الموجهة نقيض له كما سيذكره
(قوله أى ذكر فيها اللفظ الخ) هذا تفسير لكونها موجهة أى وذلك اللفظ يسمى جهة
فمعنى كونها موجهة انه ذكر فيها الجهة وهى اللفظ الدال على المادة (قوله لانهما لو اتحدتا
فى الجهة) أى كأن كان كل منهما ممكنة عامة أو ضرورية مطلقة كما فى المثالين
المذكورين بعد (قوله مثلا) لا حاجة اليه ولا يخفى عليك أمثال ذلك (قوله بعد ان ذكر
أحكامها) أى أحكام تلك النقائض والمراد بأحكامها انها تنقسم مع القضايا التى
ناقضتها الصدق والكذب وقوله وبين شروطها وهى المخالفة فى الكيف والاتحاد
فى الامور الثمانية المارة الى آخر ما تقدم (قوله ولهذا) أى لاجل كونه تفصيلا لما قبله
(قوله المؤذنة باستنتاج الخ) أى المشعرة بجعل معرفة هذه النقائض نتيجة لما تقدم
فالسين والتاء للجعل (قوله فمثال المخصوصة الخ) أى اذا أردت بيان أمثلة ما ذكر
فمثال الخ فالفاء فصيحية (قوله واذا كان الخ) هذا توجيه وبيان لقوله وبالعكس
(قوله اذا التناقض الخ) علة لقوله لزم الخ (قوله وهذا) أى ما يفهم مما ذكر من أن
القضية التى ذكر لها نقيض هى نقيض لذلك النقيض (قوله قد تقدم تمثيلنا الخ) أى
فلا حاجة الى اعادته هنا (قوله وتريد بالالف واللام الحقيقة) أى فى ضمن الافراد
لا بقيد الكل ولا بقيد البعض لا من حيث هى والا كانت طبيعية وقوله لا الاستغراق
أى والا كانت كلية والحاصل انه ان أريد بالالف واللام الحقيقة فى ضمن الافراد

غير مقيدة بكلية أو جزئية كانت مهملة وان أريد بهما الحقيقة من حيث هى كانت طبيعية وان أريد بهما الاستغراق كانت كلية وان أريد بهما بعض الافراد كانت جزئية وان أريد بهما فرد معهود كانت شخصية (قوله ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة) أى لان الممكنة العامة تدل على سلب الضرورة عن الطرف المخالف لما نطقت به وقد أثبتت فى ذلك الطرف كما هو ظاهر للتأمل فى المثال الذى ذكره (قوله قابلنا كلية الافراد) أى فى الضرورية وقوله بجزئيتها أى فى الممكنة العامة وقوله والضرورة أى فى الضرورية وقوله بالامكان العام أى فى الممكنة العامة وقوله وخالفنا كيف الايجاب أى فى الضرورية المطلقة والاضافة فى قوله كيف الايجاب للبيان كهى فيما بعده وقوله بكيف السلب أى فى الممكنة العامة (قوله وبيان اقتسام هاتين القضيتين الصدق والكذب أن المحمول الخ) محصله أن المحمول له حالتان الاولى أن يجوز العقل سلبه عن شئ من افراد الموضوع كما فى مادة الحيوان انسان وفى هذه الحالة تصدق الجزئية السالبة القائلة ليس كل حيوان انسانا بالامكان العام وتكذب الكلية الموجبة القائلة كل حيوان انسان بالضرورة الثانية أن لا يجوز سلبه عن شئ منها كما فى المثال الذى ذكره فيما مر وفى هذه الحالة تصدق الكلية الموجبة القائلة كل ممكن فهو مفتقر الى الفاعل المختار بالضرورة وتكذب الجزئية السالبة القائلة ليس كل ممكن مفتقرا الى الفاعل المختار بالامكان العام (قوله اما أن يجوز العقل سلبه الخ) أى لا يمنع ذلك وقوله أولا أى بأن منع ذلك (قوله لانها انما الخ) علة لقوله صدقت الجزئية السالبة وقوله لانها حكمت الخ تعليل لقوله وكذبت الكلية الموجبة (قوله وذلك) أى وجوب ثبوت المحمول عقلا لكل فرد من افراد الموضوع (قوله وهذا) أى عدم تجويز العقل السلب عن شئ من الافراد مع ما ترتب عليه وهو صدق الموجبة وكذب السالبة وقوله فى هذا المثال الخاص أى الذى هو قولنا كل ممكن فهو مفتقر فى وجوده الى الفاعل المختار تبارك وتعالى بالضرورة ليس كل ممكن مفتقرا فى وجوده الى الفاعل المختار جل وعلى بالامكان العام (قوله واذا فهمت هذا) أى قوله وبيان اقتسام الخ وقوله فافهم منه الوجه الخ أى بطريق المقايسة ومحصله أن المحمول له حالتان أيضا الاولى أن يجوز العقل ثبوته لشئ من افراد الموضوع كما فى مادة الحيوان انسان وفى هذه الحالة تكذب الكلية السالبة القائلة لا شئ من الحيوان بانسان بالضرورة وتصدق الجزئية الموجبة القائلة بعض الحيوان انسان بالامكان العام الثانية أن





لا يجوز ذلك كما فى مادة الانسان حجر وفى هذه الحالة تصدق الكلية السالبة القائلة لا شئ من الانسان بحجر بالضرورة وتكذب الجزئية الموجبة القائلة بعض الانسان حجر بالامكان العام (قوله ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة) أى لان المطلقة العامة اذا كانت سالبة كما فى المثال الذى ذكره تدل على نفى الدوام وقد دلت الدائمة المطلقة اذا كانت موجبة كما فى المثال أيضا على ثبوته (قوله وانما احتيج الى الاطلاق الخ) أشار بذلك الى دفع ما قد يقال لما قابلتم الضرورة بالامكان العام كان المناسب أن تقابلوا الدوام به أيضا ومحصله ما أشار اليه انه انما قابلوا الدوام بالاطلاق ولم يقابلوه بالامكان لان الدوام لا يستلزم الضرورة حتى يصح أن يقابل بالامكان بل قد يصدق مع عدم الضرورة كما فى قولنا كل فلك متحرك دائما اذ الحركة دائمة للفلك لكنها ليست واجبة عقلا فلا ضرورة فلو قابلوا الدوام بالامكان لجاز صدق القضيتين معا فلا يصح التناقض لانه لا تناقض بين صادقين كما لا تناقض بين كاذبين وذلك كما فى قولنا كل فلك متحرك دائما بعض الفلك ليس بمتحرك بالامكان العام فلدوام الحركة للفلك صدقت الكلية ولعدم وجوبها عقلا صدقت الجزئية تأمل (قوله المؤذن بالصدق الفعلى) أى المشعر بان الحمل فى القضية بالفعل (قوله لان الدوام لا يستلزم الضرورة) أى حتى يصح أن يقابلوه بالامكان العام كما قابلوا الضرورة به وقوله بل قد يصدق الخ اضراب انتقالى (قوله فلو قوبل بالامكان) أى العام وان وهم فيه بعضهم وقوله لجاز صدق القضيتين معا وقد عرفت مثاله فيما مر (قوله وبيان اقتسام هاتين القضيتين للصدق والكذب أن المحمول الخ) محصله أن المحمول اما أن يدوم ثبوته لجميع افراد الموضوع كما فى المثال الذى ذكره فيما مر او ينسلب عن جميعها أو بعضها كما فى مادة الانسان حجر او الحيوان انسان ففى الاول تصدق الموجبة الكلية القائلة كل داخل الجنة بعد البعث فهو منعم فيها دائما وتكذب السالبة الجزئية القائلة ليس كل داخل الجنة بعد البعث منعما فيها بالاطلاق العام وفى الثانى تصدق السالبة الجزئية القائلة ليس كل انسان حجرا بالاطلاق العام أو ليس كل حيوان انسانا بالاطلاق العام وتكذب الموجبة الكلية القائلة كل انسان حجر دائما أو كل حيوان انسان دائما فتأمل (قوله فهو سلب) أى ذو سلب أو مسلوب كما لا يخفى وقوله اما عن جميعها أو عن بعضها قد عرفت مثال كل منهما فلا تغفل (قوله وكيف ما كان الخ) أى وعلى أى حالة كان أى سواء كان عن جميعها أو عن بعضها فهو ينساب الخ اما فى الثانى فظاهر واما فى الاول

فلانه يلزم من سلبه عن جميعها سلبه عن بعضها كما هو واضح (قوله ولو فى وقت ما) أى
ولو كان السلب عن بعضها فى وقت أى وقت من الاوقات قال بعضهم وهذا اشارة
الى أن المطلقة العامة المناقضة للدائمة المطلقة هى المطلقة العامة الملحوظ فى مفهومها
الوقت غير معين وهى المطلقة المنتشرة وهى التى حكمت بفعلية النسبة فى وقت ما وهذه
مما ظهر فى التناقض اه وفيه نظر لان قول المؤلف ولو فى وقت ما لا يشير لذلك فتأمل
(قوله ونقيض المشروطة العامة ممكنة حينية) أى لان الممكنة الحينية اذا كانت سالبة
كما فى مثاله تدل على سلب الضرورة عن الطرف المخالف وقد اثبتت فى ذلك الطرف
كما لا يخفى على المتأمل (قوله فقد اختلفتا فى الكيف) أى لان الاولى موجبة والثانية
سالبة وقوله وقابلنا الكلية أى فى الاولى وقوله بالجزئية أى فى الثانية وقوله
والضرورة أى فى الاولى وقوله بالامكان العام أى فى الثانية وقوله وعموم الوقت أى
فى الاولى وقوله بحين من احيانه أى فى الثانية (قوله وبيان اقتسامهما للصدق
والكذب ان المحمول الخ) محصله أن المحمول اما أن يجب ثبوته لجميع افراد الموضوع
مادامت متصفة بالوصف الذى عبر به عنها كما فى مثاله السابق أولا كما فى مادة الكاتب
متحرك الراس ففى الاول تصدق المشروطة العامة القائلة كل متحيز فهو متصف
بالحركة أو السكون بالضرورة مادام متحيزا وتكذب الممكنة الحينية القائلة ليس كل
متحيز متصفا بالحركة أو السكون بالامكان العام حين هو متحيز وفى الثانى تصدق
الممكنة الحينية القائلة ليس كل كاتب متحرك الراس بالامكان العام حين هو كاتب
وتكذب المشروطة العامة القائلة كل كاتب متحرك الراس بالضرورة مادام كاتبا
فتأمل (قوله الذى عبر به) أى بالمشتق منه وهو المتحيز فتنبه (قوله فان كان الاول)
أى وهو أن يجب ثبوته لجميع افراد الموضوع طول اتصافها بالوصف الذى عبر به
عنها وذلك كما فى المثال الذى ذكره وقوله والا أى والا يكن الاول بأن كان الثانى وهو
أن لا يجب ثبوته لجميع افراد الموضوع الخ وذلك كما فى المثال الذى ذكرناه آنفا وقوله
فالعكس أى تصدق الممكنة الحينية وتكذب المشروطة الموجبة (قوله ونقيض
العرفية العامة مطلقة حينية) أى لان المطلقة الحينية اذا كانت سالبة كما فى مثاله
تدل على سلب المحمول عن بعض افراد الموضوع حين اتصافها بالوصف الذى عبر به
عنها والعرفية المطلقة دلت على ثبوته لكل فرد منها مادام متصفا بذلك الوصف
ولهذا قال ولا يخفى وجه تناقضهما (قوله ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقتية) أى





لان الممكنة الوقتية دلت على أن النسبة غير ممتنعة فى وقت معين وقد دلت الوقتية
المطلقة على انها ممتنعة فى ذلك الوقت لزوما فتأمل ولهذا قال ولا يخفى عليك وجه
تناقضهما (قوله ويجب اذا كان الخ) أشار بذلك الى أن محل كون نقيض الوقتية
المطلقة ممكنة وقتية اذا لم يكن الوقت متسعا بأن كان بقدر النسبة فقط كما فى المثال
الذى ذكره واما اذا كان متسعا بان كان زائدا على ذلك فيجب أن يكون نقيضها ممكنة
حينية فيقابل الوقت بالحين ومثال ذلك قولنا كل انسان متنفس بالضرورة وقت
حياته فهذه وقتية مطلقة والوقت فيها متسع عن قدر النسبة اذ ثبوت التنفس لافراد
الانسان ضرورة فى بعض احيان الحياة لا فى وقتها بتمامه فيجب ان يكون نقيضها
ممكنة حينية هكذا ليس كل انسان متنفسا بالامكان العام حين حياته اذ لو كانت
ممكنة وقتية بأن قلنا ليس كل انسان متنفسا بالامكان العام وقت حياته لكذبتا
لاقتضاء الاولى أن التنفس للانسان ضرورى فى جميع الاوقات واقتضا الثانية أن
عدم التنفس للانسان غير ممتنع فى جميع الاوقات وليس كذلك فيهما اذ التنفس له
ضرورى فى بعض الاوقات فقط واذا كان كذلك كان عدمه غير ممتنع فى بعض
الاوقات فقط أيضا فتأمل (قوله اذا كان الوقت) أى الذى فى الوقتية المطلقة (قوله
والا) أى بأن ذكر بعينه فى النقيض وقوله جاز كذبهما معا قد علمت مثاله وتوضيحه
فيما مر آنفا وقوله لاحتمال الخ علة لقوله جاز كذبهما معا وقوله ان يكون المحمول الخ
أى كما فى المثال الذى ذكرناه فيما تقدم فلا تغفل (قوله ونقيض المنتشرة المطلقة
ممكنة دائما) أى لان الممكنة الدائمة تدل على ان انتفاء المحمول عن الموضوع غير ممتنع
دائما وقد دلت المنتشرة المطلقة على خلاف ذلك فتأمل (قوله وبيان اقتسامهما
للصدق والكذب أن المحمول الخ) محصله أن المحمول له حالتان الاولى ان يكون
واجب الثبوت لكل فرد من افراد الموضوع وقتا ما كما فى المثال الذى ذكره وفى هذه
الحالة تصدق المنتشرة المطلقة القائلة كل ممكن معدوم بالضرورة وقتا ما وتكذب
الممكنة الدائمة القائلة ليس كل ممكن معدوما بالامكان العام دائما الثانية ان يكون
غير واجب الثبوت لكل فرد منها بأن كان منفيا عن جميعها كما فى مادة الانسان
حجرا أو عن بعضها كما فى مادة الحيوان انسان ففى هذه الحالة تصدق الممكنة الدائمة
القائلة ليس كل انسان حجرا بالامكان العام دائما أو ليس كل حيوان انسانا بالامكان
العام دائما وتكذب المنتشرة المطلقة القائلة كل انسان حجر بالضرورة وقتا ما أو كل

حيوان انسان بالضرورة وقتاما فليتأمل (قوله بحيث لا يتصور الخ) تصوير لكونه
واجب الثبوت لكل فرد من افراد الموضوع وقتاما وقوله بحيث يتصور الخ تصوير
لكونه غير واجب الثبوت لذلك (قوله أى فى جميع الاوقات) تفسير لقوله دائما
(قوله عن جميع الافراد أو بعضها) قد علمت مثال كل منهما فتنبه وقوله وفى كلاهما
أى هاتين الحالتين اعنى نفيه عن جميع الافراد أو عن بعضها وقوله يصدق امكان
نفيه الخ انما زاد لفظة امكان لانه كاف فى اذكر ووجه صدق ذلك فى الثانى ظاهر
واما فى الاول فلما مر من أنه يلزم من نفيه عن جميع الافراد نفيه عن بعضها (قوله
فان كان الاول) أى الحال الاول وهو كونه واجب الثبوت لكل فرد من افراد
الموضوع وقتاما وقوله صدقت المنتشرة المطلقة أى وكذبت الممكنة الدائمة وانما
حذفه للعلم به وقوله وان كان الثانى أى الحال الثانى وهو كونه غير واجب الثبوت
لذلك وقوله صدق نقيضها أى وكذبت هى وانما حذفه للعلم به أيضا (قوله قوله وما
تركب الخ) لما فرغ من الكلام على شرح نقائض البسائط شرع يتكلم على شرح نقائض
المركبات مع بيان ما يتوقف عليه ذلك فتنبه (قوله أولا) أى قبل شرح ذلك ومعرفته
(قوله فله نسبتان) ليس المراد أنه صرح بكل من النسبتين فى القضية اذ ليس ذلك
الا فى الموجهة المركبة بل المراد الاعم كما لا يخفى (قوله نسبة ثبوته له ونسبة نفيه عنه)
اضافة نسبة لما بعدها للبيان فيهما (قوله فكل موجهة لم يصرح الخ) لا يظهر هنا أن
الفاء تفريعية فالمناسب أن تجعل فصيحية (قوله فالاولى) أى التى هى قولنا كل انسان
حيوان بالضرورة وقوله أن نسبة ثبوت الخ الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله وان
كان يؤخذ الخ) انو اوللحال ووجه الاخذ انه متى كانت نسبة ثبوت المحمول للموضوع
ضرورية كانت نسبة نفيه عنه ممتنعة (قوله والقضية الثانية) أى التى هى قولنا
لاشئ من الانسان بفرس بالضرورة (قوله ولم تتعرض الخ) لم يقل هنا وان كان يؤخذ
بدلالة الالتزام انها نسبة ممتنعة لعله للعلم بذلك مما تقدم ففيه الحذف من الثانى لدلالة
الاوائل ووجه الاخذ انه متى كانت نسبة نفى المحمول عن الموضوع ضرورية كانت
نسبة ثبوته له ممتنعة (قوله سميت) أى الموجهة التى صرح فيها بجهتى النسبتين معا
وقوله بذلك أى بالمركبة (قوله فى الثبوت والنفى) متعلق بمحذوف صفة لجهتين
والتقدير على جهتين كائنتين فى الثبوت والنفى (قوله كقولنا الخ) تمثيل للموجهة التى
صرح فيها بجهتى النسبتين معا (قوله فصدر هذه القضية الخ) تفريع على التمثيل





أو الفاء للافصاح (قوله جهة المشروطة العامة) أى وتلك الجهة هى الضرورة (قوله
وان جهة الخ) معطوف على مدخول على فى قوله على صحة نفى الخ (قوله ويؤخذ منه)
أى من العجز وقوله أن ذلك الوصف أى الذى هو الكتابة وقوله ليس بلازم له وجه
أخذ هذا من العجز انه دل على انه ينتفى المحمول عن الموضوع وذلك المحمول لازم أعم
لذلك الوصف والقاعدة انه يلزم من نفى اللازم الاعم نفى ملزومه (قوله وعند مفارقته
لابد أن ينتفى الخ) اعترض بأن هذا يقتضى أن انتفاء ذلك الوصف يستلزم انتفاء المحمول
وليس كذلك اذ لا يلزم من نفى الملزوم نفى اللازم لانه قد يكون لازما أعم كما هنا فان
تحرك الاصابع قد يكون بغير الكتابة وأجيب بأن المراد بالتحرك المستفاد من المحمول
تحرك على وجه مخصوص وحينئذ فهما متلازمان فيلزم من انتفاء أحدهما انتفاء
الآخر فصح قوله وعند مفارقته الخ (قوله فقولنا الخ) مفرع على قوله وعجزها الخ
وقوله اذا أى اذ كان يدل على ذلك ويؤخذ منه ما ذكر (قوله وبهذا تعرف الخ)
اسم الاشارة عائد لما تقدم من قوله كقولنا فى المشروطة الخاصة الخ ووجه معرفة
ذلك بسبب هذا انه مجرد مثال فقط فيقاس عليه غيره (قوله الا الممكنة الخاصة
ففيها الخ) مثالها أن تقول كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولما كان ذلك
فى قوة أن يقال كل انسان كاتب بالامكان العام لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان
العام اطلقوا عليها انها مركبة من موجهتين وبهذا ظهر قوله ففيها قضيتان الخ (قوله
خاصة) أى فقط (قوله ومثلها فى ذلك) أى فى كون فيها قضيتان مختلفتان فى الكيف
خاصة متوافقتان فى الكم والجهة وقوله الوجودية اللادائمة مثالها أن تقول كل
انسان فهو ميت بالاطلاق لا دائما فصدرها مطلقة عامة موجبة وعجزها مطلقة عامة
سالبة لانه فى قوة أن يقال لاشئ من الانسان بميت بالاطلاق العام (قوله فالمركبات
على هذا سبع) لو قال والمركبات سبع لكان أولى لان ذلك لا يتفرع ولا ينبنى على
ما قبله الا اذا نظر لاستقراء الموجهات فى الواقع (قوله وهى) أى السبع (قوله
وانما كانت الممكنة الخاصة مركبة لانها الخ) انما بين ذلك فى الممكنة الخاصة دون
غيرها لانها لعدم التركب فيها لفظا قد يتوهم انها بسيطة (قوله على أن نسبة ثبوت
محمولها لموضوعها ممكن) أى غير ممتنع وكذا ما بعد فصح تفريع قوله ففيها الخ
(قوله ففيها اذا) أى اذ دلت على ذلك (قوله احداهما موافقة لكيفها) أى الموجهة
المركبة من الايجاب والسلب والعبرة فيها بكيف صدرها فان كان موجبا فهى

موجبة وان كان سالبا فهى سالبة (قوله محمد بن مرزوق) أى ناظم الجمل ومنه هذان البيتان (قوله وما حوى الخ) دخل تحت ذلك سبع وقوله وما عرى الخ دخل تحته اثنتا عشر كما هو ظاهر (قوله على ذلك) أى على معرفة ذلك أعنى ما تركب منه كل واحدة من المركبات (قوله فهى مركبة من مشروطة الخ) مثالها أن تقول كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما فصدرها هو المشروطة العامة الموافقة لها فى الكيف وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها فيه لانه فى قوة أن يقال لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام (قوله مركبة من عرفية عامة الخ) مثالها أن تقول كل آكل فهو متحرك الفم مادام آكلا لا دائما فصدرها هو العرفية العامة الموافقة لها وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها لانه فى قوة أن يقال لا شئ من الآكل بمتحرك الفم بالاطلاق العام (قوله مركبة من وقتية مطلقة الخ) مثالها أن تقول كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائما فصدرها هو الوقتية المطلقة الموافقة لها وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها لانه فى قوة أن يقال لا شئ من الانسان بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام (قوله مركبة من منتشرة مطلقة الخ) مثالها أن تقول كل انسان ميت بالضرورة وقتا ما لا دائما فصدرها هو المنتشرة المطلقة الموافقة لها وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها لانه فى قوة أن يقال لا شئ من الانسان بميت بالاطلاق العام (قوله مركبة من مطلقتين الخ) مثالها كما مر آنفا أن تقول كل انسان فهو ميت بالاطلاق لا دائما فصدرها هو المطلقة العامة الموافقة لها وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها لانه فى قوة أن يقال لا شئ من الانسان بميت بالاطلاق العام (قوله مركبة من مطلقة عامة الخ) مثالها أن تقول كل انسان فهو ميت بالاطلاق لا بالضرورة فصدرها هو المطلقة العامة الموافقة لها وعجزها هو الممكنة العامة المخالفة لها لانه فى قوة أن يقال لا شئ من الانسان بميت بالامكان العام (قوله مركبة من ممكنتين الخ) مثالها كما مر آنفا أن تقول كل انسان فهو كاتب بالامكان الخاص فالطرف الموافق هو الممكنة العامة الموافقة لها لانه فى قوة أن يقال كل انسان فهو كاتب بالامكان العام والطرف الآخر هو الممكنة العامة المخالفة لها لانه فى قوة أن يقال لا شئ من الانسان بكاتب بالامكان العام (قوله اذا عرفت هذا) أى ما تركب منه كل واحدة من المركبات (قوله لانها قد حكمت الخ) علة لقوله لا تصدق الا بصدق الخ (قوله لما عرفت) أى من الخارج لا مما هنا (قوله





بكذب أجزائه كلها أو بعضها) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله فاذا) أى فاذا كان مهما كذب أحد جزئى المركب وجب صدق نقيضه وقوله مهما صدق الخ تفريع ذلك على ما قبله غير ظاهر الا بواسطة التعليل الذى ذكره بعد ولو قال قبل قوله فاذ الخ ومهما صدق نقيض جزئى المركب أو نقيض أحدهما وجب كذبه لظهر ذلك التفريع (قوله لاستلزام ذلك) أى صدق نقيض جزئيها أو نقيض أحدهما وقوله كذب جزئيها معا أى اذا صدق نقيض جزئيها وقوله أو كذب أحدهما أى اذا صدق نقيض أحدهما (قوله فلهذا) أى لاجل كونه مهما صدق نقيضا جزئيها الخ (قوله لان معناها الخ) علة للعلية (قوله وذلك) أى صدق النقيضين معا أو أحدهما وانهما لا يكذبان (قوله لانها) أى الموجهة المركبة وقوله نقيضى جزئيها أى هذه المنفصلة فالنقيضان هما جزآ الموجهة المركبة والجزآن هما جزآ هذه المنفصلة (قوله وهما) أى نقيضا جزئيها وقوله تتركب أى الموجهة المركبة (قوله واذا صدق نقيضاهما معا) أى نقيضا جزئى هذه المنفصلة وقوله فقد كذب أى جزئيها والحاصل ان صدق كل من الموجهة المركبة وهذه المنفصلة يستلزم كذب الاخرى لان الاولى حاكمة بصدق جزئيها معا وهو مستلزم لكذب جزئى المنفصلة فتكذب هى لكذب جزئيها والثانية حاكمة بأن جزئيها لا يكذبان معا بل لابد من صدقهما أو صدق أحدهما وذلك مستلزم لكذب جزئى الموجهة المركبة أو أحدهما فتكذب هى لكذب جزئيها أو أحدهما فتأمل (قوله والا فهى الخ) أى والا نقل بأنها تسامح بل قلنا بأنها حقيقية فلا يصح لانها فى الحقيقة الخ (قوله انما هو حملية الخ) أى ولم ينطقوا بها وانما نطقوا بهذه المنفصلة المساوية لها (قوله والنقيض الحقيقى الخ) من تتمة التعليل بل هو روحه (قوله لكن لما اقتسمت الخ) استدراك على ما قبله الموهم انه لا وجه لاطلاقهم عليها اسم النقيض (قوله فاذا أردت معرفة الخ) قد تقدم ذلك فيما مر (قوله على ما عرفت فيما سبق من أن نقيض كذا كذا فلا تغفل (قوله وهى قولنا الخ) دائما الاول هو السور للمنفصلة وقوله بالامكان العام جهة الجزء الاول منها وقوله دائما الثانى جهة الجزء الثانى منها (قوله مما قررناه فيما سبق) أى فى قوله اذا عرفت هذا فكل مركبة الخ (قوله واعرف من هذا) أى من قوله فالمشروطة الخاصة مثلا قد عرفت الخ (قوله فنقيض العرفية الخاصة مانعة خلو الخ) أى لان جزئيها كما تقدم عرفية عامة ومطلقة عامة وقد عرفت أن نقيض الاولى حينية مطلقة ونقيض الثانية

دائمة مطلقة فتقول فى نقيض قولنا فى العرفية الخاصة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما مثلا دائما أما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالاطلاق وأما بعض الكاتب متحرك الاصابع بالاطلاق دائما فهذه مانعة خلو مركبة من حينية مطلقة ودائمة مطلقة وهى نقيض العرفية الخاصة (قوله ونقيض الوقتية مانعة خلو الخ) أى لان جزئيها كما مر وقتية مطلقة ومطلقة عامة وقد عرفت أن نقيض الاولى ممكنة وقتية ونقيض الثانية دائمة مطلقة فتقول فى نقيض قولنا فى الوقتية كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما مثلا دائما أما بعض القمر ليس منخسفا وقت الحيلولة بالامكان العام وأما بعض القمر منخسف بالاطلاق دائما فهذه مانعة خلو مركبة من ممكنة وقتية ودائمة مطلقة وهى نقيض الوقتية غير الموصوفة بالاطلاق (قوله ونقيض المنتشرة مانعة خلو الخ) أى لان جزئيها كما مر منتشرة مطلقة ومطلقة عامة وقد عرفت أن نقيض الاولى ممكنة دائمة ونقيض الثانية دائمة مطلقة فتقول فى نقيض قولنا فى المنتشرة كل انسان معدوم بالضرورة وقتا ما لا دائما مثلا دائما أما بعض الانسان ليس بمعدوم بالامكان العام دائما وأما بعض الانسان معدوم بالاطلاق دائما فهذه مانعة خلو مركبة من ممكنة دائمة ودائمة مطلقة وهى نقيض المنتشرة غير الموصوفة بالاطلاق (قوله ونقيض الوجودية اللادائمة مانعة خلو الخ) أى لان جزئيها كما تقدم مطلقتان عامتان وقد عرفت أن نقيضهما دائمتان مطلقتان فتقول فى نقيض قولنا فى الوجودية اللادائمة كل انسان ميت بالاطلاق لا دائما مثلا دائما أما بعض الانسان ليس بميت بالاطلاق دائما وأما بعض الانسان ميت بالاطلاق دائما فهذه مانعة خلو مركبة من دائمتين مطلقتين وهى نقيض الوجودية اللادائمة (قوله ونقيض الوجودية اللاضرورية مانعة خلو الخ) أى لان جزئيها كما مر مطلقة عامة وممكنة عامة وقد عرفت أن نقيض الاولى دائمة مطلقة ونقيض الثانية ضرورية مطلقة فتقول فى نقيض قولنا فى الوجودية اللاضرورية كل انسان ميت بالاطلاق لا بالضرورة مثلا دائما أما بعض الانسان ليس بميت بالاطلاق دائما وأما بعض الانسان ميت بالضرورة فهذه مانعة خلو مركبة من دائمة مطلقة وضرورية مطلقة وهى نقيض الوجودية اللاضرورية (قوله ونقيض الممكنة الخاصة مانعة خلو الخ) أى لان جزئيها التى دلت عليهما ممكنتان عامتان وقد عرفت أن نقيضهما ضروريتان مطلقتان فتقول فى نقيض قولنا فى الممكنة الخاصة كل انسان قائم بالامكان الخاص





مثلا دائما أما بعض الانسان ليس بقائم بالضرورة وأما بعض الانسان قائم بالضرورة فهذه مانعة خلو مركبة من ضروريتين مطلقتين وهى نقيض الممكنة الخاصة (قوله أن الجزء الثانى من هذه المركبات لا يكون الخ) هذا ظاهر فى غير الممكنة الخاصة كما لا يخفى (قوله يعنى أن القضية الخ) هذا بيان للمفهوم قبل بيان المنطوق (قوله على ماسبق أى من أن تسميتهم لها نقيضا تسامح (قوله لانها انما تنحل الخ) علة لقوله من غير زيادة الخ (قوله كان ذلك) أى المذكور من النقيضين المأخوذين على سبيل منع الخلو وقوله مساويا للنقيض المركبة انما لم يقل نقيضا للمركبة لما تقدم من أن تسميته بذلك تسمح لكن لو عبر بذلك ليناسب التعليل لكان أولى فتأمل (قوله لان نقيض المساوى الخ) علة لقوله كان مساويا للنقيض الخ لكن المناسب لذلك أن يقول كان نقيضا الخ كما علمت وانطباق هذا التعليل على ماهنا ظاهر فالشئ هنا كناية عن المركبة الموجهة والمساوى لها هو جزآها التى تنحل اليهما ونقيضه هو مانعة الخلو المركبة من نقيضى هذين الجزئين واذا كان نقيضا له كان نقيضا للموجهة لان نقيض المساوى لشئ نقيض لذلك الشئ فتنبه (قوله قد تنحل الى موجهتين الخ) وذلك لانه ليس بلازم أن يكون الموضوع فيما تنحل اليه الجزئية واحدا كما كان فيها حالة التركيب كما سيأتى بيانه (قوله مثال ذلك) أى الجزئية الكاذبة مع صدق ما تنحل اليه وقوله فان هذه الجزئية الخ توجيه للتمثيل (قوله وذلك) أى عدم دوام الانسانية لما ثبتت له وقوله اذ كل الخ علة لقوله وذلك كذب (قوله وان كانتا الخ) الواو للحال وانما أتى بذلك لانه قد يتوهم من كونهما فى مادة الضرورة عدم صدقهما (قوله لوجوب الخ) علة لقوله ولا شك الخ وقوله فى جميع الخ أى حتى مادة الضرورة وقوله المواد الفعلية أى التى وقعت النسبة فيها بالفعل (قوله لانا اذا أخذنا الخ) علة لقوله لم يصح الخ وقوله المفهوم المردد الخ أى الذى هو مانعة الخلو (قوله لانه نقيض الخ) علة لقوله لم يصح أن يكون الخ وقوله للازمها الاعم أى الذى هو جزآها التى انحلت اليهما وانما كانا لازما لان الجزء لازم لكله (قوله ونقيض الاعم لا يكون الخ) توضيح ذلك كما سبق أن نقيض الحيوان لاحيوان ونقيض الانسان لاانسان وظاهر أن الاول أعنى لاحيوان الذى هو نقيض الاعم ليس مساويا للثانى أعنى لاانسان الذى هو نقيض الاخص بل هو أخص منه لان الثانى يصدق فيما لم يصدق فيه الاول كالفرس (قوله فجاز أن يكذب) أى المفهوم المردد بين ماذكر (قوله وغرضنا انما هو التوصل الخ) أى ولا تناقض بين

كاذبين كما يؤخذ مما بعد (قوله ولهذا) أى لهذا التعليل أعنى قوله لانه نقيض للازمها الاعم الخ (قوله وسر الفرق) أى حكمته وقوله بين الجزئية المركبة أى حيث لم يكتف فى مناقضتها بالمفهوم المردد بين نقائض جزئيها وقوله والكلية المركبة أى حيث اكتفى فى مناقضتها بذلك (قوله توارد الخ) صفة لقوله واحدا (قوله فى أصل القضية الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله فقد اتحد معناها) أى المركبة الكلية وقوله مع معنى ما تحللت اليه أى وهو جزآها (قوله لان التركيب الخ) علة لقوله لم يلزم اتحاده الخ فتأمل (قوله وزوال التركيب) عطف لازم على ملزوم (قوله صارتا جزئيتين) الاولى صارت بضمير الافراد لان السياق فى المركبة ولعله راعى الخبر (قوله فلم يلزم اذا) أى اذا أمكن الخ (قوله بل لابد من زيادة عند المحققين) ربما يقتضى انه لا يحتاج لزيادة عند غير المحققين ولعل نكتة عدم الاحتياج لها حمل الجزئيين على أصلهما وهو المركبة فيكون الموضوع فيهما واحدا كما هو كذلك فيها فليحرر (قوله وهذان النقيضان الخ) فى قوة الاستدراك على ما قبله لانه قد يتوهم انهما قد يكونا جزئيتين (قوله والجزء الثالث) بهذا الجزء الثالث صدقت المنفصلة لانها تصدق ولو بصدق جزء من أجزائها (قوله الاولتين) كذا فى كثير من النسخ وهو تثنية أولة وهى لغة لكن اللغة الفصحى أولى كما قاله اليوسى وقوله موجهتين أى الجزئيتان وقوله بمثل جهتيهما أى الكليتين ومكيفتين أى الجزئيتان وقوله بكيفهما أى الكليتين وفى بعض النسخ ومكيفة بكيفهما والاول هو الاصوب (قوله احداهما) أى الجزئيتين المذكورتين (قوله بأن أثبت) بتاء المخاطب وكذا قوله ونفيت (قوله ومنهم من جعل الخ) فيه أن موضوع الكلام أن النقيض منفصلة مانعة خلو وهذه على ما ذكره ليست بشرطية أصلا بل حملية فكان مقتضى الظاهر أن يحذف ذلك (قوله حمل المفهوم الخ) أى ذات حمل المفهوم الخ فهو على تقدير مضاف لان النقيض ليس عين الحمل وانما هو القضية ذات الحمل كما هو ظاهر وقوله على جميع الخ متعلق بحمل (قوله ومنهم من زاد الخ) وهذا هو الذى جرى عليه فى المتن كما سيذكره (قوله من ثبوت أو نفى) بيان للحكم (قوله على ما فى المخالفة الخ) أى حال كونهما مشتملين على ما فى المخالفة الخ (قوله فاذا قلت مثلا الخ) راجع لقوله من ثبوت وقوله الآتى واذا قلت مثلا الخ راجع لقوله أو نفى (قوله ونقيض تلك الجزئية الخ) المقام للتفريع فكان الاولى الاتيان بالفاء (قوله على ما فى الثانى الخ) أى حال كونها مشتملة على ما فى الثانى الخ (قوله على





هذا الوجه) أى الذى هو التقييد بالقيد المذكور (قوله لاتحاد الخ) علة لقوله الى ما يساويها وقوله بسبب الخ متعلق باتحاد (قوله لكان هو والجزئية المركبة كاذبين) أى ولا تناقض بين كاذبين (قوله وبالعكس فى جميع الخ) قد تقدم ذلك غير مرة (تتمة) قد سكت المؤلف عن تناقض الشرطيات اذ لم يذكر الا التناقض فى الحمليات كما يعلم مما مر ومحصله أن الشرطية تناقضها شرطية أخرى توافقها فى الاتصال أو الانفصال وفى اللزوم أو العناد أو الاتفاق وتخالفها فى الكيف والكم فنقيض المتصلة اللزومية الموجبة الكلية متصلة لزومية سالبة جزئية مثلا اذا قلت كلما كان انسانا كان حيوانا فهذه متصلة لزومية موجبة كلية فنقيضها أن تقول قد لا يكون اذا كان انسانا كان حيوانا فهذه متصلة لزومية سالبة جزئية وعلى هذا القياس فليتأمل (قوله وأما العكس الخ) مقابل لمحذوف والتقدير أما التناقض فقد تقدم الكلام عليه وأما العكس الخ (قوله فثلاثة أقسام) اعلم أن القسمة عند الاقدمين من المناطقة ثنائية لانهم لم يذكروا الا قسمين العكس المستوى وعكس النقيض وفسروه بما فسر به المؤلف عكس النقيض الموافق ثم لما رأى المحققون من المتأخرين أن عكس النقيض بهذا التفسير غير منضبط استخرجوا عكس النقيض المخالف لكن بعضهم اقتصر عليه مع العكس المستوى وعلى ذلك مشى الكاتبى فى شرح الشمسية وبعضهم ضمه الى القسمين المذكورين وعليه مشى المؤلف هنا (قوله عكس مستوى) سمى بذلك لاستوائه مع الاصل فى وجود طرفى النسبة بينهما أو لاستواء طرفيه فى وراثة كل منهما منزلة صاحبه كما أفاده ابن يعقوب (قوله وعكس نقيض موافق) بالرفع صفة لعكس وسمى بذلك لموافقته للاصل فى الكيف لا يقال هذه العلة متحققة فى الاول فلم يسم بذلك لانا نقول علة التسمية لا توجبها كما هو مشهور (قوله وعكس نقيض مخالف) بالرفع صفة لعكس كالذى قبله وسمى بذلك لمخالفته للاصل فى الكيف (قوله فالعكس الخ) أى اذا أردت بيان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة فالعكس الخ فالفاء فصيحة لا تفريعية (قوله هو تبديل الخ) قد اشتمل هذا التعريف على جنس وفصول ستة فالجنس قوله تبديل والفصل الاول قوله كل واحد والثانى قوله ذات الترتيب الطبيعى والثالث قوله بعين الآخر والرابع قوله مع بقاء الكيف والخامس قوله والصدق والسادس قوله على وجه اللزوم وسيأتى بيان محترزاتها (قوله ذات الترتيب الخ) أى التى هى الحملية والشرطية المتصلة كما يؤخذ مما سيأتى وقوله الطبيعى نسبة

للطبيعة وهى المعنى كما سينبه عليه و يحتمل انه نسبة للطبيعة بمعنى السجية لانها تقتضيه (قوله بعين الآخر) أى بحسب الظاهر والا ففى الحقيقة ليس ذلك بعينه اذ المراد من الموضوع فى نحو قولنا كل انسان حيوان ماصدق عليه الانسان وليس ذلك مرادا من المحمول فى عكسه القائل بعض الحيوان انسان بل مفهومه وكذلك المراد من المحمول فى المثال مفهوم الحيوان وليس ذلك مرادا من الموضوع فى عكسه المذكور بل المراد موضوعه فتأمل (قوله على وجه اللزوم) يؤخذ من كلامه فى الشرح انه راجع لقوله والصدق فقط فتنبه واضافة وجه اللزوم للبيان (قوله وعكس النقيض الموافق تبديل الخ) قد اشتمل هذا التعريف على ما اشتمل عليه التعريف قبله الا أن التبديل هنا بالنقيض بخلافه فى التعريف قبله فانه بعين الآخر كما سينبه عليه (قوله وعكس النقيض المخالف تبديل الخ) سيأتى انه مخالف لكل من الاول والثانى من وجهين فتأمل (قوله مطلق التحويل) مقتضاه أن تحويل الشئ من مكان الى آخر يسمى عكسا لغة وليس كذلك فكان عليه أن يقول تبديل الاوائل بالاواخر والاواخر بالاوائل كذا لبعضهم ولا مانع من أن يكون ماذكره المؤلف قولا آخر فى اللغة فليحرر (قوله يطلق بازاء معنيين) أى بمقابل معنيين والمراد من ذلك انه يطلق على معنيين (قوله وكل منهما) أى من هذين المعنيين (قوله أما العكس المستوى الخ) لو قال أما على المصدر فحقيقة العكس المستوى تبديل الخ لكان أولى لانه يفيد حينئذ أن قوله على المصدر معتبر فى الجميع (قوله احترازمن تبديل أحدهما فقط) أى كأن تقول فى قولنا بعض الجسم انسان بعض الانسان حيوان اذا بدلت الاول بعين الثانى أو بعض الحيوان جسم اذا بدلت الثانى بعين الاول كذا يؤخذ من كلام بعضهم لكن مقتضى كون التبديل لاحدهما فقط ابقاء الآخر بحاله وليس كذلك فيما مثل به ولكنه انما صنع كذلك لانه لو أبقى الآخر بحاله لم يكن له فائدة اذ لو قيل فى المثال المذكور بعض الانسان انسان أو بعض الجسم جسم لم يكن له فائدة كما لا يخفى (قوله فلا يسمى عكسا مستويا) أى ولا غيره وانما اقتصر على ذلك لكون الكلام فيه (قوله وقلنا الخ) معطوف على قوله بدلنا عطف تفسير (قوله فان الترتيب الخ) تعليل لقوله لم يسم الخ (قوله أى يقتضيه المعنى) هذا يقتضى أن الطبيعى نسبة للطبيعة بمعنى المعنى لا بمعنى السجية كما مرت الاشارة اليه (قوله بحيث لو أزيل الخ) تصوير لاقتضاء المعنى له (قوله بل الترتيب الخ) اضراب عن قوله ليس طبيعيا وقوله فى ذلك أى طرفها (قوله





اذ المعنى الخ) علة لقوله موكول الخ وذلك المعنى هو العناد بين جزئيها وقوله فيه أى فى ذلك (قوله قدم أو أخر) أى قدم المتكلم اى جزأ منهما أو أخره (قوله لان التبديل فيه) كذا فى بعض النسخ بافراد الضمير وهو ظاهر وفى بعضها فيهما بضمير التثنية وهو صحيح أيضا نظرا لكون عكس النقيض نوعين الموافق والمخالف على ما فيه من البعد (قوله بأن يكون أصل القضية الخ) أى كما فى قولنا بعض الانسان حيوان فهذه قضية موجبة فاذا بدلناها وقلنا ليس بعض الحيوان انسانا لم يسم ذلك عكسا لاختلافهما فى الكيف وقوله أو بالعكس أى بأن يكون أصل القضية سالبة وعكسها موجبة وذلك كما فى عكس المثال المذكور بأن جعلنا الاصل قولنا ليس بعض الحيوان انسانا وبدلناه الى قولنا بعض الانسان حيوان فتأمل (قوله للتبديل المذكور) أى الذى هو تبديل كل واحد من طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعى بعين الآخر مع بقاء الكيف (قوله فلا يسمى هذا) أى قولنا كل حيوان انسان بدل قولنا كل انسان حيوان كذا يقتضيه ظاهر كلام المؤلف لكن كان مقتضى الظاهر أن يقول فلا يسمى هذا التبديل لان الكلام هنا انما هو المصدر (قوله ولا يشترط موافقة العكس الخ) اعلم انه اختلف هل عكس القضية لازم أعم أو لازم مساو فعلى الاول مشى الجمهور كابن سيناء فى الشفاء وبنوا عليه انه لا يشترط موافقة العكس للاصل فى الكذب بل قد يصدق العكس مع كون الاصل كاذبا كقولنا بعض الانسان حيوان فى عكس قولنا كل حيوان انسان وذلك لان اللازم الاعم قد يصدق مع كذب ملزومه وعلى الثانى مشى ابن سيناء فى بعض كتبه وبنى عليه انه يشترط ذلك كما فى قولنا بعض الحجر انسان فى عكس قولنا كل انسان حجر وعليه فلا يسمى ماذكر فى المثال الاول عكسا بخلافه على الاول وهو التحقيق (قوله أيضا) أى كما اشترطت موافقته له فى الصدق (قوله وشرطه) أى ماذكر من موافقة العكس للاصل فى الكذب (قوله الا ما وافق فى الصدق) أى اذا كان الأصل صادقا وقوله والكذب أى اذا كان الاصل كاذبا هذا هو المراد من العبارة وان كان خلاف ظاهرها (قوله للتبديل المذكور) أى الذى هو تبديل كل واحد من طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعى بعين الآخر مع بقاء الكيف والصدق (قوله من غير لزوم) هذا كالتفسير لقوله اتفاقيا (قوله من كون موضوعها الخ) هذا بيان لما اتفق (قوله نحو هذا العكس) معمول لقوله فلو عكست الخ (قوله غير لازم) كالتفسير لقوله اتفاقيا كما علمت (قوله فى أى مادة فرض) أى التبديل المذكور

(قوله للاصل) متعلق بقوله لازم (قوله الاان التبديل هنا) بالنقيض أى وثم بعين الآخر (قوله والمراد منه) أى من عكس النقيض الموافق وانظر لم عبر بالمراد مع انه انما يعبر بذلك اذا كان المقام محتملا (قوله وقولنا مع بقاء الخ) كان مقتضى الظاهر ان يقول وقولنا على وجه اللزوم يخرج الخ لانه هو الذى يخرج ماذكر ولم ينبه على بقية المحترزات للعلم بها مما مر فى تقرير العكس المستوى ومحصله ان قوله كل واحد يخرج تبديل أحدهما فقط وقوله ذات الترتيب الطبيعى يخرج تبديل كل واحد من طرفى القضية المنفصلة كما فى قولنا اما أن يكون هذا الشئ لا اسود أولا أبيض فى تبديل قولنا اما أن يكون هذا الشئ أبيض أو أسود وقوله مع بقاء الكيف يخرج التبديل المذكور مع عدم بقاء الكيف كما فى قولنا بعض لافرس لا انسان فى عكس قولنا ليس بعض الانسان بفرس وقوله والصدق يخرج التبديل المذكور مع عدم بقاء الصدق كما فى قولنا لاشئ من غير الفرس بغير انسان فى عكس قولنا لاشئ من الانسان بفرس فتأمل (قوله اتفق صدقها) كذا وجد فى النسخ بضمير التأنيث لكن المناسب صدقه بضمير التذكير وقد يقال أنثه باعتبار كونه قضية (قوله من مساواة الخ) بيان لما اتفق وفى عبارته اجمال ولو قال من مساواة كل من طرفيها النقيض الآخر لكان أوضح ولظهر تفريع قوله فيلزم الخ على ذلك (قوله من نفى أحدهما) أى أحد طرفيها (قوله فلو لم يكن الطرفان كذلك) أى مساويين للنقيض بمعنى انه ليس كل منهما مساويا بالنقيض الآخر على مامر (قوله فقد خالف الخ) تفريع على التفريع المذكور (قوله ان الكيف فيه الخ) أى بخلافه فيهما فانه ليس مخالفا الكيف الاصل وقوله ان التبديل الخ أى بخلافه فيهما فانه فى الاول بعين الطرفين وفى الثانى بنقيضهما (قوله وباقى القيود الخ) فقوله ذات الترتيب الطبيعى يخرج ذلك التبديل فى المنفصلة كما فى قولنا ليس اما أن يكون هذا الشئ لا أبيض واما أن يكون اسود فى تبديل قولنا اما أن يكون هذا الشئ اسود واما أن يكون ابيض وقوله مع بقاء الصدق يخرج التبديل المذكور مع عدم بقاء الصدق كما فى قولنا كل لافرس انسان فى تبديل قولنا لاشئ من الانسان بفرس وقوله على وجه اللزوم يخرج ذلك التبديل اذا لم يكن بقاء الصدق على وجه اللزوم بل كان اتفاقيا كما فى قولنا كل لاقديم حادث فى تبديل قولنا لاشئ من الحادث بقديم فبقاء الصدق هنا انما هو لما اتفق من مساواة كل من الطرفين لنقيض الآخر فلو لم يكونا كذلك لم يبق الصدق كما فى قولنا كل





لافرس انسان فى تبديل قولنا لاشئ من الانسان بفرس (قوله حكمها) أى باقى القيود وانما أنث الضمير لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه ولذلك أنثه أيضا فى قوله فيما أخرجته (قوله ويطلق العكس أيضا) أى كما أطلق على المصدر كما علم مما مر (قوله فى الاصطلاح) أى واما فى اللغة فليس مشتركا بل هو اسم لمطلق التحويل على ما تقدم (قوله بتبديل الخ) أى بسببه أو معه فالباء للسببية أو بمعنى مع (قوله وأجر على هذا) أى بأن تقول فى عكس النقيض الموافق هو قضية تركبت بتبديل كل واحد من طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعى بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم وفى عكس النقيض المخالف هو قضية تركبت بتبديل الطرف الاول من القضية ذات الترتيب الطبيعى بنقيض الثانى والثانى بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم (قوله وانما أخر الخ) هذا جواب عما قد يقال لم أخر هذا التفسير مع انه أشهر مما قبله وأعرف منه (قوله ولهذا) أى لهذا التعليل أعنى قوله لانه يترتب عليه الخ (قوله فعكس القضايا الموجبات الخ) تفريع على ما تقدم كما أشار اليه الشارح وقوله وهى أربع أى وهى المخصوصة الموجبة والكلية الموجبة والجزئية الموجبة والمهملة الموجبة (قوله بالعكس المستوى) متعلق بقوله فعكس وقوله حملية كانت أو شرطية متصلة تعميم فى الموجبات لكنهم لم يمثلوا هنا الا للحملية (قوله جزئية موجبة) اما فى الموجبة الكلية والمخصوصة فهى لازمة واما فى الموجبة الجزئية والمهملة فقد ينعكسان مخصوصتين كقولنا زيد انسان فى عكس قولنا بعض الانسان زيد وكقولنا زيد حيوان فى عكس قولنا الحيوان زيد وسيأتى فى الشارح انه يصح ان تعكس المهملة الى مهملة مثلها فتنبه (قوله لشرفها) أى لما هو مقرر من أن الاثبات أشرف من السلب (قوله وهى) أى الثمانية (قوله وانما لم تنعكس الموجبات) أى الاربعة وقوله لان المحمول قد يكون الخ أى كما فى قولنا كل انسان حيوان فان المحمول فى هذا أعم من الموضوع مطلقا وكما فى قولنا بعض الحيوان أبيض فان المحمول فيه أعم من الموضوع من وجه فلو عكست ذلك كلية موجبة بأن قلت فى الاول كل حيوان انسان وفى الثانى كل أبيض حيوان لم يصح لعدم صدق حمل الموضوع الاخص على جميع افراد المحمول الاعم (قوله كانفسهما) ظاهره أن الاولى تنعكس مخصوصة سالبة وسينبه فى الشارح على ان ذلك ليس مرادا وانما المراد بما ذكر انها تنعكس الى ما يدل على سلب موضوعها عما صدق عليه محمولها كما دلت على سلب

محمولها عما صدق عليه موضوعها فيصدق ذلك بما اذا كان العكس سالبة كلية وان الثانية تنعكس كلية سالبة وظاهر كلامه فى الشارح أيضا كذلك لكن فيه انها قد تنعكس الى مخصوصة سالبة كقولنا لاشئ من الفرس بزيد فانها تنعكس الى قولنا زيد ليس بفرس فلو نبه فى الشرح على ان المراد من التشبيه انها تنعكس الى ما يدل على سلب موضوعها عما صدق عليه محمولها كما دلت هى على سلب محمولها عما صدق عليه موضوعها كالتى قبلها لكان أولى لانه يصدق حينئذ بما اذا كان العكس مخصوصة سالبة (قوله هذا) أى قوله وعكس المخصوصة الخ (قوله وبهذا) أى بهذا التمثيل (قوله فان كان محمولها جزئيا) أى كما فى المثال الاول أعنى قولك زيد ليس بعمرو وقوله وان كان محمولها كليا أى كما فى المثال الثانى أعنى قولك زيد ليس بفرس (قوله فيحتاج حينئذ) أى حين اذا كان محمولها كليا وقوله عليه أى على المحمول (قوله ليدل الخ) علة لقوله ادخال الخ (قوله فانها تنعكس الخ) قد عرفت ما فيه فلا تغفل (قوله فى هاتين القضيتين) أى اللتين هما المخصوصة السالبة والكلية السالبة (قوله ان تينك القضيتين) كان مقتضى الظاهر أن يقول انهما الخ (قوله لزم العكس) أى لزم صدق العكس كما فى بعض النسخ وقوله اذ لا تتصوّر الخ علة لذلك (قوله لان موضوعهما قد يكون أعم الخ) أى كما فى مثاليه المذكورين قبل (قوله فيصدق سلب المحمول الخ) أى كما فى قولك بعض الحيوان ليس بانسان أو الحيوان ليس بانسان وانما كان الثانى فيه سلب المحمول الاخص عن بعض افراد الموضوع الاعم لان المهملة فى قوّة الجزئية وقوله ولا يصدق عكسه وهو سلب الخ أى كما فى قولنا بعض الانسان ليس بحيوان أو الانسان ليس بحيوان وقوله لوجوب الخ علة لقوله ولا يصدق الخ وقوله وهو ثبوت الاعم الخ أى كما فى قولنا كل انسان حيوان (قوله هذا) أى ما تقدم من قوله فعكس القضايا الموجبات الخ (قوله فى الحمليات) هذا ليس للاحتراز عن الشرطيات لانه لا يدخلها الجهة كما أشار اليه فى الشرح بقوله وهى انما تكون الخ فهو لبيان الواقع (قوله فالممكنتان الخ) ومثلهما باقى الممكنات فالممكنات الخمسة موجبة تنعكس الى ممكنة عامة وذلك لان الممكنة العامة تنعكس كنفسها وهى أعمها والقاعدة ان ما ثبت للاعم يثبت للاخص (قوله وموجبات غيرهما) أى فالممكنتين أى وغير باقى الممكنات كما علمت (قوله وهذا الذى ذكر) أى من أن الممكنتين ينعكسان موجبتين الى ممكنة عامة وان موجبات غيرهما تنعكس الى مطلقة عامة وقوله هو رأى الاقدمين وقد

احتجوا



احتجوا على ذلك من ثلاثة أوجه سيأتى بيانها فى الشرح باعتبار الفعليات واما باعتبار الممكنتين فلم يتعرض لها لما فيها من الخدش كما سيأتى والحاصل انها ثلاثة أوجه كما علمت أولها الافتراض وهو أن تفرض ذات الموضوع معينا فيصدق عليه كل من المحمول والعنوان مثلا اذا قلت كل انسان كاتب بالامكان العام أو الخاص فرضت ان ذات الموضوع هو الآدمى مثلا فيصدق حينئذ الآدمى كاتب بالامكان العام الآدمى انسان بالامكان العام وهاتان القضيتان قياس من الشكل الثالث وظاهر انه يرد الى الشكل الاول بعكس الصغرى فيقال بعض الكاتب آدمى بالامكان العام والآدمى انسان بالامكان العام وحينئذ ينتج بعض الكاتب انسان بالامكان العام وهو عكس القضية المذكورة أعنى الممكنة العامة أو الخاصة ثانيها الخلف وهو أن يضم نقيض العكس الى الاصل فينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه وهو محال والقياس صحيح الصورة فتعين أن الخلل فى مادّته والاصل مفروض الصدق فلا خلل الا من نقيض العكس فيكون كاذبا واذا كان كاذبا كان العكس صادقا وهو المطلوب فتقول فى المثال المذكور كل انسان كاتب بالامكان العام أو الخاص ولا شئ من الكاتب بانسان بالضرورة ينتج لا شئ من الانسان بانسان وهو محال. كما علمت ثالثها طريق العكس بأن يعكس نقيض العكس فيكون ذلك العكس منافيا للاصل المفروض صدقه وما نافى الصادق فهو كاذب واذا كذب اللازم وهو العكس كذب الملزوم وهو نقيض العكس واذا كان نقيض العكس كاذبا كان العكس صادقا وهو المطلوب فتقول فى المثال السابق لو لم يصدق عكسه وهو بعض الكاتب انسان بالامكان العام لصدق نقيضه وهو لا شئ من الكاتب بانسان بالضرورة واذا صدق هذا النقيض صدق عكسه وهو لا شئ من الانسان بكاتب بالضرورة وهذا العكس مناف للاصل المفروض صدقه وهو قولنا كل انسان كاتب بالامكان العام أو الخاص فيكون كاذبا واذا كذب اللازم كذب الملزوم الذى هو نقيض لعكس واذا كذب ذلك صدق العكس وهو المطلوب ولما كانت هذه الاوجه مختلفة لم يتعرض لها المؤلف اما الاول والثانى فلان الممكنة صغرى لا تنتج فى الشكل الاول ولا فى الشكل الثالث وأما الثالث فلان الضرورية لا تنعكس كنفسها على الصحيح وانما تنعكس دائمة ولا تناقض بين دائمة وممكنة (قوله وذهب المتأخرون الخ) هو التحقيق (قوله واحتجوا بأنه ربما ثبتت الخ) هذا الابحرى الاعلى رأى ابن سيناء من أن صدق العنوان بالفعل واياه

تبع المتأخرون كما يعلم من كلام المؤلف واما على رأى الفارابى من أن صدق العنوان
بالامكان فلا تنعكس الممكنتان حينئذ انعكاسا صحيحا وعلى هذا مشى الاقدمون
فالخلاف فى الحقيقة بين ابن سينا والفارابى وتبع الاول المتأخرون وتبع الثانى
الاقدمون (قوله صفة) هى فى الفرض المذكور بعد الركوب وقوله لنوعين هما فيه
الفرس والحمار وقوله لاحدهما بالفعل هو فيه الفرس وقوله وللآخر بالامكان فقط
هو فيه الحمار (قوله من غير فعل) تفسير لقوله فقط (قوله فيصدق كل حمار مركوب
زيد بالامكان) انما أتى بالوصف أعنى العام أو الخاص اشارة الى صحة كل منهما (قوله
الذى هو الخ) صفة للامكان العام (قوله ولا يصدق فى عكسه بعض مركوب زيد) أى
بالفعل قد علمت انه مبنى على رأى ابن سيناء من أن صدق العنوان بالفعل لا على رأى
الفارابى كما سبق (قوله لصدق نقيضه) علة لقوله ولا يصدق الخ (قوله اذ كل مركوب
الخ) هذا اشارة الى قياس من الشكل الاول استدل به على قوله لصدق نقيضه وهو
قولنا لاشئ الخ (قوله وأما الفعليات الخ) مقابل لمحذوف والتقدير أما الممكنتان
فالدليل على صحة انعكاسهما الى ممكنة عامّة الذى ذكره الاقدمون مختل وأما الفعليات
الخ (قوله وأعمها المطلقة) أى لانها فعلية بدون اشتراط قيد ضرورة أو دوام أو وقت
(قوله والدليل على ذلك) أى على انعكاس المطلقة العامّة الى جزئية مطلقة عامّة (قوله
كليا) أى حال كونه أى المحمول كليا أو صدقا كليا (قوله وكذلك يصدق الخ) أى
فيصدق عليه كليا بالفعل (قوله ينتج العكس المذكور) لكن لا ينتجه الا بعكس
صغراه كما سيتبين (قوله حينئذ) أى حين اذ فرضنا ماذكر (قوله ينتج من الثالث بعض
المعدوم الخ) لكن لا ينتج ذلك الا برده الى الشكل الاول بعكس صغراه فيقال بعض
المعدوم عالم بالاطلاق العام والعالم ممكن بالاطلاق ينتج بعض المعدوم ممكن بالاطلاق
العام وهو المطلوب (قوله الخلف) تقدم انه يصح بفتح الخاء وضمها (قوله ولا خلل فى
صورة القياس) أى لاستجماعه الشروط (قوله فوجب ان يكون الخ) أى لانه متى
كذب نقيض شئ وجب صدق ذلك الشئ كما علم من التناقض (قوله كل واحد منهما)
أى الكلية أو الجزئية (قوله والا لصدق الخ) أى والا يصدق ذلك بأن كذب لصدق
الخ (قوله فتضمه الخ) أى بأن تقول كل ممكن معدوم بالاطلاق العام ولاشئ من
المعدوم بممكن دائما فينتج لاشئ من الممكن بممكن دائما أو تقول بعض الممكن معدوم
بالاطلاق العام ولاشئ من المعدوم بممكن دائما فينتج بعض الممكن ليس بممكن دائما





(قوله ولا خلل الا من نقيض العكس) أى فيكون كاذبا (قوله المدّعى الخ) صفة للعكس
(قوله فيكون عكسه) أى عكس النقيض (قوله ان كان ذلك الاصل جزئيا) أى كما فى
قولنا بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام وقوله ان كان كليا أى كما فى قولنا كل ممكن
معدوم بالاطلاق العام كما سيأتى (قوله وان شئت قلت أو أخص الخ) وذلك لان الكلية
القائلة مثلا كل ممكن معدوم بالاطلاق العام نقيضها سالبة جزئية قائلة بعض الممكن
ليس بمعدوم دائما لا سالبة كلية قائلة لاشئ من الممكن بمعدوم دائما لكن القاعدة
ان السالبة الكلية أخص من السالبة الجزئية وبهذا ظهر قوله وان شئت قلت الخ
(قوله فى كلا الوجهين) أى كون الاصل جزئيا أو كليا (قوله لانه نقيض الخ) علة لقوله
وهذا اللازم مناف الخ (قوله والمتأخرون اقتصروا الخ) اعلم ان الموجبات عند
المتأخرين خمسة عشر وهى الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة
والوقتية المطلقة والوقتية المنتشرة والوقتية غير المطلقة والمنتشرة غير المطلقة والدائمة
المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة والمطلقة العامة والوجودية اللادائمة
والوجودية اللاضرورية والممكنة العامة والممكنة الخاصة فالممكنتان لا ينعكسان
عندهم كما تقدم والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة لم يتكلموا على عكسهما والباقى
وهو الاحد عشر هى التى تكلموا عليها فتكلموا على خمسة منها أولا ثم على أربعة ثم
على ثنتين كما لا يخفى (قوله فى الوجوديتين) أى الوجودية اللادائمة والوجودية
اللاضرورية وقوله والوقتيتين أى الوقتية المنتشرة والوقتية غير الموصوفة بالاطلاق
(قوله وهما الضرورية الخ) منه يعلم ان فى قوله الدائمتان تغليبا (قوله فذهب كثير
الخ) يقتضى ان بعضهم يقول بغير ذلك (قوله وتمسكهم فى ذلك) أى كونها تنعكس الى
أخص من المطلقة العامّة وهى الحينية (قوله وهى الحينية) انما كانت الحينية أخص
من المطلقة العامّة لانفراد المطلقة العامة فيما اذا لم يلاحظ حين أصلا كما فى قولنا كل
انسان كاتب بالاطلاق العامّ (قوله ونبينها) أى الاوجه الثلاثة السابقة (قوله فانها
أعمها) أى لان ما صلح لان يكون مادّة لواحدة منها صلح لان يكون مادة لتلك الجزئية
من غير عكس (قوله لانا نفرض الخ) علة لقوله لزم ان يصدق الخ وقوله الشخص
الجارى فى كتبه الخ أى فلا نظر الى ما قد يتفق خرقا للعادة من ان الله تعالى قد يخلق
شخصا يكتب مع سكون الاصابع (قوله حينئذ) أى حين اذ فرضنا ذات الموضوع
ماذكر (قوله وانما لم نقل الخ) أى فى القضية الثانية وقوله لان تحرك الاصابع الخ أى

واذا كان كذلك فلا يصدق قولنا الشخص الجارى فى كتبه على العادة كاتب مادام متحرك الاصابع (قوله وحيث صدق ذلك الخ) أى كما فى قولك بعض الانسان ناطق مادام انسانا دائما فاذا فرضت فى هذا المثال ذات الموضوع معينا كأن فرضته الزنجى صدق عليه المحمول والعنوان فتقول الزنجى ناطق مادام انسانا الزنجى انسان حين هو ناطق ومعلوم انه يصدق هنا ان يقال مادام ناطقا لكن لا يعتبر ذلك لانه اتفاقى واسم الاشارة فى كلامه عائد على قوله مادام كذا وقوله فى المحمول المساوى أى للموضوع وقد عرفت مثاله وقوله فهو أى صدق ذلك فيما ذكر (قوله فقد انعقد من هاتين القضيتين) أى اللتين هما الشخص الجارى فى كتبه على العادة متحرك الاصابع مادام كاتبا الشخص الجارى فى كتبه على العادة كاتب حين هو متحرك الاصابع (قوله فينتج بعض الخ) لكن لا ينتج ذلك كما مر الا بعكس صغراه ليرجع الى الشكل الاول بأن يقال بعض متحرك الاصابع شخص جار فى كتبه على العادة والشخص الجارى فى كتبه على العادة كاتب حين هو متحرك الاصابع ينتج ماذكر (قوله وهو) أى ما أنتجه هذا القياس وهو قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع (قوله لولم يصدق العكس المذكور) أى الذى هو قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع (قوله فنجعله كبرى لاصل القضية) أى بأن تقول بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا ولا شئ من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع ينتج المحال كما أشار له بقوله فينتج الخ (قوله ولا خلل الا من نقيض العكس) أى لان صورة القياس صحيحة والاصل مفروض الصدق فتعين ان الخلل من نقيض العكس فيكون كاذبا واذا كان كذلك كان العكس صادقا وهو المطلوب (قوله فيكون نقيضا الخ) مراده بالنقيض مطلق المنافى والا فأصل القضية موجبة جزئية عرفية عامة وهى لا يناقضها الا السالبة الكلية المطلقة الحينية كما تقدم وما ذكر أعنى قولنا لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع مادام كاتبا ليس كذلك بل هو سالبة كلية عرفية عامة فتأمل (قوله فتعين أن يكون كاذبا) أى لان ما نافى الصادق كاذب وقوله فيكذب ملزومه أى لانه اذا كذب اللازم كذب الملزوم وقوله فيكون العكس صادقا أى لانه اذا كذب نقيض شئ صدق ذلك الشئ (قوله الحينية هذه) أى التى هى الحينية المطلقة (قوله أما الاطراد الخ) أى ان شئت عللت بهذا أو بهذا (قوله المشروطة الخاصة) مثالها كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا





لادائما وقوله والعرفية الخاصة مثالها كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا لادائما (قوله فالاقدمون الخ) كان الاولى اسقاط ذلك لان الكلام فى بيان مذهب المتأخرين فلو قال فذهب الاثير الخ لكان أنسب (قوله الى مطلقة عامة) أى بأن يقال فى المثال السابق هكذا بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام وقوله الى حينية كعامتيهما أى بأن يقال فى ذلك المثال هكذا بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحرك الاصابع (قوله لانها) أى العامتين وقوله أعم منهما أى الخاصتين أى واذا كان كذلك لزمهما مالزمهما الان القاعدة ان كلما لزم الاعم لزم الاخص (قوله والغى فيهما) أى فى الخاصتين وقوله قيد لادائما الاضافة فيه للبيان وقوله لانها أى تلك الزيادة وقوله سالبة مطلقة أى لانها فى قوة ان يقال فى المثال المار لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام (قوله وهى لا تنعكس) سيعلم وجهه مما سيأتى فى السوالب ان شاء الله تعالى (قوله لكن بزيادة الخ) أى بأن تقول فى المثال المتقدم هكذا بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الاصابع لادائما فقولنا لادائما هنا عكس قولنا لادائما فى الاصل لكن قد علمت انه فى قوة سالبة مطلقة وهى لا تنعكس وأجيب بأن محل منع انعكاسها حيث كانت مستقلة بخلاف ما لو كانت تابعة كما هنا لانه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى غيره فيكون عكسهما حينية لادائمة وهذه مما ظهر هنا لانها لم تتقدم فى الموجهات (قوله عندهما) أى الخونجى والسراج (قوله فلان البعض من المحمول الخ) محصله انك اذا قلت فى العكس المذكور بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الاصابع لادائما فقد حكمت فى هذا العكس على بعض المحمول بأنه الموضوع فى حين من أحيان المحمول وهذا البعض لابد وان يصح الحكم عليه بأنه ليس ذلك الموضوع بالاطلاق العام بأن يقال فى ذلك المثال ليس بعض متحرك الاصابع بكاتب بالاطلاق العام وهذا هو المستفاد من قولنا فى العكس لادائما وانما وجب ان يصح الحكم عليه بذلك لانه لولم يصح هذا الحكم لوجب الحكم بنقضيه بأن يقال فى المثال المذكور بعض متحرك الاصابع كاتب دائما فقد حكم عليه بأنه نفس ذلك الموضوع دائما وهذا يقتضى وجوب دوام المحمول بدوام الموضوع وحينئذ يلزم أن يكون الموضوع فى أصل القضية نفس المحمول دائما وقد تقرر فيه ان الموضوع نفس المحمول لادائما هذا خلف فتأمل (قوله وهو) أى الحكم عليه بذلك (قوله اذ لولم يصح الخ) علة لقوله يجب أن يصح الخ (قوله وذلك) أى الحكم بنقيضه (قوله

لاقتضائها الخ) علة لقوله وذلك يستلزم الخ والضمير عائد للنقيض وانما أنثه باعتبار كونه قضية (قوله نخرج من هذا) أى مما تقدم (قوله فيها قول واحد) أى لانه لم يقع فيها خلاف (قوله فيهما قولان) أى لانه قد وقع فيهما خلاف بين الاقدمين والمتأخرين وقوله انعكاسهما الى ممكنة عامة أى الذى هو قول الاقدمين وقوله وعدم انعكاسهما أصلا أى الذى هو قول المتأخرين وتقدم انه التحقيق ومثل ذلك يقال فى قوله بعد فيهما قولان الخ (قوله فيهما ثلاثة أقوال) أى لانه وقع الخلاف فيهما بين الاقدمين حيث قالوا تنعكسان الى مطلقة عامة وبين الاثير حيث قال تنعكسان الى حينية مطلقة والى هذين أشار بقوله القولان السابقان فى عامتيهما وبين الخونجى والسراج حيث قالا تنعكسان الى حينية لادائمة والى هذا أشار بقوله والثالث الخ (قوله وأما السالبة الخ) مقابل للتقييد بالموجبة المأخوذ مما تقدم (قوله فان كانت عامة بحسب الازمنة) أى بأن كانت دائمة الحكم وهى احدى القضايا الست التى سيذكرها فى الشرح وقوله الافراد أى وبحسب الافراد بأن تكون احدى هذه القضايا كلية وخرج بالاول ماعدى هذه القضايا الست كليا أو جزئيا وبالثانى هذه الست اذا كانت جزئية وكل من هذين المحترزين دخل تحت قوله والا الخ اذ المعنى والا تكون عامة بحسب الازمنة بأن كانت من غير هذه القضايا الست كلية كانت أو جزئية أو كانت عامة بحسب الازمنة لكن لم تكن عامة بحسب الافراد بأن كانت جزئية من هذه القضايا الست وقوله انعكست كنفسها أى فى الكلية والجهة وقيد لادوام أو فى السلب والعموم بحسب الازمنة والعموم بحسب الافراد بخلاف مازاد على ذلك على ما يأتى وقوله الا المشروطة الخ استثناء مما قبله لكن بالنظر لمفهوم القيد الثانى (قوله كالكليتين) أى ككليتيهما الداخلتين تحت قوله فان كانت عامة بحسب الازمنة الخ (قوله ان تكون احدى الخ) فيه تسمح اذ ليس ذلك هو نفس العموم ويمكن ان يقدر مضاف بأن يقال لازم ان تكون الخ (قوله اما بحسب الذات الخ) تعميم فى قوله الدائم حكمها والمراد اما بحسب ذات الموضوع وذلك فيما لم يعتبر فيه وصف الموضوع وهو الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وقوله واما بحسب الوصف أى واما بحسب وصف الموضوع وذلك فيما اعتبر فيه ذلك وهو المشروطة والعرفية العامتان والخاصتان كما ذكر ذلك فتأمل (قوله يحتمل ان يكون الخ) المتبادر من المتن الاحتمال الاول لكنه اختار فيما يأتى الاحتمال الثانى حيث جعل التحقيق ان الضرورية المطلقة تنعكس دائمة وان المشروطة





العامة تنعكس عرفية عامة وتتبعها المشروطة الخاصة ولو قال انعكست كذلك لكان المتبادر منه الاحتمال الثانى فتنبه (قوله الكليات) صفة للست وفى نسخة كليات بدون أل وهو حال وقوله بحفظ الخ خبر أن كما لا يخفى (قوله وهو ثلاثة أشياء الخ) فى جعل السلب من جملة ذلك مع كونه موضوع المسئلة بعد فلو قال وهو العمومان لكان أظهر اذ السلب علم من قوله انعكست فان الضمير عائد على السالبة (قوله وأما مازاد على ذلك) أى على وصفها به وهو الثلاثة المذكورة وقوله من قيد الخ بيان لما والاضافة للبيان (قوله فلا يلزم فى العكس) هذا ظاهر فى قيد الضرورة وأما قيد لادوام فلازم كما سيعلم مما سيأتى وأجيب بما لا يسدى (قوله وسترى ما فى ذلك) أى فيما زاد على ذلك من قيد الضرورة ولادوام على ما فيه وقوله من الخلاف بيان لما (قوله أما الدائمة المطلقة الخ) هذا تفصيل وبيان لما تقدم (قوله فان أردت طريق الخلف الخ) لما لم يتأت هنا دليل الافتراض لم يذكره المؤلف (قوله فضم هذا النقيض الخ) أى بأن تقول هكذا بعض القديم عالم بالاطلاق العام ولا شئ من العالم بقديم دائما ينتج المحال وهو سلب الشئ عن نفسه كما ذكره بقوله ينتج الخ (قوله ولا خلل الا من نقيض العكس) أى لانه لا خلل فى صورة القياس والاصل مفروض الصدق فتعين انه فى نقيض العكس فيكون كاذبا واذا كذب نقيض العكس كان ذلك العكس صادقا كما أشار بقوله فالعكس الخ (قوله فاعكس هذا النقيض) أى القائل بعض القديم عالم بالاطلاق العام (قوله وهو) أى قولنا بعض العالم قديم بالاطلاق وقوله نقيض الاصل الصادق أى القائل لا شئ من العالم بقديم دائما (قوله فان ضممته الى الاصل الخ) أى بأن قلت بعض المكلف فاقد العقل بالاطلاق حين هو مكلف ولا شئ من فاقد العقل بمكلف مادام فاقد العقل ينتج المحال كما بينه فتنبه (قوله وان عكست نقيض العكس) وذلك النقيض هو قولنا بعض المكلف فاقد العقل بالاطلاق (قوله وهو) أى قولنا بعض فاقد العقل مكلف حين هو فاقد العقل وقوله نقيض الاصل الصادق أى القائل لا شئ من فاقد العقل بمكلف مادام فاقد العقل (قوله فيكون كاذبا) أى لان نقيض الصادق كاذب وقوله فلزومه الخ أى لانه اذا كذب اللازم كذب الملزوم وقوله فالعكس صادق أى لانه متى كذب نقيض شئ صدق ذلك الشئ (قوله اذا كانت سالبة كلية) لا حاجة لذلك لانه فرض الكلام فى السالبة الكلية وكذا يقال فى نظيره (قوله وقيل ضرورية) استدل من قال بهذا القول بكل من دليل الخلف ودليل

العكس فقال اذا صدق فى الضرورية المطلقة لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة فليصدق فى عكسه لاشئ من الحجر بانسان بالضرورة والا فليصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان بالامكان العام فيضم هذا النقيض صغرى لاصل القضية هكذا بعض الحجر انسان بالامكان العام ولاشئ من الانسان بحجر بالضرورة ينتج المحال وهو سلب الشئ عن نفسه بأن يقال بعض الحجر ليس بحجر ولا خلل الا من نقيض العكس فيكون العكس صادقا وهو المطلوب أو يعكس الى قولك بعض الانسان حجر بالامكان العام وهو مناقض للاصل المفروض صدقه وما ناقض الصادق فهو كاذب فيكذب أصله وهو نقيض العكس فيكون العكس صادقا وهو المطلوب ولا يخفى ان الاول مبنى على ان صدق العنوان بالامكان وأما على التحقيق من أن صدق العنوان بالفعل فلا ينتج هذا القياس مع كون صغراه ممكنة وان الثانى مبنى على ان الممكنة تنعكس واما على التحقيق من انها لا تنعكس كما مر فلا يصح الاستدلال له به ولما كان هذا الاستدلال مبنيا على خلاف التحقيق لم يتعرض له المؤلف (قوله مع ابن سيناء) اعترض بأنه قد تقدم انه يقول بأن صدق العنوان بالفعل فكيف يقول بذلك مع انه مبنى على ان صدقه بالامكان ولعل له قولين (قوله بدليل انا اذا فرضنا الخ) هذا الفرض لا يتم الاستدلال به الا بناء على ان صدق العنوان فى الاصل بالفعل والا فلا يصح كل من الاصل والعكس فتأمل (قوله حينئذ) أى حين اذ فرضنا ماذكر (قوله ولا يصدق عكسه ضروريا) أى بل يصدق دائما كأن يقال فى ذلك المثال لاشئ من الفرس بمركوب زيد مادام فرسا دائما كما أشار بقوله وان كان مسلوبا عنه دائما (قوله اذ كل فرس الخ) علة لقوله ولا يصدق الخ وقوله وان كان الخ الواو للحال لان الفرض انه كذلك (قوله الاول ان عكسها مشروطة عامة) استدل من قال بهذا بكل من دليل الخلف ودليل العكس فقال اذا صدق فى المشروطة العامة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا فليصدق فى عكسه لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب بالضرورة مادام ساكن الاصابع والا فليصدق نقيضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب بالامكان العام فيضم هذا النقيض صغرى للاصل هكذا بعض ساكن الاصابع كاتب بالامكان العام ولاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع وهو محال ولا خلل الا من نقيض العكس فيكون العكس صادقا وهو المطلوب أو يعكس الى قولنا





بعض الكاتب ساكن الاصابع بالامكان العام وهو نقيض الاصل المفروض صدقه وما كان نقيضا للصادق كان كاذبا فلزومه كاذب كذلك فيكون العكس صادقا وهو المطلوب وهو مبنى على خلاف التحقيق مثل ما مر آنفا (قوله أيضا) أى كما أن التحقيق فى الضرورية المطلقة انها تنعكس دائمة (قوله ولا يصدق عكسه مشروطة بل يصدق عرفية عامة) كان يقال فى المثال المذكور لاشئ من الفرس بمركوب زيد دائما مادام فرسا (قوله وهو) أى النقيض (قوله فانهما تنعكسان الخ) فاذا صدق فى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما أو لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع دائما مادام كاتبا لا دائما لزم ان يصدق فى عكسهما لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع لا دائما على التحقيق فى الاولى أما لزوم الصدر من هذا العكس فللزومه فى العامتين وأما لزوم العجز منه ومعناه فى هذا المثال بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه القائل لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب دائما ويعكس هذا النقيض الى لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع دائما وقد كان فى الاصل بقيد لا دائما هذا خلف (قوله وهما) أى عامتاهما (قوله فيجرى الخ) لم يفرع على ما تقدم بالنسبة للعرفية الخاصة شيأ لانه لم يتقدم فى عامتها خلاف وانما تقدم انها تنعكس كنفسها قولا واحدا والتحقيق من هذين القولين انها لا تذكر (قوله ثم يزاد الخ) معطوف على قوله فانها تنعكسان كعامتيهما (قوله لكن ينوى الخ) استدراك على قوله ثم يزاد الخ الموهم انه كما كان فى الاصل وقوله رجوعه فى العكس الى بعض الخ فمعناه حينئذ سلب دوام السلب عن البعض فهو فى قوة أن يقال فى المثال المذكور بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام وقوله كما كان الخ راجع للنفى وهو رجوعه للجميع أى لسلب دوام السلب عن الجميع وحينئذ فهو فى الاصل فى قوة ان يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام (قوله لانه فى الاصل الخ) علة لقوله لكن ينوى الخ والضمير راجع لقيد لا دوام وقوله مطلقة عامة الخ أى فى قوتها فهو فى قوة ان يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام كما علمت فى المثال المذكور وقوله ولا خفاء أن لا دوام الخ أى لانه فى قوة ان يقال بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام كما مر (قوله فعلى هذا) أى على ما تقدم من أنه ينوى رجوع قيد لا دائما فى العكس الى بعض الافراد وفى الاصل الى جميعها وقوله لم تنعكس الخ أى لان قيد لا دائما فى الاصل

فى قوة مطلقة عامة موجبة كلية وفى العكس فى قوة مطلقة عامة جزئية موجبة (قوله وهو) أى عدم انعكاس الخاصتين كانفسهما (قوله الى كل فرد الخ) أى الى سلب دوام السلب عن كل فرد الخ وقوله فهو كلية الخ أى فى قوتها وهذا هو الموافق لما تقدم سابقا من ان كل مركبة فيها موجهتان مختلفتان فى الكيف متفقتان فى الكم بخلاف ماسيأتى فانه مخالف لذلك لان المركبة عليه فيها موجهتان مختلفتان فى الكيف والكم فتأمل (قوله راجع فى الاصل الى كل افراد الخ) أى الى سلب دوام السلب عن كل افراد الخ وحينئذ فهو فى الاصل فى قوة ان يقال بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام فهذه مطلقة عامة جزئية وهى تنعكس كنفسها فهو فى العكس فى قوة ان يقال بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام وبهذا ظهر قوله فقد اتحد الخ (قوله يدخل فيه ثلاثة الاقسام) أى لان المعنى كما مر والا تكن السالبة عامة بحسب الازمنة بأن كانت من غير هذه القضايا الست كليا أو جزئيا أو كانت عامة بحسب الازمنة لكن ليست عامة بحسب الافراد بأن كانت من هذه القضايا الست لكن كانت جزئية وبهذا تعلم ان القسمين الاولين داخلان بالنظر لمفهوم العموم بحسب الازمنة والقسم الثالث داخل بالنظر لمفهوم العموم بحسب الافراد (قوله كليات غير الخ) المتبادر قراءته باضافة كليات لغير ويصح ترك الاضافة وقراءته بالتنوين ويكون غير صفة لكليات وقوله وجزئياتها الضمير راجع لكليات غير الست المذكورة ويحتمل انه راجع الى غير الست وأنث الضمير باعتبار المعنى (قوله أما غير الدوائم الخ) أى كليا أو جزئيا (قوله فأخصها الكلية الوقتية) أى للتقييد فيها بوقت معين وبقيد لادائما وبتعيين الوقت كانت أخص من المنتشرة فانها وان كان فيها التقييد بالوقت وبقيد لادائما لكن الوقت فيها شائع (قوله وهى لاتنعكس) أى لما يأتى من الدليل (قوله كذلك) أى لاينعكس (قوله لان كل مالا ينعكس الخ) علة لقوله فيما بقى الخ (قوله لان العكس لازم للاصل) أى الذى هو القضية المعكوسة وهذا توطئة لما بعده الذى هو محط التعليل للعلة المذكورة (قوله فلو انعكس الاعم) أى الذى هو هنا مابقى بعد الكلية الوقتية وقوله لزم أن ينعكس اليه الاخص أى الذى هو هنا الكلية الوقتية (قوله لان لازم الاعم الخ) اللازم هنا هو العكس والاعم قد عرفته وكذا الاخص (قوله اذ الاعم الخ) علة لقوله لان لازم الاعم الخ وقوله ووجود الخ من جملة التعليل بل هو روحه (قوله انه يصدق لاشئ الخ) انما صدق ذلك لان القمر

لاينخسف



لاينخسف ذلك الوقت لعدم حيلولة الارض بينه وبين الشمس الذى هو سبب انخسافه على مايزعمون وقوله وقت التربيع أى الذى يكون فيه بين الشمس والقمر قدر ربع الفلك (قوله وعكسه كاذب بأعم جهة) أى الذى هو الامكان العام مع الجزئية لان الامكان العام أعم الجهات والجزئية أعم من الكلية وذلك كما فى قولنا بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام وانما كذب ذلك لصدق نقيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة واذا كذب ذلك الاعم كذب كل قضية أخص منه لاستلزام كذب الاعم كذب الاخص (قوله لجواز ان يكون الخ) أى كما فى قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة (قوله حينئذ) أى حين اذ كان الموضوع فيها أعم من المحمول (قوله لا كليا) أى كما فى قولنا لاشئ من الانسان بحيوان وقوله ولا جزئيا أى كما فى قولنا بعض الانسان ليس بحيوان (قوله فأطلق الاقدمون الخ) وعليه فلا استثناء لكن المؤلف لما جرى على قول المتأخرين استثناهما كما سينبه عليه (قوله ولهذا) أى لكون الحق انهما ينعكسان كانفسهما (قوله وقد نص على ذلك) أى على انعكاسهما كانفسهما وكذا اسم الاشارة فى قوله وبرهان ذلك الخ (قوله لكونها أعم) علة لتخصيصها بذكر البرهان فيها ووجه كونها أعم ان الدوام فيها يصدق بالضرورة وغيرها وأما الضرورة فى المشروطة فهى أخص لاستلزامها الدوام (قوله انه اذا صدق بعض الخ) سيذكر مثال ذلك فى المواد بقوله ومثال ذلك الخ وبيان اجراء هذا البرهان عليه ان تقول اذا صدق بعض الكاتب ليس هو ساكن الاصابع مادام كاتبا لادائما فقد حكمت هذه القضية باعتبار عجزها أعنى قولنا لادائما بثبوت المحمول للموضوع بالفعل لانه فى قوة ان يقال بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام وقد تقدم ان الحكم الايجابى يقتضى وجود الموضوع وهو ماصدق عليه الكاتب فاذا الكاتب الذى هو موضوع هذه القضية له افراد موجودة وهى افراد الانسان وقد حكمت هذه القضية على بعض تلك الافراد بهذين الحكمين أعنى الكتابة والسكون بناء على ان المراد القضية المأخوذة من قولنا لادائما ويحتمل ان المراد بهما السكون وعدمه بناء على ان المراد القضية المركبة فيكون هذا البعض من افراد الساكن ومن افراد الكاتب لانهما قد صدقا عليه بالفعل اما صدق الكاتب فلان صدق العنوان بالفعل وأما صدق الساكن فأخذا من قولنا لادائما كما علم مما مر لكنهما يتعاقبان عليه لانه لايجتمع صدقهما عليه فى وقت واحد بوجه لحكم القضية باعتبار صدرها بأنه ينسلب

عنه ساكن الاصابع مادام متصفا بالكاتب و يلزم اذا أن ينسلب عنه الكاتب
مادام متصفا بساكن الاصابع فقد صدق اذا بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب
مادام ساكن الاصابع وهذا هو صدر العكس ثم سلب الكاتب لا يدوم له لكونه
عنوانا عليه يجب ان يصدق عليه بالفعل فاذا يصدق بعض ساكن الاصابع ليس
هو كاتبا مادام ساكن الاصابع لا دائما فتأمل (قوله فحكم هذه القضية الخ) جواب
اذا وقوله بقولنا الخ أى بسبب ذلك لانه كما علمت فى قوة ان يقال بعض الكاتب
ساكن الاصابع بالاطلاق العام (قوله فى وقت ما) كان مقتضى الظاهر ان يقول
بدل ذلك بالاطلاق العام لان المطلقة العامة لا يلاحظ فيها ذلك كما تقدم (قوله فاذا)
أى فاذ كان حكم هذه القضية حكما بثبوت المحمول للموضوع مع ضميمة كون الحكم
الايجابى يقتضى وجود الموضوع (قوله وقد حكمت القضية) المتبادر ان المراد
لقضية المركبة و يحتمل على بعد من السياق ان المراد بها القضية المستفادة من
لا دائما وقوله بهذين الحكمين تقدم فيهما احتمالات فلا تغفل (قوله فيكون هذا
البعض الخ) مفرع على قوله وقد حكمت الخ كما يؤخذ من قوله اذ قد صدقا الخ (قوله
غير انهما الخ) استدراك على ما قبله الموهم انهما يجتمعان عليه فى الصدق فى وقت
واحد (قوله لا يجتمع الخ) أى كما قد يتوهم مما مر وقوله لحكم القضية الخ علة لقوله
لا يجتمع الخ والمراد لحكم القضية باعتبار صدرها (قوله فهو اذا ينسلب الخ) أى لانهما
متنافيان وهذا شروع فى بيان صدر العكس كما أشار لذلك بقوله فقد صدق الخ
وقوله اذا أى اذ كان ينسلب عنه حينئذ مادام متصفا بب (قوله ثم سلب ج الخ)
هذا شروع فى بيان عجز العكس ولهذا كان الاولى أن يقول بدل قوله بعد فاذا
يصدق بعض ب الخ فقد صدق اذا بعض ب ج بالاطلاق لكنه بين العكس بتمامه كما
يصرح به قوله وهذه عرفية الخ فليتأمل (قوله مع انه قد يقال اذا صدق الخ) بيانه
فى المواد ان تقول اذا صدق فى العرفية العامة بعض الكاتب ليس ساكن
الاصابع مادام كاتبا لزم ان يكون وصفا الكاتب وساكن الاصابع متنافيين
وحينئذ فما هو ساكن الاصابع لا يكون كاتبا مادام ساكن الاصابع والا لكان
أى ما هو ساكن الاصابع كاتبا فى بعض أوقات كونه ساكن الاصابع فيكون
الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وقد كانا متنافيين هذا خلف وكون ما هو ساكن
الاصابع لا يكون كاتبا مادام ساكن الاصابع هو معنى عكس العرفية العامة





القائل بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع فتنبه (قوله
فالجواب ان تقول الخ) الذى تحصل من هذا الجواب رد قول السائل لزم ان يكون
وصفا ج و ب متنافيين كما سيصرح به المؤلف (قوله انما هو التنافى فى ذات واحدة الخ)
اى كما فى الكاتب وساكن الاصابع فانهما متنافيان فى ذات واحدة مع صدقهما
على تلك الذات وهى ذات الانسان (قوله وليس ذلك) أى التنافى المذكور وقوله
بلازم هنا أى بل يتخلف كما فى قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا (قوله
لان مفهوم الاصل الخ) فاذا قلنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا فقد دل
ذلك على التنافى فى ذات الموضوع وهى غير الانسان كالفرس واذا قلنا فى عكس ذلك
بعض الانسان ليس بحيوان مادام انسانا فقد دل ذلك على التنافى فى ذات المحمول وهى
الانسان وليس كذلك و بهذا ظهر قوله ولا يلزم الخ (قوله وانما يلزم ذلك لو كان ب
الخ) أى كما فى قولنا بعض الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتبا فان ساكن الاصابع
صادق على ذات الكاتب فذات الكاتب هى ذات ساكن الاصابع (قوله وليس
كذلك) لو قال وليس ذلك بلازم كما قال قبل لكان أنسب بالتعليل فتأمل (قوله
فان وصفى الخ) توجيه للتمثيل (قوله وهذا بخلاف الخ) أى فقد حصل الفرق بين
العامتين والخاصتين (قوله لوجوب اتحاد الخ) وجهه انه لا يتأتى صدق الخاصة
القائلة مثلا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا لا دائما لحكمها بسبب قولها
لا دائما بان البعض الذى انتفت عنه الانسانية لا تنتفى عنه دائما بل قد تثبت له وهو
باطل وقوله بحكم لا دوام أى بسببه كما علمت (قوله فقولك فى الشبهة الخ) مفرع على
قوله وليس كذلك لجواز أن تكون الخ (قوله فيصح اثبات الخ) أى كما فى قولنا بعض
الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا وقوله ولا يصح اثباتها الخ أى كما فى قولنا بعض
الانسان ليس بحيوان مادام انسانا (قوله وحكم الموجبة الخ) لا يخفى انه جرى فى ذلك
على أول الاقوال الآتية فى الدائمتين والعامتين وهو انها تنعكس بعكس النقيض
الموافق والمخالف كنفسها وهو خلاف الصحيح من انها لا تنعكس الا بالمخالف على
ما يأتى وقوله حكم السالبة الخ أى وهو انه ان كانت عامة بحسب الازمنة والافراد بان
كانت من الست الدائم حكمها الكليات انعكست كنفسها والا بان كانت من غير
هذه الست كليا أو جزئيا أو منها وكانت جزئية فلا تنعكس أصلا الا الخاصتين الجزئيتين
فانهما ينعكسان كنفسهما ككليتهما وهذا يقتضى ان يقال فى الموجبة نظير هذا

التفصيل حتى الاستثناء لكنه فى الشرح لم ينبه على الاستثناء ولعله جرى فى ذلك على قول الاقدمين فانهم أطلقوا على الخاصتين الجزئيتين عدم الانعكاس هذا وقال اليوسى يجب استثناء الجزئيتين الخاصتين فقد قام البرهان على انعكاسهما عرفية خاصة مثلا اذا صدق فيهما قولنا بعض الكاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما أو بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا لا دائما فليصدق فى عكسهما بعكس النقيض الموافق بعض ماليس متحرك الاصابع ليس بكاتب مادام غير متحرك الاصابع لا دائما و بعكس النقيض المخالف ليس بعض ماليس متحرك الاصابع بكاتب مادام غير متحرك الاصابع لا دائما وانما صدق فى عكسهما ذلك لان قولنا لا دائما فى الاصل حكم بانتفاء المحمول عن الموضوع بالفعل لانه فى قوة ان يقال ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق و يلزم من انتفاء التحرك انتفاء الكتابة بالفعل وحينئذ يصدق صدر العكس بعكس النقيض الموافق القائل بعض ماليس متحرك الاصابع ليس بكاتب مادام غير متحرك الاصابع و بعكس النقيض المخالف القائل ليس بعض ماليس متحرك الاصابع بكاتب مادام غير متحرك الاصابع ثم ان سلب الكتابة عن بعض ماليس متحرك الاصابع لا يدوم له لكونه معنونا عنه بالكاتب فى صدر القضية وحينئذ يصدق عجز العكس بعكس النقيض الموافق لانه فى قوة ان يقال ليس بعض ماليس متحرك الاصابع بغير كاتب بالاطلاق و بعكس النقيض المخالف لانه فى قوة ان يقال بعض ماليس بمتحرك الاصابع كاتب بالاطلاق اه بتصرف (قوله وحكم السالبة فيهما الخ) لا يخفى انه جرى فى ذلك على أول الرأيين الآتيين وقوله حكم الموجبة فيه أى وهو انه ان كانت ممكنة عامة أو خاصة وكذا باقى الممكنات كما مرا نعكست الى ممكنة عامة والا فالى مطلقة عامة فيقال فى السالبة مثل ذلك على أحد الرأيين الآتيين (قوله فتنعكس الخ) وذلك كان تقول فى عكس قولنا فى الضرورية المطلقة كل انسان حيوان بالضرورة بعكس النقيض الموافق كل ماليس بحيوان ليس بانسان بالضرورة و بعكس النقيض المخالف لا شئ مما ليس بحيوان بانسان بالضرورة وكان تقول فى عكس قولنا فى الدائمة المطلقة كل انسان حيوان دائما بعكس النقيض الموافق والمخالف ما ذكر لكن مع ابدال الضرورة بدائما وعلى هذا القياس (قوله وهى أى العامة بحسب الازمنة والافراد وقوله ان تكون الخ أى ذات ان تكون الخ أو انه مبنى على صحة





الاخبار بالمصدر المؤول من غير تقدير (قوله والالم تنعكس الخ) أى والا تكن عامة بحسب الازمنة بان كانت من غير القضايا الست كليا أو جزئيا أو منها وكانت جزئية لم تنعكس وقد عرفت انه لم ينبه على الاستثناء السابق وكان عليه ان ينبه عليه وانما لم تنعكس اذا كانت من غير القضايا الست لان أخصها وهو الوقتية الكلية لا ينعكس اذ لا يصدق فى عكس قولنا كل قمر غير منخسف وقت التربيع بعكس النقيض الموافق بعض المنخسف غير قمر بأعم جهة وهو الامكان العام وبعكس النقيض المخالف ليس بعض المنخسف بقمر بأعم جهة واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لان كل ما لا ينعكس اليه الاخص لا ينعكس اليه الاعم وانما لم تنعكس اذا كانت من القضايا الست وكانت جزئية لان أخصها وهو الضرورية المطلقة لا ينعكس اذ لا يصدق فى عكس قولنا بعض الحيوان غير انسان بالضرورة بعكس النقيض الموافق بعض الانسان غير حيوان بأعم جهة و بعكس النقيض المخالف ليس بعض الانسان بحيوان بأعم جهة واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لما مر (قوله والسالبة) أى وحكم السالبة أخذا مما بعد (قوله هذا رأى الخ) اسم الاشارة عائد لما قبله أعنى قوله وعلى رأى بجهة الامكان العام فى الجميع (قوله ولا بد من ذكر ما قيل فى ذلك) أى فى عكس الموجبات اذا كانت احدى كليات الست الدوائم لا فى عكس السوالب اذ لم يتعرض لما قيل فيه من الاقوال مع انه وقع فى ذلك نزاع طويل فليراجع (قوله وتوجيهها معطوف على البيان وهذا اظهر من جعل بعضهم له معطوفا على المبين (قوله ليظهر الخ) علة لقوله ولا بد من ذكر الخ (قوله على ثلاثة أقوال) الفرق بين هذه الاقوال ان الاول انها تنعكس بعكس النقيض الموافق والمخالف كنفسها والثانى انها تنعكس بعكس النقيض المخالف فقط لكن الدائمتان ينعكسان الى دائمة والعامتان كانفسهما والثالث انها كذلك لكن العامتان ينعكسان عرفية (قوله الكشى) بفتح الكاف وتشديد الشين المكسورة ولعله نسبة الى كش قرية بجرجان (قوله لا كانفسهما) اعترض بان ظاهره ان العرفية العامة تنعكس مشروطة عامة وليس كذلك لانها تنعكس كنفسها وأنت خبير بأن هذا لا يتوهم بعد قوله الا ان العرفيتين الخ (قوله بأنه اذا صدق قولنا فى الدائمة المطلقة الخ) بيان أجراء ذلك فى المواد ان تقول اذا صدق فى الدائمة المطلقة مثلا كل انسان حيوان دائما لزم صدق عكس نقيضها الموافق وهو كل ماليس بحيوان ليس بانسان دائما والا لصدق نقيضه

وهو بعض ماليس بحيوان ليس هوليس بانسان بالاطلاق قالواواذاكان بعض
ماليس بحيوان ليس هوليس بانسان لزم ان يكون انسانالانه لما انسلب عنه ليس
بانسان وجب ان يثبت له انسان لاستحالة سلب النقيضين عن شئ واحد فقد صدق
اذا بعض ماليس بحيوان انسان بالاطلاق فاماان تعكسه بالمستوى فينعكس الى
قولنا بعض الانسان هوليس بحيوان بالاطلاق وهومناف لاصل القضية وأماان
تقول اذاتبين صدق بعض الانسان هوليس بحيوان لزم صدق ماهوأعم منه وهو
السالبة المحصلة وهى بعض الانسان ليس هوبحيوان وذلك نقيض أصل القضية
فتأمل (قوله قالواواذا كان الخ) انماتبرأمنه لماسيردعليه من ان السالبة المعدولة
لاتستلزم الموجبة المحصلة لانهاأعم منهاوالاعم لايستلزم صدقه صدق الاخص
(قوله لانه لماانسلب الخ) هذاليس بمسلم على ماياتى لصدق السالبة المعدولة دون
الموجبة المحصلة عندانتفاء الموضوع فيصدق قولنا بعض ماليس بحيوان ليس هوليس
بانسان ولايصدق قولنا بعض ماليس بحيوان انسان وقوله لاستحالة سلب الخ سيأتى
انه مغالطة (قوله فقدصدق اذا) أى اذوجب ذلك (قوله وذلك) أى قولنا بعض
الخ (قوله لانه) أى ذلك أعنى قولنابعض الخ وقوله وأصل القضية أى القائل
فى المثال المذكور كل انسان حيوان دائما (قوله واماأن تقول الخ) معطوف على
قوله فاماأن تعكس الخ فتلخص انانصب التناقض بين الاصل وعكس لازم نقيض
عكس الاصل أوبينه وبين الاعم من ذلك وهوالسالبة المحصلة (قوله وذلك) أى قولنا
بعض الخ (قوله فاذا صدق الخ) بيان اجرائه فى الموادأن تقول اذا صدق فى العرفية
العامة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا انعكس فى الموافق الى قولنا كلماليس
متحرك الاصابع غيركاتب مادام ليس متحرك الاصابع والالصدق نقيضه وهو بعض
ماليس متحرك الاصابع ليس هوغير كاتب حين هوليس متحرك الاصابع قالوا
أيضاواذا كان ليس غيركاتب لزم أن يكون كاتبافاذا بعض ماليس متحرك الاصابع
كاتب حين هوليس متحرك الاصابع وحينئذاماأن نضم هذه الجزئية الموجبة
صغرى الى أصل القضية كبرى فينتج بعض ماليس متحرك الاصابع هومتحرك
الاصابع حين هوليس متحرك الاصابع وهذه النتيجة باطلة واماان نعكسها كما
تقدم فى عكس الحينية فيصدق بعض الكاتب هوليس متحرك الاصابع حين هو
كاتب وهذه تنافى أصل القضية فتنبه (قوله قالوا أيضاالخ) انماتبرأمنه لمايرد

عليه



عليه مماسيأتى نظيرمامر (قوله فاذن) أى فاذلزم ماذكروفيه ماتقدم (قوله وحينئذ)
وحين اذصدق ذلك وقوله اماأن نضم هذه الجزئية الخ أى بأن نقول فى ذلك المثال
بعض ماليس متحرك الاصابع كاتب حين هوليس متحرك الاصابع وكل كاتب
متحرك الاصابع مادام متحرك الاصابع ينتج بعض ماليس متحرك الاصابع هو
متحرك الاصابع حين هوليس متحرك الاصابع (قوله واماأن نعكسها كماتقدم الخ)
أى بأن نعكسها جزئية حينية (قوله ولايخفى عليك أجراء الخ) وذلك ان تقول اذاصدق
فى المشروطة العامة قولنا كل انسان حيوان بالضرورة مادام انسانافليصدق عكسه
بالموافق الى قولنا كل ماليس بحيوان ليس بانسان بالضرورة والالصدق نقضيه وهو
بعض ماليس بحيوان ليس هوليس بانسان الخ (قوله فاذن قولنابعض الخ) لايخفى
عليك أجراء ذلك فى المواد المذكورة (قوله وقدتقررالخ) الواوللحال (قوله وذلك)
أى وبيان ذلك وقوله ان قولنا الخ هذاتمهيد وتقريب لمانحن فيه لامانحن فيه كما
لايخفى (قوله فقولنا الخ) مفرع على قوله ليس سلبا الخ (قوله وانماهو) أى قولنا ليس
غير (ج) وقوله وهوأى نفى ثبوت غير (ج) وقوله أعم من ثبوت الخ أى لجوازان ينتفى
ثبوت غير (ج) ولايثبت (ج) لعدم وجود الموضوع (قوله اذلا يلزم الخ) علة لقوله
وهوأعم الخ وقوله فحينئذأى فحينئذتوجه النفى نحونقيضه (قوله ولم يثبت الخ) الواو
للحال (قوله فانه يصدق فى الدائمة المطلقة الخ) بحث فيه بأنه ان أريدبالعالم خصوص
الموجود مماسوى الله وصفاته فلا يصدق ذلك لان غيرالعالم منه ماهومعدوم وان
أريدبه ماهوأعم من الموجودوالمعدوم من ذلك فالعكس صادق فتأمل (قوله عدل
الخ) جواب لماوقوله فانه سالم الخ تعليل لذلك (قوله فانه اذاصدق الخ) مثاله من المواد
ان تقول اذاصدق قولنا كل انسان حيوان دائماصدق لاشئ مماليس بحيوان انسان
دائماوالالصدق نقيضه وهوبعض ماليس بحيوان انسان بالاطلاق فضمه صغرى الى
أصل القضية هكذا بعض ماليس بحيوان انسان بالاطلاق وكل انسان حيوان دائما
ينتج بعض ماليس بحيوان حيوان دائماوذلك مستحيل فتنبه (قوله لماتقدم فى عكس
السالبة الخ) أى من انه لايصدق عكسهما كنفسهافى الفرض السابق لصدق نقيضه
(قوله انهماينعكسان فى عكس النقيض كأنفسهما) مثلا اذاصدق كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة أودائمامادام كاتبالادائماصدق فى عكسه بعكس النقيض
الموافق كل ماليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب بالضرورة أودائما مادام غير

قوله فاذن كتب
اذن بالالف
خلاف المعول
عليه حتى قال
بعض النحاة
أشتهى أن أكون
ممن يكتبها
بالالف اه

متحرك الاصابع لا دائما وبعكس النقيض المخالف لا شئ مما ليس بمتحرك الاصابع كاتب بالضرورة أو دائما ما دام غير متحرك الاصابع لا دائما ومعنى قولنا لا دائما في الموافق ليس بعض ما ليس بمتحرك الاصابع بليس كاتب بالاطلاق وفي المخالف بعض ما ليس بمتحرك كاتب بالاطلاق (قوله انهما ينعكسان الى ما تنعكس اليه عامتهما الخ) هل المراد بما تنعكس اليه عامتهما مشروطة عامة في المشروطة العامة وعرفية عامة في العرفية العامة أو عرفية عامة فيهما كما هو التحقيق والاقرب الثاني (قوله مع قيد لا دوام في البعض مقتضاه ان قيد لا دوام ليس معتبرا في البعض فقط على القول الاول بل في الكل وليس كذلك كما تقرر (قوله بلا دخل) بفتح أوله وثانيه العيب والفساد (قوله تحاملهم) أي اعتراضهم (قوله في ذلك) أي في الصدق (قوله التي جعل الخ) صفة للافراد (قوله وذلك أن الموضوع الخ) محصله موضحا انه اذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما انعكس بالموافق الى قولنا كل ما ليس متحرك الاصابع ليس بكاتب ما دام غير متحرك الاصابع لا دائما ولو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس هو ليس بكاتب حين هو ليس متحرك الاصابع فالموضوع في هذه السالبة المعدولة هو قولنا ما ليس متحرك الاصابع وهو موجود لان موضوع القضية المفروضة التي نطلب عكسها كما في المثال السابق موجود لانها موجبة وقد سلبت متحرك الاصابع عن ذلك الموضوع الذي هو الكاتب لقولنا في ثبوت متحرك الاصابع انه ليس بدائم حيث قلنا في الاصل لا دائما فيصدق اذن على افراد ذلك الموضوع الموجودة انه ليس متحرك الاصابع فما ليس متحرك الاصابع له افراد موجودة وهذا هو الذي جعل موضوع تلك السالبة المعدولة فتستلزم اذن الموجبة المحصلة فتأمل (قوله لان موضوع الخ) علة لقوله وهو موجود وقوله لانها موجبة تعليل للعلة وقوله لقولنا الخ علة لقوله وقد سلبت الخ (قوله فيصدق اذن) أي اذ سلبت (ب) عن ذلك الموضوع وقوله فما ليس الخ مفرع على ما قبله وقوله فتستلزم اذن أي اذ كان هذا هو الذي جعل موضوعها (قوله واعلم ان هذه العكوس) أي التي هي العكس المستوى وعكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف (قوله كانت حملية الخ) أي سواء كانت الخ (قوله غير العكس) لو قال غيرها لكان أولى ليناسب التعبير بالجمع قبل (قوله فتستلزم الخ) هذا تفصيل لما أجمله قبل في قوله وللمتصلة الخ وقوله المتصلة الموجبة الخ جملة





ماذكره اربعة قيود وقد صرح بمحترزاتها بعد (قوله ان جزء التالي الخ) أشار بذلك الى قياس المساواة ونظمه هكذا جزء التالي لازم للتالي والتالي لازم للمقدم فجزء التالي لازم للمقدم للقضية الخارجية القائلة لازم اللازم لشئ لازم لذلك الشئ فقوله فلازم الخ بيان لدليل النتيجة لا لعينها كما نبه عليه في الشرح (قوله ولا تعدد الخ) هذا محترز القيد الاخير أعني قوله المتعددة التالي وقوله لها أي للمتصلة الموجبة اللزومية (قوله ان كانت كلية) أي وأما ان كانت جزئية فيكون لها تعدد بعدد ذلك كما سيأتي في الشرح (قوله لان جزئه ليس ملزوما له) أي وحينئذ فهو ليس ملزوما للتالي لانه لا يكون ملزوما للتالي الا لو كان ملزوما للمقدم لان ملزوم الملزوم لشئ ملزوم لذلك الشئ (قوله وتعدد الاتفاقية الخ) هذا محترز القيد الثالث أعني قوله اللزومية وقوله والمتصلة الخ محترز القيد الاول أعني قوله المتصلة ولا يخفى ان المتصلة الحقيقية داخلة في عموم كلامه فهي باعتبار منع الخلو تتعدد بعدد اجزاء كل واحد من طرفيها وباعتبار منع الجمع لا تتعدد بذلك كما سيذكره وقوله والسالبة الخ محترز التقييد بالموجبة في الجمع وقوله على العكس الخ أي فلا تستلزم المتصلة السالبة اللزومية المتعددة التالي متصلات بعدد اجزاء التالي وتتعدد بعدد اجزاء المقدم ولا تتعدد الاتفاقية السالبة بعدد اجزاء كل واحد من طرفيها والمنفصلة السالبة مثلها باعتبار منع الخلو لا باعتبار منع الجمع على ما يأتي بيانه (قوله سواء كانت الخ) أخذه من التقييد في المتن بعد ذلك بقوله ان كانت كلية (قوله ويستدل على ذلك الخ) أي زيادة على دليل المساواة (قوله الاصل) بالرفع صفة للمتصلة وقوله استلزام الكل لجزئه أي داله وهو القضية الدالة عليه (قوله لجواز ان يكون الخ) أي وذلك كما في المثال الآتي فان الكل الذي هو الحيوان والناطق ملزوم للانسان وليس جزؤه ملزوما له كما سيذكره وقوله وليس الجزء الخ في قوة التعليل الثاني فكأنه قال ولان الجزء ليس ملزوما الخ وقوله حتى يكون الخ مفرع على المنفي وقوله لان ملزوم الخ تعليل للتفريع (قوله اتفاقي) أي لما اتفق في هذا المثال من مساواة الجزء الآخر للتالي بدليل انه يتخلف في نحو قولنا كلما كان هذا خلا وعسلا كان سكنجبيلا فانه لا يستلزم كل من جزءي المقدم التالي لعدم صدق كلما كان هذا خلا كان سكنجبيلا وكلما كان عسلا كان سكنجبيلا (قوله لا اطراد له) تفسير لما قبله (قوله بيانه من الشكل الثالث) مبتدأ وخبر وقوله والوسط الخ الواو للحال (قوله فاذا صدق مثلا قد يكون الخ) اعلم انهم كنوا بالالف عن الشئ وكذا بالجيم وكنوا بالباء عن الحيوان وبالدال عن

الناطق وبالهاء عن هو وبالزاى عن انسان فكأنه قال فاذا صدق مثلا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا والشئ ناطقا فهو انسان لزم ان يصدق قولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان وقد يكون اذا كان الشئ ناطقا فهو انسان وبهذا يعرف ما فى باقى كلامه من الرمز (قوله وبرهانه أنا نضم الخ) محصله انه يؤتى بقضيتين متصلتين قطعيتى الصدق دالتين على استلزام الكل لكل من جزئيه بان يقال فى المثال السابق كلما كان الشئ حيوانا والشئ ناطقا فالشئ حيوان وكلما كان الشئ حيوانا والشئ ناطقا فالشئ ناطق ويجعل كل واحدة منهما صغرى للمتصلة الاصلية فينتجان من الشكل الثالث المتصلتين المدعى لزومهما للاصل فيقال فى جعل الاولى صغرى للاصل هكذا كلما كان الشئ حيوانا والشئ ناطقا فالشئ حيوان وقد يكون اذا كان الشئ حيوانا والشئ ناطقا فهو انسان ينتج أولى المتصلتين اللازمتين للاصل وهى قد يكون اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان وفى جعل الثانية صغرى للاصل هكذا كلما كان الشئ حيوانا والشئ ناطقا فهو ناطق وقد يكون اذا كان الشئ حيوانا والشئ ناطقا فهو انسان ينتج ثانيتهما وهى قد يكون اذا كان الشئ ناطقا فهو انسان (قوله وبهذا أى هذا البرهان وقوله يظهر لك الخ) وجهه انك اذا أتيت بقضيتين قطعيتى الصدق دالتين على استلزام الكل لكل من جزئيه وضممت كلا منهما صغرى الى الاصل فى المثال السابق أعنى قوله كلما كان هذا حيوانا ناطقا كان انسانا أنتج ذلك فتقول فى ضم الاولى من تلك القضيتين صغرى للاصل هكذا كلما كان حيوانا ناطقا فهو حيوان وكلما كان حيوانا ناطقا فهو انسان ينتج قد يكون اذا كان حيوانا فهو انسان وفى ضم الثانية منهما صغرى للاصل هكذا كلما كان حيوانا ناطقا فهو ناطق وكلما كان حيوانا ناطقا فهو انسان ينتج قد يكون اذا كان ناطقا فهو انسان فليتأمل وبهذا تعلم ان الممنوع فيما مر انما هو تعدد ها بعدد ذلك كلية (قوله لانها) أى الكلية (قوله مطلقا) أى سواء كانت كلية أو جزئية وقوله والتحقيق ما قدمناه أى من التفصيل بين الكلية والجزئية (قوله ولهذا) أى لكون ما قدمناه هو التحقيق (قوله كقولنا مثلا كلما كان الانسان الخ) يخرج من ذلك أربع متصلات باعتبار أخذ كل جزء من جزءى المقدم مع التالى والعكس ولو اعتبرنا أخذ أحد جزءى المقدم مع أحد جزءى التالى لزادت لكن كلامه فيما يأتى لا يؤخذ منه الا ذلك الاعتبار فتأمل (قوله أن صدق) أى انه صدق فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان (قوله والمنفصلة الخ)

مثالها



مثالها أن تقول دائما اما ان يكون الجسم غير أبيض وغير أسود واما ان يكون غير اصفر فهذه منفصلة مانعة جمع وتتعدد بتعدد اجزاء الطرف الاول فيصدق قولنا دائما اما أن يكون الجسم غير أبيض واما أن يكون أصفر وقولنا دائما اما أن يكون الجسم غير أسود واما أن يكون غير أصفر وكذلك لو قلنا دائما اما أن يكون الجسم غير أصفر واما أن يكون غير أبيض وغير أسود فتتعدد بعدد اجزاء الطرف الثانى (قوله يقتضى امتناع الخلو عن الشئ ولازمه) أى الذى هو الجزء (قوله لاستحالة بقاء الملزوم الخ) أى ولو امتنع الخلو بين الشئ والملزوم الذى هو الكل ولم يمتنع الخلو بين الشئ ولازمه بأن جاز ارتفاعهما للزم بقاء الملزوم مع نفى لازمه وقد علمت انه مستحيل فتأمل (قوله وأما تعدد اجزاء مانعة الجمع فلا يقتضى الخ) مثالها أخذا مما يأتى ان تقول دائما اما أن يكون الشئ حيوانا ناطقا واما ان يكون فرسا فلا يستلزم التعدد فى الطرف الاول تعددها لكذب قولك دائما اما ان يكون الشئ حيوانا واما ان يكون فرسا وصدق قولنا دائما اما ان يكون الشئ ناطقا واما أن يكون فرسا فاتفاقى لا اطراد له وكذلك لو قلنا دائما اما ان يكون الشئ فرسا واما ان يكون حيوانا ناطقا فلا تتعدد بعدد اجزاء الطرف الثانى (قوله لا يستلزم منع الجمع بين الشئ وجزئه) أى كما فى المثال المذكور فان منع الجمع بين الفرس وحيوان ناطق لم يستلزم منع الجمع بين الفرس والحيوان (قوله وأما الحقيقية فحكمها الخ) مثالها ان تقول دائما اما أن تكون الذات قديمة واما أن تكون موجودة حادثة فهذه حقيقية وحكمها انها تتعدد باعتبار ما فيها من منع الخلو لا باعتبار ما فيها من منع الجمع وذلك بأن تقول فى هذا المثال دائما اما ان تكون الذات قديمة واما أن تكون موجودة على منع الخلو فقط ودائما اما ان تكون الذات قديمة واما ان تكون حادثة على منع الخلو أيضا وصدق منع الجمع فى هذه اتفاقى لا اطراد له وكذلك لو عكسنا هذا المثال فليتأمل (قوله اذ هى مركبة الخ) علة لقوله فحكمها مأخوذ الخ (قوله هذا) أى ما تقدم من قوله يعنى ان تعدد تالى الخ وقوله حكم الموجبات أى مفيد حكم الخ (قوله فتعدد الخ) تفريع وتفصيل لما قبله (قوله دون التالى) يعنى انها لا تتعدد بعدد اجزاء التالى (قوله لان سلب ملزومية الخ) تعليل لكون السالبة اللزومية تتعدد بعدد اجزاء المقدّم دون التالى فأشار لتعليل الاوّل بقوله لان سلب ملزومية الكل لشئ يستلزم سلب ملزومية كل جزء من اجزائه لذلك وللتعليل الثانى بقوله بخلاف سلب لازمية الخ ولا يخفى ان الكل واقع هنا على

المقدم والشئ واقع على التالى وقوله من اجزائه أى الكل وقوله لذلك أى للشئ الذى هو كناية عن التالى (قوله اذلو استلزمه الجزء الخ) أشار بذلك الى قياس استثنائى نظمه هكذا لو استلزمه الجزء لاستلزمه الكل لكنه لم يستلزمه الكل فلم يستلزمه الجزء فذكر الشرطية وحذف الاستثنائية والنتيجة ثم عللها بقوله اذا الكل الخ فهو علة لانتاج القياس لهما فيما يظهر وماقاله بعضهم من انه تعليل للشرطية مع ضميمة محذوفة والتقدير اذا الكل أخص من جزئه ومالزم الاخص يلزم الاعم وان قوله والقاعدة الخ علة للنتيجة فلا يخفى مافيه (قوله والقاعدة ان كلما الخ) من تتمة التعليل على ماتقدم (قوله بخلاف سلب الخ) لا يخفى ان الكل هنا واقع على التالى والشئ واقع على المقدم وقوله لا يلزم الخ تفسير للخلاف (قوله جزئه) أى الكل (قوله اذلا يلزم الخ) تعليل لقوله بخلاف الخ (قوله فلا تتعدد مطلقا) أى لا باعتبار تعدد التالى ولا باعتبار تعدد المقدم نعم ان كانت جزئية فى الثانى تعددت أخذا مما بعد (قوله أما باعتبار تعدد تاليها الخ) أى اما عدم تعددها باعتبار الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان الشئ ناطقا كان حيوانا ناهقا أو قد لا يكون اذا كان الخ فهذه تتعدد باعتبار تعدد التالى وقوله فلان عدم مصاحبة الكل أى الذى هو التالى وقوله لشئ أى الذى هو المقدم وقوله كليا أو جزئيا تعميم فى عدم المصاحبة أى سواء كان عدم المصاحبة كليا كما فى أول المثالين المذكورين أو جزئيا كما فى ثانيهما وقوله لا يستلزم عدم مصاحبة الخ وذلك لعدم صدق عدم مصاحبة الحيوان الذى هو جزء التالى فى المثالين المذكورين للمقدم وصدق عدم مصاحبة الجزء الثانى له اتفاقى لا يعول عليه فان قلت هذا المثال من اللزومية لا من الاتفاقية قلت لا مشاحة فى التمثيل لان المقصود مجرد الايضاح (قوله اذ لا يلزم الخ) علة للعلة وبهذا أى بالتعليل المذكور وهو قوله لان عدم مصاحبة الكل لشئ لا يستلزم الخ وقوله يتبين عدم تعددها باعتبار الخ فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان الشئ حيوانا ناطقا كان ناهقا لم تتعدد هذه السالبة الاتفاقية باعتبار تعدد مقدمها لما ذكر من ان عدم مصاحبة الكل لشئ لا يستلزم عدم مصاحبة جزئه لذلك الشئ وذلك لانه لا يصدق عدم مصاحبة الجزء الاول من المقدم الذى هو الحيوان للتالى (قوله أما تعددها باعتبار الخ) فاذا قلت مثلا قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا ناطقا كان فرسا تعددت هذه السالبة الاتفاقية الجزئية باعتبار تعدد مقدمها الى قولنا قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا كان فرسا





وقولنا قد لا يكون اذا كان الشئ ناطقا كان فرسا (قوله المقدمة القائلة الخ) وهى قولنا فى المثال المذكور كلما كان حيوانا ناطقا كان حيونا أو كلما كان حيوانا ناطقا كان ناطقا وقوله والاصل الخ وهى قولنا فى ذلك المثال قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا ناطقا كان فرسا (قوله فنقول الكل يستلزم الخ) ظاهره انا نأتى بهذا القياس فى الاستدلال وهو خلاف الظاهر ولذلك كتب بعضهم المراد انا نقول ماصدق ذلك أى بان نقول فى المثال السابق هكذا كلما كان الشئ حيوانا ناطقا كان حيوانا وقد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا ناطقا كان فرسا فينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا كان فرسا وهى احدى اللازمتين ثم نقول فيه أيضا هكذا كلما كان الشئ حيوانا ناطقا كان ناطقا وقد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا ناطقا كان فرسا فينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان الشئ ناطقا كان فرسا وهى اللازمة الاخرى فقد أشار المؤلف بقوله الكل يستلزم الخ الى نحو قولنا كلما كان الشئ حيوانا ناطقا كان حيوانا فى المثال المار وبقوله والكل لا يستلزم الخ الى نحو قولنا فى ذلك المثال وقد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا ناطقا كان فرسا وبقوله ينتج من الثالث الجزء الخ الى نحو قولنا فيه فينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا كان فرسا فتأمل (قوله كليا) أى بان يكون السور كليا كما فى قولنا فى المثال كلما كان حيوانا ناطقا كان ناطقا وقوله جزئيا أى بان يكون السور جزئيا كما فى المثال فتنبه (قوله واما مانعة الجمع السالبة فتعدد الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اما أن يكون الشئ حيوانا ناطقا واما أن يكون انسانا أو ليس البتة اما أن يكون الشئ انسانا واما أن يكون حيوانا ناطقا فهذه مانعة جمع سالبة تتعدد بعدد اجزاء مقدمها فى المثال الاول الى قولنا ليس البتة اما أن يكون الشئ حيوانا واما أن يكون انسانا وقولنا ليس البتة اما أن يكون الشئ ناطقا واما أن يكون انسانا وبعدد اجزاء تاليها فى المثال الثانى الى قولنا ليس البتة اما أن يكون الشئ انسانا واما أن يكون حيوانا وقولنا ليس البتة اما أن يكون الشئ انسانا واما أن يكون ناطقا فتأمل (قوله لا ستلزام جواز الخ) لا يخفى ان المراد بالشئ هنا التالى كما فى المثال الاول أو المقدم كما فى المثال الثانى وبالمجموع المقدم او التالى على العكس من ذلك (قوله لان الاجتماع الخ) علة للعلة (قوله واما مانعة الخلو السالبة فتعدد اجزائها الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اما أن يكون الجسم متلونا أسود واما أن يكون أبيض أو ليس البتة اما أن يكون الجسم أبيض واما أن يكون

متلونا أسود فهذه مانعة خلو سالبة ولا تعدد لها بعدد اجزاء مقدمها فى المثال الاول ولا
بعدد اجزاء تاليها فى المثال الثانى اذ لا يصدق فى الاول قولنا ليس البتة اما أن يكون
الجسم متلونا واما أن يكون أبيض لعدم صحة خلو الجسم عن التلون بالكلية وصدق
قولنا ليس البتة اما أن يكون الجسم اسود واما أن يكون أبيض اتفاقى لا يعول عليه
ولا يصدق فى الثانى قولنا ليس البتة اما أن يكون الجسم أبيض واما أن يكون متلونا
وصدق قولنا ليس البتة اما أن يكون الجسم غير أبيض واما أن يكون أسود اتفاقى لا
ينظر له فتنبه (قوله لان جواز الخلو الخ) لا يخفى ان المراد بالشئ هنا التالى كما فى المثال
الاول أو المقدم كما فى المثال الثانى وبالمجموع التالى أو المقدّم لكن على العكس مما قبله
(قوله والحقيقية السالبة معلوم حكمها الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اما أن يكون
الجسم متلونا أسود واما أن يكون غير أبيض على سبيل سلب العناد الحقيقى أو ليس
البتة اما أن يكون الجسم غير أبيض واما أن يكون متلونا أسود فهذه حقيقية سالبة
فتتعدد باعتبار ما فيهما من سلب العناد الجمعى الى قولنا فى المثال الاوّل ليس البتة اما
أن يكون الجسم متلونا واما أن يكون غير أبيض وقولنا اما أن يكون الجسم أسود واما
أن يكون غير أبيض والى قولنا فى المثال الثانى ليس البتة اما أن يكون الجسم غير أبيض
واما أن يكون متلونا وقولنا اما أن يكون الجسم غير أبيض واما أن يكون أسود ولا تتعدد
باعتبار ما فيهما من منع الخلو اذ لا يصدق قولنا فى الاوّل ليس البتة اما أن يكون الجسم
متلونا واما أن يكون غير أبيض وصدق قولنا ليس البتة اما أن يكون أسود واما أن
يكون غير أبيض اتفاقى لا ينظر له ولا يصدق قولنا فى الثانى ليس البتة اما أن يكون
الجسم غير أبيض واما أن يكون متلونا وصدق قولنا ليس البتة اما أن يكون الجسم غير
أبيض واما ان يكون أسود اتفاقى لا يلتفت له فلا تغفل (قوله وتستلزم المتصلة الخ)
فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا استلزمت هذه المتصلة الموجبة متصلة
سالبة قائلة ليس البتة اذا كان هذا انسانا لم يكن حيوانا ولا ريب انها موافقة للاولى
فى المقدم والكم وتناقضها فى التالى والكيف وكذا السالبة تستلزم الموجبة كما
سيذكره فى الشرح (قوله أيضا) أى كما استلزمت ما تقدم (قوله فانهما متلازمتان
صدقا) أى كما فى المثال المذكور وقوله وكذبا أى كما فى قولنا كلما كان انسانا لم يكن
حيوانا فان هذه قضية متصلة تستلزم متصلة أخرى قائلة ليس البتة اذا كان هذا
انسانا كان حيوانا ولا يخفى انهما متلازمتان كذبا (قوله والكذب) كان الاولى





اسقاطه لان هذا المثال صادق ليس الا وقد يقال انه نظر لما اندرج تحت قوله مثلا
فتأمل (قوله واحتج ابن سينا الخ) لما كان قوله وتستلزم المتصلة الخ شاملا لدعوتين
الاولى ان الموجبة تستلزم السالبة والثانية ان السالبة تستلزم الموجبة احتج عليهما
فاحتج على الاولى بقوله واحتج ابن سينا الخ واحتج على الثانية بقوله بعد واحتج ابن
سينا أيضا الخ (قوله والا) أى بأن استلزم نقيض التالى مع كون الغرض انه استلزم
التالى (قوله وهو) أى استلزامه النقيضين (قوله فاذا صدق مثلا كلما كان الخ) بيان
اجراء ذلك فى المواد ان تقول اذا صدق مثلا كلما كان الشئ انسانا فالشئ حيوان وجب
ان يصدق ليس البتة اذا كان الشئ انسانا لم يكن الشئ حيوانا والا صدق نقيضه وهو
قولنا قد يكون اذا كان الشئ انسانا لم يكن الشئ حيوانا وقد كان فى الاصل كلما كان
الشئ انسانا فالشئ حيوان فلزم استلزام الشئ الذى هو انسان للنقيضين فتأمل (قوله
وقرر) أى ابن سينا (قوله بأنه لو لم يكن كذلك الخ) توضيحه أن تقول لو لم تستلزم الموجبة
القائلة فى المثال كلما كان الشئ انسانا فالشئ حيوان السالبة القائلة ليس البتة اذا
كان الشئ انسانا لم يكن الشئ حيوانا لزم صدق نقيض السالبة القائل قد يكون اذا
كان الشئ انسانا لم يكن الشئ حيوانا فتضمه كبرى للموجبة الاصل بأن تقول كلما كان
الشئ انسانا فالشئ حيوان وقد يكون اذا كا الشئ انسانا لم يكن الشئ حيوانا فينتج من
الثالث قد يكون اذا كان الشئ حيوانا لم يكن الشئ حيوانا وهو محال ولا خلل الا من
نقيض السالبة فالسالبة صدق فتنبه (قوله لثبوته) متعلق باللزوم (قوله وهو قولنا
الخ) الضمير عائد على اللزوم المذكور بتقدير مضاف والتقدير وداله قولنا الخ (قوله
بأنه اذا صدق سلب استلزام الخ) أى كما فى قولنا ليس البتة اذا كان الشئ انسانا لم
يكن حيوانا وقوله لزم ان يكون الخ أى فيصدق قولنا كلما كان الشئ انسانا كان
حيوانا وقوله والا لم يكن الخ أى والا يكن مستلزما لنقيضه مع ان الفرض انه ليس
مستلزما لنفس التالى لم يكن الخ (قوله فجاز ان يجتمعا معا) كان مقتضى الظاهر وصوبه
بعضهم ان يقول فجاز ان يرتفعا معا فليتأمل (قوله وتستلزم) أى المتصلة (قوله
وهما) أى مانعة الجمع ومانعة الخلو وقوله مستلزمتان لمتصلتين يؤخذ مما يأتى انهما فى
الحقيقية مستلزمتان لاربع متصلات كما سيأتى بيانه وقوله كذلك أى كما استلزمتهما
المتصلة كما يؤخذ من كلامه فى الشرح (قوله كقولنا مثلا كلما كان الخ) مثال للمتصلة
المستلزمة لمانعتى الجمع كما لا يخفى (قوله فان هذه الخ) توجيه للتمثيل (قوله فلان عين

المقدم) أى الذى هو فى المثال قولنا كان انسانا وقوله ونقيض التالى أى الذى هو
قولنا لا يكون حيوانا وقوله لزم أن يوجد الملزوم أى الذى هو المقدم وقوله بدون
لازمه أى الذى هو كونه حيوانا وقوله وهو محال أى فيكون ما أدى اليه محالا وقوله
وجاز أن يرتفعا الخ غرضه بذلك تتميم توجيه استلزام المتصلة لمانعة الجمع وضمير
التثنية عائد لعين المقدم ونقيض التالى وقوله بان يرتفع الخ تصوير لارتفاع عين
المقدم ونقيض التالى والملزوم فى المثال هو كونه انسانا ولازمه هو كونه حيوانا
ولا شك انه حينئذ قد ارتفع عين المقدم ونقيض التالى وقوله وهو أى ارتفاع الملزوم
وثبوت لازمه وقوله لجواز كون اللازم أعم أى كما هنا فان اللازم هنا الحيوانية وهى
كما هى لازمة للانسان لازمة لغيره كالفرس (قوله فلان نقيض المقدم) وذلك النقيض
هو فى المثال قولنا لا يكون هذا انسانا وقوله وعين التالى أى الذى هو قولنا يكون
حيوانا وقوله لوجود الملزوم الخ أى وقد تقدم انه محال (قوله ويجوز أن يجتمعا الخ)
من تتمة التوجيه وضمير التثنية عائد لنقيض المقدم وعين التالى وقوله لان حاصله
أى اجتماعهما وقوله وجود اللازم أى الذى هو كونه حيوانا وقوله بدون الملزوم أى
الذى هو كونه انسانا (قوله اما مانعة الجمع فتستلزم الخ) فاذا قلت مثلا دائما اما أن
يكون الشئ أبيض واما أن يكون أسود فهذه مانعة جمع استلزمت متصلة مقدمها عين
أحد جزئيها وتاليها نقيض الآخر وفى الحقيقة استلزمت متصلتين تفصيلا الاولى أن
تقول كلما كان أبيض كان غير أسود والثانية أن تقول كلما كان أسود كان غير أبيض
(قوله وأما مانعة الخلو فتستلزم الخ) فاذا قلت مثلا دائما اما أن يكون الشئ غير أبيض
واما أن يكون غير أسود فهذه مانعة خلو استلزمت متصلة مقدمها نقيض أحد جزئيها
وتاليها عين الآخر وفى الحقيقة استلزمت متصلتين تفصيلا أولاهما أن تقول كلما كان
أبيض كان غير أسود وثانيتهما أن تقول كلما كان أسود كان غير أبيض (قوله اما
الاول أى كون مانعة الجمع تستلزم المتصلة المذكورة (قوله لزم انه مهما صدق
الخ) فمتى صدق فى مثالنا أبيض صدق لا أسود الذى هو نقيض الآخر ومتى صدق
أسود صدق لا أبيض الذى هو نقيض الآخر (قوله لزم انه كلما وجد الخ) فمتى وجد
فى مثالنا أبيض الذى هو نقيض أول طرفيها صدق غير أسود ومتى وجد أسود الذى هو
نقيض ثانى طرفيها صدق غير أبيض (قوله وتستلزم المنفصلة الحقيقية الخ) فاذا قلت
مثلا دائما اما أن يكون الموجود قديما واما أن يكون حادثا على سبيل العناد الحقيقى





استلزمت هذه المنفصلة الحقيقية أربع متصلات اثنتان منها باعتبار ما فيها من منع
الجمع وهما مركبتان من عين أحد الطرفين مقدما ونقيض الآخر تاليا بان تقول
كلما كان الموجود قديما لم يكن حادثا وكلما كان الموجود حادثا لم يكن قديما وقد أشار الى
ذلك المؤلف بقوله تتركب من احد طرفيها ونقيض الآخر واثنتان منها باعتبار ما فيها
من منع الخلو وهما مركبتان من نقيض أحد الطرفين مقدما وعين الطرف الآخر تاليا
بان تقول كلما كان الموجود غير قديم كان حادثا وكلما كان الموجود غير حادث كان قديما
وقد أشار لذلك المؤلف بقوله ومن نقيض أحدهما وعين الآخر (قوله وذلك ظاهر)
أى فلا يحتاج الى تعليل (قوله وتستلزم موجبة كل متصلة ومنفصلة الخ) فالمتصلة
الموجبة تستلزم ثلاثة سوالب وهى سالبة منع الجمع وسالبة منع الخلو وسالبتهما
والمنفصلة الموجبة مانعة الجمع تستلزم ثلاثة سوالب أيضا وهى سالبة المتصلة وسالبة
منع الخلو وسالبة الحقيقية والمنفصلة الموجبة مانعة الخلو تستلزم ثلاثة سوالب أيضا
وهى سالبة المتصلة وسالبة منع الجمع وسالبة الحقيقية والمنفصلة الموجبة الحقيقية
تستلزم ثلاثة سوالب أيضا وهى سالبة المتصلة وسالبة منع الجمع وسالبة منع الخلو
فكل من هذه الموجبات الاربع تستلزم ثلاثة سوالب فتكون جملة اللوازم اثنتى عشرة
(قوله مركبات الخ) أى حال كون تلك السوالب مركبات الخ (قوله وكذلك موجبة
الجمع فاذا قلت مثلا دائما اما ان يكون الشئ أبيض أو أسود استلزمت هذه الموجبة
مانعة الجمع سالبة المتصلة القائلة ليس البتة اذا كان الشئ أبيض كان أسود وسالبة
منع الخلو القائلة ليس البتة اما أن يكون الشئ أبيض واما أن يكون أسود على سبيل
نفى العناد الخلوى وسالبة العناد الحقيقى القائلة ليس البتة اما أن يكون الشئ أبيض
الخ على سبيل نفى العناد الحقيقى وان كان بينهما عناد جمعى وقوله تستلزم الخ تفسير
للتشبيه (قوله ومثلها موجبة منع الخلو) فاذا قلت مثلا دائما اما أن يكون الشئ غير
أبيض واما أن يكون غير أسود استلزمت هذه الموجبة مانعة الخلو سالبة المتصلة القائلة
ليس البتة اذا كان الشئ غير أبيض كان غير أسود اذ الاول صادق بنقيض الآخر كما انه
هو صادق بنقيضه وسالبة منع الجمع القائلة ليس البتة اما أن يكون الشئ غير أبيض
واما أن يكون غير أسود أى ان العناد الجمعى الذى هو مدلول مانعة الجمعى الموجبة
منتف هنا وهذا لا ينافى ان العناد الخلوى ثابت وسالبة العناد الحقيقى القائلة ليس
البتة اما أن يكون الشئ الخ أى ان العناد الحقيقى الذى هو مدلول الحقيقية الموجبة

منتف هنا وان كان هنا عناد خلوى فتأمل (قوله وموجبة الحقيقية) فاذا قلت مثلا
دائما اما أن يكون الشئ قديما واما أن يكون حادثا استلزمت هذه الموجبة الحقيقية
سالبة المتصلة القائلة ليس البتة اذا كان الشئ قديما كان حادثا وسالبة منع الجمع وسالبة
منع الخلو القائلتين ليس البتة اما أن يكون الشئ قديما واما أن يكون حادثا على سلب
نفى العناد الجمعى فقط أو الخلوى فقط أى ان العناد الجمعى فقط الذى هو مدلول
مانعة الجمع الموجبة والعناد الخلوى فقط الذى هو مدلول مانعة الخلو الموجبة منتفيان
وهذا لا ينافى ان العناد الحقيقى ثابت فليتأمل (قوله ومرادهم هنا الخ) أى حتى يصح
استلزام الموجبة الحقيقية لسالبتى مانعة الجمع ومانعة الخلو اذ لو اريد الاعميتان لم يصح
ذلك لانه متى صدقت الموجبة الحقيقية صدقت موجبتهما وقوله الاخصيتان وهما
ما اعتبر فيهما قيد فقط بأن فسرت مانعة الجمع بما اقتضت منع اجتماعهما على الصدق
فقط وفسرت مانعة الخلو بما اقتضت منع اجتماعهما على الكذب فقط وقوله لا الاعميتان
وهما ما لا يعتبر فيهما ذلك القيد كما يؤخذ مما تقدم (قوله لما كانت متنافية فيما بينها)
أى لان المتصلة هى التى تدل على لزوم أحد طرفيها للآخر بخلاف غيرها ومانعة الجمع
هى التى تدل على العناد بين جزئيها عنادا جمعيا بخلاف غيرها ومانعة الخلو هى التى تدل
على العناد بينهما عنادا خلويا بخلاف غيرها والحقيقية هى التى تدل على العناد بينهما
عنادا حقيقيا أى فى الجمع والخلو (قوله يعنى ان سالبة كل واحدة من هذه لا تستلزم
الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا لم تستلزم هذه
المتصلة السالبة موجبات غيرها من مانعة الجمع ومانعة الخلو والحقيقية لانه لا يصدق
ان يقال دائما اما أن يكون الانسان ناطقا واما أن يكون الحمار ناهقا بأى عناد كان
اذ لا عناد بينهما كما لا لزوم بينهما واذا قلت مثلا ليس البتة اما ان يكون الانسان
ناطقا واما أن يكون الحمار ناهقا على وجه سلب منع الجمع لم تستلزم هذه السالبة مانعة
الجمع موجبات غيرها من المتصلة ومانعة الخلو والحقيقية لانه لا يصدق ان يقال اذا
كان الانسان حيوانا ناطقا كان الحمار حيوانا ناهقا على سبيل اللزوم ولا ان يقال دائما
اما أن يكون الانسان ناطقا واما أن يكون الحمار ناهقا على وجه سلب العناد الخلوى
أو الحقيقى وعلى هذا القياس (قوله اذ لا يلزم من سلب لزوم الخ) أى لاحتمال ان
يكون بين ذلك الجزئين اصطحاب فقط لا لزوم ولا عناد كما فى المثال المتقدم وقوله ولا
من سلب عناد خاصا الخ أى لاحتمال ان يكون بين ذلك الجزئين اصطحاب فقط مثل





مامر فتأمل (قوله وكل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلو تستلزم الاخرى الخ) فاذا
قلت مثلا اما أن يكون الشئ أبيض واما أن يكون اسود على سبيل العناد الجمعى
استلزمت مانعة الجمع هذه مانعة الخلو القائلة اما أن يكون الشئ غير ابيض واما أن
يكون غير اسود على سبيل منع الخلو وكذلك هى مستلزمة لتلك (قوله مركبة) حال من
الاخرى (قوله فلان جزئى مانعتى الجمع) أى كالابيض والاسود فى المثال المار وقوله
استحال اجتماع نقيضيهما وذلك النقيضان هما غير الابيض وغير الاسود فى ذلك
المثال وقوله لجواز كذب نقيضيهما أى نقيضى النقيضين والمضاف واقع على الابيض
والاسود فى المثال كما فسره بقوله وهما الخ بخلاف المضاف اليه فانه واقع على غير
الابيض وغير الاسود (قوله وذلك) أى المذكور من استحالة اجتماعهما على الكذب
وجواز اجتماعهما على الصدق (قوله ويمثل هذا الخ) هو ان جزءى مانعة الخلو لما
استحال اجتماعهما على الكذب استحال اجتماع نقيضيهما على الصدق وجاز
اجتماعهما على الكذب لجواز صدق نقيضيهما معا وهما جزءا مانعة الخلو وذلك
معنى مانعة الجمع فتأمل (قوله واعلم ان الكلية الخ) هذا شروع فى لوازم ستة للشرطية
المتصلة (قوله متى صدقت ومقدمها جزءى الخ) فاذا قلت مثلا كلما كان بعض
الانسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا فقد صدقت هذه الكلية الموجبة
المتصلة ومقدمها جزءى فتصدق وهو كلى بأن يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان
بعض الحيوان انسانا ومفهومه انه لا يلزم من صدقها ومقدمها كلى صدقها وهو
جزءى وذلك لصدق قولنا كلما كان لا شئ من الحيوان بحجر كان لا شئ من الحجر
بحيوان مع كذب ان تقول كلما كان بعض الحيوان ليس بحجر كان لا شئ من الحجر
بحيوان لانه لا لزوم فى ذلك فليتأمل (قوله ومتى صدقت وتاليها كلى الخ) فاذا قلت
مثلا كلما كان بعض الحيوان انسانا كان كل انسان حيوانا فقد صدقت هذه
الكلية الموجبة المتصلة وتاليها كلى فتصدق وهو جزءى بأن يقال كلما كان بعض
الحيوان انسانا كان بعض الانسان حيوانا ومفهومه أنه لا يلزم من صدقها وتاليها
جزءى صدقها وهو كلى وذلك لصدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض
الحيوان انسانا مع كذب ان تقول كلما كان كل انسان حيوانا كان كل حيوان انسانا
فلا تغفل (قوله والسالبة الجزئية على العكس) أى فمتى صدقت ومقدمها كلى
صدقت وهو جزءى ومتى صدقت وتاليها جزءى صدقت وهو كلى فاذا قلت مثلا قد

لايكون اذا كان كل انسان حيوانا كان كل حيوان انسانا فقد صدقت هذه السالبة الجزئية ومقدمها كلى فتصدق وهو جزءى بأن يقال قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا كان كل حيوان انسانا ومفهومه انه لا يلزم من صدقها ومقدمها جزءى صدقها وهو كلى وذلك لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا كان كل لا انسان لا حيوان مع كذب ان تقول قد لا يكون اذا كان كل حيوان انسانا كان كل لا انسان لا حيوان لعدم صحة سلب اللزوم فى ذلك واذا قلت مثلا قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار فقد صدقت هذه السالبة الجزئية وتاليها جزءى فتصدق وهو كلى بأن يقال قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار ومفهومه انه لا يلزم من صدقها وتاليها كلى صدقها وهو جزءى وذلك لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا كان كل حيوان انسانا مع كذب ان تقول قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا فتنبه (قوله وأما الجزئية الموجبة فمتى صدقت الخ) فاذا قلت مثلا قد يكون اذا كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان انسان فقد صدقت هذه الجزئية الموجبة وأحد طرفيها الذى هو المقدم كلى فتصدق وهو جزءى بأن يقال قد يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان واذا قلت مثلا قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان فقد صدقت هذه الجزئية الموجبة وأحد طرفيها الذى هو التالى كلى فتصدق وهو جزءى بأن يقال قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان ومفهومه انه لا يلزم من صدقها وأحد طرفيها جزءى ان تصدق وهو كلى سواء كان ذلك المقدم أو التالى أما الاول فلصدق قولنا قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا كان بعض الحيوان ليس بانسان مع كذب ان تقول قد يكون اذا كان كل حيوان انسانا كان بعض الحيوان ليس بانسان وأما الثانى فلصدق قولنا قد يكون اذا كا بعض الانسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا مع كذب ان تقول قد يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا كان كل حيوان انسانا فلا تغفل (قوله والسالبة الكلية على العكس) أى انها متى صدقت وأحد طرفيها جزءى صدقت وهو كلى فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان بعض الممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار فقد صدقت هذه السالبة الكلية وأحد طرفيها الذى هو المقدم جزءى فتصدق وهو كلى بأن يقال ليس البتة اذا كان





كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار واذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار فقد صدقت هذه السالبة الكلية وأحد طرفيها الذى هو التالى جزءى فتصدق وهو كلى بأن يقال ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار ومفهومه انه لا يلزم من صدقها وأحد طرفيها كلى ان تصدق وهو جزءى سواء كان المقدم أو التالى أما الاول فلصدق قولنا ليس البتة اذا كان لاشئ من الحيوان بانسان كان بعض الحيوان انسانا مع كذب ان تقول ليس البتة اذا كان بعض الحيوان ليس بانسان كان بعض الحيوان انسانا وأما الثانى فلصدق قولنا ليس البتة اذا كان لاشئ من الانسان بحجر كان لاشئ من لاحجر بلا انسان مع كذب ان تقول ليس البتة اذا كان لاشئ من الانسان بحجر كان بعض لاحجر ليس بلا انسان فتأمل (قوله هذه) أى القضايا المفهومة من ذلك (قوله وأهل المنطق يذكرونها الخ) أى لنفعها فيه بالخصوص كما ذكره بعد وانما ذكرها هو هنا المناسبة بينها وبين العكوس من حيث أن الجميع لوازم للقضية (قوله فى فصل الجزء غير التام) مثلوا ذلك بما اذا قلت كل انسان حيوان ناطق وكل ناطق بشر فانك قد أخذت الجزء غير التام موضوع الكبرى ولذلك فوائد تترتب عليه يعرفونها (قوله وهى نافعة فيه خصوصا) أى نفعا خاصا به لانها تفيد قواعد خاصة به وقوله وفى غيره عموما أى نفعا عاما الا انها تفيد قواعد لا تخصه بل تعمه وغيره (قوله وحاصلها) أى تلك اللوازم وقوله بيان الخ أى متعلق بيان الخ (قوله باعتبار كلية أحد طرفيها أو جزئية) أى سواء كان ذلك المقدم أو التالى فهما اما كليان أو جزئيان أو المقدم كلى والتالى جزءى أو بالعكس وقوله مع اعتبار كونها كلية أو جزئية كان عليه بمقتضى الظاهر ان يزيد على ذلك وكونها موجبة أو سالبة (قوله ومجموع أقسام ذلك) أى ما تستلزمه الشرطية (قوله لكن نصوا الخ) استدراك على ما قبله لايهامه انهم نصوا على الجميع (قوله بالمفهوم) أى بالمفهوم مما نصوا عليه وقوله أو التركيب أى تركيب العقل بقطع النظر عن كونه مفهوما من كلامهم (قوله والذى نصوا عليه أن المتصلة الخ) ولذلك اقتصر عليه فى المتن (قوله أما بيان الاول) أى الذى هو ان الكلية الموجبة متى صدقت ومقدمها جزءى صدقت وهو كلى (قوله فالقضية الكلية الخ) أى واذا كان كذلك فالتالى اللازم للمقدم الجزءى فى نحو قولنا كلما كان بعض الانسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا لازم للمقدم الكلى فى نحو قولنا كلما كان كل انسان

حيوانا كان بعض الحيوان انسانا (قوله اذهو) أى الاعم وقوله جزؤه أى الاخص
وهذا تعليل لقوله وكل لازم الخ (قوله بلازمه) أى مع لازمه فالباء بمعنى مع ومافى
بعض النسخ من كتابته بالياء بدل الباء فتحريف (قوله وأيضا اذا ضممنا الخ) لايخفى
ان القضية المطلوب لازمها فى المثال السابق هى قولنا كلما كان بعض الانسان
حيوانا فبعض الحيوان انسان فهى الكلية الموجبة التى صدقت ومقدمها جزئى
وان لازمها هو قولنا فى ذلك المثال كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان انسان
فهو الكلية الموجبة التى صدقت ومقدمها كلى وأما المتصلة المعلومة الصدق لكون
جزء مقدمها تاليا لها فهى ان تقول فى المثال المذكور كلما صدق كل انسان حيوان
صدق بعض الانسان حيوان فنظم القياس بالمواد فى المثال هكذا كلما صدق كل
انسان حيوان صدق بعض الانسان حيوان وكلما كان بعض الانسان حيوانا فبعض
الحيوان انسان ينتج من الاول كلما صدق كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان
وهو المطلوب فتدبر (قوله لكون الخ) علة لقوله معلومة الصدق وقوله اذ الجزء أى
صدقه وهذا علة للعلية (قوله ويكون تركيبها) أى تلك المتصلة وقوله فى هذا الفصل
أى الذى هو فصل لوازم الشرطيه المتصلة وقوله من الجزء المطلوب الخ أى وذلك
الجزء تارة يكون المقدّم كما فى هذا المثال وتارة يكون التالى كما يأتى وقوله كمه أى الذى
هو الكلية أو الجزئية وقوله كليا وجزئيا الواو بمعنى أو (قوله وهى) أى تلك المتصلة
وقوله قولنا هنا أى فى مقام بيان الاول وقوله كلما صدق الخ بيانه بالمواد أن تقول فى
المثال كما مر كلما صدق كل انسان حيوان ٩ صدق بعض الانسان حيوان وقوله أنتجت
جواب اذا وقوله صغرى حال من ضميره وقوله كبرى حال من الكلية المذكورة
وهكذا كلما كانت المتصلة المعلومة الصدق من مادة المقدم فتجعل هى صغرى
وتجعل القضية المطلوب لازمها كبرى بخلاف ما لو كانت من مادة التالى فانها تجعل
هى كبرى وتجعل القضية المطلوب لازمها صغرى كما يعلم من سياق كلامه وقوله وهى
أى الكلية المذكورة وقوله قولنا كلما كان الخ بيانه بالمواد ان تقول فى المثال
كما تقدم كلما كان بعض الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان وقوله من الاول
متعلق بأنتجت وقوله كلما الخ معمول له وبيانه بالمواد ان تقول فى المثال كلما
صدق كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان (قوله وأما بيان الثانى) أى الذى
هو أن الكلية الموجبة متى صدقت وتاليها كلى صدقت وهو جزئى وقوله فلأن كلما

٩ قوله صدق بعض الانسان حيوان هكذا بخطه ووجدت فى نسخة صدق بعض الحيوان انسان تأمل





لزمه الخ أى واذا كان كذلك فالمقدم الذى لزمه التالى الكلى فى نحو قولنا كلما كان
بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان يلزمه التالى الجزئى فى نحو قولنا كلما كان
بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان (قوله وان شئت فضم المتصلة الخ)
لايخفى ان المتصلة المعلومة الصدق هى قولنا فى المثال السابق كلما كان كل انسان
حيوانا فبعض الانسان حيوان وان المتصلة المذكورة هى قولنا فى ذلك المثال كلما
كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان وقوله فيكون القياس منهما هكذا الخ
بيانه بالمواد ان تقول فى المثال هكذا كلما كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان
وكلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان فينتج من الاوّل كلما كان بعض
الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان وهو المطلوب فتنبه (قوله فهو ان الكلية اذا
لم تستلزم الخ) أى وحينئذ فيلزم من عدم استلزام المقدّم الكلى للتالى فى نحو قولنا قد
لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا فكل حيوان انسان عدم استلزام المقدم الجزئى له
فى نحو قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فكل حيوان انسان (قوله
والا) أى بأن استلزمته الجزئية فى تلك الحال وقوله كان لازما الكلية أى مع ان
الغرض انها لم تستلزمه (قوله لما تقرر) علة لقوله والا كان الخ (قوله وان شئت فضم
هذه المتصلة الخ) لايخفى ان المتصلة المطلوب لازمها هى قولنا فى المثال السابق قد
لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا فكل حيوان انسان وان لازمها هو قولنا فى ذلك
المثال قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فكل حيوان انسان وأما المتصلة
المعلومة الصدق فهى قولنا فى المثال كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان
حيوان فنظم القياس بالمواد فى ذلك المثال هكذا كلما كان كل انسان حيوانا فبعض
الانسان حيوان وقد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا فكل حيوان انسان
ينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فكل حيوان انسان
وهو المطلوب فلا تغفل (قوله وهى قولنا مثلا قد لا يكون الخ) قد عرفت أن بيان ذلك
بالمواد فى المثال السابق أن يقال قد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا فكل حيوان
انسان وقوله وهى قولنا كلما كان الخ أى كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان
حيوان كما علمت وقوله فانه ينتج من الثالث قد لا يكون الخ أى قد لا يكون اذا كان
بعض الانسان حيوانا فكل حيوان انسان كما علمت أيضا (قوله كقولنا مثلا الخ) بيان
اجرائه فى المواد ان تقول فى المثال السابق قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فبعض

الممكن غني عن الفاعل المختار فقد صدقت هذه السالبة الجزئية وتاليها جزءى فتصدق وهو كلى بأن يقال قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار والى هذا أشار بقوله فانه يلزم الخ (قوله أيضا) أى كما لزمه فبعض (ج) (د) (قوله لان الجزئية لما كانت الخ) وحينئذ فنفى التالى الجزءى عن المقدم فى نحو قولنا قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار يستلزم نفى التالى الكلى عن ذلك المقدم فى نحو قولنا قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن المختار الفاعل (قوله وان شئت فاجعل هذه المتصلة الخ) لا يخفى ان المتصلة المطلوب لازمها هى قولنا فى المثال المذكور قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار وان لازمها هو قولنا فى ذلك المثال قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار وأما المتصلة المعلومة الصدق فهى ان تقول فى المثال المذكور كلما كان كل ممكن غنيا عن الفاعل المختار فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار (قوله ينتظم القياس منهما هكذا قد لا يكون الخ) بيانه بالمواد ان تقول فى ذلك المثال هكذا قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار وكلما كان كل ممكن غنيا عن الفاعل المختار فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار فينتج من الثانى قد لا يكون اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار فليتأمل (قوله أى طرف كان) أى سواء كان المقدم أو التالى (قوله فهو ان اللزوم الخ) وحينئذ فمتى ثبت اللزوم بين المقدم الكلى والتالى فى نحو قولنا قد يكون اذا كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان انسان ثبت بين المقدم الجزءى والتالى فى نحو قولنا قد يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان ومتى ثبت بين التالى الكلى والمقدم فى نحو قولنا قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان ثبت بين التالى الجزءى والمقدم فى نحو قولنا قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان فالمراد بالاخص هنا الكلى اما المقدم أو التالى وبالاعم الجزءى كذلك وبالامر التالى فيما اذا كان المقدم هو الكلى والمقدم فيما اذا كان التالى هو الكلى (قوله لوجوده) أى الاعم وقوله اذ ذاك أى فى تلك الحالة وأشار المؤلف بهذا التعليل الى دفع ما قد يقال ليس كل ما لزم الاخص يلزم الاعم ووجه الدفع ان ذلك انما هو من حيث انه أعم وأما من حيث وجوده فى ضمن الاخص فلا شك فى اللزوم (قوله وان شئت ضممت الخ) لا يخفى ان





الجزئية المطلوب لازمها هى قولنا فى المثال السابق قد يكون اذا كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان انسان وان لازمها هو قولنا فى ذلك المثال قد يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان وأما المتصلة المعلومة الصدق فهى ان تقول فى المثال المذكور كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان وهذا كله اذا كان المقدم هو الكلى وأما اذا كان التالى هو الكلى فالجزئية المطلوب لازمها هى قولنا فى المثال السابق قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان ولازمها هو قولنا فى ذلك المثال قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان والمتصلة المعلومة الصدق هى ان تقول كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان (قوله فينتظم القياس منهما هكذا كلما كان الخ) بيانه بالمواد ان تقول فى المثال هكذا كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان وقد يكون اذا كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان انسان فينتج من الثالث قد يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان وهو المطلوب (قوله هذا اذا كانت الخ) أى محل كون المتصلة المعلومة الصدق صغرى اذا كانت الخ (قوله فاجعلها صغرى للمتصلة المعلومة الصدق هكذا قد يكون الخ) بيانه بالمواد فى المثال المار ان تقول هكذا قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان وكلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان فينتج من الاول قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان وهو المطلوب (قوله أى طرف كان) أى سواء كان المقدم أو التالى (قوله فهو ان السلب العام الخ) وحينئذ فيلزم من سلب اللزوم بين المقدم الجزءى والتالى فى نحو قولنا ليس البتة اذا كان بعض الممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار سلب ذلك اللزوم بين المقدم الكلى والتالى فى نحو قولنا ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار ويلزم من سلب اللزوم بين التالى الجزءى والمقدم فى نحو قولنا ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار سلب ذلك اللزوم بين التالى الكلى والمقدم فى نحو قولنا ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار (قوله وان شئت أيضا ضممت الخ) لا يخفى ان السالبة المطلوب لازمها هى قولنا فى المثال ليس البتة اذا كان بعض الممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار وان لازمها هو قولنا فى ذلك المثال ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا

فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار وأما المتصلة الضرورية الصدق فهى ان تقول
فى المثال كلما كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن حادث هذا اذا كان الجزءى هو
المقدم وأما اذا كان هو التالى فالسالبة المطلوب لازمها هى قولنا فى المثال السابق ليس
البتة اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار ولازمها هو قولنا
ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار والمتصلة
الضرورية الصدق هى ان تقول كلما كان كل ممكن غنيا عن الفاعل المختار فبعض
الممكن غنى عن الفاعل المختار (قوله فان ضممناها الى السالبة الجزئية المتقدم
جعلناها صغرى هكذا كلما كان الخ) بيانه بالمواد ان تقول فى المثال المذكور
هكذا كلما كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن حادث وليس البتة اذا كان بعض
الممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار فينتج من الاول ليس البتة اذا كان كل
ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار وهو المطلوب (قوله وان ضممناها كبرى
الى السالبة الجزئية التالى الخ) بيانه بالمواد ان تقول فى المثال المذكور ليس البتة
اذا كان كل ممكن حادثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار وكلما كان كل ممكن
غنيا عن الفاعل المختار فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار فينتج من الثانى ليس
البتة اذا كان كل ممكن حادثا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار وهو المطلوب فليتأمل
(فصل القياس قول الخ) ذكر المعنى الاصطلاحى دون المعنى اللغوى وهو تقدير شئ
على مثال آخر وقد اشتمل تعريفه على جنس وهو قوله قول وعلى خمسة فصول أو
أربعة على ما يأتى (قوله مؤلف هذا) هو الفصل الاول وخرج به المفرد وهذا على القول
بأن القول يشمل المفرد وأما على القول بأنه خاص بالمركب فالمفرد خارج من أول الامر
لعدم دخوله فى الجنس وعليه فقوله مؤلف وصلة لما بعده (قوله من تصديقين) أى
قضيتين كما فسره بذلك بعد وفيه تجوز وخرج بذلك القول المؤلف لا من قضيتين سواء
القضية وغيرها كغلام زيد فان قلت هذا لا يظهر فى الموجهة المركبة نحو زيد قائم
لا دائما والشرطية نحو ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا قلت أما الاولى
فأجيب عنها بانها فى الاصطلاح قضية واحدة وان كانت فى قوة قضيتين وأما الثانية
فأجيب عنها أيضا بأنها قضية واحدة لما تقدم من ان جزئيها حالة التركيب ليسا قضيتين
(قوله متى سلما الخ) انما قال ذلك ولم يقل متى صدق ليشمل كلا من صادق المقدمات
وكاذبها كما سينبه عليه (قوله يسمى) أى ذلك التصديق الآخر (قوله التوصل الى





المطالب المجهولة) أى بواسطة تصحيح الطرق الموصلة اليها (قوله وهو) أى ما يتوصل
به الى التصور المجهول (قوله لان التصور الخ) علة لقوله قدمنا الكلام الخ (قوله
شرعنا الخ) جواب لما (قوله وهو) أى ما يوصل الى التصديق المجهول (قوله بعد ان
ذكرنا الخ) الظرف متعلق بقوله شرعنا (قوله وما يتركب الخ) تفسير لما قبله وقوله وهو
القضايا تفسير لما يتركب منه (قوله وهذا) أى القياس (قوله فبدأنا الخ) معطوف
على قوله شرعنا (قوله فقولنا) مبتدأ وقوله أى قضيتين خبر اذ هو فى قوة ان يقال
معناه كذا كما تقدم نظيره فما كتبه بعضهم من ان الصواب حذف الواو من قوله وهو
الخ ليس على ما ينبغى (قوله وهو جنس) فيه تسمح لما عرفت من ان الجنس انما هو
القول (قوله لان الصحيح ان القياس الخ) هذا يقتضى ان بعضهم يقول بأنه لا يرجع
الى ما ذكر قال بعضهم والظاهر انه ليس كذلك اه لكن عباراتهم كلها تقتضى ذلك
وتسليمه أولى من رده بمقتضى الاستظهار (قوله يرجع الى أقيسة الخ) هذا اقتصار على
أحد قسميه المسمى بمفصول النتايج أى الذى فصلت عنه النتايج ولم تذكر فيه والثانى
موصولها وهو الذى ذكرت فيه أولا نتيجة ثم ثانيا مقدمة فالاول نحو قولنا فى الاستدلال
على كون الانسان ناميا كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نامى
والثانى نحو قولنا فى الاستدلال على ذلك كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل
انسان حساس ثم تقول كل انسان حساس وكل حساس نامى فكل انسان نامى (قوله
واستغنى الخ) جواب عن سؤال مقدر (قوله الكاذب المقدمات) لا يخفى ان الكاذب
فى المثال الذى ذكره انما هو مقدمة فأل للجنس (قوله لان القياس الخ) علة لقوله
يدخل فيه الخ (قوله من حيث هو قياس) انظر مفهوم هذه الحيثية (قوله يشمل
البرهانى) وهو ما ألف من مقدمات يقينية ومثاله ظاهر وقوله والجدلى وهو ما الف من
مقدمات مشهورة نحو هذا ظلم وكل ظلم قبيح ينتج هذا قبيح وقوله والخطابى وهو ما الف
من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كولى أو من مقدمات مظنونة معتقد فيها
اعتقادا راجحا نحو فلان يطوف بالليل بالسلاح وكل من كان كذلك فهو لص ينتج
فلان لص وقوله والسوفسطائى وهو ما الف من مقدمات وهمية كاذبة نحو هذا ميت
وكل ميت جماد ينتج هذا جماد وقوله والشعرى وهو ما ألف من مقدمات تنبسط منها
النفس أو تنقبض نحو ان يقال الخمر ياقوتة سيالة أو العسل مرة مهوعة (قوله يخرج
التمثيل) الاصوب فيه كما قاله السعد انه تشبيه جزءى بجزءى فى معنى مشترك بينهما
ليثبت للمشبه الحكم الثابت للمشبه به المعلل بذلك المعنى نحو ان يقال النبيذ مثل الخمر

وذلك بجامع الاسكار فالمشبه هو النبيذ والمشبه به هو الخمر والمعنى المشترك بينهما هو
الاسكار والحكم المعلل بذلك المعنى هو الحرمة وقوله والاستقراء الصحيح فى تفسيره كما
قاله السعد ماذكره الامام حجة الاسلام انه عبارة عن تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها
على أمر يشمل تلك الجزئيات ثم التصفح اما لكلها وهو الاستقراء التام واما لاكثرها
وهو الاستقراء الناقص كذا قيد كثير من المناطقة فى تفسير الناقص بالاكثر وتعقبه
(سم) فى الآيات بأنه يلزم عليه خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل وحينئذ يشكل
الامر بمسائل استند فيها الفقهاء الى الاستقراء مع انه لم يقع فيها تصفح لاكثر الجزئيات
فالوجه ترك التقييد بالاكثر بل يقيد بالبعض كما فى عبارة غير واحد كالامام فى
المحصول وينبغى ضبط البعض بما يحصل معه ظن عموم الحكم والاستقراء التام ليس
مرادا هنا لانه يفيد اليقين كما اذا استقريت جميع جزئيات الحيوان فوجدت الموت
لازما له فحكمت عليه به فقلت كل حيوان اما ماش أو غيره وكل منهما ميت فكل
حيوان ميت بخلاف الاستقراء الناقص فانه لا يفيد ذلك كما اذا استقريت أكثر
الحيوانات فرأيته يحرك فكه الاسفل عند المضغ فظننت أى سائرها كذلك فحكمت
على كل حيوان بأنه يحرك فكه الاسفل عند المضغ وربما يكون فرد مما لم تستقره على
خلاف ذلك بل الواقع ان بعض الافراد ليس كذلك وذلك كالتمساح فانه يحرك فكه
الاعلى عند المضغ (قوله مدلوليهما) أى التمثيل والاستقراء وقوله عنها أى عن
المقدمات وفى نسخة عنهما أى عن التمثيل والاستقراء (قوله الكامل وغير الكامل)
المراد بالاول ما لا تتوقف نتيجته على مقدمة أخرى لازمة لاحداهما كالعكس وذلك
ما كان من الشكل الاول وبالثانى ما توقفت نتيجته على تلك المقدمة وذلك ما كان من
بقية الاشكال (قوله أعم من البين وغيره) البين ما لا يفتقر الى واسطة كما فى الشكل
الاول وغير البين ما يفتقر اليها كتغيير كل من المقدمتين أو احداهما كما فى بقية
الاشكال (قوله لذات تأليف التصديقين) أى لذات المؤلف منهما وقوله أى لا يكون
الخ لوقال من أول الامر معناه أن لا يكون الخ لكان أحسن ولا يخفى ان النفى صادق
بأن لا يكون واسطة أصلا وبأن يكون واسطة لكنها مقدمة لازمة لاحدى المقدمتين
لزوما ضروريا فالاول كما فى الشكل الاول والثانى كما فى بقية الاشكال (قوله على
هذا) أى بناء على ماذكر من ان معنى قولنا لذاتيهما ما علمت (قوله قياس المساواة) هو
ما تركب من قضيتين متعلق محمول أولاهما موضوع الاخرى وتسمية ذلك قياسا على
سبيل التجوز لمشابهة القياس من حيث اشتماله على مطلق تكرر وان لم يكن المتكرر





فيه الحد الوسط ولا يخفى ان التعريف المذكور يشمل ما عبر فيه بالمساواة أو غيرها
كالمباينة والنصفية الى غير ذلك مما يأتى لكن قوة كلام بعضهم ان قياس المساواة
ما عبر فيه بمادة المساواة فقط وعلى الاول فاضافته للمساواة باعتبار بعض الامثلة (قوله
كقولنا مثلا الخ) لا يخفى ان اجراءه بالمواد أن تقول زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فانه
يلزم هاتين المقدمتين زيد مساو لبكر وبهذا يعلم ما يأتى من بقية الحروف (قوله والا)
أى بأن كان اللزوم فى ذلك لذات التأليف (قوله فى المباينة) أى فى مادتها وكذا ما بعد
(قوله ومنتقض أيضا) لوقال وانتقاضه أيضا عطفا على ما قبله لكان أنسب (قوله
ونحوها كالربعية) بأن تقول مثلا الواحد ربع الاربعة والاربعة ربع الستة عشر
ولا يصح الواحد ربع الستة عشر (قوله فاذن لم ينتج الخ) أى فاذا كان ذلك منتقضا
فيما ذكر لم ينتج الخ (قوله فانه اذا انضم الخ) تعليل لقوله بل بواسطة مقدمة أجنبية
ومحصل ما اشار اليه انك تأخذ المقدمة الاجنبية القائلة هنا كل مساو (لب) فهو
مساو لكل ما يساويه (ب) وتضمها كبرى الى المقدمة الاولى من مقدمتى القياس
القائلة (أ) مساو (لب) فينتظم منهما قياس هكذا (أ) مساو (لب) وكل مساو (لب)
فهو مساو لكل ما يساويه (ب) ينتج من الاول (أ) مساو لكل ما يساويه (ب) ويلزم
من ذلك قولنا كل ما يساويه (ب) (فأ) مساوله فتحفظ هذا اللازم وتأخذ لازم المقدمة
الثانية من مقدمتى القياس الاول القائل (ج) يساويه (ب) وتجعله صغرى لذلك
اللازم فينتظم قياس هكذا (ج) يساويه (ب) وكل ما يساويه (ب) (فأ) مساوله ينتج
(ج) (أ) مساوله ويلزم من هذه النتيجة (أ) مساو (لج) وهو المطلوب من قياس
المساواة فتأمل (قوله باعتبار مادة المساواة) أشار بذلك الى أن ماذكر مأخوذ من المعنى
لا بطريق العكس الاصطلاحى (قوله فانه لا يصدق فى ذلك المثال للمباينة قول القائل
كل مباين الخ) وذلك لان الانسان من افراد ما باين الفرس وليس مباينا للناطق
الذى من أفراد ما باينه الفرس وقوله ولا فى مثال النصفية كما هو واضح أى لان الثلاثة
نصف الستة وليست نصفا للاثنى عشر التى الستة نصف لها (قوله وهى قولنا كل
ملزوم الخ) فلذلك كان الانسان ملزوما للجرمية وملزوما للاعراض (قوله يقتضى
وجوب مغايرة النتيجة الخ) أورد عليه ان هذا مناقض للقسم الاول من القياس
الاستثنائى كما سيأتى فى الشرح وسيذكر جوابه وأورد عليه أيضا انه اذا قلنا كل انسان
انسان وكل انسان حيوان أنتج عين الكبرى واذا قلنا كل انسان حيوان وكل
حيوان حيوان أنتج عين الصغرى وأجيب بوجوه المتجه منها أن ذلك ليس من الاقيسة

لان ما ادعى انه الصغرى فى الاول والكبرى فى الثانى ليس بقضية اذ لا بد من تغاير الطرفين ذهنا واتحادهما خارجا وحيث كانا متحدين ذهنا وخارجا لم يكن المركب منهما قضية (قوله فلا تسمى المقدمتان الخ) وذلك نحو كل انسان حيوان وكل حجر جماد فمجموع هاتين القضيتين مستلزم لاحداهما ضرورة استلزام الكل لجزئه (قوله وانما هو افادة الخ) أى ذو افادة أو مفيدا وانه على سبيل المبالغة كما هو واضح (قوله فقولنا انه يسمى الخ) خبر المبتدا محذوف تقديره واضح أو نحو ذلك (قوله ولا تخفى مناسبة الخ) أما مناسبة تسميته دعوى فهى كون الخصم قد ادعاه وأما مناسبة تسميته مطلوبا فهى كون المستدل قد طلبه بذلك الاستدلال وأما مناسبة تسميته نتيجة فهى كونه قد استنتجه منه (قوله وهو) أى القياس من حيث هو كما أشار له فى الشرح (قوله الى اقترانى واستثنائى) سمى الاول بذلك لاقتران حدوده وعدم فصلها بأداة الاستثناء وهى لكن وسمى الثانى بذلك لاشتماله على تلك الاداة وظاهر ان المراد بالاستثناء معناه اللغوى وهو مطلق الاخراج (قوله فالاستثنائى ما ذكرت الخ) لا يخفى انه اما أن يستثنى عين المقدم وحينئذ ينتج القياس عين التالى فهو فى هذه الحالة قد ذكرت فيه النتيجة بالفعل كما أشار له فى الشرح بالمثال الاول واما أن يستثنى نقيض التالى وحينئذ ينتج القياس نقيض المقدم فهو فى هذه الحالة قد ذكر فيه نقيض النتيجة كما أشار له فى الشرح بالمثال الثانى (قوله والاقترانى ما لم يذكر فيه كذلك) أى ما لم يذكر فيه النتيجة بالفعل ولا نقيضها لكن لا بد من ذكرها فيه بالقوة أخذا من تعريف القياس السابق وان لم يعط هذا التركيب ذلك (قوله وهو) أى ما اقتضاه من عدم مغايرة النتيجة للقياس (قوله من وجوب الخ) بيان لما (قوله لقولهم الخ) علة لاقتضاء حد القياس ذلك (قوله وأجيب بأنا لا نسلم الخ) يؤخذ من ذلك ان المراد من قولهم ما ذكرت فيه النتيجة بالفعل انه ذكرت فيه صورتها باعتبار اللفظ فقط وان كان المعنى مختلفا فليتأمل (قوله فى الضرب الاول) أى فى القسم الاول الذى هو ما ذكرت فيه النتيجة بالفعل (قوله ولا يحتمل حينئذ) أى حين اذ أخذ باعتبار كونه لازما للملزوم (قوله ومعناها مختلف فى الموضعين) أى لما عرفت من انه اعتبر فيها فى الموضع الاول كون متمما لازما للملزوم فهو غير مستقل لانه جزء قضية وفى الموضع الثانى كونه قضية كاملة فهو مستقل (قوله وهو) أى الاقترانى كما أشار له فى الشرح واعلم انه كما يكون مركبا من الحمليات يكون مركبا من الشرطيات على التحقيق وقال ابن الحاجب ومن تبعه باختصاصه بالحمليات وعلى الاول جرى المؤلف كما لا يخفى (قوله طرف





احدى مقدمتيه الخ) هذا هو المسمى عندهم بالحد الاصغر وهذا بقطع النظر عن كونه موضوع تلك المقدمة أو محمولها على التفصيل الآتى فى الاشكال وكذا يقال فيما بعد وقوله أصغر المطلوب اى الذى هو النتيجة وسيذكر فى الشرح وجه تسمية ذلك أصغر (قوله وهو) أى أصغر المطلوب وقوله موضوعه أى المطلوب وقوله ان كان أى المطلوب وكذا يقال فيما بعد فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج كل انسان جسم فطرف احدى المقدمتين وهو الانسان أصغر المطلوب وهو موضوعه لانه حملية وقوله ومقدمه ان كان الخ فاذا قلت مثلا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالليل معدوم أنتج كلما كانت الشمس طالعة فالليل معدوم فطرف احدى المقدمتين وهو كلما كانت الشمس طالعة أصغر المطلوب وهو مقدمه لانه شرطية (قوله وتسمى هذه المقدمة) أى التى طرفها أصغر المطلوب (قوله وطرف المقدمة الاخرى الخ) وهذا هو المسمى بالحد الاكبر وقوله وهو محموله ان كان الخ فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان الى آخر ما تقدم فطرف المقدمة الاخرى وهو الجسم اكبر المطلوب وهو محموله لانه حملية وقوله وتاليه ان كان الخ فاذا قلت مثلا كلما كانت الشمس طالعة الخ فطرف المقدمة الاخرى وهو الليل معدوم أكبر المطلوب وهو تاليه لانه شرطية (قوله وتسمى هذه المقدمة) أى التى طرفها أكبر المطلوب (قوله فى ثالث وهو الوسط) أى وهذا هو المسمى بالحد الوسط فتلخص ان الحدود ثلاثة كما سيذكره فى الشرح (قوله وتسمى المقدمتان الخ) لما كان المسمى شكلا فى الحقيقة انما هو الهيئة قال باعتبار هيئة الخ والمراد بالهيئة هنا أى هيئة كانت فتشمل الشكل الاول وغيره كما هو ظاهر (قوله فان كان الخ) هذا تفصيل لما قبله والضمير عائد للوسط وقوله محمولا أى ان كان القياس مركبا من الحمليات وقوله أو تاليا أى ان كان مركبا من الشرطيات وكذا يقال فيما بعد (قوله فهو الشكل الاول) فيه تسمح لما عرفت أن الشكل اسم للهيئة وكذا ما بعد (قوله وعكسه) أى بأن يكون موضوعا أو مقدما فى الصغرى ومحمولا أو تاليا فى الكبرى (قوله فيهما) أى فى الصغرى والكبرى (قوله وعكسه) أى بأن يكون موضوعا أو مقدما فيهما (قوله باعتبار كمهما) أى الكلية والجزئية وقوله وكيفهما أى الايجاب والسلب (قوله فالمقدر فى كل شكل الخ) أى لان الصغرى لها أحوال أربعة اذ هى اما كلية أو جزئية وعلى كل اما موجبة أو سالبة وكذلك الكبرى ومعلوم ان القائم من ضرب أربعة فى أربعة ستة عشر واذا كان المقدر فى كل شكل ما ذكر كانت الجملة أربعة وستين قائمة من ضرب أربعة

فى ستة عشر (قوله لابد فيه الخ) أخذه من قوله وهو مركب من مقدمتين مع قوله ويشترك المقدمتان فى ثالث (قوله لان نسبة محمول الخ) تعليل لقوله لابد فيه الخ لكنه علل قوله يشتركان فى حد بصدر التعليل أعنى قوله لان نسبته الخ وعلل قوله لابد فيه من مقدمتين بعجزه أعنى قوله ومن نسبته اليهما وجبت المقدمتان (قوله لما كانت مجهوله) اذ لو كانت معلومة لم يحتج الى اقامة قياس عليها (قوله الى أمر ثالث يوجب الخ) وذلك بأن تكون نسبته الى كل واحد من طرفى المطلوب معلومة وقوله بتلك النسبة المجهولة أى التى هى نسبة محمول المطلوب الى موضوعه فى القياس الحملى ونسبة تاليه الى مقدمه فى القياس الشرطى (قوله لتوسطه الخ) ليس المراد من توسطه بين ذلك وقوعه وسطا فى التركيب لانه انما يكون كذلك فى الشكل الاول دون بقية الاشكال وانما المراد منه كونه واسطة بينهما فى نسبة أحدهما وهو الاكبر الى الآخر وهو الاصغر (قوله ومن نسبته اليهما الخ) أى ومن نسبة هذا الامر الثالث الى طرفى المطلوب وجبت الخ فمن نسبته الى موضوع المطلوب أو مقدمه تنشأ المقدمة الصغرى ومن نسبته الى محموله أو تاليه تنشأ المقدمة الكبرى فبطرفى المطلوب تتميز الصغرى عن الكبرى كما قاله المؤلف فى شرح ايساغوجى (قوله وتنفرد احدى المقدمتين الخ) أخذ ذلك من قوله طرف احدى مقدمتيه أصغر المطلوب الخ (قوله لانه فى الاغلب أخص الخ) وذلك كما فى قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل انسان جسم فالموضوع فى هذا المثال أخص من المحمول وكما فى قولنا كلما كان انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما ينتج كلما كان انسانا كان جسما فالمقدم هنا أخص من التالى ومن غير الاغلب انه يكون مساويا له كما فى قولنا كل انسان بشر وكل بشر ناطق ينتج كل انسان ناطق وكما فى قولنا كلما كان انسانا كان بشرا وكلما كان بشرا كان ناطقا ينتج كلما كان انسانا كان ناطقا فالموضوع والمقدم هنا مساويان للمحمول والتالى (قوله فلذلك يسمى الاصغر) كان الاولى اسقاطه كما لا يخفى (قوله وتنفرد الخ) أخذ ذلك من قوله وطرف المقدمة الاخرى الخ (قوله لانه فى الاغلب أعم الخ) ظاهر مما تقدم (قوله لانه طرف النسبة) أى وحد الشئ فى اللغة طرفه (قوله يشتمل على ثلاثة حدود) أنت خبير بأنها فى اللفظ أربعة لكنه لتكرر الحد الوسط لم ينظروا الذلك وجعلوه شيئا واحدا (قوله بالوضع والحمل) أى بكونه موضوعا وكونه محمولا ليناسب ما بعده والباء للتصوير متعلقة بهيئة وهذا أظهر من قول بعضهم انه متعلق بنسبة كما قاله شيخنا (قوله لان الكبرى فيه الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أو ولا شئ





من الحيوان بحجر فالكبرى فى ذلك دالة على ثبوت حكمها من ايجاب فى الاول أو سلب فى الثانى لكل ما ثبت له الاوسط ومن جملته الاصغر فيثبت ذلك الحكم له وهو معنى النتيجة القائلة فى الاول كل انسان جسم وفى الثانى لا شئ من الانسان بحجر (قوله ومن جملة ذلك الاصغر) أى كما دلت عليه الصغرى (قوله ولا حاجة مع هذا) أى المذكور من دلالة الكبرى على ثبوت حكمها الخ وقوله الى فكر أى تأمل وقوله وروية عطف مرادف (قوله ولانه أيضا الخ) معطوف على قوله لانه بين الانتاج وقوله للمطالب الاربعة أى التى هى الايجاب الكلى والجزئى والسلب الكلى والجزئى (قوله ولاشرف المطالب) لا يخفى انه داخل فيما قبله لكن صرح به لما بعده (قوله لاشتماله على الشرفين) علة لكون ذلك هو أشرف المطالب (قوله فان الوجود الخ) علة لكون الايجاب أشرف من السلب (قوله التى هى أشرف من الجزئية) علل ذلك بثلاثة أمور كما لا يخفى (قوله ولدخولها تحت الضبط) كناية عن كونها ذات ضبط (قوله لانه يوافق الاول فى الصغرى) أى من حيث ان الحد الوسط محمول أو تالى فيها فيهما (قوله وهى أشرف المقدمتين) بذلك يندفع ما قيل هنا وهو ان الثانى قد وافق الاول فى الصغرى باعتبار محمولها والثالث قد وافقه فى الكبرى باعتبار موضوعها وقد تبين ان الموضوع أشرف من المحمول فيكون الثالث أشرف من الثانى ووجه الاندفاع أن الثانى قد شارك الاول فى أشرف المقدمتين بخلاف الثالث (قوله لان المحمول والتالى فى الاغلب يكونان الخ) أى كما فى قولنا كل انسان ناطق وكل ناطق كاتب ينتج كل انسان كاتب فالمحمول هنا عارض وتابع وكما فى قولنا كلما كان انسانا كان ناطقا وكلما كان ناطقا كان كاتبا ينتج كلما كان انسانا كان كاتبا فالتالى هنا عارض وتابع ومن غير الاغلب انهما يكونان ذاتيين كما فى قولنا كل انسان بشر وكل بشر ناطق ينتج كل انسان ناطق وقولنا كلما كان انسانا كان بشرا وكلما كان بشرا كان ناطقا ينتج كلما كان انسانا كان ناطقا فالمحمول والتالى هنا ذاتيان (قوله حتى يرتبطا به الخ) أى حتى يتعلقا به على سبيل الايجاب فى القضية الموجبة والسلب فى القضية السالبة (قوله من جهة واحدة) أى التى هى ان الوجود خير من العدم وقوله من جهات متعددة أى التى هى أنه أنفع فى العلوم وأضبط وأكمل (قوله وأيضا فهذا الشكل قريب الخ) أى لان وقوع الطباع على الترتيب الثانى أكثر من وقوعها على الترتيب الثالث كما قاله المؤلف فى شرح ايساغوجى (قوله لموافقته الاول فى الكبرى) أى من حيث ان الحد الوسط موضوع أو مقدم فيهما (قوله لمخالفته الاول فى مقدمتيه معا) أى

من حيث ان الحد الوسط فى الشكل الاول محمول أو تالى فى الصغرى وموضوع أو مقدم فى الكبرى ولا كذلك الشكل الرابع بل هو على العكس كما تقدم (قوله ولذلك) أى لكونه فى غاية البعد من الطبع (قوله ولهذا كانت الخ) كان مقتضى الظاهر ان يقول ولهذا لم يوجد فى القرآن بخلاف الثلاثة قبله فانها كلها موجودة فى القرآن الخ فتأمل (قوله فى احتجاج خليل الله تعالى الخ) وذلك ان النمرود لعنه الله كان يدعى الربوبية فقال لخليل الله تعالى ابراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام من ربك قال ربى الذى يحيى ويميت فقال لعنه الله أنا أحيى وأميت وأحضر رجلين فقتل أحدهما وترك الآخر وقال هذا أحييته وهذا أمته فقال له الخليل ان الله يأتى بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب انتقالا مما تمكن فيه الشبهة الى ما لا تمكن فانقطع النمرود كما أخبر الله تعالى عن ذلك بقوله فبهت الذى كفر (قوله عن النمرود) باهمال آخره كما فى القاموس أو باعجامه كما نقله ثعلب عن أهل البصرة وهو الموافق للضابط الفارق بين المهمل والمعجم فى لغة الفرس الذى أشار له بعضهم بقوله

ان تلت الدال صحيحا ساكنا * أهملها الفرس والا أعجموا

أفاده بعضهم نقلا عن الزرقانى (قوله لان هذا الدليل فى قوة قوله أنت الخ) وجه ذلك والله أعلم ان قوله فأت بها من المغرب أمر تعجيزى فقد نسب العجز اليه فكأنه قال أنت لا تقدر أن تأتى بالشمس من المغرب وهذا هو عين الصغرى وقوله ان الله يأتى بالشمس من المشرق يستلزم الرب يقدر ان يأتى بالشمس من المغرب لكونه أسبق الجهتين وقد سلم النمرود تلك القضية وهى تستلزم بعكس النقيض الموافق كل من لم يقدر ان يأتى بالشمس من المغرب فليس برب وذلك عين الكبرى (قوله قال هذا ربى) أى بزعمكم فكأنه قال أنتم تزعمون ان هذا ربى ثم كر على ذلك بالابطال (قوله لانه فى قوة قوله هذا الخ) لا يخفى ان الصغرى مأخوذة من قوله فلما أفل أو أفلت وان الكبرى مأخوذة من قوله لا أحب الآفلين وقوله لئن لم يهدنى ربى لأكونن من القوم الضالين وقوله انى برىء مما تشركون وقوله هذا أى الكوكب أو القمر وقوله أو هذه أى الشمس (قوله ففى رد الله تعالى على اليهود القائلين الخ) وانما قالوا ذلك ليتوصلوا بذلك الى انكار رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فرد الله تعالى عليهم ذلك بقوله قل من أنزل الكتاب الآية فيؤخذ منها ان موسى بشر وانه أنزل عليه الكتاب وهما مسلمتان عندهم فانتظم القياس منهما وأنتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب (قوله لانها نقيضتها) علة لقوله تكذب الكلية السالبة (قوله المجموع ستة عشر ضربا) وقد





عرفت انه اذا كان ذلك فى كل شكل من الاشكال الاربعة كانت الجملة أربعة وستين (قوله أما الشكل الاول) أى أما بيان شروطه وضروبه وكذا يقال فيما بعد (قوله فشرط انتاجه) أى انتاج القياس الذى على هيئته كما سيشير اليه فى الشرح (قوله ايجاب صغراه) أى سواء كانت كلية أو جزئية وقوله وكلية كبراه أى سواء كانت موجبة أو سالبة فاذا ضربت حالتى الصغرى فى حالتى الكبرى تحصل أربعة فلذا فرع على ذلك قوله فضروبه الخ (قوله ليندرج الاصغر) أى حكمه ليناسب قوله تحت حكم الاوسط فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فقد اندرج حكم الاصغر أى الحكم عليه بأنه جسم تحت حكم الاوسط أى تحت الحكم عليه بذلك لانه من افراده ولو كانت الصغرى سالبة لم يندرج حكم الاصغر تحت حكم الاوسط لانه ليس من افراده كما سيتضح بالمثال (قوله والا جاز الخ) أى والا تكن كبراه كلية بأن كانت جزئية جاز كون الخ كما سيظهر بالمثال (قوله فضروبه المنتجه الخ) هذه طريقة التحصيل وهى التى تتعرض للمنتج صريحا وللعقيم التزاما ولم يتعرض المؤلف فى هذا الشكل لطريق الحذف وهى المتعرضة للعقيم صريحا وللمنتج التزاما ومحصلها انه يسقط بمقتضى الشرط الاول ثمانية أضرب لان الصغرى اذا كانت سالبة فاما ان تكون كلية أو جزئية وهى لا تنتج مع المحصورات الاربع كبريات أعنى الكلية والجزئية الموجبة والسالبة وبمقتضى الشرط الثانى أربعة أضرب لان الكبرى اذا كانت جزئية فاما ان تكون موجبة أو سالبة وهى لا تنتج مع الصغرى الموجبة الكلية أو الجزئية فتحصل ان العقيم اثنا عشر (قوله كلية موجبة مع مثلها ينتج الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج كل انسان جسم وقوله ومع سالبة كلية الخ فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بجماد أنتج لا شئ من الانسان بجماد وقوله وجزئية موجبة مع كلية موجبة ينتج الخ فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق أنتج بعض الحيوان ناطق وقوله ومع سالبة كلية الخ فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الانسان بجماد أنتج بعض الحيوان ليس هو بجماد ووجه وضع هذه الضروب على هذا الترتيب ان الاول قد جمع الاشرفين الكل والايجاب فقدم والثانى ينتج الكلى وهو وان كان سلبا أشرف من الجزءى وان كان ايجابا فولى الاول والثالث ينتج الجزءى مع الايجاب وهو أشرف من الجزءى مع السلب فولى الثانى وأخر الرابع لجمعه الخستين (قوله اذ بذلك) أى بكون الصغرى موجبة وقوله بحيث الخ تصوير لكونه مندرجا تحت الاوسط (قوله وذلك) أى اندراجه تحت الاوسط وقوله مستلزم لاندراجه أى

لاندراج حكمه لينا سب قوله فى الحكم الخ (قوله اذ بذلك) أى بكون الكبرى كلية
(قوله لانها لما حكمت الخ) علة للعلة وقوله لانه الخ علة لهذه العلة (قوله على مادلت
الخ) أى بناء على مادلت الخ ولو قال كما دلت الخ لكان أظهر (قوله ولو كانت الصغرى
سالبة الخ) هذا مفهوم الشرط الاول وقوله ولو كانت الكبرى جزئية الخ هذا مفهوم
الشرط الثانى (قوله فعلى هذا تكون الخ) أى فعلى ماذكر من الشرطين المذكورين
(قوله لان شرط الخ) علة لقوله فعلى هذا تكون الخ (قوله الاول من موجبتين كليتين)
مثاله بالمواد ان تقول كما مر كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج موجبة كلية وهى
كل انسان جسم (قوله الضرب الثانى من كليتين والكبرى سالبة ينتج الخ) مثاله بالمواد
كما تقدم كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر ينتج لاشئ من الانسان بحجر
(قوله الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج الخ) مثاله بالمواد كما علمت
بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (قوله الضرب
الرابع من جزئية موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج الخ) مثاله بالمواد كما سبق
بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بجماد ينتج بعض الحيوان ليس هو بجماد
(قوله واعلم ان ضابط الخ) لما علم من كلامه ان نتيجة الشكل الاول تختلف بالايجاب
والسلب وبالكلية والجزئية ناسب ان يذكر ضابط ذلك فى كل شكل لكنه صرح
بضابط الايجاب ويعلم منه ضابط السلب وصرح بضابط الكلية ويعلم منه ضابط الجزئية
كما نبه على ذلك فى الشرح (قوله عموم وضع الاصغر) أى بأن يكون الاصغر موضوعا
ومسورا بالسور الكلى فمتى كان كذلك كان عام الوضع وكانت النتيجة كلية وسيذكر
المؤلف فى الشرح ان فى معنى عموم وضع الاصغر عموم مقدميته فاذا كان الاصغر مقدما
ومسورا بالسور الكلى كان عام المقدمية وكانت النتيجة كلية وانما اقتصر فى المتن على
ذلك لانه الاغلب وقوله بالفعل أو القوة متعلق بالوضع يعنى ان وضع الاصغر تارة
يكون بالفعل وتارة يكون بالقوة كما سيأتى بيانه وقوله فى عكس الصغرى متعلق
بمحذوف صفة للقوة والتقدير أو القوة الآيلة الى الفعل فى عكس الصغرى فليس
متعلقا بالقوة لانه فى العكس بالفعل لا بالقوة كما سيتضح (قوله عام الوضع للاوسط)
الجار والمجرور متعلق بالوضع وقد علمت ان ذلك بكون الاصغر موضوعا ومسورا بالسور
الكلى والاوسط محمولا عليه فقد تحقق حينئذ كون الاصغر عام الوضع للاوسط (قوله
ان يكون عام المقدمية) فاذا قلت مثلا كلما كان انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان
جسما أنتج كلما كان انسانا كان جسما فلما كان الاصغر عام المقدمية كانت النتيجة كلية





(قوله يكون فى الشكل الاول والثانى حيث تكون الخ) وذلك لا يكون الا فى الضربين
الاولين من كل منهما كما سيأتى فاذا قلت مثلا من الضرب الاول من الشكل الاول كل
انسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج كلية وهى كل انسان جسم وكذا اذا قلت من
الضرب الثانى من ذلك الشكل كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر أنتج كلية
وهى لاشئ من الانسان بحجر واذا قلت من الضرب الاول من الشكل الثانى كل انسان
حيوان ولاشئ من الجماد بحيوان أنتج كلية وهو لاشئ من الانسان بجماد واذا قلت من
الضرب الثانى من ذلك الشكل لاشئ من الانسان بجماد وكل حجر جماد أنتج كلية وهى
لاشئ من الانسان بحجر (قوله يكون فى بعض ضروب الشكل الرابع حيث تكون الخ)
وذلك فى الضرب الثالث كما يعلم مما يأتى فاذا قلت مثلا منه لاشئ من الانسان بجماد
وكل ناطق انسان أنتج كلية وهى لاشئ من الجماد بناطق فالاصغر هنا وان كان محمولا
لكنه موضوع بالقوة لان الصغرى سالبة كلية وهى تنعكس كنفسها فالصغرى
فى المثال المذكور تنعكس الى قولنا لاشئ من الجماد بانسان فقد صار موضوعا وهو
مسور بالسور الكلى فهو فى الاصل عام الوضع بالقوة الآيلة الى الفعل فى العكس
فليتأمل (قوله لانها تنعكس الخ) علة لكون الوضع فى هذا بالقوة (قوله وأما الشكل
الثالث فلا يوجد فيه عموم الوضع الخ) فاذا قلت مثلا منه كل انسان حيوان وكل
انسان ناطق أنتج جزئية وهى بعض الحيوان ناطق لانه لم يوجد عموم وضع الاصغر
لا بالفعل لكونه محمولا لا موضوعا ولا بالقوة لان الصغرى موجبة وهى لا تنعكس
الا جزئية فالصغرى فى المثال تنعكس الى قولنا بعض الحيوان ناطق والاصغر وان
كان موضوعا فى العكس لكنه ليس مسورا بالسور الكلى فلم يتحقق عموم وضعه
وعلى هذا القياس (قوله لانه لا ينتج الخ) علة لقوله فلا يوجد فيه الخ (قوله ومن ثم)
أى من أجل كونه لا ينتج الا حيث تكون صغراه موجبة وعكس الموجبة جزئية أبدا
(قوله وزاد الخونجى الخ) اى على ما تقدم من عموم وضع الاصغر اما بالفعل الخ (قوله
وهو حشو) أى لا حاجة اليه (قوله لانه لا يكون الاصغر عام الوضع الخ) أورد عليه
انه قد يكون الاصغر عام الوضع بحسب ما اقتضاه ضابط الانتاج والكبرى ليست
كلية كما فى نحو الضرب الثانى من الشكل الرابع عند من يجعله منتجا فان الاصغر فيه
عام الوضع بالقوة والكبرى ليست كلية ولم ينتج كلية لعدم كون الكبرى كلية وحينئذ
فلابد من قيد كلية الكبرى كما قاله الخونجى وأجيب بأن المؤلف جرى على مذهب
المتقدمين القائلين بعدم انتاج ذلك (قوله وبيان ذلك) أى انه لا يكون الاصغر عام

الوضع الاول الكبرى كلية وقوله الاستقراء خبر بيان وقوله ان الاصغر الخ خبر لمبتدا
محذوف والتقدير وذلك أن الخ وفى بعض النسخ بالاستقراء الخ وهو ظاهر (قوله وفى
الضرب الذى الخ) هكذا فى بعض النسخ وهو ظاهر وفى بعضها ومن الضرب الخ
وهو غير ظاهر ولذلك كتب عليه بعضهم ان الصواب وفى الضرب الخ (قوله فكذلك
أى ان عدم عموم الوضع فيهما للاصغر ظاهر ثم نبه على ذلك بقوله لان صغراهما الخ
(قوله وأما تلك المواضع الخ) مقابل لما علم مما قبله وهو ان المواضع التى لم يوجد فيها
عموم موضوعية الاصغر بالفعل أو القوة ليس بلازم ان تكون الكبرى فيها كلية
فليتأمل (قوله على غير شرطهما) أى الذى هو عدم اجتماع الخستين على ما سيأتى
(قوله اختلاف كيف مقدمتيه) أى الذى هو الايجاب والسلب فلابد ان تكون
احداهما موجبة والاخرى سالبة (قوله لان وجه انتاجه الاصغر الخ) فاذا قلت
مثلا كل انسان حيوان ولا شئ من الجماد بحيوان أنتج لا شئ من الانسان بجماد ووجه
انتاجه لذلك ان الاصغر الذى هو الانسان والاكبر الذى هو الجماد تباينا فى لازم واحد
وهو الحيوان حيث استلزم أحدهما ثبوته له والآخر سلبه عنه فلزم انّ أحدهما مباين
للآخر لانّ الاختلاف فى اللازم يوجب تباين الملزومات وحينئذ صحت النتيجة القائلة
لا شئ من الانسان بجماد (قوله ولا يحصل هذا) أى الوجه المذكور وقوله الا بمجموع
الشرطين لما كان متضمنا لدعوتين احداهما توقف حصول هذا الوجه على الشرط
الاول والآخر توقفه على الشرط الثانى عال كلا منهما بقوله اذ لو لم يختلفا الخ (قوله اذ لو
لم يختلفا فى الكيف) أى بأن كانتا موجبتين أو سالبتين فالاول فيما اذا اشتركا فى لازم
ايجابى لهما كما فى قولنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وقولنا كل انسان حيوان
وكل فرس حيوان والثانى فيما اذا اشتركا فى لازم سلبى عنهما كما فى قولنا لا شئ من
الانسان بحجر ولا شئ من الناطق بحجر وقولنا لا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من
الفرس بحجر كما يؤخذ من الشرح فعلم من هذا ان الاتحاد فى اللازم لا يقتضى تباين
الملزومات ولا اتحادها بخلاف الاختلاف فى اللازم فانه يقتضى تباين الملزومات كما مر
ولذلك قال المؤلف لما لزم تباين الخ أى بل تارة يوجد التباين بينهما وتارة يوجد
توافقهما وقوله ولا توافقهما انما ذكره مع انه قدتم المقصود تتميما للفائدة وقوله لجواز
اشتراك المتوافقين والمتباينين الخ فالمتوافقان كالانسان والناطق والمتباينان
كالانسان والفرس وقوله فى لازم ايجابى أى كالحيوان وقوله أو سلبى أى كالحجر ولا يخفى
ان قوله فى لازم الخ راجع لكل من المتوافقين والمتخالفين فتكون الصور أربعة

وقد



وقد مثل لها فى الشرح وقد ذكرناها أيضا (قوله ولو لم تكن الكبرى كلية) أى بأن
كانت جزئية وقوله لما لزم التباين فى اللوازم يقتضى انه تارة يوجد التباين فى اللوازم
حينئذ وهو ظاهر وتارة لا يوجد وفيه نظر ولا يخفى بعد ما صوروه به كقولك
لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس قالوا فانه لم يوجد هنا التباين فى اللوازم
لعدم وجدانها اذ الموجود لازم واحد وهو سلب الفرسية عن الانسان وأما الفرسية
فليست لازمة للاكبر الذى هو الحيوان ومما يدل على بعد ذلك عدم تعويل المؤلف
عليه فى الشرح (قوله لانهما لو اتفقتا الخ) علة لاشتراط اختلافهما فى الكيف (قوله
وأيا ما كان الخ) أى وعلى أى الحالين وجد لزم الخ وقوله الاختلاف الموجب للعقم
أى اختلاف النتيجة بالصدق والكذب الموجب لعدم الانتاج (قوله أو سلبى
عنهما) كان مقتضى الظاهر أن يسقط ذلك لانه فرض الكلام فيما اذا كانتا موجبتين
وهو خاص بما اذا اشتركا فى لازم ايجابى لهما كما ان كونهما سالبتين خاص بما اذا اشتركا
فى لازم سلبى عنهما كما يعلم مما يأتى (قوله والحق فى نتيجة الاول الايجاب) أى كما اقتضاه
القياس وقوله وفى نتيجة الثانى السلب أى على خلاف ما اقتضاه القياس (قوله فقد
صدقت صورة هذا القياس المتحدة) انما كانت متحدة لان المقدمتين موجبتان
كليتان وقوله مع كل واحد من النقيضين أى الايجاب والسلب فانه فى أحد المثالين
يلزمه الايجاب وفى الاخر يلزمه السلب (قوله والحق الايجاب) أى على خلاف
ما اقتضاه القياس وقوله والحق هنا السلب أى كما اقتضاه القياس (قوله لانها لو
كانت الخ) علة لاشتراط كلية الكبرى (قوله حينئذ) أى حينئذ كانت جزئية (قوله
وذلك) اى كون المباين للاصغر بعض افراد الاكبر (قوله ولذلك) أى لكون
ماذكر غير مستلزم لمباينة حقيقة الاكبر للاصغر (قوله والحق هنا الايجاب) أى على
خلاف ما اقتضاه القياس وقوله وهو كل انسان حيوان لو قال وهو بعض الانسان
الخ لكان أنسب لكنه نظر لكون ذلك نقيض النتيجة الكاذبة اذ نقيض السالبة
الجزئية موجبة كلية وكذا يقال فى نظيره بعد (قوله لكان الحق السلب) أى كما
اقتضاه القياس (قوله والحق أيضا فى الاول الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه
القياس وقوله وفى الثانى السلب أى كما اقتضاه القياس (قوله فضروبه الخ) تفريع
على الشرطين المذكورين (قوله الصغرى كلية موجبة مع كلية سالبة الخ) فاذا
قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شئ من الجماد بحيوان أنتج لا شئ من الانسان بجماد
وقوله وعكسه أى بأن تكون الصغرى سالبة كلية مع موجبة كلية فاذا قلت مثلا

لاشئ من الانسان بجماد وكل حجر جماد أنتج لاشئ من الانسان بحجر وقوله والصغرى
جزئية موجبة مع سالبة كلية الخ فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الجماد
بانسان أنتج بعض الحيوان ليس بجماد وقوله وجزئية سالبة مع موجبة كلية الخ
فاذا قلت مثلا بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس أنتج بعض الحيوان ليس
بصاهل (قوله فلان الشرط الاول) أى الذى هو اختلاف كيف المقدمتين (قوله
الموجبتين مع الموجبتين) دخل فى ذلك أربعة الموجبة الكلية صغرى مع الموجبة
الكلية أو الجزئية كبرى والموجبة الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية أو الجزئية
كبرى ومثل ذلك فى السالبتين (قوله والثانى) أى الذى هو كلية الكبرى (قوله
الاول من كليتين والكبرى سالبة كلية) مثاله بالمواد أن تقول كل انسان حيوان
ولاشئ من الجماد بحيوان ينتج لاشئ من الانسان بجماد (قوله الثانى من كليتين
والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية) مثاله بالمواد لاشئ من الانسان بجماد وكل حجر
جماد ينتج لاشئ من الانسان بحجر (قوله الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية) مثاله بالمواد أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من
الجماد بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بجماد (قوله الرابع من سالبة جزئية صغرى
وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية) مثاله بالمواد أن تقول بعض الحيوان ليس
بفرس وكل صاهل فرس ينتج بعض الحيوان ليس بصاهل (قوله مع اتحاد الخ) أى لان
الاول مركب من كليتين احداهما موجبة والاخرى سالبة وكذلك الثانى وينتجان
سالبة كلية والثالث مركب من كلية وجزئية احداهما موجبة والاخرى سالبة
وكذلك الرابع وينتجان سالبة جزئية (قوله لانهما أشرف الخ) يعنى أن الاول أشرف
من الثانى وان الثالث أشرف من الرابع لما ذكره وقوله من كل منهما يقتضى ان
الاول أشرف من كل من الثانى والرابع وان الثالث أشرف من كل من الثانى والرابع
مع انه غير محتاج الى تفضيل الاول على الرابع وتفضيل الثالث على الثانى خلاف
الواقع من تفضيل الثانى عليه فكان الاولى أن يقول منهما وقوله على صغرى النظم
الكامل أى الشكل الاول (قوله اختلفوا) أى المناطقة على أقوال ثلاثة الاول ان
بيان انتاج الضروب المنتجة من الشكل الثانى والثالث موقوف على ردها للضروب
المنتجة من الاول والقول الثانى انه غير موقوف على الرد والثالث ان انتاج الشكل
الثانى لا يحتاج الى الرد كما يعلم من كلام الشارح (قوله وهو) أى القول بأن بيان انتاج
الضروب المنتجة من الشكل الثانى والثالث موقوف على ردها للضروب المنتجة من





الشكل الاول (قوله ان الاوسط فى الشكل الثانى لما ثبت الخ) فاذا قلت مثلا كل
انسان حيوان ولاشئ من الجماد بحيوان فالحد الوسط الذى هو الحيوان قد ثبت
لاحد الطرفين وهو الانسان وانتفى عن الطرف الآخر وهو الجماد فلزمت المباينة بين
الطرفين اللذين هما الانسان والجماد ضرورة وحينئذ فلا حاجة للرد (قوله فلان
صدق شيئين الخ) فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فقد صدق
شيأ٣ ن اللذين هما الانسان والجسم على شئ واحد وهو الحيوان مع عموم صدق
أحدهما الذى هو الجسم وهذا يقتضى لذاته أن يصدق أحدهما الذى هو الاكبر
وهو الجسم على بعض ما صدق عليه الآخر الذى هو الاصغر وهو الانسان فيقال
بعض الانسان جسم فقد صدق أحدهما على بعض ما صدق عليه الآخر (قوله
وهو) أى بعض ما صدق عليه الآخر وقوله ذلك الشئ على حذف مضاف والتقدير
وهو بعض ذلك الشئ الواحد أى الذى هو الحيوان وقوله الذى هو أى ذلك البعض
وقوله من افرادهما أى الشيئين المذكورين اللذين هما الانسان والجسم (قوله
هذا) أى التوجيه المذكور (قوله وأما فى الموجبة والسالبة) هكذا فى بعض النسخ
وهو ظاهر وفى بعضها وأما فى السالبتين وهو مخالف لما سيأتى من أنه يشترط لانتاج
هذا الشكل ايجاب صغراه وغير مناسب لما بعد من التوجيه قال بعضهم اللهم الا أن
يقال انه من باب التغليب اه وفيه من البعد ما لا يخفى (قوله فلان ثبوت أحد
الشيئين الخ) فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان بجماد فقد ثبت
أحد الشيئين اللذين هما الانسان والجماد وذلك الاحد هو الانسان لشئ وهو الحيوان
ثم سلب الآخر الذى هو الجماد عن ذلك الشئ بعينه مع عموم أحد الحكمين وهو
السلب فى هذا المثال وهذا يقتضى أيضا لذاته سلب أحدهما وهو الجماد عن بعض
ما صدق عليه الآخر وهو الانسان فيقال بعض الانسان ليس بجماد فقد سلب
أحدهما عن بعض ما صدق عليه الآخر (قوله بالشئ الواحد) أى ببعض الشئ
الواحد نظير ما قبله هذا وقال شيخنا ليس المراد بالشئ الشئ الاول المفروض كالحيوان
بل المراد به شئ مخصوص من افراد الانسان والجسم كزيد مثلا وهو قريب وعليه فلا
حاجة لتقدير المضاف فى المحلين فتأمل (قوله ليس بيّنا بنفسه) أى بل يحتاج الى غيره
(قوله لان حاصله راجع الخ) الضمير راجع لانتاج الشكل الثانى لكن على حذف
مضاف والتقدير لان حاصل وجهه راجع الخ واعترض بأنه اذا كان كذلك فانتاج
الشكل الثانى موقوف على مقدمة قائلة تنافى اللوازم يقتضى تنافى الملزومات وحينئذ

٣ قوله اللذين هكذا بخطه والمناسب اللذان كما لا يخفى اه

يكون خارجا من تعريف القياس بقيد لذاتهما كما مر فى قياس المساواة وأجيب أنه وان كانت تلك المقدمة وجه انتاجه لكنه غير متوقف على الاتيان بها بخلاف قياس المساواة كما مر وكونها وجه انتاجه من غير توقفه على الاتيان بها لا ينافى ان انتاجه لذات المقدمتين والا فالشكل الاول الذى هو أبين الاشكال موقوف انتاجه على مقدمة خارجية وهى ان لازم اللازم لازم كما يعلم مما مر (قوله فيكفى فيه أن يقال الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولاشئ من الجماد بحيوان فمن لازم أحد الطرفين اللذين هما الانسان والجماد وذلك الاحد هو الانسان ثبوت الوسط الذى هو الحيوان ومن لوازم الآخر الذى هو الجماد سلبه ولاشك ان ثبوت الشئ وسلبه متنافيان واذا تنافى اللازمان تنافى الملزومان وهما الانسان والجماد والا بأن اجتمع الملزومان لاجتمع المتنافيان وهما ثبوت الشئ وسلبه فلو اجتمع الانسان والجماد لاجتمع ثبوت الحيوان وسلبه لان اجتماع الملزومين يستلزم اجتماع لازميهما ضرورة وجود كل لازم عند وجود ملزومه فعند وجود الانسان يوجد لازمه وهو ثبوت الحيوان وعند وجود الجماد يوجد لازمه وهو سلب الحيوان (قوله وعلى قول الاكثر) أى الذى هو ان بيان انتاج الضروب المنتجة من كل من الشكل الثانى والثالث مرقوف على ردها للضروب المنتجة من الشكل الاول (قوله فالضرب الاول من الشكل الثانى الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولاشئ من الجماد بحيوان فهذا مثال الضرب الاول من الشكل الثانى والمطلوب منه قولنا لاشئ من الانسان بجماد وهو يرجع بعكس كبراه الى الضرب الثانى من الشكل الاول بأن تقول فى المثال المذكور هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بجماد فينتج المطلوب بعينه وهو لاشئ من الانسان بجماد (قوله اذ هى المخالفة الخ) أى لان الوسط محمول فيهما مع انه موضوع فى كبرى النظم الكامل الذى هو الشكل الاول (قوله وينتج حينئذ) أى حين اذ عكست كبراه (قوله وبمثل هذا يتبين الخ) المماثلة انما هى فى كونه بعكس الكبرى فقط لا فى كونه يرجع الى الضرب الثانى من الشكل الاول والا نافى قوله بعد وهو يرجع الخ فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الجماد بانسان فهذا مثال الضرب الثالث من الشكل الثانى والمطلوب منه قولنا بعض الحيوان ليس بجماد وهو يرجع بعكس كبراه الى رابع الاول بأن تقول فى المثال المذكور هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بجماد فينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس بجماد (قوله منه) أى من الشكل الثانى (قوله وأما الضرب الثانى منه الذى هو الخ) فاذا قلت مثلا





لاشئ من الانسان بجماد وكل حجر جماد فهذا مثال الضرب الثانى من الشكل الثانى والمطلوب منه قولنا لاشئ من الانسان بحجر وهو لا يتبين بعكس الكبرى اذ لو قلت فى المثال المذكور لاشئ من الانسان بجماد وبعض الجماد حجر لكان ذلك الضرب من ضروب الشكل الاول العقيمة لانه مركب حينئذ من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وشرط انتاج الشكل الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وانما يتبين بعكس الصغرى وجعلها كبرى بأن تقول فى ذلك المثال كل حجر جماد ولاشئ من الجماد بانسان ينتج لاشئ من الحجر بانسان فتعكس النتيجة لانه عند التبديل فى المقدمتين وقع تبديل طرفيها الى قولنا لاشئ من الانسان بحجر فتأمل (قوله والا) أى بأن بين بعكس الكبرى (قوله وذلك) أى الضرب المركب من ذلك (قوله وأما الضرب الرابع فلا يمكن الخ) فاذا قلت مثلا بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس فهذا مثال الضرب الرابع من الشكل الثانى ومطلوبه بعض الحيوان ليس بصاهل وهذا الضرب لا يمكن بيانه بطريق العكس مطلقا أعنى عكس الكبرى أو عكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة أما الاول فلانه لو عكست الكبرى لكانت جزئية مع ان شرط انتاج الاول كلية الكبرى وأما الثانى فلان الصغرى سالبة جزئية وهى لا عكس لها كما تقدم وقد بينوه بالافتراض ومحصله مع بيانه بالمواد ان تفرض بعض الحيوان الذى حكمت عليه بأنه ليس بفرس معينا وليكن الزنجى مثلا فيخرج لاجل ذلك قضيتان صادقتان احداهما مأخوذة من نفى المحمول عن الموضوع وهى القائلة لاشئ من الزنجى بفرس والاخرى مأخوذة من صدق عنوان الموضوع وهى القائلة كل زنجى حيوان فتضم القضية الاولى صغرى الى كبرى القياس هكذا لاشئ من الزنجى بفرس وكل صاهل فرس ينتج من هذا الشكل بعينه ولكن من ضرب أجلى وهو الثانى لاشئ من الزنجى بصاهل ثم تعكس المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض وهى قولنا كل زنجى حيوان الى قولنا بعض الحيوان زنجى وتجعل ذلك العكس صغرى للنتيجة السابقة وهى قولنا لاشئ من الزنجى بصاهل هكذا بعض الحيوان زنجى ولاشئ من الزنجى بصاهل فينتج من رابع الاول المطلوب وهو قولنا بعض الحيوان ليس بصاهل (قوله بطريق العكس) أى مطلقا كما علمت (قوله فتحصل لاجل ذلك قضيتان) أى اخذ من نفى المحمول ومن صدق عنوان الموضوع واسم الاشارة عائد لفرض بعض (ج) الذى هو ليس (ب) معينا وقوله احداهما لاشئ الخ وهى المأخوذة من نفى المحمول وقوله والاخرى كل الخ وهى المأخوذة من صدق

عنوان الموضوع (قوله لسهولة رده هو الى الشكل الاول) أى لانه يرد اليه بعكس
الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة كما تقدم ولا خفاء ان هذا أسهل من
الافتراض (قوله والافتراض انما يكون أبدا من قياسين احداهما من الشكل الاول
الخ) هذا ليس الاعلى ما أرادوا من رجوع هذا الضرب الى الشكل الاول والا فقد
يكون الافتراض من قياسين وكل منهما من غير الشكل الاول لانك لو ضممت المقدمة
الثانية من مقدمتى الافتراض من غير عكس الى النتيجة التى أنتجها القياس الاول من
قياسى الافتراض هكذا كل زنجى حيوان ولا شئ من الزنجى بصاهل ينتج من الثالث
بعض الحيوان ليس بصاهل وهو المطلوب فهنا قد صح ان كلا من قياسى الافتراض
من غير الشكل الاول وسيأتى فى كلام المؤلف التنبيه على ذلك (قوله لكونه من
كليتين مثلا أو لكونه فرغ الخ) وكل من هذين الامرين متحقق فى الضرب الثانى من
الشكل الثانى فانه من كليتين وقد فرغ من اقامة البرهان على انتاجه (قوله واعترض
الاثير على برهان الافتراض الخ) محصله ان صغرى هذا الضرب جزئية سالبة والسالبة
لا تستلزم وجود الموضوع فتصدق وان كان معدوما وقد تقدم ان الافتراض لا يتم
الا عند وجود الموضوع فكيف يمكن فرض موضوعها معينا ويحكم عليه بالايجاب فى
احدى مقدمتى الافتراض وهى قولنا كل زنجى حيوان مع تجويز كونه معدوما يقتضى
السالبة والموجبة لا تصدق حيث يكون الموضوع معدوما (قوله وأجاب ابن واصل
عن هذا الاعتراض بأن الاصغر الخ) محصله انه ان علم من الخارج أن الاصغر معدوم
لم يستدل بدليل الافتراض بل بدليل آخر وذلك ان الاكبر لما كان موضوع الكبرى
الموجبة كان موجودا وحينئذ يصح سلبه عن الاصغر سلبا كليا لان الموجود لا يثبت
لشئ من افراد المعدوم فاذا قلت مثلا بعض العنقاء ليس بانسان وكل ناطق انسان
صدق فيه السلب الكلى بأن يقال لا شئ من العنقاء بناطق ضرورة كذب نقيضه وهو
بعض العنقاء ناطق ومتى صدقت السالبة الكلية صدقت النتيجة المدعاة وهى
الجزئية السالبة وهى قولنا بعض العنقاء ليس بناطق لانها أعم من الكلية ويلزم من
صدق الاخص صدق الاعم وان علم من الخارج انه موجود تم برهان الافتراض على
ما سبق فكأنه يقول محل الاستدلال بالافتراض اذا علم من الخارج ان الاصغر
موجود وأما ان علم انه معدوم فلا يستدل به وقوله وان شئت قلت الخ أى ان شئت
قلت ما تقدم فى الجواب وان شئت قلت اذا لم يصدق الخ فهو مقابل لذلك وذلك
كما فى قولك بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس فانه لا يصدق هنا سلب





الاكبر عن الاصغر السلب الكلى المستلزم لصدق النتيجة المدعاة اذ لا يصدق ان
يقال لا شئ من الحيوان بصاهل وحينئذ يصدق نقيضه وهى الموجبة وهى قولنا
بعض الحيوان صاهل فيكون موضوعها موجودا لاستلزام الموجبة وجود موضوعها
ولا شك ان موضوعها هو موضوع السالبة الجزئية فيتم فى ذلك البعض الموجود
الافتراض يعنى وأما اذا صدق سلب الاكبر عن الاصغر السلب الكلى المستلزم
صدق النتيجة المدعاة فلا حاجة الى دليل الافتراض وذلك كما فى قولك بعض العنقاء
ليس بانسان وكل ناطق انسان فانه يصدق هنا السلب الكلى المستلزم صدق النتيجة
المدعاة اذ يصدق ان يقال لا شئ من العنقاء بناطق وذلك مستلزم لصدق ان يقال
بعض العنقاء ليس بناطق وهذا هو النتيجة المدعاة وحينئذ فلا حاجة الى دليل
الافتراض وهذا أعنى قوله وان شئت قلت الخ قريب مما قبله فالتخيير انما هو فى
العبارة فيما يظهر فليتأمل (قوله ورد الشيخ ابن عرفة جواب ابن واصل بوجهين)
محصل الوجه الاول ان قوله ان كان الاصغر معدوما فقد صح سلب الاكبر عنه سلبا
كليا لان الاكبر موجود الخ ممنوع اذ لا يلزم ان يكون الاكبر موجودا حتى يلزم صحة
سلبه عن الاصغر سلبا كليا لانه وان كان موضوعا للقضية الموجبة لا يلزم ان يكون
موجودا فى الخارج لجواز ان يكون أمرا اعتباريا كالامكان فلا يصح سلبه عن المعدوم
ومحصل الوجه الثانى انه على تسليم ذلك خارج من تعريف القياس اذ لزوم النتيجة
حينئذ لا من جهة ذات مقدمتى القياس بل من مقدمة أجنبية وهى السالبة الكلية وقد
مر انه لا بد ان تكون النتيجة لازمة لذات مقدمتى القياس (قوله اذ لا يصح ان يقال
لا شئ من المعدوم الخ) انما لم يصح قولنا لا شئ من المعدوم بممتنع الاعادة لصدق نقيضه
وهو بعض المعدوم ممتنع الاعادة وذلك كالمستحيل والمراد بالاعادة مطلق الايجاد
فلا يرد ان المستحيل لم يتصف بالوجود قبل حتى يعبر فى جانبه بالاعادة وانما لم يصح
قولنا لا شئ من المعدوم بممكن الاعادة لصدق نقيضه أيضا وهو قولنا بعض المعدوم
ممكن الاعادة ولم يقل أو واجبها الصحة ان يقال لا شئ من المعدوم بواجب الاعادة
(قوله وهو ان الاكبر لما كان الخ) فاذا قلت بعض العنقاء ليس بانسان وكل ناطق
انسان فالاكبر هنا موجود فلزم سلبه عن جميع افراد العنقاء فيصدق ان يقال لا شئ
من العنقاء بناطق وهو اخص من سلبه عن البعض الذى هو المطلوب القائل بعض
العنقاء ليس بناطق (قوله على هذه الكيفية) الاولى حذفه للاستغناء عنه بالظرف
(قوله ومنهم من أجاب الخ) محصله ان محل قولهم السالبة لا يلزم ان يكون موضوعها

موجودا اذا لم تكن احدى مقدمتى قياس وأما ان كانت احدى مقدمتى قياس لزم ان
يكون موضوع تلك السالبة موجودا فيلزم ان يصح فيه برهان الافتراض وانظر ما
يقول فى القياس السابق أعنى قولنا بعض العنقا الخ ولعله يمنعه لكون سلب الموجود
عن المعدوم ضروريا فلا يستدل عليه (قوله لكان سلب الاكبر الوجودى الخ) انما
جعله وجوديا أخذا من كونه موضوع القضية الموجبة كما قاله ابن واصل ولذلك
اعترضه الشيخ ابن عرفة بما سيأتى فتنبه (قوله بأن عكس كبراه بعكس النقيض
الموافق) وذلك بأن تقول فى قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس
هكذا بعض الحيوان ليس بفرس وكل ما ليس بفرس ليس بصاهل فينتج بعض الحيوان
ليس بصاهل (قوله بأوجه) أى ثلاثة لكن المؤلف سيختار انه لا يرد الا الاول (قوله
الاول انه الخ) محصله ان ما قاله مبنى على ان الكلية الموجبة تنعكس بعكس النقيض
الموافق وهو غير مسلم وقوله الثانى على تقدير الخ محصله انه على تسليم انعكاسها بذلك
لا يصح الانتاج لانه يرجع بعد ذلك الى ضرب عقيم فى الاول وقوله والثالث على تقدير
الخ محصله انه على تسليم صحة انتاج ما صغراه سالبة من الاول لا يصح انتاج هذا الضرب
بهذا البيان لعدم اتحاد الوسط لانه فى الصغرى عين المحمول وهو الفرس وفى الكبرى
نقيضه وهو ليس بفرس (قوله وهذا الاعتراض) أى الذى هو الثالث وقوله والذى
قبله أى الذى هو الثانى (قوله بل مراده ان الصغرى الخ) فهى سالبة فى أصل القياس
لكن عند رده تجعل موجبة معدولة ومقتضى هذا ان السالبة المحصلة تستلزم الموجبة
المعدولة وليس كذلك اذ السالبة تصدق عند عدم الموضوع بخلاف الموجبة ولذلك
استدرك المؤلف بقوله لكن يرد عليه الخ (قوله وأجاب الايكى بفتح الهمزة وسكون
الياء التحتية وقوله عن هذين الاعتراضين المراد عما ورد على رد هذين الاعتراضين
ولو قال عن هذا الاعتراض وعنى به الاخير لكان أولى (قوله والرد عليه بما سبق) أى
من ان هذا انما يتم لو لزم ان كل قياس احدى مقدمتيه سالبة لابد ان يكون الاكبر
فيه وجوديا الخ (قوله وأجاب الاصبهانى) أى عن ما ذكره من قوله لكن يرد عليه الخ
(قوله وهو ان يضم نقيض النتيجة الخ) بيانه فى الضرب الاول ليقاس عليه غيره أنك
اذا قلت مثلا من هذا الضرب كل انسان حيوان ولا شئ من الجماد بحيوان أنتج لا شئ
من الانسان بجماد فتأخذ نقيض هذه النتيجة وهو قولك بعض الانسان جماد وتضمه الى
الكبرى لانها هى المخالفة للنظم الكامل هكذا بعض الانسان جماد ولا شئ من الجماد
بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحيوان وهو نقيض المقدمة الصادقة القائلة كل





انسان حيوان وما نافى الصادق كاذب فتكون هذه النتيجة كاذبة ولا خلل الا من
نقيض نتيجة الاصل فيكون كاذبا فنتيجة الاصل اذن صادقة وهو المطلوب وقوله الى
المقدمة المخالفة للنظم الكامل أى التى هى الكبرى فى هذا الشكل ولو ضممته الى
الموافقة أيضا لصح فتقول فى ذلك المثال هكذا بعض الانسان جماد وكل انسان
حيوان ينتج من الشكل الثالث بعض الجماد حيوان وهو نقيض المقدمة الصادقة
القائلة لا شئ من الجماد بحيوان وما نافى الصادق كاذب الى آخر ما علمت (قوله فشرط
انتاجه الخ) فلو كانت صغراه موجبة وكلية لكفى لتحقق الشرطين المذكورين أخذا
باطلاق قوله وكلية احداهما (قوله والا) أى بأن انتفى الشرطان المذكوران معا أو
أحدهما كما سيأتى وقوله جاز عدم التقاء الخ اى جاز عدم صدقه عليه ايجابا أو سلبا
وأفاد بذلك انه قد يصدق عليه وهو كذلك لكن لم يعتبر ذلك لعدم الاطراد (قوله
ولا ينتج الا جزئية) فلا ينتج كلية ولو كانت مقدمتاه كليتين (قوله لجواز كون الاوسط
أخص الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فالاوسط هنا الذى هو
الانسان أخص من الاصغر الذى هو الحيوان ومساو للاكبر الذى هو الناطق فيلزم
ان يكون الاصغر أعم من الاكبر لان الاعم من شئ أعم مما ساواه ذلك الشئ وحينئذ فلا
يصح اثبات الاكبر لجميع افراد الاصغر كان يقال كل حيوان ناطق فبطل انتاجه للموجبة
الكلية فتعين انتاجه للموجبة الجزئية واذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شئ من
الانسان بفرس ومثله ما لو قلت كل انسان جسم وكل انسان حيوان فالاوسط الذى هو
الانسان أخص من الاصغر الذى هو الحيوان فى الاول والجسم فى الثانى وليس مساويا
للاكبر الذى هو الفرس فى الاول والحيوان فى الثانى بل مباين له فى الاول وأخص منه
فى الثانى لكنه مندرج معه تحت الاصغر فيلزم ان يكون الاصغر أعم من الاكبر حتى
يصح اندراجه فيه وحينئذ فلا يصح سلب الاكبر عن جميع أفراد الاصغر فى الاول كان
يقال لا شئ من الحيوان بفرس فبطل انتاجه للسالبة الكلية فتعين انتاجه للسالبة
الجزئية ولا يصح أيضا اثباته لجميع افراده فى الثانى كان يقال كل جسم حيوان وبهذا
التقرير تعلم ان قول المؤلف ومساويا للاكبر أو مندرجا الخ ليس على التوزيع بين
الموجبات والسوالب خلافا لمن جعله كذلك فاندفع ما أوردهنا (قوله واخصر من هذا
الخ) وانما ذكره مع ما فيه من الطول لكونه هو الذى قاله المتقدمون كما سيأتى وقوله لجواز
كون الاصغر أعم من الاكبر أى وحينئذ فلا يصح اثبات الاكبر لجميع افراد الاصغر بل
لبعضها ولا سلبه عن جميعها بل عن بعضها (قوله وضع موضوع الخ) فاذا قلت مثلا كل

انسان حيوان وكل انسان ناطق فقد وضع موضوع وهو الانسان لشيئين متغايرين وهما الحيوان والناطق ليوضع أحدهما وهو الاصغر للآخر الذى هو الاكبر بأن يقال بعض الحيوان ناطق (قوله لانه لا يلزم الخ) علة لقوله وشرط انتاجه الخ (قوله أما الاول) أى أما بيان جواز عدم التقائهما عند انتفاء الاول الذى هو ايجاب صغراه (قوله يتحقق الاختلاف) أى اختلاف النتيجة بالصدق تارة وعدمه أخرى (قوله والحق الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله لكان الحق السلب أى كما اقتضاه القياس (قوله والحق فى الاول الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله وفى الثانى السلب أى كما اقتضاه القياس (قوله وأما كلية الخ) أى وأما بيان جواز عدم التقائهما عند انتفاء كلية احداهما وكان المناسب لما تقدم ان يقول وأما الثانى (قوله فلانهما لو كانتا جزئيتين الخ) فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق فالبعض من الاوسط الذى هو الحيوان المحكوم عليه بالاصغر الذى هو الانسان غير البعض من ذلك الاوسط المحكوم عليه بالاكبر الذى هو الناطق فلا يلزم لاجل ذلك أى لاجل جواز ان يكون البعض من الاوسط الخ وقوله يحقق ذلك أى هذا التعليل (قوله والحق فى الاول الايجاب) أى كما اقتضاه القياس وقوله وفى الثانى السلب أى على خلاف ما اقتضاه القياس (قوله وأما اذا كانت الكبرى سالبة) أى مع كون الصغرى موجبة اذ الفرض انه انتفى الشرط الثانى فقط (قوله والحق فى الاول الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله وفى الثانى السلب أى كما اقتضاه القياس (قوله ومساو يا للاكبر) ولا يخفى ان المساواة مفاعلة من الجانبين وحينئذ فالاكبر مساو أيضا للاوسط ولذلك قال والمساوى الخ فان قوله المساوى واقع على الاكبر والاخص واقع على الاوسط ولو قال والمساوى له الاخص لكان أنسب (قوله وذلك) أى كونه أخص منه (قوله هذين الضربين الكليين) فالاول مركب من كليتين موجبتين والثانى مركب من كليتين والكبرى سالبة (قوله لان الاول الخ) هذا تفصيل وبيان للتعليل قبله وقوله واذا لم ينتج الخ من تتمة التعليل (قوله فضروبه الخ) مفرع على ما تقدم من الشرطين المذكورين (قوله الصغرى كلية موجبة مع مثلها الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق أنتج جزئية موجبة قائلة بعض الحيوان ناطق وقوله أو مع جزئية موجبة الخ فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وبعض الانسان أبيض أنتج أيضا جزئية موجبة قائلة بعض الحيوان أبيض وقوله ومع سالبة كلية الخ فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بجماد أنتج سالبة جزئية





قائلة بعض الحيوان ليس بجماد وقوله أو جزئية الخ فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بجماد أنتج تلك النتيجة بعينها وقوله وجزئية موجبة مع كلية موجبة الخ فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان وكل حيوان متحرك أنتج موجبة جزئية قائلة بعض الانسان متحرك وقوله ومع كلية سالبة الخ فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان بجماد أنتج سالبة جزئية قائلة بعض الانسان ليس بجماد (قوله وأما بطريق التحصيل الخ) مقابل لمحذوف والتقدير هذا بطريق الحذف وأما بطريق الخ (قوله الاول من موجبتين كليتين الخ) مثاله بالمواد ان تقول كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (قوله الثانى من كليتين والكبرى فقط سالبة الخ) مثاله بالمواد ان تقول كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بجماد فبعض الحيوان ليس بجماد (قوله وبيان هذين الضربين بعكس الخ) وذلك بان تقول فى المثال المذكور للاول هكذا بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب بعينه وتقول فى المثال المذكور للثانى هكذا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الانسان بجماد ينتج بعض الحيوان ليس بجماد وهو المطلوب بعينه (قوله الضرب الثالث من موجبتين والكبرى الخ) مثاله بالمواد أن تقول بعض الحيوان انسان وكل حيوان متحرك فبعض الانسان متحرك (قوله ويتبين بعكس الصغرى) وذلك بأن تقول فى المثال المذكور بعض الانسان حيوان وكل حيوان متحرك ينتج بعض الانسان متحرك وهو المطلوب بعينه (قوله وهو ان يفرض الخ) محصله انه يفرض فى المثال المذكور بعض الحيوان الذى هو انسان معينا وهو الزنجى مثلا فيحمل عليه الموضوع وهو الحيوان حملا كليا فيقال كل زنجى حيوان فيضم صغرى الى كبرى القياس وهى كل حيوان متحرك هكذا كل زنجى حيوان وكل حيوان متحرك ينتج من الاول كل زنجى متحرك وكذا يحمل عليه المحمول فيصدق أيضا للافتراض كل زنجى انسان ينعكس بالمستوى الى قولنا بعض الانسان زنجى ويضم هذا العكس صغرى الى هذه النتيجة وهى كل زنجى متحرك هكذا بعض الانسان زنجى وكل زنجى متحرك ينتج من الاول بعض الانسان متحرك وهو المطلوب وقوله وان شئت الخ مقابل لمقدر فكأنه قال ان شئت عكست المقدمة الثانية كما تقدم وان شئت الخ وأشار به الى ان قوله يضم عكسه الخ ليس على سبيل التعيين بل على سبيل الاولوية لينتج من الشكل الاول وقوله وضممتها صغرى الى هذه النتيجة أى بأن تقول فى ذلك المثال هكذا كل زنجى انسان وكل زنجى متحرك ينتج بعض الانسان متحرك وهو المطلوب بعينه لكن من

هذا الشكل الثالث (قوله الضرب الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية الخ) مثاله من المواد ان تقول كل انسان حيوان و بعض الانسان أبيض ينتج بعض الحيوان أبيض (قوله و بيانه بعكس الكبرى الخ) وذلك بأن تقول فى المثال المذكور هكذا بعض الابيض انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الابيض حيوان فتعكس تلك النتيجة الى قولنا بعض الحيوان أبيض وهو المطلوب (قوله وهو ان يفرض الخ) محصله انه يفرض فى المثال المذكور بعض الانسان الذى هو أبيض معينا وليكن الرومى مثلا فيحمل عليه الموضوع فيصدق ان يقال كل رومى انسان وكذا المحمول فيصدق ان يقال كل رومى أبيض فتضم المقدمة الاولى من مقدمتى الافتراض صغرى الى صغرى القياس هكذا كل رومى انسان وكل انسان حيوان ينتج من الاول كل رومى حيوان تضم هذه النتيجة صغرى الى المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض هكذا كل رومى حيوان وكل رومى أبيض ينتج من هذا الشكل الثالث الا انه من كليتين نتيجة أصل القياس المدعاة وهى بعض الحيوان أبيض وقوله تضم هذه النتيجة الخ لا يتعين اذ يصح بل هو الاولى لينتج حينئذ من الاول ان تعكس بالمستوى الى قولنا بعض الحيوان رومى و يضم ذلك العكس الى المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض هكذا بعض الحيوان رومى وكل رومى أبيض ينتج من الاول بعض الحيوان أبيض وهو المطلوب بعينه (قوله الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى الخ) مثاله من المواد ان تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان بجماد فبعض الانسان ليس بجماد (قوله و بيانه بعكس الصغرى) وذلك بأن تقول فى المثال المذكور بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان بجماد ينتج بعض الانسان ليس بجماد وهو المطلوب بعينه (قوله وهو ان يفرض بعض الخ) محصله انه يفرض فى المثال المذكور بعض الحيوان الذى هو انسان معينا وليكن الزنجى مثلا فيحمل عليه كل من الموضوع والمحمول فيصدق بسبب ذلك كل زنجى حيوان وكل زنجى انسان تضم المقدمة الاولى من مقدمتى الافتراض صغرى الى كبرى القياس هكذا كل زنجى حيوان ولا شئ من الحيوان بجماد ينتج من الاول لاشئ من الزنجى بجماد تضم هذه النتيجة كبرى الى المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض هكذا كل زنجى انسان ولاشئ من الزنجى بجماد فينتج من هذا الشكل الثالث ولكن من كليتين المطلوب بعينه وهو بعض الانسان ليس بجماد (قوله ولو جمعت القضيتين الخ) يعنى ان ما ذكر لا يتعين بل يجوز ان تجمع القضيتين الحادثتين بالافتراض وهما كل زنجى حيوان وكل زنجى انسان لكن





لا على هذا الترتيب بل هكذا كل زنجى انسان وكل زنجى حيوان وحينئذ ينتجان من هذا الشكل ولكن من كليتين ايجاب الاوسط فى أصل القياس الذى هو الحيوان للاصغر كذلك الذى هو الانسان ايجابا جزئيا بأن يقال بعض الانسان حيوان هذا ما يقتضيه قوله لا نتجتا ايجاب الاوسط للاصغر وهو مخالف لما يقتضيه باقى كلامه من انك تجمع القضيتين المذكورتين على ذلك الترتيب هكذا كل زنجى حيوان وكل زنجى انسان وحينئذ ينتجان ايجاب الاصغر للاوسط ايجابا جزئيا بأن يقال بعض الحيوان انسان ثم انك ان ضممت عكسه القائل بعض الانسان حيوان صغرى الى كبرى القياس هكذا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان بجماد أنتج من الاول نتيجة الاصل المدعاة وهى بعض الانسان ليس بجماد وان ضممته نفسه من غير عكس صغرى الى كبرى القياس هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان بجماد أنتج من الثالث نتيجة الاصل المدعاة ففى كلامه تدافع والمتبادر من السياق انما هو التقرير الثانى ولو قال لانتجتا من هذا الشكل ولكن من كليتين ايجاب الاصغر للاوسط الخ لسلم من ذلك وكذا لو عكس قوله ينتج من الاول ان ضم عكسه أو من الثالث ان ضم نفسه بأن قال ينتج من الاول ان ضم نفسه أو من الثالث ان ضم عكسه فليتأمل (قوله فتضمه صغرى الخ) أى تضم عكسه أو نفسه على ما ذكره بعد (قوله أو من الثالث ان ضم الخ) فيه ان القياس حينئذ يكون من عين الضرب المطلوب انتاجه مع انه قد شرط فيما تقدم انه اذا كان من الشكل نفسه يكون من ضرب أجلى فكان مقتضى الظاهر ان يقتصر على الشق الاول (قوله الضرب السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية الخ) مثاله بالمواد ان تقول كل انسان حيوان و بعض الانسان ليس بجماد ينتج بعض الحيوان ليس بجماد (قوله وبرهانه بالافتراض) أى لا بالعكس لانه لا يتبين بالرد الى الاول بسبب العكس اذ لا تقع الجزئية السالبة كبرى للاول ولا صغرى ولا يخفى انه يأتى هنا فى برهان الافتراض ما تقدم من اعتراض الاثير والجواب عنه لكون المقدمة التى وقع الافتراض فيها سالبة فالاولى ان يبرهن على انتاج هذا الضرب ببرهان الخلف بأن يقال لو لم يصدق فى المثال المذكور بعض الحيوان ليس بجماد لصدق نقيضه وهو كل حيوان جماد فيضم هذا النقيض كبرى الى صغرى القياس هكذا كل انسان حيوان وكل حيوان جماد ينتج كل انسان جماد وهو مناف للقضية الصادقة القائلة بعض الانسان ليس بجماد ومنافى الصادق فهو كاذب ولا خلل الا من نقيض النتيجة فيكون كاذبا والنتيجة صادقة فتنبه (قوله بأن يفرض الخ) محصله انه يفرض فى المثال المذكور

بعض الانسان الذى هو ليس بجماد معينا وليكن الزنجى مثلا وحينئذ يحمل عليه الموضوع ايجابا والمحمول سلبا فيصدق لاجل ذلك كل زنجى انسان ولاشئ من الزنجى بجماد تضم المقدمة الاولى من مقدمتى الافتراض صغرى الى صغرى القياس هكذا كل زنجى انسان وكل انسان حيوان ينتج من الاول كل زنجى حيوان تضم هذه النتيجة صغرى الى المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض هكذا كل زنجى حيوان ولاشئ من الزنجى بجماد ينتج من هذا الشكل الثالث بعينه ولكن من كليتين بعض الحيوان ليس بزنجى وهو المطلوب (قوله لان مقصودنا الخ) أى وانما صنعنا ذلك لان مقصودنا الخ (قوله ووجهه ان الضرب الخ) لم يستفد من ذلك وجه الترتيب بين الاول والثانى وهو أنه ينتج الاشرف وهو الايجاب وقوله أخص الضروب المنتجة للايجاب أى لانه مركب من كليتين بخلاف سائرها وكذا يقال فيما بعد (قوله لاشتمالهما على كبرى الشكل الاول بعينها) أى بخلاف الرابع والسادس وذلك لانها فى كل من الثالث والخامس كلية موجبة أو سالبة كما هى فى الشكل الاول وفى كل من الرابع والسادس جزئية موجبة أو سالبة وليست كذلك فى الشكل الاول (قوله فشرط انتاجه أن لا يجتمع الخ) هذه طريقة الاقدمين وسيأتى يشير الى طرق أخرى بقوله وقيد بعضهم الخ (قوله من جنس واحد) أى بأن كانتا من الكيف فقط أو الكم فقط وقوله أو من جنسين أى بأن كانتا من الكم والكيف ولا يخفى ان قوله من جنس واحد راجع لقوله فى مقدمتيه فقط اذ لا يتأتى ذلك فى احداهما بخلاف قوله من جنسين فانه راجع لكل من ذلك وقوله أو احداهما (قوله أعنى) أى بالجنسين (قوله فلا تنتج الا مع السالبة الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول فليس شرط انتاجه ما ذكر بل شرطه أن تكون مع السالبة الكلية (قوله ان لم تكن الخ) أخذ ذلك من الاستثناء (قوله بحسب الكم) أى فقط أخذا مما بعد وفيه انه اذا كان الفرض ان الصغرى ليست موجبة جزئية تعذر اجتماع الخستين بحسب الكم فقط فلا معنى لاشتراط عدمه (قوله أو بحسب الكيف) أى فقط مثل ما قبله (قوله ولو فى مقدمة واحدة) قد علمت مما مر ان هذه الغاية لا تتأتى الا فى قوله أو بهما معا (قوله أما القسم الاول) أى الذى هو لم تكن صغراه موجبة جزئية والمراد اما شرط القسم الاول ليناسب قوله فلانه لو اجتمعت الخ (قوله فاما فى مقدمتين أو فى مقدمة واحدة) اعلم انه يتحصل فيما اذا كان ذلك فى مقدمتين ستة أضرب أربعة منها فيما اذا كانتا سالبتين واثنان منها فيما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وفيما اذا كان ذلك فى مقدمة واحدة اثنان فالمجموع ثمانية وكلها فى القسم الاول





وسيأتى فى القسم الثانى ثلاثة فالجملة احد عشر لا تنتج تبقى خمسة تنتج فتنبه (قوله الا اذا كانتا الخ) أى واما اذا كانتا موجبتين جزئيتين أو كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة فلا يتأتى هنا لان الكلام فى القسم الاول وهو ما لم تكن صغراه موجبة جزئية وظاهر ان كونهما سالبتين يصدق بأربعة السالبة الكلية صغرى مع مثلها كبرى والسالبة الجزئية صغرى مع مثلها كبرى والسالبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى والعكس وقوله أو كانت الصغرى سالبة الخ يصدق باثنين الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة جزئية أو الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة جزئية (قوله منهما) متعلق بمحذوف صفة للقرائن والتقدير أخص القرائن المركبة منهما (قوله والاختلاف) أى اختلاف النتيجة صدقا وكذبا (قوله والحق الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله لكان الحق السلب أى كما اقتضاه القياس (قوله والحق الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله وهو قولنا كل جماد جسم لو قال وهو قولنا بعض الجماد جسم لكان أنسب بالقياس لكنه نظر الى كونه نقيض السالبة الجزئية الكاذبة كما تقدم نظيره (قوله ولو قلت بدل الكبرى وكل متحرك الخ) فيه نظر لان الفرض أن الكبرى موجبة جزئية فكان مقتضى الظاهر أن يقول ولو قلت بدل الكبرى وبعض المتحرك بالارادة حيوان لكان الحق السلب وهو قولنا بعض الجماد ليس بمتحرك بالارادة فتنبه (قوله والحق الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله لكان الحق السلب أى كما اقتضاه القياس (قوله والحق الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله لكان الحق السلب أى كما اقتضاه القياس وقوله وهو لاشئ الخ كان المناسب وهو ليس كل انسان بفرس لكنه نظر الى كون السالبة الكلية تستلزم السالبة الجزئية (قوله فهذه القرائن الاربع الخ) تتميم للاستدلال (قوله وكلاهما) أى السالبة الجزئية والموجبة بقسميهما (قوله فلما علم فيما سبق الخ) أى لانها اذا كانت عقيمة مع الاخص كانت عقيمة مع الاعم (قوله والحق الايجاب) اى كما اقتضاه القياس وقوله وهو كل الخ كان المناسب وهو بعض الخ لكنه نظر الى كون الموجبة الكلية تستلزم الموجبة الجزئية وقوله لكان الحق السلب أى على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله وهو لاشئ الخ فيه ما مر (قوله فضروبه الخ) مفرع على الاشتراط السابق (قوله كلية موجبة مع مثلها الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان أنتج بعض الحيوان ناطق وقوله أو مع موجبة جزئية الخ فاذا قلت مثلا كل انسان ناطق وبعض الحيوان انسان أنتج بعض الناطق حيوان (قوله لجواز الخ)

علة لانتاج الضرب الاول الجزئية دون الكلية وظاهران الاصغر الذى هوفى
المثال السابق الحيوان أعم من الاوسط الذى هوالانسان وذلك الاوسط مساوللاكبر
الذى هوناطق فيكون حينئذ الاصغر أعم من الاكبرضرورة ان الاعم من المساوى
لشئ أعم من ذلك الشئ واذا كان كذلك فلا يصح اثبات الاكبرلجميع افراد الاصغر
بأن يقال كل حيوان ناطق بل لبعضها (قوله وسالبة كلية مع كلية موجبة الخ) فاذا
قلت مثلا لاشئ من الانسان بجماد وكل ناطق انسان ينتج لاشئ من الجماد بناطق وقوله
لرده الى الاول بتبديل الخ أى بأن تقول فى المثال المذكور هكذا كل ناطق انسان
ولاشئ من الانسان بجماد ينتج لاشئ من الناطق بجماد فتعكس تلك النتيجة الى
المطلوب وهو قولنا لاشئ من الجماد بناطق (قوله وعكسه) أى بأن يكون من موجبة
كلية صغرى وسالبة كلية كبرى وقوله ينتج الخ فاذا قلت كل انسان حيوان ولاشئ
من الفرس بانسان أنتج بعض الحيوان ليس بفرس (قوله لجواز الخ) لايخفى ان الاوسط
الذى هوفى المثال المذكور الحيوان أعم من الاوسط الذى هوالانسان وذلك الاوسط
مندرج مع الاكبر الذى هو الفرس تحت الاصغر فيلزم أيضا ان يكون الاصغر أعم
من الاكبرضرورة ان المندرج أخص من المندرج فيه وحينئذ فلا يصح سلب الاكبر
عن جميع افراد الاصغر بأن يقال لاشئ من الحيوان بفرس بل عن بعضها فقط (قوله
وموجبة جزئية مع سالبة كلية ينتج الخ) فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولاشئ من
الجماد بحيوان أنتج بعض الانسان ليس بجماد (قوله لرده الى الاول بعكس المقدمتين)
وذلك بأن تقول فى المثال المذكور بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان بجماد
ينتج المطلوب وهوقولنا بعض الانسان ليس بجماد (قوله لان اجتماع الخ) كان
الانسب ان يقول لان اشتراط عدم اجتماع الخ لكنه نظر لمفهوم الشرط (قوله
السالبتان مع السالبتين) قد تقدم توضيحه (قوله مع المحصورات الثلاث) أى التى هى
الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الجزئية فقط كما أشار لذلك بقوله غير السالبة الكلية
(قوله وأما بطريق التحصيل الخ) أى هذا بطريق الحذف وأما بطريق الخ فهو مقابل
لهذا المقدر وقوله فالصغرى الخ محصله ان الصغرى لها ثلاثة أحوال الاولى ان
تكون موجبة كلية وهى لاتنتج الامع الموجبة بقسميها ومع السالبة الكلية الثانية ان
تكون موجبة جزئية وهى لاتنتج الامع السالبة الكلية الثالثة ان تكون سالبة كلية
وهى لاتنتج الامع الموجبة الكلية وأما الحالة الرابعة وهى كونها سالبة جزئية فلا تصح
هنا كما ذكره المؤلف (قوله الاول من كليتين موجبتين الخ) مثاله بالمواد ان تقول





هكذا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق (قوله وبرهانه
بتبديل المقدمتين وذلك بأن تقول فى المثال المذكور هكذا كل ناطق انسان وكل
انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان فتعكس هذه النتيجة الى المطلوب وهوقولنا
بعض الحيوان ناطق (قوله لعكست الكبرى فى هذا الضرب) أى بأن تقول فى ذلك
المثال هكذا كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ينتج المطلوب وهو بعض الحيوان
ناطق (قوله فيرجع الى ثالث الثالث) أنت خبير بأن ثالث الثالث مركب من موجبتين
والكبرى فقط كلية وهذا بعد عكس الكبرى ليس كذلك لانه يصير حينئذ مركبا
من موجبتين والكبرى فقط جزئية ولذلك كتب عليه بعضهم ان صوابه أن يقول
فيرجع الى رابع الثالث وهو كذلك (قوله لجواز أن يكون الاصغر الخ) قد ذكر
المؤلف بعد توضيحه فانظره (قوله لكونه محمولا) علة مقدمة على خبر يكون (قوله من
الاوسط الموضوع) أى له اعنى لذلك الاصغر فان الاوسط موضوع للاصغر فى
الصغرى وقوله الموضوع له صفة للاكبر والضمير المتصل باللام عائد للاوسط فان
الاكبر موضوع للاوسط فى الكبرى كما هو ضابط هذا الشكل (قوله لما علم الخ) علة لقوله
وجواز كون الاوسط مساويا الخ (قوله ويلزم من ذلك) أى من جواز كون الاوسط
مساويا الخ (قوله واذا ثبت هذا الجواز) أى جواز كون الاصغر أعم من الاكبر
(قوله الضرب الثانى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى الخ) مثاله
بالمواد أن تقول هكذا كل انسان ناطق وبعض الحيوان انسان فبعض الناطق حيوان
(قوله وبرهانه كالاول سواء بسواء) أى فيتبين بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة
بأن تقول فى المثال المذكور بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض
الحيوان ناطق فتعكس هذه النتيجة الى المطلوب وهو قولنا بعض الناطق حيوان هذا
اذا برهنت عليه بالرد الى الاول ولو برهنت عليه بالرد الى الثالث لعكست الكبرى بأن
تقول فى ذلك المثال هكذا كل انسان ناطق وبعض الانسان حيوان ينتج المطلوب
فيرجع الى رابع الثالث على مامر (قوله وذلك أن يفرض الخ) محصله أن يفرض
فى المثال المار بعض الحيوان الذى هوانسان معينا وليكن الزنجى مثلا فيحمل عليه كل
من الموضوع والمحمول فيصدق لاجل ذلك كل زنجى حيوان وكل زنجى انسان فتجعل
هذه المقدمة الثانية كبرى لصغرى القياس هكذا كل انسان ناطق وكل زنجى
انسان ينتج من هذا الشكل بعينه لكن من كليتين وهوالضرب الاول منه بعض
الناطق زنجى فنجعل هذه النتيجة صغرى للمقدمة الاولى من مقدمتى الافتراض هكذا

بعض الناطق زنجى وكل زنجى حيوان ينتج من الاول بعض الناطق حيوان وهو المطلوب (قوله الضرب الثالث من كليتين والصغرى سالبة الخ) مثاله بالمواد أن تقول لاشئ من الانسان بجماد وكل ناطق انسان فلاشئ من الجماد بناطق (قوله ويتبين بتبديل الخ) وذلك بأن تقول فى المثال المذكور كل ناطق انسان ولاشئ من الانسان بجماد ينتج من الاول لاشئ من الناطق بجماد فتعكس هذه النتيجة الى المطلوب وهو قولنا لاشئ من الجماد بناطق (قوله وان عكست الصغرى الخ) أى بأن تقول هكذا لاشئ من الجماد بانسان وكل ناطق انسان ينتج من الثانى النتيجة المدعاة وهى قولنا لاشئ من الجماد بناطق (قوله الضرب الرابع من كليتين والكبرى سالبة الخ) مثاله بالمواد أن تقول كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس (قوله ويتبين بعكس مقدمتيه) وذلك بأن تقول فى المثال المذكور بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بفرس ينتج من الاول بعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب وقوله أو بعكس صغراه أى بأن تقول فى ذلك المثال بعض الحيوان انسان ولاشئ من الفرس بانسان ينتج من الثانى بعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب وقوله أو بعكس كبراه أى بأن تقول فى المثال المار هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بفرس فينتج من الثالث المطلوب وهو بعض الحيوان ليس بفرس (قوله لجواز كون الاصغر الخ) قد وضحه المؤلف بعد (قوله الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى الخ) مثاله بالمواد أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الجماد بحيوان فليس بعض الانسان بجماد (قوله ويتبين بما تبين به الضرب الذى قبله سواء بسواء) فيتبين بعكس مقدمتيه فيرجع الى الشكل الاول بأن تقول كما مر هكذا فى المثال المذكور بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان بجماد فينتج بعض الانسان ليس بجماد وهو المطلوب وكذا يتبين بعكس صغراه فيرجع الى الثانى بأن تقول هكذا فى ذلك المثال بعض الانسان حيوان ولاشئ من الجماد بحيوان فينتج المطلوب وهو بعض الانسان ليس بجماد ويتبين أيضا بعكس كبراه فيرجع الى الثالث بأن تقول فى المثال بعينه هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان بجماد فينتج بعض الانسان ليس بجماد فتنبه (قوله ويزيد بالافتراض فيفرض الخ) محصله أن تفرض فى المثال المذكور بعض الحيوان الذى هو انسان معينا وليكن الزنجى مثلا فيحمل عليه كل من الموضوع والمحمول فيصدق لاجل ذلك قضيتان وهما قولنا كل زنجى حيوان وكل زنجى انسان تضم المقدمة الاولى صغرى





الى عكس كبرى القياس القائل لاشئ من الحيوان بجماد بأن تقول هكذا كل زنجى حيوان ولاشئ من الحيوان بجماد ينتج من الاول لاشئ من الزنجى بجماد فتأخذ عكس هذه النتيجة القائل لاشئ من الجماد بزنجى وتضمه كبرى الى المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض هكذا كل زنجى انسان ولاشئ من الجماد بزنجى ينتج من هذا الشكل بعينه ولكن من كليتين نتيجة الاصل وهى بعض الانسان ليس بجماد وقوله ولو ضممت هذه النتيجة الخ أى بأن قلت فى ذلك المثال هكذا بعض الانسان زنجى ولاشئ من الزنجى بجماد فينتج من الاول نتيجة الاصل وهى بعض الانسان ليس بجماد وقوله ولو ضممتها اليها الخ أى بأن قلت هكذا كل زنجى انسان ولاشئ من الزنجى بجماد فينتج من الثالث نتيجة الاصل وهى بعض الانسان ليس بجماد (قوله ويصح البيان ببرهان الخلف الخ) وتقريره فى الضرب الاول لتقيس عليه غيره انك اذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان أنتج بعض الحيوان ناطق ثم تقول لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها وهو لاشئ من الحيوان بناطق ثم تضمه كبرى الى صغرى القياس هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بناطق فينتج من الاول لاشئ من الانسان بناطق وتنعكس تلك النتيجة الى قولنا لاشئ من الناطق بانسان وهو مناف لكبرى القياس الصادقة وهى كل ناطق انسان وان شئت ضممت ذلك النقيض بعد عكسه كبرى الى كبرى القياس هكذا كل ناطق انسان ولاشئ من الناطق بحيوان فينتج من الثالث بعض الانسان ليس بحيوان وهو مناف لصغرى القياس الصادقة وهى كل انسان حيوان (قوله ان فهمت ماذكر) أى ماذكره فيما مر من تفسير برهان الخلف (قوله ولنضع لك الاقيسة الممكنة فى كل شكل الخ) وقد عرفت ان جملتها أربعة وستون قائمة من ضرب أربعة فى ستة عشر وكيفية وضع تلك الاقيسة انه وضع أولا الموجبة الكلية صغرى مع المحصورات الاربع كبريات الموجبة الكلية فالسالبة الكلية فالموجبة الجزئية فالسالبة الجزئية ثم السالبة الكلية صغرى مع المحصورات الاربع كبريات كذلك ثم الموجبة الجزئية صغرى مع المحصورات الاربع كبريات كذلك ثم السالبة الجزئية صغرى مع المحصورات الاربع كبريات كذلك والتزم ذلك فى كل من الاشكال الاربعة وكيفية قراءة ذلك أن تنظر فى الجهة اليمنية أولا فتجد مكتوبا على رأسها ضروب الشكل الاول فتقرأ ضروبه مرتبا لها كما علمت ثم تنظر فى الجهة اليسارية فتجد مكتوبا على رأسها ضروب الشكل الثانى فتقرأ ضروبه مرتبا لها كما علمت ثم ترجع الى الجهة اليمنية فتجد بعد ضروب الشكل الاول مكتوبا ضروب الشكل الثالث فتقرأ

ضروبه مرتبالها على الوجه الذى علمته ثم تنتقل الى الجهة اليسارية فتجد بعد ضروب الشكل الثانى مكتوبا ضروب الشكل الرابع فتقرأ ضروبه مرتبالها على الوجه الذى علمته (قوله وهذه صورتها) ولنذكر أمثلة ضروب كل شكل بالمواد مرتبة على الوجه الذى ذكره المؤلف فنقول مثال الضرب الاول من الشكل الاول أن تقول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ومثال الضرب الثانى منه أن تقول كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بجماد وهذان الضربان منتجان ولذلك وضع عليهما علامة الانتاج وهى التاء ومثال الضرب الثالث منه أن تقول كل انسان حيوان وبعض الحيوان جسم ومثال الضرب الرابع منه أن تقول كل انسان حيوان وليس بعض الحيوان بجماد ومثال الضرب الخامس منه أن تقول لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس صاهل ومثال الضرب السادس منه أن تقول لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الفرس بحمار ومثال الضرب السابع منه أن تقول لاشئ من الانسان بفرس وبعض الفرس صاهل ومثال الضرب الثامن منه أن تقول لاشئ من الانسان بفرس وبعض الفرس ليس بحمار وهذه الاضرب الستة عقيمة ولذلك وضع على كل منها علامة العقم وهى العين ومثال الضرب التاسع منه أن تقول بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ومثال الضرب العاشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بفرس وهذان الضربان منتجان ولذلك وضع على كل منهما علامة الانتاج ومثال الضرب الحادى عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وبعض الانسان ناطق ومثال الضرب الثانى عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وليس بعض الانسان بفرس ومثال الضرب الثالث عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس وكل فرس صاهل ومثال الضرب الرابع عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس ولاشئ من الفرس بحمار ومثال الضرب الخامس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس وبعض الفرس صاهل ومثال الضرب السادس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس وليس بعض الفرس بحمار وهذه الاضرب الستة عقيمة ولذلك وضع على كل منها علامة العقم ومثال الضرب الاول من الشكل الثانى أن تقول كل انسان حيوان وكل متحرك بالارادة حيوان وهذا الضرب عقيم ولذلك وضع عليه علامة العقم ومثال الضرب الثانى منه أن تقول كل انسان حيوان ولاشئ من الجماد بحيوان وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال الضرب الثالث منه أن تقول كل انسان حيوان وبعض المتحرك بالارادة حيوان





ومثال الضرب الرابع منه أن تقول كل انسان حيوان وليس بعض الجماد بحيوان وهذان الضربان عقيمان ولذلك وضع على كل منهما علامة العقم ومثال الضرب الخامس منه أن تقول لاشئ من الحيوان بجماد وكل حجر جماد وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال الضرب السادس منه أن تقول لاشئ من الحيوان بجماد ولاشئ من الانسان بجماد ومثال الضرب السابع منه أن تقول لاشئ من الحيوان بجماد وبعض الحجر جماد ومثال الضرب الثامن منه أن تقول لاشئ من الحيوان بجماد وليس بعض الانسان بجماد ومثال الضرب التاسع منه أن تقول بعض الحيوان انسان وكل ناطق انسان وهذه الاضرب الاربعة عقيمة ولذلك وضع عليها علامة العقم ومثال الضرب العاشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الفرس بانسان وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال الضرب الحادى عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وبعض الناطق انسان ومثال الضرب الثانى عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وليس بعض الفرس بانسان وهذان الضربان عقيمان ولذلك وضع عليهما علامة العقم ومثال الضرب الثالث عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بجماد وكل حجر جماد وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال الضرب الرابع عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بجماد ولا شئ من الفرس بجماد ومثال الضرب الخامس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بجماد وبعض الحجر جماد ومثال الضرب السادس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بجماد وليس بعض الفرس بجماد وهذه الاضرب الثلاثة عقيمة ولذلك وضع عليها علامة العقم ومثال الضرب الاول من الشكل الثالث أن تقول كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ومثال الضرب الثانى منه أن تقول كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بفرس ومثال الضرب الثالث منه أن تقول كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ومثال الضرب الرابع منه أن تقول كل انسان حيوان وليس بعض الانسان بفرس وهذه الاضرب الاربعة منتجة ولذلك وضع عليها علامة الانتاج ومثال الضرب الخامس منه أن تقول لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان ومثال الضرب السادس منه أن تقول لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الانسان بحمار ومثال الضرب السابع منه أن تقول لاشئ من الانسان بفرس وبعض الانسان حيوان ومثال الضرب الثامن منه أن تقول لاشئ من الانسان بفرس وليس بعض الانسان بجماد وهذه الاضرب الاربعة عقيمة ولذلك وضع عليها

علامة العقم ومثال الضرب التاسع منه أن تقول بعض الحيوان انسان وكل حيوان
جسم ومثال الضرب العاشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان
بجماد وهذان الضربان منتجان ولذلك وضع عليهما علامة الانتاج ومثال الضرب
الحادى عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان جسم ومثال الضرب
الثانى عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان بجماد ومثال
الضرب الثالث عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس وكل انسان حيوان ومثال
الضرب الرابع عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس ولاشئ من الانسان
بحمار ومثال الضرب الخامس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس وبعض
الانسان حيوان ومثال الضرب السادس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس
وليس بعض الانسان بحمار وهذه الضروب الستة عقيمة ولذلك وضع عليها علامة
العقم ومثال الضرب الاول من الشكل الرابع أن تقول كل انسان حيوان وكل
ناطق انسان ومثال الضرب الثانى منه أن تقول كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس
بانسان ومثال الضرب الثالث منه أن تقول كل انسان حيوان وبعض الناطق
انسان وهذه الضروب الثلاثة منتجة ولذلك وضع عليها علامة الانتاج ومثال الضرب
الرابع منه أن تقول كل انسان حيوان وليس بعض الفرس بانسان وهذا الضرب
عقيم ولذلك وضع عليه علامة العقم ومثال الضرب الخامس منه أن تقول لاشئ من
الانسان بجماد وكل ناطق انسان وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج
ومثال الضرب السادس منه أن تقول لاشئ من الانسان بجماد ولاشئ من الفرس
بانسان ومثال الضرب السابع منه أن تقول لاشئ من الانسان بجماد وبعض الناطق
انسان ومثال الضرب الثامن منه أن تقول لاشئ من الانسان بجماد وليس بعض
الفرس بانسان ومثال الضرب التاسع منه أن تقول بعض الحيوان انسان وكل متحرك
بالارادة حيوان وهذه الضروب الاربعة عقيمة ولذلك وضع عليها علامة العقم
ومثال الضرب العاشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الجماد بحيوان
وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال الضرب الحادى عشر
منه أن تقول بعض الحيوان انسان وبعض المتحرك بالارادة حيوان ومثال الضرب
الثانى عشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان وليس بعض الجماد بحيوان ومثال
الضرب الثالث عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس وكل ناطق انسان ومثال
الضرب الرابع عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس ولاشئ من الحمار بانسان

ومثال



ومثال الضرب الخامس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس وبعض الناطق
انسان ومثال الضرب السادس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان بفرس وليس
بعض الحمار بانسان وهذه الضروب الستة عقيمة ولذلك وضع عليها علامة العقم
فتنبه (قوله وقيد بعضهم الخ) يعنى ان بعضهم قال محل كون الضربين المركبين من
الجزئية السالبة صغرى والكلية الموجبة كبرى أو العكس عقيمين اذا كانت
الجزئية السالبة لا تنعكس بأن كانت ليست احدى الخاصتين كما تقدم فى التمثيل
أما اذا انعكست بأن كانت احدى الخاصتين أعنى المشروطة الخاصة والعرفية
الخاصة فانهما ليسا عقيمين بل منتجين فاذا قلت مثلا بعض المستيقظ ليس بنائم مادام
مستيقظا لا دائما وكل كاتب مستيقظ مادام كاتبا أنتج بعض النائم ليس بكاتب مادام
نائما لا دائما واذا قلت مثلا كل كاتب متحرك الاصابع وبعض ساكن الاصابع
ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع لا دائما أنتج بعض متحرك الاصابع ليس
بساكن الاصابع مادام متحرك الاصابع لا دائما ويتبين الاول برده للثانى بعكس
الجزئية السالبة فيه وذلك بأن تقول بعض النائم ليس بمستيقظ مادام نائما لا دائما
وكل كاتب مستيقظ مادام كاتبا فينتج المطلوب بعينه وهو قولنا بعض النائم ليس
بكاتب مادام نائما لا دائما ويتبين الثانى برده للثالث بعكس الجزئية السالبة فيه وذلك
بأن تقول كل كاتب متحرك الاصابع وبعض الكاتب ليس بساكن الاصابع
مادام كاتبا لا دائما فينتج المطلوب بعينه وهو قولنا بعض متحرك الاصابع ليس
بساكن الاصابع مادام متحرك الاصابع لا دائما (قوله صغرى أو كبرى) أى حال
كون تلك الجزئية السالبة صغرى الخ (قوله فانها) أى الكلية الموجبة مع الجزئية
السالبة (قوله لرد الضرب الخ) قد علمت توضيحه فيما مر وقوله حينئذ أى حينئذ
انعكست الجزئية السالبة (قوله للثانى) أى للضرب الرابع منه وقوله للثالث أى
للضرب السادس منه كما سيذكره فى الشرح (قوله وهو ظاهر) الضمير عائد للتقييد بما
ذكر ويحتمل انه عائد للرد المذكور فتأمل (قوله صغرى أو كبرى) أى حال كون
الكلية الموجبة صغرى الخ كذا يتبادر من عبارته هنا بخلاف عبارة المتن والخطب يسير
(قوله وان احتوت الخ) الواو للحال (قوله اذا كانت الجزئية الخ) تقييد فى قوله ينتج
الخ كما هو ظاهر (قوله كانفهما) قد تقدم ان التحقيق انهما ينعكسان عرفية خاصة
وعليه فالمراد بقوله كانفهما أى فى السلب والجزئية (قوله أما اذا كانت الجزئية
السالبة صغرى الخ) قد سبق مثاله وكذا مثال قوله وان كانت كبرى الخ (قوله وهو

الجزئية السالبة الخاصة) هذا يقتضى اعتبار قيد لا دائما فى النتيجة فيهما كما تقدمت
الاشارة اليه لكن الذى جرى عليه ابن يعقوب اعتباره فى الثانى دون الاول فليحرر
(قوله وزاد الكاتبى الخ) هذه الجملة فائدة زائدة على المتن (قوله احدى الموجهات
الاربع) يعنى المشروطة العامة والخاصة والعرفية كذلك (قوله كقولنا لاشئ
الخ) مثاله بالمواد أن تقول لاشئ من الساكن بمنتقل مادام ساكنا لا دائما وبعضه
الباقى فى حيزه ساكن مادام باقيا فى حيزه باحدى الجهات الاربع فينتج بعض المنتقل
ليس باقيا فى حيزه مادام منتقلا لا دائما وقوله ويتبين بعكس الترتيب الخ وذلك بأن
تقول بعض الباقى فى حيزه ساكن مادام باقيا فى حيزه ولاشئ من الساكن بمنتقل مادام
ساكنا لا دائما فينتج بعض الباقى فى حيزه ليس بمنتقل مادام باقيا فى حيزه لا دائما فتعكس
تلك النتيجة الى قولنا بعض المنتقل ليس باقيا فى حيزه مادام منتقلا لا دائما وهو
المطلوب (قوله وزاد صاحب الايضاح) أى على السبعة المتقدمة كالكاتبى الا ان
الكاتبى اقتصر على أربعة من تلك الستة كما اشار له بقوله فزاد على الكاتبى بكون
الكبرى الخ (قوله اذا كانت احدى الستة الخ) يعنى الاربعة السابقة والضرورية
المطلقة والدائمة المطلقة (قوله فزاد على الكاتبى بكون الكبرى الخ) فاذا قلت مثلا
لاشئ من الساكن بمنتقل مادام ساكنا لا دائما وبعض الباقى فى حيزه ساكن بالضرورة
أو دائما أنتج بعض المنتقل ليس بباق فى حيزه مادام منتقلا دائما لا دائما أو بالضرورة
لا دائما (قوله احدى الدائمتين) أى الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة (قوله يمنع
من ذلك) أى من انتاج الكبرى الجزئية الموجبة مع السالبة الكلية اذا كانت تلك
الكبرى احدى الدائمتين (قوله بناء منه على منع ماركب الخ) علم من كلامه ان فى
القياس المركب من متنافيين خلافا فقيل بمنعه وعليه بنى الكاتبى منع انتاج ماذكر
لان النتيجة تخرج متنافية وتنافيها يقتضى تنافى المقدمات والالزم أن يصدق الملزوم
مع كذب لازمه وقيل بصحته وعليه جرى صاحب الايضاح لان القياس متى سلمت
مقدمتاه أنتج تلك النتيجة فليتأمل (قوله لانه يجب الخ) علة لقوله بناء على منع الخ
وقوله على مقتضى ذلك أى المنع المذكور (قوله لان النتيجة الخ) علة للتعليل قبله
وقوله لانك تأخذ الخ علة لعلة العلة (قوله وينتج حينئذ القياس بعد التبديل الخ)
فاذا قلت فى المثال المذكور بعض الباقى فى حيزه ساكن بالضرورة أو دائما ولاشئ من
الساكن بمنتقل مادام ساكنا لا دائما أنتج من لاول بعض الباقى فى حيزه ليس بمنتقل دائما
لا دائما فقد أنتج بعد التبديل دائمة لا دائمة وهى قولنا بعض الباقى فى حيزه ليس بمنتقل





دائما لا دائما (قوله وبرهان انعكاسها) أى هذه النتيجة التى أنتجها القياس بعد
التبديل القائلة بعض الباقى الخ والمراد انعكاسها الى المطلوب وهو قولنا بعض المنتقل
ليس بباق فى حيزه مادام منتقلا دائما لا دائما (قوله اذ هو مبنى على الافتراض) علة لقوله
وبرهان انعكاسها واضح وبيان الافتراض فى ذلك ان تفرض بعض الباقى فى حيزه
الذى هو ليس بمنتقل معينا وليكن زيدا مثلا فيحمل عليه كل من وصف الموضوع
والمحمول فيصدق لاجل ذلك قولنا زيد باق فى حيزه زيد منتقل بقطع النظر عن النفى
فاذا ركبت هاتين القضيتين هكذا زيد منتقل زيد باق فى حيزه أنتج من الثالث بعض
المنتقل باق فى حيزه وهو عجز العكس أعنى قولنا فيه لا دائما ثم تأتى بمقدمة خارجية
قائلة زيد ليس بباق فى حيزه مادام منتقلا فتضمها كبرى الى احدى مقدمتى الافتراض
القائلة زيد منتقل هكذا زيد منتقل زيد ليس بباق فى حيزه مادام منتقلا ينتج من
الثالث بعض المنتقل ليس بباق فى حيزه وهو صدر العكس فتم بهذا البرهان عكس
النتيجة بعد التبديل الى المطلوب صدرا وعجزا (قوله ولاشك أن الدوام الخ) يعنى أن
الدوام الذاتى الذى فى قولنا بعض الباقى فى حيزه ليس بمنتقل دائما اذ ذلك الدوام
ليس باعتبار الوصف بل باعتبار ذات الموضوع يستلزم الدوام الوصفى الذى فى قولنا
بعض المنتقل ليس بباق فى حيزه مادام منتقلا اذ ذلك الدوام باعتبار الوصف (قوله
وانعكاس هذه الجزئية الخ) انما أعاد ذلك بعد قوله وبرهان انعكاسها الخ لاجل
التعليل بعد لكن كتب عليه أن قوله اذ موضوعها الخ علة لمحذوف معلوم من قوله
مبنى على الافتراض والتقدير والافتراض فيها صحيح مع كونها سالبة اذ موضوعها
الخ وعليه فلا حاجة لقوله وانعكاس الخ (قوله لذاتها) أى لشئ منها وهو عجزها أعنى
قولنا لا دائما وقوله لان عجزها الخ علة لاقتضاء ذاتها كون موضوعها محقق الوجود
وقوله قضية موجبة أى فى قوتها اذ هو فى المثال السابق فى قوة أن يقال بعض
الباقى فى حيزه منتقل بالفعل (قوله هو عين موضوع الجزئية الموجبة) أى التى
هى فى المثال المار بعض الباقى فى حيزه ساكن بالضرورة أو دائما وقوله التى فى أصل
القياس أى القائل فى ذلك المثال لاشئ من الساكن بمنتقل مادام ساكنا لا دائما
وبعض الباقى فى حيزه ساكن بالضرورة أو دائما (قوله لذلك) أى لكونه هو
عين موضوع الجزئية الموجبة التى فى أصل القياس (قوله فقد شهد الخ) مفرع
على قوله اذ موضوعها الخ (قوله وهو المعبر عنه بالاختلاطات) فالاختلاطات
ويقال المختلطات هى الاقيسة الحاصلة من خلط الموجهات بعضها مع بعض ولذلك

قال ابن مرزوق هى اسم لكل قياس اختلفت جهة مقدمته ككون احداهما
ضرورية والاخرى ممكنة اه وقد أفردها بعضهم بالتأليف (قوله والتشغيب
بالغين المعجمة والياء التحتية أى التخليط وفى بعض النسخ التشعب بالعين المهملة
واسقاط الياء أى التفرع وعلى كل فهو من عطف اللازم (قوله وأما القياس المركب
من المنفصلات فلابد فيه الخ) أى لان صورة تركيبه لا تستلزم نتيجة اقتضاها الطبع
ولذلك قال بعضهم بعقمه كما يأتى فاذا قلت مثلا دائما اما الموجود قديم واما حادث
ودائما اما حادث واما غنى عن الفاعل فليس ذلك القياس منتجا باعتبار ذات تركيبه
بل باعتبار لوازم الصغرى وتركيبها مع لوازم الكبرى كما سيأتى (قوله لوازم الصغرى)
بدل مما قبله وكذا قوله لوازم الكبرى والمراد باللوازم فيهما ما يشمل لازم اللازم
فيشمل أربعة انظار بين لوازم الصغرى ولوازم الكبرى أو لازم لازمها وبين لازم
لازم الصغرى ولوازم الكبرى أو لازم لازمها وان لم ينبه فى الشرح الا على ثلاثة
(قوله فما أنتجه ذلك التركيب الخ) أى مع لوازم تلك النتيجة كما سيذكره وقوله فى
شكل من الاشكال أى حال كون ذلك التركيب مندرجا فى شكل من الاشكال
(قوله لان لازم اللازم الخ) علة لقوله فهو نتيجة المنفصلتين فكأنه قال وانما كان
ذلك نتيجة للمنفصلتين مع انه لا يسمى نتيجة لشئ الا اللازم لذلك الشئ لان لازم اللازم
الخ (قوله فان لم يشتمل الخ) أخذ ذلك من قوله فما أنتجه ذلك التركيب الخ لانه يقتضى
انه اذا لم ينتج تركيب منها كان ذلك القياس عقيما (قوله فالقياس منتج) يعنى القياس
المؤلف من منفصلتين (قوله لانهما) أى تينك المتصلتين وكذا الضميران فى قوله
ونتيجتهما اللازمة لهما (قوله ولهذا) أى لكون الوجه فى معرفة انتاجه ومعرفة
نتيجته ما ذكر (قوله من المتصلات) بيان للوازم مع شوب تبعيض وكذا يقال فيما بعد
(قوله لوازم تلك النتائج المتصلة من المنفصلات) أى والمتصلات ففى كلامه اكتفاء
والمراد بتلك اللوازم عكوسها ومانعات الجمع ومانعات الخلو اللازمة للمتصلة كما تقدم
بيانه ولا يخفى أن قوله المتصلة صفة للنتائج (قوله فيجعل ذلك كله) المشار اليه لوازم
تلك النتائج وقال بعضهم المشار اليه تلك النتائج ولوازمها (قوله فى هذا) أى فى هذا
المقام (قوله فان اللوازم لا شك الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول فان نتائج اللوازم
الخ أخذا من قوله فمن شاء أن يسميها الخ (قوله ستة أقسام) أى اجمالا والا فهى تسعة
تفصيلا اذ الثلاثة التى فى المختلفتين تصدق بستة بسبب جعل احداهما معينة صغرى
والاخرى كبرى أو بالعكس (قوله فيشترط فى انتاجه كلية احدى المقدمتين) اذلو





كانتا جزئيتين معا لكانت لوازمهما جزئيات ولا انتاج لجزئيتين ابدا وقوله وايجابهما
كذا فى بعض النسخ بضمير التثنية وفى بعض النسخ وايجابها بضمير الافراد والمتعين
الاول اذلو كانتا سالبتين أو احداهما لم يتأت انتاجهما الا انهما أو احداهما لا لوازم
لهما أو لا لازم لاحداهما كما سيأتى (قوله فضعهما) أى بأن تكتبهما أو تستحضرهما
وقوله وانظر لوازم الخ ذكر ثلاثة انظار وترك رابعا وهو النظر بين لازم لازم الصغرى
ولازم لازم الكبرى كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله وهذه صورتها) أى صورة
المذكورات من الصغرى ولوازمها والكبرى ولوازمها وكيفية وضع هذا الجدول
انه رسم الحقيقية الصغرى ولوازمها فى الجهة اليمنية وكتب على رأسها حقيقية
صغرى ورسم الحقيقية الكبرى ولوازمها فى الجهة اليسارية وكتب على رأسها حقيقية
كبرى واعلم أن كلا من لوازم الصغرى ولوازم الكبرى التى ذكرها أربعة حاصلة من
وضع مقدم المنفصلة ورفع تاليها أو بالعكس ومن رفع مقدمها ووضع تاليها أو بالعكس
وكيفية قراءة الجدول المذكور أن تنظر للصغرى مع الكبرى وتركب القياس منهما
بأن تقول بالمواد هكذا دائما اما الشئ قديم واما الشئ حادث ودائما اما الشئ حادث واما
الشئ غنى عن الفاعل ثم تنظر للوازم الصغرى القائلة كلما كان الشئ قديما فليس
الشئ بحادث وكلما كان الشئ حادثا فليس الشئ بقديم وكلما كان ليس الشئ بقديم
فالشئ حادث وكلما كان ليس الشئ بحادث فالشئ قديم مع لوازم الكبرى القائلة كلما
كان الشئ حادثا فليس الشئ بغنى عن الفاعل وكلما كان الشئ غنيا عن الفاعل فليس
الشئ بحادث وكلما كان ليس الشئ بحادث فالشئ غنى عن الفاعل وكلما كان ليس الشئ
غنيا عن الفاعل فالشئ حادث وتركب كل واحد من لوازم الصغرى مع كل واحد من
لوازم الكبرى فتأخذ أول لوازم الصغرى وتركبه مع أول لوازم الكبرى هكذا كلما
كان الشئ قديما فليس بحادث وكلما كان الشئ حادثا فليس بغنى عن الفاعل وهذا
التأليف غير منتج لانه لم يتحد فيه الحد الوسط وكذلك تركبه مع ثانى لوازم الكبرى
هكذا كلما كان الشئ قديما فليس بحادث وكلما كان الشئ غنيا عن الفاعل فليس
بحادث وهذا التأليف غير منتج لانه وان اتحد فيه الحد الوسط لم يختلف فيه الكيف
كما هو شرط انتاج الشكل الثانى وكذلك تركبه مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما
كان الشئ قديما فليس بحادث وكلما كان ليس الشئ بحادث فهو غنى عن الفاعل وهذا
التأليف منتج من الاول ونتيجته وهى قولنا كلما كان الشئ قديما فهو غنى عن
الفاعل نتيجة لاصل القياس المركب من منفصلتين وكذلك ما يلزم هذه النتيجة

من المعكوس وغيرها كما تقدّم وكذلك تركبه مع الرابع هكذا كلما كان الشئ قديما فليس بحادث وكلما كان ليس الشئ غنيا عن الفاعل فهو حادث وهذا التأليف غير منتج لعدم اتحاد الحد الوسط ثم تأخذ ثانى لوازم الصغرى وتركبه مع أول لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشئ حادثا فليس بقديم وكلما كان الشئ حادثا فليس بغنى عن الفاعل وهذا التأليف منتج من الثالث قد يكون اذا كان الشئ ليس بقديم فليس بغنى عن الفاعل وهذه النتيجة ولوازمها نتايج لاصل القياس المركب من منفصلتين وكذلك تركبه مع ثانى لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشئ حادثا فليس بقديم وكلما كان الشئ غنيا عن الفاعل فليس بحادث وهذا التأليف غير منتج لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشئ حادثا فليس بقديم وكلما كان ليس الشئ بحادث فهو غنى عن الفاعل وهذا المؤلف غير منتج لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه مع رابع لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشئ حادثا فليس بقديم وكلما كان ليس الشئ غنيا عن الفاعل فهو حادث وهذا التأليف منتج من الرابع قد يكون اذا كان الشئ ليس بقديم فليس غنيا عن الفاعل وهذه النتيجة ولوازمها نتايج لاصل القياس ثم تأخذ ثالث لوازم الصغرى وتركبه مع أول لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشئ بقديم فهو حادث وكلما كان الشئ حادثا فليس بغنى عن الفاعل وهذا التأليف منتج من الاول كلما كان ليس الشئ بقديم فليس بغنى عن الفاعل وهذه النتيجة ولوازمها نتايج لاصل القياس وكذلك تركبه مع ثانى لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشئ بقديم فهو حادث وكلما كان الشئ غنيا عن الفاعل فليس بحادث وهذا التأليف غير منتج لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشئ بقديم فهو حادث وكلما كان ليس الشئ بحادث فهو غنى عن الفاعل وهذا التأليف غير منتج لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه مع رابع لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشئ بقديم فهو حادث وكلما كان ليس الشئ غنيا عن الفاعل فهو حادث وهذا تأليف غير منتج لعدم الاختلاف فى الكيف ثم تأخذ رابع لوازم الصغرى وتركبه مع أول لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشئ حادثا فهو قديم وكلما كان الشئ حادثا فليس بغنى عن الفاعل وهذا التأليف غير منتج لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه مع ثانى لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشئ حادثا فهو قديم وكلما كان الشئ غنيا عن الفاعل فليس بحادث وهذا التأليف منتج من الرابع قد يكون اذا كان





الشئ قديما فهو غنى عن الفاعل وهذه النتيجة ولوازمها نتايج لاصل القياس وكذلك تركبه مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشئ حادثا فهو قديم وكلما كان ليس الشئ بحادث فهو غنى عن الفاعل وهذا التأليف منتج من الثالث قد يكون اذا كان الشئ قديما فهو غنى عن الفاعل وهذه النتيجة ولوازمها نتايج لاصل القياس وكذلك تركبه مع رابع لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشئ حادثا فهو قديم وكلما كان ليس الشئ غنيا عن الفاعل فهو حادث وهذا التأليف غير منتج لعدم اتحاد الوسط فيه واذا أمعنت النظر سهل عليك تركيب لازم اللازم مع اللازم أو مع لازم اللازم وفى هذا القدر كفاية (قوله يستلزم النظر الخ) وجه ذلك أن لمانعة الجمع لازمين حاصلين من وضع كل من الطرفين ورفع الآخر ولمانعة الخلو أيضا لازمين حاصلين من رفع كل من الطرفين ووضع الآخر وللحقيقية اللوازم الاربعة اللازمين الاولين من حيث ما فيها من منع الجمع والآخرين من حيث ما فيها من منع الخلو وحينئذ فاذا نظرت بين لوازم الحقيقيتين صغرى وكبرى كأنك نظرت بين لوازم مانعتى الجمع أو مانعتى الخلو أو الحقيقية ومانعة الجمع الى آخر ما تقدّم من الاقسام كما أشار لذلك بقوله سائر أقسام المنفصلات (قوله لدخول الخ) علة لقوله يستلزم الخ وقوله جميعها أى لوازم سائر أقسام المنفصلات وقوله فيها أى فى لوازم هاتين الحقيقيتين وكذا الضمير فى قوله ولنقتصر على وضعها (قوله وهكذا الحكم فى القياس المركب الخ) فاذا قلت مثلا كلما كان الشئ قديما فهو غنى عن الفاعل ودائما اما الشئ غنى عن الفاعل واما هو حادث فلا ينتج ذلك القياس بالنظر الذات تركيبه بل بالنظر للوازم المنفصلة مع المتصلة ولازمها كما سيأتى (قوله من المتصلات مع المنفصلات) لا يخفى أن اللام فيهما للجنس لان التحقيق أن القياس لا يتركب من أكثر من مقدمتين كما مر (قوله ان تنظر الخ) أشار بذلك الى أن التشبيه انما هو فى توقف معرفة الانتاج على النظر الى اللوازم وان كان التوقف فى المشبه به على النظر بين اللوازم بعضها مع بعض لا بين لوازم احدى المقدمتين مع الاخرى بخلافه فى المشبه كما لا يخفى فاذكر بيان المراد من التشبيه (قوله مع المتصلات) أى ومع لوازمها أخذا مما يأتى (قوله فنتيجة ذلك التركيب الخ) وكذلك لوازم تلك النتيجة كما سيذكره (قوله صغرى كانت أو كبرى الخ) الحاصل أن المنفصلة اما صغرى أو كبرى وعلى كل اما موجبة أو سالبة فهذه أربعة وعلى كل منها اما حقيقية أو مانعة جمع أو مانعة خلو فهذه اثنا عشر قائمة من ضرب ثلاثة فى أربعة وعلى

كل اما أن تكون المتصلة موجبة أو سالبة فهذه أربعة وعشرون وعلى كل منها اما أن يكون الاشتراك فى المقدم أو فى التالى فالجملة ثمانية وأربعون فتأملها من كلامه (قوله صارت الصغرى موافقة للنظم الكامل) أى لان الحد الوسط فيه محمول أو تال فى الصغرى (قوله لا يكون الا من الشكل الاول) أى على تقدير أن يكون لازم الكبرى مشاركا بمقدمه وقوله أو من الشكل الثانى أى على تقدير أن يكون لازم الكبرى مشاركا بتاليه (قوله فان كانت موجبة الخ) لم يذكر المؤلف مقابل ذلك هنا وهو ما اذا كانت سالبة كما صنع فيما يأتى ويمكن أن يجعل قوله فيما يأتى وأما ان كانت الكبرى المنفصلة سالبة لزمتها الخ شاملا لذلك وأن يجعل عاما لما اذا كانت الشركة فى التالى أو فى المقدم غير أن الجدول الذى ذكره هناك خاص بما اذا كانت الشركة فى المقدم فليتأمل (قوله لزمها المتصلات الاربع الخ) أى الحاصلة من وضع المقدم مع رفع التالى أو عكسه أو من رفع المقدم مع وضع التالى أو عكسه وقوله والاوليان فقط أى الحاصلتان من وضع المقدم مع رفع التالى أو عكسه وقوله والاخريان فقط أى الحاصلتان من رفع المقدم مع وضع التالى أو عكسه (قوله وهذه صورتها) أى صورة المذكورات من المتصلة موجبة أو سالبة مع لازم كل منهما والمنفصلة الموجبة مع لوازمها وكيفية وضع هذا الجدول انه رسم الصغرى فى الجهة اليمنية فذكر الموجبة ثم السالبة وكتب فوقهما متصلتان صغريان وذكر لازم الاولى وكتب فوقه لازمة المتصلة الصغرى الموجبة وذكر لازم الثانية وكتب فوقه لازمة المتصلة الصغرى السالبة ورسم الكبرى فى الجهة اليسارية لكنه استغنى بالحقيقية عن كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو كما تقدم لما تقدم فذكر المنفصلة الحقيقية ولوازمها وكتب فوقها حقيقية كبرى وكيفية قراءة هذا الجدول أن تنظر أولا فى الجهة اليمنية فتأخذ المتصلة الموجبة ثم فى الجهة اليسارية فتأخذ المنفصلة وتركب القياس منهما بأن تقول بالمواد هكذا كلما كان الشئ قديما فهو غنى عن الفاعل ودائما اما الشئ غنى عن الفاعل واما هو حادث ثم تنظر للوازم الكبرى القائلة كلما كان الشئ غنيا عن الفاعل فليس هو بحادث وكلما كان الشئ حادثا فليس هو بغنى عن الفاعل وكلما كان ليس الشئ بغنى عن الفاعل فهو حادث وكلما كان ليس الشئ بحادث فهو غنى عن الفاعل ثم تركب المتصلة المذكورة مع كل واحد من هذه اللوازم فتعرف المنتج وغيره على الوجه السابق ثم تأخذ لازم تلك المتصلة القائل ليس البتة اذا كان الشئ قديما فليس هو بغنى عن الفاعل وتركبه مع كل

واحد



واحد من تلك اللوازم كما فعلت فى المتصلة ثم بعد ذلك تأخذ المتصلة السالبة وتركبها مع المنفصلة بأن تقول من المواد هكذا ليس البتة اذا كان الشئ قديما فهو حادث ودائما اما الشئ حادث واما هو غنى عن الفاعل ثم تنظر للوازم الكبرى القائلة كلما كان الشئ حادثا فليس هو بغنى عن الفاعل وكلما كان الشئ غنيا عن الفاعل فليس هو بحادث وكلما كان ليس الشئ بحادث فهو غنى عن الفاعل وكلما كان ليس الشئ بغنى عن الفاعل فهو حادث ثم تركب المتصلة المذكورة مع كل واحد من هذه اللوازم فتعرف المنتج وغيره كما مر ثم تأخذ لازم تلك المتصلة القائل كلما كان الشئ قديما فليس هو بحادث وتركبه مع كل واحد من تلك اللوازم كما فعلت فى المتصلة فتنبه (قوله وأما اذا كان الاشتراك فى المقدم الخ) هذا مقابل لقوله فيما مر فان كانت فى التالى الخ (قوله على ما سبق) أى من انها ان كانت حقيقية لزمتها المتصلات الاربع وان كانت مانعة جمع فالاوليان وان كانت مانعة خلو فالاخريان (قوله فتكون الصغرى المتصلة الخ) لم يضع المؤلف لذلك جدولا كسابقه ومحصله أن الصغرى المتصلة قائلة كلما كان الشئ قديما فهو غنى عن الفاعل ان كانت موجبة أو ليس البتة اذا كان الشئ قديما فهو حادث ان كانت سالبة وتكون الكبرى المنفصلة الموجبة هكذا دائما اما الشئ قديم واما هو مفتقر للفاعل فخذ المتصلة الموجبة وركبها مع المنفصلة هكذا كلما كان الشئ قديما فهو غنى عن الفاعل ودائما اما الشئ قديم واما هو مفتقر للفاعل ثم انظر للوازم الكبرى ولوازم تلك اللوازم وركب المتصلة المذكورة أو لازمتها القائلة ليس البتة اذا كان الشئ قديما فليس هو بغنى عن الفاعل مع كل واحد من تلك اللوازم ثم خذ المتصلة السالبة وركبها مع المنفصلة هكذا ليس البتة اذا كان الشئ قديما فهو حادث ودائما اما الشئ قديم واما هو مفتقر للفاعل ثم انظر للوازم الكبرى ولوازم تلك اللوازم وركب المتصلة أو لازمتها القائلة كلما كان الشئ قديما فليس هو بحادث مع كل واحد من تلك اللوازم على الوجه السابق كما أشار لذلك بقوله فانظر المتصلتين الخ (قوله على ما تقدم) أى من انها ان كانت مانعة جمع لزمها الاوليان وان كانت مانعة خلو لزمها الاخريان (قوله وهذه صورتها) أى صورة المذكورات وكيفية وضع هذا الجدول انه رسم الصغرى فى الجهة اليمنية فذكر الموجبة ثم السالبة وكتب فوقهما متصلتان صغريان وذكر لازم الاولى ثم لازم الثانية ورسم الكبرى فى الجهة اليسارية وكتب فوقها منفصلة كبرى مانعة جمع أو مانعة خلو وذكر لازمين لمانعة الجمع ثم لازمين

لمانعة الخلو وكيفية قراءة الجدول المذكوران تنظر أولا فى الجهة اليمينية فتأخذ المتصلة الموجبة ثم فى الجهة اليسارية فتأخذ المنفصلة مانعة الجمع وتركب القياس منهما بأن تقول بالمواد هكذا كلما كان الشئ أبيض فهو غير أسود وليس البتة اما الشئ أبيض واما هو غير احمر ثم تنظر للازمى الكبرى القائلين ليس البتة اذا كان الشئ أبيض فليس هو غير أحمر وليس البتة اذا كان الشئ غير أحمر فليس هو أبيض وتركب تلك المتصلة أولازمتها القائلة ليس البتة اذا كان الشئ أبيض فليس هو غير أسود مع كل من هذين اللازمين فتعرف المنتج وغيره ثم تأخذ المنفصلة مانعة الخلو مع المتصلة الموجبة وتركب القياس منهما بأن تقول بالمواد هكذا كلما كان الشئ أبيض فهو غير أسود وليس البتة اما الشئ أبيض واما هو أحمر ثم تنظر للازمى الكبرى القائلين ليس البتة اذا كان ليس الشئ أبيض فهو أحمر وليس البتة اذا كان ليس الشئ أحمر فهو أبيض وتركب تلك المتصلة أولازمتها مع كل من هذين اللازمين فتعرف المنتج وغيره كما مر ثم تنظر فى الجهة اليمينية فتأخذ المتصلة السالبة ثم فى الجهة اليسارية فتأخذ المنفصلة مانعة الجمع وتركب القياس منهما بأن تقول بالمواد هكذا ليس البتة اذا كان الشئ أبيض فهو أسود وليس البتة اما الشئ أبيض واما هو غير أحمر ثم تنظر للازمى الكبرى وتركب تلك المتصلة أولازمتها القائلة كلما كان الشئ أبيض فليس هو أسود مع كل من هذين اللازمين فتعرف المنتج وغيره كما سبق ثم تأخذ المنفصلة مانعة الخلو مع المتصلة السالبة وتركب القياس منهما بان تقول بالمواد هكذا ليس البتة اذا كان الشئ أبيض فهو أسود وليس البتة اما الشئ أبيض واما هو أحمر ثم تنظر للازمى الكبرى وتركب تلك المتصله أولازمتها مع كل منهما فتعرف المنتج وغيره على الوجه المار فتفطن (قوله واما ان كانت المتصلة هى الكبرى الخ) انما لم يضع المؤلف لذلك شيأ لكون ما تقدّم يأتى هنا لكن مع التقديم والتأخير فتأمل (قوله لان الكبرى موافقة الخ) أى لان الحد الوسط قد وقع مقدما فى الكبرى كما يكون فى النظم الكامل (قوله المركب من اللوازم) أى مع المتصلات أولوازمها (قوله اما من الشكل الاول) أى ان كانت لازم المنفصلة مشاركا بتاليه وقوله واما من الثالث أى ان كان مشاركا بمقدمه (قوله وهذا) أى ما تقدّم من شروط الانتاج (قوله ان كان احد طرفى الشرطية الخ) وذلك كما فى قولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان ناطق وكلما كان حيوانا ناطقا فهو متعجب (قوله أما اذا كان الوسط جزء ذلك الطرف الخ) أى كما فى قولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان ناطق وكلما كان ناطقا

بشرا



بشرا فهو متعجب (قوله لكثرة شغبه) بالغين المعجمة أو العين المهملة كما تقدم لكن على الاول يكون بفتح أوله وعلى الثانى بضمه (قوله كأن يقال مثلا كلما كان الخ) مثاله بالمواد كما تقدم أن يقال كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان ناطق وكلما كان ناطقا بشرا فهو متعجب فقد وقعت الشركة فى هذا القياس فى جزء غير تام وهو جزء التالى الذى هو الناطق ولو قلت فى الكبرى وكلما كان حيوانا ناطقا فهو متعجب لكانت الشركة فى جزء تام (قوله بل هذه الخ) أى فهى أولى بالترك من الاختلاطات (قوله فمعناها واجب فى كل قضية) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها واحد فى كل قضية وهو غير ظاهر (قوله وأما القياس الاستثنائى الخ) هذا مقابل لمحذوف والتقدير ما تقدم هو القياس الاقترانى وأما القياس الاستثنائى الخ (قوله فلابد أن تكون الخ) فلا يصح أن تكون حملية (قوله وهى الكبرى) فهو على عكس الاقترانى وانما كان كذلك لان الشرطية ترجع الى كبرى القياس الاقترانى والاستثنائية ترجع الى صغراه وذلك لانك اذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان فان وضعت المقدم بأن قلت لكنه انسان وجدت القياس فى قوة أن يقال من الشكل الاول هذا انسان وكلما كان انسانا فهو حيوان وان رفعت التالى بأن قلت لكنه ليس بحيوان وجدته فى قوة أن يقال من الشكل الثانى هذا ليس بحيوان وكلما كان انسانا فهو حيوان فقد رجعت الشرطية الى كبرى الاقترانى والاستثنائية الى صغراه (قوله فان كانت متصلة الخ) أى واما ان كانت منفصلة فسيأتى فى كلامه (قوله فشرط انتاجه الخ) ذكر من الشروط أربعة ورابعها مردد بين شيئين كما ترى (قوله هو عبارة عن قياس مركب الخ) لا يخفى أن هذا تعريف للقياس الاستثنائى من حيث هو فيشمل ما شرطيته متصلة وما شرطيته منفصلة كما يقتضيه اطلاق قوله احداهما شرطية وقوله والاخرى وضع الخ أى ذات وضع أو ذات رفع والمراد باحد جزئيها المقدم بالنسبة للوضع والتالى بالنسبة للرفع وقوله ليلزم منه وضع الخ راجع لما قبله على اللف والنشر المرتب فوضع المقدم يلزم منه وضع التالى ورفع التالى يلزم منه رفع المقدم وهذا كله بالنسبة للمتصلة واما بالنسبة للمنفصلة فالمراد باحد جزئيها الاحد الدائر فيشمل كلا من طرفيها بالنسبة لكل من الوضع والرفع وقوله ليلزم منه وضع الخ راجع لما قبله على اللف والنشر المشوش فوضع كل من طرفيها يلزم منه رفع الآخر بالنسبة للحقيقة ومانعة الجمع ورفع كل منهما يلزم منه وضع الآخر بالنسبة للحقيقة أيضا ومانعة الخلو كما يعلم مما يأتى فتنبه (قوله وليس يجب أن يكون الخ) دفع بهذا ما قد

يتوهم من اشتراط ذلك (قوله فان الشرطية لو كانت مركبة من شرطيتين الخ) وذلك كما فى قولنا كلما كان ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان اذا لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا لكن ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أولكن ليس ان لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا فكل من الجزء الموضوع أو المرفوع شرطية فى هذا المثال ولا يخفى أن الاستثنائية الثانية بحسب الفرض وان كانت خلاف الواقع وكذا ما يأتى (قوله ولو كانت مركبة من شرطية وحملية الخ) وذلك كما فى قولنا كلما كان ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعدم طلوع الشمس ملزوم لعدم طلوع النهار لكن ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكما فى قولنا كلما كان عدم طلوع الشمس ملزوما لعدم طلوع النهار فان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن ليس ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالجزء الموضوع شرطية فى المثال الاول وكذلك المرفوع فى الثانى (قوله اذا كانت الشرطية مقدمها) أى لاجل أن يتأتى أن الجزء الموضوع شرطية اذ لا يوضع فى المتصلة الا المقدم وذلك كما فى المثال الاول وقوله ان كانت تاليها أى لاجل أن يتأتى أن الجزء المرفوع شرطية اذ لا يرفع فى المتصلة الا التالى (قوله فلو كانت المتصلة الكلية سالبة الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا لكنه انسان لم ينتج ذلك القياس شيئا وكذا لو رفعت التالى بأن قلت لكنه ليس بحجر (قوله أو وضعه) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا لكنه حجر لم ينتج أيضا وفيه أن وضع التالى لا ينتج ولو كانت المتصلة موجبة لكنه ذكره لاجل قوله بعد ويلزم أيضا بالقوة الخ (قوله لكن بالقوة يلزم من وضع الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا لكنه انسان فانه وان لم ينتج هذا القياس بالفعل لكنه ينتج بالقوة انه ليس بحجر بواسطة ما استلزمته القضية السالبة من المتصلة الموجبة المناقضة لها فى التالى وهى كلما كان هذا انسانا لم يكن حجرا اذ هذه القضية تقتضى انه متى ثبتت له الانسانية انتفت عنه الحجرية (قوله أى وضع نقيضه) انما أتى بهذا التفسير لان المعهود فى الانتاج أن وضع المقدم ينتج الوضع لا الرفع (قوله لاستلزام المتصلة الخ) علة لقوله لكن بالقوة يلزم الخ فقولنا مثلا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا يستلزم أن يقال كلما كان هذا انسانا لم يكن حجرا ووجه استلزامه لذلك انه لو انتفيا بأن كان انسانا حجرا ما صدق السلب الكلى فى أصل القضية القائلة ليس البتة الخ (قوله ويلزم أيضا بالقوة الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا

كان



كان هذا انسانا كان حجرا لكنه حجر فانه وان لم ينتج هذا القياس بالفعل لكنه ينتج بالقوة انه ليس بانسان بواسطة ما اقتضاه عكس القضية القائل ليس البتة اذا كان هذا حجرا كان انسانا من المتصلة الموجبة المناقضة لهذا العكس فى التالى وهى كلما كان هذا حجرا لم يكن انسانا اذ هذه القضية تقتضى انه متى ثبتت له الحجرية انتفت عنه الانسانية (قوله لاقتضاء العكس بالمستوى ذلك) أى المذكور من المتصلة الموجبة المناقضة فى التالى ويحتمل أن اسم الاشارة عائد للزوم المفهوم من قوله ويلزم أيضا الخ وهذا هو المتبادر من كلامه لكن الاقرب الاول وهو الذى قرره شيخنا فاذا عكست قولنا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا الى قولنا ليس البتة اذا كان هذا حجرا كان انسانا استلزم هذا العكس أن يقال كلما كان هذا حجرا لم يكن انسانا ووجه الاستلزام ما تقدم (قوله وان كانت المتصلة الموجبة جزئية الخ) فاذا قلت مثلا قد يكون اذا جاءنى زيد أكرمته لكنه جاءنى أولكنى لم أكرمه فلا ينتج هذا القياس شيأ لاحتمال أن يكون زمن الشرطية غير زمن الاستثنائية وحينئذ فلا يحصل الانتاج كما أشار اليه بقوله لانها حينئذ الخ (قوله صدق الشرطية) الاولى أن يقول صدقها ويكون الضمير عائدا على المتصلة المذكورة (قوله فلا تجتمع المقدمتان الخ) أى فى زمن واحد والا فهما مجتمعان معا على الصدق لكن لا فى زمن واحد ويمكن أن يكون المؤلف أشار لذلك بقوله معا وهذا هو المتبادر وعليه فلا حاجة لما ذكر (قوله نعم لو كان وقت الاتصال الخ) فاذا قلت مثلا قد يكون اذا جاءنى زيد يوم الجمعة أكرمته لكنه جاءنى حينئذ أنتج هذا القياس فأنا مكرمه أولكنى لم أكرمه حينئذ أنتج فهو لم يجئنى يوم الجمعة وهذا يقتضى ان قولنا مثلا قد يكون اذا كان زيد متحرك الاصابع يوم الجمعة كان كاتبا لكنه متحرك الاصابع حينئذ أولكنه ليس بكاتب حينئذ ينتج فى الاول فهو كاتب وفى الثانى فهو ليس متحرك الاصابع وليس كذلك لانه لا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص ولا من نفى الاخص نفى الاعم كما سيأتى فى كلامه اذا عرفت ذلك فكان مقتضى الظاهر أن يقول بدل التعليل السابق لجواز أن يكون المقدم أعم من التالى فلا يلزم من وضع المقدم وضع التالى ولا من رفع التالى رفع المقدم (قوله أو الانفصال) فاذا قلت مثلا قد يكون هذا الجسم وقت كونه حيا اما عالم واما جاهل لكنه عالم حينئذ أولكنه ليس بجاهل حينئذ أنتج هذا القياس فى الاول فهو ليس بجاهل وفى الثانى فهو عالم وعكسه بعكسه فاذا قلت فى الاستثنائية لكنه ليس بعالم حينئذ أنتج فهو جاهل أولكنه جاهل حينئذ أنتج فهو ليس بعالم كما يعلم مما يأتى

فى المنفصلة واعترض بأن الانفصال ليس هذا محله اذ كلامه فى المتصلة (وأجيب) بأنه ذكره تتميما للفائدة (قوله أحد جزئى الشرطية) أى الذى هو المقدم بالنسبة للمتصلة أو الاحد الدائر الصادق بالمقدم والتالى فى المنفصلة وقوله أو نقيضه أى أحد جزئى الشرطية الذى هو التالى بالنسبة للمتصلة أو الأحد الدائر الصادق بالمقدم والتالى فى المنفصلة (قوله أو كانت الاستثنائية عامة الخ) فاذا قلت مثلا قد يكون اذا جالسنى زيد وقت الزوال حدثته لكنه جالسنى جميع النهار أو لكنى لم أحدثه جميع النهار أنتج هذا القياس فى الاول فأنا حدثته وفى الثانى فهو لم يجالسنى وقت الزوال واذا قلت مثلا قد يكون زيد عند الزوال اما قائما واما آكلا لكنه قائم جميع النهار أو لكنه ليس بآكل جميع النهار أنتج هذا القياس فى الاول انه ليس بآكل وفى الثانى انه قائم وعكسه بعكسه فاذا قلت فى الاستثنائية لكنه ليس بقائم جميع النهار أنتج انه آكل أو لكنه آكل جميع النهار أنتج انه ليس بقائم (قوله وان لم تكن الشرطية الخ) الواو للحال لان فرض كلامه فى الجزئية (قوله وان كانت المتصلة الموجبة الكلية اتفاقية الخ) فاذا قلت مثلا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن الانسان ناطق لم ينتج هذا القياس لما فيه من الدور كما أشار له بقوله لان العلم الخ (قوله لزم الدور) أى لانه صار العلم بصدق أحد جزئيها متوقفا على ما توقف عليه وهو العلم بصدق الاتفاقية فانه متوقف على العلم بصدق جزئيها (قوله هذا) أى محل هذا التعليل (قوله وأما ان رفعته أى بأن قلت فى المثال السابق لكن الحمار ليس بناهق قوله وبالجملة رفع تالى الاتفاقية الخ) هذه العبارة قد وجدت فى بعض النسخ قبل قوله هذا ما يتعلق الخ وهو الظاهر ووجدت فى بعضها بعده وهو خلاف الظاهر وقوله لا فائدة له أى زيادة على لزوم الدور (قوله هذا ما يتعلق الخ) اسم الاشارة عائد لما تقدم من قوله اذا عرفت هذا فنقول الخ (قوله ونصه) أى نص ابن عرفة (قوله والثانى) أى القسم الثانى من قسمى القياس لما تقدم من أن القياس قسمان اقترانى واستثنائى فبعد ذكر الاول قال والثانى الخ (قوله وهو متصلة) فيه تسمح لما تقدم من انه عبارة عن قياس مركب من مقدمتين الخ مامر (قوله قالوا والاكثر الخ) انما أتى بصيغة التبرى لانهم أطلقوا ذلك ولم يقيدوه بالمهملة كما يرشد لذلك قوله قلت الخ وقوله فى الاول أى الذى هو استثناء عين المقدم لينتج التالى وقوله وفى الثانى أى الذى هو استثناء نقيض التالى لينتج نقيض المقدم (قوله المتصلة كبراه والاستثنائية صغراه) هذا هو محل الاستشهاد (قوله البجائيين) بكسر الباء الموحدة وتخفيف الجيم نسبة الى بجاية بلدة بالمغرب (قوله ثم ذكر بعد هذا





ان حكم الخ) انما احتاج لذلك لانه خص الكلام بالمتصلة حيث قال وهو متصلة الخ (قوله وان كانت الشرطية الخ) مقابل لقوله فيما تقدم فان كانت متصلة الخ وقوله حقيقية يقتضى انه لا يشترط فى كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو شئ من هذه الشروط وليس كذلك نعم الشرط الرابع أعنى قوله وان تكون مركبة الخ خاص بالحقيقية كما يؤخذ من كلامه فى الشرح (قوله عنادية) سيأتى ما فى اشتراط هذا الشرط من الخلاف وكلامه فى الشرح يقتضى انه اختار عدم اشتراطه حيث قال قلت وحاصل الفرق الخ (قوله وأن تكون مركبة من شئ الخ) سيأتى التمثيل لذلك بقولنا دائما اما أن يكون الموجود قديما واما أن يكون حادثا فنقيض قديم لا قديم وهو يساويه حادث فقد تركب من شئ وهو القديم والمساوى لنقيضه وهو الحادث (قوله أما اذا كانت مركبة من الشئ الخ) سيأتى أيضا التمثيل لذلك بقولنا دائما اما أن يكون الموجود قديما واما أن يكون ليس قديما فهى مركبة من الشئ وعين نقيضه فاذا قلت فى الاستثنائية لكنه قديم أو لكنه ليس قديما بأن وضعت المقدم أو التالى أو لكنه ليس بقديم أو لكنه ليس لا قديم بأن رفعت المقدم أو التالى لم يفد الانتاج لان النتيجة حينئذ تصير عين الاستثنائية فانه ينتج فى الاول فهو ليس لا قديم وهو عين الاستثنائية لان نفى النفى اثبات وفى الثانى فهو ليس قديما وهو عين الاستثنائية أيضا وفى الثالث فهو ليس قديما وهو كالذى قبله وفى الرابع فهو قديم وهو عين الاستثنائية فالحاصل انه لا يفيد الانتاج مطلقا لان النتيجة عين الاستثنائية فى الجميع (قوله وتلزم فيه المصادرة الخ) أى لان فيه أخذ الدعوى جزأ من الدليل كما هو معنى المصادرة فى الاصطلاح وهى فى الاصل الممانعة يقال صادره عن مطلوبه اذا مانعه عنه (قوله والنتايج فى هذا القياس) أى الذى شرطيته منفصلة حقيقية فاذا قلت مثلا دائما اما أن يكون الشئ قديما واما أن يكون حادثا لكنه قديم أو لكنه حادث أو لكنه ليس بقديم أو لكنه ليس بحادث أنتج فى الاول فهو ليس بحادث وفى الثانى فهو ليس بقديم لان وضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر وفى الثالث فهو حادث وفى الرابع فهو قديم لان رفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر كما أشار لذلك بقوله أربعة اثنان الخ (قوله وان كانت الشرطية مانعة جمع الخ) فاذا قلت مثلا دائما اما أن يكون الجرم أبيض واما أن يكون أسود لكنه أبيض أو لكنه أسود أنتج فى الاول فهو ليس بأسود وفى الثانى فهو ليس بأبيض فقد أنتجت مانعة الجمع النتيجتين الاوليين للحقيقية ولا تنتج الاخريين فاذا قلت فى الاستثنائية لكنه ليس بأبيض أو لكنه ليس بأسود لم ينتج انه اسود أو انه أبيض لجواز اجتماعهما على الكذب كما

سيأتى فى الشرح (قوله وان كانت مانعة خلو الخ) فاذا قلت مثلا دائما اما أن يكون الجرم
غير أبيض واما أن يكون غير اسود لكنه ليس غير أبيض أو لكنه ليس غير اسود أنتج فى
الاول فهو غير اسود وفى الثانى فهو غير أبيض فقد أنتجت مانعة الخلو النتيجتين
الاخيرتين للحقيقية ولا تنتج الاوليين فاذا قلت فى الاستثنائية لكنه غير أبيض أو لكنه
غير اسود لم ينتج انه ليس غير اسود أو انه ليس غير أبيض لجواز اجتماعهما على الصدق
كما سيذكره فى الشرح (قوله وزاد بعضهم الخ) وقد جرى على ذلك فى المتن كما رأيت (قوله
احترازا من الاتفاقية) فاذا قلت مثلا فى شخص كاتب أسود دائما اما أن يكون هذا
كاتب واما أن يكون أبيض لكنه كاتب أو لكنه أبيض أو لكنه ليس بكاتب أو لكنه
ليس بأبيض لم ينتج لعدم لزوم العناد بين الطرفين كما أشار لذلك بقوله لعدم لزوم العناد
الخ (قوله و بعض المحققين صرح الخ) وعليه فينتج القياس المذكور فى الاول فهو
غير أبيض وفى الثانى فهو غير كاتب لكنه خلاف الفرض وفى الثالث فهو أبيض لكنه
خلاف الفرض أيضا وفى الرابع فهو كاتب (قوله فيها) أى فى المنفصلة (قوله قال)
أى بعض المحققين (قوله لكن اذا اتفق عدم صدق جزئيها الخ) أى بأن وضعت
أحد الطرفين فى الاستثنائية وقوله وكذلك لو اتفق عدم كذب الخ أى بأن رفعت
فيها أحدهما (قوله قلت وحاصل الفرق الخ) هذا يشعر بأنه ارتضى ماقاله بعض
المحققين (قوله ولا يلزم ذلك فى المنفصلة الاتفاقية) فيه أن العلم بصدقها موقوف
على العلم بصدق أحد جزئيها او كذب الآخر وحينئذ لو استفيد علم صدق أحد جزئيها
أو كذبه منها لزم الدور وعدم الفائدة ومعلوم أن هذا اذا وضعت الصادق أو رفعت
الكاذب والا بأن وضعت الكاذب أو رفعت الصادق لزم الكذب كما تبين لك فى
المثال المار فقوله ولا يلزم الخ غير ظاهر (قوله واذا عرفت هذا) أى ماذكر من
الشروط (قوله أما الحقيقية فيشترط فيها الخ) هذا يقتضى أن ماتقدم كما هو معتبر فى
الحقيقية معتبر فى كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو وهو المتبادر كما تقدم التنبيه عليه
(قوله هذا) أى ماذكر من انها تنتج ماتقدم (قوله كقولنا مثلا دائما اما أن يكون العدد
الخ) قد تقدم مايؤخذ منه تعريف كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة فالزائد هو
مالو جمعت كسوره المنطقة كانت زائدة عليه وذلك كالاثنى عشر فان كسورها
المذكورة نصف وثلث وربع وسدس ومجموعها خمسة عشر وهى زائدة على العدد
المذكور والناقص هو مالو جمعت كسوره المنطقة كانت ناقصة عنه وذلك كالثمانية
فان كسورها المذكورة نصف وربع وثمن ومجموعها سبعة وهى ناقصة عن العدد





المذكور والمساوى و يعبر عنه بالتام هو مالو جمعت كسوره المنطقة كانت مساوية
له وذلك كالستة فان كسورها المذكورة نصف وثلث وسدس ومجموعها ستة وهى
مساوية للعدد المذكور (قوله فقال الاثير أن استثناء الخ) فاذا قلت مثلا دائما
اما أن يكون العدد زائدا واما أن يكون ناقصا واما أن يكون مساويا لكنه زائد انتج
ذلك القياس فهو ليس بناقص ولا مساو وكذلك لو استثنيت باقى الاجزاء فاذا قلت
فى الاستثنائية لكنه ناقص أنتج فهو ليس بزائد ولا مساو أو لكنه مساو أنتج فهو ليس
بزائد ولا ناقص واذا قلت دائما اما أن يكون العدد زائدا واما أن يكون ناقصا واما أن
يكون مساويا لكنه ليس بزائد أنتج هذا القياس فهو اما ناقص أو مساو وكذلك لو
قلت لكنه ليس بناقص أو لكنه ليس بمساو فانه ينتج فهو اما زائد أو مساو أو فهو
اما زائد أو ناقص وهذه النتيجة منفصلة تركبت من سائر الاجزاء وهى حقيقية كما
سيذكره بقوله والظاهر أن هذه النتيجة الخ (قوله ومايوهم التركيب من أكثر الخ)
أى كالمثال السابق وقوله راجع الخ فكأنه قيل فى المثال السابق العدد زائد أو هو
اما مساو واما ناقص فقد رجع ذلك الى حملية ومنفصلة وقوله أو من قضية والمساوى
الخ فالقضية هى قولنا العدد زائد ونقيضها العدد غير زائد والمساوى لنقيضها هو اما
مساو واما ناقص وهذا انما هو تنويع فى التعبير والا فهو عين ماقبله (قوله والظاهر
أن هذه النتيجة الخ) هذا مرتبط بقوله ينتج منفصلة تتركب الخ (قوله وهذا) أى
عدم الاجتماع على الصدق وعلى الكذب (قوله لم يفد الوضع) أى لاحد الطرفين
وقوله والرفع أى لذلك (قوله لامتناع اجتماعهما على الصدق) فلا يتأتى أن يكون
الجرم أبيض وأسود والا لاجتمع الضدان وقوله لجواز اجتماعهما على الكذب
فيجوز أن لا يكون أبيض وأن لا يكون أسود بأن كان أحمر مثلا (قوله فلمانعة الجمع
النتيجتان الاوليان) أى الحاصلتان من وضع أحد الطرفين فانه ينتج انتفاء الآخر
(قوله لامتناع اجتماعهما على الكذب) أى لانه يلزم منه أن الجرم أبيض وأسود
فيلزم اجتماع الضدين وقوله لجواز اجتماعهما على الصدق فيجوز أن يكون الجرم
غير أبيض وغير أسود بأن يكون أحمر مثلا (قوله فلمانعة الخلو أذن النتيجتان
الاخيرتان) أى الحاصلتان من رفع أحد الطرفين فانه ينتج وضع الآخر (قوله
وهذا) أى ماذكر من الجملة الاخيرة (قوله من هذا الشرح) بيان لما (قوله النفع)
معمول لقوله ينفع (قوله وان يجعله الخ) معطوف على قوله ان ينفع الخ (قوله لهم)
أى كل من يسعى فى تحصيلهما وجمع الضمير باعتبار المعنى (قوله بعظيم الدرجات)

الجار متعلق بالفوز وهو بمعنى الظفر وكذلك قوله بجاه سيد الخلق (قوله العفو) معمول لقوله نحوز وقوله عما جنيناه متعلق بالعفو وقوله بجهلنا الخ متعلق بقوله جنيناه وقوله وسوء نظرنا من اضافة الصفة للموصوف وقوله وقلة حيائنا بالهمز أى وقلة استحيائنا وقوله من الذنب العظيم بيان لما جنيناه (قوله عدد ماذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون) يحتمل أن يكون كل من الضميرين عائدا على النبى صلى الله عليه وسلم و يحتمل أن يكون عائدا على الله سبحانه والاولى أن يجعل الاول عائدا لله تعالى والثانى للنبى صلى الله عليه وسلم وانما كان ذلك هو الاولى مع أن فيه تشتيتا لانه أبلغ فى كثرة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اذ الذاكرون لله تعالى أكثر من الغافلين عن ذكره والغافلون عن ذكره صلى الله عليه وسلم أكثر من الذاكرين له صلى الله عليه وسلم وهل يحصل للمصلى بهذه الصيغة ونحوها ثواب صلوات بقدر هذه العدة أو يحصل له ثواب صلاة واحدة لكنه أعظم من ثواب الصلاة المجردة عن ذلك ذهب بعضهم الى الاول وذهب المحققون الى الثانى (قوله وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) أتى بذلك أشعارا بالختام وهذا من أحوال أهل الجنة التى أخبر الله تعالى بها فى قوله جل وعز ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بايمانهم تجرى من تحتهم الانهار فى جنات النعيم دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وحمل بعض المفسرين التسبيح والتحميد فى الآية على أحوال أهل الجنة بسبب المأكول والمشروب فانهم اذا اشتهوا شيأ قالوا سبحانك اللهم فيحصل ذلك الشئ بين أيديهم على موائد كل مائدة ميل فى ميل على كل مائدة سبعون ألف صحفة فى كل صحفة لون من الطعام لا يشبه بعضها بعضا فاذا فرغوا من الطعام حمدوا الله تعالى فترتفع الموائد عند ذلك قال الرازى وهذا القائل مارقى نظره فى دنياه وأخراه عن المأكول والمشروب وحقيق بمثل هذا الانسان أن يعد فى زمرة البهائم وأما المحققون فقد تركوا ذلك اه لكن لا تنبغى هذه المبالغة فى التشنيع فقد قاله البغوى وتبعه جماعة من المفسرين وانما يقال الاولى أن المراد انهم يشتغلون بالتسبيح والتقديس والتحميد والثناء عليه بما هو أهله ولذلك قال الزجاج أعلم الله تعالى أن أهل الجنة يفتتحون بتعظيم الله تعالى وتنزيهه ويختتمون بشكره والثناء عليه وقال البيضاوى المعنى انهم اذا دخلوا الجنة وعاينوا عظمة الله تعالى وكبريائه مجدوه ونعتوه بنعوت الجلال ثم حيتهم الملائكة بالسلامة من الآفات والفوز بأصناف الكرامات وحينئذ يحمدون الله تعالى و يثنون عليه بصفات





الاكرام كذا يؤخذ من تفسير العلامة الخطيب وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك نسأل الله تعالى أن يجعله فى مرتبة القبول بجاه السيد الرسول صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين

(قال المؤلف رحمه الله) وكان الفراغ من جمع هذا التقرير منتصف شعبان المبارك من شهور سنة ألف ومائتين وخمسة وعشرين من الهجرة النبويه * على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيه * وعلى آله وأصحابه أولى البهجة السنيه * وحشرنا واياهم فى الرتب العليه * بفضله وكرمه آمين آمين آمين

---

الحمد لله على كماله سبحانه * حمدا نستدر به درر الاعانه * والصلاة والسلام * على سيدنا محمد خير الانام * وعلى آله وأصحابه * وأتباعه وأحبابه * أما بعد * فيقول العبد * محمد صالح ابن المرحوم محمد أكرم * وفقه الله الى سواء الصراط الاقوم * هذا الكتاب قد بدر بدره * وسطع فى سماء نفع الطلاب فجره * فى منتصف شهر صفر سنة ١٢٩٢ ألف ومائتين اثنين وتسعين * من هجرة سيد المرسلين * صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين * بعد أن بذلت جهدى فى تصحيحه * وقدحت زند فكرى فى تنقيحه * وأسهرت الطرف * فى مقابلته حرفا بحرف * على نسخة مؤلفه * وأزلت بها منه درن محرفه * فجاء بحمد الله يميس فى برود محاسن عباراته * و يتطيب الطالب من شميم عبير رائق اشاراته * هذا وأسأل الله سبحانه أن يجعله من الاعمال المقبولة * وبألطاف حسن ختامه مشمولة

آمين آمين

آمين